المملكة المغربية معاسر النواع



تقرير

لجنة القطاعات الاجتماعية

حول

مشروع قانون تنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب

مقررة اللجنة: السيدة النائبة عتيقة جبرو

دورة أكتوبر 2024

السنة التشريعية الرابعة: 2024-2025

الولاية التشريعية الحادية عشرة : 2021-2026

الله ح ال

بصاقة تقنية حول مشروع قانون تنضيمور قر 97.15 بتحكيك شروت وكيفيات ممارسة حوّ الإضراب

بطاقة تقنية حول مشروع قانون تنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب

رئيس اللجنة : السيد النائب حميد نوغو

مقررة اللجنة عتيقة جبرو : السيدة النائبة عتيقة جبرو

تاريخ إحالة النص على اللجنة : 3 فبرايـر 2017

تاريخ الشروع في الدراسة : 16 يوليوز 2024

تاريخ البت والتصويت : 3 دجـنبـر 2024

نتيجة التصويت : 22 / 07 / لا أحد

عدد اجتماعات اللجنة

عدد ساعات عمل اللجنة : 27 ساعة ونصف

مقكمة علمة

さるなるなるないなるないなるなるなるないないなる

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحارم، السادة الوزراء المحارمون، السيدات والسادة النواب المحارمون،

يشرفني أن أقدم أمام أنظار مجلسنا الموقر، نص التقرير الذي أعدته الجنة القطاعات الاجتماعية إثر دراستها لمشروع قانون تنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، والذي تمت دراسته والمصادقة عليه خلال أربع جلسات دامت 27 ساعة ونصف، ترأسها السيد حميد نوغو رئيس اللجنة بحضور السيد يونس السكوري وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، وحضر جلسة المناقشة التفصيلية السيد هشام صابري كاتب الدولة المكلف بالشغل.

بداية، يسعدني أن أتقدم للسيد الوزير بالشكر على العرض الذي قدمه أمام اللجنة والذي أوضح من خلاله أن هذا المشروع قانون تنظيمي نص عليه دستور المملكة في 1962 وكرسته جميع الدساتير اللاحقة بما فيها دستور 2011، ولم يتم إخراجه إلى حدود اليوم، معربا عن تقديره لمجهود أعضاء اللجنة، ومؤكدا أن الجميع اليوم أمام مسؤولية تاريخية للمساهمة البناءة والفعالة في إغناء مشروع هذا القانون التنظيمي لكونه قانونا غير عادي وذا بعد مجتمعي تقتضي مناقشته من منظور حقوقي بغض النظر عن المرجعيات والانتماءات، كما أكد في هذا الصدد على أن الحكومة حريصة على احترام المسار الحقوقي الذي سارت فيه بلادنا ضمانا للحقوق المنصوص عليها في الدستور وتنزيل القوانين التنظيمية ذات الصلة بما فيها هذا القانون التنظيمي.

كما أفاد أنه وتنفيذا للتوجيهات السامية لجلالة الملك حفظه الله ورعاه، ووفاء بالتزاماتها سعت الحكومة إلى جعل الحوار الاجتماعي مدخلا وخيارا لا محيد عنه في تكريس الديمقراطية التشاركية وبناء التوافقات بشأن

القضايا الاجتماعية الكبرى التي تروم تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي لعموم المواطنات والمواطنين.

هذا، وذكر السيد الوزير في عرضه بمحطات الحوار الاجتماعي التي ميزت نصف ولاية هذه الحكومة، والتي استطاعت الوفاء بالتزاماتها القاضية بإجراء مشاورات مع الشركاء الاجتماعيين بشأن مشروع هذا القانون، مفيدا أن تلك المشاورات مكنت من الوقوف على مجموعة من الملاحظات والاقتراحات الناتجة عن ممارسة عملية الإضراب، مؤكدا على أن المشاورات مستمرة مع الشركاء الاجتماعيين من أجل السعي إلى التوافق بعد بلوغ مراحل متقدمة ساهمت بشكل إيجابي في تقريب وجهات النظر بشأن مشروع هذا القانون التنظيمي.

كما أشار في عرضه أيضا إلى محطات وتركيبة مشروع القانون المودع لدى البرلمان بتاريخ 6 أكتوبر 2016 لدى مجلس النواب طبقا للفصل 86 من الدستور مفيدا أنه مر بالمراحل التالية:

-تسليم خلال سنة 2015 مسودة مشروع القانون التنظيمي إلى الأمانة العامة للحكومة التي أعدت صيغة جديدة لمشروع القانون؛

-تدارس مشروع القانون التنظيمي من طرف مجلس الحكومة بتاريخ 28 يوليوز 2016، ومجلس الوزراء بتاريخ 26 شتنبر 2016، مؤكدا أنه ومنذ إيداع مشروع هذا القانون التنظيمي لدى البرلمان بتاريخ 6 أكتوبر 2016، لم تستطع الحكومة برمجة مناقشته لدواعي متعددة منها على الخصوص غياب دينامية الحوار الاجتماعي وعدم إشراك الشركاء الاجتماعيين خلال مرحلة إعداده قبل إيداعه بالبرلمان، ويتكون مشروع القانون المودع لدى البرلمان من 6 أبواب و49 مادة.

كما أكد أن أهم الخلاصات الأولية الناتجة عن مختلف اللقاءات مع الشركاء الاجتماعيين، والتي سيعمل الجميع على تطويرها وإيجاد إجابات شافية وتوافقية حولها وهي ما يلي:

1. ضرورة تخصيص مادة في بداية المشروع القانون التنظيمي تؤطر وتذكر بالمرجعية الدستورية والحقوقية وفي احترام للتشريعات الدولية وتثمن الرصيد النضالي للحركة النقابية؛

2.تبني مقاربة حقوقية والانتقال من قانون يغلب عليه طابع المنع إلى قانون ذو صبغة إيجابية؛ 3. ضرورة وضع تعريف شامل للإضراب بتوافق مع أحكام الدستور ويتلاءم مع المعايير الدولية ويتماشى مع منظومة الحقوق والحريات في إطار مقاربة حقوقية.

4. إعادة النظر في تحديد الجهة الداعية للإضراب بشكل يضمن للجميع ممارسة هذا الحق، كما يجب تحديد دقيق لمستويات ممارسته مع تدقيق مستويات ذلك؛

5. إعادة النظر في الأسباب الداعية للإضراب؛

 6.مراجعة الآجال بشكل يتناسب مع السبب الداعي للإضراب ومستوى تنفيذه؛

7.مراعاة التوازن في حماية المضريين من العقوبات التأديبية وضمان حرية العمل أثناء ممارسة الإضراب؛

8. ضرورة التنصيص على كيفية تحديد الحد الأدنى من الخدمة في المرافق الحيوبة؛

9.إقرار عقوبات تضمن احترام تطبيق أحكام هذا القانون وتطبق بشكل متوازن على الأطراف.

كما أكد السيد الوزير في ختام عرضه أن الحكومة منفتحة على تدارس كل المقترحات الرامية إلى السعي إلى التوافق من أجل إخراج قانون يكون في مستوى النضج الديمقراطي والحقوقي والاجتماعي المتقدم ببلدنا، ومشددا على استمرار تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الاجتماعيين قبل البدء في التعديلات، ومؤكدا على أن الحكومة لن تسمح بأي شكل من الأشكال بالمس بالحق في الإضراب،

هذا، وقبل إلقاء الضوء على أهم محاور نقاش السيدات والسادة النواب، يشرفني أن أعرج على أهم محطات مسار هذا المشروع قانون تنظيمي منذ إحالته على اللجنة بتاريخ 3 فبراير 2017، حيث تمت مراسلة القطاع المعني لاقتراح موعد للشروع في دراسته بتاريخ 25 ماي 2017 ولم تستجب الحكومة، ومنذ ذلك الحين واللجنة تراسل للتذكير بتواريخ متعددة دون تجاوب.

وبتاريخ 16 ماي 2018، تمت مراسلة السيد رئيس مجلس النواب لاتخاذ الإجراءات الضرورية حسب ما تنص عليه المادة 183 من النظام الداخلي في هذا الشأن، كما راسلت اللجنة بعد ذلك وبتواريخ متعددة القطاع المعني للشروع في الدراسة دون جواب.

وبتاريخ 25 غشت 2020، توصلت رئاسة اللجنة بمراسلة من السيد وزير الشغل والإدماج المهني للشروع في دراسة مشروع القانون التنظيمي للإضراب، حيث تمت برمجة تقديمه بتاريخ 16 شتنبر 2020، وبتاريخ 15 شتنبر 2020، توصلت رئاسة اللجنة بمراسلة من السيد وزير الشغل والإدماج المهني آنذاك يطلب فيها تأجيل التقديم لمدة 15 يوما إضافية، ولم يتم التمكن من برمجته بعد ذلك.

وجدير بالذكر أنه وخلال هذه الولاية توصلت اللجنة بتاريخ 22 نونبر 2021 بمراسلة من رئاسة المجلس تدعو لبرمجة النصوص التشريعية المحالة على اللجنة والمتبقية قيد الدرس منذ الولاية التشريعية العاشرة، حيث تمت مراسلة القطاع المعني من جديد لاقتراح موعد للشروع في دراسة مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب قيد الدرس بتاريخ 2 دجنبر 2021 ومنذ ذلك الحين واللجنة تراسل للتذكير بتواريخ متعددة دون تجاوب.

وبتاريخ 1 فبراير 2023، تم رفع تقرير حول هذا المشروع قانون تنظيمي لرئاسة المجلس طبقا للمادة 183، كما واصلت اللجنة تذكير القطاع المعني لتحديد موعد للشروع في الدراسة.

هذا، وبتوافق مع القطاع المعني، تم التوصل إلى تحديد تاريخ لتقديم هذا المشروع قانون الذي طال انتظاره، حيث قدم بتاريخ 16 يوليوز 2024، وتمت مناقشته بتاريخ 18 يوليوز 2024.

وبتاريخ 24 يوليوز 2024 توصلت اللجنة بمراسلة من السيد رئيس مجلس النواب في شأن طلبات إبداء رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي حول هذا المشروع قانون تنظيمي، تقدم بهاكل من فريق التقدم و الاشتراكية و المجموعة النيابية للعدالة والتنمية، وكذا إبداء رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقدم به فريق التقدم والاشتراكية ، كما توصلت اللجنة بطلب من فريق التقدم والاشتراكية والمجموعة النيابية للعدالة والتنمية لإبداء رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 24 يوليوز

2024، وكذا بطلب رأي نفس المجلس من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية بتاريخ 12 شتنبر 2024، وتم التوصل برأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتاريخ 24 شتنبر 2024 وكذا رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 2 أكتوبر 2024.

وبتاريخ 23 أكتوبر 2024 قررت اللجنة عقد اجتماع للمناقشة التفصيلية لمواد هذا المشروع قانون تنظيمي قيد الدرس، حيث أجل الاجتماع بطلب من فريق التقدم والاشتراكية والمجموعة النيابية للعدالة والتنمية بتاريخ 21 أكتوبر 2024 وكذا من الفريق الحركي والفريق الاشتراكيا المعارضة الاتحادية بتاريخ 22 أكتوبر 2024، بعد ذلك تم تحديد موعد جديد بتاريخ 31 أكتوبر 2024 حيث أنهيت دراسته.

هذا، وتقرر وضع التعديلات بخصوص هذا المشروع قانون تنظيمي بتاريخ 26 نونبر 2024، وتم طلب تمديدها من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية حيث تم تحديد تاريخ جديد لوضعها يوم الخميس 28 نونبر 2024.

ولا يفوتني الإشارة إلى أنه وقبل الخوض في مراحل دراسة هذا النص، أبدى السيدات والسادة النواب مجموعة من الملاحظات منها، أن الشروع في دراسة هذا المشروع قانون التنظيمي الجد مهم هو أمر مفاجئ، مع طلب توضيح حول مخرجات الحوار الاجتماعي في هذا الشأن والذي كان سببا في تأخر دراسته لسنوات، مفيدين أن جولات الحوار لازالت لم تنته بعد، مما يمكن أن يخل بمبدأ التوافق الموسع حول هذا النص، مع التأكيد على أن المدخل الأساسي لمناقشته هو أن يكون محط تفاوض وتوافق قبلى.

هذا، واعتبرت تدخلات أخرى أن طرح هذا المشروع قانون تنظيمي للنقاش هو شجاعة من الحكومة في موضوع طال انتظاره رغم تنصيص دستور 2011 على ضرورة إخراجه في مدة 5 سنوات الموالية، معتبرين أن التوافق التام حوله سيكون أمرا يصعب الوصول إليه، ومعتبرين أن تجويده وتحسينه هو من دور المؤسسة التشريعية التي سيكون لها الكلمة الأخيرة في هذا الشأن مع التأكيد على أن التوفر على قانون لتنظيم حق الإضراب أصبح ضروريا اليوم وسط التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها مجتمعنا.

هذا، وفي إطار تجاوبه مع الملاحظات المثارة، أكد السيد الوزير على أن هذا المشروع قانون تنظيمي يفوق السجال السياسي إلى ما هو مجتمعي، مفيدا أن جولات التشاور قد قطعت أشواطا مهمة، سيتم إحاطة السيدات والسادة النواب علما بها خلال النقاش، مضيفا أنه لا يمكن إخراج قانون يكبل الحق في الإضراب، بل يجب أن يضمن هذا الحق كما يضمن حقوق الجميع، ملتزما بعقد اجتماعات أخرى مع النقابات قبل وضع التعديلات حول هذا النص، و معبرا عن استعداده للتواصل مع جميع الفرق والمجموعة النيابية لتقديم كل التوضيحات اللازمة حول هذا الموضوع، كما قدم مجموعة من التوضيحات والاقتراحات حول مواد النص وما يجب إضافته أو تغييره،

وخلال انطلاق الجلسة المخصصة للنقاش العام، أبدى مرة أخرى مجموعة من السيدات والسادة النواب ملاحظات وتساءلت بعضها عن سبب الاستعجال في مناقشة هذا النص رغم تعبير السيد الوزير المسبق على إرادة توسيع النقاش والإنصات إلى جميع الفرقاء، وكذا التواصل مع جميع الفرق والمجموعة النيابية.

كما أشارت تدخلات أخرى في نفس السياق إلى أن الوقت قد حان لمناقشة هذا الموضوع مع التأكيد على تجاوب السيد الوزير مع جميع التساؤلات وكذا التزامه بمجموعة من النقط منها توسيع النقاش، مضيفين أن المؤسسة التشريعية يجب أن تقوم بدورها، والذي سيكون عبر إتمام مسطرة دراسة هذا النص بما فيها تقديم التعديلات حوله لتجويده والوصول إلى نص متفق عليه.

وجدير بالذكر، أن مناقشة السيدات والسادة النواب لهذا النص كانت مناسبة عبر من خلالها كل المتدخلين عن ملاحظاتهم واستفساراتهم وكذا تقديم اقتراحاتهم حوله، مع تأكيد معظم التدخلات بداية على أن هذا المشروع قانون تنظيمي يأتي في سياق تكريس المكتسبات التاريخية ذات الصلة بالتشريع الاجتماعي كمخرج من مخرجات مؤسسة الحوار الاجتماعي، ويعتبر استجابة لمطالب حقيقية لأطراف العلاقات الإنتاجية، سواء على المستوى الدولي الذي يترجم العودة القوية للدولة لإصلاح ما نتج من اضرار اجتماعية واقتصادية بعد جائحة كوفيد 19، أو على المستوى الوطني المشمول بالتعبئة من أجل بلورة مفهوم الدولة الاجتماعية كما رسمها جلالة الملك نصره الله ، بالإضافة إلى أنه مشروع استجاب لمنطق التشاور والتوافق عبر آلية الحوار الاجتماعي، ويحترم المقاربة التشاركية مع مختلف الشركاء

الاجتماعيين والاقتصاديين كما أسست لها الوثيقة الدستورية لسنة 2011 ، ويعكس مطالب وطموحات الطبقة العاملة والفاعلين الاقتصاديين لسد الفراغ التشريعي بهذا الخصوص.

كما تم التأكيد على أن هذا النص هو لبنة أساسية لاستكمال الترسانة القانونية التي تهم الحقل الاجتماعي، لما يهدف إليه من تلبية انتظارات الشغيلة وتعزيز تنافسية المقاولة المغربية، وضمان الأمن القانوني والقضائي داخلها، مع المطالبة بضرورة العمل على تعزيز هذه الترسانة القانونية عبر إعادة النظر في مدونة الشغل وقانون الوظيفة العمومية، والقانون المتعلق بالنقابات ما من شأنه تنظيم هذا المجال وتعزيز التوجه نحو فتح باب الاستثمار وتحفيز المستثمر لولوج السوق الوطنية بكل أمان.

وفي نفس السياق، استحضر مجموعة من السيدات والسادة النواب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للموضوع، معتبرين أن أهميته تتجلى في تحقيق مردود أمني واجتماعي من خلال سن ضوابط ستساهم في حكامة ممارسة هذا السلوك والحفاظ على حقوق الطبقة العاملة وحقوق المشغل والحق في الشغل، علاوة على مردوده الاقتصادي والمالي والمتمثل في تعميق الثقة في النموذج الاقتصادي والاجتماعي والتنموي لبلادنا والرقي بمناخ الأعمال والجاذبية الاقتصادية اتجاه المستثمر المحلي والدولي وخلق فرص الشغل.

هذا، وتطرقت تدخلات أخرى لطرح العديد من التساؤلات حول ظروف وملابسات إحالة هذا المشروع قانون تنظيمي في هذا الظرف وبهذه الصيغة، والعمل على دراسته في ظل احتقان اجتماعي تعرفه مجموعة من القطاعات، مع التعبير عن تخوفها من هذا الاستعجال في نص بهذه الأهمية يعتمد نجاحه على منهجية الإشراك الفعلي للفرقاء الاجتماعيين، مستحضرين عدم العمل بهذه المنهجية إبان إعداده مع الدعوة إلى ضرورة الاعتماد على مقاربة تشاركية من قبل مختلف الفاعلين النقابيين والفاعلين السياسيين وأن تكون صيغة المشروع القانون التنظيمي قيد الدرس محط توافق وإجماع من قبل جميع السيدات والسادة النواب أغلبية ومعارضة، وذلك انطلاقا من كونه يشكل مكسبا من المكاسب الحقوقية ببلادنا، ويضمن حقوق سائر الأطراف سواء الفئة الشغيلة أو أرباب العمل أو الدولة.

كما تم النطرق خلال النقاش إلى المضامين التي جاء بها نص هذا المشروع قانون تنظيمي من حيث المفاهيم والتعريفات مع المطالبة بتجويد لغته وضبط مفاهيمه وبنيته لتحقيق النجاعة التشريعية المطلوبة، مع اقتراح وضع ديباجة للنص تؤكد على ضمان الحق في ممارسة الإضراب المكفول دستوريا وبالتشريعات والمواثيق والاتفاقيات الدولية.

كما تمت الإشارة أيضا من طرف بعض التدخلات إلى عدم الانسجام على مستوى بناء مواد هذا النص، وعدم التوازن في مواده أيضا بين القطاع العام والقطاع الخاص.

هذا، وتمت المطالبة بضرورة الاعتماد على قانون تنظيمي حديث ومتوازن لممارسة حق الإضراب، بنفس ديمقراطي، وحقوقي في خدمة الاستثمار وتشجيع المبادرات لإقامة المشاريع المدرة للدخل وتوفير فرص للمقاولات الناشئة واستدامة الأنسجة الاقتصادية والإنتاجية محلياً وجهوياً ووطنياً، في انسجام تام مع أحكام الدستور، ومع التشريعات الدولية والتزامات بلادنا في هذا المجال.

كُما تمت المطالبة أيضا بمواصلة الحوار والنقاش وتقديم توضيحات بشأن القضايا العالقة التي عبر السيد الوزير عن استعداد الحكومة لمواصلة اللقاءات حولها مع الشركاء الاجتماعيين والمتدخلين من جهة، مع المؤسستين التشريعية والتنفيذية من جهة أخرى، بغية تجويد مشروع القانون التنظيمي المتعلق بممارسة حق الإضراب في إطـار المقتضيات الدستورية وضمان هذا الحق، واستكمال أوراش الدولة الاجتماعية.

هذا، وثمنت بعض التدخلات مجهودات الحكومة بجعل الحوار الاجتماعية تنفيذا الاجتماعي خيارا استراتيجيا لتكريس أسس الدولة الاجتماعية تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة في هذا الإطار، والتي مكنت من خلق توافق بشأن القضايا الاجتماعية الكبرى التي تروم تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، مشيرين إلى أن اتفاق 30 أبريل 2022، و29 أبريل 2024، نص بشكل صريح على ضرورة إخراج القانون التنظيمي المتعلق بشروط وكيفيات ممارسة حق الاضراب إلى حيز الوجود.

وقبل الشروع في النقاش التفصيلي، طرح السيدات والسادة النواب مرة أخرى مجموعة من الملاحظات تمحورت حول التساؤل عن انتهاء المشاورات مع الفاعلين مشيرين إلى أن السيد الوزير التزم في الجلسة السابقة بعدم الخوض في النقاش التفصيلي إلى حين استكمال المشاورات مع النقابات حول النقط المختلف عليها.

فيما ارتأت بعض التدخلات أن التزام الحكومة بإنهاء المشاورات كان قبل طلب رأي المجلسين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، اللذين يرتكز رأيهما على التشاور مع جميع الفاعلين في هذا الإطار، وأن التوصل بهاذين الرأيين سيمكن السيدات والسادة النواب في إطار الدور المنوط بهم من استكمال التوافق حول النقط الخلافية المتبقية والوصول بعد اقتراح التعديلات والبث فيها إلى نص متكامل.

هذا، وتجاوبا مع ملاحظات السيدات والسادة النواب عبر السيد الوزير على أن التشاور مع كل الفاعلين كان من أهم المراحل التي تم المرور بها بالإضافة إلى أن نقط الخلاف لم تكن كثيرة، معربا عن انفتاحه على كل اقتراحات السيدات والسادة النواب في أفق التصويت على مشروع قانون تنظيمي مجود ومتفق عليه.

وخلال الجلسة المخصصة للنقاش التفصيلي لمواد النص، أثار السيدات والسادة النواب مجموعة من الملاحظات حول المفاهيم والتعاريف وبناء المواد والجهة الداعية للإضراب و الآجالات والعقوبات وغيرها من النقط التي استأثرت باهتمام كبير من طرف كل المتدخلين.

كما تم التأكيد على أن هذا النص سيكون محل اقتراح تعديلات متعددة ستروم بالتأكيد تجويده وضمان حق الإضراب كما هو مكفول دستوريا وضمان حق جميع الفئات المعنية، وهو الأمر الذي تفاعل معه السيد الوزير إيجابا.

وجدير بالذكر أنه وبتاريخ 28 نونبر 2024 تم وضع التعديلات حول مشروع القانون التنظيمي قيد الدرس، والتي بلغ عددها 334 تعديلا همت كل المواد، حيث قدمت فــرق الأغلبية والفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي 27 تعديلا، وقدم الفريق الاشتراي-المعارضة الاتحادية 111 تعديلا، وقدم الفريق الحركي 44 تعديلا، وقدم فريق التقدم والاشتراكية 49 تعديلا، وقدمت المجموعة النيابية للعدالة والتنمية 57 تعديلا، وقدمت السيدة النائبة فاطمة التامني 29 تعديلا، وقدمت السيدة النائبة فاطمة التامني 29 تعديلا، وقدمت السيدة النائبة نبيلة منيب عن الحزب الاشتراكي الموحد 17 تعديلا،

كما قدمت الحكومة داخل اللجنة وخلال اجتماعها المنعقد للبت والتصويت 56 تعديلا حول مشروع القانون التنظيمي قيد الدرس،

وستجدون رفقة هذا التقرير ملخصا لمناقشة السيدات والسادة النواب وجواب السيد الوزير عليها، وكذا عرض السيد الوزير، وملخص مناقشة المواد، والتعديلات المقدمة على مشروع القانون التنظيمي وكذا جداول التصويت عليها وعلى المشروع برمته، بالإضافة إلى ملحق يضم رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول هذا النص.

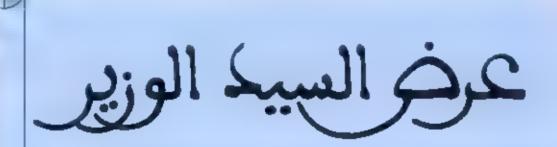
وفي الختام، تم التصويت على مشروع قانون تنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب مع مراعاة إعادة ترتيب الأبواب والمواد وكذا الأخذ بعين الاعتبار الإحالات، كما عدل وكما صادفت عليه اللجنة بالنتيجة التالية:

الموافقون: 22

المعارضون: 07

الممتنعون : لا أحد

إمضاء: مقررة اللجنة عتيقة جبرو



Olympia Silling

Monator de l'Indutes Francisque de la passe entrepris, de l'Emple et des Bempitones



ور رد الإصبح الأفسيدي وضعرته تستوري والشعب و تكديب ١٥٠٥ - ١٥٤٨ (١٥٤٥ - ١٥٠٤٠) ١٤ (١٥٤٤ - ١٥٤٤) - ١٥٤٤)

كلمة السيد يونس السكوري وزبر الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بمناسبة تقديم مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15

اجتماع لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب بتاريخ 16 يوليوز2024

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه السيد رئيس اللجنة المحترم؛

السيدات والسادة النواب المحترمون؛

يشرفي أن أمثل أمام هذه النجنة المرقابية الموفرة لتقديم مشروع القانون السطيعي المتعلق يتجديد شروط و كيفيات ممارسة حق الأصراب الذي بم السطيعي عنية في ول دستور الدمنكة في سنة 1962 وكرستة جميع الدسانين اللاحقة بما فيها دستور 2011 دون أن يتم حراجة للوجود وينده الماسية أود أن شكر السيد با والسادة النواب المجارمين أعضاء النحنة على قبول برمجة هذه الجنيبة اليوم

بعن اليوم امام مسووليه باربحيه من حن شناهمه البناءة والمعالة في عناء مشروع هذا العالمون لكونه قانونا غير عادي ود بعد معتمعي بعنصي منافشته من منظور حقوقي بعض النظر عن مرجعياتنا و بنماء أثناء كما يؤكد في هد الصدد على أن الحكومة خريصة على احترام المسار الحقوقي الذي سارت فيه بلادنا صبعانا للحقوق المسوص عليه في الدستور و تبريل الموادين السطيمية دات المهلة بما فيها القانون التنظيعي المتعنق بمعارسة حق الاصرات و الذي كد بشابه صاحب الحلالة الملك محمد السادس بصره التنظيعي المتعنق بمعارضة حق الاصرات في ناسع أكتوبر الله و الذي المساريع القوانين التنظيمية المتعلقة بتقعيل الطابع الرسعي الله الامازيقية، والمجلس الوطاني للغات والثقافة المغربية، ومعارضة حق الإصراب ومحلس الوصاية. فهذه القصايا الوطنية الكبرى تتطلب منكم جميعا ، اغليية ومعارضة ، حكومة وبرقانا، تغليب روح التو افق الإيجاني والانتعاد عن المرايدات السياسية []

كما أن بلورة مشروع القانون التنظيمي للإصراب. يقتصي إجراء استشارات وأسعة، والتعلي يروح التو أفق البناء، بما يصبمن حقوق المنة العاملة، ومعبالج أربات العمل، ومصبحة الوطن."

السهدات و السادة التواب المعترمون.

تعيدا للتوجيبات السامية لجلالة بلك حفظة الله و رعاه، و وقاء بالبرمانها سفت الحكومة إلى جعل العوار الاحتماعي مدخلا وحيارا لا محيد عنه في تكريس الديمقراطية التشاركية وبناء التوافقات بشان القسبايا الاحتماعية الكاري في بروم تحقيق الفنالة الاحتماعية والرقاة الاقتصادي لعموم المواطبات والموطبين و من هذا المنظق يحدر التذكير بمحطات الجوار الاجتماعي التي ميرث نصف ولاية هذه الحكومة وبوحث بالدوقيع على ميثاق وطبي المستنة الجوار الاحتماعي الصمان التطامينة وانفاقين

جتماعيين تاريحيين الندين أكدا صمن الالترمات لواردة فيها على إحراج القابون التنطيعي المتعلق بشروط و كيميات ممارسة حق الاصراب إلى حير الوجود، حيث بص الاتماق الاجتماعي ل 20 أبريل 2022، على برمجة منافشة مشروع هذا القابون والمصادفة عليه خلال الدورة البرلمانية الربيعية لبسمة 2024 و التوافق حول المبادئ الأساسية المؤطرة لمارسة حق الاصراب لاسيما

صمان السجام مشروع القانون التنطيعي مع أحكام الناستور، ومع النشريعات الدولية المتعلقة بممارسة حق الإصراب:

- تاطير ممارسة حق الإصراب، سو ما القطاع العام أو الحاص، بما يصمن الثوارن بين ممارسة هذا الحق الدستوري وحربة العمل:
- تدفيق مختلف المعاهيم المتعلقة بممارسة حق الإصراب:
 صبيط المرافق التي تستوحب، بالنظر الطبيعتها وحصوصيتها الحيوبة، بوفير حد ادبى من الخدمة خلال عدة سربان الإصراب:
 - تعرير اليات الحوار والتصالح والمعاوصة في حل براعات الشفل الجماعية

ومن هذا المنطق، وسمس الرغبة والإرادة فقد استطاعت هذه الحكومة أن تفي بالتراماتها القاصية بإجراه مشاورات مع الشركاء الاحتماعيين بشأن مشروع هذا القانون، حيث تم عقد سلسلة من اللقادات التشاورية تعدت 20 شهرا من النقاش البناء داخل مؤسسة الحوار الاجتماعي، همت 50 لقاء مها 30 لقاء مع الشركاء الاجتماعيين و 20 لقاء مع القطاعات الحكومية المعتبة وقد مكبت هذه المشاورات من الوقوف على مجموعة من الملاحظات والافتراحات الناتجة عن المارسات العملية للإصراب كما أؤكد على أن هذه المشاورات لا رائت مستمرة مع الشركاء الاجتماعيين من أجن النبعي إلى النوافق بعدما يلفنا مراحل متقدمة مدهمت بشكل إيجابي في تمريب وجهات النظر بشان مشروع هذه القانون

وستشكل مناقشة مشروع هذا القانون فرصة سابحة للمبيدات و السادة البريانيين للتفاعل مع اراء واقتراحات محتلف المعاليات الوطنية و القوى الحية التي ستساهم لا محالة في إعناء النقاش حوله للوصول لصيعة متوافق عليها بروم تعزيز وتوسيع مجال الحزبات النعابية استبادا الى الدستور، وابسجاما مع المواثيق والمبادئ الدولية دات الصلة، وتثمين الرصيد الباريعي للممارسة الوطنية في هذا للجال إن من شأن العانون التنظيمي للمارسة حق الاصراب أن يصعي على بلاديا طابع التمرد في تقيين معارسة هذا الحق يشكل يساهم في تعزيز مسارها الحقوقي و تحسين مؤشرات المال الاجتماعي و مناح الأعمال وتقوية جادبية الاقتصاد الوطني في مجال الاستثمار وحلق الثروة المتحة لماصب الشمل اللائق

السيدات والسادة النواب المعترمون.

اسمحوا في قبل أن أمدكم بخلاصات البقاش الذي عتميناه في مؤسسة العوار الاجتماعي والذي الى بملاحظات ومطالب جوهرية من أجن التوافق على قانون تنطيعي للاصراب يصون الحربات والحقوق ويهدف إلى لتوارد بين مصالح الشعيلة والمقاولة أو المرفق العمو من في طار مصلحة الوطن

اسمحوا في ان اعرض عليكم للأمانة محطات وتركيبة مشروع القانون المودع لدى البرلمان سلما والذي أكرر على أننا على اثم الاستعداد للتعامل إيجابا مع كل مقترحات التعديلات بما فينا نلك التي يقترحها الفرقاء الاجتماعيون.

ادن، بذكر بأن مشروع هذا القانون قبل إيداعه يناريع 6 أكنوبر 2016 لذي مجلس النواب طبقا للعصل. 86 من الدستور مر باللراحل التالية

تسليم خلال سنة 2015 مسوده مشروع القانون التنظيمي إلى الامانة العامة للحكومة التي أعدت مبيعة جديدة لمشروع القانون :

تدارس مشروع القانون البنطيعي من طرف معتس الحكومة بتاريخ 28 يوليور 2016، ومجلس الوزاراء بتاريخ 26 شتير 2016

عير أنه، ومنذ ايداع مشروع القانون لذي البرلمان بتاريخ 6 أكنونر 2016، لم تستطع الحكومة برمجة مناقشته لدواعي متعددة مها على الحصوص عياب دينامية الجوار الاجتماعي وعدم إشراك الشركاء الاجتماعيين خلال مرحلة إعداده قبل ايداعه بالبرلمان

وبمكون مشروع القامون المودع لذي البرلمان من 6 أمواب و 49 مادة مورعة على الشكل التالي

لباب الأول: حكام عامة يتصمن ست مواد (من 1 أل 6) تناولت عني الحصوص:

- أهريف عام للإصراب:
- تعديد مدلول بعض المصطبحات مثل الاجبرا المشعل الجهة الداعية إلى الإصراب (مستوبات
 الاصراب واعتماد مبدا العرائبية في القطاح الخاص والمرفق العمومي) المرافق العموية الحد الأدبى
 من الخدمة
 - تحديد الأشخاص المعنية بممارسة حق الإصراب

الياب الثاني شروط وكيميات ممارسة حق الإصراب في القطاع الحاص يتضمن ثلاثة وعشرون مادة (من 7 الى 29) تباولت على الخصوص:

- إجراء المفاوصات ومعاولات النصالح بشأن لملف المطني وتحديد مدتها قبل ممارسة حق الإصراب.
- منع عرقلة ممارسة حق الاصرات من قبل لمشعلين ومنظماتهم المهنية والمنظمات المقابية للأجراء *
- منع إخلال اجر معمل الأجراء للضريق خلال مدة سرباق الإصراب مع مراعاة يعمل الاستثناءات -
 - منع اتخاد اي إجراء تمييري في حق الاحراء بسنب ممارسه حق الإصراب؛
 - المنع الاصراب بالشاوب وعرقلة حربة العمل خلال مدة سربان الإصراب
 - تحديد شروط وكيفية اتخاد قرار الإصراب من طرف الجمع المام!
 - تحديد البيانات التي يجب أن ينضمها قرار الإضراب
 - إقرار مهلة للإحطار و شروط تبليم قرار الإصراب والجيات المعنية بدلك؛
 - تعديد مهام الجهة الداعية للإسراب:
 - تدبير سربان الاصراب:
- منع مناولة أو نقل او ترحيل اليات و أجهرة للقاولة أو المؤسسة كلا او بعضا خلال مدة الإصراب؛
 - منع الاعلاق الجربي أو الكلي للمقاولة أو الموسسة بسنت ممارسة حق الاصراب؛
 - منع احتلال أماكن العمل خلال مدة سربان الاضراب.

الباب الشالث شروط وكيفيات ممارسة حق الإصراب في القطاع العام يتصمن أربع مواد (من 30 الى 33). تناولت على الخصوص

- تحديد مدلول القطاع العام؛
- إقرار مهلة للإحطار وشروط تبنيع قرار الإصراب والجهات للعبية بدلك؛
 - تحديد العنات الق لا يمكنها معارسة حق الإصراب

البناب الرابع احكام خاصة بالإصراب في المُرافق العيوبة تتصمن مادة فريدة (المَّادة 34) تناولت على الخصوص

- تحديد لاتحة المرافق الحيوبة:
- كيفية تحديد الحد الادبي من الغدمة الواجب تأميها بالمرافق العيوية؛
- امكانية تمديد لانعة المرافق الجيوبة نقابون بعد استشارة المنظمات المهنية والمنظمات المقابية للأجراء الاكثر تمتيلا

الباب العامس العقوبات تتصمن اثنا عشرة ماده (من 35 إلى 46) تشمل عدة افعال من بيها.

- عرفلة معارسة حق الإصراب وعرفلة حربة العمل؛
 - إحلال أجراء محل الأجراء المسربين؛
- اثخاد إجراء ثمييزي شد الأجراء يسبب ممارستهم حق الإصراب؛
- رفص الأجير القيام بالخدمات الأساسية و توفير الحد الادبي من الخدمة التي كلف جا؟

- مخالمة الامر القصائي المامني باتحاد جميع التبايير اللازمة للجينولة دون عرقبة جربه الممل بما
 ق ذلك وقف الاصراب وإقرار عمونة جيسية وغرامة الله المرابعة الاصراب عمونة جيسية وغرامة المحل بما
 - تحديد شروط توفر حالات العود*
 - تحديد الحهة السخرة على صبط المجالمات وتحديد مدة احاله محامير على النيابة العامة.

الباب السادس أحكام مختلفة وحتامية بتصمن ثلاث (من 4% ل 49) مواد تناولت على العصوص

- حفط النظام العام وحماية الأشخاص والأموال والمتلكات.
- تكييف طبيعة الاحال لمصوص عليها في مشروع القانون التنظيمين.
- تاريخ دحول مشروع القانون التنظيمي حبر التنفيذ بعد المصادفة عنيه ونشره في الجريدة الرسمية.
 مع نسخ كل الأحكام المعالفة.

السيدات والسادة النواب المعترمون،

على صبوء ما سبق. بشكل هذه المناسبة فرصة تتفاسم العلاصات الاولية البانجة عن مختلف اللقاءات السالمة الذكر مع الشركاء الاجتماعين، وسنعمل جميعا على تطويرها وايجاد اجابات شاهية وتواهمية حول النقط العالقة، وتشمل هذه الخلاميات أساسا ما يلي.

- ا صدروره تحصيص ماده في بداية المساروع العابون التنظيمي تؤطر وتذكر بالمرجعية الدستورية
 والحقوقية وفي احترام للتشريعات الدولية وشمن الرصيد النصالي لنحركة النمابية؛
 - 2. تبي ممارية حموقية و لانتقال من قانون يعلب عليه مايع الله قانون دو صبعة ايجانية؛
- 3 صروره وضع تمريف شامل للإصراب يتو فق مع أحكام الدستور ويتلاءم مع المعايير الدولية ويتماشى مع منظومة الحقوق والحريات في طار مقاربه حموقية لكي بكول في مستوى الرهال التاريعي حيث يعتبر الشركاء الاحتماعيول من غير المعبول صبور قانول يكبل الحرية والحق في ممارسة الإصراب أو يمنع بعض أنواعه
- 4 اعادة النظر في تحديد الجية الداعية للإصراب بشكل يصمن للجميع ممارسة حق الاصراب، ولا سيما عندما يتخد قرار الإصدراب من طرف الحمع العام الذي ينعمد وفق شروط تعجيرية بستحيل معها ممارسية هذا الحق حسب الشركاء الاحتماعيين الكما يحب تحديد دقيق لمستوبات ممارسية حق الاصراب والنميير بين الإصراب الوطني والإصراب القطاع والإصراب في المطاع العام والقطاع الجامن والاصراب على مستوى المرفق العمومي و على مستوى المقاولة أو المؤسسة.
- عادة النظر في الأسباب للدعية للإصبراب حاصة وان مشبروع القانون النبطيعي المودع لدى البرقان
 قتصبر فقط على الملف المطلي في حين أن الممارسية العملية المات عن وجود أسباب أحرى للإصبراب

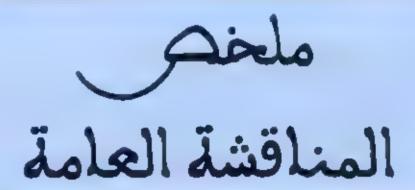
كالقصايا الحلافية الناتجة عن خلاف حول تاويل مقبصيات تشريع الشعل إضافة إلى الامتناع المتكرر عن أداء الاجور أو وجود خطر حال يبند صعة وسلامة الاجراء

- 6 مراجعة الأحال بشكل بشاسب مع السبب الدائي للإصراب و مستوى شميده، وبتعين أن تكون هذه الاجال الية لصبط موارس القوى في العلاقات الشنفلية و التميير بين الجالات حسب طائعها الاستعجال و الفوري.
- مراعاة التوارب في حماية المصريين من العقوبات التأديبية وضمان حربة العمل أثناء ممارسة حق
 الاضراب؛
 - 8. صرورة التنمييس على كيمية تعديد الحد الأدبي من العدمة في الأرافق العيوبة؛
- 9 اقرار عقوبات تصيمن احترام تطبيق حكام هذا العانون وتطبق بشكل مبوارن على الأطراف، وذلك حتى الا يمرغ قانون اللشمل
 لا يمرغ قانون الاصراب من محتواه وبقتصر في العقوبات على الشعيلة دون المشمل

أود في العنام التعبير عن المناح العكومة على تدارس المقارحات الرامية إلى السعي الى التوافق من أجل احرج قالون يكون في مستوى السعح الديمقراطي والحقوق والاجتماعي المتقدم ببلدنا كما أشدد على أسا قطعنا أشواطا مهمة في سنبل تقريب وجهات النظر بين المرقاء الاحتماعيين وسيستمر النقاش حولها في الأيام القادمة قبل البدء في التمديلات.

كما أؤكد أن الحكومة لن تسمح بأي شكل من الاشكال باللس بالحق في الإصراب، حيث تحرص بشكل كامل على اعتماد منهجية تشاركية للحصول على قانون يقر بالحربات وبصوبها

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلدنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد الصادس نصبره الله و أيده. والسلام عليكم ورحمة الله ودركاته.



Contraction of the Contraction o

ملخص المناقشة العامة

تميزت المناقشة العامة لمشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، بطرح العديد من وجهات النظر حول أهمية هذا القانون المؤطر والرهانات التي من المنتظر أن يقدم إجابات من خلالها، وأيضا مناسبة لطرح قضايا ذات الصلة على ضوء التحولات الجارية التي انخرطت فيها بلادنا على المستوى التشريعي والمؤسساتي والحقوقي وما واكبها من نقاش عمومي على مستوى كبير بين مختلف الفاعلين والفرقاء الاجتماعيين.

بداية، تم التذكير بالمسار الذي قطعه مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالإضراب، حيث أفيد في هذا الصدد أنه عرف جدلا و نقاشا بين النقابات والحكومة إلى أن تمت إحالته بتاريخ 6 أكتوبر 2016 على مجلس النواب كصيغة قابلة للإغناء والنقاش من خلال الاعتماد على آلية الحوار الاجتماعي خارج المؤسسة البرلمانية، وتعميق النقاش داخلها، واعتبار هذا السلوك السياسي المسؤول يجسد المنهجية التي أكد عليها صاحب الجلالة بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية بتاريخ 9 أكتوبر 2015 حيث أن موضوع الإضراب من القضايا الوطنية الكبرى، وله علاقة بالتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار وتحقيق السلم الاجتماعي.

في ذات السياق، تم التأكيد على أن القانون التنظيمي للإضراب يأتي في سياق تكربس المكتسبات التاريخية ذات الصلة بالتشريع الاجتماعي كمخرج من مخرجات مؤسسة الحوار الاجتماعي، ويعتبر استجابة لمطالب حقيقية لأطراف العلاقات الإنتاجية، سواء على المستوى الدولي الذي يترجم العودة القوية للدولة لإصلاح ما نتج من اضرار اجتماعية واقتصادية بعد جائحة كوفيد 19، أو على المستوى الوطنى المشمول بالتعبئة من أجل بلورة مفهوم الدولة الاجتماعية كما رسمها جلالة الملك نصره الله ، بالإضافة إلى أنه مشروع استجاب لمنطق التشاور والتوافق عبر آلية الحوار الاجتماعي، ويحترم المقاربة التشاركية مع مختلف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين كما أسست لها الوثيقة الدستورية لسنة 2011 ، ويعكس مطالب وطموحات الطبقة العاملة والفاعلين الاقتصاديين لسد الفراغ التشريعي بهذا الخصوص.

ارتباطا بهذا النقاش، أكدت بعض التدخلات على أن مشروع القانون التنظيمي يتعين مقاربته من خلال بعد مجتمعي وحقوقي يتأسس على منظومة حقوق الإنسان، وأن الحق في الإضراب وسيلة مشروعة للدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للأجراء، وحق من الحقوق الأساسية للشغيلة ولمنظماتها تكرست بعد نضالها على المستوى الدولي والوطني، وتم الاعتراف بها في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مادته

الثامنة، المصادق عليها من طرف الأمم المتحدة في دجنبر 1966، والذي صادق عليه المغرب في غشت 1979.

هذا، وكانت مناقشة مشروع القانون التنظيمي للإضراب كما أوضحت مختلف المداخلات مناسبة لاستكمال الترسانة القانونية التي تهم الحقل الاجتماعي، مع المطالبة بإعادة النظر في مدونة الشغل وقانون الوظيفة العمومية، وإحالة مشروع قانون المتعلق بالنقابات المنصوص عليه في الفصل 8 من الدستور، وهو يهدف إلى تلبية انتظارات الشغيلة بالإضافة إلى تعزيز تنافسية المقاولة المغربية، وضمان الأمن القانوني والقضائي داخل المقاولة والإدارة، مع المطالبة بمراجعة مدونة الشغل لتحفيز الاستثمار،

بخصوص أهمية التشريع المتعلق بالحق في ممارسة الإضراب تم التأكيد على أن هذا الموضوع تتقاطع فيه الأبعاد الحقوقية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، بشكل معقد، وأنه لحظة دستورية وسياسية وخطوة مهمة في تكريس الحق الدستوري لممارسة هذا الحق الذي ظل حاضرا في جميع الدساتير التي عرفتها المملكة المغربية مند دستور 1962، بصفته إحدى المكاسب في مضمار الحريات العامة بالمغرب وكذلك الدساتير اللاحقة إلى حدود دستور سنة 2011 الذي نص في فصله 29، على أن حريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي وتأسيس الجمعيات والانتماء النقابي والسياسي و ممارسة الحريات، وحق الإضراب مكفولة دستوريا.

أما بخصوص الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للموضوع، فقد اعتبرت العديد من التدخلات أن أهميته تتجلى في تحقيق مردود أمني واجتماعي من خلال سن ضوابط ستساهم في حكامة ممارسة هذا السلوك والحفاظ على حقوق الطبقة العاملة وحقوق المشغل والحق في الشغل، علاوة على مردوده الاقتصادي والمالي والمتمثل في تعميق الثقة في النموذج الاقتصادي والاجتماعي والتنموي لبلادنا والرقي بمناخ الأعمال والجاذبية الاقتصادية تجاه المستثمر المحلي والدولي وخلق فرص الشغل، خاصة وأن بلادنا أصبحت قبلة للمستثمرين والاستثمارات الوطنية والاجنبية بمختلف اصنافها بعد إخراج الميثاق الجديد للاستثمار وتنزيل أهدافه الأساسية التي ستشكل قفزة نوعية في الميدان الاقتصادي.

في ذات السياق، أشارت بعض التدخلات إلى أن القوانين المحفزة للاستثمار وحدها لا تكفي لإحداث ثورة حقيقية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، مشيرين إلى أن المستثمر عند قدومه لأي دولة من الدول فإنه يطرح ثلاثة أسئلة مركزية تتعلق بالإدارة، والقضاء، والقانون المنظم للإضراب، وعليه فمن الابعاد أيضا التي يروم مشروع القانون التنظيمي تحقيقها هي الأمن القانوني من خلال استكمال الترسانة القانونية المتعلقة بالحقل الاجتماعي.

هذا، وتجدر الإشارة أن حيزا مهما من النقاش خصص لطرح العديد من الآراء حول ملابسات وظروف إحالة هذا المشروع قانون تنظيمي في هذا الظرف وبهذه الصيغة، حيث تمت الإفادة أن برمجته جاءت في سياق الاحتقان الاجتماعي الذي شهدته عدة قطاعات من بينها قطاع الصحة الذي عرف مجموعة من الإضرابات للنقابات المهنية وكذا إضراب طلبة كلية الطب والصيدلة، مؤكدين أنه ورغم ذلك لا يوجد لأي مبرر موضوعي أو ضرورة ملحة تستدعى هذا الاستعجال.

ارتباطا بهذا النقاش عبرت بعض التدخلات عن تخوفها من الاستعجال في طرح ومناقشة مشروع قانون تنظيمي بهذه الأهمية، معتبرين أنه يسعى بشكل واضح إلى تكبيل الحق في الإضراب وتجريمه وليس وضع أسس تنظيمه من الناحية العملية.

كما انتقدت بعض المداخلات طريقة تعامل الحكومة مع هذا المشروع قانون التنظيمي وعابت عليها طريقة الإعداد التي اتسمت بالنظرة الأحادية والانفرادية دون إشراك النقابات والفرقاء الاجتماعيين.

في نفس التوجه، أفادت إحدى التدخلات أن وضعه خارج منهجية الاشراك الفعلي للفرقاء الاجتماعين هو خرق لمبادئ منظمة العمل الدولية وتوصياتها وإعلاناتها المصادق عليها من طرف جميع الدول الأعضاء، وهو مخالف لأصل دسترته المبنية على الشرعية التاريخية للإضراب وحق ممارسته، بالإضافة إلى أنه مناف للمهام الدستورية ولا يحترم روح الاتفاقية رقم 87 المتعلقة بالحريات النقابية.

من جهة أخرى دعت بعض التدخلات إلى ضرورة الاعتماد على مقاربة تشاركية من قبل مختلف الفاعليين النقابيين والفاعلين السياسيين وأن تكون صيغة المشروع القانون المذكور محط توافق وإجماع من قبل جميع السيدات والسادة النواب أغلبية ومعارضة، وذلك انطلاقا من كونه يشكل مكسبا من المكاسب الحقوقية ببلادنا، ويضمن حقوق سائر الأطراف سواء الفئة الشغيلة أو أرباب العمل أو الدولة وفق روح الاتفاقية الدولية لسنة 1987 المتعلقة بالحرية النقابية وحماية الحق النقابي، بالرغم من أن المغرب لم يصادق عليها لحد الآن رغم إلزاميتها.

أما على المستوى التشريعي، فقد أثارت بعض التدخلات إشكالية إحالة هذا النص التشريعي على مستوى المسطرة والصياغة والمضامين، على المؤسسة التشريعية بدون مذكرة تقديمية توضح خلفيات تنزيله والمرجعيات التي انطلق منها في غياب المبادئ العامة المؤسسة والمؤطرة لتنظيم الإضراب والخلفيات التي تحكمت في تنزيله، وبالمقابل أكدت إحدى التدخلات أن الحكومتين السابقتين عقدت لقاءات وحوارات مع النقابات حول هذا المشروع وأن هذا النص الذي أعدته الحكومة السابقة لا يمكن تغيره حسب الفصل 84 من الدستور نظرا لتقديمه أمام المجلس الوزاري الذي ترأسه جلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 26 شتنبر 2016.

وعلى مستوى المضامين، فقد وقفت بعض التدخلات على هذا الجانب وأوضحت أن مشروع القانون التنظيمي يعتمد على تعريفات

ومفاهيم مغايرة عن المفاهيم الحقوقية والنقابية المتعارف عليها في منظمة العمل الدولية، مع الإشارة إلى أن التأويل في المفاهيم يؤثر على كيفية تنظيم حق الإضراب سواء تعلق الأمر باحتلال أماكن العمل أو الاعتصام السلمي أو الإضراب التضامني أو دعوة العمال غير المضريين للإضراب أو الابتعاد عن أماكن العمل، بالإضافة إلى فتح المجال لتدخل السلطة العمومية في ممارسة حق الإضراب واتخاد القرار من أجل تعليقه، وعليه تمت المطالبة بتجويد لغة النص من حيث الضبط المفاهيمي وبنيتة لتحقيق النجاعة التشريعية المطلوبة.

في السياق ذاته، أشارت بعض التدخلات إلى أن هذا المشروع قانون التنظيمي لم يتضمن ديباجة تؤكد على ضمان الحق في ممارسة الإضراب كحق مكفول دستوريا ومكفول بالتشريعات والمواثيق والاتفاقيات الدولية، مؤكدة على أهمية تأطيره بديباجة تعبر عن مسار تطور ممارسة حق الإضراب، وعن هوية هذا المشروع المتوج لمرحلة من النضال والنضج والحوار المسؤول وصولا إلى ما هو متوافق عليه من مبادئ وأحكام وممارسات فضلى وأهداف مشتركة للقوى الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية في بلدنا في ظل دستور 2011 والآفاق التنموية والتحديات والمكاسب والاستقرار والسلم الذي ينعم به بلدنا بقيادة جلالة الملك نصره الله.

ولتجويد صيغة هذا النص التشريعي أيضا، تم التأكيد على ضرورة التنصيص على كل ما يتعلق بضمان حماية الحق في ممارسة الإضراب وتخفيف القيود الواردة عليه، وتوفير الحماية لبعض القطاعات من الإضراب الشامل نظرا لحساسيتها الاجتماعية مثل المستشفيات وقطاع العدالة، مع الدعوة إلى تدقيق النظر في الآجالات والشروط والأسباب والدوافع لممارسة هذا الحق الدستوري.

كما أثيرت مجموعة من الملاحظات والتساؤلات حول مدى انسجام النص موضوع النقاش مع أحكام الدستور، والاتفاقيات الدولية، ومدى تحقيق التوازن بين هذه الممارسة، وضمانات حماية حرية العمل، بالإضافة إلى التساؤل حول الجهة الداعية للإضراب وحدود الحريات النقابية داخل إطار منظم.

وفي ذات الصدد، سجلت بعض التدخلات تعقيد مسطرة قرار الإعلان عن الإضراب، وفرض شروط مطولة وشاقة تسبق الإعلان عنه، هذا بالإضافة إلى التنصيص على بعض الإجراءات المعقدة التي تستهدف الأجراء بشكل مباشر ماديا وقضائيا وذلك من خلال سن عقوبات جنائية.

هذا، وأكدت بعض التدخلات على أن مشروع القانون التنظيمي عمل على توحيد وتجميع تضارب وشتات النصوص القانونية المنظمة لهذا الحق، وقيد ممارسته وقلص من مجالاته وجعله جد محدود ومنع العديد

من أشكاله إما صراحة أو قطعا أو بشكل ضمني، كما أفادت إحدى التدخلات أن منظمة العمل الدولية، اعتبرت كل أشكال الإضراب مشروعة بما فيها الإضراب التضامني مادامت تحافظ على الطابع السلمي.

بعض المداخلات نبهت إلى غياب الانسجام على مستوى المواد، ذلك أن أغلب مقتضياته تتعلق بممارسة حق الاضراب في القطاع الخاص، حيث تم تخصيص 22 مادة من أصل 49، في مقابل 4 مواد تتعلق بالقطاع العام، وبالتالي فمشروع القانون قيد الدراسة جاء بعيداكل البعد عن الممارسة العملية والواقعية للإضراب لأن الإشكالات التي تثيرها ممارسة حق الاضراب في القطاع العام، كمرفق التعليم ومرفق الصحة نموذجا، أكثر بكثير من تلك التي تثيرها ممارسة حق الاضراب في القطاع الخاص.

من بين الملاحظات أيضا التي سجلها السيدات والسادة النواب بهذا الخصوص، أن مشروع القانون فتح المجال للسلطة العمومية للتدخل لتعليق الإضراب بقرار من السلطة القضائية إذا تعلق الأمر بالخدمات الأساسية، مؤكدين على ان منظمة العدل الدولية تشير إلى انه لا يجوز للسلطات أن تلجأ إلى هذه الإجراءات إلا في حالات خاصة تتعلق بتهديد القانون تهديدا خطيرا، و أن هذا الاجراء اعتبره بعض المتدخلين انتهاك للحقوق النقابية، إضافة إلى أن اعتماد وسائل الإكراه من أجل استمرار المرفق العمومي كالعمل الجبري يعد خرقا سافرا للاتفاقيتين رقم و 20 و 105 المصادق عليهما من طرف المغرب.

فيما اعتبرت إحدى التدخلات أن المشروع ربط قرار الإضراب بإجبارية المفاوضة أو الوساطة أو التحكيم كشرط لممارسة هذا الحق الأمر الذي من شأنه أنه يشكل تقييدا واضحا لنزاعات الشغل، كما أنه وسع من الفئات والقطاعات الممنوعة من ممارسة حق الإضراب رغم أنها لا تشكل تهديدا للصحة والسلامة ولا تتوفر على ضمانات تمكنها من الدفاع عن حقوقها المهنية والاجتماعية.

هذا، وطالبت مجمل المداخلات بضرورة الاعتماد على قانون تنظيمي حديث ومتوازن لممارسة حق الإضراب، بنفس ديمقراطي، وحقوقي في خدمة الاستثمار وتشجيع المبادرات لإقامة المشاريع المدرة للدخل وتوفير فرص للمقاولات الناشئة واستدامة الأنسجة الاقتصادية والإنتاجية محلياً وجهوياً ووطنياً، في انسجام تام مع أحكام الدستور، ومع التشريعات الدولية والتزامات بلادنا في هذا المجال.

كما تمت الدعوة إلى بلورة ميثاق اجتماعي حقيقي وفعلي، تلتزم فيه المقاولة بالمسؤولية الاجتماعية في الحفاظ على مناصب الشغل وإقرار الحقوق الاجتماعية للشغيلة ومحاربة هشاشة الشغل، والتزام الدولة بتعهدها بدعم وتمويل المقاولة وتحسين مناخ الأعمال، بما يتيح شروط سلم اجتماعي صلب، وبمشاركة فاعلة للنقابات العمالية، مع المطالبة بمصادقة المملكة المغربية على الاتفاقية رقم 87 الخاصة بالحقوق النقابية.

وطالبت بعض التدخلات الحكومة بمواصلة الحوار والنقاش وتقديم توضيحات بشأن القضايا العالقة التي عبر السيد الوزير عن استعداد الحكومة لمواصلة اللقاءات حولها مع الشركاء الاجتماعيين والمتدخلين من جهة، وبين المؤسستين التشريعية والتنفيذية من جهة أخرى، بغية تجويد مشروع القانون التنظيمي المتعلق بممارسة حق الإضراب في إطار المقتضيات الدستورية وضمان الحق في الإضاراب واستكمال أوراش الدولة الاجتماعية.

وفي نفس السياق أوضحت معظم التدخلات أن أهم الوسائل المتاحة للعمال في الدفاع عن مصالحهم هي ممارسة حقهم في الإضراب، مع المطالبة بتوفير الحماية للعمال من هذه الإجراءات التعسفية التي قد تطالهم كالعقوبات والسجن، والتعويض عن الخسائر - والعمل القسري وحذف العقوبات الجنائية من ضمنها إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي الذي يتم بموجبه اعتقال ومحاكمة النقابيين المضريين عن العمل بدعوى عرقلة حرية العمل، مع المطابة بضمان هذا الحق في ظل الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور.

هذا، وتطرقت العديد من التدخلات إلى الدور الذي تلعبه النقابات باعتبارها مؤسسات تناضل من أجل تجويد الحياة العامة والدفاع عن مصالح الشغيلة وتعتمد على آليات ديمقراطية، مؤكدين أن النقاش حول هذا المشروع تم مع السيد وزير الشغل السابق وتم التفاعل معه بشكل إيجابي في

إطار الحوار الاجتماعي، معتبرين أن مناقشة هذا الموضوع لا تقبل أي مزايدات سياسية مع الدعوة إلى مناقشته بوطنية عالية باستحضار المصلحة العامة للوطن والمواطن.

في إطار هذا السجال، تمت الإفادة بأن النقابات أصرت على عرقلة إخراج هذا المشروع في الحكومتين السابقتين، بالمقابل، ثمنت بعض التدخلات مجهودات الحكومة بجعل الحوار الاجتماعي خيارا استراتيجيا لتكريس أسس الدولة الاجتماعية تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة في هذا الإطار، والتي مكنت من خلق توافق بشأن القضايا الاجتماعية الكبرى التي تروم تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، مشيرين إلى أن اتفاق 30 أبريل 2022، و 29 أبريل2024، نص بشكل صريح على ضرورة إخراج القانون التنظيمي المتعلق بشروط وكيفيات ممارسة حق الاضراب إلى حيز الوجود.

ملخص جواب السيك الوزير

ملخص جواب السيد الوزير

في البداية تقدم السيد الوزير بالشكر السيدات والسادة النواب على نيتهم الصادقة وتفاعلهم خلال المداخلات القيمة التي مكنت من إغناء النقاش والتي اتسمت بالنضج والمسؤولية، واعتبر هذا الاجتماع فرصة سائحة لتبادل الآراء، وفي نفس الوقت، أفاد أن السياسي يتميز بالتفاعل وبالموضوعية والهدوء والإنصات للرأي الآخر بغية تحقيق المصلحة العامة، فرغم اختلاف المداخلات في التشخيص والتدقيق فقد أكد على أن جلها تراعى المصلحة الفضلى للعمال وأرباب العمل.

هذا، واعتبر السيد الوزير أن السجال السياسي حول هذا الموضوع هو جد طبيعي وأن الاختلاف صحي، وأن رأيه يلزم شخصه، وأن كل متدخل له الحق في إبداء رأيه بحرية، وفق قناعاته ومرجعياته، كما أن مشروعية هذا السجال يتيح للسيدات والسادة النواب التعبير عن أرائهم وفق تجاربهم وتراكماتهم ومسارهم.

وأضاف السيد الوزير أنه في الولاية السابقة كان حزبه يصطف في المعارضة، وأن الهدف الأسمى لحزبه هو البناء الذي يهدف إلى النهوض ببلادنا، مشيرا إلى أن العالم يعرف تطورا متسارعا في جميع المستويات ويرتكز على أهمية الحفاظ على روح البناء والتوافق ومواكبة التطور.

وفيما يتعلق بإخراج مشروع قانون الإضراب إلى حيز الوجود، فقد أكد أن الهدف الأساسي هو الوصول إلى التوافق حوله، وفي حالة تعذر ذلك، يتطلب الأمر أن تكون نسبة التوافق عليه كبيرة جدا، وأخبر أنه سيكون تقارب وتوافق حول هذا المشروع قانون، وستكون نتائجه إيجابية ومرضية للجميع.

وفي ذات السياق أشار أن القضايا الاجتماعية التي يتم الاشتغال عليها ومعالجتها هي محور النقاش المتعلق بهذا الاجتماع، بالإضافة إلى هذا فإن مركز النقاش يجب أن يدخل في إطار الربط بين المفاهيم والواقع المعاش من قبل المواطنات والمواطنين بمختلف طبقاتهم الاجتماعية ومناطقهم الجغرافية ومشاريهم الإيديولوجية، الأمر الذي سيساهم في تجويد قانون الإضراب.

وأكد السيد الوزير، على أهمية مناقشة المواضيع ذات الصلة بالعمل النقابي التي طرحها السيدات والسادة النواب، معتبرًا أن هناك بعض المواضيع تستحق نقاشا واسعا ومستفيضا وتستدعي التدقيق وذلك لارتباطها بالمؤسسات والحقوق والواجبات.

وأضاف أن مشروع قانون الإضراب لا يجب التعامل معه كمساطر، بل يجب التعامل معه كقانون يحدد العلاقات داخل المجتمع. وأفاد السيد الوزير أن عددا من التقارير، بما فيها التقارير الرسمية، أشارت إلى الفوارق الاجتماعية، وأن دور الفاعلين السياسيين والأحزاب السياسية يكمن في تقديم توضيحات للمواطنات والمواطنين وأنه من الممكن والمتاح الانتقال من وضعية إلى أخرى في مغرب القرن الواحد والعشرين

رغم المستوى الاجتماعي للأسرة والعائلة أو القبيلة فهناك بعض الرافعات في الوطن ستمكن من ذلك.

وأضاف أن البناء يتطلب الانسجام المجتمعي رغم الاختلافات التي تكون ناتجة على مستوى الموقع الاجتماعي، لأن جميع المجتمعات تصل إلى البناء عبر التوافقات التي ترتكز على الديمقراطية وتذويب الاختلافات، هذا وتقدم بالشكر أيضا للسيدات والسادة النواب بصفتهم ممثلي الأحزاب والفرق البرلمانية، على روح التعاون والتفاعل المثمر الذي أبدوه، ونوه بانخراطهم في البناء والانخراط الإيجابي في النقاش رغم ملاحظاتهم التي تم أخدها بعين الاعتبار. وأضاف أن بلادنا قطعت أشواطا مهمة وكبيرة لم تتمكن الدول والمجتمعات الأخرى من قطعها.

وفي سياق آخر، تأسف السيد الوزير لاستفحال الفوارق الاجتماعية في دول العالم بأسره، واعتبر في نفس الوقت أن بلادنا متميزة عن اغلب بلدان العالم وفاجأت العالم بنموذجها المتفرد، وأن المواطنات والمواطنين محظوظون بفضل السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة ،نصره الله، والذي يحرص على إرساء الديمقراطية التي تنعم بها بلادنا، كما أن هناك إجماع من طرف المغاربة منذ قرون على المؤسسة الملكية.

هذا، وأكد أن الديمقراطية تقتضي في علاقتها مع مشروع قانون الإضراب، إحقاق الحقوق بالنسبة للمواطنات والمواطنين، وأن التفكير في الإعلان عن الإضراب في مقاولة أو مرفق عمومي يجب أن يحقق مقاصد تروم إلى تحقيق المصلحة العامة سواء بالنسبة للعمال أو المقاولة أو

المرفق العمومي، والغاية من ذلك هو أن يتمتع العامل والأجير بعمل لائق وبكرامة مع ضمان حق رب العمل.

وأضاف السيد الوزير أن تسيير المقاولة ليس بالمهمة اليسيرة والسهلة، بل هي مسؤولية صعبة تتطلب الحفاظ على التوازن بين كل الأطراف لضمان حقوق العمال واستمرارية المقاولة. وأفاد أن أرباب العمل يبذلون جهودا جبارة لضمان حقوق العمال خصوصا على مستوى ضمان الأجور، وأن الجميع يطمح إلى ضمان التوازن من خلال استمرار الإنتاج واستقرار العمل وتحقيق الأرباح.

وأشار إلى أن المقاولات التي استطاعت الاستمرار خلال جائحة كوفيد-19، هي تلك التي تضافرت فيها الجهود بين العمال وأرياب العمل وتم التوافق حول الخطط التي تمكن من الحفاظ على استمرارية المقاولة ومصالح العمال وأرياب العمل.

وأوضح السيد الوزير أن الدولة الاجتماعية التي تطمح إليها جميع مكونات المجتمع تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، نصره الله، تقتضى الحرص على إرساء الحقوق والواجبات.

وأكد أن الجانب الخفي في موضوع الإضراب هو من يمثل العاملات والعمال، وأن الإضراب يمارس بشكل فردي أو جماعي.

وأفاد السيد الوزير في سياق آخر، أن النقابات ظهرت إلى حيز الوجود إبان الثورة الصناعية وعرفت تطورات على مر السنين وراكمت تجارب مهمة مكنتها من أن تصبح شريكا في صنع القرارات بكل مسؤولية. هذا، وأوضح السيد الوزير في نفس الوقت، أن جميع الأطراف يجب أن يُسمع صوتها وتتاح لها الفرصة للتعبير عن أراءها وتصوراتها حتى لا يقع انفجار مجتمعي نتيجة الضغط الناتج عن عدم الإنصات لأحد الأطراف، وحتى يتحقق التوازن الذي يعتبر صمام الأمان.

واعتبر السيد الوزير أن النقابات لعبت دورا تاريخيا ووطنيا، رغم الاختلاف بين ما هو سياسي ونقابي، في نفس الوقت عبر عن مشاركته في الحوار الاجتماعي بين الحكومة والفرقاء الاجتماعيين، حيث مرت جميع الاجتماعات في جو يسوده التعاون.

وأضاف أنه تعامل مع مجموعة من النقابات القطاعية في فترة تميزت بالعديد من الأزمات سواء تلك التي تتوفر على تمثيلية أو العكس، مما مكنه من اكتساب تجربة مهمة في هذا المجال ومعرفة المطالب وتشخيص الواقع عن كثب بكل دقة للوصول إلى الحلول التي تُرضي كل الأطراف. وأضاف أن الحوار مع النقابات يتطلب تشخيصا دقيقا جدا لأن المحاورين النقابيين لهم دراية كبيرة بالملفات.

وخلال الاجتماعات التي تمت مع النقابات والسيد الوزير أكد هذا الأخير على الحس الوطني الكبير الذي أبان عنه القيادات النقابية أثناء المفاوضات بحيث غلبوا المصلحة العليا للوطن، وأن مداخلاتهم كانت تعبر عن مدى دقة دراستها للجوانب المتعلقة بالملفات المطلبية، ومدى توفرهم على مرجعية وثقافة وغيرة على مصالح العمال وعلى المقاولة.

وبخصوص تساؤلات بعض السيدات والسادة النواب عن توقيت إحالة مشروع قانون الإضراب وعدم إحالة مشاريع القوانين الأخرى كمشروع قانون مدونة الشغل دفعة واحدة، فقد اعتبر أن طرح هذه الأسئلة جد مشروع، وأكد أن الحوار الاجتماعي بين الحكومة والنقابات مر في إطار من النضج الجماعي والتوافق مما أدى إلى تنفيذ عدة مطالب منها الزيادة في الأجور والرفع من الحد الأدنى للأجور وتخفيض الضريبة على الدخل، كما تم الاتفاق على ترتيب أجندة عدة أولويات ومشاريع قوانين.

وبخصوص الحوار مع النقابات، فقد أفاد أنه تم الاتفاق أولا على قواعد اللعبة لإرساء أجواء الثقة، وكان هناك اتفاق مفاهيمي ومبدئي جدمهم.

وأشار السيد الوزير الى الفرق بين منطق المقايضة والتفاوض، وحسب عملية المقايضة يمكن التوافق على قضايا ليس لها علاقة بالموضوع، حيث يقتضي الأمر أن تكون قواعد لعبة مشتركة ويقتضي أن يكون التفاوض مشترك للوصول إلى حل.

وعند تفصيل مطالب النقابات بشكل عملي، فقد أوضح السيد الوزير أن هناك 78 مطلبا لم يتم تنفيذه خلال فترة الحكومات السابقة، حيث أصرت النقابات على تنفيذها قبل بداية النقاش. و بعد أخذ ورد أوضح السيد الوزير على أنه تم الاتفاق ، على ترتيب الأولويات التي كان على رأسها الزيادة العامة في الأجور في الوظيفة العمومية والرفع من الحد

الأدنى للأجور ومراجعة أشطر الضريبة على الدخل، كما تم التطرق إلى ضمان الحريات النقابية التي جاءت في بعض مداخلات السيدات والسادة النواب الذين أشاروا إلى أن بعض أرباب العمل يطردون العمال أثناء تأسيسهم للمكاتب النقابية، ورغم تدخل مفتشي الشغل ومحاولاتهم إجراء عملية الصلح بين العمال وأرباب المقاولات، فأنهم لا يستطيعون إرجاع العمال المطرودين إلى عملهم بسب تعنت أرباب العمل. وفي هذا الباب، أضاف السيد الوزير أن مجموعة من مشاريع القوانين تدخل في إطار الإصلاح والحد من هذه الظاهرة، وأن الإصلاح يعتبر صعبا ولكنه حتمى، وطالب النقابات بالانخراط فيه من أجل مصلحة الوطن.

وفي نفس الموضوع المتعلق بمشاريع القوانين وبالعمل النقابي ومدونة الشغل، فقد أخبر السيد الوزير على أنه استشار مع السيد رئيس الحكومة واقترح تواريخ متقاربة وتفادى إحالة هذه المشاريع قوانين إلى آخر سنة من ولاية الحكومة لكي لا يتأثر النقاش حولها بالصراعات التي لها طبيعة مغايرة والتي تشوب الساحة السياسة في هذه الفترة.

وأكد على أنه تم الاتفاق على تنفيذ أجندة كانت نقطتها الأولى هو التفاوض حول الزيادة العامة في الأجور في شهر شتنبر 2022 لمعرفة الإمكانيات المتاحة، ومناقشة مشروع قانون الإضراب في شهر يناير سنة 2023، ثم مناقشة مدونة الشغل التي قد لا يكون فيها إصلاح عميق لبعض المقتضيات المتعلقة بالحيف الذي يهم مجموعة من فئات العمال كحراس الأمن الخاص.

وأضاف السيد الوزير أنه بعد صدور قانون الإضراب، فمن المقترح مناقشة مشروع قانون النقابات سنة 2024 ومدونة الشغل، وبعد ذلك سيتم مناقشة طريقة انتخابات العمال والمأجورين. كما سيكون الوقت كافيا لتنفيذ قواعد اللعبة حتى تكون مجرياتها واضحة.

وأشار السيد الوزير إلى أن بلادنا عرفت إضرابا كبيرا لرجال التعليم، شهري أكتوبر وشتنبر سنة 2023، وأفاد السيد الوزير أن الإضراب كان سينطلق في شهر دجنبر 2022، وكانت هناك مفاوضات سرية بين النقابات والسادة الوزراء لم تعلن مخرجاتها وبُذلت مجهودات كبيرة وتم الاتفاق على عدة نقط مهمة مكنت من تأطير اللقاءات التي عقدت فيما بعد.

وأكد السيد الوزير انه كُلف من طرف السيد رئيس الحكومة للجلوس مع النقابات حول مائدة الحوار، الذي اقترحت خلاله النقابات حل مجموعة من القضايا منها الاشكال الذي يعرفه قطاع التعليم والذي بذلت فيه مجهودات كبيرة خلال السنوات السابقة، ورغم ذلك فإنه لا يزال يعاني من عدة صعوبات.

وأوضح أنه تم الاتفاق مع النقابات لعقد لقاءات أولية وتمهيدية للمفاوضات وقد تم تقريب وجهات النظر رغم الصعوبات لحل إشكالية الإضرابات بين الحكومة والنقابات وتم حل مجموعة من القضايا والملفات بفضل التوافق والتعاون.

وفي ظل موجة ارتفاع الأسعار، التي جاءت نتيجة التضخم والحرب الروسية الأوكرانية التي أثرت على الاقتصاد العالمي ككل، أوضح السيد الوزير أن الأسعار بدأت تتراجع، وأن الحكومة تريد الوفاء بالتزاماتها في فترة ولايتها ولا يمكنها إرجاء تعهداتها إلى الحكومة التي ستليها. وفي ظل التقلبات السالفة الذكر، أضاف أن الحكومة لم تكن لها مقروئية، لاتخاذ قرار رفع الأجور والوفاء بذلك، كما أصرت الحكومة على ان تنفيذ مخرجات الحوار والوعود قبل سنة 2027. باستثناء توحيد الحد الأدنى للأجور، الذي ستصدر الحكومة مرسوما بشأنه في الوقت المناسب، وانه ليس هناك وعد سيؤجل للحكومة الموالية.

وأشار السيد الوزير إلى أن اللقاءات، حضرها وزير التربية الوطنية والرياضة والتعليم الأولي والوزير المنتدب في المالية والنقابات لتقريب وجهات النظر، ورغم الصعوبات تم حل الإشكاليات وتم توقيف الإضرابات وحققت مكاسب جديدة لأسرة التعليم الذين يقومون بتربية وتعليم أطفالنا.

وخلال الاجتماع الذي تم عقده في شهر دجنبر 2023 والمتعلق بالحوار الاجتماعي مع الحكومة، فقد أفاد السيد الوزير أن النقابات صرحت بأن الدورة السالفة للحوار الاجتماعي كانت بدون حصيلة. وأن الحكومة الحالية بذلت مجهودات جبارة، وذكر بأن اتفاق سنة 2022 تعثّر بسبب زلزال الحوز الذي عرفته بلادنا وحتّم على بلادنا التعامل مع الوضع القائم آنذاك والتداعيات التي أفرزها، والتي أثرت بشكل كبير على

الميزانية وعلى الوضع الاقتصادي وفرض حالة طوارئ ببلادنا، مما أثر أيضا على عدم الالتزام بمأسسة الحوار كما سُطر له من قبل.

وأوضح أن النقابات طالبت بالحصول على مكاسب والاستجابة لملفاتها المطلبية والتي تهم الطبقة العاملة في دورة شهر أبريل، في إطار الحوار الاجتماعي، وأضاف السيد الوزير أنه كان يطمئن النقابات بأن الحكومة تتدارس الحلول لكل القضايا رغم تقلبات الظرفية الاقتصادية. وهذا، وأفاد أن جولة الحوار الاجتماعي تميزت بحرص الحكومة على تنفيذ مجموعة من الالتزامات بموازاة مع المقايضة، مع تأكيده على أن النقابات وقعت على محضر الاتفاق، بحيث أصبحت قواعد المنظمات النقابة تشارك في اتخاذ القرارات بشكل جماعي.

وأشار إلى أن الحوار الاجتماعي بنطلق أولا باجتماعات السيد رئيس الحكومة مع السيدات والسادة الوزراء، إلا أن هذه السنة عرفت استئناءا حيث عقد اجتماع أولي تمهيدي بين السيدات والسادة الوزراء والنقابات، وقد دامت هذه الاجتماعات التمهيدية مدة شهر كامل ووصلت إلى خمسين اجتماعا، وأن جميع الأطراف عبرت عن آرائها ومقترحاتها وتم الاتفاق على مجموعة من النقاط التي كانت جد مهمة ولها انعكاسات ابجابية على بلادنا، كما تم التوافق على تنفيذ مجموعة من الالتزامات.

وأكد السيد الوزير أن اللجنة سيدة نفسها، وأنه من المستحب الاقتداء بالنقاش الذي دار في أجواء من الثقة بين الحكومة والنقابات، والذي تم التفريق فيه بين الإعلان عن المواقف ومحاولة حل الإشكال

وعدم السقوط في الخلط، لان خلط المواقف مع طرح الإشكال قد يؤدي إلى التشابك، في حين أن حل الإشكال يتطلب بذل الجهد للتوافق والوصول إلى نتائج.

واعتبر أن الثقة التي تم إرساؤها بعيدا عن المواقف المسبقة مع الفرقاء الاجتماعين أدت إلى محاولة تقريب وجهات النظر حول معالجة الإشكالات والمساهمة في البناء المشترك.

وأوضح السيد الوزير أنه اقترح على النقابات أن تقدم إجابة حول الإشكاليات المطروحة وخصوصا المتعلقة بالتمثيلية وهيكلة القوانين. وأفاد السيد الوزير أنه طرح على النقابات عدم التوقيع على محضر لأن هناك ثقة متبادلة، وأشار التزام الجميع بالمنظومة الأخلاقية وان الاجتماعات عرفت احتراما متبادلا بروح التعاون.

وأضاف السيد الوزير أن المنظومة الحقوقية اليوم ستجيب على جميع الإشكالات المطروحة ببلادنا في القرن الواحد والعشرين.

وفي سياق آخر، أكد على أن النقابات تدافع أيضا عن المقاولات التي تحترم العمال، وهناك اتفاقات جماعية تمت فيها مراعاة مصالح جميع الأطراف.

وانطلاقا من المنهجية التي تم إرساؤها مع الفرقاء الاجتماعيين، تم الاتفاق على أجندة تراعي الإمكانيات المؤسساتية، لأنه لا يمكن الاشتغال والتدارس مشاريع القوانين الأربعة التي تم تسطيرها في نفس الوقت, بالإضافة إلى مشاركة السيد الوزير في النقاشات التي تهم إصلاح

نظام التقاعد، ولقي ترحابا من السيدة وزيرة الاقتصاد و المالية التي تدافع عن الطبقة الشغيلة ، ومشاركته في الاجتماعات المقبلة لإصلاح النظام لكي يتم استغلال الرصيد الذي تم بناؤه إبان الحوار الاجتماعي مع النقابات والذي تم فيه فهم المواقف وتشخيص الإشكاليات و إرساء الثقة.

وأضاف السيد الوزير أن السيد رئيس الحكومة أكد في جلسة شهرية بمجلس المستشارين، على أنه هناك أجندة يجب تنفيذها بالتوافق الذي يروم إلى تحقيق مصلحة الوطن، والالتزام بالبرنامج الحكومي لإخراج هذه القوانين إلى حيز الوجود، مشيرا إلى أن بلادنا مقبلة على تنظيم كأس العالم الامر الذي يتطلب إنجاح مشاريع تنموية.

كما أكد السيد الوزير على أن فترة العطلة الصيفية لن تكون حاجزا أمام مواصلة العمل والمشاورات حول مجموعة من القضايا المتعلقة بالتشغيل والشغل والعالم القروي، وسيواصل المشاورات مع النقابات وتعميق النقاش، وسيعقد اجتماعات مع كل نقابة سواء مع قياديبها أو التقنيين المنتسبين إليها، وتوضيح وتدقيق مجموعة من الأمور التي تتعلق بالعقوبات والفئات الممنوعة من الإضراب، وأنواع الإضراب وتحقيق الديمقراطية داخل النقابات. وأشار أيضا أن الجميع لا يجادل في حرية العمل.

أما بخصوص مسألة التمثيلية بالنسبة للقطاع العام والخاص، فقد أكد السيد الوزير على أنه سيتم عقد اجتماعات مع النقابات الأكثر تمثيلية وسيتم التدقيق في كل النقط ، كما أنه سيعقد اجتماعات مع

النقابات الأخرى المتمثلة في مجلس المستشارين ويحيطها علما بالمستجدات ويتبادل معها وجهات النظر.

وأوضح أن الهدف الأسمى من هذا التواصل يكمن في التغلب على الصعوبات ووضع حلول للإشكاليات المطروحة، كما انه سيحيط علما السيدات والسادة النواب بجميع التفاصيل التي تتعلق بتوجه النقابات وأرباب العمل باعتبارهم طرفا أساسيا في المعادلة، وأفاد أن المناقشة التفصيلية لمشروع قانون الإضراب ستتم في شهر شتنبر، وسيتم التوصل خلالها إلى صيغة تقنية.

وفي الختام، أكد السيد الوزير على أن مشروع قانون الإضراب سيكون محط توافق بين النقابات وأرباب العمل، وأن الحكومة ستلعب دورا قويا في تقريب وجهات النظر والحرص على المصلحة العليا للبلاد. ملخص مناقشة مواكم مشروع القانون التنتضيم

ملخص مناقشة مواد مشروع القانون التنظيمي

العنوان:

بدون مناقشة.

المادة الأولى : تقديم المادة :

صرح السيد الوزير أنه بخصوص التعليق الوحيد حول المادة الأولى أن المطالب النقابية أشارت إلى موضوع الديباجة، وكذلك الملاحظات التي أدلى بها كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي و المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أشار إلى أنه يجب التنصيص على ديباجة أو ما يمثلها لتكون محددات و منطلقات هذا القانون واضحة، وأضاف أنه في إطار توسيع الاستشارات في هذا المجال خاصة القانون المقارن ومع القوانين التي تنظم هذا المجال، وبعد الأخذ برأي المحكمة الدستورية وباستشارة الأمانة العامة للحكومة باعتبارها عضو للحكومة والتي لها الخبرة في هذا المجال، تم التوصل إلى أنه لا يمكن وضع ديباجة للقوانين التنظيمية، ولكن مع ذلك الحكومة منفتحة على التعديلات المناسبة في هدا الاتجاه. واقترح أن تتم إضافة مادة في الأول تكون بمثابة الديباجة استجابة للمطالب النقابية وما جاءت به المجالس الدستورية المذكورة.

مناقشة المادة:

تمت الإشارة إلى أنه يتعين وضع ديباجة لمشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وكيفية ممارسة حق الإضراب وهي الملاحظة التي أتارها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والهدف من هذه الإحالة الإشارة إلى المواثيق الدولية واتفاقيات منظمة العمل الدولية، والقوانين دات الصلة والسياق العام.

جواب السيد الوزير:

أوضح السيد الوزير أن هذه النقطة سبق إثارتها من لدن المنظمات النقابية، ونفس الأمر بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وكدلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلا انه بعد الاطلاع على مجموعة من القوانين والقانون المقارن والمحكمة الدستورية واستشارة الأمانة العامة للحكومة تم التوصل إلى أن القوانين التنظيمية لا تتم الإشارة فيها إلى الديباجة، وأنه يمكن استدراك هذا الأمر بالتنصيص على هذه النقطة وإضافتها في المادة الأولى.

المادة 2 : مناقشة المادة :

بخصوص هذه المادة المتعلقة بتعريف الإضراب فقد أكدت مختلف المداخلات أن التعريف الوارد بهده المادة يستدعي إعادة النظر فيها انسجاما مع رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في هذا الإطار تم التأكيد على ضرورة توسيع مفهوم الإضراب ليشمل فئات أخرى

غير تلك الواردة في المادة لكونه يحصرها فقط في فئة الأجراء دون الحديث عن الموظفين والعمال والتجار والحرفيين والفلاحين ولمهن الحرة، وكذلك فئة المعنيين بالتدرج المهني.

كما تمت المطالبة بتعديل كلمة "بصفة مدبرة" واستبدالها بمصطلح آخر أكثر تعبيرا ووضوحا و درءا لأي غموض او خلط على المستوى المفاهيمي.

اقترح السيدات والسادة النواب إضافة مصطلح "الحقوق المادية والمعنوية "إلى المصالح الاجتماعية أو الاقتصادية، والعمل على صياغة تعريف يستحضر الجانب الحقوقي.

من بين الملاحظات التي تقدم بها السيدات والسادة النواب كون التعريف الوارد بالمادة الثانية تماشيا مع رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يعمل على إدراج الإضراب التضامني والإضراب بالتناوب والإضراب لأسباب سياسية أو معنوية.

جواب السيد الوزير:

أوضح السيد الوزير أن هذه المادة مهمة وستحظى بالأولوية بمناسبة التعديلات لأنها هي من تعرف الإضراب تماشيا مع رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، و هو نفس الرأي الذي تم التعبير عنه خلال الحوار الاجتماعي، وهذه من بين النقط التي وقع فيها تقدم كبير مع النقابات كلها بدون استثناء وأن تعريف

الاضراب يجب ألا يكبل هذا الحق، والذي يشار فيه على مستوى مواد أخرى إلى منع الاضراب التضامني والسياسي و حصر الاضراب في حالات معينة. وبالتالي فالسؤال المطروح والذي ينبغي استحضاره في التعديلات هو الإضراب لأسباب المهنية وليست لدواعي اقتصادية أو اجتماعية.

هذا، وأبرز أنه بالنسبة للفئات التي لها الحق في الاضراب سيتم التنصيص عليها في مادة أخرى بموجب هذا القانون على اعتبار ان هناك صعوبات واقعية وقد سبق إثارة هدا الموضوع مع النقابات بفعل وجود فئات أخرى من غير الاجراء غير مذكورة في مدونة الشغل، كالبحارة و المنجمين و يتم حرمانها من هدا الحق.

أما بالنسبة للمهنيين، فقد أشار إلى أن الصعوبة تكمن في وجود مهنيين غير منضوين تحت أي لواء نقابي والبعض منهم منخرط في جمعيات مهنية، وبالتالي فالهيكلة على المستوى المهني يجب اخدها بعين الاعتبار في مرحلة التعديلات.

المادة <u>3</u>: مناقشة المادة:

أفاد السيدات والسادة النواب على مستوى الشكل أن هده المادة لاتتضمن جميع المصطلحات والتعاريف الواردة في مشروع القانون التنظيمي، كما أنها استعملت مفردات لها العديد من المقابلات على مستوى التشريع المغربي، ودعت إلى نقل التعاريف الواردة بالفقرة الثانية من المادة 13 إلى هده المادة والمتعلقة "بتعريف عرقلة حرية العمل

"وترحيل الفقرة الثانية من المادة 31 لكونها تقدم تعريفا عن القطاع العام.

من حيث المضمون نبهت مختلف المداخلات إلى ان المادة تحصر الجهة الداعية للإضراب فقط في النقابات الأكثر تمثيلية ولم تشر إلى المكاتب النقابية ولا إلى المقاولات التي تعرف انتخابات مندوبي الأجراء، كما طالبت بجمع كل التعاريف على مستوى هده المادة. هذا، وأجمعت كل المداخلات على ضرورة تعديل لفظة "اجير" وتحديد مصطلح أكثر دقة ويستحضر جميع الفئات.

بعض المداخلات أكدت على ان هده المادة تستدعي إعادة النظر فيها جملة وتفصيلا من حيث التعريف، وأيضا من حيث المضامين، وأوضحت في هدا الإطار أنها تذهب في اتجاه تقليص إمكانية ممارسة حق الإضراب والإجهاز على هدا الحق الدستوري ولم تستحضر الاتفاقية 87. بخصوص البنود الواردة بالمادة والمتعلقة بالبند (ج) " الجهة الداعية للإضراب" فقد تم التأكيد بصددها ان الاقتصار على النقابات العمالية دون باقي الفئات الاجتماعية و الهيآت المهنية فيه الكثير من الحيف، كما أن مفهوم التمثيلية أو الأغلبية يحتاج إلى إعادة النظر ومراجعة المعايير المتعلقة بالنصاب في اتخاد قرار الإضراب، والعمل على توسيع الفئات الداعية له لتشمل كل من يدخل في إطار مدونة الشغل أو قانون الوظيفة الدعومية كما اكد على دلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

بالنسبة للمرافق الحيوية، والحد الأدنى من الخدمة الواردة على التوالي في البنود (د)و(ه) فقد تمت الإشارة إلى ان المفاهيم الواردة بها واسعة ولا تقوم باي تمييز بين القطاع العام والخاص، واقترحت في هدا الإطار ضرورة العمل على الإحالة على نص يحدد معنى التحديد الحصري للخدمات الأساسية ومأسسة الحوار الاجتماعي وتشجيع المفاوضة الجماعية لتحديد الحد الأدنى للخدمة وفق خصوصيات كل قطاع، كما دعت إلى مراجعة المنظومة الانتخابية المتعلقة بالتمثيلية ومراجعة القوانين الانتخابية.

فيما يتعلق بالحد الأدنى من الخدمة لضمان استمرارية تقديمها للمرتفقين في حالة ممارسة حق الإضراب، فقد أوضحت جل المداخلات أن الاستعانة بعمال آخرين خارج المقاولة من شأنه ضرب حق الأجير في استعمال الإضراب كورقة ضاغطة.

جواب السيد الوزير:

صرح السيد الوزير أن هذه المادة مخصصة للتعاريف، و قد تم التوصل الى استنتاج من خلال مختلف المفاوضات العسيرة والشاقة التي كانت مع الفرقاء الاجتماعيين، ومن خلال رأي كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن التعاريف الموجودة غير مكتملة، الأمر الدي يتعين معه إضافة تعاريف أخرى دقيقة وتراعي الملاحظات المثارة بصددها وفي إطار منظومة متكاملة. من قبيل الفرق ما

بين العامل والأجير، ونفس الأمر بالنسبة لتعريف القطاعين الخاص والعام على اعتبار أن هناك منظومة تابعة لهدا الأخير ولكن تدبير ها على مستوى العلاقات الشغلية يخضع لمدونة الشغل.

أما فيما يتعلق بأن يحل أجراء محل أجراء كما هو منصوص عليه في بعص المواد فقد أكد السيد الوزير أنه ضد هده الممارسات وأنه من شأن تعويض المضريين بأجراء آخرين إفراغ الإضراب من محتواه، وبالتالي فالتعديل المقترح يمنع بصرامة هدا السلوك وأيضا ترحيل التجهيزات، وتنقيل كل من قام بالإضراب وهو أيضا ماتم تداوله مع النقابات.

المادة 4 <u>:</u> تقديم المادة :

أكد السيد الوزير في معرض جوابه أن هده الأسئلة كانت حاضرة في النقاش مع النقابات، وأنه بالإضافة إلى الفئات المنصوص عليها في مدونة الشغل و المادة 3 سيتم إدخال فئات أخرى كالبحارة والمنجميين الدين لديهم أنظمة خاصة وقد تم استثناؤهم من الحق في الإضراب.

كما أوضح أن الحكومة مستعدة لتدارس أي اقتراحات في هدا الباب لتضمين جميع الفئات سواء المنصوص عليها في مدونة الشغل او تلك التي تندرج في إطار الأنظمة الخاصة، وعبر عن تجاوبه مع اقتراحات كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وما أدلى به السيدات والسادة النواب من ملاحظات قيمة.

مناقشة المادة:

أفيد بخصوص هده المادة أنها حصرت مفهوم الإضراب في فئة الأجراء الخاضعين لمدونة الشغل، وأيضا الموظفين الشيء الدي يعد مخالفة صريحة لروح هدا المقتضى الدستوري والغاية من سن حق الإضراب، وتمت الدعوة إلى التفكير في ممارسة الإضراب بمفهومه الواسع عبر إتاحة إمكانية الدعوة له والتنصيص على فئة اجراء المقاولات المنجمية والبحارة بحكم أنها غير خاضعة لمدونة الشغل، مع إضافة كدلك الموظفين والأعوان والمستخدمين لدى المقاولات شبه العمومية، والمشغلين لحسابهم الخاص و العمال غير الإجراء.

جواب السيد الوزير:

أوضح السيد الوزير أنه سيتم أخد هده المواضيع بعين الاعتبار في المحطات القادمة.

<u>المادة 5:</u>

تقديم السيد الوزير:

أوضح السيد الوزير أن الفقرة الثانية من المادة 5 تتحدث عن كل اضراب لأهداف سياسية ممنوعة، وأنه كان من الأولى وضع تعريف لهده الهداف لأنها قد تكون في بعض الأحيان موجهة ضد بعض اختيارات السياسات العمومية ودفاعا عن مصالح الإدارية والمعنوية للمضريين، بجب إيجاد حل لها، على اعتبار أن الأهداف السياسية المحضة ممنوعة.

مناقشة المادة:

أثارت هذه المادة ،خاصة الشق المتعلق بمنع الإضراب لأهداف سياسية ،وجهات نظر مختلفة، حيث دعت بعض المداخلات إلى ضرورة تعريف المقصود بالإضراب السياسي، على اعتبار أن الأهداف المشار إليها في المادة تكون في بعض الأحيان موجهة ضد اختيارات بعض السياسات العمومية دفاعا عن المصالح المادية والمعنوية للمضريين، وبالتالي فالمصطلحات المستعملة تبقى فضفاضة ويتعين تحديدها بدقة درءا لأي تأويل محتمل.

هذا، وأوضحت بعض المداخلات إن من شان هدا النقاش طرح مسألة التمثيلية النقابية من جديد وضرورة ربطها بمشروع القانون المتعلق بالنقابات الدي سيدقق في المسألة المتعلقة بالتمثيلية. في نفس الإطار تمت الإشارة إلى أن هذه المادة مخالفة للدستور وتمت المطالبة بحذفها طالما انها تجعل من المنظمات النقابية الأكثر تمثيلية هي المؤهلة للدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تمثلها ومخاطبا رسميا في السياسات العمومية والاقتصادية والاجتماعية.

في نفس السياق اعتبرت مداخلات أخرى أن المادة تكبيل واضح لممارسة الحق في الإضراب، كما انها مخالفة لتوصيات منظمة العمل الدولية التي تعتبر كل أنواع الإضراب مشروعة بما فيها السياسي والتضامني طالما أنها تحافظ على طابعها السلمي ودعت إلى تفصيلها بشكل دقيق اوحذفها.

جواب السيد الوزير:

أكد السيد الوزير على أن هذا القانون لا يجب أن يتضمن الكثير من المقتضيات التي تنص على المنع لكون هدا الأخير يدخل ضمن قائمة اللائحة السلبية، كما أنه سيفقد النص مصداقيته.

وأوضح ان الحكومة منفتحة على إعادة صياغة شاملة لهذا الموضوع لكي لا تفقد النقابات هويتها في هذا القانون التنظيمي، بالتنصيص على لائحة إيجابية، وشدد على أن هدا الأمركان موضوع حديث مباشر مع السيد رئيس الحكومة الذي وافق عيه، و أيضا مكونات الحكومة بأكملها. وعليه فمصطلحات المنع لا يجب أن تبقى في هذه المادة بل وفي بعض المواد الأخرى، وسيتم الاتفاق عن الصيغة الأنسب أثناء مرحلة التعديلات في إطار التوافق لتكون عند حسن ضن المغاربة.

المادة 6 : تقديم المادة :

أشار السيد الوزير أن مواد مشروع القانون مترابطة فيما بينها وهناك بعض المواد الجوهرية التي كان فيها نقاش كبير في هذا المجال مع الفرقاء الاجتماعيين، وثم الاتفاق مبدئيا على أنه كلمة الأجير لا يجب أن تبقى وتعوض بكلمة "العامل" كما يحددها القاموس الفرنسي، وهي أشمل من العلاقات الشغيلة المباشرة في القطاع الخاص.

فيما يتعلق بهذه المادة أفاد أنها لم يتم تقديم أية ملاحظة لكل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ولم تكن محل خلاف مع النقابات.

مناقشة المادة:

الملاحظة المثارة بصدد هذه المادة غياب الإشارة إلى القطاع العام، وحصر ممارسة الإضراب على القطاع الخاص بالحديث فقط عن الأجير الأمر الدي يتطلب التنصيص على القطاع العام هو الاخر بشكل صريح.

جواب السيد الوزير:

أوضح السيد الوزير انه تقدم بالتوضيحات اللازمة بخصوص هده المادة أما بالنسبة للقوانين الجاري بها العمل، فقد أوضح أنها بمثابة إحالة على القوانين الأخرى ذات الصلة ، ومن بينها مشروع القانون المتعلق بالنقابات على اعتبار أن هذا القانون التنظيمي سيبقى لمدة طويلة وسيساير مختلف التطورات في هدا الاتجاه على المستوى التشريعي.

المادة7: تقديم المادة:

أورد السيد الوزير بخصوص توضيحه لهده المادة، أن الحكومة غير متفقة نهائيا مع هذه المادة وكذلك الفرقاء الاجتماعيين، دلك أنه لا معنى لمن أراد القيام بالإضراب انتظار 30 يوما بالإضافة إلى الوساطة، وهو موضوع جوهري بالنسبة للقانون.

هذا، وصرح بأن ما تنطوي عليه هذه المادة هي الأسباب الداعية للإضراب، والمتعلقة أساسا بالملف المطلبي، دلك أنه بالنظر للإحصائيات التي تنتجها الوزارة، حول أسباب قيام الإضراب، فإنه في الحالات القليلة يتم القيام بالإضراب على الملف المطلبي ،وهذا الأخير لا يبقى لمدة 30 يوما بل يمكن أن يصل إلى مدة 6 أشهر وليس هناك أي مشكل لدى النقابات عندما تكون الجدية في النقاش على غرار الملف المطلبي للتعليم وملفات مطلبية أخرى.

وأضاف بأن النقابات أكدت فضلا على الملف المطلبي على وجود قضايا خلافية، وان النقاش الذي دار مع الفرقاء كان جيدا وعبر عن التزامه بمناقشة الموضوع في احترام تام للدستور.

وصرح السيد الوزير ان الملف المطلبي يجب أن تكون له آجال معقولة وشدد على أن الإشكال الحقيقي بالنسبة للنقابات هو في حالة رفض المشغل الجلوس معها للمشاورة ، دلك أنه في القوانين الحالية لا شيء يلزم المشغل سواء أكان في القطاع العام أو في القطاع الخاص على الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

هذا الأمر الدي تم التداول فيه بإجماع الحكومة ومع النقابات لإيجاد حلول في هدا الاتجاه ومحاولة التفصيل بين هده الحالات وسن آجالات معقولة.

في ذات السياق نبه السيد الوزير أنه بالنسبة للقضايا الخلافية فقد أكدت النقابات أنها هي الإشكالية العويصة المطروحة لا سيما عندما لا تطبق تشريعات الشغل كشخص غير مصرح به لدى صندوق الضمان الاجتماعي، أو عدم تأدية الأجور في الوقت المناسب، وبانتظام إلا في حالة الأزمات التي يتفهمها العمال، وهناك مشغلين يتأخرون عن أداء الأجور بدون سبب مشروع، كأن يستعمل المال لأغراض أخرى. بالإضافة إلى حالات أخرى حين يتم إرسال الأجراء إلى مدينة أخرى أو طردهم او حرمان من تضامن معهم ، وبالتالي يتعين على هذا القانون القطع مع هذه الممارسات.

مناقشة المادة:

طالب السيدات والسادة النواب بحذف هذه المادة لكونها تصادر الحق في الإضراب عوض حفظ الحق في ممارسته.

جواب السيد الوزير:

في معرض جوابه، أوضح السيد الوزير انه قدم العديد من التوضيحات بخصوص النقاش الجدي والمهم المثار من لدن السيدات والسادة النواب، وانه سيتم الأخذ بكل الاقتراحات في هدا الباب.

<u>المادة 8:</u>

تقديم المادة:

أفاد السيد الوزير أن الخلفية الموجودة في هذه المادة، هو ان الإضراب حق لا يمكن لأحد منعه، لأنه إذا كان توازن القوى في غير صالح الأجير، فهدا الأخير يوقع على اتفاقية أو التزام يتنازل بموجبه عن ممارسة

حقه، كما تقوم النيابة العامة بمتابعة القضية، كما انه يمنع على أي شخص أن يتنازل عن حقه في الإضراب بالرغم من أن تكون وجود اتفاقية شغل جماعية، إذا يمكن للمشغل أن يتنازل عن التزاماته في أي لحظة.

وأكد أن القانون يجب أن يتجه في حماية الضعيف، لكون المشغل يمكنه اللجوء إلى المحكمة وتسخير إمكانياته المادية وتنصيب محام، في مقابل الأجير الذي يتوفر على الحد الأدنى من الأجر و لايملك أية إمكانيات، وأضاف بأنه في بعض الأحيان يمنع من الدخول إلى المعمل ، ويعاقب بشكل مباشر قبل مجيء مفتش الشغل، لدلك يجب توقيف هده الممارسة مند البداية في هذا القانون استنادا إلى مقترح "ما لم يخل المشغل بالتزاماته". مع ضرورة احترام مبادئ أساسية:

. أولا ممنوع أن يسقط الحق في الإضراب كيفما كان الحال؛

. ثانيا: إذا كانت اتفاقية المفاوضة جماعية فيها إجراءات فإنه من الضروري ألا يكون الإخلال بالتزامات المشغل.

مناقشة المادة:

ثمن السيدات والسادة النواب ما تنص عليه هده المادة من بطلان كل شرط تعاقدي او التزام بالتنازل عن حق الإضراب ولكن بالمقابل التنصيص على تعليقه خلال مدة سريان اتفاقية الشغل الجماعية شريطة ألا يشمل المطالب الجديدة. كما تمت المطالبة بإعطاء توضيحات حول الفقرة الثانية من المادة.

في حين أوضحت بعض المداخلات أن هده المادة على غرار باقي المواد تركز على القطاع الخاص دون أي دكر للقطاع العام بمعدل 19 مادة للأول مقابل 4 مواد للثاني.

وتساءلت عن سبب هدا الانتقاء، كما دعت إلى ضرورة عدم إقصاء القطاع العام من هدا الحق الدستوري شريطة أن يكون مقننا.

جواب السيد الوزير:

أكد السيد الوزير أنه كما جاء في الملاحظة التي عبر عنها رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن مشروع القانون التنظيمي غير متوازن، وكدلك في الملاحظات العامة وكأنه أعد خصيصا بالنسبة للقطاع الخاص، وأنه يتعين تطبيق نفس الإجراءات على القطاع العام مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصياته. وأضاف بأن النقابات موجودة أكثر في القطاع العام ويميزها التوازن والتمثيلية في حين أن القطاع الخاص يعاني من غياب التمثيلية، لدلك تم سن عدد من الإجراءات لضمان هدا الحق.

المادة:9

تقديم المادة:

أوضح السيد الوزير أن هذه المادة مهمة، تنص على المنع، وكان فيها نقاش كبير حول ماهية عرقلة حرية العمل ولم تطرح أية ملاحظات مع النقابات وأرباب العمل، وهناك صيغة يمكن أن تكون توافقية، خلال مرحلة التعديلات تقدم إجابات كافية حولها. من بين الإشكاليات المطروحة التي بسطها السيد الوزير والمتمثلة في كون أنه بعض الأحيان في حالة القيام بإضراب وفق المقتضيات الواردة بالقانون بحضور النقابات والممثلين استنادا إلى ملف مطلبي أو قضية خلافية أو خطر حال، وبعد الجلوس مع المشغل يتم الوصول إلى اتفاق لكن بالمقابل هناك بعض الأشخاص الدين يرفضون فض هذا الإضراب لكونهم غير متفقين مع مخرجات الحوار، وهذه آراء النقابات التي عبرت عن رأيها بأنه إذا تم الاتفاق فيجب على الجميع الرجوع إلى العمل.

وأضاف بان هده المعطيات لم ترد في رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئ، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ولكن طرحتها النقابات ويتعين تقديم إجابات عنها خلال التعديلات.

مناقشة المادة:

من بين الملاحظات المثارة على مستوى هده المادة، ضرورة تحديد المفاهيم وتدقيقها على اعتبار أن العديد من المصطلحات تتميز بالعمومية، وعليه يتعين إعطاء توضيحات بخصوص صيغة" عرقلة ممارسة حق الإضراب بواسطة الاعتداء أو الانتقام أو الإغراء".

من بين الأسئلة أيضا التي طالب السيدات والسادة النواب بتوضيحها بخصوص وسائل الإثبات، إد كيف يمكن إثبات ان المشغل عرقل ممارسة حق الإضراب؟

وهل يمكن اعتبار الاقتطاع من الأجر عملا انتقاميا طالما انها ممارسة معمول بها في العديد من القطاعات؟ فيما أوضحت مداخلات أخرى أن الاقتطاع من الأجر بالنسبة للقطاع الخاص أمر معمول به، وأكدت أن هدا العرف موجود في كل دول المعمور إلا أنه ما يميز بعض التجارب عن أخرى أن الدولة تمنح للنقابات مبالغ مالية لتعويض المضريين كما أنه يتعين العمل على ترسيخ مفهوم القوة التعاقدية لتفادي بعض الإشكالات من قبيل دعوة بعض النقابات للقيام بالإضراب وهي لا تملك إمكانية توقيفه، الأمر الدي يمكن أن يؤدي إلى الانفلات.

جواب السيد الوزير:

أوضح السيد الوزير في معرض جوابه أن ما أثاره السيدات والسادة النواب بخصوص العمل مقابل الأجر هو المعمول به. ولكن ليس بهده الطريقة.

ذلك انه يتعين إعادة النظر في الدعم المقدم للنقابات، لكي تصبح العملية سلسة. وشدد على أنه عند القيام بالإضراب يجب مراعاة نقط أساسية تتمثل في:

أولا ، توفر شرط التمثيلية بالنسبة للجهة الداعية للإضراب وإمكانية وقفه لأن هناك ثقة في التفاوض وفي القوة التعاقدية .

ثانيا، أن النقابة تتحمل تبعات الإضراب بالنسبة للأشخاص الذين يعملون إلا إذا كان لأسباب مهنية.

المادة10:

تقديم المادة:

صرح السيد الوزير أن هده المادة كان فيها نقاش كبير مع الفرقاء الاجتماعيين، علما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يقدما أية ملاحظات، والمبدأ المتحكم أن يكون هناك توازن على مستوى المواد، وأشار إلى أنه يجب استحضار مفهومين في إطار تدقيق المفاهيم، كالحد الأدنى للخدمة الذي يجب توفيره بالمرافق الحيوية في البلاد، فيما يتعلق بالجانب الأمني أشار إلى أنه سيتم النقاش حول هذه التفاصيل بالمواد 30 أو 31.

وأوضح أن الحد الأدنى من الخدمة مطلب للنقابات، وأنه يجب التنصيص عليه في هذا القانون. وأضاف انه في حال اتفاق النقابة مع المشغل على الحد الأدنى من الخدمة سيتم القيام به، وإذا لم يكن هناك اتفاق يجب البحث عن المسطرة المناسبة، بل وتوفيرها في حدود20% أم 10 % أو 15 %، لكي لا يكون هنا ك شطط في تقديم الحد الأدنى من الخدمة.

هدا وأثار السيد الوزير مسألة أخرى ليس لها علاقة بالحد الأدنى للخدمة، وهي الحفاظ على المنشآت، والتي تقتضي وجود عمال، فإذا تم الاتفاق يكون من الأحسن وإذا لم يتم التوصل على صيغة يمكن الرجوع إلى القضاء الاستعجالي. وأفاد بأنه تواصل مع الأجهزة الثلاث المكلفة بالقضاء سواء المجلس الأعلى أو النيابة العامة، وأيضا وزارة العدل، كل في بالقضاء سواء المجلس الأعلى أو النيابة العامة، وأيضا وزارة العدل، كل في

مجال اختصاصاته، وقد تم عقد اجتماعات في الموضوع وتم طرح مسألة اللجوء إلى القضاء الاستعجالي والإشكالات المرتبطة بها.

مناقشة المادة:

أبرز ما تم إثارته بخصوص هده المادة أنها تحتاج إلى تدقيق على المستوى المفاهيمي، في هدا السياق تم الوقوف بكثير من التأمل حول مفهوم "الحد الأدنى للخدمة" الدي يستدعي التوضيح بحكم أنه فضفاض ويحتمل الكثير من التأويل، ونفس المنطق يسري على الخدمات الأساسية التي يصعب حصرها بل كل القطاعات يمكن اعتبارها تدخل في هدا الإطار. بعض المداخلات أفادت أن هده المادة تنطوي على انحياز واضح بلمشغل بل أنها تطرح مسألة فتح الباب لتدخل السلطة التنظيمية ومن تم تدخل السلطة المحلية.

في مقابل هدا التوجه، أوضحت بعض المداخلات أن هذه المادة هي في الأصل تعمل على إعادة التوازن بين طرفي العلاقة المهنية وتسمح للسلطات بالتدخل حينما لا يتم الاتفاق بين الأطراف لضمان استمرار الخدمات الأساسية، خاصة في بعض المقاولات والمنشآت.

بعض وجهات النظر أوضحت أن الفقرتين الثانية والثالثة تسمح للمشغل بتقديم الحد الدنى واقترحت فتح إمكانية السماح للمشغل بتشغيل اجراء جدد، وأن يحلوا محل المضريين خلال سربان الإضراب على ان يعهد بدلك للقضاء الاستعجالي، وكدلك أن يخضع تدخل السلطة المحلية المختصة

لا تخاد التدابير اللازمة لضمان استمرارية المقاولة في تقديم خدماتها تحث رقابة السلطة القضائية.

ذهبت العديد من المداخلات إلى أن هدا المقتضى لا تقبل به جميع النقابات لكونه إجراء غامض، وتم التساؤل عن الخلفية الحقيقية من سن هدا المقتضى؟ بل طالبت بحذف هده المادة المفتوحة على العديد من التأويلات حول مفهوم الحد الدنى من الخدمة والقصد منه، وعلاقة السلطة المحلية بالقطاع الخاص مادامت المادة تتحدث عن مسؤولية المشغل، كما انها تعمد بشكل صريح على سحب الإضراب من المضريين. هدا، وأفيد عن بعض السيدات والسادة النواب أن عدم توفير الخدمات الأساسية يعتبر عرقلة حقيقية لتوفير مناخ الأعمال والاستثمار ببلادنا وتدخل السلطات المحلية يجب ان ينصب على مسطرة الصلح قبل اللجوء للقضاء في حالة البث في النزاع بشكل نهائي.

من بين الملاحظات كدلك التي تم توجيهها لهده المادة هي الاقتصار على القطاع الخاص وأغفلت الحديث عن القطاع العام وحصر الحديث عن الأجراء والمقاولات واستثناء القطاعات العمومية الكبرى كالصحة والتعليم.

جواب السيد الوزير:

أكد السيد الوزير في معرض جوابه أن النقاش الدي عرفته هده المادة جد مهم سواء من خلال ملاحظات السيدات والسادة النواب، أو مع الفرقاء الاجتماعيين على اعتبار أنها تطرح عدة مواضيع في موضوع

واحد، وعلى هذا الأساس رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نبه إلى كون أن هيكلة القانون تطرح مشكلا ، على مستوى الحد الأدنى للخدمة، الذي يعتبر موضوعا متعارف عليه دوليا، وبالتالي لا يمكن الحديث عن قانون تنظيمي للإضراب دون تقديم شروحات تتعلق بالحد الأدنى للخدمة لكون هذا الأخير يتعين توفره في المرافق الحيوية، الأمر الذي يتعين معه التنصيص داخل النص على لائحة للمرافق الحيوية، والتي يجب الاتفاق عليها وضبطها، وليس بالضرورة أن يكون في القطاع العام أو الخاص. الشيء الذي يستدعي وضع تعريف حصري للمرافق الحيوية في الشق المتعلق بالتعريفات. بالإضافة إلى تدقيق مفهوم الحد الأدنى للخدمة والحكومة منفتحة على أية اقتراحات وجيهة في هذا الباب،

المواد:14،13،12،11 تقديم المواد:

أوضح السيد الوزير أنه نظرا لوحدة الموضوع، من المفيد مناقشة هده المواد دفعة واحدة لعدة اعتبارات، دلك أنه يجب توفير الحماية للشغيلة عند ممارستها للإضراب، وفي نفس الوقت حماية حرية العمل، باعتباره وسيلة تستعملها الشغيلة، الأمر الدي يستدعي وضع تعريف دقيق لهده الممارسة. ولا مجال للحديث عن منع الإضراب بالتناوب أو الإضراب السياسي تفاديا لحصر الحريات النقابية وحريات الأشخاص،

وثانيا، ضرورة حماية الحق في العمل، بحيث لا يمكن لمضرب أن يمنع شخصا آخر من الولوج في إطار نوع من التوازي.

ثالثا، لا يمكن لمشغل أن ينتقم من المضريين بأي شكل من الأشكال الناس. ولا يجب ان يكون الإضراب مبررا لأي انتقام قبل أو بعد، وفي إطار توازي الحقوق يمكن اللجوء إلى القضاء الاستعجالي بشكل أوتوماتيكي .

مناقشة المواد:

أوضحت بعض المداخلات أن هده المواد تطبعها الازدواجية وهي تكبيل ضمني للحق في ممارسة الإضراب، كما أنها منافية لتوصيات منظمة العمل الدولية التي تسمح في إطار الحريات النقابية في احتلال الأماكن العمومية الشيء الغائب في هده المواد كما أن الاستعانة بعمال من خارج المنشأة يعتبر إجهاز على الحق في الإضراب.

أبرزت بعض المداخلات أن التوازي بين الحقوق والواجبات هو الأساس في هده المواد وحرية العمل يقابلها الحق في الإضراب، إلا أن هده المواد تنطوي على إشكاليات عدة يتعين تغييرها.

بخصوص المادة13 فقد ورد بشأنها عدة ملاحظات، حيث تمت المطالبة بإعطاء تعريف دقيق لمفهوم التهديد الدي يبقى واسعا

ويحتمل تفاسير عدة، وأيضا يتعين حصر مفهوم "الانتقام" الدي يحيل على المادة 9 مما يتوجب معه ضرورة تحديده بشكل دقيق.

نبهت بعص المداخلات إلى ان المواد الثلاث على مستوى القاعدة القانونية تطرح عدة إشكالات، دلك أن هده المواد تتحدث عن مفهوم المنع في حين انها لم ترتب أية جزاءات على مستوى العقوبات إدا لم يتم التقيد بها، وأنها تشير فقط إلى عبارة تحث طائلة تطبيق المقتضيات المتعلقة بالعقوبات المنصوص عليها في الباب الخامس مما يجعلها معيبة على هدا المستوى.

من بين المفاهيم التي طالب السيدات والسادة النواب بضرورة إعطاء تعاريف دقيقة على المستوى المفاهيمي مفهوم "عرقلة حرية العمل" الدي يستدعي فتح نقاش مسؤول بصدده وتوضيحه خاصة وأنها يحيل على الفصل 288 من مجموعة القانون الجنائي وماله من تداعيات ودعت إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار طبيعة هدا النص التشريعي حفاظا على ما تبقى من العمل النقابي دون أن تكون له الكلفة الاقتصادية والاجتماعية والمالية والحقوقية. كما طالبت بترحيل المفاهيم الواردة في هده المواد على الباب المتعلق بالتعاريف لتحري الدقة والقطع مع التأويلات وسوء الفهم.

جواب السيد الوزير:

أوضح السيد الوزير أن نص القانون الحالي لا يوجد حوله اتفاق سواء بالنسبة للحكومة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وأيضا بالنسبة للفرقاء الاجتماعيين، ويحتاج إلى توازن. وكل ما أثير من ملاحظات حول المنع وعرقلة حرية العمل وضرورة

حماية حقوق المضربين لإنجاح الإضراب يجب أخدها بعين الاعتبار. وأكد استعداده للانفتاح على التعديلات المقدمة في هدا الاتجاه.

كما طالب بالعمل على تدقيق المصطلحات والحرص على حقوق المضريين وفتح إمكانية التعبير عن الآراء واحترام حرية العمل واستحضار معطى القضايا الخلافية والخطر الحال والملف المطلبي، في ظل هدا النقاش.

ودعا إلى تلاوة المادة 15 إلى المادة 20 بحكم وجود وحدة الموضوع.

المواد:20،19،18،17،16،15 تقديم المواد:

افاد السيد الوزير أن هذه المواد تطرح إشكالات كما عبر عن دلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بالآجال وأيضا بخصوص مسطرة الإضراب، وإلا سيتم إفراغ الإضراب من محتواه، والفرقاء الاجتماعيين غير متفقين على هده المكنة جملة وتفصيلا.

هدا وأكد السيد الوزير، انه في إطار التشاور مع المجالس المذكورة و الفرقاء الاجتماعيين تمت المطالبة بإعادة النظر في المساطر، وسيتم تقديم اقتراحات في هذه المجالات اثناء التعديلات، إضافة إلى اقتراحات السيدات والسادة النواب.

وأضاف بأنه إداكان التفاوض من أجل ملف مطلبي يمكن القبول به ونفس الشيء بالنسبة للنقابات لكن المستجد الذي يجب إضافته في القانون هو إجبارية المشغل على الجلوس إلى طاولة المفاوضات لكي لا تبقى الشغيلة في حالة الانتظار.

أما فيما يتعلق بالآجال فإنه يتعين اقتراح آجال معقولة تماشيا مع المبدأ المعمول به في منظمة العمل الدولية وهو التفاوض قبل أي شيء، بالإضافة إلى الآجال الأخرى المتعلقة بالتبليغ. وأكد على تفاعله وبإيجابية كبيرة على أية اقتراحات في هدا الباب للإجابة على الأسئلة الملحة في هدا الإطار والمرتبطة أساسا بالواقع.

بخصوص إشكالية الجمع العام، أكد السيد الوزير أنه من حق النقابات الدعوة إلى الإضراب ولا يمكن لهدا القانون أن يصادر هدا الحق. على اعتبار أنه يضع شرطا تعجيزيا لنجمع العام، والذي تم رفضه من قبل جميع الشركاء الاجتماعيين. وقد تم التأكيد في إطار المشاورات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان على أن الحكومة مستعدة لمراجعة هذا الإجراء بشكل جوهري وجذري خاصة في الشق المتعلق بالتمثيلية. وبالتالي هناك استعداد لإعادة النظر بشكل جذري في هذا العمل وبأن يكون المنطق حاضراً، وبالنسبة للآجالات الحالية شدد على أنها غير معقولة سواء بالنسبة ل 30 يوما المتعلقة المنصوص عليها، بالإضافة إلى التفاوض وآجال 15 يوما المتعلقة بالتبليغ مما يجعلها تخرج عن دائرة المعقول.

مناقشة المواد:

أوضح السيدات والسادة النواب بخصوص المادة 15 انها تخالف ما نصت عليه اتفاقية 87 الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي والتي تضمن حق المنظمات النقابية في تنظيم نشاطاتها وبرامجها دون تدخل من السلطات العمومية.

في نفس الإطار تمت الإشارة إلى ان منطوق المادة 16 يتناقض ودستور منظمة العمل الدولية والاتفاقية رقم 87 الخاصة بالحرية النقابية في إطار حماية حق التنظيم النقابي وكدلك المادة8 من الدستور وديباجة مدونة الشغل والمادة 9 منها والتي تجعل من المنظمات النقابية للأجراء هي المؤهلة للدفاع عن حقوق المصالح الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تمثلها، حيث إن المادة تحدث مؤسسة تمثيلية جديدة وهي الجمع العام للأجراء، كما أشارت أن هده المادة تطرح شروطا تعجيزية ويصعب تحقيها في المؤسسات التي تشغل عدد كبير من الأجراء الأمر الدي لا يتناسب وتوصيات منظمة العمل الدولية التي توصي بأن تضمن التشريعات توفير النصاب والغالبية المطلوبة لاتخاذ قرار الإضراب في حدود معقولة دون أن تجعل من ممارسة الإضراب مسألة مستحيلة. كما أن الآجال والمساطر والإجراءات المقررة في المادة تعيق حق الإضراب، وكدلك تقليص النصاب المطلوب لانعقاد الجمع العام بصورة قانونية، في ذات السياق أوضحت مداخلات أخرى ان ظهير التجمعات العمومية لسنة 1958 لاينص على هذه الآجالات و لا يعمد إلى تمديدها ومقتضياته مخالفة في الشق الحقوق لهدا القانون التنظيمي.

جواب السيد الوزير:

أوضح السيد الوزير أنه سبق ان قدم التوضيحات اللازمة في هده المواد، وأنه منفتح وبإيجابية على جميع التعديلات بخصوص جميع المواد خاصة تلك التي تكبل الحق في ممارسة الإضراب.

المواد: 29،28،27،26،25،24،23،22،21 تقديم المواد:

أشار السيد الوزير أن العديد من هده المواد تتحدث فقط لغة المنع وتبين هدا الأمر عند دراسة هذا الموضوع في الحكومة ومع الشركاء الاجتماعيين، وبالتالي فالقناعة هي ضرورة حماية الحق في الإضراب وليس المنع، وسيتم التجاوب مع مختلف الاقتراحات الواردة في هدا الإطار. كما أن إحدى المواد تنص على أنه يمكن للمشغل عند الإضرار بمنشأته اللجوء إلى القضاء الاستعجالي، إضافة إلى انعدام التوازن في المواد بين المشغل والشغيلة.

بخصوص الملاحظات المتعلقة بالعقوبات والتي تتضمن جزاءات ينعدم فيها التوازن بين المشغل و المضريين، فقد أكد على انه يجب استحضار هدا المعطى في إطار محطة التعديلات المرتقبة.

مناقشة المواد:

طالب السيدات والسادة النواب بخصوص هده المواد إعطاء توضيحات خصوصا المواد 29و25 وعن دور تدخل القضاء الاستعجالي بالنسبة للأجراء والمشغلين على حد السواء في إطار احترام مبدأ التوازن. في سياق متصل أكدت جميع المداخلات على ضرورة إعطاء توضيحات بخصوص منع الإضراب الدي تثيره هده المواد سواء في القطاع الخاص او العام، وكدلك غياب أية مقتضيات تثير إشكالية تأجيل الإضراب على اعتبار أنها تتحدث فقط عن المنع أو الإلغاء، أيضا تطرح العديد من التساؤلات حول تشغيل اليد العاملة المؤقتة محل اليد العاملة المضرية وغياب أية إشارات في الموضوع، وما المقصود بالخدمات الأساسية، ثم دور مؤسسة القضاء.

بعض المداخلات ذهبت إلى اعتبار أن المواد من 21إلى 29 تختزل جميع الإشكالات والمفاهيم الواردة بمشروع قانون من قبيل عرقلة حرية العمل ومسألة احتلال الفضاء العام والتعويض عن الخسائر والأضرار التي يتكبدها المشغل في حين لا حديث عن حقوق العامل الأمر الدي يتعين معه إعادة صيغة هده المواد جملة وتفصيلا.

وتم التساؤل عن الآليات الكفيلة بضمان الحماية الاجتماعية للعمال وفي نفس الوقت توفير مناخ الأعمال والاستثمار. وأكدت على الدور المحوري للقضاء وضرورة التوفر على قضاء متخصص في نزاعات الشغل.

جواب السيد الوزير:

أوضح السيد الوزير أن النقاش الدي تم التعبير عنه من لدن السيدات والسادة النواب صحي وجدي، وأكد أن إعادة هيكلة النص مطروحة لكونه يفتقد للتوازن بين القطاعين العام والخاص وعلى مستوى الهيكلة، وعلى هدا الأساس تم اقتراح تبويب جديد في إطار المشاورات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

<u>الباب الثالث</u> : المواد 30-31-32 <u>- 33</u> تقديم المواد:

أوضح السيد الوزير أن الأمر يتعلق بمواد أساسية، وهي مواد فيها اختلاف الرؤى ولكن تتضمن أيضا إمكانية الحلول. وأفاد بأن القانون كما جاء يحصر الإضراب الوطني في النقابات الأكثر تمثيلية، وهو الأمر الذي رفضه الحقل النقابي بصفة عامة بما فيها النقابات الأكثر تمثيلية ونفس الشيء عبر عنه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال المادة (31) والذي يقول بإضافة مقتضيات خاصة لتنظيم ممارسة الإضراب في المرافق العمومية المحلية و الجهوية بما يتناسب مع خصوصياتها واحتياجاتها.

وصرح السيد الوزير ان قصور هذا القانون يتمثل في كونه لا يحدد جميع الطبقات ومن له حق الدعوة إلى الإضراب الوطني، دلك أن القانون يحدد النقابات الأكثر تمثيلية على الصعيد الوطني، وهذا يطرح إشكالا، وحتى بالنسبة للتمثيلية، وأيضاحين يتم الحديث عن مدونة الشغل هناك

إشكال بخصوص القطاع الخاص والقطاع العام والتواجد في المرافق العمومية.

بالنسبة للمرافق العمومية، أوضح بأنه سيتم سن معيار للتمثيلية في المرافق العمومية لكي تسهل المأمورية على الجميع لغياب السند القانوني على اعتبار أن مدونة الشغل لا تدخل في هذه التفاصيل، وهو قصور ملاحظ يتعين معالجته التفكير في طريقة احتساب مناديب العمال في القطاع.

بالنسبة للموضوع المتعلق بالحد الأدنى من المرافق الحيوية: فقد أشار إلى أن المادة (34) تشير إلى هذا الموضوع، وسبق التطرق إليها في مواد المشروع، و للمساهمة في النقاش يتوجب سن لائحة المرافق العمومية، واستحضار سؤال هل يتعين التنصيص عليها في القانون التنظيمي أو بموجب مرسوم أو بقانون.

مناقشة المواد:

بدون مناقشة.

الباب الرابع: المادة 34: تقديم المادة:

أوضح السيد الوزير أنه في إطار المساهمة في طرح العديد من الإشكالات التي طرحتها المواد السابقة، يتعين طرح السؤال التالى:

أولا، هل لائحة المرافق الحيوية يجب أن تكون متضمنة في القانون التنظيمي أو بموجب مرسوم أو بموجب قانون، وأضاف أنه للإجابة على هذا المعطى هناك عمل مع الفرقاء الاجتماعيين في هذا الإطار، بالرغم من وجود صعوبات من قبيل إمكانية إدراج اللائحة بالقانون التنظيمي مع ما تطرحه هذه المكنة من صعوبات على المستوى المسطري.

ثانيا، بالنسبة للمرافق الحيوية يجب التعريف بقواعد احتساب الحد الأدنى من الخدمة في المرفق الحيوي مما يترتب عنه العديد من الإشكاليات، وبالتالي هناك حاجة لوضع قواعد.

ثالثا، ما هي المسطرة التي بموجبها تحدد لائحة الأشخاص الذين سيؤدون هذه الخدمة الدنيا. وبالتالي هذا النقاش يحيل على أسئلة أخرى من قبيل، ما هي الفئات الممنوعة من الإضراب، لكون اللائحة يمكن أن تطرح إشكالات مع بعض الاتفاقيات الدولية، واستثناء بعض الفئات في إطار التشريعات الدولية والقانون المقارن، وبالتالي يتعين التفكير في حل لهذه اللائحة.

مناقشة المادة:

أتارث مناقشة السيدات والسادة النواب الموضوع المتعلق بالخريطة او التمثيلية وطالبت بالوقوف على هدا الإشكال الدي يتعين إصلاحه قبل التطرق لموضوع الحق في الإضراب بالنظر إلى العديد من التناقضات التي ينطوي عليها على مستوى الممارسة.

بالنسبة للائحة المرافق الحيوية تمت المطالبة بإعادة النظر في بعض القطاعات التي تكتسي طابعا حيويا حسب المادة، وأيضا فتح نقاش حول التمثيلية. وتساءلت في هدا الإطار هل يمكن اعتبار مصالح الأرصاد الجوية قطاعا حيويا؟ وهل يمكن اعتبار مصالح المراقبة الصحية في الحدود والمطارات والموانئ و مرافق النقل السككي والمرافق البيطرية تدخل في خانة المرافق المذكورة؟ وما الجدوى من حرمان فئة مرافق جمع النفايات من القيام بالإضراب وهي فئة تعاني من كل أشكال الإقصاء، وبالتالي فهدا الموضوع وما يرتبط به هو الدي عطل إخراج القانون إلى حين الوجود وليس رفض النقابات واعتبرت أن إقصاء هده الفئة هو بمثابة مصادرة للحق في الإضراب. وأكدت أن المقتضيات الواردة بالمادة مخالفة للدستور.

إحدى المداخلات نبهت على وجود تناقض على مستوى المادة 33 وهده المادة، دلك أن الأولى تتحدث عن الإضراب في القطاع العام وحالات المنع بالنسبة "لرجال وأعوان السلطة وجميع فئات الموظفين العاملين بوزارة الداخلية" إلا أنه مع دلك نجد هذا القطاع معني بتأمين الحد الأدنى من الخدمة. كما وقفت عن وضعية فئة المتصرفين المحكومة بظهير من الخدمة. كما وقفت عن وضعية فئة المتصرفين المحكومة بظهير إطار دائرة التابعة من حيث النظام الأساسي لوزارة الداخلية التي تدخل في إطار دائرة المنع.

الباب الخامس: المواد 35-36-37-38-42-41-40-39-38 تقديم المواد:

أوضح السيد الوزير أن الباب الخامس يتضمن ملاحظات متعددة عبر عنها الفرقاء الاجتماعيين خاصة الشق المتعلق بالعقوبات:

الملاحظة الأولى: الإحالة على القانون الجنائي؛

الملاحظة الثانية: أن العقوبات المطبقة على المشغلين يمكن أن تكون ناقصة ويفضل هذا الأخير الأداء عوض احترام القانون.

الملاحظة الثالثة: وجود عدد من الإجراءات التي يجب إضافتها للقانون مع غياب الآثار القانونية على مستوى العقوبات.

وأشار إلى أن هذه الثلاث مستويات يجب أخذها بعين الاعتبار في إطار التعديلات المرتقبة، لذلك فالاقتراح مطروح على الفرقاء الاجتماعيين وعلى أرباب العمل ونفس الدعوة للمؤسسة التشريعية لصياغة عقوبات متوازنة تأخذ بعين الاعتبار أن الشغيلة الطرف الأضعف ويتعين حمايتها، كما أنه يجب الحديث عن العقوبات في القوانين التنظيمية واقتراح ما يتماشى وطبيعة القانون البالغ الأهمية.

مناقشة المواد :

بدون مناقشة.

الباب السادس : المواد 47-48-49: تقديم المواد:

أوضح السيد الوزير انه لا مجال للتعقيب على هذا الباب طالما أن جميع القوانين في الأحكام الانتقالية توجب تحديد مدة لخروج القانون لحيز الوجود، الشيء الوحيد الذي يمكن الوقوف عنه هو مسطرة السخرة المضمنة في الباب السادس، والتي لا مجال لها على اعتبار أنها تعود للثلاثينات. وأكد أن تفاعله مع مشروع القانون تفاعل صادق مع مختلف المطالب وتحقيق الإجماع في هذا المجال.

مناقشة المواد:

بدون مناقشة.

التعكيلات المقكمة على مشروع القانون التنكضيمي



المملكة المغربية البرامان مجلس المرامان مجلس المواب غريل التهمع الوطني للأهران فريق الإسالة والمعاصرة الغريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية الفريق الاستوراج المهار نطي الاجتماعي

التعديلات المقترحة حول مشروع قانون تنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب



التطيل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
سخ مقتضيات المادة الأولى وتعويضها على الشكل المقترح في المحتمة الدستورية في قرارها رقم 97/18 المسادر بشأن القابور التنظيمي مصمور المقرة الأولى من للأمازينية حيث اعتبر أن تذكير بلحكام الفقرة الرابعة المادة الأولى منه ليس سوى من العسل الحامس من تنظيمي وهو ما ينطبق تمامه النبلور، مما يجعل تلك من على مضمور المادة الأولى تنظيمي وهو ما ينطبق تمامه ال يكون استنساخا لما ورد من هذا المشروع إذ لايعنو أن يكون استنساخا لما ورد المصل 29 من النستور؛ والبيني والمجلس المحقوق الإنسان بشأن والبيني والمجلس الوطني مشروع القانون التي تغيد	تطبيق لأحكم الفقرة الأحيرة من العصل 28 من الدستور، بعد هذا القانون النظيمي ويعد موريونيات معربة حق الإصراب مصمون ويعارس و فق حكم هذا الفانون النظيمي، ويعد بعد يد لا تعارض النظيمي، ويعد بعد يد لا تعارض النظيمي عمالت تتعلق بعمارسة حق الإصراب استعلاء الى بعدر بر ويوسيع مجال بعدريت عبر معارسة حق الإصراب استعلاء الى الدسيور و يستجلف من المواثيق و العيادي الدونية دات لصلة؛ المصريين و تكريس حرية العمل في ارتباط مع ممارسة حق الإصراب	تطبرة الأحكام العقرة الأخيرة من الفصل 23 من الدستوره يحدد هذا القانون التنظيمي شروط وكيفيات مصارسة حق الإصراب

التعليل	نص النعيل	النص كما جاء في المشروع
بصرورة الرح معصيات		
تمهينية للتنكير بالأسس والعبلاي والمرجعية		
المعيارية التي تستد عليها		
مقتصبات الفادون القنعيمي خصابه		
الحق اندسوري في		
لإصراب والمحرية النفالية وصمال التوارل بين حفوق		
وافتر امانت محكف		
الأسراف		

الياب الأول وأحكام عامة المادة 2

توع التحيل : تغيير أو نتميم عنوان التحيل : المادة 2 اللغرة 1

التطيل	نص التحيل	النص كم، جاء في المشروع
وقتر ح تعديل المدة و فق النظي.	الإصراب هو كل توقف إرادي جماعي لمدة مجددة عن اداه العمل كلب و جرب يتم بصفة مديرة ولمدة محددة، من أجل الدفع عن حق من الحقوق أو	الإشبر البه هو كل توقف جماعي عن العمل يتم بصفة منبرة وأعدة محدية، من الجن الدفاع عن حق من الحقوق أو مصلحة من المصالح الإجتماعية او
 تعویص عبارة "بصفة مدیرة" 	مصلحة من المصالح الاجتماعية أو الاقتصادية ال المهيية المباشرة للأجراء	الاقتصادية البباشرة للأجراء المصريين
ب"ار ادي" و دلك لتفادي ي دلاله على	المصريين لنعمال في علاقتهم بالمقاولة أو بالموسسة أو بالمرقق العمومي	
سوء بية العمال المصربين وكد	والمربيطة يظروف العمل ومغمين لوضعية المدينة	
للدلالة على إرادتهم العرة لمعارسة		
حق الإصبر اب وليس إر غامهم عليه		
م تغيير موضع عبارة المدة معددة"		
لانها مرتبطة بالثوقب وليس بأداء		
العمل		
- إشاقة مسطلح "إداء" إلى مسطلح		
"العمل" بهدف التدفيق على اعتبار أنَّ		
الماسل يقوم بأداء العمل وليس بالعمل،		
- إمساقة عبارة "كليا أو جرنيا" إلى		
مصطلح "العمل" لأن التوقف عن أداء		
الممل كما يمكن أن يكون كليا ومكن أن		
بکوں جر نیا،		
11 Hd . N . 1 M . 11		
· إمتماقة مصطلح " أو المهنية" إلى ا		
عبارة " المسالح الاجتماعية أو		
الاقتصانية" وفق توصية المجلس ا		
الوطني لحقوق الإنسان التي نصت		

التطيل	نص التعبيل	النص كما جاء في المشروع
على توسيع تعريف الإصراب به		
إسجم مع مغتصيات المدة 396 مر		
مدودة الشعلد		
- تعويص مصطلح "الأجراء" ب		
"العمال" تعاشيا مع تستور منظما		
العمل الدولية الدي يعتمد مصطلح		
العمل " Travailleurs " وكدا اتنافيات		
العمل المستقة عنها للدلالة على الاجير		
والموظف معار		
II IN a t		
- تعويص عبارة "المصريين" بـ		
عيارة "في علاقتهم بالمقاولة أو		
بالمؤسسة أو بالمرفق العمومم والمرتبطة بطروف العمل وتحسير		
الوصعية المادية" إلى نهاية العمرة		
ردنك التاكيد على صرورة وجو		
علاقة شطية مباشرة تربط العامل		
المصرب ومشعله		
2.7.3		

الينب الأول وأحكام عامة المادة 3

نوع التعيل : تغيير أو تتعيم عنوان التعديل : المادة 3- البند (أ) الفترة 1

التعليل	تص اثندیل	النص كما جاء في المشروع
البندأ بهدف التحيل إلى	ير اد في مدلول هذا القانون التنظيمي بالمصبطلحات التالية، ما يلي	ير اد في معلول هذا القانون الانتظيمي بالمصطلحات التائية، ما يلي ·
- تعويمن بمنطلح "الأجير" ب "العامل" للأسباب المبينة في المادة 2 اعلاده	أ) - الأجير العامل كل شحص الترم بعن نشاطه المهني باداه عمل مقابل أجر ويعمل تحت إمرة مشغل، تربطه به علاقة عمل مباشرة، يكون تابعاله، وعالف مقابل أجر، أباكان توعه او	 الأجير · كل شخص التزم ببنل نشاطه المهني، ويعمل تحت إمر 1 مشغل، يكون تابعا له، وذلك مقابل اجر، أيا كل توعه أو طريقة أدانه، سواء كان يعمل في القطاع الخاص أو في القبلاع العام ا
- تعويص عبارة "ببدل نشاطه المهمي" ب "بأداء عمل" نمائيا مع ما تم اقتراحه في المادة 2:	طويقة أدانه؛ سواء كان يعمل في القطاع الخاص أو في القطاع العام؛	
· حدف عبرة " ويعمل" لتجويد المساعة:		
 تعویض عبارة" بكون تابما له، "ب" تربطه به علاقة عمل مباشرة" تماشیا مع ما تم افتر احد في الملاة 12 		
- تغيير موصع عبرة "مقابل أجر" وذلك لتجميع العناصر الثلاث المحدة لملاقة الشعلية:		
 حدق عبارة " أيا كان توعه أو طريقة أدابه" لأنها مرتبطة بتحريف الأجير الوارد في مدونة الشغل، في حين أن مصطلح العامل بشمل 		

التطيل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
الشحص الذي يعمل مع مشعل في القطاع الحاص أو في القطاع العام؛ - حدب عجارة " سواء كان يعمل" لتجريد الصياغة		

التعليل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
البند ب يرمى النطيل إلى:	يراد في مناول هذا القاتون التنظيمي بالمصطلحات الثالية، ما ولي	يراد في مدلول هذا القاتون التنظيمي بالمصطلحات التأثية؛ ما يلي
- حدم البد "ب" و تعويضه عمد يتعريف "القطاع العام" الذي تم نقله	ا) - الأجين ثير	ا) الأجير ؛
من العفرة الثانية من المادة (3 أدناه إلى هذا البند من هذه المادة، أو لا بقصد تجميع التعاريف في مادة واحدة وثانيا	مبه المشعل يعتبر مشعلا هي القطاع الحاص كل شحص ذاتي او اعتباري حاضع القانون الحاص، يستأجر خدمات أجير القيام	 ب) - المشغل - يعتبر مشعلا في القطاع الخاص كل شحص دائي أو اعتباري خاصع للقانون الحاص، يستلجر حدمات أجير القيام بأعمال، في مقاولة أو مؤسسة
لكون تعريف القطاع العام يغني على معريف المشمل في القطاع الحاص على اعتبار أن كل ما لا ينحل في	باعمال، في مقاولة أو مؤسسة. ويعتبر مشعلا في القطاع العام كل شحص اعتداري من اشحاص القانون العام يسهر على تديير مرفق عمومي،	ويعتبر مشغلا في القطاع العام كل شخص اعتباري من اشخاص القانون العام يسهر على تدبير مرفق عمومى،
القطاع العلم يدحل في القطاع الخاص. وقد ثم إدخال تحديلات على تعريف القطاع العام على الشكل التالي.	ويمارس بهم الصفة صلاحيات السلطة العمومية؛ القطاع العام كل المرافق النابعة للدولة او الجماعات الترابية أو	ويمارس بهده الصعة صلاحيات السلطة العمومية؛
- حدف عيارة " يقصد في مطول هذا	المؤسسات العمومية أو لكل شخص اعتباري آخر من أشخاص القانون العام	ح) الجهة الداعية إلى الإضراب هي
القتون التنظيمي" تجويدا للصواغة وبلك لأن التعريف ثم نظه إلى مادة	ج) الجهة الداعية إلى الإصراب هي:	النقائة الأكثر تمثيلا، طبقا للتشريع الجاري به العمل، أو دات نمثيلية على الصعيد الوطني سواه تعلق الأمر بإضراب على
حاصة بالتعاريفة	النقابة الأكثر تمثيلا، طنقا للتثريع الجاري مه العمل، أو دات	الصَعَيد الوطني في القطاع العلم أو القطاع الحاص؛
- حنف مصطلح " للمغاولات" لأثها من أشحاص القانون الحاص.	تمثيلية على الصبعيد الوطعي سواء تعلق الأمر بإصبر السبعلي	- النقابة الأكثر تمثيلا، طبقا للتثريع الجاري به العمل، على
- حدم البند (ج) من هذه المادة ونقله إلى المندة 5 ، وذلك للملاممة مع	المنع <u>بد الوطئي في القطاع العلم او القطاع الخاصية</u> النقدة الأكثرة في العلم المقالات من المدم معالم المعا	حالة عدم وجودها، النقابة التي حصلت على أكبر تسبة من
التحيل المقترح في العادة 15 اسطة	- النقادة الأكثر تمثيلا، طعقا التثريع الجاري مه العمل، على	مجموع عدد مندوبي الأجراء المنتخبين على صعيد المقاولة أو

التطيل	ثص التحيل	ائنس كما جاء في المشروع
والذي يقضي بتجميع مقتصيات المادة [والعترة والعترة والعترة الأولى من المادة [والعترة الأولى من المادة [من هذا المشروع لوحدة الموصوع المتعلق بمستريات المدادة المرصوع المتعلق بمستريات المدادة المرصوع المتعلق بمستريات المدادة المرصوع المتعلق بمستريات المدادة المرصوع المتعلق بمستريات المدادة ال	صعيد المقاولة أو المؤسسة أو المرفق العمومي المعني، وفي حالة عدم وجودها، النقابة التي حصلت على أكبر نسبة من مجموع عدد مندوبي الأجراء المنتحبين على صبعيد المقاولة أو المؤسسة، أو أغلية المأجورين في حالة عدم وجود تمثيلية عن	المؤسسة، أو أغلبية المأجورين في حالة عدم وجود تمثيلية عن التقاية في المقاولة أو المؤسسة المعتبة أو المرفق العمومي المعتبية إذا تعلق الأمر بإضراب على صعيد المقاولة أو المرفق العمومي؛
الإصراب والجهة الداعية إلى الإصراب في كل مستوى	النقابة في المقاولة أو المؤسسة المعدية أو المرقق العمومي المعدي ادا تعلق الإمر باصراب على صعيد المقاولة او المؤسسة أو المرفق العمومي؛	

توع التحيل : تغيير أو تتميم عنوان التحديل : المادة 3- البلد (د) الفترة 3

الباب الأول واحكام عامة المادة 3

الاغلبية التعديل رقم : 5 رقم النظام : 2227

التعليل	تص التحيل	النص كما چاء في المشروع
البند (د): بفترح التحون مد يلي	ير اد هي مدلول هذا القانون التطيمي بالمصطلحات التلاية، ما يلي	يراد في مناول هذا القلنون التنظيمي بالمصطلحات التالية، ما يلي
- إضافة عيرة " التابعة القداع العام او القطاع الدامل أو هما معا و" إلى مصطلح "المرافق" وذلك للمريد من التوسيح بخصوص المرافق الحيرية التي يمكن ال يرضط بعصلها كتيابالتهاع الدامل.	د) المرافق الحيوية في المرافق النابعة لنعضاع المم او القطاع الحاص او هما معا والني تقدم حدمات أساسية واللتي من شأن توقف العمل بها كلي أو جرابيا أن يعرض حياة الأشخاص وصحتهم وسالامتهم للخطر ؛	د) - المرافق الحيوية ، هي العرافق التي تقدم خدمات اساسية والتي من شال توقف الممل بها كليه او جرائيا أن يعرض حياة الأشحاص وسنحتهم وسلامتهم المعطر ا

ا<u>لأغلبية</u> التعديل ربام : 6 رقم النظام : 2228

اليب الأول :أحكام عامة المادة 4

توع التحول : تغيير أو تتعوم عنوان التعول : المادة 4 الضافة بند بعد العارضة الأولى المفرة 1

التعليل	نص التجديل	النص كما جاء في المشروع	
المنظة شريطة تخص "الاشحاص	يمكن أن يمارس حق الإضر اب والق أحكام هذا القاتون التنظيمي كل من :	يمكن أن يمارس حق الإصبر اب و فق أحكام هذا القاتون التنظيمي كل من ,	
المنصوص عليهم في المادة 3 من القنون رام 65.98 المتبار اليه أعلاه «	 الأشخاص الخاصمين لأحكام القانون رقم 85.85 المتعلق بمنونة الشخل و 	- الأشخاص الخاصعين لأحكام القانون رالم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل ؛	
و ترتيبها كشريطة ثنية وذلك تماشيا	35.05 - 5 - 5 - 5 - 5 - 5 - 5 - 5 - 5 - 5 -	0,0000	
مع توميات المؤسستين الدستوريتين	- الأشخاص المنصوص عليهم في المادة 3 من القانون رقم 65.99	- الموظفين والأعوان والمستخدمين ثدى إدارات الدولة والمؤمسات	
في شأر ترسيع دائرة الجهات التي	المشار علاقا		
يحق لها ممارسة الحق في الإضراب، حيث جاء في توصية المجلس الوطني	and the state of t	اشحاص القانون العام	
لحقرق الإنسان ما يلي	-الموظمين و الأعوان والمستخدمين لدى إدار ات الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات اللزابية ولدى كل شخص اعتباري اغر من أشخاص		
	القانون العلم		
- توسيع دائرة الجهات التي يحق لها	4 02		
معارسة المق في الإمبراب لتشمل			
ا عنات الأجراء الدين لا يخصمون بالضرورة لمدونة الشال أو لقانون			
الوطيفة العمومية، كالعمال الدين			
يخصبون لعدونات الخرى مثل مدونة			
التجارة البحرية وظهير 27 دجبير			
1960 بشأن النظام الأساسي لمستخدمي			
المقاو لات المعننية؛			
- كما نصت ترصية المجلس			
الاقتصادي والاجتماعي والبيني على			
تدارك منم جميع العنات المهنية التي			
تتمتع يحرية الانتمام النقابي طبقا			

التعليل	ثص التكيل	النص كما جاء في المشروع
لأحكام النستور والمقتصوات التشريعية والتنظيمية الجاري بها		
العمل.		

الياب الأول بأحكام عامة العادة 5

الأغلبية التحيل رقم : 7 رقم النظام : 2230

التطيل	نص التحول	النص كما جاء في المشروع
يفترح نعيل هذه المادة كمايلي تعويص "حوه الى الإصراب" باصراب بمارس" لعمم الاقتصار فقط على الدعوة للإصراب واعتماد جميع مراحل ممارسة الإصراب المحدي التنظيمي" لتجويد الصياغه وتفادي التكرار؛ - حف "التنظيمي" لتجويد الصياغه المراب غير مشروع" ملاممة مع التوجهات الدولية التي نتاجا غالبيتها الى مشروعة الإصراب والإصرابات للمشروعة وغير المشروعة؛ حيث أن توجهات منظمة العمل الدولية معمر فقط الإصراب الإهداف ميامية معمر نطاق ممارسة الحرية المقابية المناز عام وياتالي لا يمكن منعه.	كل دعوة الى الإصواب اصراب بمرس حلافا الأحكام هذا القاتون المتطيمي تعتبر بالطلة هو اضراب عبر مشروع و ويعتبر كل اصراب الأهداء مسواحة مسوعا.	كل دعوة إلى الإصراب حلاها لأحكام هذا القانون التنظيمي تعتبر بسللة ويعتبر كل إصراب لاهداف سياسية ممنوعا

نوع التحيل : تغيير او تتميم عنوان النجيل الملاة 6 الفارة 1

الياب الأول واحكام علمة المادة 6

ا<u>لأغلبية</u> التعديل رقم : 8 رقم النظام : 2231

التعليل	نص التعيل	النص كما جاء في المشروع
تعويص "لجير" ب "عمل" السجاما مع ما تم اقدر احة في المادة 2 أعلادا	يجب على كل لهيو عنهن أراد المشاركة في ممارسة حق الإصاراب التايد	الفادون التنظيمي وكد بنحكام النصوص التشريعيه والتنظيمية الحبري بها

الإغلبية التحيل رقم : 9

رقم اللظام: 2232

الباب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حل الإضراب في القطاع الخاص العادة 7

توع التحديل ؛ تغيير أو تتميم عقوان التحديل ؛ المادة 7 بإضافة فقرة جديدة بحد الفقرة الأولى الفقرة 1

الثطيل	ثمن التحيل	النص كما چاء في المشروع
تم التموير في دواعي الإصراب بير المطلب الاستعجائية والملف المطلبي الدي يتصمن مطالب مادية ودلك استجابة لما جاء في ترصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيني على التالي. - التميير بين "المطالب الاستحجائية" الخاصة بنهاء المقوق ونديد وبين المطالب المادية المتعلقة بتحسين السحل. - تمت إصافة فقرة ثانية تابعة للفقرة الأولى تحدد الأجل في [] إيام بالسبة للفقرة بالمطالب المادي في ما يتعلق بالمطالب الاستعجائية	لا يمكن اللجوء إلى ممارسة حق الإسراب إلا بعد الصرام أجل الاثين (30) ورما من تاريخ توسل المشغل بالملف المطلبي من الجهة التي يمكن لها الدعوة اللي الإصراب. تعلض الإجال المشار (لها إلى عشرة (10) ايام في القطاع لخاص بالسيه معطاب لاسموالي. قبل اللجوء (لي معارسة حق الإضراب، يتوجب القيام، خلال الإجل المذكور، في الفترة السابقة، يؤجراء مغاوضات بشأل الملت المطابي للأجراء قصد البحث عي الفترة السابقة، يؤجراء مغاوضات يشأل الملت المطابي للأجراء قصد البحث عن حلول متوافق على تعويل وسيطر	لا يمكن اللجوء إلى معارسة حق الإصراب إلا بعد الصرام أجل ثلاثين (30) وما من تاريح توصل المشخل بالعلف المطلبي من الجهة التي يمكن لها الدعوة إلى الإضراب فلي الإضراب فلي الأصراب يتوجب القيام، خلال الأجل المدكور، في الفترة السابقة، بإجراء معاوضات بشان العلف العطلبي للأجراء قصد البحث على تعيين وسيط على متوافق عليها ولهذه الغابة، يمكن للأطراف الاتفاق على تعيين وسيط.

نوع التعديل: تقيير أو تتميم عنوان التعديل: المادة 7 الفارة 2

البب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 7

<u>الأغلبية</u> التحيل رقم : 10 رقم النظام : 2234

التعليل	نص التحيل	النص كما جام في المشروع
تم التعيير في دواهي الإصراب بين المطاب الاستعجابية والعلف المطابي الدي يتصمن مطالب عادية ودلك استجابة لما جاه في ترصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيس على الشكل التالي	لا يمكر. قبل النجوء الى ممارسة حق الإصراب، يتوجب القيام، خلال الأجل المحكور الاجي المذكورة ، في العمرة السابقة في الفلاتين السابقيين، بإجراء معاوصات بشأن الملف المطلبي للاجراء قصد البحث عن حلول مترابي عليها او يدن جميع الممساعي اللازمة لإجراء معاولة انتصالح طبها لنشريم الجاري به لمن در معنى الأمر بالمطالب الاستعجالية ومهده العدية للمكن الأطراف	في الفقرة السابقة، بأجراء مفاوضات بشأن الملف المطلبي للأجراء قصد البحث
- التميير بين "المطالب الاستعجالية" الحاصمة دايفاء الحفوق وسفيد الالترامات وقصايا المسجه والسلامة وبين المطالب المادية المتعلقة بتحسين الدحل.	آلاِت <u>مان عمون مونی</u> وفي حالة	
- الفقرة الثانية: من أجل الملاممة مع الفقرة السابقة ثم تعويض "الأجل المذكورة" و "الأجال المذكورة" و "الفقرة بي "الفقرة بي السابقتين"، كما تم نقل " بنل جميع المساعي اللارمة لإجراء معاولة		
التصالح طبقا التشريع الجاري به العمل" من الفقرة الثالثة من هذه المادة الى هذه الفقرة التجميع الإجراءات المتخدة قبل الدعوة إلى الإضراب في عقرة واحدة.		

التعليل	تص التعديل	(النص كما جام في المشروع
- وثم ايصد حدف الجملة الأحيرة من هذه العفرة المتطقة بتعيين وسيط		
لاعتماد مسطرة محاولة النصالح		
. وتعادي تعددات احرى مسطرية كما أوصى بذلك السجلس الوطني لحقوق		
الاتسان		

توع التعميل : نسخ عنوان التعميل : المادة 8 سعنف الفقرة الأولى الفقرة :

الياب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الاعتراب في القطاع الخاص المادة 8

الأغلبية التعول رقم : 11 رقم النظام : 2235

التطيل	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
حدث العقرة الأولى من المندة 8 وإدراجها في التعديل المقترح في المادة الأولى أعلاه		يعتبر بعللا بقوة القانون كل شرط تعاقدي أو النرام يقمني بشارل الأجبر عن ممارسة حق الإصراب
	-	

توع التعيل : تغيير أو تتميم عبوان التعيل : المادة 8- نسخ وتعويض الفقرة الثانية الفقرة 2

الياب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة على الإشراب في القطاع الخاص المادة 8

<u>الإغبية</u> التحيل رقم : 12 رقم النظم : 2236

التطيل	تص التحيل	النص كما جاء في المشروع
تعود الاستشاءات الواردة على يطلان التعور على يطلان التعورات الواردة على يطلان التعورات ولك التعورات الإحماعي وبلك نشجيع ابرام الإحماعي الاجتماعية وبعرير السم الاجتماعية أن يلترم الأطراف بلحترام الالترامات الموقع عليها	غور الميهور التصوص في الدائر التصابية على تعلق مموسة على الإمراء التصوص الإمراء التحديد الإمراء الوجب المعادة التوبة كلى الإطلال المشار اليه في العقرة الاولى من المادة الاولى اعلاه، على الاعافات الجماعية بما فيها الاتعاقات الإجتماعية والعقبات الشعل الجماعية والاتعاقات الناتجة عي المعاوصة الجماعية والاتعاقات الناتجة عي المعاوصة الجماعية المعارسة الاجتماعية الترام الاطراف المعوقعة المرام الاطراف المعوقعة المسلط التي يمكن الياعه لمن كل براع جماعي يحدث خلال المسلط الاحترام الاصراب والتنازل عن ممارسته	الإصراب خلال منة محندة، شريطه ان تتصمن الأجراءات الواجب اتحادها لتسوية كل نواع جماعي يحنث خلال مدة تطيق الإضراب

الياب الثاني و شروط وكيفيات ممارسة حلى الإضراب في القطاع الخاص المادة 10

الأغلبية التعيل رأم : 13 رأم التظام : 2237

ثوع التحيل ؛ تغيير أو تتميم عثوان التحيل ؛ المادة (10 الطرة (1

التعليل	تص التعيل	النص كما جاء في المشروع
	يعدم على المشعل المرفق العمومي أو المقاولة أو الموسسة، خلال مدة سريان الإصبرات، أن تحل مدة سريان الإصبرات، أن تحل أحرين، لا تربطهم به أي علاقة شغل قبل تاريخ تبليغة قرار الإصبرات	المصربين لجراء اخرين، لا تربطهم به أي علاقة شغل قبل تاريخ تبليعه قرار
تعويض الأجراء" ب "العمال" للأسياب المبينة في المادة 2 أعلام	عير أنه، يجور للمشخل للمرفق العنومي و المقولة أو الموسية، في حالة رفض الأجراء العبال المكلفين بتوفير حد أدنى من الحدمة أداه المهام المسدة إليهم في المرافق الحيوية طبقا الأحكام المادة 24 من هذا القانون التنظيمي، إحلال لجوله عمال اخرين محل الأجراء العمال المكلفين يتوفير حد أدنى من	غير أنه، يجوز للمشخل، في حالة رفص الأجراء المكليس بتوهير حد ادنى من الحدمة اداء المهام المسندة اليهم في المرافق الحيوية طبقا لأحكام المادة 34 من هذا القانون التنظيمي، إحلال أجراء أخرين محل الأجراء المكلفين بتوهير حد ادنى من القدمة، وذلك خلال مدة سريان الإصراب.
	الحدمة، ونلك خلال مدة سريال الإصراب. كما أنه، في حالة تأثير ممارسة حق الإصراب على تزويد السوق بالمواد والخدمات الإسلسية اللازمة لحماية حياة المواطنين وصحتهم ومالامتهم، يعين على المشغل أو من يتوب عنه الاستعانة فورا بأجراه اخرين لتأمين استمرار	كما أنه، في حالة تأثير ممارسة حق الإصراب على ترويد السوق بالمواد والمنسات الإسلامة اللارسة لحماية حياة المواطنين وصحتهم وسلامتهم، يتعين على المشغل أو من يبوب عنه الاستعاقة فورا باجراء احرين لتأمين استمراز المقاولة في تقديم حدماتها خلال مدة سريان الإصراب
	المقاولة في تقديم خدماتها خلال مدة سريان الإصبراب وفي حالة تعدر نلك، امكن السلطات المحلية المحتصمة اتحاد التدايير اللارمة ليسمان استمرار المقاولة في تقديم خدماتها على مسؤولية المشغل	وفي حالة تمتر نلك، أمكن للملطات المحلية المختصة اتحاد التدابير اللارمة لضمان استمر أر المعاولة في تقديم حدماتها على مسؤولية المشغل

توع التحيل : تغيير أو تثميم عثوان التحيل : المادة [] الفارة]

الباب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حقى الإضراب في القطاع الخاص المادة £1

الأغتبية التحيل رقم : 14 رقم النظام : 2238

التطيل	تص التحيل	النص كما جاء في المشروع
اللمديد كالمدر قام بلمد لم تمديد على في	ممار يبتهم حق الاسيد البيد من شايات حرم ميادي المسيد التريكافيد العدم	يمنع على المشعل انحاد أي إجراء تمبيري في حق الأجراء بسبب ممار ستهم حق الإصراب، من شأنه خرق منادى المساواة وتكافؤ الفرص والمساس بالضمانات الممنوحة لهم والمتعلقة على الحصوص بحقوقهم ووصعياتهم ومسار هم المهني

نوع النحيل : تغيير أن تتميم عنوان التحيل : المادة 11- إضافة فقرة ثانية الفقرة 2

البنب الثني : شروط وكيفيات ممارسة هل الإضراب في القطاع الخاص المادة 11

الأغلبية التعميل رقم : 15 رقم التظام : 2239

التعليل	ثص التعديل	النص كما جاء في المشروع
إصافة فترة ثانية تليد يعدم الخدد عويات تدربية في حق العمال المطريين بما فيها العصل من العمل ودلك لحمايتهم وضمل ممارسة حق الإصراب عتباره حد بمدوريد	يمتع	يمنع المهتي

ثوع التحيل : تغيير أو لتميم عنوان التحيل : المادة 11 ـ إضافة فترة ثالثة الفترة 3

الينب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حلى الإشراب في القطاع الخاص العادة 11

الإغليبة التحيل رقع : 16 رقم النظام : 2240

التطول	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
تم يقل مصمون العادة 24 من مشروع القانون وادراجها في الفترة الأخيرة من هذه المادة بطرا لوحدة الموضوع في شأن صمان ممارسة وسير الأصراب	يسع خلال مده الإصراب مناوله او نقل و برخيل البنت واجهره وباقي وسائل عمل المعاونة و الموسيمة كلا أو يعصبان	يمنع. المهني.

الأغلبية التعميل رقم : 17 رقم النظام : 2242

الياب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حتى الإضراب في القطاع للخاص العادة 12

(التعليل	ثص التحيل	النص كما جاء في المشروع	
بمشروعية كافه أشكل الإصراب بما		معينة أو مختلفة، تعمل في المفاولة أو المؤسسة نفسها أو في أحدى المؤسسات التفيعة لهاء سواء تعلق هذا التوقف بنشاط واحد من أنشطة المفاولة أو المؤسسة	

توع التعديل : تميخ

عنوان التحيل: المادة 21 الفقرة 1 نوع التحيل : تغيير أو تتميم عنوان التحيل : المادة 15 الفقرة 1

الياب الثاني: شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 15

<u>الإغلبية</u> التحيل رقم : 18 رقم النظام : 2243

التطيل	نمن التحيل	النص كما جاء في المشروع
يرمي هذا التعديل إلى ما يلي تجميع المادة ؟} والبند (ج) من المادة 3 والفقرة الأولى من المادة [3 في هذه المادة وذلك لوهدة الموسوع المنطق بمستويات الإسراب والجهة الداعية إلى الإصراب في كل مستوى	يمكن أن وتعد قرار الإسراب تتم الذعود لي لاشراب على الصعيد الوطعي في جميع القطاعات أو بعصها أو في قطاع و بعد او في أنشطة معيدة داخل نامن القطاع أو في قطاع تعدم متلفة من قبل الجهير التداولي المحتمل الإحدى الفطاع المعتمل من قبل المقابدة الإكثر معتولا الوحات عمثولا في الفطاع المفاض من قبل المقابدة الإحدى المسعيد الوطني معتولا على المسعيد الوطني معتلا عبد المسعيد الوطني معتلا عبد	يمكن أن ينحد قرار الإضراب على الصحيد الوطني في جميع القطاعات أو بعصبها أو في قطاعات بعصبها أو في قطاعات بعصبها أو في قطاعات محتلفة ، من قبل الجهار التسولي المحتص لإحدى العدات الأكثر تمثيلا أو دات تمثيلية على الصحيد الوطني، وذلك طبقا الإنظمتها الأساسية.
معد التراتبية بحصوص الجهات الداعية إلى الإصراب المنصوص عليها في المدة 3-ج ودلك السجاما مع توصيات الدستوريتين المستقة بتوسيع المهات الداعية إلى الإصراب.	نتم الدعوة الى الإضراب على صعيد المرفق العمومي من قبل نقابة دات نقابة اكثر تمثيلا على الصعيد الوطني او من قبل نقابة دات تمثيلية على صعيد المرفق العمومي تتم الدعوة إلى الإضراب على صعيد المقاولة او الموسسة، من قبل	
ومن اجل تجويد النص يقرح: - تعويض " يمكن أن يتخذ قرار ا الإضراب" ب " تتم الدعوة الى ا الإصراب"	نقابة اكثر تعثيلا بالمقاولة او الموسسة . مجموعة من اجراء المقاولة او الموسسة وفق ما هو منصوص عليه في المادة أا الناه	
- جنب حميم القطاعات أو بعضها أو في قطاع واحد أو في الشطة معينة داخل نض القطاع أو في قطاعات مختلفة، من قبل الجهاز التداولي		

نص التحيل		النص كما جاء في المشروع	
المختص لإحدى" لتعدد المستورات			
وتعويضها ب" القطاع العام أو قو			
القطاع الخاص من قبل"			
- تعريض " النتابات الأكثر تمثيلا أر			
دات تعثيلية" ب" شقبة أكثر تمثيلا أو			
من قبل نقابة دات تَمثرِنية"			
4,50,00			
تعويض الشريطة الثانية في البند (ج			
من المادة 3 في هذه المادة بمايلي.			
- "كثم الدعوة إلى الإسبراب على			
صبعيد المرفق المعومي من قبل نقاب المعادد الوطني أو			
من قبل نقابة ذات تعثيانية على صعيد			
المرفق العمومي			
G-5			
- تتم الدعوة إلى الإصبر اب على مبعود			
المقاولة أو المؤسسة، من قبل			
 نتابة أكثر تمثيلا بالمقارلة أر 			
المرسية			
* مجدوعة من اجراء المقاولة أو			
المؤسسة وفق ما هو متصوص عليه			
في المادة كل انظام			
-			

الأغلبية التعيل رقم : 19 رقم النظام : 2250

الياب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الإشراب في القطاع الخاص المادة 16

القطيل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع	
تعاشيا مع وصيات العجاس الوطني لحفوق الإنسال بم حنف المقتصيات التي تنص على جبارية الإعلان عن باريخ ومكان المقاد الجمع المعلومات الخاصة بالاجراء المرتبطة بإعداد محضر اجتماع الجمع العلم السابقة ثم تعويض "الجمع العمم للجراء" به "مجموعة من الإجراء" كما تم تعويض " يكوز الدعوة إلى الإصراب".	يمكن ان يتحد قرار الإصواب بدور الدعود الى الإصراب على صحيد كل مقاوله او موسنة من قبل الجمع العام الأجراء مدس مر در عالمتي يجب ان تدعو اليه الجهة الداعية الى الإصراب حال حددة عار ارا) يوما على الأقل من التاريخ الموسع عقد الجمع العام هيه. يجب تبليع المشعل بكيفية وسمية من قبل الجهه المذكورة تالويح ومكان العقد الجمع العام وذاك جعة (7) أيام على الأقل قبل تاريخ المقالد. تقوم المهم وذاك جعة (7) أيام على الأقل قبل تاريخ المقالد. توم الجمع العام وذاك عبد أجراء المقولة او المود قالمعية، وعند المعسويين منهم في الجمع العام والسعة التي ينظونها من مجموع الأجراء، والساءهم وارقام يمانية الإعلام المنابع المتعرف والسعة التي ينظونها من مجموع الأجراء، والساءهم وارقام يمانية الإعلية الذي انحار يعوجيها وارقام يمانية الإعليم الوطنية التعريف وتوقيعاتهم وسية الإعليم المناب المديم يعوجها	يمكن أن يتخد قرار الإصراب على صعيد كل مقاولة أو موسسة من قبل الجمع العام للأجراء، الذي يجب أن تدعو إليه الجهة الناعية إلى الإضراب خلال خمسة عشر (5) يوما على الأقل من التاريخ المزمع عقد الجمع العام هيه يجب تبليع المشخل بكيبية رسمية من قبل الجهة المدكورة بقاريح ومكان المقلد الجمع العام، وذلك سبعة (7) أيام على الأقل قبل تاريخ انحقدم بجتمع العام يصورة قاتونية بحضور ما لا يقل عن ثلاثة أرباع (4/3) أجراء المقاولة أو الموسسة، ويتخد قرار الإصراب بواسطة الاقتراع المري بالأغلبية المطلقة للأجراء المعاصرين. بالأغلبية المطلقة للأجراء المعاولة أو المؤسسة المعتبة، وعند الحاضرين يجب أن يتضمن عند أجراء المقاولة أو المؤسسة المعتبة، وعند الحاضرين ورا قام بطاقهم العلم المتكور الذي منهم في الجمع العام، والنمية التي يمثلونها من مجموع الأجراء، وأسماءهم في الوطنية التي يشتو يقد وتوقيعة من ونسبة الأغلبية التي التخد بموجيها قرار الإصراب.	

توع التحول: بتغيير أو تتميم

عنوان التعديل : المقدة 6] الفقرة [توع التحيل ؛ تغيير أن تتميم عنوان التعديل ؛ المادة 16 - القارة الثالثة الفقرة 3

الباب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 6)

الأغلبية التحيل رقم : 20 رقم النظام : 2251

التطيل	تمن التحيل	النص كما جاء في المشروع	
تم تحقيص النصاب القانوبي لعقد الجمع العام للاجراء من ألاس اجراء	يمكن	يمكن الجمع العام فيه	
المعاولة او الموسسه الى190% و تحفيص عثبة اتحاد قرار الإصراب			
من الأعلبية المطلقة بلاجراء الحاضرين إلى 35 % من أجراء المقاولة أو المؤسسة، و نلك انسجاما مع توصيف المجلس الوطلي لحقوق الإنسان الرامية إلى تحقيص التصلب	وجتمع الجمع العام يصبور 6 قانونية يحصبور ما لا يقل عن ثلاثة أوباع (4/4) \$ الله من أجراء المعاولة أو الموسسة، ويتحد قرار الإسبر البدولسطة الالقوسع السري بالأغابية المطلعة للأجر اجاله الصبويون في محصر يوفقه ما لا يقل عي \$ 1 كا من جراء المقاولة و الموسسة		
الفاتوني المطلوب للاعلان عن قرار الإصراب من طرف الجمع العنم، بما ينسجم مع معاير العمل النولية، و كنا مع ما ورد في رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي واليبي الذي			
اعتبر اشتر اطحصور ما لا يقل عن الله من أجراه المقاولة أو الموسسة والتفاد قرار الإسراب من قبل الجمع العام بالأعلية المطلقة يعتبر شرطا تعجيزيا			
يصحب تعقيقه هي المؤسسات التي تشغل عددا كبير امن الأجراء و تتوفر على فروع في مدن معتلفة الأمر الدي لا يتذهب مع ترجيه منظمة العمل			
الدولية التي توصي بال تصمن التشريعات توفر النصاب والعالبية المطلوبة لاتحاد قرار الإصراب في			

التطول	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
حدود معقرلة		

غوع التحيل : تغيير او تتميم عثوان التحيل : المادة 18 الفترة 1

الباب الثاني و شروط وكيفيات معارسة حتى الإضراب في القطاع الخاص المادة 18

الإغلبية التحيل رقم : 21 رقم النظام : 2245

(تتعلیل	ئص التحيل	النص كما جاء في المشروع
تخفيض الأجل من 5 يوما إلى 7 أيام انسجاما مع توصيات المجلسين الرامية إلى تحميض الأجال الإجمالية لممارسة الإضراب وتبعيط مسطرته	I the decrease and the property of the second of the secon	مع مراعاة لحكم المادة 7 أعلاه، يتحيى قبل الشروع العطى في تنفيد الإصراب، قبل الشروع العطى في تنفيد الإصراب، قبل المشخل بقرار الإضراب باي وسيلة من وسائل التبليغ المصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، ونلك خمسة عشر (5)) يوما على الاقل قبل التاريخ المقرر لخوصه غير أن المدة

نوع التحول: تغيير أو تتميم عنوان التعديل: المادة 22 الفقرة 3

الياب الثاني: شروط وكيفيات معارسة حق الإشراب في القطاع الخاص العادة 22

الأغلبية التحيل رقم : 22 رقم النظام : 2246

التطيل	ئص التعديل		النص كما چاء في المشروع	
تعدل الفقرة الأحيرة من هذه المادة كما يلي.		الجهة الداعية	"توقیمه مؤفتا	للجهة الدعيه
محدف "بشان الملف المطلبي" لكي لا تقتصر العارة للعط على المطلبي المطلبي و تشمل أيضا المطالب الاستعجائية التي تم اعتبارها من دواعي الإضراب في ملاة سابقة مناه سابقة - تخميص الأجل من 30 يوما كاملة إلى إذا يوما قابلة للتمديد بالقاتي الاطراف	وقتا لمدة معينة من أجل التناوض يشان طملف ون المدة معينة من أجل التناوض يشان طملف ون التقد التقد المدة المدة المدة المدومين عليها في المدة الالتربية وتسار المدوميات على نتاج، داخل أجل ثلاثين ويما من بديد قبيه بتحديد بالمال الاطراف	: العطلوبي، عانه يمكن استنداله) من هذا القانون التنظيمي، إذا أ	أو بصورة نهائية. المدة معينة من أجل التفاوس بشأن الملف التقيد بالأجل المنصوص عليها في المادة 18 او المفاوصات على نقائج، داخل أجل ثلاثين	المطلبى دانه يمكن استنداقه دون

توع التعديل : نسخ عنوان التعديل : المادة 24 الفارة (

الياب الثاني: شروط وكيفيات ممارسة هل الإضراب في القطاع الخاص المادة \$24

الأغلبية التعديل رأم : 23 رأم النظام : 2241

التطيل	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
يرمي التعديل إلى نسخ هذه المادة، للملاءمة مع التعديل الوارد في المادة المادة 24 وإدراجها على شكل فترة المادة في المادة ، نظرا لوحدة العوصوع في شأن علمان معارسة وسير الإصراب.	يمنع على المشغل ان يقوم، خلال مدة الاضراب، بمناولة أو نقل أو ترحيل البات واجهزة وباقي وسعل عمل المقاولة أو المعسمة كلا أم يعشل	يمدع على المشعل ال يقوم، خلال مدة الإصار الب، بمداولة أو لقل او ترخيل اليات و اجهزة و باقي و سائل عمل المقاولة أو المؤسسة كلا او بعصنا

نوع التحول: تغيير أو تتموم عنوان التحول: المادة 28 الفقرة 1

الياب الثاني : شروط وكيفيات ممارمة حتى الإضراب في القطاع الشاص الباب الثاني :

ا<u>لاغلبية</u> التحيل رقم : 24 رقم النظام : 2247

التعثيل	ئص التحيل	النص كما جاء أي المشروع
تعدل هذه المادة بإسباقة عبارة " التي من شاتهه المساس بالنظام العام و حقوق المواطنين" ويتعيير موصنع عبارة "بموجب قرار معلل" ونقلها الى مهارة المادة تجويدا للمنياغة	التي من شامها المسامن بالمطابع العاد وحفوق المواطنين، ان يأمر بصفة استشاديه يموجها قرار مطلق بمدح الإصار الما أو وفقه لمدة محددة بموجها قرار مطن	يمكن لرنيس الحكومة، في حالة حنوث افات أو كوارث طبيعية أو لزمة وطنية، أن يأمر يصفة استثنائية بمرجب قرار مطل، بمنع الإستراب أو وقفه لمنة محددة

الباب الثالث : شروط وكيفيات ممارسة هل الإشراب في القطاع العام المادة 31

ا<u>لأغلبية</u> التعليل رقم : 25 رقم النظام : 2313

التطيل	ئمن التحيل	اللص كما جاء في المشروع
سبح المادة 3 - حدف العقرة الأولى الملاءمة مع التعديل المقترح في المادة 5 أعلاء الدي يقضي بنقل العقرة الأولى من هده المادة و دمجها في المادة 5 ، وذلك لوحدة الموصوع المتعلق بمستويات الإضراب والجهة الداعزة له في كل مستوى.	يمكن بن وعد قرار الإمراب في القطاع العلم، وفق الشروط والكوبيات المسعود عليها في خدا العقول التطبعي على الصحيد الوحدي من قبل الجهار الأكثر تمثيلا بولاد تمتولية على الصحيد الوطعي: الوطعي: المحد في مدلول هذا الققول التنظومي بالعطاع العم كل المرافق التحدة الدولة لو الجماعة و الكل شحص الجماعة و الكل شحص التوابية المرافق التوابية المحابة و الكل شحص التوابية المحابة و الكل شحص التوابية المحابة و الكل شحص	المنصوص عليها في هذا الفانون السطيمي على الصنعيد الوطني من قبل الجهار
محدف الفقرة الثانية بالملاءمة مع التحديل الوارد في المادة 3 أعلاه، و الذي يقضى تتجميع التعاريف في مادة واحدة بما فيها التعريف المتعلق بالقطاع العام الوارد في هذه العقرة.		

توع التحيل : تغيير أو تتميم عنوان التحيل : المادة (40 - حذف الفقرة الثالثة الفقرة 3

الْهَابِ الْحُامِينِ ؛ العَقْسُويَاتُ الْمَادَةُ (لُهُ الاغلبية التعديل رقم : 26 رقم النظام : 2253

(لتطيل	نص التعديل		النص كما جاء في المشروع	
حدم العقربة الحبسية تماشيا مع توصية المجلس الاقتصادي	الجنائية الأشد	يعاقب بغرامة	الجنانية الأشد	يعاقب بعرامة
والاجتماعي والبيلي والمجلس الوطني لمقوق الإنسان	وقف الإصراب	ويمكل لقاصمي	وقف الإصر اب	ويمكن لقنصني
	و الأولى من هذه الماددُ، يعطَب عني كل هيس من شهر الى ثلاثه (قياشهر ويعوامه	دون الاخلال بتطبيق احكم اللقر مخالفه للامر القصامي الملكور بالا من 000-41 الى 000 20 در هم	يهر إلى ثلاثة (3) أشهر وبعرامة من	دون الإخلال بتطبيق أحكام الفقرة الأوني للأمر: القصابي المذكور: بالحيس من ثا 10.000 الى 20.000 در هم

قوع التعليل : تقيين أو تتميم عقوان التحيل : الملاة 47 القفرة 2

الياب السائس ؛ أحكام مختلفة وختامية المادة 47

الأغلبية <u>27 (</u> التحيل رقم : 27 رقم النظام : 2249

التعليل	ئص التعديل	النص كما جاء في المشروع
الاحتفاظ بالعادة مع حدف مسطرة التسفير تماثيا مع توسيات المجلسين الدستوريين الدين أقرا بعدم التنصيص وحدف الدجوء الى مسطرة التسحير الواردة في العمره الثانية من المادة على الشكل الثانية من هذه المادة على الشكل الثاني: - حدف " وخلافا للأحكام التشريعية المبارة التسخير. - حدف "مسطرة التسمير" وتعويصها به "اتفاد التدابير اللارمة"	ترهل السلطانة و المرتفقين كما يمكلها، عبد الاقتصاء، وخلافا للأحكام التشريعية الجاري بها القعل، اللجوء الى عصطرة القصطيو بخار التدايير اللازمة من اجل تأمير استمر ارية المراهق العيوية في تقديم هدماتها و نعيل ترويد السوق بالمواد الأساسية	تؤهل السلطات

مشروع قاتون تنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب التعديلات المفترحة



نوع التحيل : تعيير الطوان عنوان التحيل : الطوان الفارة 1 القريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية التحديل رقم : 1 رقم النظام : 2278

التعليل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
تجويد صبياغة العنوال. العقرة الثانية من العصل 29 من الدستور "حق الإصراب مصمول ويحدد قانول تنطيمي شروط وكيعيات ممارسته"		مشروع قانور تنظيمي رقم 15 97 بتحديد شروط وكيفيات معارسة حق الإصراب

1

التطهل	ثص التحيل	الثمن الاصلي
إن كان المشرع قد اختار عدم	بياحة	ديباجة
وصع ديناجة للقوابس	التنب على بمرجعية لتنثورية، لاسيما مقصيات يقفره	
التنطيمية، عكس مجموعة من	الثانية من العصل 29 من السنور ، التي كرست حق الإصبرات	
القوانين، بعلة أن القوائير	وجعلته مضموناه	
التنظيمية تكمل الدستور،	وحاده على للوجيهات الملكية كامية، خاصلة منها الواراده في	
والهدف منها يقتصر على		
-	البواء الأوسى من بمنية التشريعية الجاميسة من الولاية	
	النسر بعله النسعة بمعر البريسيء والتي كدمن جلالها عني ال	
	"البريمان تحد أن يكون مراه تعكس الشعالات المواطنين،	
	وقصدة للحوار الخاد والمسوول، حول كل العصبايا لوطنيه	
الإصراب، لكون هذا النص		
يجمع بين تتميم النستور في	"عسه ومعرضة، حكومة ويرسان، بعيب روح التوافق	
الشق المتعلق بالإصراب كحق	الانجابي والاسفاد عن المراسات السومنية"، كما ان للورة	
دستوري مصمول، وبين	مشروح نفيون التطيمي للاصراب عنصبي حراء النشارات	
القانون بتنصيصه على العديد	2,3,5,5,1,1,1	
من الأحكام والعواعد التي	1 329	
يكون موقعها هي القابون وليس	7 3 4 5 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7	
قانون تنطيمي		
كما يتعين ان يعتبر أولا		
وأساسا مشروعا مجتمعيا		
يتطلب التشاور الواسع	وارساط يكون الحق في الأصراب فصيه مجمعته، بشكل	

التطيل	نص التعبيل	النص الأصلي
والتوصل إلى تواقفات ساءة،	منجلا ساسنا يتطوير العلاقات المهينة والنهوض بالمفاوصنات	
مع إشراك جميع الأطراف	الجماعية، وترصيد وبكريس المكسيات التي راكمتها التجرية	
المعدية لصمال أن يعكس	النفائية، والتوجه بجو تطوير ها بما يتماشي والنطور الانجابي	
الغانون مصالح فنات المجتمع	للحقوق والحريات ببلانناا	
	وتاكسا على أن حق الإصراب من حفوق الإنسان الجو هرية،	
•	وانه حق يستوري واساسي للشعبله، ويستطماب التعاليه، في	
إلى دبياجة تدكر بالأسس	القطاعين العم و الحاص، سو ء وطنيه او حهويه او محلي:	
والمددئ التي يستند عليها	وجماية تحق الإصبرات، وصنمار النوازل بين الحقوق	
	والواجبات، والتقيد بمبادئ الشرعية والصرورة والتناسب، بما	
	في دلك تحقيق التوارن بين الحرية النقابية وحرية العمل؛	
	واعتبارا للحمولة التاريخية والمياسية والاقتصادية	
	والاجتماعية للحق في الإضراب، يحدد هذا القانون التنظيمي	
	اشروط وكيميات ممارسته	<u> </u>

أوع الثعديل ؛ نسخ علوان التعديل : المادة الأولى الفقرة [

الباب الأول وأحكام عامة المادة الأولى

القريق الاشتراكي - المعارضة الاتحلاية التعديل رقم : 3 رقم النظام : 2262

التعليل	نص التحول	اللص كما جاء في المشروع
نسخ المادة الأولى، تماشيا مع توصية المجلس الوطني	1-unl	المادة
لحقوق الإنسان الرامية إلى اصافة ديناجة ولكون الديباجة المقترحة من طرف العربيق،	تطبيعا كمكام الففرة الأحير مس القصال 25 من النستور ويجد هذه الفالوس السطيمي شر، وطار كافعات ممير سنة حق الإصورات	تطبيقا لأحكام العقرة الأحيرة من الفصل 25 من الدستور، يحدد هذا القانون التنظيمي شروط وكيعيات ممارسة حق الإصراب
ذكرت بالأسس والمبادئ التي يستند عليها هذا القانون		
التنظيمي، وأشارت في العقرة الأولى إلى الاستناد على		
المرجعية الدستورية، الاسيما مقتصدات العقرة الثانية من العصل 29 من الدستور، التي		
كرست حق الإضراب وجعلته مصمونا,		
- مع الإشارة إلى مراجعة ترقيم المواد اللاحقة _		

الينب الأول : إحكام علمة المادة 2

نوع التعديل : تغيير أو تتميم عنوان التعديل : المادة 2 الفقرة 1

التطيل	ئص التحيل	النص كما جاء في المشروع
من الملاحظ أن العشروع	المادة 2	المادة 2
حصر حق الإضراب على	<u> </u>	~
الأجراء دون غيرهم من	الإضراب هو كل توقف جماعي عن العمل يتم بصفة مدبرة	الإصراب هو كل توقف جماعي عن العمل بتم بصفة مديرة
العمال المستقلين وعمال	ولمدة محددة، من أحل الدفاع عن حق من الحقوق أو مصلحة	ولمدة محددة، من أجل الدفاع عن حق من الحقوق أو مصلحة
المنازل والمهن الحرة الخ،	من المصالح الاجتماعية أو الاقتصادية المباشرة للأجراء	من المصالح الاجتماعية أو الاقتصادية المداشرة للأجراء
ومنع الأجير الواحد أو أجيرين	المضربين	
من معارسة حق الإصراب		
ولم يوصح المقصود		
المصلحة الاجتماعية أو		
الاقتصادية، مما جعله تعريفا		
ضيقا ومبثورا يؤدي إلى		
إقصاء العديد من العنات من		
ممارسة هذا الحق، ويتطلب		
التدخل من أجل توسيع المعهوم		
ليشمل الفرد الواحد والإثنين		
والجمع، وتدارك جميع الفنات		
وفي نفس السياق، التدكير في		
هذا الصدد، بأن العقرة الأولى		
من الفصل الم من الدستوره		
تنص عن أن "تساهم		
المنظمات النقابية للأجراء،		

التطيل	نص انتخیل	النص كما جاء في المشروع
والغرف لمهية، والمنظمات		
المهنية للمشغلين، في الدفاع		
عن الحقوق والمصالح		
الاجتماعية والاقتصانية		
اللفنات التي تمثلها، وفي		
المهوض بها ويتم تأسيسها		
وممارسة أنشطتها بجرية، في		
نطاق احترام الدستور		
والقانون".		
كما تنص المادة 396 من		
القانون رقم 65.99 المتعلق		
بمدونة الشغل، على أن "تهدف		
المقابات المهنية، بالإضافة إلى		
ما تتص عليه مقتصيات		
العصل الثالث (الثامن حاليا)		
من النستور، إلى الدفاع عن		
المصالح الاقتصادية		
والاجتماعية والمعوية		
والمهنية، الفردية منها		
والجماعية، للعنات التي		
تؤطرها، وإلى دراسة وتنمية		
هذه المصالح وتطوير		
المستوى الثقافي للمدخرطين		
بها كما تساهم في التحضير		
للسياسة الوطنية في الميدانين		
الاقتصادي والاجتماعي		

التعليل	يمن التطيل	النص كما جاء في المشروع
وتمتشار في حميع الحلافات،	-	
والقصايا التي لها ارتباط		
إبمجال تحصيصيها"		

البعب الأول : احكام عامة المادة 2

نوع التحول : تغيير او تتميم عنوان التحول : المادة 2 الفقرة 1

التطيل	ئص التعديل	النص كما جاء في المشروع
من الملاحظ أن المشروع حصر حق الإضراب على	المادة 2	المادة 2
الأجراء دون غيرهم من العمال المستقلين وعمال المستقلين وعمال المنزل والمهن الحرة إلخ، ومنع الأجير الواحد أو أجيرين	ولمدة محددة، من أجل الدفاع عن حق من الحقوق أو مصلحة	من المصالح الاجتماعية أو الاقتصادية المباشرة للأجراء
من ممارسة حق الإضراب. ولم يوضح المقصود بالمصلحة الاجتماعية أو الاقتصادية، مما جعله تعريفا	Harman and the state of the sta	
ضيقا ومبثورا يؤدي إلى إقصاء العديد من العنات من ممارسة هذا الحق، ويتطلب		
التدخل من أجل توسيع المفهوم ليشمل الفرد الواحد والإثنين والجمع، وتدارك جميع العثاث وفي نفس السياق، التدكير في		
هذا المسدد، بأن الفقرة الأولى من الفصل 8 من الدستور، تنص عن أن "تساهم		
المنظمات النقابية للأجراء،		

التطيل	ثمن التعديل	النص كما جام في المشروع
والغرف المهنية، والمنظمات		
المهنية للمشعلين، في الدفاع		
عن الحقوق والمصالح		
الاجتماعية والاقتصادية		
المفنات التي تمثلها، وفي		
التهوض بها ويتم تأسيسها		
وممارسة أنشطتها بحرية، في		
نطاق احترام الدستور		
والمقانون"		
كما تنص المادة 396 من		
الفانون رقم 65.99 المتعلق		
بمدونة الشغل؛ على أن "تهدف		
التقابات المهدية، بالإضافة إلى		
ما تبص عليه منتضيات		
العصمل الثالث (الثامن حاليا)		
من النستور، إلى النفاع عر المصالح الاقتصادية		
والاجتماعية والمعنوية		
والمهدية، العردية منها		
والجماعية، للعنات التي		
تؤطرها، وإلى دراسة وتنمية		
هده المصالح وتطوير		
المستوى الثقافي للمنخرطين		
بها. كما تساهم في التحضير		
للسياسة الوطنية في الميدانين		
الاقتصادي والاجتماعي		

التطيل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
وتستشار في جميع الحلافات،		
والقصايا التي لها ارتباط المجال تحصصها"		
dames Scini		

اليف الاول :أحكام عامة المادة 2

ثوع التعيل : تغيير أو تتميم عثوان التعيل : المادة 2 الفقرة إ

التطيل	نص التحرل	النص عما جاء في المشروع
من الملاحظ أن المشروع حصر حق الإصراب على	المادة 2	المادة 2
الأجراء دون غيرهم من العمال المستقلين وعمال المدارل والمهن الحرة الح،	ولمدة محددة، من أجل النفاع عن حق من الحقوق أو مصلحة	الإصراب هو كل توقف جماعي عن العمل يتم يصعة مديرة ولمدة محددة، من أجل الدفاع عن حق من الحقوق أو مصلحة من المصالح الدفاع ا
ومنع الأجير الواحد أو أجيريل من ممارسة هي الإصراب	المسالح الاجتماعية أو الاقتصالية، سالية و المعوية، الميمبر قبير في المصريد، وراد أو حماعت	من المصالح الاجتماعية أو الاقتصادية المباشرة للأجراء المصرين.
ولم يوضح المفصود بالمصلحة الاجتماعية أو الاقتصادية، مما جعله تعريفا		
ضيقا ومبثورا يزدي إلى اقصاء العديد من العنات من ممارسة هذا الحق، ويتطلب		
التدحل من أجل توسيع المفهوم ليشمل الفرد الواحد والإثنين		
والجمع، وتدارك جميع الفنات. وفي نفس السياق، التدكير في هذا الصدد، بأن الفقرة الأولى		
من العصل 8 من الدستور، تص عن أن "تساهم المنظمات النقابية للأجراء،		

التطيل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
والغرف المهنية، والمنظمات		
المهنية للمشغلين، في الدفاع		
عن الحقوق والمصالح		
الاجتماعية والاقتصادية		
اللعنات التي تمثلها، وفي		
النهوض بها ويتم تأسيسها		
وممارسة أنشطتها بحرية، في		
نطاق احترام النستور		
و الغانون",		
كما تنص المادة 396 من		
القانون رقم 65.99 المتعلق		
بمدونة الشغلء على أن التهدف		
النقابات المهنية، بالإضافة إلى		
اما تنص طبه مقتصبات		
العصل الثالث (الثامن حاليا)		
من النستور، إلى النفاع عن المصالح الاقتصالية		
والاجتماعية والمعنوية		
والمهنية، العربية منها		
والجماعية، للفنات التي		
تؤطرها، وإلى دراسة وتنمية		
هذه المصالح وتطوير		
المستوى الثقافي المنخرطين		
بها كما تساهم في التحضير		
السياسة الوطنية في الميدانين		
الاقتصادي والاجتماعي		

(التعليل	تص التحيل	التص كما جاء في المشروع
وتستشار في جميع الحلافات،		
والقصايا التي لها ارتباط		
بمجال تحصصيا"		

الباب الأول : احكام عامة المادة 2 مكرر 1

القريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التعابل رقم : 7 رقم الثقام : 2273

التعليل	نص التحيل	الثمن الأمبلي
لم يتطرق المشروع للاعتصام	مادة جديدة	
المرفق بالتوقف عن العمل،	تتحدد انواع وأشكال الإصراب، وفق ما هو متعارف عليه في	
كما منع الإضراب التضامني	الممارسة النقابية على المستوبين الدولي والوطني، من	
	الحتجلجات سلمية، بما في ذلك الاعتصام، والتضامن،	
والإضراب بالتناوب، بدعوى	والتناوب، والتباطؤ	
أن هذه الأشكال خارجة عن		
المصلحة الاجتماعية		
والاقتصادية المباشرة		
للمصريين وانتصر على		
التوقف عن العمل، دون		
اعتبار للاحتجاج بشل أو		
تخفيض الإنتاج أو التباطر هيه		
ونظرا لكون جميع الأشكال الاحتجاجية أصبحت مكتسا لا		
الاختجاجية المنبخال مختلبا لا يمكن التراجع عنه، يما في ذلك		
يعس الرابع عدايدا في تعد		
الإضرابات التضامية باعتدر		
التضامن روح وأسأس العمل		
النقامي، فإنه يقترح التنصيص		
عليها في مادة جديدة		
وفي نص السياقُ نماشيا مع		

التطيل	نص التحيل	التص الاصلي
توصية المجلس الوطبي		
لحقوق الإسمان، بالإقرار بمشروعية كافة أشكال		
بمشروعية كافة أشكال الإضراب، مادامت تحترم		
مبادئ التنظيم والسلمية وعدم		
عرقلة حرية العمل		

الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 8 رقم النظام : 2275

الباب الأول :أحكام عامة المادة 3

نوع التحيل: تغيير او تتميم عنوان التعديل: المادة 3 الفقرة 1

التطيل	ئص انتعدیل	النص كما جاء في المشروع
يتعين حنف التعاريف، وتركها للقوانين المنظمة لكل قطاع	المادة 3	المادة 3
على حدة، من قبيل مدونة الشغل، وقانون تحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة	يراد في مدلول هذا القانون التنظيمي بالمصطلحات التالية، ما يلي	يراد في مدلول هذا القانون التنظيمي بالمصطلحات التالية، ما يلي
بالعاملات والعمال المنزليين، ومدونة التجارة البحرية، وقانون المستخدمين في	۱) مع الأجير حكى شخص الدر م سبل اشتعمه المهيني، و يعمل تحت امر قدشعي، مكون علاما له، وماك مقاس احراء أيه كان موسعه الو طريعة استه سراء كان يعمل في القطاع الحاص او في القطاع	 أ) - الأجير : كل شخص التزم ببنل نشاطه المهني، ويعمل تحت امرة مشعل، يكون تابعا له، ودلك مقابل أجر، أيا كان نوعه أو طريقة أدانه، سواء كان يعمل في العطاع الخاص أو في العطاع
المقاولات المنجعية، والمهن الحرة الحج الحج مثلا، قد يرجع	بعيم. ب - (ب	العام ؛
ديه إلى المواد 6 و7 و8 من الفانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل، في إطار وحدة		
المعهوم، كما يتعين الرجوع له في بظام الوطيقة العمومية، كما ال		
المفهوم الذي يتعين التطرق له هو المضرب وليس الأجير، حتى يشمل جميع المهن،		
عهداك فرق بين الأجير (القطاع		

التعليل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
الخاص)، والمستخدم		
(المقاولات العمومية		
والمؤسسات المسيرة بطريقة		
مستلقة، والعاملين بالمؤسسات		
العمومية غير الموطعين) -		
أ (أبطر المادة 4 بعده)- ،		
و الموطف (الوطيفة العمومية)		
الجهة الداعية تتنافى مع الحق		
في احتيار النقابة، دور تدحل		
من السلطات العامة (الإتعاقية		
رقم 98/1949) بشان تطبيق		
مبادئ الحق في التنطيم		
والمفاوضة الجماعية		
تقبيد الجهة الداعية للاضراب،		
بالاقتصار على نقابة العمال		
كهينة وحيدة يحرم هينات		
وفنات اجتماعية أخرى		
كالنقابات الأقل تمثيلا		
والجمعيات المهنية من		
ممارسة هذا الحق، ويتناقص		
مع مضمون العصل B من		
النستور الدي يؤكد على ال		
التساهم المتطمات النقابية		
للأجراء، والغرف المهنية،		
والعنطمات المهنية للمشغلين،		
في الدفاع عن المعوق		

انتعليل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
والمصالح الاجتماعية		
والاقتصادية للفات التي		
المثلث ال		
كما أن البندين و 2 من المادة		
22 من العهد الدولي الخاص		
بالحقوق المدنية والسياسية،		
جاء بهما "إ. لكل فرد حق في		
حرية تكوين الجمعيات مع		
أخرين، بما في ذلك حق إنشاء		
التفايات والانضمام إليها من		
اجل حماية مصالحه		
2 لا يجوز أن يوضع من		
القيود على ممارسة هذا الحق		
الا تلك التي ينص عليها		
الفانون وتشكل تدابير		
صرورية، في مجتمع		
ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو		
النظام العام أو حماية الصحة		
العامة أو الأداب العامة أو		
حماية حقوق الأخرين		
وحرياتهم ولا تحول هذه		
المادة دون إحضاع أفراد		
العوات المسلجة ورجال		
الشرطة لقيود قانوبية على		
ممارسة هذا الحق"		

الثطيل	ئص التعيل	النص كما جاء في المشروع
		533
كما أن التمثيلية النقابية في		
التشريع الوطبي، بالقطاعين		
العام والحاص، والترابي أيضا		
محلي او وطني، تطرح		
اشكاليات متعندة، ناهركم على		
أن هذا المقتضى يرغم الأفراد		
على الانضمام للنقابات رغما		
عنهم، لاسيما حينما يتعلق		
الأمر بمجموعات صنفيرة من		
المضربين في وحداث لا توجد		
بها نقابات، (منباع حقوق		
أفراد أو مجموعات صنغيرة		
على صبعيد المقاولة أو		
الموسسة)، فالإضراب حق		
السائيء ومبادرة ممارسته		
يتعين أن تعتج أمام الأفراد		
والجماعات؛ وبالنالي		
والتنصيص على التمثيلية فيها		
إجحاف مباثغ آبوه		
بشأن الحد الأدنى، في ألمانيا		
والسويد يتم تحديده في		
الخدمات في القطاعات		
الحيوية من خلال الاتعاقات		
الجماعية بين النقابات		
والمشغلين. وفي إسابيا		
الخدمات الضرورية تتعلق		

التطيل	مُص التَعديل	النص كما جاء في المشروع
بتمتع المواطنين بحقوقهم		
الدستورية الاساسية، وترك		
المجال للاجتهاد القصائي،		
ويتم تحديدها بناء على		
التعاوض الجماعي		
ومن شأن التنصيص على		
اتفاقيات الشعل الجماعية،		
اجرأة الفقرة الثالثة من العصل		
8 من الدستور التي تعص على		
أن "تعمل المناطات العمومية [
على تشجيع المعاوصة		
الجماعية، وعلى إيرام		
اتفاقيات الشغل الجماعية، وفق		
الشروط التي ينص عليها		
القانون"		

نوع التحيل : تغيير او تتميم عنوان التحيل : المادة 3 الفقرة 1

الثطيل	تون التعديل	النص كما جاء في المشروع
يتعين حنف التعاريف، وتركها للقوانين المنطمة لكل قطاع	المادة 3	المادة 3
على حدة، من قبيل مدونة الشعل، وقانون تحديد شروط	يراد في مدلول	ير اد في مدلول
الشعل والتشعيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين،	١) - الأجير	أ) - الأجير
ومدونة التجارة البحرية،	. (-	,
المقاولات المنجمية، والمهن الحرة إلخ	the 4	b d
فبالنسبة للأجير مثلا، قد يرجع	ج) - الجهة الداعية إلى الإضراب هي	ج) - الجهة الداعية إلى الإضراب هي:
فيه إلى المواد 6 و7 و8 من القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشعل، في إطار وحدة	- النقامة أو الجمعية أو المحمو عنه المهيمة الأكثر تمثيث صنف المشريع الحربي منه العمل، أو مات تمييية على الصنفية الوطاني	- النقامة الأكثر تمثيلا، طبقا للتشريع الجاري به العمل، أو دات تمثيلية على الصعيد الوطني سواء تعلق الأمر بإصراب على
	سواء تعلق الأمر بإضراب على الصنعيد الوطني في القطاع العام أو القطاع المحاص ؛	الصبعيد الوطني في القطاع المعام أو القطاع الحاص ؛
الوظيفة العمومية، كما أن	1000-2	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
المعهوم الذي يتعين التطرق له هو المصرب وليس الأجير، حتى يشمل جميع المهن،	-31-31- q k d	
على يصمل جميع العهل، فهماك فرق بين الأجير (القطاع		

التحيل	نص التحيل	النَّمِن كما جاء في المشروع
الخاص)، والمستخدم		
(المقاولات العمومية		
والمؤسسات المسيرة بطريقة		
مستلقة، والعاملين بالمؤسسات		
العمومية غير الموطفين) -		
(أنظر المادة 4 بعده)- ،		
و الموظف (الوظيفة العمومية)		
الجهة الداعية تتبافي مع الحق		
في احتيار النقابة، دون تدحل		
من السلطات العامة (الإتعاقية		
رقم 98/1949) بشأن تطبيق		
مبادئ الحق في التنظيم		
والمعاوضة الجماعية		
تقييد الجهة الداعية للإضراب،		
بالاقتصار على نقابة العمال		
كهينة وحيدة يحرم هينات		
وفنات اجتماعية أخرى		
كشقبت الأقل تمثيلا		
والجمعيات المهنية من		
ممارسة هذا الحق، ويتناقض		
مع مضمون العصل 🖁 من		
الدستور الدي يؤكد على أن		
"تساهم المنظمات النقابية		
اللأجراء، والغرف المهنية،		
والمنظمات المهنية للمشعلين،		
في النفاع عن الحقوق		

التعليل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
والمصالح الاجتماعية		
والاقتصادية للفنات التي		
تَمثُلُها"		
كما أن البندين و 2 من المادة		
22 من العهد الدولي الحاص		
بالحقوق المدنية والسياسية،		
جاء بهما "[. لكل فرد حق في		
حرية تكوين الجمعيات مع		
أخرين، بما في ذلك حق إنشاء		
النقابات والانضمام إليها من		
أجل حماية مصالحه		
2. لا يجوز أن يوضع من		
القبود على ممارسة هذا الحق		
إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير		
صرورية، في مجتمع		
ديمقراطي، لمدينة الأمن		
القومي أو السلامة العامة أو		
النظام العام أو حماية الصحة		
العامة أو الأداب العامة أو		
احماية حقوق الأخرين		
وحرياتهم ولا تحول هذه		
المادة دون إخضاع أفراد		
القوات المسلحة ورجال		
الشرطة لقيود قانونية على		
ممارسة هدا الحق"		

التطيل	ثمن التعديل	النص كما جاء في العشروع
كما أن التمثيلية النقابية في		
التشريع الوطنيء بالقطاعين		
العام والحاص، والترابي أيضا		
مطي او وطني، تطرح		
إشكاليات متعددة، تاهيكم على		
أن هذا المقتضى يرغم الأقراد		
على الانضمام للنقابات رغما		
عنهم، لاسيما حينما يتعلق		
الأمر بمجموعات صنفيرة من		
المضربين في وحدات لا توجد		
بها نقابات، (منساع حقوق		
أفراد أو مجموعات صغيرة		
على صعيد المقاولة أو		
المؤسسة)، فالإضراب حق		
إنساني، ومبادرة ممارسته		
يتعين أن تفتح أمام الأفراد		
والجماعات؛ وبالتالي		
فالتنصيص على التمثيلية فيها		
اجحاف مبالع فيه		
بشأن الحد الأدنى، في المانيا		
والسويد يتم تحديده في		
الخدمات في القطاعات		
الحيوية من حلال الاتعاقات		
الجماعية بين النقادات		
والعشطين. وفي إسبانيا		
الحدمات الضرورية تتعلق		

النحيل	نص التحيل	النص كما چاء في المشروع
بتمتع المواطنين بحقوقهم		
النستورية الأساسية، وترك		
المجال للاجتهاد القصائي،		
ويتم تحديدها بناء على		
الثفاوض الجماعي.		
ومن شأن التنصيص على		
اتعاقبات الشغل الجماعية،		
أجرأة الفقرة الثالثة من الفصل		
🖁 من النستور التي تنص على		
أن اتعمل السلطات العمومية		
على تشحيع المعاوضة		
الجماعية، وعلى إبرام		
اتعاقبات الشغل الجماعية، وفق		
الشروط التي ينص عليها		
القانون"		

لوع التعيل : تغيير أو تتميم عنوان التعيل : المادة 3 الفقرة 1

الباب الأول : أحكام عامة المادة 3

الغريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التعديل رقم: 10 رقم النظام: 2283

التطول	نمن التحيل	النص كما جاء في المشروع
يتعين حدف التعاريف، وتركها القوانين المنظمة لكل قطاع	المادة 3	المادة 3
على حدة، من قبيل مدونة الشغل، وقانون تحديد شروط	يراد في مدلول	ير اد هي مدلول
الشعل والتشعيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين،	ا) - الأجير	١) - الأجير .
ومدونة التجارة البحرية،	{	- (ユ
المقاولات المنجمية، والمهن الحرة إلح	* 4.	
فيالسبة للأجير مثلا، قد يرجع فيه إلى المواد 6 و7 و8 من	ج) - الجهة الداعية إلى الإضراب هي:	ج) - الجهة الداعرة إلى الإضراب هي
القانون رقم 65.59 المتعلق بمدونة الشغل، في إطار وحدة	- النقامة الأكثر تمثيلا، ا	 النقابة الأكثر تمثيلا، ؛
المههوم، كما يتعين الرجوع له	مالاهمة الأكثر المشائل طبق الشرائع المعربي مه العمل، على صبعيد المعاولة أو الموسمة أو شرفي المعومي المعالى، وفي	- النقابة الاكثر تمثيلا، طبقا للتشريع الجاري به العمل، على صعيد المعاولة أو الموسسة او المرفق العمومي المعني، وفي
في بصعة موظف في نطام الوظيفة العمومية، كما أن	خله عم وجودهم سعفه الني حماسي على اكبر السعامر	حالة عدم وجودها، النقابة التي حصلت على أكبر نسبة من
المفهوم الذي يتعين التطرق له هو المصرب وليس الأجير،	محموع عن مينوني الأخرية استنجيل على صبغيد المعتولة الو الموسية الوالطنية المنحورين في حالة عنم وحود بماينية عن	المؤسسة، أو أعليه المأجورين في حالة عدم وجود تمثيلية عن
حتى يشمل جميع المهن، فهناك فرق بين الأجير (القطاع	the state of the s	

التطيل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
الحاص)، والمستخدم	سموسيه او المرفق انعمومي د	المؤسسة أو المرفق العمومي ؛
(المقاولات العمومية		
والمؤمسات المسيرة بطريقة	+ _{Max} , , = (2))
مستلقة، والعاملين بالمؤسسات		
العمومية غير الموظعين) -	\$40×4 1 d d E	the heart of the h
(أنظر المادة 4 بعده)- ء		
و الموظف (الوظيفة العمومية)		
الجهة الداعية تتنافى مع الحق		
في اختيار النقابة، دون تدحل		
من السلطات العامة (الاتفاقية		
رقم 98/1949) بشان تطبيق		
مبادئ الحق في التنطيم		
و المعاوضة الجماعية		
تقييد الجهة الداعية للإضراب،		
بالاقتصار على نقابة العمال		
كهينة وحيدة بحرم هيدات		
وفدات اجتماعية أحرى		
كالتقابات الأقل تمثيلا		
والجمعيات المهنية من		
ممارسة هذا الحق، ويتناقض		
مع مضمون الفصل B من		
الدستور الدي يزكد على أن		
التساهم المنظمات النقابية		
الأجراه، والغرف المهنية،		
والمنطمات المهنية للمشغلين،		
في النفاع عن الحقوق		

التطيل	غص التحيل	النص عما جاء في المشروع
والمصالح الاجتماعية		
والاقتصادية للفنات التي		
تمثلها".		
كما أن البندين و 2 من المادة		
22 من العهد الدولي الحاص		
بالحقوق المدنية والسياسية،		
جاء بهما " الكل فرد حق في		
حرية تكوين الجمعيات مع		
احرين، بما هي دلك حق ابشاء		
النقابات والانضمام إليها من		
أجل حماية مصالحه		
2. لا يجوز أن بوضع من		
القبود على ممارسة هذا الحق		
إلا تلك التي يبص عليها		
القانون وتشكل تدابير		
ضرورية، في مجتمع		
ديمقراطي، لصديانة الأمن القومي أو المدلامة العامة أو		
النظام العام أو حماية الصحة		
العامة أو الأداب العامة أو		
حماية حقوق الأخرين		
وحرياتهم ولا تحول هذه		
المادة دون اخضاع أفراد		
القوات المسلحة ورجال		
الشرطة لقيود قانوبية على		
ممارسة هذا الحق"		

النطول	نس انتسیل	النص كما جام في المشروع
كما ان التمثيلية النعابية في		
التشريع الوطني، بالقطاعين		
العام والحاص، والترابي أيصنا		
محلي أو وطني؛ تطرح		
إشكاليات متعددة، ناهيكم على		
أن هذا المقتضى يرغم الأفراد		
على الانضمام للتقابات رغما		
عدهم، لاسيما حينما يتعلق		
الأمر بمجموعات ممغيرة من		
المضربين في وحدات لا توجد		
بها نقابات، (صباع حقوق		
افراد أو مجموعات صغيرة		
على صعيد المقاولة أو		
المؤسسة)؛ فالإضراب حق		
السانيء ومدادرة ممارسته		
يتعين أن تفتح أمام الأفراد		
والجماعات؛ وبالتالي		
فالتنصبيص على التمثيلية فيها		
إجحاف مبالغ قيه		
بشأن الحد الأدنى، في المانيا		
والسويد يتم تحديده في		
الخدمات في القطاعات		
الحيوية من خلال الاتعاقات		
الجماعية بين النقابات		
والمشعلين وفي إسبانيا		
الخدمات الصرورية تتعلق		

(انتطیل	نص التحيل	النص كم، جاء في المشروع
بتمتع المواطنين بحقوقهم		
الستورية الأساسية، وترك		
المجال للاجتهاد القضائي،		
ويتم تحديدها بناه على		
التعاوض الجماعي		
ومن شأن التنصوص على		
اتعاقبات الشغل الجماعية،		
أجرأة الفقرة الثالثة من الفصل		
 الدستور التي تنص على 		
أن "تعمل السلطات العمومية		
على تشجيع المعاوضة		
الجماعية، وعلى إبرام		
اتعاقيات الشغل الجماعية، وفق		
الشروط التي ينص عليها		
القانون".		

التعليل	نمن التعديل	النص كما جاء في المشروع
يتعين حدف التعاريف، وتركها للقوانين المنظمة لكل قطاع	المادة 3	المادة 3
على حدة، من قبيل مدونة الشغل، وقانون تحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة	يراد في معلول هذا القانون التنظيمي بالمصطلحات التالية، ما يلي:	يراد في مدلول هذا القانون التنطيمي بالمصطلحات التالية، ما يلي
بالعاملات والعمال المنزليين، ومدونة التجارة البحرية،	[1	(1
وقانون المستحدمين في المقاولات المنجمية، والمهل	nt # +	4)* = h
فبالسبة للأجير مثلاً، قد يرجع	 د) - المرافق الحيوية · هي المرافق التي تقدم خدمات أساسية والتي من شأل توقف العمل بها كليا أو جرنيا أن يعرص حياة 	والتي من شأن توقف العمل بها كليا أو حزنيا أن يعرض حياة
فيه إلى المواد 6 و7 و8 من القانون رقم 65,99 المتعلق	الأشخاص و- أو صحتهم ومبلامتهم للحطر ؟	الاشخاص وصحتهم وسلامتهم للخطرة
بمدونة الشعل، في إطار وحدة المفهوم، كما يتعين الرجوع له ذ		
في بصفة موظف في نظام الوظيفة العمومية؛ كما أن المعهوم الذي يتعين النطرق له		
المعهوم الذي يتابين القطرى له هو المُضرب وليس الأجير، حتى يشمل جميع المهن،		
حتى بسال جميع المهلاء المعلاء العطاع		

(اتعلیل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
الخاص)، والمستحدم	-	
(المقاولات العمومية		
والمؤسسات المسيرة بطريقة		
مستلقة، والعاملين بالمؤسسات		
العمومية غير الموظفير) م		
(أنظر المادة 4 بعده)- ،		
و الموظف (الوظيفة العمومية).		
الجهة الداعية تتنافي مع الحق		
في اختيار النقابة، دون تدخل		
من السلطات العامة (الإتعاقية		
رقم 98/1949) بشأن تطبيق		
ميادئ الحق في التنظيم		
و المعاوضية الجماعية		
تقييد الجهة الداعية للإضر اب،		
بالاقتصار على نقابة العمال		
كهينة وحيدة يحرم هينات		
وفنات اجتماعية أخرى		
كالبقابات الأقل تمثيلا		
والجمعيات المهنية من		
ممارسة هذا الحق، ويتناقض		
مع مضمون العصل } من		
التستور الذي يؤكد على ان		
"تساهم المنظمات النقابية		
للأجراء، والعرف المهنية،		
والمنظمات المهنية للمشغلين،		
في الدفاع عن الحقوق		

التعلول	ثص التحيل	الثمن كما جاء في المشروع
والمصالح الاجتماعية		
والاقتصادية للفنات التي		
تمثلها".		
كما أن البندين و 2 من المادة		
22 من العهد الدولي الخاص		
المحقوق المدنية والسياسية،		
جاه يهما "إ. لكل فرد حق في		
حرية تكوين الجمعيات مع		
احرين، بما في ذلك حق إنشاء		
المقابات والانضمام إليها من		
أجل حماية مصالحه		
2. لا يجوز أن يوضع من		
القيود على ممارسة هذا الحق		
إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير		
ضرورية، في مجتمع		
ديمقراطي، لصيانة الأمن		
القومي أو الملامة العامة أو		
النظام العام أو حماية الصحة		
العامة أو الأداب العامة أو		
حماية حقوق الاخرين		
وحرياتهم ولا تحول هذه		
المادة دون إخضاع أفراد		
القوات المسلحة ورجال		
الشرطة لقبود قانونية على		
ممارسة هذا الحق"		

(تتطیل	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
كما أن التمثيلية النقابية في		
التشريع الوطنيء بالقطاعين		
العام والحاص، والترابي أيضا		
مطي او وطني، تطرح		
إشكاليات متعددة، ناهيكم على		
أن هذا المقتضى يرغم الأقراد		
على الانضمام للتقابات رغما		
عنهم، لاسيما حيدما يتعلق		
الأمر بمجموعات صنغيرة من		
المضربين في وحدات لا توجد		
بها نقابات، (ضباع حقوق		
افراد او مجموعات صعيرة		
على صنعيد المقاولة أو		
المؤسسة)، قالإضراب حق		
إنساني، وميدرة ممارسته		
يتعين أن تفتح أمام الأفراد		
والجماعات؛ وبالتالي		
عالنتصيص على التمثيلية فيها		
إجداف مبالع فيه		
بشأن الحد الأدني، في المانيا		
والسويد يتم تحديده في		
الخدمات في القطاعات		
الحيوية من خلال الاتفاقات		
الجماعية بين النقابات		
والمشعلين وهي إسبانيا		
الخدمات الصرورية تتعلق		

المتطيل	ئص التعديل	النص كما جاء في المشروع
بتمتع المواطنين بحقوقهم		
الدستورية الأساسية، وترك		
المجال للاجتهاد القضائي،		
ويتم تحديدها بناء على		
التعارص الجماعي		
ومن شأن التنصيص على		
اتعاقبات الشغل الجماعية،		
أجرأة العقرة الثالثة من الغصل		
B من الدستور التي تنص على		
أن "تعمل السلطات العمومية		
على تشجوع المعاوضة		
الجماعية، وعلى إبرام		
اتعاقبات الشغل الجماعية، وفق		
الشروط التي ينص عليها		
القانون"		

الياب الأول :أحكام عامة المادة 3

نوع التحيل : تغيير أو تتميم عنوان انتطيل : المادة 3 الفارة]

اتتعليل	ثمن التحيل	النص كما جاء أي المشروع
يتعين حنف التعاريف، وتركها للقوانين المنظمة لكل قطاع	المادة 3	المادة 3
على حدة، من قبيل مدونة الشغل، وقانون تحديد شروط	يراد في مبلول	يراد في مدلول
الشعل والتشعيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين،	(1	(1
ومدوية التجارة البحرية، وقانون المستخدمين في		
المقاولات المنجمية، والمهر الحرة _ الم		
فبالسبة للأجير مثلاً، قد يرجع فيه إلى المواد 6 و7 و8 من	 ه) - الحد الأدنى من الخدمة : قدر كاف من الخدمات الأساسية يجب تأمينه لضمان استمرارية تقديمها للمرتفقين في حالة 	 ه) - الحد الأنتى من الخدمة : قدر كاف من الخدمات الأساسية يجب تأمينه لضمان استمرارية تقديمها للمرتفقين في حالة
	ممارسة حق الإضراب، يحدد بموجب اتعاقبات الشغل الجماعية.	ممارسة عق الإضراب
المعهوم، كما يتعين الرجوع له في يطام		
الوظيفة العمومية، كما أن المعهوم الذي يتعين التطرق له		
هو المضرب وليس الأجير، حتى يشمل جميع المهر،		
فهداك فرق بين الأجير (القطاع		

التطيل	تص التعديل	التص كما جاء في المشروع
الخاص)، والمستخدم		
(المقاولات العمومية		
والمؤسسات المسيرة بطريقة		
مستلقة، والعاملين بالمؤسسات		
العمومية غير الموظفين) -		
(أنظر المادة 4 بعده)- ء		
و الموطف (الوظيفة العمومية)		
الجهة الداعية تتنافى مع الحق		
في اختيار النقابة، دون تدخل		
من السلطات العامة (الاتفاقية		
رقم 98/1949) بشأن تطبيق		
مبادئ المحق في التنظيم		
والمفاوضة الجماعية		
تقييد الجهة الداعية للإضراب،		
بالاقتصار على نقابة العمال		
كهينة وحبدة يحرم هبنات		
وفنات اجتماعية أخرى		
كالنقابات الأقل تمثيلا		
والجمعيات المهنية من		
ممارسة هدا الحق، ويتناقض		
مع مضمون الغصل 8 من		
النستور الذي يؤكد على أن		
"تباهم المنطمات النقابية		
اللاجراء، والعرف المهنية،		
والمنطمات المهدية للمشغلين،		
في النفاع عن الحقوق		

التطيل	تمى التحديل	الثمن كما جاء في المشروع
والمصالح الاجتماعية		
والاقتصادية للفنات التي		
تمثلها".		
كما أن البندين أ و 2 من المادة		
22 من المهد الدولي الحاص		
بالحقوق المدنية والسياسية،		
جاء بهما "إ لكل فرد حق في		
حرية تكوين الجمعيات مع		
احرير، بما في دلك حق الشاء		
النقابات والانصمام اليها من		
اجل حماية مصالحه		
2 لا يجوز أن يوضع من		
القيود على معارسة هذا الحق		
الا تلك التي ينص عليها		
القانون وتشكل تدابير		
صرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن		
القومي أو السلامة العامة أو		
النظام العام أو جماية الصبحة		
العامة أو الأداب العامة أو		
حماية حقوق الأخرين		
وحرياتهم ولا تحول هذه		
المادة دون إخضاع الراد		
القوات المسلحة ورجال		
الشرطة لقيود قانوبية على		
ممار سة هذا الدق"		

التعليل	نص التحيل	النَّص كما جاه في العشروع
كما أن التمثيلية النقابية في		
التشريع الوطنى، بالقطاعين		
العام والخاص، والترابي أيضا		
محلي او وطني، تطرح		
إشكاليات متعددة، ناهيكم على		
أن هذا المقتضى يرغم الأهراد		
على الانضمام للنقابات رغما		
عبهم، لاسيما حيدما يتعلق		
الأمر بمجموعات صنعيرة من		
المضربين في وحدات لا توجد		
ابها نقابات؛ (ضیاع حقرق		
أفراد أو مجموعات مسغيرة		
على صبعيد المقاولة أو		
المؤسسة)، قالإضراب حق		
إنساني، ومبادرة ممارسته يتعين أن تفتح أمام الأفراد		
والجماعات؛ وبالتالي		
فالتنصيص على التمثيلية فيها		
إجماف مبالغ فيه		
بثنان الحد الأنثى، في المانيا		
والسويد يتم تحديده في		
العيمات في القطاعات		
الحيوية من خلال الاتعاقات		
الجماعية بين النقابات		
والمشطين وفي إسبانيا		
الخدمات المضرورية تتعلق		

التعليل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
بتمتع المواطنين بحقوقه		
الدستورية الأساسية، وترا		
المجال للاجتهاد القضائي		
ويتم تحديدها بناه علم		
التفاوص الجماعي		
ومن شأن التنصيص علم		
اتعاقبات الشغل الجماعية		
أجرأة الفقرة الثالثة من العصا		
8 من الدستور التي تنص علم		
أن اتعمل السلطات العموميا		
على تشجيع المفاوض		
الجماعية، وعلى إبرا		
اتفاقيات الشغل الجماعية، وفؤ		
الشروط التي ينص عليه		
القابوب"		

الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحدية التحيل رقم : 13 رقم النظام : 2290

الباب الأول : احكام عامة المادة إن

نوع التحول : نسخ عنوان التعديل : المادة 4 الفقرة 1

التعليل	نص التعرل	النص كما جاء في المشروع
هدا القيد لا يعكس روح المفتضى الدستوري ولا	المسقة	المادة 4
يتناول الحق بمعهومه الواسع وصبيغته العامة. لم يتطرق إلى العمال غير	يمكن ان يمار من حق الإصراب وفق لحكام هذا العالون التنظيمي كل من	يمكن أن يمارس حق الإضراب وفق أحكام هذا القانون التنظيمي كل من.
الأجراء والمستقلين والمهنيين وعمال المنازل وغيرهم من أصحاب المهن الحرة، والطلبة	معلاشحاص الحاصيفين الأحكام العقول رقم 6599 المتعلق	- الأشخاص الخاصعين لأحكام القانون رقم 65.99 المتعلق بمنونة الشغل ؟
والتلاميد إلح، والواقع أن هده العدات كلها تمارس الإصراب، لينعى سؤال	والموسيف ويمعنو لأب العمومية وانجب عنت البرابية وادي	- الموظفين والأعوان والمستخدمين لدى إدارات الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية ولدى كل شخص اعتباري آخر من أشخاص القانون العام.
المشروعية قائما بعد صدور هدا النص وكل اقصاء لعدة ما هو محالعة		
لأحكام الدستور، لدا يتعين نسخ هده المادة، تماشيا مع توصية المجلس الوطني		
لحقوق الإنسان، ورأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيني، المتعلق		
بتوسيع دانرة الجهات التي		

انتطيل	نص التعديل	النص كما چاء في المشروع
يحق لها ممارسة الحق في		
الإضراب لتشمل فنات		
الأجراء الذين لا يخضعون		
بالضرورة لمدونة الشغل أو		
بطام الوظيفة العمومية.		

القريق الاشتراكي المعارضة الاتحلاية التعبل رقم: 14 رقم النظام: 2292

اثباب الأول زاحكم عامة المادة 5

نوع انتحيل : تغيير أو تتميم عنوان التحيل : المادة 5 الفارة 1

التطيل	نص التحيل	النص كما جام في المشروع
للتدكير أنه سبق تنظيم الإصراب العام في دجس	المادة 5	المادة 5
1952 ونوبير 1954 للمطالبة بالاستقلال وعودة الملك محمد الحامس من المنفى، وهو	كل دعوة إلى الإضراب حلافا لأحكام هذا القانون التبطيمي تعتبر ماطلة.	كل دعوة إلى الإضراب خلافا لأحكام هذا القانون التنظيمي تعتبر باطلة
إضر ال سياسي. والمشروع منع الإصراب لأسباب سياسية دون تحديد أو تعريف نقيق، وبالتالي لا حق	ويعتبر كل احمل الد المداه مبسيه ممدوعا	ويعتبر كل إصبراب الأهداف سياسية ممنوعا.
لأي كان أن يضرب ضد السياسيات العمومية, وهنا يطرح السؤال، كيف نميز بين		
الإضراب السياسي و الافتصادي؟ و هل تحقيص الضريبة على الأجر مطلب سياسي أم اقتصادي.		
وجدير بالنكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أوصني بالغاء الفقرة الثانية من		
المادة 5، أو إضافة كلمة "محضة"، والأولى هنا، بسبب		

التطيل	ثمن التعديل	النص كما جاء أي المشروع
صعوبة تمييزه عن غيره من		
صعوبة تمييزه عن غيره من الإضرابات، هو حنف العقرة		
الثانية		

نوع التعيل : تغيير او تتميم عنوان التعيل : المادة 6 الفقرة 1

الياب الاول :أحكام عامة المادة 6

القريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التحيل رقم : 5\$ رقم النظام : 2293

التعليل	ثمن التعديل	النص كما جام في المشروع
داخل هذا المشروع نفسه، توجد ثلاثة مفاهيم (الأجير، الموطف العمومي، والمستخدم)، لذا يفترح حدف كلمة "أجير"، وتعريضها ب "من"	المادة و يجب على كل احبر من ازاد المشاركة في ممارسة حق الاحداد التتريبات العالما التاريبات العالم	النقيد بأحكام هذا العانون التبطيمي وكدا باحكام النصوص

البب الثاني : شروط وكيفيات معارسة هق الإضراب في القطاع الخاص المادة 7

القريق الاشتراكى ــ المعارضة الاتحالية التعديل رقم : 16 رقم النظام : 2294

المتطيل	نص التحيل	النص كما جاء في العشروع
اجال مبالغ فيها، لا تستند على مسطرة تسوية النزاعات	المادة 7	المادة 7
الجماعية والتصالح المنصوص عليها في مدونة الشغل، خاصة منها المادة [2] والكتاب السادس، المتعلق	الملاين بالان بوما دلاية (ال) بام من باريخ بوصيل المشغل المشغل	تلاثير (30) يوما من تاريح توصل المشغل بالملف المطلبي من
بسوية نزاعات الشعل الجماعية	قبل اللجوه	قبل اللجومي
وهذه الاجال لا تأخذ كدلك، بعين الاعتبار الحالات الطارئة أو الخطر الحال، وحالة المطالب الاستعجالية	-я- а	
الخاصة بالحقوق وتلفيذ الالتزامات وقضايا الصحة والسلامة		
على المستوى الدولي، في المانيا 48 ساعة، والبرازيل 48 ساعة، وفرنسا 5 أ أيام، كما		
أن منظمة العمل الدولية في ا إرشاداتها أكنت على وجوب أن لا تكون مدة الإشعار طويلة		

الثطيل	ئص التحرل	النصن كما جام في المشروع
جدا لكونها تقيد الحق في		
الإضراب يدون وجه حق.		
والملاحظ أن هناك قضايا لها		
أثار أقوى من الإضراب في		
مؤسسة عمومية أو وحدة		
صناعية، من قبيل المظاهرات		
بالطرق العمومية، والتجمهر،		
ورغم دلك، فالمشرع حدد في		
الفصل الثاني عشر من ظهير		
شریف رقم 58,371 بشان		
التجمعات العمومية، كما وقع		
تعييره وتتميمه، التصريح		
المسبق (ثلاثة أيام كاملة على		
الأقل).		
والملف المطلبي لا يتضمن		
مسطرة الإيداع، حاصة حالة		
امتناع المشغل، وحالة إيداعه		
بشكل مسبقء مما يتعين حذفه		
لم تتصمن إشارة تحص إشعار		
السطلة الحكومية المكلعة		
بالشغل، لاطلاع معتش الشغل		
على ذلك		
كما أن التجربة النقابية ببلادنا		
في إطار التراكم الايجابي،		
أصمع نشر البلاغ أو البيان		
الداعي للإضراب في الجرائد		

التطيل	نص الثعيل	النص كما جاء في المشروع
الورقية أو الإلكترونية بمثابة		
إشعار للحهة المشعلة		

الباب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المندة 7

التطول	قص التحيل	للنص كما جاء في المشروع
أجال مبالغ فيها، لا تستند على مسطرة تسوية النزاعات الجماعية والتصالح المنصوص عليها في مدونا الشغل، خاصة منها المادة 27 منتب الحالة،	المادة 7 لا يمكن اللجوء إلى معارسة حق الإضراب ثلاثين ([[3]) يوما من تاريح توصل المشغل أو اللامعر كرة للملطة الحكومية المكافة بالاسلطة المحكومية المكافة بالاسلطة المحكومية المطلبي الملف المطلبي على الإضراب وقال اللجوء	المادة 7 لا يمكن اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب إلا بعد انصر ام أجل

توع التحديل: تغيير او تتميم

عنوان النعديل ؛ المادة 7 الفقرة 1

التطيل	تص النصيل	النص كما جاء في المشروع
جدا لكربها تقيد الحق في		
الإضراب بدون وجه حق		
والملاحظ أن هناك قضايا لها		
أثار أقوى من الإصراب في		
مؤسسة عمومية أو وحدة		
صناعية، من قبيل المطاهر ات		
الطرق العمومية، والتجمهر،		
ورغم ذلك، فالمشرع حدد في		
العصل الثاني عشر من ظهير		
مریف رقم 377 1.58 بشان		
التجمعات العسومية، كما وقع		
تغييره وتتميمه التصريح		
المسبق (ثلاثة أيام كاملة على		
الأقل)		
والملف المطلبي لا يتضمن		
مسطرة الإيداع، خاصة حالة		
المتناع المشغل، وحالة إيداعه		
بشكل مسبق، مما يقعين حدفه		
لم تتضمن إشارة تحص إشعار		
السطلة الحكومية المكلعة		
بالشغل، الطلاع معتش الشغل		
على داك.		
كما أن التجربة النقابية ببلابنا		
في إطار التراكم الايجابي،		
أصبح نشر البلاغ أو البيان		
الداعي للإصراب في الجرائد		

التعلول	ئمن التعيل	النص كما جاء في المشروع
الورقية أو الإلكترونية بمثابة		
إشعار للجهة المشعلة.		

نوع التحيل: تغيير أو تتميم عنوان التحيل: المادة 7 الفارة 1

الياب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 7

الفريق الاشتراكي ــ المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 18 رقم النظام : 2360

(انتطیل	نص التحيل	النص كد جاء في المشروع
أجال مبالع فيها، لا تستند على	المادة 7	المادة 7
مسطرة تسوية النزاعات الجماعية والتصالح		
المصوص عليها في مدونة	الأيمكن اللجو ه	الأيمكن اللجوء
الشعل، حاصة منه المادة 127 والكتاب السادس، المتعلق	يعتبر بنير ببلاج أو البيار السنصيمن للدعوة في الإصبر ب	قبل اللجوء الى ممارسة حق الإصراب،
بتسوية نراعات الشعل	المعموم، بعثانه شعار سجهه المشعبة، والمصالح المراكزية أو اللاممراكار ويسلطه الحكومية المكلفة باشعل	وفي حالة تعدر إ
الجماعية		•
وهده الأجال لا تأجد كدلك، بعين الاعتبار الحالات	قبل اللجوء الي ممارسة حق الإصر اب:	و إدا لم تؤد محاولة
الطارنة أو الحطر الحال،	وفي حالة تعذر إ	
وحالة المطالب الاستعجالية الحاصة بالحقوق وتنعيد	وإذا لم تود محاولة	
الالترامات وقصايا الصحة	و بده م تود معاوله	
والمتلامة.		
على المستوى الدولي، في المائيا 48 ساعة، والبرازيل 48		
ساعة، وفرنسا 5 أ أيام؛ كما		
أن منطعة العمل الدولية في الرشاداتها أكدت على وجوب		
أن لا تكون مدة الإشعار طويلة		

التعيل	تص اثتعرث	الثص كما جاء في المشروع
جدا لكونها تقيد الحق في		
الإضراب يدون وجه حق		
والملاحظ أن هناك قضبايا لها		
أثار أقوى من الإضراب في		
مزسية عمومية أو وحدة		
صناعية، من قبيل المظاهر ات		
بالطرق العمومية، والتجمهر،		
ورغم دلك، فالمشرع حدد في		
العصل الثاني عشر من طهير		
شریف رقم 1.58.377 بشأن		
التجمعات العمومية، كما وقع		
تعييره وتتميمه، التصريح		
المسبق (ثلاثة أيام كاملة على		
الأقل).		
والملف المطلبي لا يتضمن		
مسطرة الإيداع، خاصة حالة		
امتناع المشغل، وحالة إيداعه		
بشكل مسبق، مما يتعين حدفه		
لم تتضمن إشارة تحص إشعار		
السطلة الحكومية المكلعة		
بالشعل، لاطلاع معتش الشغل		
على ذلك ر		
كما أن التجربة النقابية ببلابنا		
في إطار التراكم الايجابي،		
أصبح نشر البلاغ أو البيان		
الداعي للإضراب في الجرائد		

التطول	نص التعديل	النص كم چاء في المشروع
الورقية أو الإلكترونية بمثابة		
إشعار للجهة المشعلة		

الياب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإشراب في القطاع الخاص المادة 7

الفريق الاشتراكي ــ المعارضة الاتحادية التحيل رقم : 19 رقم النظام : 2301

(انتعلیل	نس التحيل	النص كما جام في المشروع
أجال مبالغ أيها، لا تستند على مسطرة تسوية النزاعات	المادة 7	المادة 7
الجماعية والتصالح المنصوص عليها في مدونة	لا يمكن اللجوء إلى ممارسة	لا يمكن اللجوء إلى ممارسة
الشغل، خاصمة منها المادة 127 والكتاب السادس، المتعلق	قبل اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب، يتوجب القبام، خلال الأجل المذكور، في الفقرة السابقة، بإجراء مفاوضات بشأن	قبل اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب، يتوجب القيام، خلال الأجل المذكور، في الفقرة السابقة، بإجراء معاوضات بشأن
بتسوية الزاعات الشغل الجماعية. الجماعية. وهذه الأجال لا تأخذ كذلك،	الملف المطلبي للنحولم للمعسر بالإصبرات قصد البحث عن حلول متوافق عليها ولهده العابة، يمكن للأطراف الاتفاق على	
بعين الاعتبار الحالات الطارنة أو الحطر الحال،	تعيين وسيطر	+>+- b P
وحالة المطالب الاستعجالية الخاصة بالحقوق وتنعيذ		
الالترامات وقضايا الصحة		
على المستوى الدولي، في المانيا 48 ساعة، والبرازيل 48		
ساعة، وفرنسا 5 أ أيام، كما أ أن منظمة العمل الدولية في إرشاداتها أكنب على وجوب		
إرساداتها المنب على وجوب أن لا تكون مدة الإشعار طويلة		

التعليل	ئص انتحیل	النص كما جام في المشروع
جدا لكونها تقيد الحق في		
الإصراب بدون وجه حق.		
والملاحظ أن هناك قضايا لها		
أثار أقوى من الإضراب في		
مؤسسة عمومية او وحدة		
صناعية، من قبيل المظاهرات		
بالطرق العمومية، والتجمهر،		
ورغم ذلك، فالمشرع حدد في		
العصل الثاني عشر من ظهير		
شریف رقم 158.377 بشآن		
التجمعات العمومية، كما وقع		
تعييره وتثميمه التصريح		
المسبق (ثلاثة أيام كاملة على		
الأقل)		
والملف المطلبي لا يتضمن		
مسطرة الإيداع، خاصة حالة		
امتناع المشغل، وحالة إيداعه		
بشكل مسبق، مما يتعين حذفه		
لم تتضمن إشارة تخص إشعار		
السطلة الحكومية المكلفة		
بالشفل، لاطلاع مقتش الشعل		
على ذلك.		
كما أن التجربة النقابية ببلادنا		
في إطار التراكم الايجابي،		
أصبح نشر البلاغ أو البيأن		
الداعي للإصراب في الجرائد		

المتعليل	ثص التعديل	النص كما جاء في المشروع
طورقية او الإلكتروسية بمثابة		
إشعار للجهة المشعلة		

فوع التحيل : تغيير او تتميم عثوان التحيل : المادة 8 الفقرة 1

الياب الثاني: شروط وكيفوات ممارسة حق الإضراب في للقطاع الخاص المادة 8

القريق الاشتراكي - المعرضة الاتحادية التحيل رقم : 20 رقم النظام : 2305

	ئص التعديل	الخطيل
المادة 8 يعتبر باطلا بقوة القانون كل شرط تعاقدي أو الترام يقصمي يعتبر باطلا بقوة الة	المادة و	داحل هذا المشروع نفسه، توجد ثلاثة مفاهيم (الأجير، الموطف العمومي،
تتبازل الأجير عن ممارسة حق الإصراب	بسري يتحيو الساران عن ممارسة حق الإصراب	والمستحدم)، لذا يقترح حدف كلمة "تدارل الاجير"، وتعويصهاب"التدارل"

القريق الاشتراكي (المعارضة الاتحادية التعديل رقم: 21 رقم النظام: 2306

الياب الثاني: شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 8

القطول	ئص التحيل	النص كما جاء في المشروع
التصيص على جوار تعليق الإصراب خلال مدة محددة، مدحل لتغول الجهة المشغلة على الحلقة الضعيفة في العلاقة الشعلية، وتتباقص مع المادة 🖰 بعده، مما يتعين معه حذف الفقرة الثانية,	يعتبر باطلا بقوة القانون كل شرط تعاقدي أو التزام يقضي بتنارل الأجير عن ممارسة حق الإضراب	المادة 8 بعتبر باطلا بقوة القانون كل شرط تعاقدي أو التزام يقضي بتنازل الأجير عن ممارسة حق الإضراب. غير أنه يجوز التنصيص في اتعاقبات الشغل الجماعية على تعليق ممارسة حق الإضراب خلال مدة محددة، شريطة أن نتصمن الإجراءات الواجب اتخاذها لتسوية كل نزاع جماعي
	بعديث حفال مدة بعليي الإصراب	يحدث خلال مدة تعليق الإضر اب

نوع التعديل : تغيير أو تتميم

عنوان التحيل : المادة 8 الفقرة 1 توع التحيل : تغيير او تتميم عقوان التحيل : المادة 9 الفقرة :

اليب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 9

القريق الاشتراكي ــ المعارضة الاتحادية التحيل رقم : 22 رقم النظام : 2334

التطول	تص التعديل	الثص كما جاء في المشروع
إضافة المنع ليشمل حتى ماموري المشعل رفعا لكل ليس في هذا المجال، ثم حدف كلمة "بواسطة" في إطار تجويد الصباغة	يمنع على المشعلين ومأمو بهم، ومنظماتهم المهدية وعلى	لاجراء عرفله ممارسه حق الإصبراب بواسطة الاعتداء أو الانتقام أو الإعراء أو بواسطة أي وسيلة من الوسائل التي يمكن

توع التحيل : تغيير أو تتميم عثوان التحيل : المادة 9 القارة 1

البنب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 9

الفريق الإشتراكي ـ المعارضة الاتحادية التحيل رقم : 23 رقم النظام : 2336

التعليل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
إصافة المنع ليشمل حتى ماموري المشغل رفعا لكل لبس في هذا المجال، ثم حذف كلمة "بواسطة" في اطار تجويد الصياغة	يمنع على المشعلين ومنظماتهم المهنية وعلى المنظمات النقابية للأحداء عدقلة ممارسة حق الاصداب بداسطة الاعتدام أم	للمجراء عرفله ممارسه حق الإضراب بواسطة الاعتداء أو الانتقاماو الإعراء أو بواسطة أي وسيئة من الوسائل التي يمكن

القريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التحيل رقم : 24 رقم النظام : 2,337

الياب الثاني : شروط وكوفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص . العادة 9

التعليل	نص التحول	النص كما جاء في المشروع
إصافة المنع ليشمل حتى مأموري المشغل رفعا لكل لنس في هذا المجال، ثم حدف كلمة "بواسطة" في إطار تجويد الصياغة	المادة ال المتعليل ومنظماتهم المهنية و على المنظمات النقابية	لاجراء عرفلة ممارسة حق الإصراب بواسطة الاعتداء أو الانتقام أو الإغراء أو بواسطة أي وسيلة من الوسائل التي يمكن

توع التحول : تغيير أو تتموم

عنوان التحول : المادة 9 الفقرة 1

اليف الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص . العادة 10

الغريق الاشتراكي ــ المعارضة الاتحادية التعابل رقم : 25 رقم النظام : 2339

التطيل	نص التحيل	الثص كما جاء في المشروع
حدف كلمة الأحراء لان المرافق الحيوية تعني كدلك	المادة []	المادة [[ا
الموظفين المراء من خارج	يمنع على المشغل	يمنع على المشعل
المؤسسة بدعوى توفير حد أسى من الحدمات طريقة مكثوفة الإفشال الإصراب	غير أنه، يجوز المشغل، في حالة رفض الأجراء المكلفين بتوفير حد أدنى من الحدمة أداء المهام المستدة إليهم في المرافق	بتوقير حد أدني من الخدمة أداء المهام المسندة اليهم في المرافق
	الحيوية طبقا لاحكام المادة 34 من هذا القانون التنظيمي، إحلال الجراء آخرين محل الاجراء المكلفين بتوفير حد أدنى من الحدمة، وذلك خلال مدة من بإن الإضراب.	اجراء اخرين محل الأجراء المكلمين بتوفير حد أدنى من
إبرام عقد الشغل محدد المدة تتحصر فيما يلي: - إحلال	العبعة وللت عامل مدد مرين الإطاراب	
أجير محل أجير آخر في حالة توقف عقد شغل هذا الأخير، ما لم يكن التوقف ناتجا عن	*** * 1	
الإضراب؛ " وحتى العقرة الأخيرة منها تنص على أنه		
"يمكن إبرام عقد الشغل محدد المدة في بعض القطاعات		
والحالات الاستثنائية التي تحدد بموجب نص تنظيمي بعد استشارة المنظمات المهية		

التطيل	نَصِ التَعديلُ	النص كما جاء في المشروع
المشعلين والمنطمات النقابية		
للأجراء الأكثر تمثيلا أو		
بمقتضى انعاقية شغل		
جماعية"، وبالتالي ما تصمينه		
هده المادة من المشروع،		
بشكل تراجعا حطيرا على		
مقتصبات مدوية الشعل،		
ويتعين ادحال تعديلات		
للملاءمة		
وقد اعتبرت لجنة الحريات		
النقابية بمنظمة العمل الدولية		
ان جلب مستخدمین من خارج		
المنشاذ لإحلالهم محل		
المضربين يشكل اعتداء على		
حق الإضراب والحرية		
النقانية		
وفي حالة تعذر نلك أمكن		
السلطات المحلية المحتصة		
اتحاد التدابير اللارمة من أحل عقد جلسات للحوار والتعاوص		
بين الأطراف المعنية، بل تكسير الإصراب من خلال		
اللجوء إلى ضمان استمرار		
المقاولة في عملها		
العقاولة في عملها		

الياب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 10

الغريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 26 رقم النظام : 2341

التعليل	تص التحيل	النص كما جاء في المشروع
حدف كلمة الأجراء لان المرافق الحيوية تعني كذلك	المادة []	المادة []}
الموطفين المرطفين استخدام اجراء من خارج	يمنع على المشغل، , يمنع على المشغل،	يمنع على المشعلء
المؤسسة بدعوى توفير حد أننى من الخدمات طريقة كثانة الامثال اللامال	غير أنه، يجوز للمشغل، في حالة رفض الأجراء المكلفين بتوفير حد أدنى من الخدمة أداء المهام المسندة إليهم في المرافق	بتوفير حد أدنى من الحدمة أداء المهام المسندة إليهم في المر افق
مكشوفة الإضراب وما تصمنته المادة 6 من مدونة الشعل، تزكد أن "حالات	أجراء أخرين محل الأجراء المكلفين بتوفير حد أدنى من	الحيوية طبقا لأحكام المادة 34 من هذا القابون التبطيمي، إحلال الجراء آخرين محل الأجراء المكلفين بتوفير حد أدنى من
إبرام عقد الشغل محدد المدة المدة المحصر فيما يلي: - إحلال	الخدمة، وذلك خلال مدة سريان الإضراب، بعد استشارة المنظمات المهدية للمشغلين والمنظمات النقابية للأجراء الأكثر تمثيلا أو بمقتضى اتعاقبة شغل جماعية	
أجير محل أجير آخر في حالة توقف عقد شفل هذا الأخير،		Rent %
ما لم يكل التوقف ناتجا على الإضراب؛ " وحتى العقرة	•	
الأحيرة منها تنص على انه المكن إبرام عقد الشعل محدد		
المدة في بعض القطاعات والحالات الاستثنائية التي تحدد بموجب نص تنظيمي بعد		
استشارة المنظمات المهية		

الثطول	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
المشعلين والمنطمات النقابية		
اللجراء الأكثر تمثيلا أو		
بمقتضى اتعاقية شغل		
جماعية "، وبالتالي ما تضمنته		
هده المادة من العشروع،		
يشكل تراجعا خطيرا على		
مغتضيات مدوية الشغل،		
ويتعين إدخال تعديلات		
اللملاءمة		
وقد اعتبرت لجنة الحريات		
النقابية بمنظمة العمل الدولية		
أن چاپ مستخدمین من خارج		
المنشأة لإحلالهم محل		
المضربين يشكل اعتداء على		
حق الإضراب والحرية		
الْنَقَانِية		
وفي حالة تعدر دلك أمكن		
السلطات المحلية المحتصبة		
اتحاد التدابير اللارمة من اجل		
عقد جاسات للحوار والتفاوض		
بين الأطراف المعنية، بل		
تكسير الإضراب من خلال		
اللجوم إلى ضمان استمرار		
المقاولة في عملها		

غوع النحيل : تغيير أو نتميم عفوان النحيل : المادة 10 الفارة 1

الياب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 10

القريل الاشتراكي ــ المعارضة الاتحادية التحيل رقم : 27 رقم النظام : 2342

التعليل	نص التحيل	النص كما چاء في المشروع
حنف كلمة الأجراء لأن المرافق الحيوية تعني كذلك	المادة [][المادة []
الموظفين استحدام أجراء من حارج	يمنع على المثبعل	يمنع على المشعل
الموسسة بدعوى توفير حد ادبى من الحدمات طريقة مكثوفة لإفشال الإضراب	غير اله، پجوز	غير أنه، يجور
وما تصميته المادة 16 من مدونة الشغل، تؤكد أن "حالات	كما الله في حله بشير معاوسه على الأصار الله على الروبية الليوق بالمولد والمعامث بالاستناه بالكومة المعالاة حداد المواطنان وصحتهم وسلاميهم، بيعيرا على المشعل، و مريدوت	السوق بالمواد والخدمات الأساسية اللازمة لعمارة حياة
إبرام عقد الشغل مجدد المدة تعصس فيما يلي: - إحلال		عده الاستعانة قورا باجراء احرين لتأمين استمرار المفاولة في
أجير محل أجير أخر في حالة توقف عقد شغل هذا الأخير،		
ما لم يكن التوقف ناتجا عن الإضراب!" وحتى الفقرة الأحيرة منها تنص على أنه		
"يمكن إبرام عقد الشغل محدد المدة في بعض القطاعات		
والحالات الاستثنائية التي تحدد بموجب نص تنظيمي بعد		
استشارة السطمات المهيية		

التعليل	بُص اثتعیل	النص كما جاء في المشروع
اللمشطين والمنظمات النعابية		
للأجراء الأكثر تمثيلا أو		
بمقتضى اتعاقية شغل		
جماعية ، وبالتالي ما تضمنته		
هذه المادة من المشروع،		
یشکل نراجعا حطیرا علی		
مقتصبيات مدوية الشعل،		
ويثعين انحال تعديلات		
للملاعمة		
وقد اعتبرت لجنة الحريات		
النقابية بمنظمة العمل الدولية		
اُن جلب مستخدمین سن خار ج		
المنشأة لإعلالهم محل		
المضربين يشكل اعتداء على		
حق الإضراب والحرية		
التقابية		
وفي حالة تعذر ذلك أمكن		
السلطات المحلية المحتصنة		
التخاذ التدابير اللازمة من أجل		
عقد جلسات للحوار والتفاوض		
بين الأطراف المعنية، يل		
تكسير الإضراب من خلال		
اللجوم إلى ضمان استمرار		
المقاولة في عملها		

توع التحديل: تغيير أو تتميم عقوان التعديل: المادة (10 الفقرة 1

الياب الثاني : شروط وكوفوات ممارسة حق الإضراب أي القطاع الخاص . المادة 10

الغريق الاشتراكي - المعترضة الاتحادية التحيل رقم : 28 رقم النظام : 2344

الثطيل	نص التحيل	الثمن كما جام في المشروع
وفي حالة تعذر ذلك. أمكن السلطات المحلية المختصة	المادة []أ	المأدة []
اتخاذ التدابير اللازمة من أجل عقد جلسات للحوار والتفاوض	يمنع على المشعل	يمنع على المشغل
بين الأطراف المعنية، بل تكسير الإضراب من خلال	غير أنه، يجور للمشعل	غير أنه، يجور للمشغل .
اللجوء إلى ضمان استمرار المقاولة في عملها.	كما انه، في حالة	كما أنه، في حالة .
	وفي حالة تعدر دلك، أمكن للسلطات المحلية المحتصمة اتحاد	وفي حالة تعذر بلك، أمكن للسلطات المحلية المحتصبة اتحاد التدابير اللارمة لضمال استمرار المقاولة في تقديم حدماتها على
	مبووليه المبعق من احل عد حسات للحوار والتعرض من الأطواف المعلية	مسؤولية المشعل

الباب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص . المادة 11

الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التحيل رقم : 29 رقم النظام : 2346

ائتطيل	تص التعيل	النص كما جاء في المشروع
توسيع دائرة المدم لتشمل الجميع بما في مأموري	المادة	المادة ؛
المشغل، أو ممثلي الإدارة، أو غير هما. إضافة منع الإجراءات		يمنع على المشغل اتخاذ أي إجراء تمبيزي في حق الأجراء بسبب ممارستهم حق الإضراب، من شأنه خرق مبادئ المساواة وتكافز الفرص والمساس بالضمانات المسنوحة لهم والمتعلقة
التسمعية أو التأديبية أو الزجرية بسبب ممارسة الحق	على الحصوص بحقوقهم ووصعياتهم ومسار هم المهني.	
في الإضراب، من قبيل الانتقال التعسفي أو الحرمان من التعويضات أو التوقيف		
المؤقت عن العمل أو الفصل، أو فرص دعيرة، أو غير ها من		
الإجراءات الانتقامية. تغيير كلمة "الأجراء" بــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		
"المضربين" لكونها شاملة. التطرق إلى كل الضمانات ا المخولة سواء بموجب القانون		
أو الاتفاقيات الجماعية، وجعلها شاملة، بالتنصيص		
على أن المتعلقة منها بحقوقهم ووصعياتهم ومسار هم المهني،		

		جزه من هده الضمائات، وردت على سبيل المثال وليس الحصير
وي المشرق عنه لمع يعنا	رابعتها ربعة	((इन्स्)

الياب الثاني : شروط وكوفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص . المادة 11

القريق الاشتراكي - المعارضة الاتجادية التحيل رقم : 30 رقم النظام : 2347

الكطيل	نص التحيل	النَّص كما جاء في المثروع
توسيع دادرة المنع لتشمل الجميع بما في مأموري المشغل، أو ممثلي الإدارة، أو المشغلة منع الإجراءات التحسية أو التاديبية أو الزجرية بسبب ممارسة الحق الانتقال التحسفي أو الحرمان من التعويضات أو التوقيف الموقت عن العمل أو القصل، الإجراءات الانتقامية. الإجراءات الانتقامية. "المضربين" لكونها شاملة تعيير كلمة "الإجراء" بالمصمرات المونها شاملة التحرية المونها التحرية المونها المضربين" لكونها شاملة	المادة يمنع على المشعل اتحاد أي اجراء تمييري او تعسعي و تاسي ورجري في حق الأجراء بسنت ممارستهم حق الإصرات؛ من شأنه خرق مبادئ المسلواة وتكافق الفرص والمساس	المادة يمنع على المشغل اتخاذ أي إجراء تمييزي في حق الأجراء سبب ممارستهم حق الإصراب، من شأنه حرق مبادى المماواة وتكاهز العرص والمساس بالصمابات الممنوحة لهم والمتعلقة على الحصوص بحقوقهم ووضعياتهم ومسار هم المهني
النظرق إلى كل الصمة الت المخولة سواء بموجب القانون أو الاتفاقيات الجماعية، وجعلها شاملة، بالتنصيص على أن المتعلقة منها بحقوقهم ووضعياتهم ومصار هم المهني،		

التطول	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
جرء من هده الضمانات،		
وريت على سبيل المثال وليس		
الحصر		

الياب الثاني : شروط وكيقيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة : إ

الغريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التعابل رقم : 31 رقم النظام : 2350

التطيل	تمن التحيل	اللص كما جاء في المشروع
توسيع دائرة المنع لتشمل الجميع بما في مأموري المشغل، أو ممثلي الإدارة، أو غير هما.	المادة يمنع على المشغل اتخاذ أي إجراء تمييزي في حق الأجراء المصريين بسبب ممارستهم حق الإضراب، من شأنه خرق	بمبيب ممارستهم حق الإضراب، من شأنه خرق مبادئ المساواة
إضافة منع الإجراءات التصعية أو التأديبية أو الرجرية بسبب ممارسة الحق في الإضراب، من قبيل الانتقال التعسفي أو الحرمان من التعويضات أو الترقيف	مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والمساس بالضبعانات الممتوحة لهم والمتعلقة على الحصوص بحقوقهم ووصبعياتهم ومسارهم المهني	وتكافؤ الفرص والمساس بالضمانات الممتوحة لهم والمتعلقة على الحصوص بحقوقهم ووضعياتهم ومسارهم المهني.
الموقت عن العمل أو الفصل، أو قرض دعيرة، أو غير ها من الإجراءات الانتقامية تغيير كلمة "الأجراء" ب "المضربين" لكونها شاملة.		
التطرق إلى كل الضمانات المخولة سواء بموجب القانون أو الاتعاقبات الجماعية، وجعلها شاملة، بالتنصيص		
على أن المتعلقة منها بحقوقهم ووضعياتهم ومسارهم المهني،		

التعلول	نص التحيل	النص كما جام في المشروع
جزء من هذه الضمانات، وردت على سبيل المثال وليس		
الحصر		

اليف الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 11

القريق الاشتراكي .. المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 32 رقم النظام : 2352

		جرء من هذه الصمالات، ورنت على سيل المثال وليس الحصر
و الثمن كما جام أبي المشروع	رايستال رهن	हिन्दरी

الباب الثاني و شروط وكيفيات معارسة هق الإشراب في القطاع الخاص المادة 13

القريق الاشتراكي ــ المعارضة الاتحادية التحيل رقم : 33 رقم النظام : 2354

التطيل	نص التحيل	النّص كما جاء في النشروع
توسيع دائرة المنع لتشمل الجميع بما في مأموري	المادة 11	المادة [[
المشغل، او ممثلي الإدارة، أو غير هما اصافة مدم الإجراءات	يمنع على المشعل اتحاذ أي اجراء تمييري في حق الأجراء بسبب ممارستهم حق الإصراب، من شأبه حرق مبادى المساواة	يمنع على المشغل اتحاد أي إجراء تمييري في حق الأجراء بسب ممارستهم حق الإصراب، من شاته حرق مبادى المساواة
اصافة منع الإجراءات التعسفية أو التأديبية او الرجرية بسبب ممارسة الحق	لك المتعلقة على الحصوص بحقوقهم ووصعياتهم ومسارهم	وتكافو العرص والمساس بالصمادات الممدوحة لهم والمتعلقة على الحصوص بحقوقهم ووصبعياتهم ومسارهم المهدي.
الله الإصراب، من قبيل الانتقال التعسمي أو الحرمان	المهدي.	
من التعويضات أو التوقيف المؤقف عن العمل أو الفصل، أو فرض دعيرة، أو غير ها من		
الإجراءات الانتقامية تغيير كلمة "الأجراء" ب		
"المضربين" لكونها شاملة, التطرق إلى كل الصمانات المحولة سواء بموجب العانون		
أو الاتفاقيات الجماعية، وجعلها شاملة، بالتنصيص		
على أن المتعلقة منها بحقوقهم ووضعياتهم ومسارهم المهني،		

		جره من هذه الضمانات، وردت على سبيل المثال وأيس الحصي
و و المار ال	نعن التحيل	((प्राचर्ग)

الياب الثاني و شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 11

الغريق الاشتراكي ــ المعارضة الإتحادية التحديل رأم : 34 رقم النظام : 2355

التعليل	نص التعديل	النص كما چاء في المشروع
توسيع دائرة المنع لتشمل الجميع بما في مأموري المشغل، أو ممثلي الإدارة، أو المشغرة أو التعسقية أو التدييية أو التعسقية أو التدييية أو الإنتقال التعسقي أو الحرسان من التعويصات أو التوقيف من التعويصات أو التوقيف المؤقت عن العمل أو القصل، أو فرض دعيرة، أو غير ها من تعيير كلمة "الأجراء" بالمضربين" لكونها شاملة تعيير كلمة "الأجراء" بالتطرق إلى كل الصمالات المخولة سواء بموجب القانون أو المتعلقا شاملة بالتنصيص وجعلها شاملة، بالتنصيص وجعلها شاملة، بالتنصيص وضعواتهم ومسارهم المهنى،	بسبب معارستهم عن الإصراب من سانه عرق مبادئ الممنوحة لهم والمتعلقة وتكافؤ العرص والمساس بالضمانات الممنوحة لهم والمتعلقة على الخصوصي بحقوقهم ووضعياتهم ومسار هم المهني.	المادة [يمنع على المشغل اتخاذ أي إجراء تمييزي في حق الأجراء بسبب ممارستهم حق الإضراب، من شأنه خرق مبادئ المساواة وتكافز العرص والمساس بالصمادات الممدوحة لهم والمتعلقة على الخصوص بحقوقهم ووضحياتهم وممدار هم المهني.

التطيل	تص التعبيل	النص كما جاء في المشروع
جرء من هذه الصمانات،		
وردت على سديل المثال وليس		
الحصر		

الباب الثلثي : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 12

القريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 35 رقم النظام : 2356

التعثيل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
عدم دقة المعاهيم وأسباب منع الإضراب بالتداوب، والجدوي	17.53 -1.	المادة 12
مسه تماشيا مع توصية المجلس الاقتصادي والإجتماعي والبيني، الرامية إلى حنف هذه المادة، وكذا توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإقرار الإضراب بالتناوب، وتبعا المعترح المقدم سابقا الرامي اللي تحديد أنواع وأشكال الإضراب، وفق ما هو الإضراب، وفق ما هو النقائية على المستويين الدولي والوطني، من احتجاجات سلمية، بما في ذلك الاعتصام، والتناطؤ، يقترح العربق حذف	تعمل الوحد من الشرطة المعاوية بو الموسية الوجعة الشحة	يمدع كل توقف مدير عن العمل يتم بالتداوب وبكيفية متتالية بين فنات مهدية معينة أو مختلفة، تعمل في المقاولة أو المؤسسة انفسها أو في إحدى المؤسسات التابعة لها، سواء تعلق هذا التوقف بنشاط واحد من أنشطة المقاولة أو المؤسسة أو يعدة انشطة

القريق الاشتراكي ــ المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 36 رقم النظام : 2358

الياب الثاني : شروط وكيفيات ممارمة حلى الإضراب في القطاع الخاص . المادة 13

التعليل	ئمن التعديل	البص كما جاء في المشروع
يقترح التنصيص على الطابع السلمي للإضراب ومنع أية اعمال مثل العنف أو تعطيل	المادة 3	المادة [2]
العمل التي ترى منظمة العمل	يسم عوظه حريه العمل حالل مده سو مال الإصبر ال	بمنع عرقلة حرية العمل خلال مدة سريان الإضراب
الدولية أنها لا تحظى بالحماية القانونية، وهو ما تضمنه نصوص قانونية أخرى.	خلال مدة سريان الإضراب، كل فعل يؤدي أو قد يؤدي إلى	يراد في مداول هذا القانون التنطيمي بعرقلة حرية العمل خلال مدة سريان الإضراب، كل فعل يؤدي أو قد يؤدي إلى
والعرقلة مادامت مقترنة بالاعتداء المادي، يتعين أن	أو من القيام بمزاولة نشاطه المهنى، بواسطة الإيداء أو العنف	منع الأجير غير المضرب أو المشغل من ولوج أماكن العمل أو من العيام بمر اولة نشاطه المهني، بواسطة الإيداء أو العدف أو التهديد أو احتلال أماكن العمل أو مداخلها أو الطرق
تؤدي إلى منع الأجير أو المشغل، وليس فقط احتمال أن	المؤدية إليها.	المؤدية البها.
تزدي ادلك. الاعتصام باماكن العمل لا		
يعتبر احتلالا، ما أم يتعلق الأمر بموقع تنفيذ العمل، لأن		
مكان العمل مفهوم الواسع، (مثلا مقاولة بناء الطريق،		
يعتبر مكان العمل على طول الطريق رغم أن تنفيذه قد يكون		
في نقط محددة)، أو (تنسيد العمل في جناح فقط من أجنحة		

نوع التعديل: تغيير أو تتميم

عَلُوانِ التعديل : المادة 13 الفارة 1

التطيل	ثمن التحيل	النص كما جاء في المشروع
مكان العمل)، وهو ما يتطلب		
تنقيق المفهوم لاسيما أن لجنة		
الحريات النقابية بمنطمة العمل		
اللدولية أشارت إلى مشروعية		
الاعتصام السلمي في أماكل		
العمل، وتسمح بدعوة غير		
المضربين للانضمام		
للإضراب		
من المالحظ أن المادة 27 بعده،		
انتضمن بدورها منع احتلال		
أملكن العمل خلال مدة سريان		
ا الإضراب. وبالنسبة للطرقات ومداخل		
محل العمل، يتعين أن تكون		
معلقة بالكامل، أمام الاحتجاج		
في جانب منه لرس بمبرر		
اللقول بمدع الولوج.		
وبالثالي يتعين نسخ ما تضمنه		
المشروع في هذا الصند، حتى		
لا يكون نريعة لخرق الحق في		
الإضراب		

الأريل الاشتراكي ــ المعارضة الاتعادية التحيل رقم : 37 رقم النظام : 2359

الباب الثاني ؛ شروط وكيفيات معارسة هل الإضراب في القطاع الشاص العادة 13

ع التحديل : تغيير أو تتميم موان التحديل : المادة 13 الفقرة 1	
التعليل	ĺ

التعليل	نمن التحيل	النص كما جاء في المشروع
يقترح التنصيص على الطابع السلمي للإضراب ومنع أية اعمال مثل العنف أو تعطيل العمل التي ترى منظمة العمل التولية أنها لا تحظى بالحماية نصوص قانونية اخرى. وهو ما تضممه بالاعتداء المادي، يتعين أن تؤدي لذك. المشغل، وليس فقط احتمال أن تؤدي لذك. احتلالا، ما لم يتعلق الأمر بموقع تنفيذ العمل، لأن يعلق الأمر بموقع تنفيذ العمل، لأن مكان العمل مفهوم الواسع، ومثلا مقاولة بناء الطريق،	المادة 3 يمنع عرقلة حرية العمل خلال مدة سريال الإضراب، يو المغي مدلون هذا العنون المطيمي بعر عله حو معالممل حالي مدة سريان الإصراب كي قعل يوسي الو هـ يوسي الي سدم الأحدر عبد المحدرات إو المشعل من ماه حريد بالمسادلة مد	النص كما جاء في المشروع المادة [3] المادة [3] المادة إلى مدلول هذا القانون التنظيمي بعرقلة حرية العمل خلال مدة سريان الإضراب، كل فعل يزدي أو قد يؤدي إلى منع الأجير غير المضرب أو المشعل من ولوج أماكن العمل أو من القيام بمراولة نشاطه المهني، بواسطة الإيداء أو العنف أو التديد أو احتلال أماكن العمل أو مداخلها أو الطرق المؤدية (ليها,
يعتبر مكان العمل على طول الطريق رغم أن تنفيذه قد يكون في مقط محددة)؛ أو (تنفيد العمل في جناح فقط من أجنحة		

التطيل	ثص التحول	النص كما جام في المشروع
مكان العمل)، وهو ما يتطلب		
تدقيق المفهوم لاسيما أن لجنة		
الحريات النقابية بمنظمة العمل		
الدولية أشارت إلى مشروعية		
الاعتصام السلمي في أماكن		
العمل، وتسمح بدعوة غير		
المضربين للانضمام		
اللاصراب		
من الملاحظ أن المادة 27 بعده،		
تتضمن بدورها منع احتلال اماكن العمل خلال مدة سريان		
الإصراب		
وبالنسبة للطرقات ومداخل		
محل العمل، يتعين أن تكون		
مغلقة بالكاملء أمام الاحتجاج		
في جانب منه ليس بمبرر		
للقول يمنع الوثوج		
وبالتالي يتعين نسخ ما تضمنه		
المشروع في هذا الصندد، حتى		
لا يكرن دريعة لخرق الحق في		
الإضراب.		

نوع التعديل: تغيير أو تتميم عنوان التعديل: المادة 13 الفقرة 1

الباب الثَّلَقي: شروط وكيقيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 13

القريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التحيل رقم : 38 رقم النقام : 2360

التطيل	نمن التعديل	النص كما جاء في المشروع
يفترح التنصيص على الطابع السلمي للإضراب ومنع أية أعمل مثل العنف أو تعطيل العمل التي ترى منظمة العمل الدولية أنها لا تحطى بالحماية القانونية، وهو ما تضمنه الصوص قانونية أحرى. والعرقلة مادامت مقترنة بالإعتداء المادي، يتعين أن	نص التعديل المادة 3! ومن عند المادة 3! ومن عدد المادة 3! ومنع عرقلة حرية العمل خلال مدة سريان الإصراب ويراد في مدلول هذا القانون التنظيمي بعرقلة ومارس الحق في الإصراب بطريقة سلمية	النص كما جاء في المشروع المادة 3 يمنع عرقلة حرية العمل خلال مدة سريان الإضراب, يراد في مدلول هذا العادون التنطيمي بعرقلة
تؤدي إلى منع الأجير أو المشغل، وليس فقط احتمال أن تؤدي لذلك. الاعتصام بأماكن العمل لا يعتبر احتلالا، ما لم يتعلق الأمر بموقع تنفيذ العمل، لأن مكان العمل مفهوم الواسع، أمثلا مقاولة بناء الطريق، يعتبر مكان العمل على طول يعتبر مكان العمل على طول الطريق رغم أن تنفيذه قد يكون في نقط محددة)، أو (تنفيذ العمل في جناح فقط من أجنحة		

(نتعلیل	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
مكان العمل)، وهو ما يتطلب		
تتقيق المفهوم لاسيما أن لجنة		
الحريات النفابية بمنظمة العمل		
الدولية أشارت إلى مشروعية		
الإعتصام السلمي في أماكن		
العمل، وتسمح يدعوة غير		
المضربين للانضمام		
للإضراب		
من الملاحظ أن المادة 27 بعده،		
تتصمن بدورها منع احتلال		
أماكن العمل خلال مدة سريان		
الإضراب		
وبالنسبة للطرقات ومداخل		
محل العمل، يتعين أن تكون		
مغلقة بالكامل؛ أمام الاحتجاج		
في جانب منه ليس بمبرر		
للعول بمنع الولوح. وبالتالي يتعين نسخ ما تضمنه		
المشروع في هذا الصند، حتى		
لايكون نريعة لخرق الحق في		
الإضراب		
الم تصريب.		

الياب الثاني : شروط وكيفيات معارمنة حق الإضراب في القطاع القاص المادة 14

القريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التحيل رقم : 39 رقم النظام : 2361

التطيل	نص التصيل	النص كما جاء في العشروع
توصية رقم ا\$92/195 بشار أسس نظام الأجر في حالات	المادة 4	المادة 41
البراع، توصيي بتوفير بطام عادل لتسوية البزاعات بما في دلك حالات الإصراب،	يعلبر الأحوالة المسار هول في الإصارات في خالة الوقف مؤقف عن العمل خلال مدة إصرابهم، وفي هذه الحالة لا يمكنهم الاستفادة من الأحرب عبد المدة المدكون ة	
لصدمان حقوق العمال وتنطيم الإجراءات بطريقة فعالة. اعتبار بعص الإضرابات تستمد مشروعيتها من الدفاع		
عن المقتضيات القانونية نلشغل، التي من المفترض أن تتدحل الدولة للسهر على		
تطنيقها استحضار توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان		
الرامية إلى التنصيص على حالات الاستثناء التي لا يمكن فيها تطبيق مبدأ "الأجر مقابل		
العمل" إذا ما كان سبب الإصبر اب من الأساس هو عدم أداء الأجر من قبل المشغل،		

التطيل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
مع احترام المساطر الإدارية	- -	
المتبعة قبل الاقتطاع		
على المستوى الدولي، لاتزال		
هداك بعض الدول لا تعتمد		
مبدأ الأجر مقابل العمل		
(العراق نموذجا)، لاسيما أن		
معطم المطالب تتعلق بالحرية		
النقابية والحد الأدنى للأجر		
وباقي أحكام النصوص		
التشريعية والتنظيمية ذات		
الصلة بالشعل، فكبف يقتطع		
من الأجر والحال أن الجهة		
المشغلة لم تحترم القانون؟		

الياب الثاني : شروط وكوفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخلص . المادة 14

القريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التحيل رقم : 40 رقم النظام : 2362

نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
المادة 14	المدة 4
عن العمل خلال مدة اصر الهما وفي خبد للخلف لا يمكنهم	
الاصفية من المراج المرا	الاستفادة من الأحر عن المدة المدكورة.
	المادة 44 يعتبر الأجراء المشاركون في الإصراب في حالة توقف مؤقت عن العمل خلال مدة اصرابهم وفي هذه العالم لا يمكنهم

انتطيل	تص التعديل	ائتص كما جاء في المشروع
مع احترام المساطر الإدارية		
المتبعة قبل الاقتطاع.		
على المستوى الدولي، لاتزال		
هداك بعض الدول لا تعتمد		
مبدأ الأجر مقابل العمل		
(المعراق نمونجا)، الأسيما أن		
معظم المطالب تتعلق بالحرية		
النقابية والحد الأدنى للأجر		
وباقي أحكام النصبوص		
التشريعية والتنظيمية ذات		
الصلة بالشغلء فكيف يقتطع		
من الأجر والحال أن الجهة		
المشغلة لم تحترم القانون؟		

نوع التحيل : تغيير او تتميم عنوان التحيل : الملاة 15 الفترة 1

الباب الثاني: شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 15

القريق الإشتراكي - الممارضة الاتحادية التعليل رقم : 41 رقم النظام : 2364

التطيل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
- قد يكون الإضراب	المادة 5	المادة 5
موجها صد مشعل في وحدات	يمكن أن يتخد قرار الإصراب على الصعيد الوطني في جميع	يمكن ان يتحد قرار الإصراب على الصبعيد الوطبي في جميع
ماء ولوس عاماء وأمن شأن	القطاعات أو بعضها أو في قطاع واحد أو في انشطة او وحداب	القطاعات او بعصها او في قطاع واحد أو هي الشطة معينة
التنصيص على الانشطة ان	معينة داحل نفس القطاع أو في قطاعات محتلفة ، من قبل	داحل نفس القطاع او في قطاعات مجتلفة ، من قبل الجهاز
يضر بوهدات أهرى غير		التداولي المحتص لإحدى التقابات الأكثر تمثيلا او دات تمثيلية
معنية بالاحتجاج	تمثولية على الصعيد الوطدي، ودلك طبقا لأنطمتها الأساسية	على الصبعيد الوطسي، و دلك طبقا لأنظمتها الأساسية
 في إطار الملاممة مع 		
التعديل المقترح على المادتين		
3 و4 أعلاد، خاصة أن		
المجلس الاقتصادي		
والاجتماعي والبيني تحدث		
عن المطمات التقابية		
والجمعيات المهنية المؤسسة		
بطريقة قانونية		

نوع التحدل : تغيير او تتميم عنوان التحدل : المادة 5} الفقرة 1

الياب الثاني: شروط وكيفيات ممارسة حق الإشراب في القطاع الخاص المادة 15

القريق الإشتراكي - المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 42 رقم النظام : 2365

التعلول	لعن التحيل	النص كما جاء في المشروع
قد يكون الإضراب - موجها صد مشغل في وحداث	المادة 5 يمكن أن يتخذ قرار الإصراب على الصبعيد الوطني في جميع القطاعات أو يعصبها أو في قطاع واحد أو في أنشطة معينة داخل نفس الفطاع أو في قطاعات محتلفة ، من قبل الجهار التداولي المختص لإحدى النقابات أو الحسمية أو المجموعة المهيمة الأكثر معتبلا أو دست مثيبة على الصبعيد الوطني، ودلك طبقا الأنساسية	المادة 5 ويمكن أن يتخذ قرار الإضراب على الصعيد الوطبي في جميع القطاعات أو بعصها أو في قطاع واحد أو في الشطة معينة داخل نفس القطاع أو في قطاعات مختلفة ، من قبل الجهار النداولي المحتص لإحدى النفادات الاكثر تمثيلا أو دات تمثيلية

البلب الثاني : شروط وكيقوات ممارسة حق الاطبراب في القطاع الخاص المدة 16

القريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 43 رقم النظام : 2368

التعليل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
اشتراط 1% من أجراء المؤسسة	المادة 6	المادة []
او المقاولة شرط تعجيزي،	ال معتمار	(f) amoun
حاصبة الوحدات الكبرى ودات	يمكن أن يتحد قر أن الإصبر أب على صبعيد كل مقاولة أو مؤسسة	يمكن از يتحديد از الاصيراب على صحيد كل مقاولة او موسية
التوسع الترابي، كما أن الأمر	من قبل الجمع العام للحرام لمرح المحمي للبعالة او الحمعية	
يندرج في إطار المساس	المهده و محموعة من الأحراء، المتينجد من ساعو المعاجهة	
باستقلالية العمل النفادي، الدي	استعنه سي ولا مراس و مثل حديثه عشود والموجود على الإقل	من الدريج المرمع عقد الجمع العام فيه
يجتمع وفق الشكليات المحددة	من السريع المومع عد الجمع المعرضة	الل الدريع الدراع الله البياع العام فيه
في أنطمته الداحلية، و أن الجهة	A STATE OF THE STA	بجب تىلىم
المشغلة لا مصلحة لها في	يجب تبئيم	0
الإجراءات المتطقة بعقد	Ç	
الاجتماعات؛ بل مصلحتها		
تكمن في إشعار ها بالإضراب	11 19 11 + 4 + 4 +	
فقط، والعرض من هذا		
المقتصى هو تدخل المشغل من		
أجل إقشال الإضراب،		
توصيات منطمة العمل النولية		
ابأن تصمن التشريعات توفر		
النصاب والعالبية المطلوبة		
لاتخاذ قرار الإصراب في		
حدود معقولة، وليس		
بالمستوى الذي يجعل ممارسة		

التكيل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
حق الإصراب عملا صعبا أو		
مستحيلاته وهذه الحدود		
المعقولة هي تلك المتضمنة في		
الأنظمة الأساسية للجهات		
الداعية للإضراب		
على مستوى التجارب الدولية،		
المشاركة بنسبها لا تصل إلى		
هذا الرقم (الوابان 30 إلى		
20%)، (الولايات المتحدة 20		
الى 40%) (السويد 40 إلى		
(1960) الخ		
وقد أوصنى المجلس		
الاقتصادي والإجتماعي		
و النيبي "لكل المنظمات النقانية		
والجمعيات المهنية المؤسسة		
والمعترف بها قانونيا الحق في		
الدعوة إلى الإضراب متى		
توفرت لها التمثيلية".		
كما يمكن أن يحدد النصاب		
المطلوب في الإعلان عن		
الإضراب وكيعية عقد الجمع		
العام وشروطه في الاتعاقبات		
الجماعية، ويأخذ بعين		
الاعتبار حجم وهيكلة كل		
مؤسسة على حدة		
ومن جهة اخرى أوصىي		

التطول	ثص التعديل	النص كما جاء في المضروع
المجلس الوطني لحقوق		
الإنسان بحنف مقتصيات		
الإعلان عن تاريخ ومكان		
العقاد الجمع العام قبل العقاده		
الإقصاح عن المعلومات		
الحاصنة بالأجراء، بما في دلك		
ارقام بطائقهم الوطنية		
وتوقيعاتهم، واحترام العمل		
الداحلي واستقلالية النقابات،		
وقد نصنت الفقرة الثانية من		
الفصل 8 من الدستور على أنه		
"بجب أن تكون هياكل هذه		
المنظمات وتسييرها مطابقة		
للمبادئ الديمقر اطية".		

الباب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الشاص المادة 65

الفريق الاشتراكي ــ المعارضة الاتحادية التحيل رقم : 44 رقم النظام : 2370

التطيل	نص التعديل	الفص كما جاء في المشروع
اشتراط % من أجراء المؤسسة أو المقاولة شرط تعجيزي،	المادة 5!	المادة 6
حاصمة الوحدات الكبرى ودات التوسع الترابي، كما أن الأمر	يمكن أن يتخذ قر ار الإضراب	يمكن أن يتخد قرار الإضراب
يندرج في إطار المسلس باستقلالية العمل النفاني، الذي	بحث تعليم المشعل بكيفية و صنية من قبل الجهة المنكورة بذار مح ومكس العقد سجمع سعام، وباك سبعه (7) بيلم على الأقل قبل	يحب تبليغ المشعل بكيفية رسمية من قبل الجهة المدكور ة متاريح و مكان انعقاد الجمع العام، و دلك سبعة (7) أيام على الأقل قبل
يجتمع وفق الشكليات المحددة في أنظمته الداحلية، وأن الجهة	سربح سعفده	تاريخ انعقاده
المشغلة لا مصلحة لها في الإجراءات المتعلقة بعقد	يجتمع العام	يجتمع الجمع العام
الاجتماعات، بل مصلحتها الكمن في إشعارها بالإضراب فقط، والغرض من هذا	تقوم الجهة الداعية	تقرم الجهة الداعية
المقتضى هو تنخل المشعل من أجل إفشال الإضراب		
توصيات منظمة العمل الدولية "بان تضمن التشريعات توفر		
النصاب والغالبية المطلوبة التحاد قرار الإضراب في		
حدود معقولة، وليس بالمستوى الدي يجعل ممارسة		

انتطيل	نص التعيل	النص كما جاء في المشروع
حق الإضراب عملا صعبا أو		
مستحيلا"، وهذه الحدود		
المعقولة هي تلك المتضمعة في		
الأنظمة الأساسية للجهات		
الداعية للإضراب		
على مستوى التجارب الدولية،		
المشاركة بنفسها لا تصل إلى		
هذا الرقم (اليابان 30 إلى		
(الرلايات المتحدة 20)، (الرلايات المتحدة 20)		
اللي 40%) (السويد 40 إلى		
(861) إلخ.		1
وقد أوسنى المجلس		
الاقتصادي والاجتماعي		
و البيني "لكل المنظمات النقابية		
والجمعيات المهنية المؤسسة		
والمعترف بها قانونيا الحق في		
الدعوة إلى الإضراب متى		
توفرت لها التمثيلية".		
كما يمكن أن يحدد النصاب		
المطلوب في الإعلان عن		
الإضراب وكيعية عقد الجمع		
العلم وشروطه في الاتعاقبات		
الجماعية، ويلخذ بعين		
الاعتبار حجم وهيكلة كل		
مؤسسة على حدة.		
ومن جهة أخرى أوصي		

المتحقيل	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
المجلس الوطني لحقوق		
الإنسان بحدف مقتضيات		
الإعلان عن تاريح ومكان		
انعقاد الجمع العام قبل انعقاده		
الإهمياح عن المعلومات		
الحاصة بالأجراء، بما في ثلك		
ارقام بطانقهم الوطنية		
وتوقيعاتهم، واحترام العمل		
الداخلي واستقلالية النقابات،		
وقد نصبت العقرة الثانية من		
العصل إ من النستور على أنه		
"بجب ان تكون هياكل هذه		
المنطمات وتسييرها مطابقة		
للمبادئ الديمقر اطية".		

الياب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاح الخاص العادة 66

الفريق الاشتراكي ــ المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 45 رقم النقلم : 2372

التطيل	نص التحيل	النص كما جاء في العشروع
اشتر اط ي من أجراه المؤسسة أو المقاولة شرط تعجيزي،	المادة 16	المادة 6
حاصة الوحدات الكبرى وذات التوسع الترابي، كما أن الأمر	يمكن أن يتخذ قرار الإضراب	يمكن أن يتخذ قر ار الإضراب
يندرج في إطار المساس باستقلالية العمل النقابي، الدي	يجب تبليغ المشعل	يجب تبليع المشعل ,
يجتمع وفق الشكليات المحددة في أنظمته الداخلية، وأن الجهة المشغلة لا مصلحة لها في الإجراءات المتعلقة بعقد	الإضراب بواسطة الاقتراع السري بالاغلبية المطلقة للأجراء	ارباع (4/3) لجراه المقاولة او المؤسسة، ويتحد قرار الإصراب بواسطة الاقتراع السري بالأعلبية المطلقة للأجراء
الاجتماعات، بل مصلحتها تكمن في إشعارها بالإضراب	الحاصرين. تقوم الجهة الداعية.	الحاضرين. تقوم الجهة الداعية
فقط والعرض من هدا المقتضى هو تدخل المشعل من اجل إفشال الإضراب.		
توصيات منظمة العمل الدولية "بأن تضمن التشريعات توفر		
النصاب والفالبية المطلوبة لاتخاذ قرار الإصراب في حدود معقولة، وليس		
بالمستوى الذي يجعل ممارسة		

التطيل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
حق الإضراب عملا صعبا أو		
مستحيلا"؛ وهده الحدود		
المعقولة هي تلك المتضمنة في		
الأنطمة الأساسية للجهات		
الداعية للإضراب		
على مستوى التجارب الدولية،		
المشاركة بنضها لا تصل إلى		
هدا الرقم (اليابان 30 إلى		
50%)، (الولايات المتحدة 21		
الى 40%) (السويد 40 إلى		
(%60) إلح.		
وقد أوصبى المجلس		
الاقتصادي والاجتماعي		
و البيئي "لكل المنظمات النقابية		
والحمعيات المهية المؤسسة		
و المعتر عبها قانونيا الحق في		
الدعوة إلى الإصراب متى		
توفرت لها التمثيلية".		
كما يمكن أن يحدد النصاب		
المطلوب في الإعلان عن		
الإصراب وكيفية عقد الجمع العام وشروطه في الاتعاقبات		
الجماعية، ويأخذ بعين		
الاعتبار حجم وهيكلة كل		
مؤسسة على حدة.		
ومن جهة أخرى أوصى		
ادين جه حرى رسي		

التعليل	تص التعبيل	النص كما جاء في المشروع
المجلس الرطنى لحقوق		
الإنسان بحنف مقتضيات		
الإعلان عن تاريخ ومكان		
انعقاد الجمع العام قبل انعقاده		
الإفصياح عن المعلومات		
الخاصبة بالأجراء، بما في ذلك		
ارقام بطابقهم الوطنية		
وتوقيعاتهم، واحترام العمل		
الداحلي واستقلالية النقابات،		
وقد نصبت العقرة الثانية من		
الفصل 8 من الدستور على أنه		
"پجب ان تکون عراکل هذه		
المنظمات وتسييرها مطابقة		
للمبادئ الديمقر اطية".		

الياب الثاني : شروه وكيفيت ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 16

القريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 46 رقم النظام : 2373

إنتطيل	ثمن التعبيل	اللص كما جاء في المشروع
اشتراط 1% من اجراء المؤسسة أو المقاولة شرط تعجيزي،	المادة ١٦	المادة 6)
خاصمة الوحدات الكبرى وذات التوسع الترابي، كما أن الأمر	يمكن أن يتخذ قرار الإضراب, .	يمكن أن يتخذ قرار الإصبراب
بدرج في إطار المساس باستقلالية العمل النقابي، الذي	يجب تتليع المشغل	يجب تبليع المشغل ،
يجتمع وفق الشكليات المحددة في أنظمته الداخلية، وأن الجهة المشغلة لا مصلحة لها في الإجراءات المتعلقة بعقد	ارباع (4/3) أجراء المقاولة أو المؤسسة، ويتخذ قرار الإضراب، طبقا للأنظمة الأسلمية للجهة الداعية له، بولسطه	
الأجتماعات، بل مصلحتها تكمن في إشعارها بالإضراب فقط، والغرض من هذا	الاقدر اح السري مالا علىيه المطلقة ملاحر بم الحاصورين	الحاضرين.
المقتضى هو تدخل المشغل من أجل إفشال الإضراب. توصيات منظمة العمل الدولية		
"بأن تصمل التشريعات توفر اللصاب والغالبية المطلوبة		
لاتخاذ قرار الإصراب في حدود معقولة، وليس بالمستوى الدي يجعل ممارسة		

انتعليل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
حق الإضراب عملا صعبا أو		
مستحيلات وهذه الحدود		
المعقولة هي تلك المتضمنة في		
الأنظمة الأساسية للجهات		
الداعية للإضراب		
على مستوى التجارب الدولية،		
المشاركة بنسها لا تصل إلى		
هدا الرقم (اليابان 30 إلى		
05%)، (الولايات المتحدة 20		
الى 40%) (السويد 40 إلى		
(16%) الح.		
وقد أوصى المجلس		
الاقتصادي والاجتماعي		
و البيئي "لكل المنظمات النقابية		
والجمعيات المهنية المؤسسة		
والمعترف بها قانونيا الحق في		
الدعوة إلى الإصراب متى		
توفرت لها التمثيلية"		
كما يمكن أن يحدد النصاب		
المطلوب في الإعلان عن		
الإصراب وكيفية عقد الجمع		
العام وشروطه في الإتفاقيات		
الجماعية، ويأخذ بعين		
الاعتدار حجم وهيكلة كل		
مؤسسة على حدة		
ومن جهة اخرى اوصبي		

التطيل	تص التعديل	النَّص كما جام في المشروع
المجلس الوطني لحقوق		
الإسال بجنف مقتصيات		
الإعلان عن تاريح ومكان		
ابعقاد الجمع العام قبل انعقاده		
الإفصياح عن المعلومات		
الخاصة بالأجراء، بما في ذلك		
ارقام بطائقهم الوطنية		
وتوقيعاتهم، واحترام العمل		
الداخلي واستقلالية النقابات،		
وقد نصت العقرة الثانية من		
العصل 8 من الدستور على أنه		
"يجب أن تكون هياكل هذه		
المنظمات وتسييرها مطابقة		
للمبادئ النيمقر اطية".		

الباب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 16

الفريق الاشتراكي - المعرضة الاتجادية الشعادية عند 47 الشعال رقم : 2375 رقم النظام : 2375

التطول	تمن التحيل	النص كما جاء في المشروع
اشتر اط ي من أجراء المؤسسة أو المقاولة شرط تعجيري،	المادة 6ا	المادة 16
حاصة الوحدات الكبرى ودات التوسع الترابي، كما أن الأمر	يمكن أن يتحذفر از الإصراب	يمكن أن يتخذ قرار الإضراب
يندرج في إطار المساس باستقلالية العمل النقابي، الدي	يجب تبليغ المشعل	رجب تبليع المشعل
يجتمع وفق الشكليات المحددة في أنظمته الداخلية، وأن الجهة		
المشغلة لا مصلحة لها في الإجراءات المتعلقة بعقد الإجتماعات، بل مصلحتها	تقوم الجهة الداعية للإصراب باعداد محصر احتماع الجمع العام المدكور نصم البه لاحه لحصم المدكور نصم البه الحمة الحصم المدكور نصم البه الحمد الحصم المدكور نصم البه المدكور المدكور نصم المدكور نصم البه المدكور نصم البه المدكور نصم المدكور نصم البه المدكور نصم ا	لعام المذكور الدي يجب أن يتضمن عدد أجراء المقاولة أو
تكمن في إشعارها بالإضراب فقط، والغرض من هدا	عند بجر به استهواله او خيمونيده المحينة، و عبد المحينيو بي منهم في التجمع العالم، واستياداللي بمثلونها مور محموح الأخر اما واستنمهم ويو فيم تصنفهم الوطنية بالتحر بها، وتوقيعاتهم وتبيية	والسبة التي يمثلونها من مجموع الأجراء، وأسماءهم وارقام
المقتصى هو تدخل المشغل من الجل إفشال الإضراب.	الاعلىية س ي المسموحية قر بو الأصبر س	بموجبها قرار الإضراب
توسيات منظمة العمل الدولية "بأن تضمن التشريعات توعر		
النصاب والغالبية المطلوبة لاتخاد قرار الإصراب في		
حدود معقولة، وليس بالمستوى الدي يجعل ممارسة		

التخيل	تص التعبيل	النص كما جاء في العشروع
حق الإضراب عملا صعبا أو		
مستحيلا"، وهذم الحدود		
المعقولة هي تلك المتضمنة في		
الأنظمة الأساسية للجهات		
الداعية للإضبراب		
على مستوى النجارب الدولية،		
المشاركة بنفسها لا تصل إلى		
مذا الرقم (اليابان 30 إلى		
20 % (الولايات المتحدة 20		
الي 40%) (المسويد 40 إلى		
الم (%60) الح		
وقد أوصى المجلس		
الاقتصادي والاجتماعي		
و البيئي "لكل المنظمات النقابية		
والجمعيات المهنية الموسسة		
والمعترف بها قانونيا الحق في		
الدعوة إلى الإضراب متى		
توفرت لها التمثيلية".		
كما يمكن أن يحدد اللصالب		
المطلوب في الإعلان عن		
الإضراب وكيفية عقد الجمع		
العام وشروطه في الاتفاقيات		
الجماعية، ويلحذ يعين		
الاعتبار حجم وهيكلة كل		
مؤسسة على جدة		
ومن جهة أخرى أوصبي		

التعليل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
المجلس الوطني لحقوق		
الإنسان بحذف مقتضيات		
الإعلان عن تاريح ومكان		
انعقاد الجمع العلم قبل انعقاده		
الإفصاح عن المعلومات		
الخاصة بالأجراء، بما في ذلك		
ارقام يطانقهم الوطنية		
وتوقيعاتهم، واحترام العمل		
الداخلي واستقلالية النقابات،		
وقد نصت العقرة الثانية م		
الفصل 8 من الدستور على أنه		
"بجب أن تكون هياكل هذه		
المنظمات وتسييرها مطابقة		
للمبادئ الديمقر اطية".		

القريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التعايل رقم : 48 رقم النظام : 2263

الياب الثاني: شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 1.7

(ائتطیل	تص التعيل	النص كما جاء في المشروع
لا غاية من تكرار البيانات بالسية لكل مقاولة أو مؤسسة،	المادة 17	المادة 7]
إدا كانت متشابهة	يجب أن يتصمن قرار الإصراب على الصبعيد الوطني البيانات التالية:	يجب أن يتصمن قرار الإصراب على الصعيد الوطبي البيانات التالية :
	- اسم النقابة الأكثر تمثيلا ,	 إ- اسم النقابة الأكثر تسثيلا
	ŧ.,	5 , , , ,
	5 - المدة أو المدد المزمع خوض الإضراب خلالها	5 - المدة أو المدد المزمع خوض الإضراب خلالها
	وإذا تعلق الأمر بإضراب يهم مقاولة أو مؤسسة واحدة؛ أو عدة مقاولات أو مؤسسات متعددة، وجب أن يتضمن قرار الإضراب بالنسبة لكل مقاولة أو مؤسسة على حدة ، البيانات الواردة في البعود المشار البها في العقرة الأولى اعلاه ، ما لم تكن متشابهة ، ويرفق بنسخة من محضر اجتماع الجمع العام للأجراء الذي اتخذ قرار الإضراب .	وإذا تعلق الأمر بإضراب يهم مقاولة أو مؤسسة واحدة، أو عدة مقاولات أو مؤسسات متعددة، وجب أن يتضمن قرار الإضراب بالنسبة لكل مقاولة أو مؤسسة على حدة ، البيانات الواردة في السود المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه ، ويرفق بسحة من محصر اجتماع الجمع العام للأجراء الدي اتحد قرار الإصراب

توع التعديل: تغيير أو تتميم

عُثُوان التعديل : المادة 17 القارة [

القريق الاشتراكي ــ المعارضة الاتحادية التعليل رقم : 49 رقم النظام : 2266

الباب الثاني و شروط وكيفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 18

المتطيل	نص التحيل	النص كما جاء في المثروع
في إطار الملاءمة مع التعليل الوارد على المادة 7 أعلاء، مع الاثارة أنه حرزه المتعلق الأس	العادو وا	المادة 8!
الإشارة أنه حينما يتعلق الأمر بالصحة والسلامة، ومخافة وقوع ما لا تحمد عقباه، يسمح بتعيد الإصراب فورا، حفاطا	مع مراعد الحجام المادة / اعاده، ينعين فين السروع العطي في التعيد الإضراب، قيام الجهة الداعية للإضراب بتبليغ باشعار المشغل بقرار الإضراب بأي وسيلة من وسائل التبليع	تعيد الإضراب، قيام الجهة الداعية للإضراب بتبليغ المشغل بقرار الإضراب بأي وسيلة من وسائل التبليغ المنصوص عليها
على سلامة المصربين.	المنصوص عليها في التشريع الحاري به العمل، ودلك حمسة عشر (15) يوما على الأقل قبل التاريخ المقرر لخوضه	في النسريع الجاري به العمل، وذلك خممته عضر (١٥) يوصا على ا الأقل قبل التاريخ المقرر لخوضه.
	5-ptp	197 to 1

توع التعديل: تغيير او تتميم

عنوان النحيل: المادة 18 الفقرة 1 نوع التحيل : تغيير أو تتميم عنوان التحيل : المادة 18 الفقرة [

الياب الثلثي : شروط وكيقيات ممارسة حل الإشراب في القطاع الشاهن المادة 18

القريق الاشتراكي المعارضة الاتحقية التحيل رقم : 50 رقم النظام : 2267

التعليل	تمن التحيل	النص كما جاء في المشروع
في إطار الملاجمة مع التعليل الوارد على المادة 7 أعلاد، مع الإشارة أنه حيدما يتعلق الأمر بالصحة والملامة، ومحافة وقوع ما لا تحمد عقباه، يسمح بتعيد الإصراب عورا، حفاطا على سلامة المصريين.	مع مراعاة أحكام المادة 7 أعلاه، يتعين قبل الشروع العطي في تنعيد الإصراب، قيام الجهة الداعية للاصراب بتنايع المشعل القداد الاصداد على عددا المداد المداد على عاددا	نعيد الإصراب، قيام الجهة الداعية للإصراب بتبليع المشغل قرار الإضراب بأي وسيلة من وسائل التبليع المنصوص عليها

الباب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 18

ثوع التعليل: تغيير أو تتميم عنوان التعليل: المادة 18 الفقرة (

التطيل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
في إطار الملاءمة مع التعليل الوارد على المادة 7 أعلاه، مع الإشارة انه حينما بتعلق الأمر بالصحة والسلامة، ومحافة وقوع ما لا تحمد عقباه، يسمح بتنفيذ الإضراب فوراء حفاظا على سلامة المضربين.	مع مراعاة أحكام المادة 7 أعلاه، يتعين قبل الشروع العملي في تنفيذ الإصراب، قيام الجهة الداعية للإضراب بتبليغ المشغل بقرار الإضراب بأي وسيلة من وسائل التبليغ المنصوص عليها هم التراب المراب الم	

القريل الاشتراكي ــ المعارضة الاتحادية التحيل رقم : 52 رقم التقام : 2270

الباب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 18

التطيل	نص التعيل	النص كما جام في المشروع
في إطار الملاعمة مع التعليل الوارد على المادة 7 أعلاه، مع الإشارة أنه حياما يتعلق الأمر بالصحة والسلامة، ومخافة وقوع ما لا تحمد عده، يسمح بنسيد الإصراب فورا، حفاظ على سلامة المصربين	المادة 8] مع مراعاة أحكام المادة 7 أعلاه، يتعين قبل الشروع الفعلي في تنفيد الإصراب، قيام الجهة الداعية للإصراب بتبليع المشعل بقرار الإضراب مأي وسيلة من وسائل التبليع المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، ودلك خمسة عشر (5) يوما على الأقل قبل التاريح المقرر لخوضه غير أن لا تطبق المدة المذكورة تخفض الى خمسة (5) ليلم، إذا كان سبب الإضراب راجعا إلى عدم أداء المشغل أجور العاملين لديه أو وجود خطر حال يهدد صحتهم وسلامتهم	تنفيذ الإضراب، قيام الجهة الداعية للإضراب بتيليغ المشغل نقرار الإصراب بأي وسيلة من وسائل التبليغ المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، وذلك خمسة عشر (5) يوما على الأقل قبل التاريخ المقرر لخوصه. غير أن المدة المدكورة تخفص إلى خمسة (5) أيام، إذا كان سبب الإضراب راجعا إلى عدم أداء المشعل أجور العاملين لديه أو

ثوع التعديل : تغيير أو تتميم

عوان التعيل: المادة 18 الفقرة 1

الغريق الاشتراكي .. المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 53 رقم النظام : 2271

الياب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة هي الإضراب في القطاع الخاص المادة 19

التطيل	ثمن التحيل	النص كما جام في المشروع
تحفوض أجل الإشعار تماشيا مع التعديل المفترح في	المادة [9]	المادة [2]
اللجوء إلى ممارسة	يجب على الجهة الداعية إلى الإصراب أن تحيط علما الجهات المعدية التالية نقر ار الإضراب سيعة (1) ايام على الأقل قبل الشروع الفعلي في تعدده	المعنية التالية بقرار الإصراب سبعة (7) أيام على الأقل قبل
الإضراب، يتعين أن يتم إشعار السلطة الحكومية المكلعة بالشغل فقط، وهي من يبلغ	، يون ميروح العالي في شعوده	۰۰ ا
القطاع الوصيي و الداخلية. ثم السلطة الحكومية مكلعة بالشعل وليس التشعيل.		

توع التعديل : تغيير أو تتميم

عنوان التعيل : المادة 19 الفقرة 1

الفريق الاشتراكي ــ المعارضة الاتحادية التحيل رقم : 54 رقم النظام : 2272

الياب الثاني : شروط وكيفيات ممترسة هق الإضراب في القطاع الخاص المادة 19

التطول	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
تخفيض أجل الإشعار تماشيا مع التعديل المفترح في المادتين 7 و [8] أعلاه وبهدف عدم تعقيد مسطرة اللجوء إلى ممارسة الإضراب، يتعين أن يتم إشعار المكلمة الحكومية المكلمة القطاع الوصمي والداخلية. ثم السلطة الحكومية مكلمة بالشغل وليس التشغيل.	الشعبة التالية بقرار الإصراب سبعة (۱) ايام على الاقل البل الشروع القطي في تنفيذه: ا) رسيس للحكومة والسلطات الحكومية المكلفة بالدلخلية والمشعبل السلطة الحكومية المكنفة بالشغل والمنظمات المهنية المشعلان الدارتمات الأمر بالدسة المحاددة من الاحراد	المعدية التالية بقرار الإصراب سبعة (7) ايام على الأقل قبل الشروع الفعلي في تنفيذه: أ) رئيس الحكومة والسلطات الحكومية المكلفة بالداخلية والتشعيل والمعظمات المهدية للمشعلين، ادا تعلق الأمر بالدعوة

توع التحيل : تغيير او تتميم

عثوان النحيل : المادة 19 القارة 1

الباب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإشراب في القطاع الخاص المادة 19

(لتطيل	تمن التعديل	النص كما جام في المشروع
تخفيض أجل الإشعار تماشيا مع التعديل المقترح في	المادة []	المادة 15
المادتين 7 و 13 أعلاه. وبهدف عدم تعقيد مسطرة اللجوء الى ممارسة	يجب على الجهة الداعية إلى الإصراب أن تحيط علما الجهات المعنية الثالية بقرار الإصراب سبعة (7) أيام على الأقل قبل الشهرية على الأقل قبل	المعدية التالية نقرار الإضراب سبعة (7) أيام على الأقل قبل
الإصراب، يتعين أن يتم اشعار السلطة الحكومية المكلفة بالشعل فقط، وهي من يبلع	الشروع القملي في تنفيذه ١) رئيس الحكومة و الملطات الحكومية المكلفة	ا) ربيس الحكومة و السلطات الحكومية المكلفة
القطاع الوصبي والداحلية. ثم السلطة الحكومية مكلعة	كما يجب ان تحرط الجهة الداعية الي الاضراب السلطة الحكومية التابع له قطاع الانشطة المعني علما بقران	الحكومية التابع لها قطاع الأنشطة المعني علما بقرار
بالشعل وليس التشغيل	الإضراب إذا تعلق الإمر بالدعوة إلى ممارسة حق الاصراب في جميع الفطرعات أو بعضها أو في قطاع واحد أو في انشطة معيدة داخل نفس القطاع أو في قطاعات مختلفة ع	في جميع القطاعات أو بعضها او في قطاع واحد أو في أنشطة
	ب) المشغلء	

ثوع التعيل : تعيير أو نتميم عثوان التحيل : المادة 19

I SJEET

نوع النحيل ؛ تغيير أو تتميم حوان التعديل ؛ المادة 19 (الفقرة 1

الباب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 19

الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التحيل رقم: 56 رقم النظام: 2279

التنطيل	ثمى التعديل	النص كما جاء في المشروع
تخفيض أجل الإشعار تماشيا مع التعديل المقترح في المادتين 7 و 18 أعلام ويهدف عدم تعقيد مسطرة اللجوم إلى ممارسة الإضراب، يتعين أن يتم إشعار السلطة الحكومية المكلفة القطاع الوصبي والداحلية. ثم السلطة الحكومية مكلفة بالشغل وليس التشغيل.	السلطة الحكومية المكلعة بالتشغيل بالشعل على صعيد الجهة أو العمالة أو الإقليم حسب الحالة، إذا تعلق الأمر بممارسة حق الإصراب على صعيد كل مقاولة أو مؤسسة	او الإقليم حسب الحالة، إذا تعلق الأمر بممارسة حق الإصراب

اليب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 20

الغريق الاشتراكي ــ المعارضة الاتحادية التحول رقم : 57 رقم النظام : 2281

التطيل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
من الضروري تحديد حيوية الخدمات الأساسية وأهمية	المادة 20	المادة 20
الممتلكات والتجهيزات والآلات في أماكن العمل في القطاع الحاص، والتشجيع على الاتقاقات بين الأطراف	تتولى الجهة الداعية إلى الإضراب، علاوة على المهام المسندة اليها بموجب احكام هذا القانون التنظيمي، ممارسة المهام التالية قبل وأثناء سريان الإضراب:	the state of the s
لتحديد الحد الأدنى من الخدمة تبعا لحصوصيات القطاعات تتعلق بصحة المواطن	 أي معارسة الإضراب وتدبير معارسة الإضراب والإشراف على مختلف مراحلها ؛ 	 ا) - تأطير الأجراء المضربين وتدبير ممارسة الإضراب والإشراف على مختلف مراحلها ٤
وتستجيب لحاجياته الأساسية، سيما أن الفصل B من الدستور يؤكد على أن اتعمل السلطات	kd+	spike to
العمومية على تشجيع المفاوضة الجماعية، وعلى إبرام اتعاقيات الشغل		
الجماعية، وفق الشروط التي يبص عليها القانون" كما يتعين أن "يعمل المشعل		
على الحطار المواطنات والمواطنين المعنيين بالخدمة، داخل أجل 24 ساعة من		

التطيل	نص ائتطیل	النص كما جاء في المشروع
الإعلان عن الإضراب، بكل		
الوسائل المتلحة قادونا،		
والتدابير المتحدة لضمان		
استمرارية الخدمات		
الضرورية/الحيوية".		
واعتبارا للطابع الاجتماعي		
الشغل، فإن تسوية النزاعات		
يجب أن نتم أولا أمام معتش		
الشغل، وليس قاصبي		
المستعجلات؛ في إطار تمكون		
هذا المفتش من القيام بأدواره		
و عدم تهميشه، خاصة أنه جهة		
مختصبة في المجال.		

الياب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإشراب في القطاع الخاص العامي المادة 20

القريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية الثعديل رقم : 58 رقم التظام : 2284

الثطيل	ئمن التعيل	النصن كما جام في المشروع
من الضروري تحديد حيوية الخدمات الأساسية وأهمية	المادة 20	المادة 20
المعتلكات والتجهيزات والآلات في أماكن العمل في	تتولى الجهة الداعية إلى الإضراب،	تتولى الجهة الداعية إلى الإضراب،
القطاع الخاص، والتشجيع على الاتفاقات بين الأطراف	\$ ₁₁₋₃₁₋₃₁₋₃	1
لتحديد الحد الأدنى من الخدمة تبعا لحصوصيات القطاعات تتعلق بصحة المواطر	من قاضي المستعجلات تحديد هذه الخدمات وتعيين الأجراء	
وتستجيب لحاجياته الأساسية، سيما أن الفصل 8 من الدستور	الذين سيكلفون بتقديمها	سيكلفون بتقديمها
يؤكد على أن "تعمل السلطات العمومية على تشجيع	ber	*** M
المعاوضة الجماعية، وعلى ابرام اتعاقبات الشعل		
الجماعية، وفق الشروط التي ينص عليها القانون".		
كما يتعين أن "يعمل المشغل على إحطار المواطنات		
والمواطنين المعنيين بالخدمة، داخل أجل 24 ساعة من		

(التطيل	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
الإعلال عل الإصراب، يكل		
الوسائل المتاحة قانونا،		
والتدسير المتحدة لصمان		
استمرارية الحدمات		
الصرورية/الحيوية"		
واعتدارا للطابع الاجتماعي		
للشعل، فإن تسوية الدراعات		
يجب أن تتم أولا امام معتش		
الشعل، وليس قاصبي		
المستعجلات، في إطار تمكين		
هدا المعتش من القيام بأدواره		
و عدم تهميشه، خاصعة اله جهة		
محتصة في المجال		

نوع التحيل: تغيير أو تتميم عنوان التحيل: المادة 20 الفقرة 1

الباب الثاني : شروط وكوفيات معارسة حتى الإنفراب في القطاع الخاص . المادة 20

القريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التحيل رقم : 59 رقم النظام : 2285

التخيل	نص التحيل	النص كما جام في المشروع
من الضروري تحديد حيوية الخدمات الأساسية وأهمية	المادة 20	المادة [2]
الممتلكات والتجهيرات والآلات في أملكن العمل في	تتولى الجهة الداعوة إلى الإصراب،	تتولى الجهة الداعية إلى الإضراب،
القطاع الخاص، والتشجيع على الاتعاقات بين الأطراف	k,	\$
لتحديد الحد الأدنى من الخدمة تبعا لحصوصيات القطاعات تتعلق بصحة المواطن	المستعملات مفتش الشبط تحديد هده الحدمات وتعيين الأجراء	وفي حالة عدم الاتعاق، يمكن للمشغل أن يطلب من قامني المستعجلات تحديد هذه الخدمات وتعيين الأجراء الذين
وتستجيب لحاجياته الأساسية، سيما أن الفصل B من الدستور	الدين سيكلعون بتقديمها	سيكلفون بتقديمها
يؤكد على أن "تعمل السلطات العمومية على تشجيع		ob. p.
المفارضة الجماعية، وعلى البرام اتفاقيات الشغل		
الجماعية، وفق الشروط التي بنص عليها القانون"		
كما يتعين أن "يعمل المشعل على إخطار المواطنات		
والمواطنين المعنيين بالخدمة، داخل أجل 24 ساعة من		<u></u>

التطيل	ثمن التعديل	النص كما جاء في المشروع
الإعلان عن الإضراب، بكل		
الوسائل المتلحة قانوناء		
والتدابير المتخدة لضمان		
استمرارية الخدمات		
الضرورية/الحيوية"		
واعتبارا للطابع الاجتماعي		
للشعل، فإن تسوية النزاعات		
يجب أن نتم أولا أمام مغتش		
الشغل، وليس قاضي		
المستعجلات، في إطار تمكين		
هذا المفتش من القيام بأدواره		
وعدم تهميشه، خاصة أنه جهة		
مختصبة في المجال		

الياب التَّاتِي : شروط وكيفوات معارسة حل الإنشراب في القطاع الخاص المادة 20

الغريق الاشتراكي المعارصة الاتحادية التعدل رقم : 60 رقم النظام : 2286

التطيل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
من الضروري تحديد حيوية الخدمات الأساسية وأهمية	المادة [2]	المادة [2]
الممتلكات والتجهيزات والآلات في أماكن العمل في	تتولي الجهة الداعية الى الإصراب،	تتولى الجهة الداعية إلى الإضراب،
القطاع الحاص، والتشجيع على الاطراف التفاقات بين الأطراف	May 1979)	-E4-bF4F
لتحديد الحد الأدبى من الحدمة ثبعا لخصوصيات القطاعات تتعلق بصحة المواطن	المستعجلات تحديد هذه الخدمات، وما إن كانت تحتاح	
وتستجيب لحاحياته الأساسية، سيما أن الفصل 8 من الدستور	ومروز المراه والمنظران والحراري التحران والحران والمراهان	سيكلفون متقديمها
يؤكد على أن "تعمل السلطات العمومية على تشجيع	Ann 4-b	7931 10
المعاوضة الجماعية، وعلى الرام اتعاقيات الشعل		
الحماعية، وفق الشروط التي ينص عليها القانون".		
كما يتعين أن "يعمل المشعل على إحطار المواطنات		
والمواطنين المعنيين بالخدمة، داخل أجل 24 ساعة من		

التطيل	ثص التعديل	النص كما جاء في المشروع
الإعلان عن الإضراب، بكل		
الوسائل المتاحة قانوناء		
والتدابير المتخذة لضمان		
استمرارية الخدمات		
الصرورية/الحيوية".		
واعتبارا للطابع الاجتماعي		
للشعل، فإن تسوية النزاعات		
يجب ان تتم اولا أمام مفتش		
الشعل، وليس قاضي		
المستعجلات، في إطار تمكون		
هذا المفتش من القيام بادواره		
وعدم تهمزشه، خاصة أنه جهة		
محتصمة في المجال.		

نوع التعديل: تغيير أو تتميم عنوان التحديل: المدة (2) الفقرة إ

الباب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 20

الله الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التحادية التحادية التحادية (ق. 61 رقم النظام : 2287

ثص التحيل	النص كما جاء في المشروع
20 a v a b	المادة 20
20	20
تتمل الحمة الداعية الصاب	تتولى الجهة الداعية إلى الإصراب،
اللولي الربها المالية إلي الإسترانية الال	الرقي الله الله الله المسال الله المسال الله الله الله الله الله الله الله ا
*	
أشين الاجمكان ممارسة الاصراب الاجعا صنور امر	لا يمكن معارسة الإطبراب إلا بعد صدور أمر قاه
	المستعجلات
	المادة 20 تتولى الجهة الداعية إلى الإضراب، .

التعليل	تمن التعديل	البَص كما چام في المشروع
الإعلان عن الإضراب، بكل		
الوسائل المتاحة قانوناء		
والتدابير المتحذة لصمان		
استمرارية الخدمات		
الضرورية/الحيوية".		
واعتبارا للطابع الاجتماعي		
للشغل، فإن تسوية النزاعات		
يجب أن تتم أولا أمام مفتش		
الشعل، وليس قاضي		
المستعجلات، في إطار تمكين		
هذا المعتش من القيام بأدواره		
وعدم تهميشه، خاصة أنه جهة		
مختصة في المجال.		

البلب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الاضراب في القطاع الخاص المدن الم

التعليل	نص التحيل	النص كما چاء في المشروع
اللجوء إلى القصاء في	المادة [2]	المادة ا2
	يمكن للمشعل وللجهة الداعية للإصراب، على حد سواء، ال	يمكل للمشعل وللجهة الداعية للإضراب، على حد سواء، ال
عيه، لذا يتعين ملاءمة هذه	يطلب من مفتش الشفل. تتبع تتفيد الاضراب، واعتماد اليات	يطلب من رئيس المحكمة المختصة تعيين معوص قصاني أو أي
المادة مع مقتضيات مدونة		شخص احر مؤهل لدلك، داخل أجل لا يتعدى 48 ساعة لإجراه
الشغل التي أحالت على مفتش	7 - 4	معاينة لظروف سير الإصراب وللواقعة أو الوقامع المصاحبة
	احر موهل لنلك، داخل أجل لا يتعدى 48 ساعة لإجراء معاينة	له، وأن يطلب
الشعل، في أزيد من 102	لطروف مدير الإضراب وللواقعة أو الوقائع المصاحبة له، وأن	
إجراء.	يطلب	
تماشيا مع موقف العريق		
المعان عنه في إطار تعديل		
المادة 3 أعلاه، ومقترح نسخ		
الفصل 288 من مجموعة		
القانون الجنائي، واعتبارا		
للطابع السلمي للإضراب،		
يقرح حدف عرقلة حرية		
العمل		
الإصراب حق مكورل		
بمنتضى السنور، ويكتسي		
طابعا سلميا، أي لا وجود لأية		
علاقة بين الأحداث التي		
تكتسي طابعا جرميا والحق في		

توع التعديل : تغيير أو تتعيم

عنوان النصول ؛ المادة 21 الفقرة 1

التطول	نص التعديل	النص كما چام في المشروع
الإضراب، مما يغيب معه أي		
دور للنيابة العامة في		
الإضراب، لكونه سلمي		
ومؤطر قانوناه لذا يقترح		
حنف هذا المقتضى		
والاقتصار على الأنوار		
المتوطة بها في إطار القواعد		
العامة		
وفي هذا يقترح تبني توصية		
المجلس الوطني لحقوق		
الإنسان، باعتماد أليات تسوية		
نزاعات الشعل الجماعية		
المتصوص عليها في المواد		
من [55] إلى [58] من مدونة		
الشعل		

اليف الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص السادة 21

القريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 63 رقم التقام : 2295

التطيل	ثمن التعديل	النص كما جام في المشروع
اللجوء إلى القصاء في	المادة [2	المادة ا2
النزاعات الشعلوة إجراء مبالغ	يمكن للمشغل و للجهة الداعية للإضر اب، على حد سواه،،	يمكن للمشغل وللجهة الداعوة للإضراب، على حد سواه، ،
فيه، لذا يتعين ملاءمة هده	ادا ثبت حدوث أي عرقلة لممارسة حق الإصراب، او عرقلة	
المادة مع مقتضيات مدولة	حريه المعل بالنسبه للمشعل والاجواء عير المصربين، أو أي	
الشعل التي أحالت على معتش	حرق الحكام هذا القانون التنطيمي اثناء سريان الإصبر اب، دون	
الشغل/العون المكلف بتعتيش	المساس محق النيامة العامة في تحريك الدعوى العمومية والجار	
الشغل، في أزيد من 102	الأبحاث اللازمة إذا اقتضى الأمر ذلك.	الأبحاث اللازمة إذا اقتضى الأمر ذلك.
إجراء,		
تماشيا مع موقف الفريق		
المعلن عنه في إطار تعديل		
المادة [3] أعلام، ومقترح نسخ		
العصل 288 من مجموعة		
القانون الجنائي، واعتبارا		
للطابع السلمي للإضراب، يقترح حنف عرقلة حرية		
العمل		
الإضراب حق مكعول		
بمقتضى الدستور، ويكتسى		
طابعا سلميا، أي لا وجود لاية		
علاقة بين الأحداث التي		
تكتسى طابعا جرميا والحق في		

التطيل	نص التحيل	النص كما جام في المشروع
الإضراب: مما ينيب معه أي		
دور للنيابة العامة في		
الإضراب، لكونه سلمي		
ومؤطر قانوناه لذا يقترح		
حذف هذا المقتصبي،		
والاقتصار على الأدوار		
المنوطة بها في إطار القواعد		
العامة		
وفي هدا يقترح تبني توصية		
المجلس الوطني لحقوق		
الإنسان، باعتماد أليات تسوية		
نزاعات الشغل الجماعية		
المنصوص عليها في المواد		
من 55 إلى 58 من مدوسة		
الشعل		

الباب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حتى الإضراب في القطاع الخاص السادة 21

الفريق الإشتراكي - المعارضة الاتحكية التحكية التحيل رقم : 64 رقم التطلع : 2296

التحليل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
اللجوء إلى القصداء في	المادة [2	المادة [2]
النراعات الشغلية إجراء مبالغ	يمكن للمشغل وللجهة الداعية للاضر اب، على حد سواه،	يمكن للمشعل وللجهة الداعية للإضراب، على حد سواه،
فيه، لذا يتعين ملاءمة هذه	أو أي خرق الأحكام هذا القانون التنظيمي أثناء	أو أي خرق الأحكام هذا القانون التنطيمي أثناء
المادة مع مقتضرات مدونة	سريان الإصراب، نون المسلس يحق النبعية العلمة في تُحريث	
الشغل التي أحالت على معتش	الدعوى السومية وانجاز الإبحاث اللازمة اذا اقتضى الامر	
الشحل/العون المكلف بتفتيش	بلگ	دلك.
الشغل، في أزيد من 102		
المرام		
تماشيا مع موقف الفريق المعلن عنه في إطار تعديل		
المادة (3) أعلاه، ومقترح لسخ		
العصل 288 من مجموعة		
القانون الجنائي، واعتبارا		
للطابع السلمى للإضراب،		
يقترح حدف عرقلة حرية		
ilant.		
الإصراب حق مكعول		
بمقتضى الدستوره ويكتسي		
طابعا سلميا، أي لا وجود لأية		
علاقة بين الأحداث التي		
تكتسي طابعا جرميا والحق في		

التحليل	تص التعديل	النص كما جام في المشروع
الإضراب: مما يغيب معه أي		
دور الدوابة العامة في		
الإضراب، لكونه سلمي		
ومؤطر قانوناه لذا يقترح		
حدف هذا المقتصىء		
والاقتصار على الأدوار		
المنوطة بها في إطار القواعد		
العامة		
وفي هذا يغترح تبني توصية		
المجلس الوطني لحقوق		
الإنسان، باعتماد ألبات تسوية		
بزاعات الشغل الجماعية		
المنصوص عليها في المواد		
من 55 إلى 581 من مدونة		
الشغل		

ثوع التعديل : تغيير أو تتميم عنوان التعديل : المادة 22 الفارة 1

الباب الثاني: شروط وكوقوات معارسة حق الإضراب في القطاع القاص المادة 22

القريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التحيل رقم : 65 رقم النظام : 2298

التطيل	نُص التحيل	النص كما جاء في المشروع
تقليص الأجال إلى 5 يوما من أجل حمل المشغل على تنعيذ التزاماته وتعهداته في أقرب	المادة 22	المادة 22
وقت ممكن، خاصة حريما يتعلق الأمر بشروط الصحة	للجهة الداعية للاصراب، كلم اقتضت الطروف دلك، إبهاء الإضراب أو الغاء، أو توقيقه مؤقتا.	
والملامة في أماكن العمل: وتوقف الأجر إلخ.		4- 4+
	وفي حالة توقيف الإصراب مؤفتا لمدة معينة من أجل النعاوص سأن الملف المطلبي، فإنه يمكن استنباقه، دون التقيد بالأجال المنصوص عليها في المادة 8 من هذا القانون التنظيمي، إذا لم تسعر المعاوضات على بتابج، داخل أحل ثلاثين (30) خمسة عشر (15) يوما من بدوها	وفي حالة توقيف الإصراب موققا لمدة معينة من أجل التعاوض بشأن الملف المطلبي، فإنه يمكن استثنافه، دون التقيد بالأجال المنصوص عليها في المادة 8 من هذا القانون التنظيمي، إذا لم تسعر المعاوضات على نتائج، داحل أجل ثلاثين (30) يوما من يدوها

ثوع التحيل ؛ تقيير أو تتميم عقوان التحيل ؛ المادة 22 القفرة (

الياب الثاني : شروط وكيفيات معارمة حق الإضراب في القطاع الخاص العادة 22

الغريق الاشتراكي - المعارصة الاتحادية التحيل رقم : 66 رقم النظام : 2299

النص كما جاء في المشروع	تص التعديل	التعليل
72 E.S.L.	المادة 22	اصلاح خطا
جهة الداعية للإصر اب،ا.	للجهة الداعية للإضراب،ا	
4- hr	144.01 -	
أمان الملف المطلبي، فإنه يمكن استنتاقه، دون التقيد بالأجال منصوص عليها في المادة 8] من هذا القانون التنظيمي، أذا لم	وفي حالة توقيف الإصراب موقتا لمدة معينة من أجل التعاوص سأن الملف المطلبي، فانه يمكن استنباقه، دون التعيد بالأجال المنصوص عليها في المادة 8 من هذا القانون التنظيمي، إذا لم نمعر المفاوصات على بنائح، داخل أجل ثلاثين (30) يوما من يدمها يديها.	

القريق الإشتراكي - المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 67 رقم النظام : 2302

اليب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 23

التطول	تص التحيل	التص كما جاء في المشروع
تقليص الأجل من أجل حمل المشغل على تنفيذ التراماته وتعهداته	المادة 23	المادة 23
التنصيص على أن هذه الأجال تصبح لاغية إذا تراجع المشغل أو تملص من تنفيذ التزاماته وتعهداته، ففي هده الحالة لا يمكن وقف الإضراب	ميرم بين الأطراف المعنية على إثر الاستجابة للملف المطلبي، اتخاد قرار إضراب جديد دفاعا عن المطالب نفسها، إلا بعد الصرام أجل سنة ثلاثه ([3]) اشهر على الأقل يبتدئ من تاريخ	انصرام أجل سنة على الأقل يبندي من تاريخ انهاء الإصراب أو
إلى عين مرور الأجل المحددة.		

توع التحيل: تغيير أو تتميم

عَثْران التعديل: المادة 23 القارة]

القريق الاشتراكي ــ المعارضة الاتحلاية التحيل رقم : 68 رقم النظام : 2303

البعب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخلص عوان التحيل : المادة 23 الفقرة 1 المادة 23 الفقرة 1

التطول	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
تقليص الأجل من أجل حمل المشعل على تعديد التزاماته	المادة 23	المادة 23
وتعهداته التنصيص على ال هذه الأجال تصبح الاغية إدا تراجع المشغل أو تملص مل تعيد التراماته وتعهداته، دعي هذه الحالة لا يمكن وقف الإصبراب الى حين مرور الأجل المحددة.	المعارة الحل معه على الإهل يبدئ من الربيح إنهاء الإصراب او المعارف من العالمة ما لم منز المع المشعل على سر ساله او يحل حل العبسية المدالة من الم	سير م بين الأطراف المعنية على إثر الاستحابة للملف المطلبي، تحاد قرار إصراب جديد نفاعا عن المطالب نفسها، إلا بعد تصرام أجل سنة على الأقل يبتدئ من تاريح انهاء الإصراب أو العانه

توع التحيل : تغيير أو تتميم عتران التحيل : المادة 24 الفقرة 1

الياب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإصراب في القطاع الخاص . المادة 24

الغريق الاشتراكي ــ المعترضة الاتحادية التحيل رقم : 69 رقم النظام : 2304

التطيل	ثمن التحيل	النص كما جاء في المشروع
توسيع المنع ليشمل حالة عدم عقل أو ترحيل الأليات والاجهرة، لكن مع إمكانية تعيير طبيعة استعلالها بعين المكان.	يملع على المنسفل أن يقوم؛ خلال مذة الإصبر أب، بمناولة أو نقل	او ترحيل اليات وأجهزة وباقي وسائل عمل المقاولة او الموسسة كلا أو يعضا

الياب التَّقي : شروط وكيفيات معارسة حتى الإضراب في القطاع الشاص العادة 25

التطيل	نص التحيل	النص كما جام في المشروع
اللجوه إلى القصاء في النزاعات الشغلية إجراء مبالغ هيه، لذا يتعين ملاءمة هده المادة مع مقتضيات على مفتش الشغل التي أحالت على مفتش الشغل التي أحالت على مفتش الشغل. لتوصية المجلس الوطني ومن جهة أحرى، وتبعا لحقوق الإنسان، يتعين تخويل للحقوق الإنسان، يتعين تخويل سواء، احتراما لمبدأ التوزان معايير منظمة العمل الدولية على حد خلصة أن ما يتعلق بشروط حفظ الصحة والسلامة داخل خلصة أن ما يتعلق بشروط أماكن العمل، لم يعط فيه حق أماكن العمل، لم يعط فيه حق أشكل مباشر بهذا التدبير.	يجب على المشعل الامتناع عن الإغلاق الكلي او الجرني المقاولة أو المؤسسة بسبب عمارسة حق الإضراب ويمكنه ويمكن للمشعل والمصربين في حالة الإصرار بممتلكات المعاولة أو المؤسسة لا سيما منها التجهيزات أو الالات أو المواد الأولية أو السلم او البصائم، أو عدم مراعاة تدابير حفظ الصحة والسلامة المهنية، تقديم طلب الى قاصني المستعجلات المتصدار أمر قضائي من أجل اتخاذ التدابير الوقائية اللارمة لحماية ممتلكات المقاولة أو المؤسسة وحفظ الصحة والسلامة المهنية، أو إغلاقها الجرني أو الكلي مؤقتا، الصحة والسلامة المهنية، أو إغلاقها الجرني أو الكلي مؤقتا، حسب وضعية المقاولة وطبيعة نشاطها.	ويمكنه في حالة الإصرار بممتلكات المقاولة او الموسسة لا سيما منها التجهيرات أو الآلات أو المواد الأولية او السلع أو البصائع، أو عدم مراعاة تدابير حفظ الصحة والسلامة المهنية، تقديم طلب بلى قاصى المستعجلات لاستصدار أمر قصائي من اجل اتحاد التدابير الوقائية اللارمة لحماية ممتلكات المعاولة أو

نوع التحيل: تغيير أو تثميم

عنوان التحيل : المادة 25 الفقرة 1

التطول	تص التعديل	اللص كما جاء في المشروع
اللجوه إلى القضاء في النزاعات الشغلية إجراء مبالغ ديه، لذا يتعين ملاءمة هده المادة مع مقتصيات مدودة الشغل التي أحالت على مفتش الشغل/العون المكلف بتكتيش الشغل لتوصية المجلس الوطبي لحقوق الإنسان، يتعين تحويل لحق في طلب التدخل للمضربين والمشغل على حد المواء، احتراما لمبدأ التوزان في حماية المصالح، وفق معايير منظمة العمل الدولية أماكن العمل، لم يعط هيه حق حفظ الصحة والسلامة داحل أماكن العمل، لم يعط هيه حق التدخل للأجير، رغم أنه معني بشكل مباشر بهذا التدبير.	المادة 25 المشغل الامتناع عن الإغلاق الكلي أو الجزئي ليجب على المشغل الامتناع عن الإغلاق الكلي أو الجزئي للمقاولة أو المؤسسة لا ويمكنه في حالة الإضرار بممتلكات المقاولة أو المؤسسة لا البصائع، أو عدم مراعاة تدابير حفظ الصحة والسلامة المهنية، المعار الموسول الى تسوية النزاع عن طريق مفتش الشغل، النا تعدر الوصول الى تسوية النزاع عن طريق مفتش الشغل، الما تحدر المواد التدابير الوقائية اللازمة لجماية ممتلكات المقاولة أو اجل اتحاد التدابير الوقائية اللازمة لجماية ممتلكات المقاولة أو المؤسسة وحفظ الصحة والسلامة المهنية، أو إغلاقها الجرني الوقائية المقاولة وطبيعة نشاطها.	للمقاولة أو المؤسسة بسبب ممارسة حق الإضراب ويمكنه في حالة الإصرار بممتلكات المقاولة أو المؤسسة لا سيما منها التجهيزات أو الآلات أو المواد الأولية أو السلع أو النصابع، أو عدم مراعاة تدابير حفظ الصحة والسلامة المهدية، تقديم طلب إلى قاصى المستعجلات لاستصدار أمر قصابي من

الفريق الإشتراكي - المعارضة الإتجانية التحانية التحديل راقم : 72 رقم النظام : 2309

الباب الثاني: شروط وكيفيات ممارسة حل الإضراب في انقطاع الخاص المادة 26

النص كما جاء في المشروع
المادة 26 يمكن للمشغل، في حالة ممارسة الإضراب خلافا لأحكام هدا القانون التنظيمي، أن يطالب الجهة الداعية للإضراب والأجراء المضربين بالتعويض عن الخسائر والأضرار التي لحقت

توع التحيل : نسخ

عنوان التحيل : المادة 26 الفقرة 1

التعليل	نص التحيل	التص كما چام في المشروع
ىالتعويص.		
وفتح هذا المجال، من شأته أن		
يشكل قيدا جديدا على ممارسة		
المحق في الإضراب، لكون		
المشعل بإمكانه أن يدلي بأتعه		
الأشياء لتبرير مطالبته		
بالتعويض، لاسيما أن المقاولة		
او الموسسة المعنية		
بالإصراب تلحق بها حسائر		
كبيرة تتيجة توقف عملية		
الإشاح، وهو ما لا يمكن ال		
يتحمله المصرب		

توع التعديل : تسخّ عنوان التعديل : المادة 27 الفقرة 1

الباب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الشاص المادة 27

الغريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التحيل رقم : 73 رقم النظام : 2310

التطول	تس التحيل	النص كما جاء في المشروع
تبعا للتعليل المقدم بشأن حذف		
المادة [3] اعلاه، التي بصبت	27 shall	المادة 27
على عرقلة حرية العمل خلال	بعدّع على الأحراء العضربين احتلال أماكن العمل خلال مدة	Za. Na ladi Stat Nastana ali Jan VI de ana
() ,	رم <u>دم حتى المحراب المحصر بين المحدل المحل المحل حدي المحال</u> المريا <u>ل الإضراب</u>	يملع على الإجراء المصاربين الملكن المكن العمل عدل مده ا
هذا أيصنا التأكيد والتنصيص		سرول برهر ب
على الطابع السلمي للإصراب		
ومنع أية أعمال مثل العنف أو العمل العمل العمل العمل التعمل		
منطمة العمل الدولية أنها لا		
تحظى بالحماية القانونية، وهو		
ما تضمنه نصوص قانونية		
اخرى		
وجدير بالذكر ان لجنة		
الحريات النقابية بمنظمة العمل		
الدولية أشارت إلى مشروعية		
الاعتصام السلمي في أماكن		
العمل، وتسمح يدعوة غير المضربين للانضمام		
المضربين للانضمام اللاضراب		
وبالتالي يتعين نسخ ما تضمنه		
المشروع في هذا الصند، حتى		

التطيل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
لا يكون ذريعة لخرق الحق في		
الإضراب.		

البب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص . العادة 28

القريق الاشتراكي - المعارضة الاتحلاية التعليل رقم : 74 رقم النظام : 2311

التطيل	ئص التحيل	النص كما جاء في المشروع
رئيس الحكومة خصم في الإضراب، سواء بشكل مباشر	المادة 28	المادة 28
او غير مباشر، لأنه سلطة تنعيدية، إما مدبرة للقطاع العام او وصية على القطاع الخاص، وبالتالي لا ينبغي أن	Later the contract of the cont	يمكن لرنيس الحكومة، في حالة حدوث افات أو كوارث طبيعية أو أزمة وطنية، أن يأمر بصفة استثنائية بموجب قرار معلل، بمنع الإضراب أو وقفه لمدة محددة.
يتحول إلى خصم وحكم في أن واحد، لما يتضمنه هدا المقتضى من احتلال على مستوى مبدأ التوازن في حماية		
مصالح الأطراف، وهو ما يتطلب تحويل النت فيه للقصاء، باعتباره جهة مستقلة ومحايدة، تماشيا مع توصية		
المجلس الوطني لحقوق الإنسان. ومن جهة أخرى الحديث عن		
ارمة وطبية في قانون تنطيمي مبالغ فيه، وغير محددة بدقة، مما يقترح معه التطرق إلى المساس بالنظام العام، (انظر		

التطيل	تص التحيل	النص كما جاء في المشروع
المادة 29 بعده)، والحديث عن		
المعرد في الكوارث، الأن		
الكارثة الواحدة بالإمكان أن		
تكون سبا في وقف		
الإضراب، بدل انتظار أن تقع		
عدة كوارث، كما أن مفهومي		
الكارثة الطنيعية والنظام العام		
محددين قانونا		
والقرار الصائر بمناسبة وقف		
الإصراب، لا ينتعي ان يصل		
اللمنع، لكونه حق مكعول		
انستوريا، لا يلعى بمحرد		
قرار، بل يستوجب وقفه		
والتوجه نحر البحث عن تسوية		
للبزاع في إطار العلاقة		
الشغلية (القصاء في المادة 29		
بعده يعلق الإضراب فقط ولا		
يلعيه)		

الباب الثاني: شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 28

القريق الاشتراكي _ المعارضة الاتعادية الثعديل رقم : 75 رقم النظام : 2312

(اتعلیل	نص التحيل	النص كما جام في المشروع
رئيس الحكومة خصم في الإضراب، سواء بشكل مباشر	المادة 28	المادة 28
او غير مباشر، لأنه سلطة تعوذية، إما مدبرة للقطاع العام او وصوبة على القطاع الخاص، وبالتالي لا ينبغي أن	5 . 1 th . 1 2	يمكن لرئيس الحكومة، في حالة حدوث افات او كوارث طبيعية أو أزمة وطنية، أن يأمر بصفة استثنائية بموجب قرار معلل، بمنع الإضراب أو وقفه لمدة محددة.
يتحول إلى خصام وحكم في ال واحد: لما يتضامله هذا المقتضى من اختلال على مستوى مبدأ التوازن في حماية		
مصالح الأطراف، وهو ما يتطلب تخويل البت فيه للعصاء، باعتباره جهة مستقلة ومحايدة، تماشيا مع توصية		
المجلس الوطلي لحقوق الإنسان. ومن جهة أخرى الحديث عن		
أزمة وطنية في قانون تنطيمي مبالغ فيه، وغير محددة بدقة، مما يقترح معه التطرق إلى المسام بالنظام العام، (أنظر		

المتطيل	ئص التعديل	النص كما جاء في المشروع
المادة 29 بعده)، والحديث عن		
المفرد في الكوارث، لأن		
الكارثة الواحدة بالإمكان أن		
تكون سبيا في وقف		
الإصراب، بدل التظار أن تقع		
عدة كوارث، كما أن معهومي		
الكارثة الطبيعية والنظام العام		
محددين قانونا		
والقرار الصادر بمناسبة وقف		
الإضراب، لا ينبغي أن يصل		
اللمنع، لكونه حق مكعول		
دستورياء لا بلعي بمجرد		
قرار، بل يستوجب وقعه		
والتوجه نحو البحث عن تسوية		
اللزاع في إطار العلاقة		
الشغلية (القضاء في المادة 29		
بعده يعلق الإضراب فقط ولا		
يلغيه).		

الباب الثاني: شروط وكيفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 28

القريق الاشتراكي - المعارضة الاتحقية التحيل رقم : 76 رقم التقلم : 2315

المُعلول	نص التحول	النص كما جاء في المشروع
رنيس الحكومة خصم في الإضراب، سواء بشكل مباشر	المادة 28	المادة 28
أو غير مباشر، لأنه سلطة لتعدية ما مديرة للقطاع العام او وصية على القطاع الحاص، وبالتالي لا يبدعي المنحول الى حصم وحكم في المنتضى من اختلال على مستوى مبدأ التوازن في حماية مسالح الأطراف، وهو ما يتطلب تخويل البت فيه للقصاء، باعتباره جهة مستقلة		يمكن لرئيس الحكومة، في حالة حدوث افات او كوارث طبيعية أو أرمة وطبيق أن يأمر بصفة استثنائية بموجب قرار معلل، بمنع الإصبر اب أو وقفة لمدة محددة
ومحايدة، تماشيا مع توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسال ومن جهة أحرى الحديث عن أرمة وطنية في قانون تنظيمي مبالع عيه، وغير محددة بدقة، مما يقترح معه التطرق إلى المسامن بالنظام العام؛ (أنطر		

المتطيق	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
المادة 29 بعده)، والحديث عن		
المفرد في الكوارث، لأن		
الكارثة الواحدة بالإمكان أن		
تكون سببا في وقف		
الإضراب، بدل انتظار أن تق		
عدة كوارث، كما أن مفهوم		
الكارثة الطبيعية والنظام العا		
محددين قانونا		
والقرار الصبادر بمداسبة وقف		
الإضراب، لا ينبغي أن يصل		
اللمنع، لكونه حقّ مكفول		
دستوريا، لا يلعى بمجرد		
فرار، بل يستوجب وقد		
والتوجه نحو البحث عن تسوي		
للنراع في إطار العلاق		
الشغلية (القصباء في المادة ا		
بعده يعلق الإضراب فقط وال		
راخيه).		

نوع النطيل : تسخ عوان انتحيل : المادة 29 الفقرة 1

الباب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 29

القريق الاشتراكي .. المعارضة الاتحادية التحيل رقم : 77 رقم النظام : 2320

التطيل	ئص التعنيل	النص كما جاء في المشروع
حدف هذه المادة لكون تهديد النطام العام تم تنظيمه ضمن التعديل المقدم على المادة 28 أعلاه، كما أن الحدمات المقدمة في إطار المرافق الحيوية مؤطرة بالمادة 34 بعده.	المالية إلى الإضراب بمقتضى امر لقاضي المستعجلات بالمحكمة المختصة في حالة ما اذا كانت ممرسته ستودي الى تهديد النظام العمال وقف تقديم الخدمات الإساسية في	المادة 29 يمكن تعليق الإضراب بمقتضى أمر لقاضي المستعجلات بالمحكمة المختصة في حالة ما إدا كانت ممارسته ستؤدي إلى تهديد البطام العام أو وقف تقديم الخدمات الأساسية في حدودها الدنيا، بداء على طلب من رئيس الحكومة وبمبادرة من السلطة الحكومية المكلفة بالداحلية

الياب الثلث : شروط وعرفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع العام العلاة 30

لوع التعديل: تغيير أو تتعيم
عنوان التعديل: المادة 30
اللقرة 1

التكيل	تس التحيل	النص كما جام في المشروع
يعتبر الجزء الثاني من هده	المادة 30	المادة [3]
المادة تضييقا مبأشرا على	علاوة على الأحكام العامة المنصوص عليها في الباب الأول	علاوة على الأحكام العامة المنصوص عليها في الناب الأول
	أعلاه، تطبق أحكام الناب الثاني من هذا القانون التنظيمي على	
	ممارسة حق الإصراب من قبل الأجراء العاملين بالقطاع العام،	
	باستثناء احكم المواد 8 (الفقرة الثقية) و15 و16 و17 (العفرة	
اقترح حنفها في تعديل سابق،	الثقية) و 19 و 24	الثانية) ر 19 و 24.
والمادة 15 تسمح بإمكانية		
الإعلان عن الإضراب العام		
في الوظيمة العمومية، أي		
جميع القطاعات، والمادتين 16 (الفقرة الثانية) و17، تسمحان		
التنظيمات النقابية المحلية		
بممارسة الحق في الإضراب		
على مستوى مؤسسة محلية،		
(الجماعات الترابية تمونجا)،		
في حين المادة 24 تمنع على		
المشغل أن يقوم، خلال مدة		
الإضراب، بمناولة أو نقل أو		
ترحيل اليات وأجهزة وباقى		
وسائل عمل المقاولة أو		
المؤسسة كلا أو بعضاء أو		

التعليل	تمن التعديل	النص كم جاء في المشروع
استعلالها في غير الأغراص		
المعدة لها سلعا.		
والاحتماط مهدا المقتضى،		
تصييق حطير على ممارسة		
الحق في الإصراب		

الياب الثالث : شروط وكيفيات معارمية هل الإضراب في القطاع العام المادة 31

نوع النحيل : تغيير أو تتميم عنوان التحيل : المادة 31 الففرة 1

التطيل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
تبعا لما تطرق له المجلس والاقتصادي والاجتماعي والاجتماعي والبيني، يقترح في هذا الصدد لتنطيم الإضراب في المرافق المعدومية المحلية والجهوية، وذلك لضمان والمرتفقين على هدسواء. المرافق العمومية المحلية المحلية المحلية المحلية المعومية المحلية المودية تتمتع بالشخصية المودية مستقلة، مما يحتمل والإداري، والحرى مسيرة بطريقة مستقلة، مما يحتمل الحق في الإضراب على معه وجود الحاجة إلى ممارسة المستوى المحلي أو الجهوي.	يمكن أن ينحد قرار الإصراب في القطاع العام، وفق الشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي على الصعيد الوطني من قبل الجهاز التداولي المحتص لإحدى النقابات الأكثر تمثيلا أو ذات تمثيلية على الصعيد الوطني، وفق خما يمكن أن يتحذ على المستوى المحلي أو الجهوي، وفق نفس الشروط والكيفيات، من قبل الجهاز التداولي المختص لاحدى النقابات الاكثر تمثيلا أو دات تمثيلية على الصعيد المحلي أو الجهوي، أو من طرف مجموعة من المهنيين المختي أو الجهوي، أو من طرف مجموعة من المهنيين يقصد في معلول هذا القانون التنظيمي	والكوهيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي على الصحيد الوطني من قبل الجهاز التداولي المختص لإحدى النقابات الأكثر تمثيلا أو دات تمثيلية على الصحيد الوطني مدلول هذا القانون التنظيمي

الياب الثلث : شروط وكيفيات معرسة على الإضراب في القطاع العام . (لمادة 32

اللريق الاشتراكي _ المعارضة الاتحادية التحادية عند 80 رقم : 80 رقم التظام : 2325

التطيل	لص اثنعدیل	النص كما جام في المشروع
اجال مبالغ فيها، ولا تأحد كدلك، بعين الاعتبار الحالات	المادة 32	المادة 32
الطارئة أو الخطر الحال، وحالة العطالب الاستعجالية الحاصة بالحقوق وتنعيذ الالتزامات وقضايا الصحة	يجب على الجهة الداعية إلى الإضراب أن تحيط علما الجهات المشار إليها بعده يقرار الإضراب في أحد المرافق العمومية أو في بعضها أو في جميعها، سبعه(7) ثلاثة ([[3]]) أيام على الاقل قبل تاريخ الشروع الفعلي في تنفيذه:	المشار اليها بعده عرار الإضراب في أحد المرافق العمومية أو
والسلامة على المستوى الدولي، في المانيا 48 ساعة، والبرازيل 48 ساعة، وفرنسا 5 أأيام، كما		
أن منظمة العمل الدولية في إرشاداتها أكدت على وجوب أن لا تكون مدة الإشعار طويلة		
جدا لكودها تقيد الحق في الإضراب بدول وجه حق. والملاحظ أن هناك قضايا لها الذاء أن في الدار الدارة في الدار		
أثار أقوى من الإضراب في مؤسسة عمومية، من قبيل المظاهرات بالطرق العمومية، والتحمير، ورغم نلك،		
والتجمهر، ورغم ذلك، فالمشرع جند في العصل		

التعتيل	ثعن التحيل	النَّص كما جاء في المشروع
الثاني عشر من ظهير شريف		
رقم 1.58.377 بشأن التجمعات		
العمومية، كما وقع تغييره		
وتتميمه، التصريح المسبق		
(ثلاثة أيام كاملة على الأقل).		
ومن جهة ثانية كل الجهات		
المعنية بالإشعار على مستوى		
هده المادة؛ لها صلة وصل		
بينها، مما يتعين معه تبسيط		
مسطرة الإشعار من خلال		
الاقتصار على إشعار الجهة		
المعنية بشكل مباشر، وهذه		
الأخيرة هي التي بتعين عليها		
إشعار باقي الأطراف، بما في		
دلك رئيس الحكومة والسلطات		
الحكومية المكلعة بالداخلية		
والوظيفة العمومية والتشعيل،		
وعامل العمالة أو الإقليم		
المعني.		
الابقاء على هذا المقتضى		
يعتبر تعقيدا لممارسة هدا		
الحق المخول دستوريا		

البقي الثانث و شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع العام المادة 32

القريق الاشتراكي ــ المعارضة الاتحالية التحيل رقم : 81 رقم النظام : 2326

التطيل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
اجال مبالع فيها، ولا تأخذ كذلك، بعين الاعتبار الحالات	المادة 32	المادة 32
الطارنة أو الحطر الحال، وحالة المطالب الاستعجالية الخاصة بالحقوق وتنفيد الالتزامات وقضايا الصحة والسلامة	المشار إليها بعده بقرار الإصراب في أحد المرافق العمومية او	يجب على الجهة الداعية الى الإضراب أل تحيط علما الجهات المشار إليها بعده بقرار الإصراب في أحد المرافق العمومية أو في بعصها أو في جميعها، سبعة(7) أيام على الأقل قبل تاريح الشروع العملي في تنعيذه:
على المستوى الدولي، في المانيا 48 ساعة، والبرازيل 48 ساعة، وأرنسا 5 أيام، كما	مرتبس الحكومة والسلطات الحكومية المكافة بالداخلية والوظيفة العمومية والتشغيل ا	
أن منظمة العمل الدولية في ارشاداتها أكدت على وجوب أن لا تكون مدة الإشعار طويلة جدا لكونها تقيد الحق في	4 343	•
الإضراب بدور وجه حق. والملاحظ أن هناك قضايا لها أثار أقوى من الإضراب في		
مؤسسة عمومية، من قبيل المظاهرات بالطرق العمومية، والتجمهر، ورغم نلك،		
فالمشرع حدد في العصل		

التعليل	تص التعيل	النص كما جاء في المشروع
الثاني عشر من ظهير شريف		
رقم 58.377 بشأن التجمعات		
العمومية، كما وقع تغييره		
وتتميمه، التصريح المسبق		
(ثلاثة أيام كاملة على الأقل).		
ومن جهة ثانية كل الجهات		
المعية بالإشعار على مستوى		
هده العادة، لها صلة وصل		
بينهاء مما يتعين معه تبسيط		
مسطرة الإشعار من حلال		
الاقتصار على بشعار الجهة		
المعدية بشكل مباشر، وهده		
الأخيرة هي التي يتعين عليها		
إشعار بالليّ الاطّراف، بما في		
ذلك رئيس الحكومة والسلطات		
الحكومية المكلعة بالداحلية		
والوظيعة العمومية والتشخيل،		
وعامل العمالة أو الإقليم		
المستني		
الابقاء على هذا المقتصى		
يعتبر تعقيدا لممارسة هدا		
الحق المحول فستوريا		

نوع التحيل : تغيير او تتميم عنوان التحيل : المادة 32 الفقرة [

البنب الثقات : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع العام المادة 32

اللريق الاشتراكي .. المعارضة الاتحادية التعيل رقم : 82 رقم النظام : 2327

التطيل	نص التحديل	النص كما جاء في المشروع
اجال مبالغ فيها، ولا تأخذ كدلك، بعين الاعتبار الحالات	المادة 32	المادة 32
الطارية أو الحطر الحال، وحالة المطالب الاستعجالية	يجب على الجهة الداعية إلى الإضراب	ربجب على الجهة الداعية إلى الإصراب
الخاصة بالحقوق وتنعيذ الالتزامات وقضايا الصبحة	Ž -des.	1
والسلامة على المستوى الدولي، في المانيا 48ساعة، والبرازيل 48	الوصاية والإشراف عليه إذا تعلق الأمر بمؤسسة أو مقاولة عمومية، والمنابع المعمومية المع	- السلطات الحكومية التابع لها المرفق المعني، أو التي تمارس الوصناية والإشراف عليه إذا تعلق الأمر بمؤسسة أو مقاولة عمومية، وإلى مدير المؤسسة أو المقاولة العمومية المعنية،
مناعة، وقرنسا 5 أأيام، كما أن منظمة العمل الدولية في إرشاداتها أكنت على وجوب	او وكل مسؤول عن المرفق العمومي المعني ؛	
أن لا تكون مدة الإشعار طويلة جدا لكونها تقيد الحق في	····	144 17
الإصراب بدون وجه حق. والملاحط أن هناك قضايا لها أثار أقوى من الإضراب في		
مؤسسة عمومية، من قبيل المطاهرات بالطرق العمومية،		
والتجمهر، ورغم ذلك، فالمشرع حدد في العصل		

التعليل	تص التعيل	النص كما جاء في المشروع
الثاني عشر من ظهير شريف		
رقم 777.858 بشأن التجمعات		
العمومية، كما وقع تغييره		
وتتميمه، التصريح الممبق		
(ثلاثة أيام كاملة على الأقل).		
ومن جهة ثانية كل الجهات		
المعنية بالإشعار على مستوي		
هذه المادة، لها صلة وصل		
بينهاء مما يتعين معه تيسيط		
مسطرة الإشعار من خلال		
الاقتصار على إشعار الجهة		
المعنية بشكل مباشر، وهذه		
الأخيرة هي التي يتعين عليها		
إشعار باقي الأطراف، يما في		
ذلك رئيس الحكومة والسلطات		
الحكومية المكلعة بالداخلية		
والوظيعة العمومية والتشغيل،		
وعامل العمالة أو الإقليم		
المعلي.		
الإبقاء على هذا المقتضى		
يعتبر تعقيدا لممارسة هدا		
المحق المخول بستوريا		

توع التحيل : تغيير أو تتميم عثوان التحيل : المادة 32 الفارة 1

الباب الثاثث : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع للعام المادة 32

الفريق الاشتراكي ــ المعارضة الاتحادية التحادية . 83 التحيل رقم : 2329 رقم النظام : 2329

التعليل	تمن التحيل	النَّص كما جاء في المشروع
أجال مبالغ فيها، ولا تأحذ كذلك، بعين الاعتبار الحالات	المادة 32	المادة 32
الطارنة أو الغطر الحال، وحالة المطالب الاستعجالية	بجب على الجهة الداعية إلى الإصراب	يجب على الجهة الداعية إلى الإصراب.
الخاصة بالحقوق وتنعيد الإلتزامات وقضايا الصبحة	6240204	7 '41
والمبلامة. على المستوى الدولي، في	· عامل العمالة أو الاقليم المعني	- عامل العمالة أو الإقليم المعني.
المانيا 48 ساعة، والدراريل 48 ساعة، وفريسا 5 ا ايام، كما ال منظمة العمل الدولية في	3 24. 7	
ار شاداتها أكدت على وجوب أن لا تكون مدة الإشعار طويلة	محلية.	
جدا لكونها تقيد الحق في الإضراب بدون وجه حق.		
والعلاحظ أن هناك قصابيا لمها أثار أقوى من الإصراب في		
مؤسسة عمومية، من قبيل المظاهرات بالطرق العمومية،		
والتجمهر، ورغم ذلك، فالمشرع حدد في الفصل		

التطيل	تمن التعيل	انتص كما جاء في المشروع
الثاني عشر من ظهير شريف		
رقم 1.58.377 بشأن التجمعات		
العمومية، كما وقع تغييره		
وتثميمه التصريح المسبق		
(ثلاثة أيام كاملة على الأقل).		
ومن جهة ثانية كل الجهات		
المعنية بالإشعال على مستوى		
هذه المادة، لها سلة وصل		
بينها، مما يتعين معه تبسيط		
مسطرة الإشعار من خلال		
الاقتصار على أشعار الجهة		
المعنية بشكل مباشر، وهذه		
الأحيرة هي التي يتعين عليها		
إشعار باقي الأطراف، بما في		
دلك رئيس الحكومة والسلطات		
الحكومية المكلعة بالداخلية		
والوظيفة العمومية والتشغيل،		
وعامل العمالة أو الإقليم		
المعنى.		
الابقاء على هذا المقتضى		
يعتبر تعقيدا لممارسة هدا		
الحق المخول بستوريا.		

نوع التحديل: تغيير أو تتعيم عنوان انتحيل: المادة 33 الفقرة 1

الياب الثَّالث : شروط وكيفيات معارسة حق الإضراب في القطاع العام المادة 33

الفريق الاشتراكي ــ المعارضة الاتحادية التحيل رام : 84 رام النظام : 2413

التطول	نص التحيل	النص كم جاء في المشروع
من جهة أولى أكد المجلس	33 Falalt	المادة 33
الاقتصادي والاجتماعي والبيني على أنه يتعين تصييق	لا يمكن للعنات التالية ممارسة حق الإصبراب	لا يمكن للعنات التالية ممارسة حق الإصبراب
هذا النص بهدف عدم حرمان		
الموطعين العموميين من حقهم في الإضراب، وذلك بما	- القضاة <u>وقضاة المحاكم المالي</u> ة ١	- القصاة وقصاة المحاكم المالية ؟
يترافق مع توجهات منطمة	15.44.11.11.1.4	14 + 1 1 7 7 4 4 7 7 7
العمل الدولية، والتجارب المقارنة العضلي، التي تحصر		
المنع في حملة السلاح،		
الوظائف المملوعة بموجب انظمتها الخاصة		
ومن جهة ثانية أوصبي		
المجلس الوطني لحقوق		
الإنسان على حصر لانحة		
ممارسة حق الإضراب بما		
يتلاءم مع مبادئ منظمة العمل الدولية ونقل بعصهم الى		
الفنات التي تستلزم الحد الأدبي		

انتسيل	نص التحيل	النس كما جاء في المشروع
من الحدمة وتمتوعهم		
بالضيمانات البديلة للتعاوض		
الجماعي تعويضا لهم عن هدا		
القيد، كما دعا إلى عدم مد		
المدع إلى كافة الوزارات،		
وجعله مقتصرا فقط على من		
يتحملون مسؤوليات باسم		
ا الدولة.		
ومن جهة ثانثة جاء في قرار		
المحكمة النستورية عدد		
238/24 وتاريخ 10 يونيو		
2024 "حيث إنه، لتن كانت		
المادة 23 من القالون		
التنظيمي المتعلق بالأحزاب السلطة		
وأعوانها، وكذا الأشخاص		
الذين لا يمكنهم ممارسة الحق		
النقابي، عملا بالمرسوم رقم		
2.57.1465 المبادر في		
5) 1377 س رجب 15		
فبراير 1958) في شان		
ممارسة الموظعين الحق		
النقابي كما وقع تعييره		
بالمرسوم الملكي رقم		
010.66 باريخ 27 من		
جمادي الأخرة 1386 (12		

التطيل	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
أكتوبر 1966)، وأن المادة		
66 من القانون التنطيمي		
المذكور تحدد العقوبات		
الحاصة بالمخالفين لمقتضيات		
المادة 23 سالفة الدكر، فإنه،		
يؤخذ من الفصل الرابع من		
المرسوم المدكور؛ أن المتع		
من ممارسة الحق النقابي		
يقتصر على جاملي السلاح،		
وهي العدة الذي لا يندرج		
ضمتها المطعون في أهليته،		
وأنه يستنتج من أوراق الملف		
ومستنداته ولاسيما كتاب		
السيد والي جهة فاس -		
مكناس عامل عمالة قاس،		
المسجل بالأمادة العامة لهده		
المحكمة في 7 يونيو 2024،		
أن السود (م لك) كان يمارس		
مهامه في إطار المتصرف		
معتاز تابع لوزارة الداخلية"		
(عمالة هاس)، ولم تسند إليه		
وقت ترشيحه لانتحابات		
أعضاه مجلس النواب يوم 8		
سيتمبر 2021 أي مهمة من		
مهام هينة رجال السلطة،		
المنصوص عليها في الظهير		
الشريف رقم 1.08.67		

التطول	تص التعديل	النص كم جاء في المشروع
الصادر في 27 من رجب		
(2008 بولير 2008)،		
مما يبقى معه النفع بحرق		
المادة 23 المدكورة أعلاه		
غير مؤسس".		

(تتطیل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
من جهة أولى أكد المجلس	المادة 33	المادة 33
الاقتصادي والاجتماعي		لا يمكن للعنات التالية ممارسة حق الإضراب:
والبيني على أنه يتعين تضييق هذا النص بهدف عدم حرمان	لا يمكن للعنات التالية ممارسة حق الإضراب:	۽ پندن سنات اسبيه معار سه حق الإمار آب:
الموظفين العموميين من حقهم	± 4-54 54 54 54 54 54 54 54 54 54 54 54 54 5	£
في الإضراب، ودلك بما يتوافق مع توجهات منطمة العمل الدولية، والتجارب	- رجال وأعوان ومساعدو السلطة، وجميع فنات الموظفين العاملين بوزراة الداحلية ؛	- رجال وأعوان ومساعدو السلطة، وجموع قذات الموظعون العاملين بوزراة الداخلوة ١
المقارعة العصلي، التي تحصر المنع في حملة السلاح،		,
الوظانف المملوعة بموجب		
أنظمتها الخاصعة		
ومن جهة ثانية أوصبي		
المجلس الوطني لحقوق الإنسان على حصر لانحة		
العنات التي لا يحق لها		
ممارسة حق الإصراب بما يتلاءم مع مبادئ منظمة العمل		
الدولية ونقل بعضهم إلى		
الغنات التي تستازم الحد الأدنى		

التطيل	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
من الخدمة وتمتيعهم		
بالصمانات البديلة للتعاوض		
الجماعي تعويضا لهم عن هذا		
القيد، كما دعا إلى عدم مد		
المنع إلى كافة الوزارات،		
وجعَّله مقتصرًا فقط على من		
يتحملون مسؤوليات باسم		
الدولة		
ومن جهة ثالثة جاء في قرار		
المحكمة الدستورية عدد		
238/24 وتاريخ 10 يونيو		
2024 "حيث إنه، لنن كانت		
المادة 23 من القانون		
التنطيمي المتعلق بالأحزاب		
السياسية تمنع رجال السلطة		
وأعوانها، وكذا الأشخاص		
الذين لا يمكنهم ممارسة الحق		
النقابي، عملا بالمرسوم رقم 2.57.1465		
5) 1377 من رجب 1377 (5)		
فبراير 1958) في شان		
ممارسة الموطعين الحق		
النقابي كما وقع تعييره		
بالمرسوم العلكي رقم		
بامرطوم معمدي رم 010.66 بناريح 27 من		
جمادي الأحرة 1386 (12		
12/ 1000 0,237 0,000		

التطيل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
أكتوبر 1966)، وأن المادة		
66 من القانون التنظيمي		
المدكور تحدد العقوبات		
الحاصة بالمحالفين لمقتصيات		
المادة 23 سالعة الدكر، فابه،		
يؤخد من العصل الرابع من		
المرسوم المدكور، أن المنع		
من ممارسة الحق النقابي		
يقتصر على حاملي السلاح،		
وهي العنة التي لا يبدرج		
ضمنها المطعون في أهليته،		
وأنه يستنتج من أوراق الملف		
ومستنداته ولاسيما كتات		
المديد والي جهة فاس -		
مكناس عامل عمالة فاس، المسجل بالأمانة العامة لهذه		
المحكمة في 7 يونيو 2024،		
ان السيد (م ـ ك) كان يمارس		
امهامه في إطار "متصرف		
ممتاز تابع لوزارة الداخلية"		
(عمالة فلس)، ولم تسند (ليه		
وُقت ترشيحه لانتخابات		
أعضاه مجلس النواب يوم 8		
ستمبر 2021 اي مهمة من		
مهام هيئة رجال السلطة،		
المنصوص عليها في الظهير		
الشريف رئم 1.08.67		

التطول	تَص التحيل	ائتص كما جاء في المشروع
الصادر في 27 من رجب		
(2008 بوليو 2008)،		
مما يبقى معه النقع بخرق		
المادة 23 المدكورة أعلاه		
غير مؤمسًن".		

ثوع التعديل : تغيير أو تتميم عنوان التعديل : المادة 33 الفقرة إ

الباب الثائث : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع العام المادة 33

الفريق الاشتراكي ــ المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 86 رقم النظام : 2415

(التعليل	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
من جهة أولى أكد المجلس	المادة 33	المادة 33
الاقتصادي والاجتماعي والبيني على أنه يتعين تضبيق	المادة 33	لا يمكن للعنات التالية ممار سة حق الإضبر اب ·
هدا النص بهدف عدم حرمان	لا يمكن للفنات التالية ممارسة حق الإصراب :	t
الموظفين العموميين من حقهم في الإضراب، ودلك بما		
يتوافق مع توجهات منطمة ا العمل الدولية، والتجارب		- رجال وأعوان ومساعدو السلطة، وجميع فنات الموظفين العاملين بوزراة الداحلية ا
المقارنة الفضلي؛ التي تحصر المنع في حملة السلاح،	- رجال وأعوان ومساعدو السلطة، وجميع أنات الموظفين العاملين بوزراة الداحلية ا	
الوظائف الممتوعة بموجب انظمتها الخاصة		
ومن جهة ثانية أوصى المجلس الوطني لحقوق		
الإسان على حصر لانحة الفنات التي لا يحق لها		
ممارسة حق الإضراب بما		
يتلاءم مع مبادئ منظمة العمل الدولية ونقل بعضهم إلى		
الفنات التي تستازم الحد الأدنى		

<u>Julius II</u>	نص التحيل	الثمن كما جاء أي المشروع
من الحدمة وتمتيعهم		
المصمانات البديلة للتعاوض		
الجماعي تعويصا لهم عن هذا		
القيد، كما دعا إلى عدم مد		
المنع إلى كافة الوزارات،		
وجعله مقتصرا فقط على من		
يتحملون مسؤوليات باسم		
الدولة		
1 * 1 * 549.5 * 7		
ومن جهة ثالثة جاء في قرار		
المحكمة الدستورية عدد		
238/24 وتاريخ 10 يونيو 2024 "حيث إنه، لنن كانت		
المادة 23 من القانون		
التنظيمي المتطق بالأحزاب		
السياسية تمنع رجال السلطة		
وأعواتهاء وكذآ الأشخاص		
الَّذِينَ لا يمكنَّهم ممار سة الحقّ		
النقابي، عملاً بالمرسوم رقم		
2.57.1465 الصادر في		
15 من رجب 1377 (5		
فبراير 1958) في شأن		
ممارسة الموطعين الحق		
النقابي كما وقع تغييره		
بالمرسوم الملكي رقم		
010.66 بتاريخ 27 من		
جمادى الأخرة 1386 (12		

انتطول	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
أكتوبر 1966)، وأن المادة		
66 من القانون التنطيعي		
المذكور تحدد العقوبات		
الحاصة بالمحالفين لمقتضيات		
المادة 23 سالفة الدكر ، قابه ،		
يؤخذ من العصل الرابع من		
المرمنوم المذكورة أن المتع		
من ممارسة الحق النقابي		
يقتصر على حاملي السلاح،		
وهي العنة التي لا يدرج		
ضمنها المطعون في أهليته،		
وانه يستنتج من أوراق الملف		
ومستنداته ولاسيما كتأب		
السيد والي جهة فاس -		
مكناس عامل عمالة فاس،		
المسجل بالأمانة العامة لهده		
المحكمة في 7 يونيو 2024،		
أن المديد (م ـ ك) كان يمار مى		
مهامه في إطار "متصرف		
ممتلز تابع لورارة الداخلية"		
(عمالة فاس)؛ ولم تسند إليه		
وقت ترشيحه لانتخابات		
أعضاء مجلس النواب يوم 8		
سيتمبر 2021 أي مهمة من		
مهام هيئة رجال السلطة،		
المتصوص عليها في الظهير		
الشريف رقم 1.08.67		

التعلول	تمن التعديل	النص كب جاء في المشروع
الصادر في 27 من رجب		
(2008 بوليو 2008)،		
مما يبقى معه الدفع بخرق		
المادة 23 المدكورة اعلاه		
عير موسس".		

نوع التحيل: تغيير أو تتميم عنوان التحيل: المادة 33 الففرة [

الياب الثالث : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع العام المادة 33

القريق الاشتراكي ــ المعارضة الاتحادية التحيل رقم : 87 رقم النظام : 2416

التعليل	تص التحديل	النص كما جاء في المشروع
من جهة أوثى أكد المجلس	المادة 33	المادة 33
الاقتصادي والاجتماعي		
والبيئي على أنه يتعين تضبيق	لا يمكن للعنات التالية ممارسة حق الإضراب:	لا يمكن للفنات التالية ممارسة حق الإضراب:
هذا النص بهدف عدم حرمان		
الموطعين العموميين من حقهم	\$ ₁₀ *	\$ p
في الإضراب، وذلك بما		
يتوافق مع توجهات منظمة	- موظعو واعوان إدارة الجمارك والمصرائب غير المباشرة	 موطفو وأعوان إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة ؛
العمل الدولية، والتجارب	جاملو البملاحة	
المقاربة العصلي، التي تحصر		*
المنع في حملة السلاح،		
الوظائف الممنوعة بموجب		
أنظمتها الخاصبة		
ومن جهة ثانية أوصس		
المجلس الوطني لحقوق		
الإنسان على حصر الانحة		
العنات التي لا يحق لها		
ممارسة حق الإضراب بما		
يتلامم مع مبادئ منظمة العمل		
الدولية ونقل بعضهم إلى		
العنات التي تستازم الحد الأدني		

التطيل	نص النحيل	النص كما جام في المشروع
من الحدمة وتمتيعهم		
بالضمانات البديلة للتعاوص		
الجماعي تعويصا لهم عن هدا		
القيد، كما دعا إلى عدم مد		
المنع إلى كافة الوزارات،		
وجعله مقتصرا فقط على من		
يتحملون مسؤوليات باسم		
التولمة.		
1.5 2.1 55% 5		
ومن جهة ثالثة جاه في قرار المحكمة الدستورية عدد		
238/24 وتاريخ 10 يونيو		
2024 "حيث إنه، لأن كانت		
المادة 23 من القانون		
التنظيمي المتعلق بالأحرب		
السياسية تمنع رحال السلطة		
واعرابها، وكذا الأشحاص		
الدين لا يمكنهم ممارسة الحق		
التقابي، عملا بالمرسوم رقم		
2.57.1465 الصائر في		
15) من رجب 1377 (5		
هراير 1958) في شأن		
ممارسة الموظفين الحق		
النقابي كما وقع تغييره		
اللمرسوم الملكي رقم		
010.66 بتاريخ 27 من		
جمادى الأخرة 1386 (12		

التطيل	تص التعيل	النص كما جاء في المشروع
أكتوبر 1966)، وأن المادة		
66 من القانون التنظيمي		
المدكور تحدد العقوبات		
الخاصة بالمخالفين لمقتصيات		
المادة 23 سالفة الدكر، فاته،		
يؤخذ من الفصل الرابع من		
المرسوم المذكور، أن المنع		
من ممارسة الحق النقابي		
يفتصر على حاملي السلاح،		
وهي العنة التي لا يندرج		
ضمنها المطعون في أهليته،		
وانه يستنتج من أوراق الملف		
ومستنداته ولاسيما كتاب		
السيد والي جهة فاس -		
مكناس عامل عمالة فاس،		
المسجل بالأمانة العامة لهذه		
المحكمة في 7 يونيو 2024،		
ان السيد (م ـ ك) كان يمارس		
مهامه في إطار "متصرف		
ممتاز تابع لوزارة الداخلية"		
(عمالة فاس)، ولم تسند إليه		
وقت ترشيحه الانتخابات		
أعضاء مجلس النواب يوم 8		
سبتمبر 2021 أي مهمة من		
مهام هيئة رجال السلطة،		
المنصوص عليها في الظهير		
الشريف رقم 1.08.67		

التطيل	بص ائتطيل	النص كما جاء في المشروع
الصادر في 27 من رجب		
(2008 يوليو 2008)،		
مما يبقى معه الدفع بخرق		
المادة 23 المذكورة أعلاه		
غير مؤسّس".		

التعليل	نص التحرل	النص كما جاء أي المشروع
من جهة أولى أكد المجلس	المادة 33	المادة 33
الاقتصادي والاجتماعي	A - Ah - S S heb - 15.11 of Ah	V. 201 - 2 . 1 . 2 . 1 . 1 . 2 . 1 . 2 . 3 . 3 . 3 . 3 . 3 . 3 . 3 . 3 . 3
والبيئي على أنه يتعين تضبيق هذا النص بهنف عدم حرمان	لا يمكن للعنات التالية ممارسة حق الإضراب:	لا يمكن للفنات التالية ممارسة حق الإصراب
الموظفين العموميين من حقهم	•	-
في الإضراب، وذلك بما	- موطعو واعوال إدارة السجول وإعادة الإدماج هاملو السلاح	- موظعو وأعوان إدارة السجون وإعادة الإدماج ؛
التوافق مع توجهات منظمة العمل الدولية، والتجارب	ا عوصو و حوري إداره المعول و إعباد الإدباع عامو العمر	. 6
المقارنة الفضلى، التي تحصر		•
المنع في حملة السلاح،		
الوظائف المملوعة بموجب أنظمتها الحاصة		
ومن جهة ثانية أوصبي		
المجلس الوطني لحقوق الإنسان على حصر الانحة		
المنات التي لا يحق لها		
ممارسة حق الإضراب يما		
يتلاءم مع مبادئ منظمة العمل الدولية ونقل يعضهم إلى		
الفنات التي تستازم الحد الأدنى		

المتعليل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروح
من الحدمة وتمتيعهم		
بالصمانات البديلة للتعاوض		
الجماعي تعويضنا لهم عن هذا		
القيد، كما دعا إلى عدم مد		
المنع إلى كافة الورازات،		
وجعله مقتصرا فقط على من		
يتحملون ممنؤوليات ياسم		
الدولمة		
A C A PARA		
ومن جهة ثالثة جاء في قرار		
المحكمة الدستورية عدد		
238/24 وتاريخ 10 يونيو		
المادة 23 من القانون القانون		
التنظيمي المتعلق بالأحزاب		
السياسية تمنع رجال السلطة		
وأعوانها، وكذا الأشخاص		
الذين لا يمكنهم ممارسة الحق		
النقابي، عملاً بالمرسوم رقع		
2.57,1465 المتاثر في		
15 من رجب 1377 (5		
فبراير 1958) في شأن		
ممارسة الموطعين الحق		
النقابي كما وقع تعريره		
بالمرسوم الملكي رقم		
010.66 بتاريخ 27 من		
جمادى الأخرة 1386 (12		

التطول	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
أكتوبر 1966)، وأن المادة		
66 من القانون التنظيمي		
المدكور تحدد العقوبات		
الحاصة بالمخالفين لمقتضيات		
المادة 23 سالعة الدكر، فإنه،		
يزخذ من القصل الرابع من		
المرسوم المذكور، أن المنع		
من ممارسة الحق النقابي		
يقتصر على حاملي السلاح،		
وهي العنة التي لا يندرج		
ضبمنها المطعون في أهليته،		
وأنه يستنتج من أوراق الملف		
ومستنداته ولاسيما كتاب		
السيد والي جهة فاس -		
مكتاس عامل عمالة فاسء		
المسجل بالأمانة العامة لهذه		
المحكمة في 7 يونيو 2024،		
أن السيد (م - ك) كان يمارس		
مهامة في إطار المتصرف		
ممتاز تابع لموزارة الداخلية"		
(عمالة فاس)؛ ولم تسند إليه		
وقت ترشيحه لانتخابات		
أعصاء مجلس النواب يوم 8		
سبتمبر 2021 أي مهمة من		
مهام هيئة رجال السلطة،		
المنصوص عليها في الظهير		
الشريف رقم 1.08.67		

التكيل	نمن التحيل	النص كما جاء في المشروع
الصادر في 27 س رحب	·	
(2008 يوليو 2008)،		
مما ينقى معه الدفع بحرق		
المائة 23 المتكورة أعلاه		
غير موسس".		

الياب الثانث : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع العام المادة 33

الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التحيل رقم : 89 رقم النظام : 2422

(ثنطیل	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
من جهة أولى أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي	المادة 33	المادة 33
والبيئي على أنه يتعين تضبيق هذا النص بهدف عدم حرمان	لا يمكن للفنات التالية ممارسة حق الإضراب:	لا يمكن للفنات التالية ممارسة حق الإضراب:
الموطعين العموميين من حقهم في الإضراب، ونلك بما	\$	Ŷ _{****} .
يتوافق مع توجهات منظمة العمل الدولية، والتجارب	كما لا يمكن للأشخاص الأني نكرهم ممارسة حق الأضراب	كما لا يمكن للأشخاص الآتي ذكرهم ممارسة حق الإضراب
المقارنة الفضلى، التي تحصر المنع في حملة السلاح،	- الاشخاص الذين يتم تكليفهم بضمان حد الشي من الخدمة ؛	- الأشحاص الذين يتم تكليفهم بضمان حد أدبى من الخدمة ؟
الوظّانف الممنوعة بموجب الظمنها الحاصة. ومن جهة ثانية أوصبي	مالاشحاص الدين يتم تكليفهم بالسهر على الصحة والسلامة المهنية باماكن العمل الثناء فترة سريان الاضراب.	- الأشخاص الذين يتم تكليفهم بالسهر على الصحة والسلامة المهدية بأماكن العمل أثناء فترة سريان الإضراب.
المجلس الوطني لحقوق		
الإنسان على حصر لانحة العنات التي لا يحق لها		
ممارسة حق الإصراب بما يتلامم مع مبادئ منظمة العمل		
الدولية ونقل بعضهم إلى الغنات التي تستلزم الحد الأدلى		
من الحدمة وتمثيعهم		

نوع النعيل : تغيير أو تتميم

عنوان التعديل : المادة 33 الفقرة إ

التعليل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
بالضمانات البديلة للتعاوض		
الجماعي تعويضا لهم عن هدا		
القيد، كما دعا إلى عدم مد		
المدم إلى كافة الوزارات،		
وجعله مقتصيرا فقط على من		
يتحملون مسزوليات باسم		
الدولة		
ومن جهة ثالثة جاء في قرار		
المحكمة الدستورية عدد		
238/24 وتاريخ 10 يونيو		
2024 "حيث إنه، لتن كانت		
المادة 23 من القانون التنطيمي المتعلق بالأحزاب السياسية		
تمنع رجال السلطة وأعوانها،		
وكدا الأشخاص الذين لا		
يمكنهم ممارسة الحق النقابيء		
عملا بالمرسوم رقم 2.57.1465		
الصادر في 5] من رجب 1377		
(5 فبرابر 1958) في شأن		
ممارسة الموطعين الحق		
النقابي كما وقع تغييره		
بالمرسوم الملكي رقم 00.000		
بتاريخ 27 من جمادى الأخرة		
1386 (2) اكتوبر 1966)، وان		
المادة 66 من القانون التنظيمي		
المدكور تحدد العقوبات		

التعليل	ثمن التعديل	النص كما جاء في المشروع
الخاصة بالمخالفين لمقتضيات	-	
المادة 23 سالعة الدكر، فإنه،		
يؤخذ من القصل الرابع من		
المرسوم المذكور، أن المنع		
من ممارسة الحق النقابي		
يقتصر على حاملي السلاح:		
وهي العنة التي لا يندرج		
صمنها المطعون في أهايته،		
وانه يستنتج من أوراق الملف		
ومستنداته ولاسيما كتاب السيد		
و الي جهة فاس - مكتاس عامل		
عمالة فاس، المسجل بالأمانة		
العامة لهذه المحكمة في 7		
يونيو 2024، أن السيد (م ـ كـ)		
كان يمارس مهامه في إطار		
"متصرف ممتاز تابع لوزارة		
الداخلية" (عمالة فاس)، ولم		
تمند إليه وقت ترشيحه لانتخابات أعضاء مجلس		
النواب يوم 8 سيتمبر 2021 أي		
مهمة من مهام هيئة رجال		
السلطة، المنصوص عليها في		
الطهير الشريف رقم 108.67		
الصادر في 27 من رجب		
(3008 يوليو 2008)، مما		
يبقي معه الدفع بخرق المادة		
	<u> </u>	

التطوق	ئص التعديل	النص عما جاء في المشروع
23 المنكورة أعلاه غير		
موسس".		

الياب الرابع : أحكام خاصة بالإشراب في المرافق الحيوية المادة 34

القريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التحيل رقم : 90 رقم النظام : 2426

التطيل	ثمن التطيل	التمن عما چاء في المشروع
تتميم اللائحة بقانون من شأمه أن يحرم العديد من الأجراء	المادة 34	المادة 34
من ممارسة حقهم المضمون في الإضراب مع كل توسيع		يمارس حق الإصراب في المرافق الحيوية طبقا للشروط
جديد. القول بتسارع وتطور البنوات	والكيفيات المنصوص عليها في هذا الفانون التنظيمي، شريطه توفير حد ادبي من الحدمة في هذه المرافق، والاسيماميها	و الكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي، شريطة توفير حد أدنى من الخدمة في هذه المرافق، والأسيما منها:
الصناعية والأنماط المهنية الجديدة، ليس بمبرر للإحالة	- المومسين للصحية ع	- الموسسات الصحية ؛
على قانون، ولا يمكن أن تطر ا عليه تغييرات أكثر مما طر أ	مظمحكم بمختلف اصباقها وترجاتها ا	- المحاكم بمختلف أصدافها ودرجاتها ا
على القانون التنطيمي رقم 22/1 المتطق بالتعيين في	ممرافق الارصاد الجوية ؛	- مرافق الأرصاد الجوية ا
المناصب العليا تطبيقا الأحكام العصلين 49 و92 من الدستور الاتحداد	معرافق المعقل المسككي :	- مرافق النقل السككي ا
(اانعدیل). والحال أن بلادنا راکمت کتریات های مارت ما	مقطاعات المقل المري بمحتلف اصدافه ؛ مشركات الاتصال المسمعي البصري العمومي ؛	- قطاعات النقل البري بمختلف أصنافه ا - شركات الاتصال السمعي البصري العمومي ؛
مكتسبات هامة على مستوى تنبير الإصراب في القطاعين الماد الخام		
العام والخاصل. وقد أوصنى المجلس الوطني لحقوق الإنسان على مأسمة	م شركات صفاعة وتوزيع الادوية، وشركات انتاج وتوزيع مقة الاوكسجين ذات الاستعمال الطبيء	الأوكسجين ذات الاستعمال الطبي ا

التعثيل	نص التحيل	(لتص كما جاء أي المشروع
الحوار الاحتماعي وتشجيع	معصالح المراقبة الصحية في الحدود والمطارات والمواسى،	- مصالح المراقبة الصحية في الحدود والمطارات والمواني ؟
المعاوصة الجماعية وإبرام		
انعاقية الشغل الجماعية داحل	- المصلح البيطرية:	- المصالح البيطرية ؛
المفاولات لمعالجة الإشكالات		
المتعلقة بتحديد معايير الحد	ممر فق التج و توريع المده و الكهرماء د	- مرافق إلتاج وتوريع الماء والكهرباء ٢
الأدنى للحدمة، مع مراعاة		
المصوصيات؛ وكذا تحديد	معر ، فق الناج وتوريع المواد الطافية :	- مرافق الدّاح و توريع المواد الطاقية ؛
كيفيات تنظيم المرافق الحيوية	I A I I I I I I	. 1 % 100 1 1 016 0.6
بالتعصيل بما في دلك بطاق	معر المتح المتطهير المدائل والصديدة	- مر افق التطهير السائل و الصلب ؛
ومدة الخدمة في نص س	sales al man medition and see	- مر افق جمع النفايات بجموع اصدافها
درجة اندى أو في الاتفاقيات	- مرعق حمع التقائيات جمرع أصتاقها	٠ مر ١٠٠٠ جمع اللغايات تجمرع الصنائها
الجماعية، بشكل سابق عن		
ممارسة الإضراب، وينبعي أن		
يكون واضحا وقابلا للتطبيق		
كما أوصىي ذات المجلس		
بحنف المقتضى المتعلق		
بتدخل السلطات المحلية في		
تحديد الحد الأدنى من الخدمة		
والملاحظ أن التنصيص توفير		
حد أدني في معظم القطاعات		
يجعل ممارسة الإضراب غير		
اذي جدوى، مما يتعين معه		
الحد من هذه القضايا، حتى يتم		
التجاوب من طرف المشغل مع		
الجهة الداعية للإضراب		
ومعالجة ملفها المطابيء		

التعليل	ىص التعديل	النص كما جاء في المشروع
فتوفير حد أدنى من الخدمة في		
معظم المرافق واجراة مبدأ		
الأجر مقابل العمل، يعني		
بشكل مباشر القضاء على هذا		
الحق الدمتوري		

ثوع التحيل ؛ تغير او تتميم عثوان التحيل ؛ المادة 34 الفقرة 1

الباب الرابع: أحكام خاصة بالإضراب في المرافق الحيوية المادة 34

القريق الاشتراكي – المعارضة الاتحلاية التحيل رقم: 91 رقم النظام: 2429

التطيل	نمن التعديل	التص كما جام في المشروع
تتميم اللائحة بقانون من شانه أن يحرم العديد من الأجراء	المادة 34	المادة 34
من ممارسة حقهم المضمون في الإضراب مع كل توسيع	يمارس حق الإصراب	يمارس حق الإصراب٠
جديد. القول بتسارع وتطور البنيات	€ deha-	E Tanagang
الصناعية والأنماط المهنية الجديدة، لوس بمبرر للإحالة على قانون، ولا يمكن أن تطرأ	بين الاطراف، يتضمن معايير الحد الادنى للخدمة، وكيفيات	يحدد انفاق بيرم بين الجهة الداعية
عليه تعييرات أكثر مما طرأ على القانون التنظيمي رقم	تنظيمها، يما في ثلك نطاقها ومعتها	Mc of
2/ 12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام	يحدد انفاق ببرم بين الجهة الداعية	
العصلين 49 و92 من الدستور (التعديل).		
والحال أن بلادنا راكمت مكتسبات هامة على مستوى		
تدبير الإضراب في القطاعين العام والحاص.		
وقد أوصبى المجلس الوطني لحقوق الإنسان على مأسسة		

(انشین	نص التعيل	النص كما جاء في المشروع
الحرار الاجتماعي وتشجيع		
المهاوضة الجماعية وإبرام		
اتعاقية الشغل الجماعية داخل		
المقاولات لمعالجة الإشكالات		
المتعلقة بتحديد معايير الحد		
الأدنى للخدمة، مع مراعاة		
الحصوصيات؛ وكذا تحديد		
كيفيات تنطيم المرافق الحيوية		
بالتعصيل بما في ذلك مطاق		
ومدة الحدمة في نص من		
درجة أدنى أو في الاتعاقيات		
الجماعية، بشكل سابق عن		
ممارسة الإضراب، وينبغي أن		
يكون واضحا وقابلا للتطبيق		
كما أوصبي ذات المجلس		
بحنف المقتصمي المتعلق		
بتدخل السلطات المحلية في		
تحديد الحد الأدنى من الخدمة		
والملاحظ أن التنصيص توهير		
حد أدنى في معظم القطاعات		
يجعل ممارسة الإضراب غير		
ذي جدري، مما يتعين معه		
الحد من هذه العصباياء حتى يتم		
التجاوب من طرف المشعل مع		
الجهة الداعبة للإضراب		
ومعالجة ملعها المطلبيء		

المتطول	نص (انتعدیل	اللص كما جاء في المشروع
فتوفير حد أدنى من الخدمة في		
معظم المرافق وأجرأة مبدأ		
الأجر مقابل العمل، يعني		
بشكل مباشر القضاء على هدا		
الحق الدستوري.		

الياب الرابع ۽ أحكام خاصة بالإشراب في المراقق الحيوية المادة 34

القريق الاشتراكي ــ المعترضة الاتحادية التحيل رقم : 92 رقم النظام : 2432

النطول	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
تتميم اللائحة بقانون من شأنه أن يحرم العديد من الأجراء من ممارسة حقهم المضمون في الإضراب مع كل توسيع حديد. القول بتسارع وتطور البنيات الصناعية والأنماط المهنية الجديدة، ليس بمبرر للإحلاء على قانون، ولا يمكن أن تطرأ	المادة 34 يمارس حق الإضراب يحدد لتفلق ييوم بين الحهة الداعية الى الاصواب والمشعل المغني، يمساهمة السلطة او السلطات الادارية المحليا	المادة 34 ومارس حق الإضراب يحدد اتفاق يبرم بين الجهة الداعية إلى الإضراب والمشغل المعنى، بمساهمة الملطة أو السلطات الإدارية المحلية المحتصة، عدد الاقتضاء، الحد الأدنى من الخدمة الواجب

التطيل	يُص التعول	النص كما جاء في المشروع
الحوار الاجتماعي وتشجيع		
المفاوصة الجماعية وإبرام		
اتفاقية الشغل الجماعية داحل		
المقاولات لمعالجة الإشكالات		
المتعلقة بتحديد معايير الحد		
الأدبى للخدمة، مع مراعاة		
الخصوصيات؛ وكدا تحديد		
كيفيات تنظيم المرافق الحيوية		
بالتفصيل بما في ذلك نطاق		
ومدة الحدمة في نص من		
درجة أننى أو في الاتعاقبات		
الجماعية، بشكل سابق عن		
ممارسة الإضراب، وينبغي أن		
يكون واضما وقابلا للتطبيق		
كما أوصبي ذات المجلس		
بحنف المقتضى المتعلق		
بتدخل المططات المحلية في		
تحديد الحد الأبنى من الحدمة.		
و الملاحظ أن التنصيص توفير		
حد أدنى في معظم القطاعات		
بجعل ممارسة الإضراب غير		
دي جدوى، مما يتعين معه		
الحد من هذه القضاياء حتى يتم		
التجاوب من طرف المشعل مع		
الجهة الداعبة للإضراب		
ومعالجة ملفها العطلبيء		

التطيل	نمن التعديل	النص كم، جاء في المشروع
فتوفير حد أدنى من الخدمة في		
معظم المرافق وأجرأة مبدأ		
الأجر مقابل العمل، يعني		
بشكل مباشر القضاء على هذا		
الحق الدستوري.		

الباب الرابع : أحكام خاصة بالإضراب في المرافق الحيوية المادة 34

الغريق الاشتراكي ــ المعارضة الاتحادية التحادية التحويل رقم : 93 رقم النظام : 2435

التعليل	تص التحيل	النص عما جاء في المشروع
تتميم اللائحة بقانون من شأنه أن يحرم العديد من الأجراء من ممارسة حقهم المضمون في الإضراب مع كل توسيع جديد	المادة 34 يمارس حق الإضراب	المادة 34 يعارس حق الإصراب
القول بشارع وتطور البنيات الصناعية والأنماط المهيية	المارية والمرابط والم	اللاجراء الأكثر تمثيلا او دات تمثيلية على الصعيد الوطني

التطيل	ىص التحيل	النص كما جاء في المشروع
الحوار الاجتماعي وتشجيع		
المعاوضة الجماعية وإبرام		
اتعاقية الشغل الجماعية داحل		
المقاولات لمعالجة الإشكالات		
المتعلقة بتحديد معايير الحد		
الأبني للحدمة، مع مراعاة		
الخصوصيات؛ وكدا تحديد		
كيعيات تنطيم المرافق الحيوية		
بالتعصيل بما في ذلك نطاق		
ومدة الخدمة في نص من		
درجة ادنى أو في الاتفاقيات		
الجماعية، بشكل سابق عن		
ممارسة الإضراب، وينبغي ان		
يكون واضحا وقابلا للتطبيق		
كما أوصبى ذات المجلس		
بجذف المقتضى المتعلق		
بتدخل السلطات المحلية في		
تحديد الحد الأدنى من الخدمة		
والملاحظ أن التنصيص توفير		
حد أدني في معظم القطاعات		
يجعل ممارسة الإصراب غير		
ذي جنوى، مما يتعين معه		
الحد من هذه القضايا؛ حتى يتم		
التجاوب من طرف المشغل مع		
الجهة الداعية للإضراب		
ومعالجة ملقها المطلبيء		

التطيل	ثص التحيل	النص كما جاء في المشروع
فتوفير حد أدنى من الخدمة في	-	
معظم المرافق وأجرأة مبدأ		
الاجر مقابل العمل، يعني		
بشكل مباشر القصاء على هدا		
الحق الدستوري		

الياب الخصى ۽ الطـــويات المادة 55

توع التعديل : نسخ عنوان التعديل : المادة 35 الفقرة 1

التطيل	لس التحيل	النص كما جاء في المشروع
القانون التنظيمي لا ينبغي	35 a Madi	المادة 35
أن يتضمن عقوبات تخص حق	علاوة على العقوبات المنصوص عليها في هذا الباب، يعتبر في	علاوة على العقوبات المنصوص عليها هي هذا الباب، يعتبر هي
معارسة الإضراب سلمية.	حلة تغيب عن العمل بصفة غير مشروعة، كل اجير مارس	حالة تعيب عن العمل يصفة غير مشروعة، كل أجير مارس
تغليب الطابع الزجري على	الإضراب في القطاع العلم أو القطاع الحاص، دون التقيد بالأجراءات المنصوص عليه، في هذا القالون التنظيمي،	الإصراب في القطاع العام أو القطاع الحاص، دون التقيد اللهجر اءات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي، وتطبق
إطار تشريعي الغاية منه هي	وتطبق في حقه عند الافتصام العوريث التلابيية المنصوص	في حقه، عند الاقتصاء، العقوبات التأديبية المنصوص عليها في
تنظيم حق اضراب، وإحاطته بالضمانات القانوبية	عليها في النصوص التشريعية والانظمة الحاصة بالاجراء الجاري بها العمل.	النصوص التشريعية والأنطمة الخاصة بالاجراء الجاري بها العمل.
الضرورية لممارسته، وهو ما		
بحلق حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي		
والبيني الطهاعا غير إيجابي		
وتوجسي تجاه المبادرة التشريعية برمتها.		
تحصيص 2 مادة للجز اءات والعقوبات السالبة للحرية		
والغرامات مع الإحالة على		
العقوبات الجنائية الأشد، لا ينسجم مع فاسعة وضمانات		

التطيل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
هذا الحق، والغرامات مبالغ		
فيها معالجتها بتعين أن تكون		
في إطار انعقات جماعية،		
ويعقوبات ذات طابع تأديبي		
عدم الحوض في تفاصيل		
المسائل التاديبية والجنائية		
والمدنية، والاحتكام في ذلك القوانين السارية النعاذ، تجنبا		
للازدواجية		
عقربات تافهة للمشغلين،		
واخرى قاسية للشغيلة		
واعتبارا لكون الحق في		
الإضراب من الحقرق		
الأساسية، فإنه يتعين استبعاد		
كل أشكال العقوبات المقترحة		
في هذا المشروع التكبيلي.		
وقد أوصبي العجلس الوطني		
لحقرق الإنسان بحذف الإحالة		
على مجموعة القانون الجدائي		
ما لم يتعلق الأمر بالنهديد أو		
العنف، وحنف المقتصيات المتعلقة بالعقوبات الجدانية		
الأشد خاصة المواد 39، 40		
70 -00 3		

(انتطیل	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
ر 41.		

ثوع التعديل : تغيير أو تتميم عثوان التعديل : المادة 36 الفقرة 1

الياب الخامس : العقسويات المادة 36

الغريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التحيل رقم : 95 رقم النظام : 2438

التطيل	نُص التعيل	التمن كما جاء في المشروع
نفس التعليل المدرج في سياق مفترح حدف المادة 35 أعلاه.	المادة 36	المادة 3B
	منظمة مهنية للمشطين أو منظمة نقابية، عرقات ممارسة	الأجراء حقهم في الإصراب خلافا لما هو منصوص عليه في
	ويعلقب بغرامة من 2000 الى 2000 در هم كل اجير- ارتكب نفس الفعل خلاف لاحكام المادة في المذكورة	ويعاقب بعرامة من 2,000 الى 5,000 در هم كل أجير ارتكب نفس المعل خلافا لأحكام المادة 8 المذكورة

النظرال	تص التصيل	النص كما جاء في المشروع
اضافة أي شخص أخر، لأن المشغل قد يلجأ إلى إحلال أفراد عائلته أو غير هم ممن لا تنطبق عليهم سنفة أجير، محل المصربين.	المادة /3 يعاقب بعر امة من 20.000 إلى 50.000 در هم كل مشعل أحل أجراء احرين أو أي شخص نفر محل الإجراء المصربين	الأولى من المادة] أمن هذا القانون التنطيمي، مع مر اعاة أحكام

توع التعديل : تغيير أو تتميم عنوان التعديل : المادة 38 الفقرة 1

الياب القامس : العقسويات المادة 38

القريق الاشتراكي ــ المعارضة الاتحلاية التعيل رقم : 97 رقم النظام : 2440

(انتطیل	نص التحيل	النص كما جام في المشروح
تماشيا مع التعديل المقترح في	المادة 38	المادة 38
المادة أعلاه، يقترح في هده	يعاقب بعرامة من 5,000 الى 30,000 در هم كل مشعل اتحد،	يعاقب بعر امة من 5,000 الى 38,000 در هم كل مشعل اتحد،
المادة إصافة سع الإجراءات	خلافا لأحكام المادة أعلاه، إحراء تمييريا أو تصفيا أو تالبيبا	خلافا لأحكام المادة اعلاه، اجراء تمييريا صد اجرانه بمبيب
التعسمية أو التاديبية أو	ال رجرياصد اجراته يسب ممار ستهم حق الإضراب	
الرجرية بسبب ممارسة الحق		
في الإضراب، من قبيل		
الانتقال التعسمي أو الحرمان		
من التعويضات أو التوقيف		
المؤقت عن العمل أو القصل،		
او قرض دعورة، أو غير ها من		
الإجراءات الانتقامية		

الغريق الاشتراكي ــ المعارضة الاتحقية التعديل رقع : 98 رقم النظام : 2431

الياب الخامس - الطبويات المادة 39

نوع النحيل : نسخ عنوان التحيل : المادة 39 الفقرة |

التعليل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
نفس التعليل المدرج في سياق مقترح حنف المادة 35 أعلام	39	المادة 35
	بعث بعريمة من 2000 ألى 2000 في حيم كل من حيم الحكم عمدة 12 من هم يعدون عليطيمي دون الإحلال بالعقودات طحيمة لأثب	المادة 1/2 من هذا القانون التنطيمي دون الإحلال بالعقوبات

نوع التعيل : تمنغ عنوان التعيل : المادة 40 الفارة 1

الياب الخامس : العقسوبات المادة (40 القريق الاشتراكي - المعارضة الاتحدية التعديل وقع : 99 التعديل رقع : 99 رقم النظام : 2433

المادة 40 المادة 40 المادة 40 المعادة 40 المعادة 50 المعادة 40 التعليل المدرج في سياق مقترح حنف المادة 35 اعلاه مقترح حنف المادة 36 اعلاه مقترح حنف المادة 36 اعلاه مقترح حنف المادة 36 اعلاه المعل	التطيل	بَص (لتعيل	النص كما جاء في المشروع
العمل، وتسمح يدعوه غير المضربين للانضمام	حنف المادة برمتها، لنفس التعليل المدرج في سياق مقترح حنف المادة 35 اعلاء مع التنكير أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أوصبي بحنف مقتضيات هذه المادة التي العمل من جهة، وعاد ليؤكد المادة [أي المادة [4] وكذا المادة [7] من جهة ثانية جهة ثانية المادير بالدكر أن لحنة الحريات التقابية بمنظمة العمل المولية أشارت إلى مشروعية العمل وتسمح بدعوة غير العمل، وتسمح بدعوة غير العمل،	اسدة 40 بعلق بغرامة من 900 5 الى 900 الدر هم كل من عرف حرية العمن ويمكن لعاصبي المنتعجات بالمحكمة المحتمنة ب	المادة (4) يعاقب بعر امة من (5,000 إلى (0,000) در هم كل من عرقل حرية العمل

الفريق الاشتراكي المعترضة الاتحادية التحيل رقم: 100 رقم التظام: 2434

الباب القامس ؛ الطبويات المادة 41

توع التعيل : نسخ عنوان النحيل : المادة 41 الفقرة 1

(انتطیل	نص التعديل	النص كما جام في المشروع
حدف المادة برمتها، لنفس التعليل المدرح في سياق	الملاقلة	المادة (4
مقترح حنف المادة 35 أعلام	مماو مع حول الأصر الساسورية التعليد المحكم التعارد الأومى من	يعاقب معرامة من 000 20 إلى 000 50 در هم كل من دعا الى ممارسة حق الإضراب دون التقيد بأحكام العقرة الأولى من المادة 7 من هذا القانون التنظيمي دون الإحلال بالعقوبات الجنائية الأشد.

نوع النحيل : تسخ عنوان التحيل : المادة 42 الفقرة 1

الباب الخامس ۽ الطـــويات المادة 42 الفريق الاشتراكي - المعترضة الاتحادية التحادية التحادية التحديد (ما ما 2436) . 2436

التطيل	تص التجيل	النص كما چاءِ في المشروع
حنف المادة برمتها، لنعس التعليل المدرج في سياق	42 = 1	المادة 42
مقترح حنف المادة 35 أعلاه	يعاقب معر معة من الأولوليوسي (أوأوأوأوا) مو هم كل من اتحد قو او الإصواب بور المعدد عدكم مدود 15 و 16 و 16 و 16 و 18 و 18 و 18	
	من هذا الفسوق السعيمي	

نوع التحيل : نسخ عنوان التحديل : المادة 43 الفقرة 1

الياب الخلس ؛ الطبيويات المادة 43 الغريق الاثنتراكي ــ المعارضة الاتحادية التحيل رقم : 102 رقم النظام : 2419

التعليل	تص قتصيل	النص كما جاء في المشروع
حدف المادة برمتها، لنس	43 -41	المادة 43
		يعاقب بغرامة من 000 20 إلى 50,000 در هم كل من خالف
مقترح حدف المادة 35 أعلاه	لحكيم للمحدين 24 و 25 والعور م الأولى) من هذا للمبول استعباسي	احكام المادئين 24 و25 (العقرة الأولى) من هذا القانون التنطيمي.

توع التعديل : تسخ عنوان التعديل : المادة 44 الفقرة 1

الياب الخامس و الطسويات المادة 44

القريق الإشتراكي – المعارصة الاتحادية التعديل رقم : 103 رقم النظام : 2417

التطيل	نص التعيل	النص كما جاء في المشروع
حذف المادة يرمتها، لنفس التعليل المدرج في سياق	المددة 44.	المادة 44
مقترح حنف المادة 35 أعلام	يعاقب سعر امام من 000 5 من 000 10 در هم كل احير	يعاقب بعر امة من 5.000 إلى 000.01 يعاقب بعر امة من
	مرهمي طعدم بالحدمات الإساسية الذي كلف وتعديمها، حلاها لاحكام تند 7 من العقرة الإولى من العادة [[7] من هذا القانون مسطيمي ه	- رفض القيام بالخدمات الأساسية التي كلف بتقديمها، خلافا لأحكام البند 2 من العقرة الأولى من المادة 20 من هذا القانون التنظيمي:
	مر فص توقير الحد الأدبي من الحدمة التي كاف بها حلاف الأحكم الماده 34 من هذا العالون التطيمي	- رفض توفير الحد الأدنى من الخدمة التي كلف بها خلافا الأحكام المادة 34 من هذا القانون التنظيمي.

الباب الخامس و العقسويات المادة 45 الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 104 رقم النظام : 2420

نوع التعديل : نسخ
عنوان التعديل: المادة 45
العقرة 1

التعليل	نص التحيل	القص كما جام في المشروع
حدف المادة برمتها، لنفس التعليل المدرج في سياق معترح حدف المادة 35 أعلاه ومن جهة ثانية أن حالة العود القضائي حائرا لقوة الشيء المقضيية. المقضيية وعبارة تعتبر محالفات مماثلة جميع مخالفات أحكام هدا الذي نص عليه ظهير 1935 المخالفة للنظام العام وبردع ما للمخالفة للنظام العام وبردع ما للمناهة والمشهور يقانون " كل ما من شأنه".	نحکم هما السب	أحكام هذا الباب بمقرر قضائي مكتسب نقوة الشيء المقضى بهء

نوع التحيل : نسخ عنوان التحيل : المادة 46 الفقرة 1

الياب الغامس و الطسويات الملاة 46

الغريق الاشتراكي المعارصة الاتحادية التحيل رقم : 105 رقم النظام : 2421

التطيل	نمن التعنيل	النص كما جاء في المشروع
حدف المادة برمتها، لنفس التعليل المدرح في سياق مقترح حدف المادة 35 أعلاه ومن جهة أخرى، هذه المادة تشكل تهميشا حقيقا للأدوار المدوطة بمعتش الشغل، وأن النزاعات الشعلية يتعين مدونة الشعل	المادة 46 المنزطة القصادية بتحرير محاصر المعاينة وإثبات المخالفات الأحكام هذا القانون التنظيمي. ترسل المحاصر الى النبابة العامة بالمحكمة المحتصة داحل أجاء أقصاه 20 ماعة من تحرير ها درجاً أجاء معقواً	المادة 46 يقوم ضباط الشرطة القصائية بتحرير محاصر المعاينة وإثبات المخالفات الأحكام هذا القانون التنظيمي. ترسل المحاصر إلى النيابة العامة بالمحكمة المحتصة داحل أجل أقصاه 24 ساعة من تحرير ها داحل أجل معقول.

الباب السامس ۽ أحكام مختلفة وختامية المادة 47

الفريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 106 رقم النظام : 2423

التطيل	تص التحديل	النص كما جام في المشروع
جدير بالذكر أن المجلس الوطئي لحقوق الإنسان	المادة 47	المادة 47
اوسسى بحثف مقتضيات هده المادة التي تعاقب على مدع احتلال اماكن العمل من جهة،	لأتحاد جميع التدابير اللارمة لحفظ العطام العام وحماية	تؤهل السلطات العمومية المعنية، خلال مدة سريان الإضراب، لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لحفظ النظام العلم وحماية
وعاد ليوكد على حذف هده المادة (أي المادة [4]) وكدا المادة 27 من جهة ثانية	Waranam please to restly daring grade thanks	الاشحاص والأموال والممتلكات، بما في دلك العمل على فك الاعتصامات والحيلولة دون احتلال المباني وأماكن العمل والمرافق الملحقة بها، ومنع كل تجاوز يروم إغلاق مقرات
كما أن لجنة الحريات النقابية بمنطمة العمل الدولية أشارت	العمل ومبلحه في وحمه الماملين و السريفهان.	العمل ومداخلها في وجه العاملين والمرتفقين.
إلى مشروعية الاعتصام السلمي في أماكن العمل، وتسمح بدعوة غير المضربين		
للانضمام للإضراب المقتضى المتعلق بمسطرة		
التسحير يتعارض مع الاتعاقية الدولية رقم 10 الحاصنة بحظر السخرة، المعتمدة من طرف		
الجمع العام المنعقد في دورته الأربعين يوم 05 يونيو 1957، حيث نصنت المادة منها على		

(لتعليل	تص التعيل	النص كم، جاء في المشروع
انه "بنعهد كل عصو في		
منظمة العمل الدولية يصدق		
هذه الاتفاقية بحظر أي شكل		
من أشكال عمل السخرة أو		
العمل القسري، وبعدم اللجوء		
إليه		
(أ) كوسيلة للإكراه أو التوجيه		
السياسي أو كعقاب على		
اعتماق أراء سياسية أو أراء		
تتعارض مذهبيا مع النظام		
السياسي أو الاقتصادي أو		
الاجتماعي القائم، أو علي		
التصريح بهذه الأراء، أو		
(ب) كأسلوب لحشد اليد العاملة		
واستخدامها لأغراض التنمية		
الاقتصمانية، أو		
(ج) كوسيلة لفرض الانضباط		
علي العمال؛ أو		
(د) كعقاب على المشاركة في		
إضرابات، أو		
(هـ) كوسيلة للتمييز العلصري		
أو الاجتماعي أو القومي أو		
الديني"		
كما المقتضى ثراجعي، مقارنة		
مع ما حققته بلادنا في هذا		
المجال، نموذج مرسوم رقم		

التعليل	نص التحيل	اللص كما جاء في المشروع
2.05.1368 صبادر في 28 مر		
شوال 426 (2 درسمبر 2005)		
بوصع الأطر والدرجات		
المرتبة في سلالم الأجور من ا		
إلى 4 في طريق الانقراض.		
وقد أوصىي المجلس		
الاقتصادي والاجتماعي		
والبيني، والمجلس الوطني		
لحقوق الإسان بحدف المقتصى الأحير من المادة 47		
المتعلق بمسطرة السحرة		
السمال بالمسار و المسار و		

الياب السائس : أحكام مختلفة وختاسية المادة 47

نوع التعديل : تغيير او تثميم عنوان التحديل : الملاة 47 الفقرة :

التعليل	نص التحيل	النص كما چاء في المشروع
جدير بالدكر أن المجلس الوطني لحقوق الإبسان ما وصبى بحدف مقتضيات هذه المتلال أماكن العمل من جهة المادة [7] من جهة ثانية المادة [7] من جهة ثانية المادة [7] من جهة ثانية بمنطمة العمل الدولية أشارت كما أن لجنة الحريات البقائية المسلمي في أماكن المضريين المقتضى المتعلق بمسطرة المقتضى المتعلق بمسطرة الدولية رقم [6] الخاصة بحطر المنورة المعتمدة من طرف الجمع العام المنعقد في دورته المربين يوم [6] يونيو [75]، الخاصة على الأربعين يوم [6] يونيو [75]، المادة] منها على الأربعين يوم [6] يونيو [75]، المادة] منها على	كما يمكنها، عند الاقتضاء، وجلاد الحكم السريمية الدابير بهد العديد التدابير العديد التدابير السرورية من أجل تأمين استمر ارية المرافق الحيوية في تقديم خدماتها و تأمين تزويد السوق بالمواد الأساسية.	الاعتصامات والحولولة دون احتلال المباني وأماكن العمل والمرافق الملحقة بها، ومنع كل تجاوز يروم إغلاق مقرات

التعليل	نص التحيل	النصن كما جاء في المشروع
أنه "يتعهد كل عصو في		
منطمة العمل الدولية يصدق		
هده الاتعاقبة بحطر أي شكل		
من اشكال عمل السجرة أو		
العمل القسري، وبعدم اللجوء		
الجيه		
(أ) كوسيلة للإكراه أو التوجيه		
السياسي أو كعقاب علي		
اعتناق أراء سياسية أو أراء		
انتعارض مدهبها مع النظام		
السياسي أو الاقتصادي أو		
الاجتماعي القائم، أو على		
التصريح بهذه الأراء، أو (ب) كأسلوب لحشد اليد العاملة		
واستخدامها لأغراض التنمية		
الاقتصادية، أو		
(ج) كوسيَّلة لفرض الانضباط		
على العمال، أو		
(د) كعقاب على المشاركة في		
إصر ابات، او		
(هـ) كرسيلة للتمييز العنصري		
أو الاجتماعي أو القومي أو		
الديني"		
كما المقتضى تراجعي، مقارنة		
مع ما حققته بلادنا في هدا		
العجال، نمودج: مرسوم رقع		

التطيل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
2.05.1368 صادر في 29 من		
شوال 1426 (2 ديممبر 2005)		
بوضع الأطر والدرجات		
المرتبة في سلالم الأجور من [
إلى 4 في طريق الانقراض		
وقد أوصنى المجلس		
الاقتصادي والاجتماعي		
والبيني، والمجلس الوطني		
لحقوق الإنسان بحدف		
المقتضى الأخير من المادة 47		
المتعلق بمسطرة السخرة		

ثوع التحول • تغيير أو تتموم عبوان التحول : المادة 48 الفقرة 1

الباب السائس و أحكام مختلفة وختامية العادة 48.

القريق الاشتراكى ــ المعارضة الاتحدية التحيل رقم : 108 رقم النظام : 2425

الثخيل	نص التحيل	الثمن كما جاء في المشروع
الأجال الكاملة لا يحتسب فيها اليوم الأول واليوم الأخير ، لذا يقترح حذف هذا التعسير ، الدي يشكل إضافة سلبية في النص	المادة 48	المادة 45 تعتبر الأجال المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي اجالا كاملة، لا يحتمب فيها اليوم الأول واليوم الأحير.

ثوع التحديل : تتميم عنوان التحديل : المادة 48 مكري 1 المقرة 1

الباب السائس : أحكام مختلفة وختامية المادة 48 مكرر 1

الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 199 رقم النظام : 2458

التطول	تمن التعديل	النص الأصلي
بالموازاة مع إقرار هذا القانون التنظيمي، يتعين المصادقة على اتعاقبات منظمة العمل	بصندق على تعاقدات منظمة العمل الدولية، رقم (87) الخاصبة	مادة جديدة
على العاقيات منظمة العمل الدولية دات الصلة بالعمل النقابي.	بالحرية النفايية وجماية حق التنظيم النفاني، المعتمدة خلال الموتمر العام المنتقد في 3 يوليور (94)، في نورية الحالية واشلابين ورقم (-35) الجنصبة بتوفير الحمالة والمسهلات	
*	لممثلي العمال في المؤسسة، المعتمدة جلال المؤتمر العام المدعقد في 23 يونيو (97)، في دورته السائمة والحمسين؛ ورقم	
	(ا5) الحاصة بحماية حق التنظيم النعابي وإجراءات تحديد شروط الاستخدام في الخدمة العامة، المعتمدة خلال المؤتمر المام المنعقد في 27 يونيو 1978، في دورته الرابعة والستين	

التعليل	تمن التبديل	النص الاصلي
التعديل الأول:	مادة جديدة	مادة جديدة
	- ينسخ العصل 288 من الفرع السادس من الباب الرابع من	
مجموعة القانون الجنائي على	الجزء الأول من الكتاب الثالث من مجموعة القانون الجنائي،	
	المصنادق عليه بعوجب طهير شريف رقم 3 41 59 إصنادر في 28	
	حمدي الثالثة 382. 26 موندر 1967)،كما وقع بعيبر ه و سميعة	
	- ونمنخ العصل الحامس من موسوم رقم 1465 2,57 الصيادر في	
	5 رجب 1377 الموافق 5 فير اير 1958) بشأن مباشرة الموظفين	
من حمل على التوقف	للحق البقابي	
الجماعي عن العمل أو على الاستمرار فيه، أو حاول ذلك		
مستعملا الإيداء أو العنف أو		
التهديد أو وسائل التدليس متى		
كان الغرض منه هو الإجبار		
على رفع الأجور أو خفضها		
أو الإضرار بحرية الصناعة		
أو العمل.		
وإذا كان العنف أو الإيذاء أو		
التهديد أو التدليس قد ارتكب		
بناء على خطة متواطأ عليهاء		
جاز الحكم على مرتكب		
الجريمة بالمنع من الإقامة من		

التسليل	ثمن التعيل	النص الأصلي
سنتين إلى خمص سنوات".		
وقد تم رفع المحد الأدنى		
اللغرامة الجنحية ليصبح هو		
200 در هم بمقتصى العصل		
الثاني من القانون رقم 80.3		
المغير بموجبه مجموعة من		
فصول مجموعة القانون		
الجنائي، الصادر بتنعيده ظهير		
ا 1402 بتاريخ 11 رجب 1402		
الموافق لـ 05 مايو 1982، ليكن		
بدلك التعديل الوحيد الدي مس		
بهذا العصل وفي اتجاه سلبي.		
ومنذ إصدار مجموعة القانون		
الجنائي المغربي بتاريخ: 28		
جمادي الثانية 1382 الموافق لـ		
26 تودير 1962، وهذا العصل المشؤوم يجر العديد من		
الأجراء إلى السجن، فالتاريخ		
المغربي حافل بمنع المسيرات		
العمالية واقتحام الاعتصامات		
وصولًا إلى استعمال		
الرصاص كما وقع في عدة		
محطات أبرزها محطتي [2]		
يونيو (198 بالدار البيضاء، و14		
دجنير 990! بعاس، مما جعل		
منه فصل يساهم في هدم		

التعليل	نص التحيل	الثمن الأصلي
واجتثاث الحركة النقابية بدل		
بنائها على أسس مستورية		
وديمقر اطية، وفي نص الوقت		
أداة في يد المشغل من أجل		
إعلان حرب مستمرة ضد		
المطالب الشرعية للأجراء،		
وإضعاف التضامن الاجتماعي		
بينهم وتقينهم، ودالتالي بلوغ		
الهدف المنشود للباطرونا		
المتمثل في عدم وقف ألة		
الإنتاج واستمرار تدعق		
الأرباح بمنطق استعلال القوي		
الضعيف، وضمان خضوع		
وركوع الأجير للمشغل		
وحيث أن المشرع المغربي لما اصدر مجموعة القانون		
الجنائي، نقلا عن نظيره		
الفرنسي لم ينهج أسلوب		
الملاءمة بل اقتبس الفصلين		
4 4 و5 4 من القانون الجناني		
الفرنسي كما وصعا ليطبقا		
بفرنسا سنة ١١١٥م ولم يستمر		
في نقل تجربة هذا الأخير الذي		
عد سنة 1972 إلى نسخ الفصل		
415ء ثم إلى تعديل وتغيير		
الفصل 4/4 ودلك يجعله هو		

انتطيل	ثص التعيل	النص الأصلي
الفصل [43] الذي أرسى من		
خلاله التوازن بين حرية العمل		
والتعبير والتجمهر والتظاهر		
وتنزيل العقاب على الاتفاق		
المسبق في المس يهاء كما لم		
بلامم النص مع الدستور الدي		
اكد مند صدور أول نسخة منه		
بتاريخ: 07 دجبير 1962 على		
أن " حق الإضراب مضمون،		
ويحدد قانون تنظيمي شروط		
وكيعيات ممارسته" بل بقي		
متسكا ووقيا لروح رؤية		
أروبا القروسطية (الصناعبة)		
للعمل النقابي.		
وحيث أن دستور المملكة لعاتح		
يوليوز 20 يزكد على احترام		
الثوابث الأساسية للعمل		
النقابي، من احترام الحريات		
النقابية وحق الانتماء النقابي		
والحق في الاصراب، عبر		
تتصيصه في التصدير على "		
وإدراكا منها بضرورة تقوية		
الدور الذي تضطلع به على		
الصعيد الدولي، فإن المملكة		
المغربية، العضو العامل		
النشيط في المنظمات الدولية		

التطيل	ئص التحيل	النص الأصلي
تتعهد بالتزام ما تقتضيه		
مواثبقها من مبادئ وحقوق		
وواجبات، وتؤكد تشبثها		
بحقوق الإنسان كما هي		
متعارف عليها عالميا"، كما		
أدها تزكد وتلتزم يحماية		
منظومة حقوق الإنسان وحطر		
ومكاهمة كل أشكال التميير		
بسبب الانتماء الاجتماعي، و		
تصيف في العقرة الأولى من		
الفصل الثامن على أن		
المنظمات النقانية لملجزاء		
تساهم "هي الدفاع على الحفوق		
والمصالح الاجتماعية		
والاقتصادية للعات التي		
تمثلها، وفي النهوض بها، ويتم		
تأسيسها وممارسة أنشطتها		
بحرية في نطاق احترام		
النستور والقانون"، وفي العقرة		
الثانية من العصل 29 على "أن		
حق الإضراب مضمون،		
ويحدد قانون تنظيمي شروط		
وكيعيات ممارسته"، هذا إلى		
جانب التأكيد في أول فقرة من		
التصدير على مرتكرات الدولة		
الحديثة، من إرساء دعاتم		

المتطيل	تص التعديل	التّمن الأصلي
مجتمع متضامن يتمتع فيه		
المجميع بالأمن والحرية		
والكرامة والمساواة وتكافؤ		
العرص والعدالة الاجتماعية		
ومقومات العيش الكريم في		
بطاق التلازم بين حقوق		
وواجبات المواطنة وانطلاقا		
من كل هذا؛ يتبين أن الفصل		
288 من مجموعة القانون		
الجدائي يتنافى مطلقا مع		
مضامين الصنور		
عالحق في الإضراب حق		
نستوري، وتجريمه باي نص		
فانوني يبقى غير ذلك (
الادستوري)، لأن القانون		
يتعين عليه فقط أن ينظم		
شروط وكيعيات ممارسة		
الإضراب، وليست عرقلة		
العمل النقابي واستنصاله: إلى		
جانب أبعاده الاجتماعية التي		
تجعله يندرج في اطار		
المصلحة العامة عكس الشعل		
ذات الأبعاد الخاصة		
ومما يزكي ذلك أيضاء أندا		
يتوهر على قانون خاص		
ويتعلق الأمر بمدونة الشغل		

التطيل	نص التحيل	الثمن الأصلي
فاسنا في حاجة إلى نصوص		
ذات ولآية عامة، فالقانون رقم		
99.65 تص في الفقرة الأولى		
من المادة ﴿ أَنَّهُ "بِمنَّعَ كُلُّ مِسْ		
بالحريات والحقوق المتعلقة		
بالممارسة النفائية داحل		
المقاولة وفق القوانين		
والأنظمة الجاري بها العمل		
كما يمنع كل مس بحرية العمل		
بالنسبة للمشغل وللأجراء		
المنتمين للمقاولة"، وطنقا		
اللمادة 2] " عند مخالفة الأجير		
الأحكام الفقرة الأولى من المادة		
8 أعلاء؛ تتحذ في حقه عقربة		
التوقيف لمدة 7 أيام		
وفي حالة تكراره لنص		
المخالعة خلال السنة تتخذ في		
حقه عقربة التوقيف لمدة 15		
يوما		
وفي حالة تكراره ندس		
المخالعة للمرة الثالثة يمكن		
فصله نهاتيا عن الشغل"،		
وتتص المائة 39 على أنه "		
تعتير بمثابة أخطاء جسيمة		
يمكن أن تزدي إلى الفصل		
الأخطاء التالية المرتكبة من		

المتعليل	نص التحيل	النص الأصلي
طرف الأجير		
, t		
المتصال أي نوع من أنواع		
العنف أو الاعتداء البدني الموجه ضد الأجير أو المشغل		
أو من ينوب عنه لعرقلة مير		
المقاولة		
يقوم مفتش الشغل في هذه		
ألحالة الاحيرة بمعاينة عرقلة		
سير المؤسسة وتحرير		
محصر بشأنها		
ولحماية الأجير الذي يمكن		
فصله أثناه ارتكابه لخطأ جسيم		
يجب على المشغل احترام		
مسطرة العصل المتصوص عليها في المواد [6] إلى 55 من		
مدونة الشغل، وتأكيدا لدلك		
اعتبر القضاء أيضا أن الإدانة		
التي تصدر في حق الأجير من		
اجل عرقلة حرية العمل لا		
تعتبر سببا يجعل المشغل لا		
يحترم الإجراءات المنصوص		
عليها في مدونة الشعل		
والمتعلقة بفصل الأجير بسبب		
الخطأ الجميع، وبالتالي ميوله		
إلى ترسيخ تطبيق نصوص		

التطول	نص التحيل	النص الإصلي
مدونة الشغل		
و هذه المقتضيات تزكد التنظيم		
الصريح لحق الإضراب		
وعرقلة حرية العمل في صلب		
مدونة الشعل التي يتعين		
تطبيقها قبل غيرها في مجال		
تخصصها (الشغل)، كما أنه لا		
ومكن أن نجعل الأجير أمام		
ازدواجية الجزاء المترتب عن		
المخالفة بين قانوني الشغل		
والجدائي		
وهذا نفسه مضمون اتعاق [3]		
أبريل 2003 الرامي إلى دعوة		
الفرقاء السلطات المختصبة إلى		
إقرار مشروع مدونة الشغل،		
و هو ما يعني إلعاء العصل 288		
من مجموعة القانون الجدائي		
والإبقاء على النصوص		
المنظمة لنفس القعل في مدونة		
الشغل		
كما أن عرقلة حرية العمل		
سترجب إثباتها من طرف		
محتص، ويتعلق الأمر بمغتش		
الشغل عن طريق المعاينة		
وتحرير محضر بشأنهاه بدل		
عناصر الأمن الوطني والدرك		

التطيل	تمن التحيل	النص الأصلي
الملكي الذين يتوجه إليهم		
المشعل قصيد إجالة ملعه على		
النيابة العامة لمتابعة الأجراء		
بشأن قضايا مفتعلة،		
واستصداره لحكم قضبائي		
بغص النظر عن طبيعة		
العقوبة من حوث النعاذ أو		
ايقاف التنفيذ أو المغرامة فقط،		
اعتبارا لكون هدفه هو		
الحصول على حجة رسمية		
على ارتكاب المعل وبالتالي		
فمل الأجير، إلى جانب		
صرف نظره عن مطالبه		
النتفرغ لتثبع ملفاته أمام		
القمنياء، وهو بذلك لا يحمي		
الأجير غير المضرب بقدر ما		
هو سلاح بيد المشعل للتحلص		
من العمل التعابي والمعابيين		
معتمدا في ذلك على وسائل		
إثبات والهية من قبيل شهادة		
خدمه الحاص أو سائقه أو		
أجراء في علاقة تبعية له،		
وأجيانا جند يتم استقدامهم		
عوضا عن المضربين لسد		
الخصاص النائج عن		
الإضراب.		
وحيث أن الحكومة تعهدت منذ		

التعليل	نص التحيل	الثمن الإصلي
اتماق 30 أبريل 2003 أي أزيد		
من (1 سنة، بتعديل الفصل 288		
من مجموعة القانون الجنائي،		
وجدد هدا التعهد بموجب اتعأق		
24 أبريك 2011		
كما أن المجلس الوطني لحقوق		
الإنسان أكد دعمه لإلغاء هذا		
القصل وحث الحكومة		
والبرامان على القيام بدلك،		
بناء على الملاحظة النهانية		
الموجهة للمغرب بتاريخ 04		
شتنبر 2006 من طرف لجنة		
الحقوق الاقتصادية		
والاجتماعية والثقافية بمناسبة		
تقديم المغرب تقريره الدوري		
بمقتصبي المادتين ١٦ و١٦ من		
العهد الدولي الخاص بالحقوق		
الاقتصادية والاجتماعية		
والثقانية، وكانت ذات اللجنة		
قد أوصت المعرب بملاحمة		
تشريعه مع مقتضيات المادة 8		
من العهد المدكور وخاصة		
الفقرة "ج" منها التي تنص		
على تعهد الدول الأطراف في		
العهد بكفالة " حق النفايات في		
ممارسة مشاطها بحرية، دويما		

التعليل	نص التحرل	النص الاصلي
قبود غير تلك التي ينص عليها		
القانون وتشكل تدابير		
ضرورية، في مجتمع		
ديمقر اطي، الصيادة الأمل		
القومي أو النظام العام أو		
الحماية حقوق الأخرين		
وحزياتهم"		
وحيث أن العقه الاجتماعي		
طالب بإلعاء هذا الفصل لكونه		
قيد تشريعي على حق		
الإصراب ولأن القواعد التي		
يودرها القادون الجنائي في		
غيره من العصول كافية		
الصيانة حقوق الأجراء غير		
المضربين من أي اعتداء مهما		
كان نوعه، والعقه الجنائي		
بدوره يؤكد عن غياب القصد الجنائي للأجير في مثل هده		
الأفعال، وأنه لا ينبغي أن		
يكون أمام مسؤولية مفترضة		
للأجير المصرب مادام قصده		
وهدفه بثجها نحو الحفاظ عن		
العمل وكسب قوت يومه عبر		
وسائل مشروعة، إضافة إلى		
أن حالة الإيذاء أو العنف أو		
التهديد أو وسائل التدليس		
معاقب عليها بموجب بصنوص		

التعليل	ثمن التحديل	الثص الأصلي
أخرى في مجموعة القانون		
الجنائي وهي 420، 425، 427،		
.540		
اخيرا وفي ظل خطاب 🖁		
مارس، ودستور فاتح يوليوز		
(2011ء ومن اجل ضمان		
استقرار وحماية الثوابت		
المؤسسة للعمل التقابي من		
احترام الحريات النقابية وحق		
(لانتماء النقابي والحق في		
الإضراب، فإن الأمر يتطلب		
تجريم عرقلة العمل النقابي		
ولنس فقط إلغاء العصل		
المذكور، وعليه فلا حرية		
بقابية دون إلغاء العصل 288		
من مجموعة القانون الجنائي.		
التعديل الثاني.		
من جهة أخرى، ينص العصل		
الخامس من مرسوم رقم		
2,57,1465 الصادر في 15		
رجب 377 الموافق 5 فيرابر		
ا 1958) بشان مباشرة الموطعين		
اللحق النقابي، على أنه " كل		
توقف عن العمل بصفة مديرة،		
وكل عمل جماعي ادى إلى		
عدم الإنقياد بصفة بيدة، يمكن		

التطول	ثص التعديل	الثمن الإصلي
المعاقبة عنه علاوة على		
الصمانات التأديبية، ويعم هدا		
جميع الموطعين"، وارتباطا		
النعس التعليل المقدم سلعاء		
يقترح سخ هذا المقتصى		

نوع التعديل: تغيير أو تتموم عنوان التعديل: المادة 49 الفنرة 1

الياب السادس : احكام مختلفة وختامية المادة 49

الغريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 111 رقم النظام : 2430

التطيل	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
بهدف التعجيل بنسخ الفصل 188 من الغرع السادس من الباب الرابع من الجرء الأول من الكتاب الثالث من مجموعة القابون الجدائي، المصادق عليه بموجب طهير شريف جمادي الثانية 1382 (26 بوحر وتتميمه؛ وكذا نسخ الفصل وتتميمه؛ وكذا نسخ الفصل الخامس من مرسوم رقم رجب 1377 الموافق 5 فيراير (جب 1377 الموافق 5 فيراير (1958) بشأن مباشرة الموظفين المحق النقابي.	يدكل هذا العادول التنظيمي خير التنفيذ بعد الصرام اجل سنه أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية، ويسبح ابتداء من التاريح نفسه جميع الأحكام المحالفة غير اله بالسنة لأحكام الماده السابقة، سحن حير السفيد الساء من در بح بشر ه بالحريدة الرسمية	اشهر من تاريح بشره بالجريدة الرسمية، ويسم ابتداء من التاريح بفسه جميع الأحكام المخالعة

++XH/X+ | HEYOXO +9QH+C+| +QEEXC | XXIQ+Q ++O+9Q2+ | H/+Q+R-



المملكة الماريية البرامان مجلس التواب الفريق الحركي

مشروع قانون تنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب

تعديلات الفريق الحركي المقترحي



نوع التحيل : تغيير أو تتميم عنوان التحيل : المدة الاولى الفترة 2

الياب الأول وأحكام عامة المادة الأولى

الفريق الحركي التعليل رقم : 1 رقم النظام : 2314

التطيل	نص التعيل	النص كما جاء في المشروع
	تطبيقا لأحكام العقرة الأحيرة من الفصل 29 من الدستور، يحدد هذا القانون التنظيمي شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب بضمن هذا القانون ممارسة حق الاضراب وحماية الحرية المقبية والتوازن بين حقوق والترامات الاطراف وحماية حقوق المواطبين من خلال استمرار المرفق العام والخدمات الاطرافية	هذا القانون التعظيمي شروط وكيعيات مصارسة حق الإضراب
	يعتبر باطلا بقوة القاتون كل شرط تعاقدي و النزام يقضي بتنازل الأجير عن ممارسة حق الإضراب	

ثوع التحيل : تغيير أو تتميم عنوان التحيل : المادة 2 الفقرة 1

الياب الأول بأعكام عامة المادة 2

القريق الحركي التعيل رقم: 2 رقم النظام: 2157

التعليل	تص التعبيل	النص كم جاء في المشروع
	الإضراب هو كل توقف جماعي عن العمل بتم يصفة مديرة ولمدة محددة أو غير محددة مهما كان شكل هذا التوقف، من أجل الدفاع على حق من الحقوق أو مصلحة من المصالح الاجتماعية أو الاقتصادية أو الحقوقية أو المعنوية أو المهنية الفردية منها والجماعية المياشرة أو غير المياشرة المحددة سلفا والتي رفض المشغل الوفاع بها للجهة الداعية للاضراب للإجراء المضربين.	دة محددة، من أجل الدفاع عن حق من الحقوق أو مصلحة المصالح الاجتماعية أو الاقتصادية المعاشرة للأجراء صربين.

التعلول	ئص النحيل	النص كما جاء في المشروع
	ير اد هي مطول هذا القانون التنطيمي بالمصطلحات التالية، ما يلي.	يراد هي مدلول هذا القانون التنطيمي بالمصطلحات التالية، ما يلي .
	أ) - الأجير: القطاع العلم ا	ا) - الأجير: القطاع العلم!
	ب) - المشغل : موسمة.	ب) - المشغل مؤسسة
	ويعتبر مشعلا ييي العمومية ا	ويعتبر مشغلا العمومية ؛
	ج) - الجهة الداعية إلى الإضراب هي:	ج) - الجهة الداعية إلى الإضراب هي:
	النقابة الكثر تمثيلا طبقا التشويع الجاري به العمل أو ذات تمثيلية على الصعيد الوطني مواع تعلق الامر باضراب على الصعيد الوطني في القطاع العام أو القطاع الخاص و	- النقابة الأكثر تمثيلا، طبقا للتشريع الجاري به العمل، أو ذات تمثيلية على الصنعيد الوطني سواء تعلق الأمر بإضراب على الصنعيد الوطني في القطاع العام أو القطاع الخاص ا
	النقابة الأكثر تعثيلا، طبقا النشريع الجاري به العمل، على صعيد المقاولة او الموضية العمومي المعني، وفي حالة علم وجودها، الثقابة التي حصلت على اكبر نسبة من مجموع عند مندوبي الاجراء المنتخبين على صعيد المقاولة او الموسسة، او اغلبية الملجورين في حالة عم وجود تعثيلية عن الثقابة في المقاولة او الموسسة المعنية او المرفق	 النقابة الأكثر تمثيلا، طبقا للتشريع الجاري به العمل، على صبعيد المقاولة أو المؤسسة أو المرفق العمومي المعني، وفي حالة عدم وجودها، النقابة التي حصلت على أكبر نسبة من مجموع عدد مندوبي الأجراء المنتخبين على صبعيد المقاولة أو المؤسسة، أو أغلبية الملجورين في حالة عدم وجود تمثيلية عن النقائة في المقاولة أو المؤسسة المعنية أو المرفق العمومي

التطيل	ثون التعديل	النص كما جاء في المشروع
	العمومي المعني ادا تعلق الامر بعضراب على صعيد المقنولة	المعنى إذا تعلق الأمر بإضراب على صعيد المقاولة أو
	او الموسسة او المرفق العمومي ه	المؤسسة أو المرفق العمومي ا
	المنظمات النقابية والهيبات والجمعيات المهلية الموسسة	د) - المرافق الحيوية للخطر ؛
	و المعترف بها فاتوما متى توفرت لها التعثيثية والشرعية على	
	الصعيد الوطئي أو القطاعي	ه) - الحد الأدبي . الإصراب
	- المهنيون غير الاجراء النين يزاولون نشاطا خاصا	
	د) - المرافق الحيوية: للخطر ١	
	a) - الحد الأدنى الإضراب	
	و) بقطاع الحاص مجموعة من لمقاولات والموسسات التي	
	سيري عليها مقتصيات القانون رقم 99 66 المتعلق يمدونة	
	الشعل وكذا باقي العمال والأجراء والمهنيين المنحورين او	
	المحسفسين	
	ر) القطاع العام مجموع ادارات الدولة. والجماعات الترابية،	
	و الموسميات العمومية والوكالات دات الطّابع الاداري. أو كل	
	شخص اعتباري أخر من أشخاص القانون العام	

التعليل	ئس التحيل	النص كما جاء في المشروع
	يمكن أن يمارس حق الإضراب وفق أحكام هذا القانون التنظيمي كل من:	يمكن أن يمارس حق الإضراب وفق أحكام هذا القانون التنظيمي كل من:
	 الأشحاص الحاضعين لأحكام القانون رقم 99 65 المتعلق بمدونة الشغل ٤ 	- الأشحاص الحاصمين لأحكام القانون رقم 65.99 المتعلق بمنونة الشغل ا
	- الموظفين والأعوان والمستخدمين لدى إدارات الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية ولدى كل شخص اعتباري أخر من أشخاص القانون العام	والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية ولدى
	- جميع الفنت المهنية التي تتمتع بحرية الانتماء النقبي، بما فيها الاجراء النبن يخصعون الانظمة حاصة، غير منونة الشغل وقفون الوظيفة الصومية	
	 فيات المهتبين والعمال المستقلين والاشحاص غير الإجراء الذين يزاولون نشاطا حاصا، والمقاولين الذاتيين، والعملين لحسابهم الحاص، والعملات والعمال المنزبين، وفي مجال المل الموقت والعقود من الباطن وغير هم من القيات في جميع 	
	القط عات	

نوع التحيل : تغيير أو تتميم عنوان التحيل : المادة 5 الفارة 2

البغي الأول وأحكام عامة المادة 5

القريق الحركي التحيل رقم: 5 رقم التظام: 2160

التطيل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
	كل دعوة إلى الإصراب حلافا لأحكام هذا القانون التنظيمي تعتبر باطلة.	كل دعوة إلى الإصراب حلافا لأحكام هذا القانون التنظيمي تعتبر باطلة.
	ويعتبر كل اضراب لاهداف سياسية ممنوعا.	ويعتبر كل إصراب لأهداف سياسية ممنوعا

نوع التعديل : تسخ عنوان التعديل : المدة 6 الفقرة 1

الياب الأول :أحكام عامة المادة 6

القريق الحركي التعديل رقم: 6 رقم النظم: 2161

نمن التحيل	النص كما چاء في المشروع
بجب على كل لجير اراد المشاركة في ممارسة حتى الإضراب	يجب على كل أجير اراد المشاركة في ممارسة حق الإصراب
التقيد بلحكام هذا القانون التنظيمي وكذا باحكام النصوص	التقيد بأحكام هدا العانون التبطيمي وكذا بأحكام البصوص
نسح هذه المادة	السريب والسياب الباري بها المان
	يجب على كل اجير اراد المشاركة في ممارسة حتى الإضراب التقيد بلحكام هذا القانون التنظيمي وكذا باحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل

نوع التحيل : تغيير أو تتميم عنوان التحيل : المادة 7 الفقرة 1

اليف الثاني و شروط وكيفيات معارسة حق الإشراب في القطاع الخاص المادة 7

القريق الحركي التحيل رقم: 7 رقم النظام: 2162

التطيل	نص التحيل	النص كما جام في المشروع
	لا يمكن اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب إلا بعد انصرام أجل ثلاثين (30) خمسة عشر (5) يوما من تاريخ توصل المشعل بالملف المطلبي من الجهة التي يمكن لها الدعوة إلى الإضراب واشعار السلطة الحكومية المكلفة بالشغل بنسخة من الملف المطلبي داخل أجل أقصاه سبعة ايام (7). تخفص مدة اللجوء الى ممارسة حق الاصراب إلى ثلاثة ايام اذ كان سبب الاضراب يرتبط بظروف العمل التي تشكل خطرا حالا على صحة الاجراء، او مساحطيرا بحقوقهم الاساسية، او راجعا الى عدم اداء المشعل لاجور اجرابه، وإشعار السلطة الحكومية المكلفة بالشغل داخل أجل 24 ساعة. قبل اللجوه	ثلاثين (30) يوما من تاريح توصل المشعل بالملف المطلبي من الجهة التي يمكن لها الدعوة إلى الإصراب قبل اللجوء وسيط وهي حالة . وجودها وإدا لم التطيمي

توع التعديل: تغيير أو تتميم عنوان التحديل · المادة 7 الفقرة 2

اليف الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 7

القريق الحركي التعديل رقم : 8 رقم النظام : 2163

التطيل	نص التعيل	النص كما جاء في المشروع
	لا يمكن الإصراب	لايمكن الإصراب
	قبل اللجوء إلى ممارسة حق الإصراب، في غير الحالات التي تشكل خطرا حالا على صحة الاجراء و مسا خطيرا يحقوقهم الاسمنية او بسبب عدم اداء الاجور، يتوجب القيام، خلال الأحل المدكور، في الفقرة المسابقة، الاولى، ناجراء مفاوضات بشأن الملف المطلبي للأجراء قصد البحث عن حلول متوافق عليها ولهذه العابة، يمكن للأطراف الاتفاق على تعبين وسيط.	الأجل المذكور، في العقرة السابقة، بلجراء مفاوضات بشأن الملف المطلبي للأجراء قصد البحث عن حلول متوافق عليها. ولهذه الغاية، يمكن للأطراف الاتفاق على تعبين وسيط
	تحدد بنص تنظيمي معايير وشروط الوساطة ومسطرتها وطبيعة مهمة الومبيط	وادالم التنظيمي.
	وإذا لم التنطيمي	

نوع التحيل: تغيير أو تتميم عنوان التحيل: الملاة 7 القلرة 4

الباب الثاني: شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخنص المادة 7

الغريق الحركي التحيل رأم: 10 رقم النظام: 2164

تما جاء في المشروع نص التحيل انتطيل	النمن ا
اب. لا يمكن اللجو ه الإضراب،	لا يمكن اللجوء الإضر
قبل وسيط	قبل رسيط
و في حالة وجودها.	وفي حالة 🚊 وجودها
مالح إلى أي نتيجة، وقررت الجهة وإدا لم نود محاولة المتصلاح التوافق إلى أي نتيجة او رفض المشغل تعلم الملف المطلبي، وقررت الجهة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه الدعوة إلى الإضراب، وجبت ممارسته طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون	المشار اليها في العقرة ا

نوع التحيل : تغيير أو تثميم عنوان التحيل ، المادة 7 الفقرة 3

الباب الثاني: شروط وكوفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص العادة 7

القريق الحركي التعديل رقم : 9 رقم النظام : 2224

انتطرل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
	لا يمكن اللجوء الإصراب	لا يمكن اللجوء الإصراب
	قبل اللجوء ييي وسيط	قبل اللجوء وسيط
	وفي حالة تعذر إجراء المعاوصات أو فشلها لأي سبب من الأسياب، يتعين القيام بندل جميع المساعي اللارمة لإجراء محاولة التصالح التو فق بين الطرفين طبقا للتشريع الحاري به	الاسباب، يتعين القيام بندل جميع المساعي اللازمة لإجراء
	العمل، وطبقا لمقتضيات اتفاقيات الشعل الجماعية عد وجودها.	وطبقا لمقتصيات اتعاقيات الشعل الجماعية عدوجودها
	وإذا لم التنطيمي.	وإدا أم _ التنظيمي

نوع النحيل: تغيير أو تتميم عنوان التعديل: المدة 8 الفارة 1

الياب الثاني : شروط وكيفرف ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 8

القريق الحركي التحيل رقم: 15 رقم النظام: 2316

التطيل	نص التحيل	النَّصَ كما جام في المشروع
	يعتبر باطلا بقوة القةون كل شرط تعاقدي او التزام يقضى	يعتب باطلا بقوة القابم كالشبط تعاقدي إم التذام بقض
	بتنازل الاجير عن معارسة حق الاضراب	
	غير انه يجوز التنصيص في اتفاقيت الشعل الجماعية على	غير أنه يجور التنصيص في اتفاقيات الشِعل الجماعية على
	تعليق ممارسة حق الإصراب حلال مدة محددة، شريطة أن	تعليق ممارسة حق الإصراب حلال مدة محددة، شريطة أن
		تتصمى الإجراءات الواجب اتحادها لتسوية كل براع جماعي بعدث حلال مدة بعليق الإصراب
	يحدث جلال مدة تعليق الإصبر اب	پهنت عمن ده بهيي ، ر فقر ، ب

نوع التحيل: تغيير او تتميم عنوان التحيل: المادة 8 الفقرة 2

الباب الثاني: شروط وكيفيات ممارسة حتى الإضراب في القطاع الخاص المادة 8

الغريق الحركي التعيل رقم: 12 رقم النظام: 2317

نص التعيل	النص كما جاء في المشروع
يعتبر باطلا بقوة القانون كل شرط تعاقدي أو التزام يقضي بتنازل الاجير عن ممارسة حق الإضراب.	يعتبر باطلا بقوة القانون كل شرط تعاقدي أو النزام يقضي بتنازل الأجير عن معارسة حق الإضراب.
غير أنه بجوز التنصيص في اتفاقيات الشغل الجماعية على تعليق معارسة حق الإضراب خلال مدة محددة، شريطة أن تتضمن الإجراءات الواجب اتخاذها لتسوية كل نزاع جماعي يحدث خلال مدة تعليق الإضراب	تعليق ممارسة حق الإضراب خلال مدة محددة، شريطة أن
لا يسري البطلان المشار اليه في الفقرة الثالثة من المادة الاولى اعلاه على الاتفاقات الجماعية بما فيها الاتفاقات الاجتماعية، والاتفاقات الناتجة على المفادخة المداعة ال	
خلال مدة محددة، شريطة احترام الأطراف الموقعة الانزاماتها، وأن تتضمن هذه الاتفاقات مقتضيات خاصة تحدد المماطر التي يمكن اتباعها لحل كل نزاع جماعي يحدث خلال	
	يعتبر باطلا بقوة القانون كل شرط تعاقدي أو التزام يقضي بتنازل الاجير عن ممارسة حق الإضراب غير أنه بجوز التنصيص في اتفاقيات الشغل الجماعية على تعليق معارسة حق الإضراب خلال مدة محددة، شريطة أن تنظمن الإجراءات الواجب اتخاذها لتسوية كل نزاع جماعي يحدث خلال مدة تعليق الإضراب لا يسري البطلان المشار اليه في الفقرة الثالثة من المادة الاولى اعلاه على الاتفاقات الجماعية بما فيها الاتفاقات الاجتماعية، واتفاقيات الشغل الجماعية، والاتفاقات الناتجة عن المفاوضة الجماعية، التي تقضي باقرار السلم الاجتماعي خلال مدة معددة، شريطة احترام الأطراف الموقعة لالتزاماتها، وأن تتضمن هذه الاتفاقات مقتضيات خاصة تحدد

توع التحيل : تغيير أن تتميم عثران التحيل : المادة 9 الفارة 1

الهاب الثاني : شروط وكولهات معارسة حتى الاطراب في القطاع الخاص . العادة 9

القريق الحركي التحيل رقم : 13 رقم النظام : 2165

التعليل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
	يمدع على المشعلين ومنطعاتهم المهنية وعلى المنظمات التقابية للأجراء، وعلى اي كان من الاجراء والاعبار اجبار الاجراء على الاصراب ،و عرقلة ممارسة حق الإصراب بواسطة الاعتداء او الانتقام أو الإغراء أو بواسطة أي وسيلة س الوسائل التي يمكن أن تحول دون ممارسة الأجراء حقهم في الإضراب.	للأجراء عرقلة ممارسة حق الإصراب بواسطة الاعتداء أو الابتقام أو الإغراء او بواسطة اي وسيلة من الوسائل التي يمكن أن تحول دون ممارسة الأجراء حقهم في الإصراب

نوع التحيل: تغيير او تثميم عنوان التعديل: المادة 11 الفقرة 1

الباب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 11

الغريق الحركي التحيل رقم : 14 رقم النظام : 2318

التطيل	ثمن التحيل	النص كما جاء في المشروع
	يمدع على المشغل اتخاد اي إجراء تمييري في حق الاجراء العمال بسبب ممارستهم حق الإضراب، من شأنه خرق مبادئ المساواة وتكافؤ العرص والمساس بالضمانات الممنوحة لهم والمتعلقة على الخصوص بحقوقهم ووضعياتهم ومسارهم المهنى.	بسبب ممارستهم حق الإضراب، من شأنه خرق ميلائ المساواة وتكافؤ الفرص والمساس بالصمانات الممنوحة لهم والمتعلقة

ثوع التحيل : تغيير أو تثميم عثوان التحيل : المادة 11 الفقرة 2

قليف الثاني : شروط وكرفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص العادة 11

<u>القريق الحركم</u> التحيل رقم : 15 رقم النظام : 2319

التطيل	ثمن التعديل	النص كما جاء في المشروع
		A August and a little to the total of
	يمنع على المسغل انخلا أي إجراء تمييري في حق الاجراء	يمع على المشعل اتحاذ أي إجراء تمييري في حق الأحراء
	بسنب ممار ستهم حق الإصر أب، من شأته خرق معادي المساواة	سسب ممار ستهم حق الإضر اب، من شأنه حرق مبادئ المساواة
	وتكافؤ العرص والمساس بالصمانات الممنوحة لهم والمتعلقة	وتكافؤ الغرص والمساس بالصمانات الممنوحة لهم والمتعلقة
	على الخصوص بحقوقهم ووصعياتهم ومسارهم المهني.	
	لا بعد الإصراب الذي يمارس وفق أحكام هذا القانون مسوغ	
	لاتحاد العقوبات التأنيبية أو للفصل من العمل في حق العمال	
	المضريين.	

توع التحول : تقيير او تثميم عوان التحول : المادة 11 الفقرة 3

الياب الثاني: شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 11

القريق الحركي الثعديل رقم : 16 رقم التظام : 2321

الثعليل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
	يمنع على المشغل اتخاذ أي إجراء تمييزي في حق الأجراء بسبب ممارستهم حق الإضراب، من شأنه خرق مدادئ المساواة وتكاهز الفرص والمساس بالضمانات الممنوحة لهم والمتعلقة على الخصوص بحقوقهم ووضعياتهم ومسارهم المهني.	بسبب ممارستهم حق الإضراب، من شأنه خرق مبادئ المساواة وتكافؤ العرص والمساس بالضمانات الممنوحة لهم والمتعلقة
	تمنع خلال مدة الاصراب مناولة او نقل او ترحيل اليات واجهزة وباقي وسابل عمل المقاولة او الموسسة كلا او بعضا	

توع التعيل : نسخ عنوان التعيل : المادة 12 الفقرة 1

الباب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 12

القريق الحركي التحيل رقم : 17 رقم النظام : 2225

الثعليل	ثص التحيل	النص كما جاء في المشروع
	يمنع كل توقف مدير عن العمل يتم بالتناوب وبكيفية متتالية بين فعات مهنية معينة او مختلفة، تعمل في المقاولة أو الموسسة نفسها الموسسة نفسها التابعة لها، سواء تعلق هذا التوقف بنشاط واحد من انشطة المقاولة بو الموسسة او بعدة أنشطة المادة	فنات مهدية معيدة أو محتلفة، تعمل في المقاولة أو المؤسسة ا نصبها أو في إحدى المؤسسات التابعة لها، سواء تعلق هذا التوقف

نوع التحول : تغيير أو تتميم عنوان التحول : الملاة 13 الفقرة 2

البني الثاني و شروط وكيفيت معارسة حلى الإضراب في القطاع الشاص المادة 13

<u>الغريق الحركم</u> التعديل رقم : 18 رقم النظام : 2167

التطيل	ثص التعديل	النص كما جاء في المشروع
	يمنع عرقلة حرية العمل خلال مدة سريان الإضراب.	يمدع عرقلة حرية العمل خلال مدة سريان الإضراب
	يراد في مداول هذا القانون التنظيمي بعرقلة حربة العمل خلال	
1	مدة سريان الإضراب، كل فعل يؤدي أو قد يؤدي إلى منع الأجير غير المضرب أو المشغل من ولوج أماكن العمل أو من	
	القيام بمزاولة نشاطه المهني، بواسطة الإيذاء أو العنف أو	T
	التهديد أو الاتتقام أو احتلال املكن العمل او مداخلها او الطرق	التهديد أو احتلال أماكن العمل أو مداخلها أو الطرق المؤدية
	المزدية اليها	إليها

توع التحول: تقبير أو تتميم عنوان التعديل: المادة 14 الفقرة 1

الباب الثاني : شروط وكيليات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 14

الغريق الحركي التعديل رقم : 19 رقم النظام : 2168

التعليل	نص التعديل	النص كما جاء أي العشروع
	يعتبر الأجراء المشاركون في الإضراب في حالة توقف موقت عن العمل حلال مدة إصر ابهم، ما لم يكن سبب التوقف يتعلق بظروف العمل التي تشكل حطرا حالا على صحة الاجراء وسلامتهم، او مساخطيرا بحقوقهم الاساسية، او يسبب عدم أداء المشغل لأجورهم، وفي هذه الحالة لا يمكنهم الاستفلاة من الأجرعن المدة المنكورة لا يستفيد الاجير من اجرته خلال مدة الاضراب الذي معرسه خارج احكام هذا القانون التنظيمي دون المسلس بالحقوق التي تضمنها التشريعات الجاري بها العمل. لا يجوز المس بالسلامة المعنوية للاجير بحمايته من الفصل او يجب ضمان السلامة المعنوية للاجير بحمايته من الفصل او يحق للأجير العودة إلى عمله بعد انتهاء الإضراب. يجب توفير الحماية القانونية للاشخاص المشاركين في يجب توفير الحماية القانونية للاشخاص المشاركين في الإضراب.	يعتبر الأجراء المشاركون في الإضراب في حالة توقف مؤقت

توع التحيل: تغيير أو تتميم عثوان التحيل: المادة 16 الفقرة 3

الباب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص العادة 16

الغريق الحركي التحيل رقم: 21 رقم النظام: 2170

التطيل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
	يمكن الجمع العام فيه.	يمكن الجمع العام فيه
	يجب تبليغ انعقادم	يجب تبليغ انعقاده
	يجتمع الجمع العام بصورة قانونية بحصور ما لا يقل عن ثلاثة الرياع (4/3) 50% من اجراء المقاولة أو الموسسة، ويتحد قرار الإصراب بولسطة الافتراع المنوي بالاغلبية المطلقة للاجراء	أرباع (4/3) أجراء المقاولة أو الموسسة، ويتحد قرار
	الحاضرين. في محصر يوقعه مالا يقل عن 35% من اجراء المقاولة أو المؤسسة.	الحاصيرين.
	تقوم الإضراب	تقوم الإضبر اب.

البب الثاني و شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 16

الغريق الحركي التحول رقم: 20 رقم النظام: 2328

التعليل	تمن التعديل	النص كما جاء في المشروع
	يمكن أن يتخذ قرار الإصراب تجوز الدعوة الى الاضراب على	كن أن يتخد قر أن الإضراب على صعيد كل مقاولة أو مؤسسة
	صعيد كل مقاولة أو مؤسسة من قبل الجمع العام للاجراء،	ن قبل الجمع العام للأجراء، الذي يجب أن تدعو إليه الجهة
	مجموعة من الاجراء الذي يجب أن تدعو اليه الجهة الداعية	اعية إلى الإضراب خلال خمسة عشر (5) يوما على الأقل
	الى الإضراب خلال خمسة عشر (5) يوما على الاقل من	ن التاريخ المزمع عقد الجمع العام فيه
	التربخ المزمع عقد الجمع العام فيه	
		ب تبليغ المشعل مكيفية رسمية من قبل الجهة المذكورة بتاريح
	يجب تبايغ المشغل بكيفية وسمية من قبل الجهة المذكورة	كان العقاد الجمع العام، ودلك سبعة (7) أيام على الأقل قبل
	بتاريخ ومكان انعقاد الجمع العام، وذلك سبعة (7) ايام على	يخ انعقاده,
	الاقل قبل تاريخ العقاده	athe a law a same and a second and a second and a
	يجتمع الجمع العام بصورة قانونية بحضور ما لا يقل عن ثلاثة	تمع الجمع العام بصورة قابودية بحصور ما لا يقل عن ثلاثة باع (4/3) أجراء المقاولة أو المؤمسة، ويتخذ قرار
	أرباع (4/3) أجراء المقاولة أو الموسسة، ويتحد قرار	صراب بواسطة الاقتراع السري بالأغلبية المطلقة للاجراء
	الإصراب بواسطة الاقتراع السري بالأغلبية المطلقة للأجراء	عرب برست عرب عرب درب د دبر د
	الحاضرين.	
		م الجهة الداعية للإضراب بإعداد محضر اجتماع الجمع
	تقوم الجهة الداعية للاضراب باعداد محضر اجتماع الجمع	أم المذكور الذي يجب أن يتضمن عدد أجراء المقاولة أو
	العام المذكور الذي رجب أن يتضمن عدد اجراء المقاولة أو	ومسة المعنية، وعدد الحاضرين منهم في الجمع العام،
	الموسسة المعنية، وعد الحاضرين منهم في الجمع العام،	نسبة التي يمثلونها من مجموع الأجراء، وأسماءهم وأرقام
	والنسبة التي يمثلونها من مجموع الاجراء، واسماءهم وأرقام	انقهم الوطنية للتعريف وتوقيعاتهم ونسبة الأغلنية التي اتخد
	بطانقهم الوطنية التعريف وتوقيعاتهم ونسية الاغلبية التي	رجبها قرار الإضراب.

التعليل	ثص التحرل	التص كما جاء في المشروع
	انخذ بموجيها قرار الإضراب	

نوع التحيل : تغيير أو تتميم عنوان التحيل : المادة 17 الفقرة 1

اليف الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص . العادة 17

الغريق الحركي التحيل رائم : 22 رقم النظام : 2172

التعليل	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
	يجب أن يتصمن قرار الإضراب على الصعيد الوطبي النيانات التالية	يجب أن يتضمن قرار الإضواب على الصعيد الوطني البيانات التالية
	المساسم النقابة الاكثر تمثيلا أو ذات تمثيلية على الصعيد الوطني التي الخذت قرار الإضراب السم الجهة الداعية الى الاضراب	
	2 - الأسياب للداعية إلى اتحاد قر ار الإضراب ؛	 2 - الأسباب الداعية إلى اتخاد قرار الإضراب ؛ 3 - أمكنة تنفيذ الإضراب ؛
	3 - أمكنة تنفيذ الإضراب ؛ 4 - تاريخ وساعة الشروع في تنفيد الإضراب ؛	4 - تاريخ وساعة الشروع في تنفيذ الإضر اب ؛ 5 - المدة أو المدد المز مع خوض الإضر اب خلالها
	5- المدة ال المدد المزمع خوض الإضراب خلالها. وإذا تعلق الإصراب	وإدا تعلق الإضراب

توع التعديل: تغيير أو تتميم عثوان التعديل: المادة 18 الفقرة [

الينب الثاني : شروط وكيفيات ممارمة هلى الإضراب في القطاع الخاص. المادة 18

القريق الحركي التعليل رقم : 23 رقم النظام : 2174

التطيل	تص التعديل	بلتمن كما جاء في المشروع
	مع مراعاة أحكام المادة 7 أعلاه، يتعين قبل الشروع الععلي في تعيد الإصراب، قيام الجهة الداعية للاصراب بتبليع المشعل بقرار الإصراب باي وسيلة من وسائل التبليع المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، وبلك خمسة عشر (5) يوما سبعة (7) ايام على الأقل قبل التاريح المقرر لحوضه غير ان وسلامتهم	تنفيد الإصبراب، قيام الحهة الداعية للإصبراب بتبليع المشعل بقرار الإصبرات بأي وسيلة من وسائل التبليع المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، ودلك خمسة عشر (15) يوما على

القريق الحركي التعديل رقم : 24 رقم النظام : 2175

الباب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص العادة 18

Hirdu	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
	مع مر اعاة لخوضه	مع مراعاة . لخوصه
	غير أن المدة المذكورة تحفض إلى خمعة (5) ثلاثة (3) أيام، إدا كان سبب الإضراب راجعا إلى عدم أداء المشعل أحور العاملين لديه أو وجود خطر حال يهدد صحتهم وسلامتهم	الإصراب راجعا إلى عدم أداء المشغل أجور العاملين لديه أو

توع التحيل: تغيير أو تتميم

عنوان التعديل : المادة 18 الفقرة 2 نوع التعيل: تغيير أو تتميم عنوان التعديل: المادة 19 الفقرة 1

الياب الثاني: شروط وكوفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص العادة 19

الغريق الحركي التعيل رقم: 25 رقم النظام: 2176

التطيل	نص التعديل	انتمن كما جاء في المشروع
	يجب على الجهة الداعية إلى الإضراب أن تحيط علما الجهات	بجب على الجهة الداعية إلى الإضراب أن تحيط علما الجهات
	المعنية التالية بقرار الإضراب سبعة (7) أيام على الأقل قبل	المعدية التالية نقرار الإصراب سبعة (7) أيام على الأقل قبل
	الشروع العطي في تنعيده، غير ان هذه المدة تحفض الى ثلاثة	الشروع المعلي في تنعيده ·
	(3) اليام اذا تعلى الامر بوجود خطر حال يهدد صحة الاجراء	all the second of the second of
	وسلامتهم او مسايحقوقهم الإساسية أو عدم اداء الاجور	أ) رئيس الحكومة الوطني.
	اً) رئيس الحكومة الوطني.	کمه پچب
	کما پجب بہت	., (ب
	(<u></u>	

نوع التحول : تغيير أو تتميم عنوان التعديل : المادة 20 الفقرة 2

الياب الثاني: شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة (2)

اللريق الحركي التعدل رقم: 26 رقم النظم: 2177

التطيل	تمن التحيل	النص كما جاء في المشروع
	تتولى الإصراب:	تتولى الإصراب
	ا) - تاطیر	١) - تاطير
1	ب) - السهر ،	ب) - السهر ،
	وفي حالة عدم الاتعاق، يمكن للمشعل أو الجهة الداعية للاضراب أن يطلب يطلب من قاصي المستعجلات حسب الحالة	المستعجلات تحديد هذه الخدمات وتعيين الأجراء الذين
	تحديد هذه الخدمات وتعيين الأجراء الذين سيكلعون بتقديمها، أو الاخطار بوجود حالة خطر حال يهدد صحتهم وسلامتهم	
	ووطنعية الأجراء,	
	لا يمكن المستعجلات.	

ثوع التحيل : تغيير او تتميم عبوان التعديل : المادة 22 الفقرة 3

الباب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإشراب في القطاع الخاص المادة 22

القريق الحركي التعيل رقم : 27 رقم النظام : 2332

التطيل	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
	للجهة مؤقتا	للجهة مزقتا
	كما يمكن نهائية.	کما یمکن مهانیة
	وهي حالة توقيف الإضراب مؤفتا لمدة معينة من اجل التعارص بشان الملف المطلبي، فأنه يمكن استنباقه، دون التقيد بالإجال	و في حالة توقيف الإصراب موققا لمدة معينة من أجل التفاوص شأن العلف المطلبي، فإنه يمكن استنباقه، دون التقيد بالأجال
	المنصوص عليها في المادة الله من هذا القانون التنظيمي، اذا لم تسفر المعاوصات على نتائج، داخل أجل ثلاثين (30) خمسة	المنصوص عليها في المادة على من هذا القانون التنظيمي، ادا لم
	عشر (15) يوما من يدعها بديها قابلة للتمديد باتفاق الإطراف المطية	بدءها

قوع التحيل : تسلخ عنوان التعديل : المادة 24 الفقرة إ

اليف الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 24

اللريق الحركي التحيل رأم : 28 رأم النظام : 2323

التطيل	نص التحيل	النص كما چاء في المشروع
	atatata a tanta NS and the tall to star	يمنع على المشعل أن يقوم، حلال مدة الإصراب، بمداولة أو نقل
	نقل او ترحيل البات وأجهزة وباقي وسائل عمل المقاولة او	او ترحيل اليات وأجهرة وباقي وسائل عمل المقاولة أو
	المؤسسةكلا	المؤسسة كلا
	أوبعتبا	أو يعضا.
	تتميخ هذه المادة	

توع التحيل : تغيير أو تتميم عقوان التحيل : الملاة 25 الفقرة 1

الياب الثاني: شروط وكيابيف ممارسة حق الإشراب في القطاع الخاص المادة 25

<u>القريق الحركي</u> التعديل رقم : 29 رقم النظام : 2178

التطيل	نص التعول	النص كما جاء في المشروع
	يجب على المشغل الامتناع عن يمنع على المشغل اللجوء الى الإعلاق الكلى أو الجرني للمقاولة أو الموسسة بسبب ممارسة حق الإصراب. ويمكنه في حالة الإضرال نشاطها	للمقاولة أو الموسسة بسنب ممارسة حق الإصبر أب ويمكنه في حالة الإصبر أر

نوع التحول : تغيير او تتميم عنوان التحول : المادة 25 الفقرة 2

الياب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص العادة 25

<u>الفريق الحركم</u> التعنيل رقم : 30 رقم النظام : 2179

التطول	تس التحيل	النَّص كما جاء في المشروع
	يجب حق الإضراب.	جب حق الإضراب
	ويمكنه في حالة الإصرار عمدا بممتلكات المقاولة أو الموسسة لا سيما منها القجهيزات أو الآلات أو المواد الأولية أو السلع أو النصائع، أو عدم مر اعاة تدابير حفظ الصحة والمنلامة المهنية، تقديم طلب إلى قاصني المستعجلات لاستصدار أمر قصائي من اجل اتخاد التدابير الوقائية اللازمة لحماية مستلكات المقاولة أو المؤسسة وحفظ الصحة والسلامة المهنية، أو اعلاقها الجربي أو الكلي مؤفتا، حسب وضعية المقاولة وطبيعة نشاطها.	موما منه التجهيرات أو الالات أو المواد الأولية أو السلع أو لبصانع، أو عدم مراعاة تدابير حفظ الصحة والسلامة المهنية، تقديم طلب الى قاصبي المستعجلات لاستصدار أمر قصائي من جل اتخاد الندائير الوقائية اللارمة لحماية ممتلكات المقاولة أو لموسسة وحفظ الصحة والسلامة المهنية، أو إغلاقها الجربي

نوع التعيل: تقيير أو تتميم عنوان التعيل: المادة 26 القفرة]

الياب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حتى الإضراب في انقطاع الخلص المادة 26

الفريق الحركي التحيل رقم: 31 رقم النظام: 2180

التطيل	نص التحول	النص كما جاء في المشروع
	يمكن للمشغل، اللجوه الى المحكمة المختصة في حالة ممارسة	كن للمشعل، في حالة ممارسة الإصبرات خلافا لإحكام هذا
	الإصراب خلافا لأحكام هذا القانون التنظيمي، بن يطلب	الون التطيمي، أن يطالب الجهة الداعية للإصراب و الأجراء
	لمطالبة الجهة الداعية للإصراب والاجراء المضربين بالتعويص عن الصبائر والأصرار التي لحقت بالمقاولة من	بقاولة من جراء الإضراب الذي تمت ممارسته بها يكيفية
	جراء الإصراب الذي تعت معارسته بها بكوفية غير	ر مشروعة
	مشروعة	

نوع التعليل : نسخ عثوان التعليل : الملاة 27 الفقرة (

الياب الثاني: شروط وكوقيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 27

القريق الحركي التعديل رقم : 32 رقم النظام : 2233

التعليل	تص التحيل	النص كما جاء في المشروع
	يمنع على الاجراء المضريين احتلال اماكن العمل خلال مدة سريان الاضراب، تنسخ هذه المادة	سريال الإصراب

ترع التحول : تغيير أو تتميم طوان التحول : المادة 28 القفرة 1

الياب الثاني: شروط وكيفيات معترسة حق الإصراب في القطاع الخاص العادة 28

القريل الحركي التحيل رقم: 33 رقم اللظام: 2182

التطول	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
	يمكن لرئيس الحكومة، في حالة حدوث اقات أو كوارث طبيعية أو أزمة وطنية التي من شاتها المساس بالنظام العام وحقوق المواطنين، أن يأمر بصفة استثنائية بموجب قرار مطل ، بمنع الإضراب أو وقفه لمدة محددة بموجب قرار مطل.	أو أزمة وطنية، أن يأمر بصنفة استثنائية بموجب قرار معلل، بمنع الإضراب أو وقفه لمدة محددة

نوع التحيل : تغيير أو تتميم عنوان التحيل : المادة 31 الفقرة 1

الباب الثالث: شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع العلم العادة 31

الفريق الحركي التحيل رقم : 34 رقم النظام : 2254

المتطيل	نص التعيل	النص كما جاء في المشروع
	يمكن أن يتحد قرار الإصراب في القطاع العلم، وفق الشروط	The cold tax and all cold and a Mile Care of St
	يمدن أن يتحد فرار المصراب في الفضاح المام، وبني المروف. والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي على	
	الصعيد الوطني من قبل الجهار التداولي المحتص الإحدى	لصعيد الوطني من قبل الجهاز التداولي المحتص الإحدى
	النقابات الاكثر تعثيلا الله دات تمثيلية على الصبعيد الوطني	لعقامات الاكثر تمثيلا أو دات تمثيلية على الصعيد الوطعي
	يقصد في مناول هذا القانون التنظيمي بالقطاع العام كل المرافق	تصد في مدلول هذا القانون التنظيمي بالقطاع العام كل المرافق
	التابعة للدولة أو للجماعات الترابية أو للمؤسسات أو للمقاولات	لتابعة للدولة أو للجماعات الترابية أو للمؤسسات أو للمقاولات
	العمومية أو لكل شخص اعتباري احر من أشخاص القانون	لعمومية أو لكل شخص اعتباري اخر من أشحاص القادون
	العلم	لعام

لليف الثالث : شروط وكيفيات معارسة حق الإضراب في القطاع العام العادة 32

الأريق الحركي التحيل رقم : 35 رقم النظام : 2255

التطيل	ثمن التحيل	النص كما جاءٍ في المشروع
	يجب على الجهة الداعية إلى الإضراب أن تحيط علما بكل	يجب على الجهة الداعية إلى الإضراب أن تحيط علما الجهات
	الوسائل الممكنة الحهات المشار إليها بعده بقرار الإصراب في	
	أحد المرافق العمومية أو في بعضها أو في جميعها، سبعة (7)	في بعصها أو في جميعها، سنعة(7) أيام على الأقل قبل تاريح
	أيام على الأقل قبل تاريح الشروع العطي في تنعيده، وتخفض	الشروع الفطي في تنفيده
	هده المدة الى ثلاثة (3) ايام اذا كان سبب الاصراب يرتبط	
	يظروف العمل التي تشكل حطرا حالا على صحة الاجراء، او	
	مسا خطيره بحقوقهم الاستعنية او راجعه الى عدم اداء المشغل	و الوظيفة العمومية و التشغيل ؟
	اجور أجرانه	- السلطات الحكومية التابع لها المرفق المعنى، أو التي تمارس
	- رئيس الحكومة والسلطات الحكومية المكلفة بالداخلية	الوصاية والإشراف عليه إذا تعلق الأمر بمؤسسة أو مقاولة
	و الوظيفة العمومية و التشغيل ؛	
		وكل مسؤول عن المرفق العمومي المعني ؛
	- السلطات الحكومية التابع لها المرفق المعني، أو التي تمار س	
	الوصاية والإشراف عليه إذا تعلق الأمر بمؤسسة أو مقاولة	- عامل العمالة أو الإقليم المعني.
	عمومية، وإلى منير المؤسسة أو المقاولة العمومية المعنية،	
	وكل مسؤول عن المرفق العمومي المعني ا	
	· عامل العمالة أو الإقليم المعني أو من ونوب عنه	

توع التعديل : تغيير او تتميم عنوان التحديل : المادة 33 الفقرة 3

الباب الثالث و شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع العام المادة 33

الغريق الحركي التعيل رقم . 36 رقم النظام : 2183

التطول	ثص التحيل	النص كما جاء في المشروع
	لا يمكن للعنات الثالية ممارسة حق الإضراب.	لا يمكن للعنات التالية ممارسة حق الإضراب:
	 القاضيات و القضاة وقصاة المحاكم المالية؛ 	- القضاة وقضاة المحاكم المالية ؛
	- موظفات وموظعو ادارة النفاع الوطني وأفراد القوات المسلحة الملكية والدرك العلكي؛	موظفو إدارة النفاع الوطني وأفراد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي ؟
	- موظفات وموظفو الأمن الوطني والقوات المساعدة؛	- موطفو الأمن الوطني والقوات المساعدة ؛
	- نماء ورجال وأعوان ومساعدو السلطة، وجميع يعض فنات الموظفين العاملين بورراة الداحلية؛ باستثناء موظفت وموظفو وأعوان الجماعات الترابية؛	- رجال وأعوان ومساعدو السلطة، وجميع فغات الموطفين العاملين بوزراة الداخلية ؛
	- الموظفات و الموظفون الديبلوماسيون و القنصليون؛	- الموظفون الديبلو ماسيون والقنصطيون ؟
	- موظفات وموظفو وأعوان إدارة الجمارك والضرائب غير	- موظفو وأعوان إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة ؟
	المباشرة ا	- موظفو وأعوان إدارة السجون وإعادة الإدماج ا
	- موظفات وموظفو وأعوان إدارة السجون وإعادة الإدماج؛	- موطعو الهيئة الوطنية للوقاية المنتية وجميع العنات الأحرى العاملة بها ؟
	موظفات وموظفو الهيبة الوطنية للوقاية المنتية وحميع العنات	

التحفيل	كمن التحديل	النص كما جاء أي المشروع
	الأخرى العاملة بهاء	موطفو وأعوان المواه والغابات حاملو السلاح ا
	- موظفات وموظفو وأعوان المياه والغابات حاملو السلاح؟	القيمون الدينيون ا
	-القيمون الدينيون؛	مراقبو الملاحة الجوية والبحرية
	- مراقبات ومراقبو المالحة الجوية والبحرية.	الله الأيمكن للأشحاص الأتي نكرهم ممارسة حق الإضراب:
	الموظفات والموظفون والحيراء العملون بمجال الطاقة	الأشخاص الذين يتم تكليعهم بضمان حد أدنى من الخدمة ؛
	الموظفات والموظفون اللين تمنع الظملهم الحاصية صراحة معارسة حق الإضراب.	. الأشخاص الدين يتم تكليفهم بالسهر على الصحة والسلامة لمهنية بأماكن العمل أثناء فترة سريان الإضراب.
	كما لا يمكن للأشحاص الاتي دكر هم ممارسة حق الإصراب	
	- الأشخاص الذين يتم تكليعهم بضمان حد أدنى من الخدمة ١	
	- الأشحاص الدين يتم تكليفهم بالسهر على الصحة والسلامة المهنية بأماكن العمل أثناء فترة سريان الإصراب.	

الياب الرابع: أحكام خاصة بالإضراب في المرافق الحيوية المادة 34

الفريق الحركي التعديل رقم: 37 رقم التظام: 2184

التحليل	تمن التعديل	النص كما جاء في المشروع
	يمارس حق الإضراب في المرافق الحيوية طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنطيمي، شريطة توفير حد أدنى من الخدمة في هذه المرافق، والاسيما منها	و الكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي، شريطة
	- المؤمسات الصحية ٤	- المزسسات الصحية ؛
	- المجاكم بمحتلف أصنافها و در جاتها ؟	- المحاكم بمختلف أصنافها ودرجاتها ٤
	- مر افق الأر صلا الجوية ؛	- مرافق الأرصاد الجوية ؛
	- مر افق النقل السككي ؛	- مر افق النقل السككي ؟
	قطاعات النقل البري والبحري والحوي بمحتلف أصنافه	- قطاعات النقل البري بمختلف أصناقه ١
	مسيحية : مشركات الاتصال السمعي النصري العمومي 1	- شركات الاتصال السمعي البصاري العمومي ا
	- شركات صناعة وتوريع الأدوية، وشركات التاج وتوريع مادة الأوكستين ذات الاستعمال الطبي ؛	- شركات صداعة وتوريع الأدوية، وشركات إنتاج وتوريع مادة الأوكسجين ذات الاستعمال الطبي ؟
	الاوكستين دات الاستعمال الطبي ؛ - مصالح العراقية الادارية والصحية في الحدود والمطارات	- مصالح المراقبة الصحية في الحدود والعطارات والعوانئ ؛

النص كما جاء في المشروع	نص النعيل	التعليل
المصالح البوطرية ؛	و المواني ؛	
مرافق إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء ؟	مصالح السلامة الصحية للمنتجات الغاسبة ا	
مرافق إنتاج وتوزيع المواد الطاقية ؛	- المصالح البيطرية ١	
مرافق التطهير السائل والصلب ا	- مرافق إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء ١	
مر افق جمع النفايات بجميع أصنداقها.	- مرافق إنتاج وتوزيع المواد الطاقية ١	
مدد بيبسيه بتوهير ها	- مرافق التطهير السائل والمسلب t	
في ،	- مر افق جمع النفايات بجميع أصنافها	
	المرافق التي تنص انطعتها الحاصة على وجوب توفير حد أدنى من الخدمة في حالة ممارسة حق الاضراب.	
	یجدد شوهیر ها	
	وفي	

توع التعبيل: تغيير أو تتميم عنوان التحيل: المادة 3.4 الفارة 2

الياب الرابع : احكام خاصة بالاضراب في المرافق الحيوية المادة 34

القريق الحركي التعمل رقم: 38 رقم النظام: 2186

التطبيل	ثس التحيل	النص كما جاء في المشروع
	يمارس منها	یمارس مثها
	- الموسسات الصحية ؟	- المؤسسات الصحية ؛
	£ .	1
	يحدد اتفاق بتوهير ها	يحدد اتفاق توفير ها
	وهي حالة يتوهير ها	وهي حالة بتوهير ها
	ويمكن تتميم لابحة المرافق الحيوية التي تستوجب توفير حد أدبي من الحدمة بها بقابون، بعد استشارة المنظمات البقابية للأحراء الاكثر تمثيلا أو دات تمثيلية على الصبعيد الوطبي والمنظمات المهنية للمشطين التابع لها المرفق المعني عند	أدنى من الخدمة بها بقانون، بعد استشارة المنظمات النقابية اللحراء الاكثر تمثيلا او دات تمثيلية على الصعيد الوطسي
	وجودها.	

ثوع التحيل : تغيير أو تتميم عوان التحيل : المادة 39 الفقرة 1

الباب الخامس ۽ العقسويات المادة 39

القريق الحركي التحيل رقم : 39 رقم النظام : 2187

التطول	نص التحديل	النص كما جاء في المشروع
	يعاقب بعرامة من 2000 إلى 5,000 در هم كل من خالف أحكام المادة 2 من هذا القانون التنظيمي، دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد.	المادة 2 من هذا القانون التنظيمي دون الإخلال بالعقوبات

نوع التعديل : تغيير او تثميم عنوان التحديل : المادة (4) الفقرة (

الباب القامس : الطبويات العادة 40 الغريق الحركي التحيل رقم: 40 رقم النظام: 2189

التطيل	تمن النحيل	النص كما جاء في المشروع
	يعاقب بغرامة من 5,000 الى 000 0 در هم كل من عرقل حرية العمل حلافا لما هو منصوص عليه في المدنين 31 و 27 س هذا العانون التطيمي دون الإخلال بالعقوبات الجدائية الاشد	العمل حلادا لما هو منصوص عليه في المادتين 3 و 27 من هذا
	ويمكن الإضراب	ويمكن الإضراب
	دون الإخلال درهم	دون الإخلال در هم

نوع التحيل: تغيير او تتميم عنوان التحيل: المادة 40 الفقرة 3

الباب القسس ؛ العكوبات المادة 40

الفريق الحركي التحيل رقم: 41 رقم النظام: 2196

التطيل	نص التحديل	(لنص كما جام في المشروع
	يعاقب يغر امة الجدائية الأشد,	بعاقب بغرامة الجنانية الأشد.
	ويمكن الإضراب	ويمكن يسب الإضراب
	دون الإخلال بتطبيق أحكام الفقرة الاولى من هذه المادة، يعاقب على كل مخالفة للامر القضائي المذكور بالحبس من شهر إلى ثلاثة (3) اشهر وبغرامة من 10,000 إلى 20,000 درهم	دور الإخلال بتطبيق أحكام العقرة الأولى من هذه المادة، يعاقب على كل مخالفة للأمر القضائي المذكور بالحيس من شهر إلى ثلاثة (3) أشهر وبغرامة من 10,000 إلى 200 00 در هم

توع التحيل : تغيير او تتميم عنوان التحيل : المادة 41 الفقرة 1

الياب الخامس ۽ الطسويات العادة 41

الفريق الحركي التعديل رقم : 42 رقم النظام : 2191

التعليل	نص التحيل	النص عما جاء في المشروع
	يعاقب بعرامة من 20,000 إلى 50,000 در هم كل من دعا إلى ممارسة حق الإضراب دون التقيد بلحكام الفقرة الأولى من المادة 7 من هذا القانون التنظيمي دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد.	ممارسة حق الإضراب دون التقيد بلحكام الفقرة الأولى من المادة 7 من هذا القانون التنظيمي دون الإخلال بالعقوبات

موع التحيل: تغيير أو تتميم عفوان التعديل: المادة 47 الفقرة 2

الياب السائس : أحكام مختلفة وختامية السادة 47

القريق الحركي التحيل رقم: 43 رقم النظام: 2256

التعليل	نص التعيل	الثص كما جام في المشروع
	تؤهل السلطات العمومية المعنية، خلال مدة سريان الإضراب،	كم ها من المام المن المسمون أن المسمون أن خلال من قرير والد الاحتمار المناه والمام
	لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لحفظ النظام العام وحماية	لاتخاذ جميع التدابير اللارمة لحفظ النظام العام وحماية
	الأشخاص والأموال والممتلكات، بما في ذلك العمل على فك	الأشخاص والأموال والممتلكات، بما في ذلك العمل على فك
	الاعتصامات غير القانونية والحياولة دون احتلال المباني وأماكن العمل والمرافق الملحقة بها، ومنع كل تجاوز يروم	الاعتصامات والحيلولة دون احتلال المباني واماكن العمل والمرافق الملحقة بماء ومنع كل تحاوذ بروم اغلاق مقرات
	إعلاق مقرات العمل ومداخلها في وجه العاملين والمرتعقين	
	كما يمكنها، عند الاقتضاء، وخلافًا للأحكام التشريعية الجاري	كما يمكنماه عند الاقتضاء، وخلافا للأحكام التشريعية الحاري
	بها العمل، اللجوء إلى مسطرة التسخير اتخاذ التدابير اللازمة	بها العمل، اللجوء إلى مسطرة التسخير من أجل تأمين
	من أجل تأمين استمر أرية المرافق الحيوية في تقديم خدماتها	
	و تأمين تزويد السوق بالمواد الأساسية	السوق بالمواد الأساسية

الياب السائس : أحكام مختلفة وختامية المادة 47

الفريق الحركي التحيل رقم : 44 رقم النظام : 2257

التعلول	لص التحيل	النص كما جام في المشروع
	ترهل السلطات العمومية المعنية، حلال مدة سريان الإضراب، لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لحفظ النظام العام وحماية الأشخاص والأموال والممتلكات، بما في ذلك العمل على فك الاعتصامات غير القانونية والحيلولة دون احتلال المباني وأماكن العمل والمرافق الملحقة بها، ومنع كل تجاوز يروم إغلاق مقرات العمل ومداخلها في وجه العاملين والمرتعقين.	الأشخاص والأموال والممتلكات، بما في ذلك العمل على فك الاعتصامات غير القانونية والحيلولة دون احتلال المباني وأماكن العمل والمرافق الملحقة بها، ومنع كل تجاوز يروم
	كما في حالة عدم التوصل الى توافق يحق للاطراف التظلم لدى موسسة الوسيط قصد البحث عن حلول متوافق عليه، كما يمكن للموسسة. عند الاقتضاء القيام بمبادرة تلقائية منها بالنظر في ما بلغ اليها وفق القاتون رقم 6 14 المتطق بمؤسسة الوسيط	كما يمكنها، عند الاقتضاء، وخلافا للأحكام التشريعية الجاري بها العمل، اللجوء إلى مسطرة التسخير من أجل تأمين استمرارية المرافق الحيوية في تقديم خدماتها وتأمين تزويد السوق بالمواد الأساسية.

مشروع قانون تنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب التعديلات المفترحة

الباب الأول وأحكام عامة ملاة تمهيئية

فريق التقدم والاشتراكية التعديل رقم : 1 رقم النظام : 2380

التطيل	نص التحيل	النص الأصني
نعتقد أنه من الضروري	مادة تمهيئية	ملاة اضافية تمهيدية
إضافة ديباجة أو مادة تمهيدية	يستمد هذا القاتون التنظيمي مرجعيته الاساس من يستور	
تؤكد على الأسس والمبادئ	المملكة المغربية لسنة ا[[2]، بابعاده الحقوقية متعدة الابعاد	
العامة والمرجعيات الأساسية	و غير القابلة للتجزيء، ومن ميادي حقوق الإنسان كما هي	
لهذا النص التشريعي الهام	متعارف عليها دوليا، ومن المرجعيات المعيارية الكونية	
والمجتمعي الدي طال انتطاره	والاتفاقيات الدولية المكرسة لممارسة حق الإضراب،	
العقود.	والمرتبطة بحماية الحرية النقابية وضمان التوازن بين حقوق	
	والنزامات مختلف الاطراف وحماية حقوق المواطنين	
	يندرج هذا القانون التنظيمي ضمن روية مجتمعية شاملة في	
	اطر تعاقد اجتماعي من بين مستلزماته احترام قاتون الشغل	
	وكافة القوانين ذاتُ الصلة، وخلق مناخ سليم قوامه الثقة	
	المتبادلة بين مختلف الاطراف داخل المقاولة وفي المرافق	
	العمومية	

البني الأول وأحكام عامة المادة 2

ثوع التحيل : تغيير أو تتميم عثوان التحيل : الملاة 2 الفقرة 9

التعلول	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
يهدف هذا التعديل إلى توسيع تعريف الإصراب؛ ليشمل كل الهنات المهنية العاملة؛ الأجيرة وغير الأجيرة منطمة وموسسة قاتونا، وذلك والحريات الفردية والجماعية المنصوص عليها في الدستور, المنصوص عليها في الدستور, التضامني، ولجعل الإصراب مع شمول المفهوم للإضراب الية حضارية وسلمية للتعبير التضامني، ولجعل الإصراب عن مطالب مهنية، ولكن قد الية ومنوية. وكن مباشرة وعير مباشرة، والتعريف أيضا كل العنات ويجب أن يشمل هذا الحق والتعريف أيضا كل العنات والتعريف أيضا كل العنات والمستقلة، والتي لها حق المنات المهن الحرة المحتولة المهن الحرة المهن المهن المهن المهن الحرة المهن المهن المهن الحرة المهن المهن المهن المهن الحرة المهن المهن المهن الحرة المهن المهن المهن المهن الحرة المهن المهن المهن الحرة المهن المهن المهن الحرة المهن ال	العمل، يتم بصفة مديرة ولمدة محددة، تلجأ اليه الشغيلة، في القطاع العمومي او الخصوصي، والعدات العاملة عير الإجرية، كائية سلمية، بمبب عدم التوصل الى اتفاق عير اليات الحوار والتفاوص بشان مطالب محددة ومعلدة. او على سبيل المصامن، أو من أجل التعيير والدفاع عن حق من الحقوق أو مصلحة من المصالح الاجتماعية أو الاقتصادية، او المهنية، لمادية او المعوية، المباشرة للاجراء المضريين او عير المباشرة، القردية أو الجماعية التي تتمتع بحرية الانتماء التقلي، سوء في القطاع العمومي او في القطاع الخصوصي، وكذا جميع القدات المائة عير الاجرية المنظمة والموسسة طبق لاحكام الدستور والمقتضيات التشريعية والموسسة تاحد مرده المستور والمقتضيات التشريعية والموسسة تاحد مرده المستور والمقتضيات التشريعية مائتيان من التشريعية والموسسة قابط مرده المستور والمقتضيات التشريعية والموسية والموسسة والموسية والموسسة والموسسة والموسية والموسسة والموسسة والموسية والموسسة والموسسة والموسية والموسسة والموسية والموسسة والموسية و	الإضراب هو كل توقف جماعي عن العمل يتم بصفة مديرة ولمدة محددة، من اجل الدفاع عن حق من الحقوق أو مصلحة من المصالح الاجتماعية أو الاقتصادية المناشرة للأجراء المضريين.

(لتطيل	نص التحيل	النص عما جاء في المشروع
منظمة ومؤمسة وفق القانون،		
من قبيل: القلاحون؛ الطلبة؛		
التجار، الحرفيون، الصناع،		
المقاولون الداتيون؛		
متصررون من بريمج		
عمومي معين؛ ساكنة مجال		
ترابي معين؛ الح		

اليف الاول وأحكام عامة المادة 3

فوع التحديل: تغيير أو تتميم عنوان النحديل: المادة ق الفقرة إ

التطيل	تمن التعيل	النص كما جاء في المشروع
نعتقد أنه لكل المنظمات النقادية والمهنية والمنظمات التي تمثل هنات العمال غير الأجراء	براد في مدلول هذا القانون التنظيمي بالمصطلحات التالية، ما يلي	راد في مدلول هذا القانون التبطيمي بالمصطلحات التالية، ما
والمهن المستقلة، المؤسسة والمعترف بها قانونيا الحق في الدعوة للإصراب، يغض النظر عن كونها اكثر أو أقل تمثيلية, حاصة حيدما يرتبط	 الأجير كل شحص الترم ببدل نشاطه المهدي، ويعمل تحث امرة مشغل، يكون تابعا له، ودلك مقابل أجر، أيا كان بوعه أو طريقة ادانه، سواء كان يعمل في القطاع الحاص أو في القطاع العام ! 	مرة مشغل، يكون تابعا له، وذلك مقابل أجر، أيا كان توعه أو
الإصراب بحقوق أفراد أو مجموعات صغيرة كما نعتقد أنه من المضروري إصدار نص تشريعي أو	ب) - المشغل يعتبر مشعلا في القطاع الحاص كل شخص داتي أو اعتباري خاصع للقانون الحاص، يستأجر خدمات أجير للقيام بأعمال، في مقاولة أو مؤسسة	 المشعل يعتبر مشعلا في القطاع الحاص كل شخص داتي اعتباري حاصم للقانون الحاص، يستأجر حدمات أجير للفيام اعمال، في مقاولة أو مؤسسة.
تنطيمي لتحديد المرافق الحيوية بوضوح ودقة، بما من شأته أن يحقق المرونة المنشودة في التعديل والتحيين	ويعتبر مشغلا في القطاع العام كل شحص اعتباري من أشخاص القانون العلم يسهر على تدبير مرفق عمومي، ويمارس بهذه الصنعة صلاحيات السلطة العمومية ا	المخاص القانون العلم وسهر على تدبير مرفق عمومي،
في ظل تسارع تطور البديات الاقتصادية والأنماط المهنية الجديدة ونقرح كذلك إخضاع تحديد	دانتيا غير ملجور ا	ع) - الجهة الداعية إلى الإضراب هي: النقابة الأكثر تمثيلا، طبقا للتشريع الجاري به العمل، أو ذات
الحد الأدنى للخدمة إلى الاتفاق	ج) - الجهة الداعية الى الإضراب هي : الجهة التي لها الحق	للبلية على الصعيد الوطني سواء تعلق الأمر بإضراب على

التطيل	تص الكخيل	النص كما جاء في المشروع
أو التحكيم والوساطة أو النظام	في الدعوة للاضراب:	الصنعيد الوطني في القطاع العام أو القطاع الخاص ؛
الداخلي للمؤسسة، لأن من		
شان ذلك أن يشجع على		- النقابة الأكثر تمثيلا، طبقا للتشريع الجاري به العمل، على
الحوار والتفاوض والوساطة،	تمثيلية على الصعيد الوطني سواه تعلق الأمر بإضراب على	صنعيد المقاولة أو المؤمسة أو المرفق العمومي المعني، وهي
ومن شانه ابضاً ان يتوح	الصبعيد الوطني في القطاع العام أو القطاع الخاص ؛	حالة عدم وجودها، النقابة التي حصلت على أكبر نسبة من
امكانية الأخذ بعين الاعتبار	to the heart the sent is the beautiful	مجموع عدد مندوبي الاجراء المنتحبين على صعيد المقاولة أو
	- النقابة الأكثر تمثيلا، طبقا للتشريع الجاري به العمل، على	المؤسسة، أو أغلبية المأجورين في حالة عدم وجود تمثيلية عل
مؤسسة أو نشاط إنتاجي أو	صعيد المقاولة أو المؤسسة أو المرفق العمومي المعني، وفي الما أن الماء أو المرفق العمومي المعني، وفي الماء التاء الت	النقابة في المقاولة أو المؤسسة المعنية أو المرفق العمومي
اقتصادي على حدة على أن	حالة عدم وجودها، النقابة التي حصلت على اكبر نسبة من مجموع عدد مندوبي الاجراء المنتخبين على صعيد المقاولة	المعنى إذا بتعلق الأمر بإضراب على صنعيد المقاولة أو
يبقى أخر حل هو اللجوء إلى	أو الموسسة، أو أغلبية المأجورين في حالة عدم وجود	المؤمسة أو المرقق العمومي أ
القضاء الاستعجالي	تمثيلية عن النقابة في المقاولة أو الموسسة المعنية أو المرفى	د) - المرافق الحيوية : هي المرافق التي تقدم خدمات أساسية
	العمومي المعنى إذا تعلق الامر بإضراب على صعيد المقاولة	والذي من شأن توقف العمل بها كليا أو جزئيا أن يعرض حياة
	أو المؤسسة أو المرفق العمومي ا	الأشخاص وصحتهم ومبلامتهم للحطر ا
		,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,
	 كل هيئة من المنظمات النقابية أو المهنية أو المنظمات التي 	 ه) - الحد الأدنى من الخدمة , قدر كاف من الخدمات الأساسية
	تمثل فية العمال غير الاجراء المعلية، الموسسة والمعترف بها	بجب تأمينه لضمان استمرارية تقديمها للمرتعقين في حالة
	قادوبيا، وكدلك مندوبو الاجراء، وذلك على صعيد المقاولة او	ممارسة حق الإضراب.
	الموسسة أو المرفق العمومي، قطاعيا أو محليا أو اقليميا أو	
	جهوبا، أو على مستوى فلة العمال غير الملجورين؛	
	2. 1 1. e.s 2 26 . etc 16	
	د) - المرافق الحيوية : هي المرافق التي تقدم خدمات أساسية	
	والتي من شأن توقف العمل بها كليا أو جرنها أن يعرض حياة الأشحاص وصحتهم وسلامتهم للحطر ؛ وتحدد معايير تصنيف	
	المرافق على انها حيوية بموجب نص تشريعي او تنظيمي. 	
	المرافق نفي انها موويد پموچپ سن ممريدي او سيدي.	
	 ه) - الحد الأدنى من الحدمة : قدر كاف من الخدمات الأساسية 	

التعلول	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
	يجب تأمينه لصمال استمر ارية تقديمها للمرتعبين في حالة	"
	ممارسة حق الإصراب	
	مُحدد طبيعة الحد الابنى من الجدمة، في المرفق العمومي او في موسسة خصوصية، عن طريق الفاقيات جماعية او	
	الترامات تعاقدية. أو النظام الداخلي للموسمية، أو عن طريق	
	وسنطة وتحكيم مفتش الشغل وفي حال تحر ذلك بإمكان الاطراف اللجوء إلى القضاء الاستعجالي	

التعليل	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
هدا التعديل ينسجم مع تعديلنا على المادة الأولى، أي على توسيع تعريف الإضراب،	يمكن أن يمارس حق الإضراب وفق أحكام هذا القانون التخليمي كل من:	بمكن أن يمارس حق الإضراب وفق أحكام هذا القانون التنظيمي كل من:
حيث نؤكد على أن هذا الحق الإنساني والدستوري يجب أن تتمتع به كافة الفنات النشيطة	- الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم 65.99 المنطق بمدونة الشغل ا	· الأشخاص الحاصعين الأحكام القانون رقم 65.99 المتعلق مدونة الشغل ؛
والتي تتمتع بحق الائتماء النقابي، والعمال غير الأجراء، السجاما مع العلسفة المحقوقية وزوح النستور، ومع	- الموظفين والأعوان والمستخدمين لدى إدارات الدولة والمؤمسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية ولدى كل شخص اعتباري آخر من أشخاص القانون العام	 الموظفین والأعوان والمستخدمین لدی إدارات الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومیة والجماعات الترابیة ولدی کل شخص اعتباری آخر من أشخاص القانون العام.
مبدأ الحريات الجماعية والحقوق. والشرط الوحيد هو أن تكون الدعوة للإضراب من طرف	فية الاجراء في القطاع العمومي والخصوصي، وكل الفيات النشيطة التي تتمتع بحرية الانتماء النقابي طبقا لاحكام الدستور والمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها	
جهة معترف بها ومؤسسة بشكل قانوني		

توع التحول: تغيير او تتميم عنوان التعديل: المادة 5 الفقرة 1

الينب الأول بأحكام عامة المادة 5 غريق التقدم والاشتراكية التحديل رقم : 5 رقم النظام : 2383

القطيل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
كما بعبقد أن معهوم الاصراب	تعتبر باطله, لا يجوز منع ممارسة الحق في الاضراب، بكافة اشكاله، بما في ذلك الاضراب المتضامني والإضراب بالتناوب، في القطاع العمومي او الخصوصي، تحت اي ميرر، طالما انه يستجيب لمفتضيات هذا القانون التنظيمي والنصوص التشريعية الجاري بها المصل	تعتبر باطلة ويعتبر كل إضراب الأهداف سياسية ممنوعا.

نوع التحيل ۽ نسخ عتوان التحيل ۽ المدة 6 اللقرة 1

اليلب الأول :أحكام علمة المادة 6

فريل انتقدم والاشتراكية التعديل رقم : 6 رقم التقام : 2385

التطيل	نص التعيل	اللص كما جاء في المشروع
نقترح نسخ هذه المادة المجاماً مع تعديلنا على المادة الخامسة، وهذه المادة هي مجرد تحصيل حاصل، طالما اللهذا القانول يوطر ممارسة الحق في الإضراب، بالتزامات، وحقوق كل الأطراف،	يجب على على اجبر اراد المسارحة في ممارسة على الإصراب التقود بأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.	التقيد بأحكام هذا القانون التنظيمي وكذا بأحكام النصوص

نوع التعديل : تغيير العنوان عنوان التعديل : الباب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص الفقرة 1

اليب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص

أريق التقدم والاشتراكية التعديل رقم: 7 رقم النظام: 2386

التطول	ثص التعرل	النص كما جام في المشروع
نقترح تعديل عنوان الباب الثاني السجاما مع التعديلات التي تقدمنا بها حول توحيد شروط ومعايير وكيفيات ممارسة الحق في الإضراب، سواه في الغطاع العمومي أو القطاع الخصوصي دون تميير		الداب الثاني شروط وكيعيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الحاص

الباب الناتي : شروط وكوفوات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص العادة 7

نوع التحيل : تغيير او تتميم عنوان التحيل : المادة 7 الفقرة 1

التطيل	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
هدفنا من وراء هذا التعديل هو تجميع اجال الإنلاغ بالمطالب، وأجال تبليغ قرار الإضراب، في مادة واحدة، تفاديا الإثقال	لا يمكن اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب إلا بعد انصرام أجل ثلاثين (30) يوما من تاريخ توصل المشغل بالملف المطلبي من الجهة التي يمكن لها الدعوة إلى الإضراب.	لا يمكن اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب إلا بعد انصر ام أجل ثلاثين (30) يوما من تاريح توصل المشعل بالملف المطلبي من الجهة التي يمكن لها الدعوة إلى الإضراب.
النص، سواء في القطاع العمومي أو الخصوصي. ويذهب اقتراح تعديلنا أبضاً في اتجاء التمييز بين المطالب المهية العادية وبين المطالب	قبل النجوء إلى ممارسة حق الإضراب، يتوجب القيام، خلال الاجل المنكور، في الفقرة السابقة، باجراء مفاوضات بشأن الملف المطلبي للاجراء قصد البحث عن حلول متوافق عليها ولهذه الغاية، يمكن للأطراف الاتفاق على تعيين وسيط	قبل اللجوه إلى ممارسة حق الإضراب، يتوجب القيام، خلال الأجل المدكور، في العقرة السابقة، بلجراء معلوضات بشأن الملف المطلبي للأجراء قصد البحث عن حلول متوافق عليها. ولهذه الغاية، يمكن للأطراف الإتعلق على تعيين وسيط
الاستعجالية والمطالب بسبب الخطر الحال وعدم أداء الأجور. كما أن اقتراح تقليص أجال التبليغ بقرار الإضراب يأتي	وفي حقة تعلر إجراء المفاوضات او فشلها لأي سبب من الأسباب، يتعين القيام ببنل جميع المساعي اللازمة لإجراء محاولة التصالح ببن الطرفين طبقا للتشريع الجاري به العمل، وطبقا لمقتضيات انفاقيات الشفل الجماعية عند وجودها.	وفي حالة تعنر إجراء المفاوضات أو فشلها لأي سبب من الأسباب، يتعين القيام ببنل جميع المساعي اللازمة لإجراء محاولة التصالح بين الطرفين طبقا للتشريع الجاري به العمل، وطبقا لمفتصيات اتفاقيات الشعل الجماعية عند وجودها
اسجاماً مع المعايير الدولية، ولتسير مساطر ممارسة الحق في الإضراب وتجنب فرض الشروط الصعبة أو التعجيزية, وينصب اقتراحنا أيضا على	وإذا لم تؤد محاولة التصالح الى أي تتبجة، وقررت الجهة المشار إليها في الفقرة الاولى اعلاه الدعوة إلى الإضراب، وجبت ممارسته طبقا للشروط والكيفيات المتصوص عليها في هذا القانون التنظيمي.	وإذا ثم تؤد محاولة التصالح إلى أي نتيجة، وقررت الجهة المشار إليها في العقرة الأولى أعلاه الدعوة إلى الإضراب، وجبت ممارسته طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنطيعي.
امكانية تعديد الأجل، ودلك اضلحا للمجال أمام الحوار	يتوجب ابلاغ المشغل من طرف الجهة الداعية للاضراب، بالمطالب المهية او باي سبب اخر للاضراب، في القطاع	

الثطيل	نص التعيل	النص كما جاء في المشروع
و المفاوضيات	المعمومي او الحصوصي، في اجال يتم تحديدها تعطيها او	
ومن جهة اخرى، يقترح هذا	بتحكيم ووساطه او في النظام الداحلي للموسسة المعلية.	
التعديل؛ السجاماً؛ مع التعريف		
الموسع للإضراب، أن تشمل		
اجال التبليغ القطاع العمومي	في حال اتفاذ قرار الاضراب، وقبل تاريخ خوضه، يتوجب	
والقطاع الخصوصيي،	اللاغ المشيق منواء في القطاع العمومي أو الخصوصي، وكذا	
والمشعل والقطاع المكلف		
بالشفل مركزيا أو ترابيا،	يقرار الإلضراب، حميب الأجال الاتية	
حيث هذا الأخير مفترص أنه		
جزة من السلطات العمومية،	- 7 ايام بالسببة للمطالب المهنية في القطاع الحصوصي،	
ويمكنه بهذه الصفة أن يخبر		
باقي القطاعات العمومية	and sitan as to be then the the control of	
المعنية.	 7 وم بالنصبة للمطالب المهنيه في القطاع العمومي، فابلة للتمديد مرتبن، في حال فتح حوار بشاتها؛ 	
	حابته سنسيد مر دون الي هذال فتح عنوال استديها:	
	3 ابام بالنسبة للمطالب الاستعجالية، في القطاعين	
	العمومي والخصوصي؛	
	Q -	
	- ويستثنى التقيد بهذه الاحال في حال الاصراب بسبب	
	عدم أداء الاجور أو يسبب خطر جال	

أربق التقدم والاشتراكية التعديل رقم : 9 رقم النظام : 2388

لليف الثاني : شروط وكوفيات ممارسة حق الإطبراب في القطاع الخنص المادة 8

التعليل	نمن التحيل	النص كما جاء في المشروع
معتقد أن مضمون هذه المادة واصبح فقط مقترح إصباقة كلمة "امكانية" لتدقيق المعنى.	يعتبر باطلا بقوة القانون كل شرط تعاقدي او الترام يقصمي بتنازل الأجير عن ممارسة حق الإضراب.	
	غير أنه يجور التصبيص في اتعاقبات الشعل الجماعية على المكتبة تعليق ممارسة حق الإصراب حلال مدة محددة، شريطة أن تتضمن الإجراءات الواجب اتخادها لتسوية كل نزاع جماعي بحدث خلال مدة تطبق الإضراب.	تعليق ممارسة حق الإضراب خلال مدة محددة، شريطة أن تضمن الإجراءات الواجب اتخاذها لتسوية كل نزاع جماعي

توع التعديل : تغيير أو تتميم

عنوان التعديل: المادة 8

2 5 1331

توع التحيل : تغيير أو تثميم عثوان التعديل : المادة 9 الفقرة 1

الباب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حتى الإشراب في القطاع الخاص المادة 9

غريق التقدم والاشتراكية التعدل رقم: 10 رقم النظام: 2389

التطيل	نص التعيل	النص كما جاء في المشروع
القصد من هذا التعديل هو مدع أي طرف كيدما كان، ومهما كانت طبيعته، من التدخل بأي وسيلة كانت لعرقلة ممارسة الحق في الإضراب. لأن فعل عرقلة خوض الإضراب قد يقف وراءه المشغل، لكن قد يقف وراءه طرف آخر حميب السياقات.	النفائية للاجراء، وعلى كل طرف عمومي أو خصوصي أحر، عرقلة ممارسة حق الإضراب بواسطة الاعتداء أو الانتقام أو الإعراء أو بواسطة أي وسيلة من الوسائل التي يمكن أن تحول دون ممارسة الأجراء حقهم الحق في الإضراب	للآجراء عرقلة ممارسة حق الإضراب بواسطة الاعتداء أو الانتقام أو الإغراء أو بواسطة أي وسيلة من الوسائل التي يمكن أن تحول دول ممارسة الأجراء حقهم في الإصراب

الياب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة على الإضراب في القطاع الخاص الباب الثاني :

التعليل	ثمن التحيل	النس كما جاء في المشروع
الغاية من هذا التعديل جعلُ منع لجوه المشغل، أو من يمثله أيضا، إلى إحلال أجراء اخرين محل الأجراء	يمنع على المشعل أو من يمثله، خلال منة سريان الإصراب، ان يحل محل الأجراء المصربين أجراء احرين، لا تربطهم يه أي علاقة شعل قبل تاريخ تبليغه قرار الإصراب.	الأجراء المصرين أجراء احرين، لا تربطهم به اي علاقة شغل
المصربين هو القاعدة. أما الاستثناء فيجب أن يكون عنط في حالة الامتناع عن القيام بالخدمة الأدنى الأساسية المتفق عليها مسبقا، ولفترة لا تتجاوز فترة سريان	غير أنه، يجوز للمشغل، في حقة رفض الأجراء المكلفين بتوفير حد الني من القدمة اداء المهام المسندة اليهم في المرافق الحبوية طبقا لاحكام المادة 34 من هذا الفاتون التنظيمي، احلال أجراء أخرين محل الاجراء المكلفين بتوفير حد التي من القدمة، وذلك خلال مدة سريان الإضراب.	غير أنه، يجوز للمشغل، في حالة رفص الأجراء المكلفين بتوفير حد أدى من الحدمة اداء المهام المسندة اليهم في المرافق الحدوية طبقا لأحكام المادة 34 من هذا القانون التنظيمي، احلال أجراء أخرين محل الأجراء المكلفين بتوفير حد أدنى من الخدمة، ودلك حلال مدة سريان الإضراب،
الإضراب، ودلك لتعادي طاهرة تسريح العمال على حلفية الإضراب. كما بهدف التعديل إلى حصر الاستثناء في المشغل، سواء كان عموميا أو خصوصيا،	كما انه، في حالة تأثير معارسة حق الإضراب على تزويد السوق بالعواد والخدمات الاساسية اللازمة لحماية حياة العواطنين وصحتهم وسلامتهم، يتعين على المشغل أو من ينوب عنه الاستعادة فورا باجراء أخرين لتأمين استعرار المقاولة في تقديم خدماتها خلال مدة سريان الإضراب.	السوق بالمواد والخدمات الأساسية اللازمة لحماية حياة المواطنين وصحتهم وسلامتهم، يتعين على المشغل أو من ينوب عنه الاستعانة هورا ماجراء احرين لتأمين استمرار المقاولة هي
دون تدخلُ أي اطراف اخرى <u>.</u>	وفي حالة تعزر ذلك، أمكن للسلطات المحلية المختصة اتخاذ التدايير اللازمة لضمان استمرار المقاولة في تقديم خدماتها على مسؤولية المشغل. منه حب على المضربين التقيد بتنفيذ تدايير او احكام الحد	وفي حالة تعدر ذلك، أمكن للسلطات المحلية المختصة اتحاد التدابير اللارمة لصمان استمرار المقاولة في تقديم حدماتها على مسؤولية المشعل.

نوع التحيل: تغيير او تتميم

عَفُوانَ النَّعَدِيلَ : المادةَ 10 الفقرة 1

التطيل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
	الاسى من الحدمة المنفق عليه او الصادر بشائه مقرر قصادي، والا امكن للمشغل اتخاد تدابير موفقة فقط حلال فترة سريان الاضراب لصمان هذا الحد الالسي الضروري لاستمرار المرفق المعنية المعنية	

قريق التقدم والاشتراكية التحول رقم : 12 رقم النظام : 2391

الياب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 11

(التطيل	نص التعيل	النص كما جاء في المشروع
المصيديين عسمام كالما أحدام	1 1 20 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2	بسبب ممار ستهم حق الإصراب، من شأنه خرق مبادئ المساواة وتكافو الفرص والمساس بالضمانات الممنوحة لهم والمتعلقة على الحصوص بحقوقهم ووضعياتهم ومسار هم المهني.

نوع النعديل : تغيير أو تتميم

عَثْرِانَ التحولُ ؛ المحدة 11 الفقرة 1

<u>فريق</u> التقدم والاشتراكية التعديل رفم : 13 رقم النظام : 2392

اليف الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الاضراب في للقطاع الخاص العادة 12

المتطيل	ئمن التعديل	النص كما جاء في المشروع
السجاما مع تعدولنا على المادة الحامسة، تقترح هنا نسح هذه المادة، حيث أن هذا التعديل ينسجم مع تصورنا الموسع لمعهوم الإصراب، كما ورد في توصيات م اق و اج والديني وموح إ	المؤسسة تفسها او في احدى المؤسسات التابعة لها، سواه تطق هذا التوقف بنشاط واحد من أنشطة المقاولة او الموسسة او بعدة انشطة.	قدات مهنية معيدة أو محتلفة، تعمل في المقاولة أو الموسسة نفسها أو في إحدى المؤسسات التابعة لها، سواء تعلق هذا التوقف بنشاط واحد من أنشطة المقاولة أو المؤسسة أو بعدة

توع التعايل: نسخ

عثوان التحيل : المادة 12 الفقرة 1

<u>قريق التقدم والاشتراكية</u> التحيل رقم : 14 رقم النظام : 2393

الياب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حلى الإضراب في القطاع الخاص المادة 3

توع التعديل : تغيير او تتميم

عبوان التحيل: المادة 13 القترة إ

التعليل	ثمن التعديل	النص كما بهام في المشروع
العاية من هذا التحديل هي أن الأفعال المشار إليها في المادة الأصلية لا تحظى بالحماية القانونية، وهي أفعال منصوص عليها وعلى عقوياتها في قوانين أخرى، ولا داعي لربطها بممارسة حق الإضراب.	المدة صبريان الإصبرات، كل على يودي او الد يودي إلى منع الكور في المعرب علم المرفقة من عام كان الدو المعارف علم ال	منع الأجير غير المصرب أو المشعل من ولوج أماكن العمل او من العيام مراولة بشاطه المهني، بواسطة الإيذاء أو العنف

الباب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 4]

التطيل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
مقترح في هذا التعديل، لعدم المساس بأجور العمال والموظفين، إعمال أليات بديلة عن الاقتطاع من الأجور وفق الاجتهادات في هذا المجال, كما نقترح، انسجاما مع توصيات المجلس الاق والاج ومع والبيني والمجلس وح إ، ومع قاعدة "الأجر مقابل العمل" عدم أداء الأجر, مقابل العمل" كما يدهب تعديلنا في اتجاء إعمال مبدأ التناسبية في تطبيق إعمال مبدأ التناسبية في تطبيق الإفتطاع (أي مقدار الاقتطاع ليضراب فقط).	الاستفادة من الاجر عن المدة المدكورة. عوض اللحوء الى الاقتطاع من الاجور، بسبب الاضراب، تعطى الاولوية، باتفاق بين المشغل والجهة الداعية الى الاصراب، الى اعمال التعويض بالساعات الاستدراكية، او الى خصم ابام الإضراب من العطل السنوية، او الى اي ليات بديلة متلق عليها. في حالة اعمال الاقتطاع بسبب الاضراب، بتوجب اعمال مبدا التنسب بين مدة التوقف عن العمل وقيمة الاقتطاع. شيئتي من قاعدة الاجر مقابل العمل الحالة التي يكون فيها سبب الاضراب هو عدم اداء الاجر او التعويصات المالية.	عن العمل خلال مدة إضر أبهم، وفي هذه الحالة لا يمكنهم

نوع التعديل : تغيير او تتعيم

عنوان التعديل : المادة 14

القفرة إ

أربق التقدم والاشتراكية التعديل رقم : 16 رقم النظام : 2395

الباب الثاني: شروط وكيفيات معارسة حلى الإضراب في القطاع الخاص المادة 15

اثنطيل	نص النصرل	النص كما جاء في المشروع
بعين الاعتبار، وفق نفس المساطر، الإصراب الوطني، وأيصا القطاعي، المحلي،	يمكن أن يتخد قرار الإصراب على الصعيد الوطني او الجهوي او الإثليمي او المحلي، في القطاع العمومي او الخصوصي، في جميع القطاعات أو بعضها أو في قطاع واحد أو في انشطة معيدة داحل عص القطاع أو في قطاعات الشطة محتلفة ، من قبل	القطاعات أو بعصها أو في قطاع واحد أو في أنشطة معينة الدحل نفس القطاع أو في قطاعات مختلفة ، من قبل الجهاز التداولي المجتص لإحدى النقابات الأكثر تمثيلا أو دات تمثيلية
	الجهاز النداولي المختص المحدى التقابات الاكثر تمثيلا أو ذات تمثيلية على الصعيد الوطني، للجهة الداعبة للاضراب، ودلك طبقا لأبطمتها الأساسية.	

نوع التحيل: تغيير او تتميم

عنوان التعديل - المادة 15 الفقرة 1

الياب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 16

نوع النحيل ؛ تغيير أو تتميم عنوان التعديل ؛ المادة 16 الفقرة 1

التطيل	نص النعديل	النص كما جام في المشروع
يهدف هذا التعديل إلى جعل كل إجراءات وتدابير وشكليات وآجالات الجمع العام الاتخاد قرار الإضراب حصريا من اختصاص الهينات التداولية	يمكن أن يتخذ قرار الإضراب على صعيد كل مقاولة أو مؤسسة من قبل الجمع العام للأجراء، الذي يجب أن تدعو إليه الجهة الداعية إلى الإضراب خلال خمسة عشر (5) يوما على الاقل من التاريخ المزمع عقد الجمع العام فيه.	يمكن أن يتخذ قرار الإضراب على صعيد كل مقاولة أو مؤسسة من قبل الجمع العام للأجراء، الذي يجب أن تدعو إليه الجهة الداعية إلى الإضراب خلال خمسة عشر (5)) يوما على الأقل من التاريخ المزمع عقد الجمع العام فيه
للهيئات الداعية للإضراب والأنظمتها الداخلية، احتراماً الاستقلاليتها	وجب تبليغ المشغل بكيفية رسمية من قبل الجهة المذكورة بتاريخ ومكان العقاد الجمع العام، وذلك سبعة (7) أيام على الأقل قبل تاريخ العقاده.	يجب تبليغ المشعل بكيفية رسمية من قبل الجهة المدكورة بتاريح ومكان انعقد الجمع العام، وذلك سبعة (7) أبام على الأقل قبل تاريخ انعقاده
	يجتمع الجمع العام بصورة قانونية بحضور ما لا يقل عن ثلاثة ارباع (4/3) أجراء المقاولة أو المؤسسة، ويتخذ قرار الإضراب بواسطة الاقتراع السري بالاغلبية المطلقة للأجراء الحاضرين.	يجتمع الجمع العام بصورة قانوبية بحصور ما لا يقل عن ثلاثة أرباع (4/3) أجراء المقاولة أو المؤسسة، ويتخذ قرار الإضراب بواسطة الاقتراع السري بالأغلبية المطلقة للأجراء الحاصرين.
	تقوم الجهة الداعية للإضراب بإعداد محضر اجتماع الجمع العام المذكور الذي يجب أن يتضمن عدد أجراء المقاولة او المؤسسة المعنية، وعدد الحاضرين منهم في الجمع العام، والنسبة التي يمثلونها من مجموع الاجراء، وأسماءهم وأرقام بطائقهم الوطنية للتعريف وتوقيعاتهم ونسبة الأغلبية التي اتخذ يموجبها قرار الإضراب.	تقوم الجهة الداعية للإضراب بإعداد محضر اجتماع الجمع العام المذكور الذي يجب أن يتصسن عدد أجراء المقاولة أو المؤسسة المعنية، وعدد الحاضرين منهم في الجمع العام، والنسبة التي يمثلونها من مجموع الأجراء، وأسماءهم وأرقام بطابقهم الوطبية التعريف وتوقيعاتهم ونسبة الأغلبية التي اتحد بموجبها قرار الإضراب.

التعليل	ثص التعديل	النص كما جاء في المشروع
	يندذ قرار الإضراب، في القطاع العمومي أو الخصوصي، من طرف الهيئة النداولية للجهة الداعية اليه وفق القواعد والكيفيات المتصوص عليها في نظامها الداخلي.	
	والبويات المالي المالي المالي المالي	

الياب الثاني وشروط وكوفيات معارسة حق الإشراب في القطاع الخاص المادة 17

غريق النقدم والاشتراكية التحيل رقم: 18 رقم النظام: 2397

التعليل	ثص التحيل	النص كما جاء في المشروع
	اتخذ قرار الإضراب	

البلي الثاني وشروط وكرفيات معارسة حق الإشراب في القطاع الخاص . العادة 28

أريق التكلم والاشتراكية التحيل رقم : 19 رقم النظام : 2398

التطيل	نص التحيل	النص عما جاء في المشروع
تعديل الملاءمة مع تعديانا على المادة 7	مع مراعاة احكام المادة 7 اعلاه، يتعين قبل الشروع العملي في تتعيد الإصراب، قيام الجهة الداعية للاصراب بتنليع المشعل او	وجود خطر حال بهند صنحتهم وسلامتهم

التطيل	ثمن التعديل	النص كما جاء في المشروع
	أو وجود خطر حال بهدد صحتهم ومبلامتهم	

توع التحيل : تغيير أو تتميم حقوان التحيل : المادة 19 الفقرة 1

ودهي بهدك المحرمة مع تعديلاتنا على المادتين 70 و 8 المتعلقتين بتوحيد الأجالات بة المكلعة بالشغل او من بعثلها ترابب	المعبرة التالية يقرار الإصراب سيعة (7) أيام على الأقل قبل المعنية التالية بقرار الشروع الفعلي في تنفيده الشروع الفعلي في تنفيده أن رئيس الحكومة والسلطات الحكومية المكلفة بالداخلية في حلة اضراب فئة المسلطة المعنيل والمسلطات المهبرة المشعلين، ادا تعلق الأمر بالدعوة الإضراب على الصعبد الوطني. كما يجب أن تحيط الجهة الداعية إلى الإضراب السلطة الحكومية التابع لها قطاع الأنشطة المعني علما يقرار في الشطة الحكومية التابع لها قطاع الأنشطة المعني علما يقرار في أنشطة المعنى علما يقرار في حميم القطاعات أو بعضيها أو في قطاعات مختلفة أو الإقليم، وممثل المسلطة الحكومية المكلفة بالتشعيل على صعيد الجهة أو العمالة أو الإقليم، وممثل العمالة أو الإقليم، وممثل أرئيس الحكومة أو مديد كارمة المكلفة بالتشعيل على صعيد الجهة أو العمالة أو الإقليم حسب الحالة، إذا تعلق الأمر بممارسة حق الإصراب أو رئيس الحكومة على المحدد كارمة المكلفة بالتشعيل على صعيد الجهة أو العمالة أو الإقليم حسب الحالة، إذا تعلق الأمر بممارسة حق الإصراب أو رئيس الحكومة المديدة

التعليل	نص التعيل	النَّمَى كما جاء في المشروع
	كما يجب أن تحيط الجهة الداعية إلى الإضراب السلطة	
	الحكومية التابع لها قطاع الانشطة المعي علما بقرار	
	الإضراب، اذا تعلق الامر بالدعوة الى ممارسة حق الإضراب	
	في جميع القطاعات أو بعضها أو في قطاع واحد أو في أنشطة	
	معرنة داخل نفس القطاع أو في قطاعات مختلفة ؛	
	ب) المشغل، ووالي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم، وممثل	
	السلطة الحكومية المكلفة بالتشغيل على صعيد الجهة أو	
	العمالة أو الاقليم حسب الحالة، إذا تعلق الامر بممارسة حق	
	الإضراب على صعيد كل مقاولة أو مؤسسة	

الباب الثاني: شروط وكيفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 20

انتطيل	نص التحيل	النص كما جام في المشروع
نقرح هذا التحديل لأن الأصل في القوانين الجاري العمل بها أنها لا تحمي الممارسات التي نقرح حذفها، والعدكورة في كما يهدف التعديل إلى إعطاء المجال الموساطة والتحكيم في حال عدم الاتعاق على الخدمات الأساسية الأدنى، وإلى إقرار التوازن والمساواة بين المشغل والجهة الداعية القضاء الاستعجالي للحسم في القضاء الاستعجالي للحسم في والحدديد شروط حماية الصحة والسلامة للجميع	تتولى الجهة الداعية إلى الإضراب؛ علاوة على المهام المسندة البها سوجب أحكام هذا القانون التنظيمي، ممارسة المهام التالية قبل وأثناء سريان الإضراب: - تأطير الأجراء المضربين وتدبير ممارسة الإضراب والإشراف على محتلف مراحلها ؛ - السهر، في حال الاضراب المهني، بالقطاع العمومي و الخصوصي، باتفاق مع المشغل؛ على ضمان استمرار الخدمات الاساسية الادنى لتفادي إتلاف الممتلكات والتجهيزات والآلات في أماكن العمل، وعلى التدابير اللارمة، الواجب مراعاتها لحفظ الصحة والسلامة المهدية؛ بما في ذلك الحفاظ على سلامة الأجراء وحياتهم، وكذا على تعيين من سيكلف منهم بتقديم الخدمات المدكورة. الخدمات المدكورة. المنظراب او هما معا ان يلجا الى ظلب التحكيم والوسلطة لدى وفي حال عدم الوصول الى اتفاق بالوساطة، يمكن للاطراف	تتولى الجهة الداعية إلى الإضراب، علاوة على المهام المسندة البها بموجب أحكام هذا القانون التنظيمي، ممارسة المهام التالية قبل وأثناء سريان الإضراب: أ) - تأطير الأجراء المضربين وتدبير ممارسة الإضراب والإشراف على مختلف مراحلها؛ ب) - السهر، باتفاق مع المشعل، على ضمان استمرار الحدمات الأساسية لتفادي إتلاف الممتلكات والتجهيزات والآلات في أماكن العمل، وعلى التدابير اللازمة، الواجب مراعاتها لحفظ العبدة والسلامة المهنية، بما في ذلك الحفاط على سلامة الأجراء وحياتهم، وكذا على تعيين من سيكلف منهم يتقديم الخدمات المذكورة.
	اللجوء الى قاضي المستعملات لطلب تحديد الحد الادني من	

نوع التعديل: تغيير او نتمهم

عنوان التعديل : المادة 20

القارة 1

التعليل	نص التحيل	النص عما جاء في المشروع
	الخدمة وتعيين الأجراء الذين موكلفون يتقديمها	
	لا يمكن ممارسة الإضراب الا يعد صدور أمر قاضي المستعملات.	

الياب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الإشراب في القطاع الخاص. المادة 22

أريق التقدم والاشتراكية التعديل رأم: 22 رقم التقاد : 2401

المتعليل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
يهدف هذا التعديل أولا إلى عدم حصر التعاوض حول الملفوم المطلبي، السجاما مع حيث قد تكون طبيعة المطالب مهنية أو استعجالية أو معنوية تقييد استناف الإصراب، في تقييد استناف الإصراب، في الإضراب، في الإضراب، حيث يجب بأجالات محددة من شانها كسر المخاورة استناف الإضراب على التصراب على التصراب في التصروب على التصروب على التصروب على التصروب على التصروب على التضروب على التضراب في التناف الإضراب في القانون التنظيمي.	للجهة الداعية للاصراب، كلما اقتضت الطروف ذلك، إبهاء الإضراب أو إلفاءه أو توقيعه مؤقتا كما يمكن للأطراف المعبية، في كل وقت وحين، الاتفاق على ترقيف الإضراب مؤقتا أو يصورة نهائية وفي حالة توقيف الإصراب موقتا لمدة معينة من أجل التفاوص بشأن الملف المعللين، المعالب المهنية أو المعالب الاستعجالية أو بشين أي سبب أخر للاصراب فإنه يمكن استنافه، دون التقيد بالأجال المنصوص عليها في المادة [8] من هذا القانون التنظيمي، إذا لم تمعر المعاوضات على نتائج ، داخل أجل ثلاثين (30) يوما من يدهها.	الإضراب أو الغامه أو توقيفه مؤقفا كما يمكن للأطراف المعدية، في كل وقت وحدي، الاتفاق على توقيف الإضراب مؤقفا أو بصورة نهانية.

البلب الثاني : شروط وكبليات معارسة حل الإشراب في القطاح الخاص المادة 23

نوع التحيل: تغيير أو تتميم عنوان التعيل: المادة 23 الففرة 1

التعثيل	نص التعديل	الثمن كما جاء في المشروع
إذ ينفهم أن الاستجابة للمطالب الداعية للإضراب يكون من الداعية للإضراب يكون من الإجتماعي، لكن بالمقابل يجب أن يُحال في تحديد المدة الواجب عدم اللجوء خلالها الاتفاق الموقع بعد التوصل المفاوضات الجماعية، وثانيا ترك المجال أمام موسسة وكل اتفاق لتحديد فترة معم يحد التوات تحمل مكسب صمعرى اتفاقات تحمل مكسب صمعرى أو جرنية، ولا يمكن التعامل أم مع الحالتيل يبهس المعطق والمعايير والأجال).	لا يجوز، على حاله (نهام الإصراب أو العالة بمقاضى القاق ميرم بين الاطراف المعنية على إثر الاستجابة للمثف المطلبي، اتخاذ قرار (ضراب جديد دفاعا عن المطالب نفسها، إلا بعد انصرام أجل سنة على الأقل بيندى من تاريخ إنهاء الإضراب أو إلغانه. أو الغانه. يعتبر الاتفاق المبرم المشار إليه في الفقرة الأولى اعلاه ملزما للاطراف، على الرغم من جميع الاتفاقات الأخرى السابقة.	لا يجوز، في حالة إنهاه الإضراب أو إلعانه بمقتضى اتفاق ميرم بين الأطراف المطلبي، المطالب نفسها، إلا بعد اتخاذ قرار إضراب جديد دفاعا عن المطالب نفسها، إلا بعد الصرام اجل سنة على الأقل ببندئ من تاريخ إنهاء الإضراب أو العائه. العائه. العائم الاتفاق الميرم المشار إليه في العقرة الأولى أعلاه مارما للأطراف، على الرغم من جميع الاتفاقات الأخرى السابقة

الباب الثاني: شروط وكيفيات معارسة حق الإشراب في القطاع الخاص المادة 25

أريق التقعم والاشتراكية التعديل رقم : 24 رقم النظام : 2403

التطيل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
منطلق هذا التعديل هو أندا وشكلا احتجاجيا سلميا وشكلا احتجاجيا سلميا وحصاريا بطبيعته، وهناك مواد سابقة في هذا القانون التنظيمي تؤطر مسؤولية الجهة الداعية للإضراب، الاتعاقات الجماعية، أو باتعاق مع المشغل. أما ممارسات الإضرار معالمات المرفق العمومي أو أما ممارسات الإضرار فوانين احرى، بما يستلرم عدم الإضراب عقرون بالاعتداء ويالتالي إعطاء الانطباع بأن الإضراب مقرون بالاعتداء على الممتلكات.	البضائع، أو عدم مراعاة تدابير حفظ الصحة والسلامة المهنية، تقديم طلب الى قاضي المستعجلات لاستصدار أمر قضائي من اجل اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لحماية ممتلكات المقاولة أو المؤمسة وحفظ الصحة والسلامة المهنية، أو اغلاقها الجزبي أو الكلي مؤفتا، حسب وضعية المقاولة وطبيعة نشاطها.	للمقاولة أو المؤسسة بسبب ممارسة حق الإضراب ويمكنه في حالة الإضرار بممتلكات المقاولة أو المؤسسة لا سيما منها التجهيزات أو الآلات أو المواد الأولية أو السلع أو النضائع، أو عدم مر اعاة تدابير حفظ الصحة والسلامة المهنية، تقديم طلب إلى قاضي المستعجلات لاستصدار أمر قضائي من أجل اتحاد التدابير الوقائية اللارمة لحماية ممتلكات المفاولة أو المؤسسة وحفظ الصحة والسلامة المهنية، أو إغلاقها الجزئي أو الكلى مزقتا، حميب وضعية المقاولة وطبيعة بشاطها

نوع التعيل : نمنغ عنوان التعدل : المادة 26 الفقرة 1

الباب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 26

فريق التقدم والاشتراكية التعديل رقم : 25 رقم النظام : 2404

المُعليل	نص النعبيل	النص كما جاء في المشروع
نقترح حذف هذه المادة، لأننا بعتبر الإضراب سلوكا وحقا إنسانيا حضاريا. وحتى إذا افترصنا حصول خسائر أو أضرار فهناك ما يكفي من القوانين الأخرى التي تزجر وتعاقب على ذلك بناة على مسؤوليات شحصية	يمكن المشافل، في كانه معارضه الإصراب كارف الكام هذا الفاتون التنظيمي، أن يطالب الجهة الداعية للإضراب والأجراء المضربين بالتعويض عن الخسائر والاضرار التي لحقت بالمقاولة من جراء الإضراب الذي تمت معارسته بها بكيفية غير مشروعة.	القانون التنظيمي، أن يطالب الجهة الداعية للاصراب والأجراء المصريين بالتعويص عن الحسائر والأصرار التي لحقت بالمقاولة من جراء الإصراب الذي تمت ممارسته بها بكيفية

نوع التحيل: نمنخ عنوان التحيل: المادة 27 الفقرة إ

الياب الثاني : شروط وكيفيات معارمية هل الإضراب أي القطاع الخاص العادة 27

اريق التقدم والاشتراكية التحيل رقم: 26 رقم النظام: 2405

التطيل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
بنص فاسفة التعديلات السابقة، نقترح أيضاً حنف هذه المادة، لأن قعل اهتلال أماكن العمل لا يدخل ضمن تعريف الإضراب وأشكاله المختلفة، وبالتالي ليس مجاله هذا في هذا القانون التنظيمي.	يمنع على الاجراء المضربين احتلال اماكن العمل خلال مدة مريان الإضراب.	

غريق التقدم والاشتراكية التعديل رقم: 27 رالم النظام : 2406

الياب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإشراب في القطاع الخاص المادة 29

التطيل	تمن التعديل	النص كما جاء أي المشروع
يهدف هذا التعديل إلى حفظ التوارس ما بين تقيير تدابير حماية النظام العام وما بين حماية الإضراب مع إعطاء سلطة حماية الأمرين معا إلى القضاء الاستعجالي، في حال اختلاف التأويل أو المدارعة في مشروعية أو تداعيات	المستعجلات بالمحكمة المحتصة، لحماية الحق في ممارسة الاصراب، في حالة ما ادارات ان هناك شططا بهدد أو يعرقل ممارسة ما ادارات ان هناك شططا بهدد أو يعرقل ممارسة هذا الحق وقد ما درس عليه هذا القائمة التنظيم	بالمحكمة المختصبة في حالة ما إذا كانت ممارسته ستودي الى تهديد النطام العام أو وقف تقديم الخدمات الأساسية في حدودها الدنياء بناء على طلب من رئيس الحكومة وبمبادرة من السلطة

نوع التعديل: تغيير أو تتميم

عنوان التعديل: المادة 29 I SJEEL

نوع التحيل : نسخ عنوان التحيل : الباب الثالث : شروط وكيفيات معارمية على الإضراب في القطاع العلم الفقرة 1

الباب الثالث: شروط وكيفيات ممارسة حل الإضراب في القطاع العام

فريق التقدم والاشتراعية النحيل رقم: 28 رقم النظام: 2459

التعليل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
نقترح نسخ عنوان البنب الثالث السجاما مع التعديلات الشي تقدمنا بها حول توحيد شروط ومعاير وكيعيات ممارسة الحق في الاضراب سواء في القطاع الخصوصي دون تعييز في الباب الثاني وبالتالي نظن أنه يجب الإنقاء فقط على الباب الثاني كما اقترحنا تعديله	الباب الثالث: شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع العلم	الداب الثالث شروط وكيفيات ممارسة حق الإصراب في القطاع العام

توع التعديل : نمنخ عنوان التعديل : المادة (30 الفقرة 1

الياب الثالث : شروط وكوفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع العلم المادة 30

فريق التقدم والاشتراكية التحيل رغم: 29 رقم النظام: 2408

التعليل	نص التحيل	النص كما چاء في المثاروع
يبطلق هذا التعديل من اقتناعنا	علاوة على الاحكام العامة المنصوص عليها في الباب الاول	علاوة على الأحكام العامة المنصوص عليها في الباب الأول
بكون مساطر وشروط	أعلاد، تطبق أحكام البلب الثاني من هذا القانون الننظيمي على	أعلاد، تطبق أحكام الباب الثاني من هذا القانون التنظيمي على
ومعابير وشكليات خوض	ممارسة حق الإضراب من قبل الأجراء العاملين بالقطاع العام،	ممارسة حق الاصراب من قبل الأجراء العاملين بالقطاع العام،
وتأطير الإصراب يتعين أن	باستثناء أحكام المواد 3 (الفقرة الثانية) و5 و16 و7 (الفقرة	باستثناء أحكام المواد \ (العقرة الثانية) و 15 و 16 و 17 (العقرة
تكون متساوية وموحدة	الثقية) و 1 و 1 و 2 ا	الثانية) و 9 ا و 24.
ومتجانسة بين القطاعين		
العمومي والحصوصني		
لدلك نعترج سخ هذه المادة،		
وتصمين كل مقتضيات هدا		
القانون التنطيمي ما يُعيدُ بوحدة		
المعايير بين الإضراب في		
القطاع العموسي وفي القطاع		
الخصوصى		

اثباب الثالث : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع العام المادة 31

توع التعديل : نسخ عنوان التعديل : المادة 3[الفقرة]

التعليل	نص التحيل	النص عدا جام في المشروع
نقترح لسح هذه المادة، السجاماً مع التعديلات السابقة، لتوحيد القواعد بين العطاع العمومي ويتحذ تعديلاا على المادة 6 مرجعا بهذا الشأن، حيث أن كيفيات اتحاد قرار الإصراب يجب أن تعود حصريا إلى صلاحيات الهيئات التداولية للجهة الداعية لون اعتبار لحجم التمثيلية	المرافق التابعة للدولة أو للجماعات الترابية أو للموسسات أو للمقاولات العمومية أو لكل شخص اعتباري أخر من أشخاص القانون العام.	و الكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي على الصعيد الوطني من قبل الجهاز التداولي المختص لإحدى النقابات الاكثر تمثيلا أو ذات تمثيلية على الصعيد الوطني. يعصد في مداول هذا الفانون التنظيمي بالقطاع العام كل المرافق التابعة للدولة أو للحماعات الترابية أو للموسسات أو للمقاولات

نوع التحيل : لسخ عنوان التحيل : المادة 32 الفرة 1

الباب الثانث : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع العام المادة 32

غريق النظم والاشتراكية التحيل رأم : 31 رقم النظام : 2410

التطيل	تمن التعول	الثمن كما جام في المشروع
نقترح نسخ هذه المادة، السابقة، السجاما مع تعديلاتنا السابقة، وحاصمة على المادة أز والمادة	يجب على الجهة الداعية الى الإضراب أن تجوط علما الجهات المشار إليها بعده يقرار الإضراب في أحد المرافق العمومية أو في بعضها أو في جميعها، سبعة (7) أوام على الأقل قبل تاريخ الشروع الفطي في تتفيذه:	المشار إليها بعده بقرار الإصراب في أحد المرافق العمومية أو في جميعها، سمعة (7) أيام على الأقل قبل تاريح
	- رنيس الحكومة والسلطات الحكومية المكلفة بالداخلية والوظيفة العمومية والتشغيل ؛	
	- السلطات الحكومية التابع لها المرفق المعنى، أو التي تمارس الوصابة والإشراف عليه اذا تطق الأمر بموسسة أو مقاولة عمومية، وإلى مدير الموسسة أو المقاولة العمومية المعنية، وكل مسؤول عن المرفق العمومي المعني ا	 السلطات الحكومية التعم لها المرفق المحي، او التي تمارس الوصاية والإشراف عليه إذا تعلق الأمر بمؤسسة أو مقاولة عمومية، والى مدير المؤسسة أو المقاولة العمومية المعنية، وكل مسؤول عن المرفق العمومي المعني ا
	- عامل العمالة أو الإقليم المعني.	- عامل العمالة أو الإقليم المعني.

التطيل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
افتراحنا على هذه المادة يأتي من أن الحق في الاضراب ابس حقا مطلقاء بل يخضع	لا يمكن ممارسة الاصراب من طرف حملة السلاح والقدات الخاصعة لقو عد الانصباط الصنكري والقدات التي تمنع الظمئها الحاصة صراحة ممارسة حتى الاضراب، للقدات	لا يمكن للعنات التالية ممارسة حق الإضراب : - القصاة وقضاة المحاكم المالية ؛
لشروط تحطره في مهن محددة العانون ويشكل دقيق. كما يتوافق تعديلنا مع توجهات منظمة العمل الدولية ومع	التالية ممارسة حق الإضراب: - القضاة وقضاة المحاكم المالية ؛	- موطعو ادارة الدفاع الوطني وأفراد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي ؛
التجارب الدولية التي تحصر تقييد هذا الحق في النئات المشار اليهافي التعديل	- موظفو ادارة الدفاع الوطني وأفراد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي ؛	- موطفو الأمن الوطني والقوات المساعدة ؛ - رجال وأعوان ومساعدو الملطة؛ وجميع فنات الموظعين العاملين بوزراة الداخلية ؛
كما أن هذا التعديل أبقى على المكانية تقييد ممارسة الإضراب بالسبة لعنات لكن بموجب منطوق صريح في	- موظفو الأمن الوطني والقوات المساعدة ؛ - رجال وأعوان ومساعدو السلطة، وجميع قبات الموظفين العاملين بوزراة الداخلية ؛	
الأنظمة الحاصبة التي تؤطر مينتها كمانفترح أن يتوفر لكل الفنات	- الموظفون الديبلوماسيون والقتصليون ا	- موظفو وأعوان إدارة الجمارك والعنر انب غير المباشرة ؟ - موظفو وأعوان إدارة السجون وإعادة الإدماج ؟
الممنوعة قانونا من ممارسة الإضراب أليات بديلة داخل المهنة من أجل تقديم مطالبها وقض المبازعات المهنية	- موظفو وأعوان إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة ؛ - موظفو وأعوان إدارة السجون وإعادة الإثماج ؛	- موطفو الهيئة الوطنية للوقاية المدنية وجميع العنات الأحرى العاملة بها ؟

التعليل	يمن التحيل	النص كما جاء في المشروع
الناشئة	- موظفو الهيمة الوطنية للوقاية المدنية وجميع الفنات الاخرى العاملة بها ؛	- موطفو وأعوان المياه والغابات حاملو السلاح ؟
	- موظفو وأعوان المياه والغابات حاملو السلاح ؛	-القيمون الدينيون ١
	-القيمون الدينيون ١	- مر اقبو الملاحة الجوية والبحرية. عراق عراقة على الكترة على من المراجعة الاستراد المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة
	- مراقبو الملاحة الجوية والبحرية.	كما لا يمكن للأشخاص الأتي ذكر هم ممارسة حق الإضراب: - الأشخاص الذين يتم تكليفهم يضمان حد أدنى من الخدمة 1
	كما لا يمكن للأشخاص الآتي ذكر هم ممارسة حق الإضراب -	
		- الأشحاص الدين يتم تكليفهم بالسهر على الصحة والمبلامة المهنية بأماكن العمل أثناء فترة مريان الإضراب.
	 الاشخاص الذين يتم تكليفهم بالممهر على الصحة والسلامة المهنية بأماكن العمل اثناء فترة سريان الاضراب. للفيات الممنوعة فانوت من الاضراب الحق في اليات بديئة عن الاضراب لتكديم مطالبها المهنية 	

توع التحيل : تغيير الطوان عثوان التعليل : الباب الرابع : أحكام خاصة بالإصراب في المرافق الحيوية الفقرة 1

الياب الرابع: احكام شاصة بالإشراب في المراقق الحيوية

فريق النقدم والاشتراكية التعديل رقم : 33 رقم النظام : 2412

التطيل	تمن الثعديل	النص كما جاء في المشروع
اسجاما مع التعديل الدي تقدمنا به على الباب الثاني وحنف عنوان الباب الثالث من نص المشروع بما يعني إعادة ترتيب الأبواب اللاحقة		الداب الرابع احكام خاصة بالإصراب في المرافق الحيوية

توع التعيل : تغيير أو تتميم عثوان التعديل : المادة 34 الفقرة 1

الياب الرابع : أحكام خاصة بالاشراب في المراقق الحيوية المادة 34

فريق التقدم والاشتراكية التحديل رقم : 34 رقم النظام : 2441

التطيل	ئمن التصيل	النص كما جاء في المشروع
انسجاما مع تعديلنا على المادة الثالثة، مقترح أل يتم سن قانون أو مرسوم لتحديد المرافق الحيوية بوضوح ودقة، بما من	يمارس حق الإضراب في المرافق الحيوية شريطة توفير حد الذي من الخدمة في هذه المرافق، طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القاتون التنظيمي	
شانه أن يحقق المرونة المنفودة في التعديل والتحيين	تحدد المرافق الحيوية المعية بنص تشريعي او تنظيمي	- المزسسات الصحية ؟
في ظل تسارع تطور البنيات والأنماط المهنية الجنبدة.	ولاسيمامتها:	- المحاكم بمختلف أصنافها ودرجاتها ٤
كما يهدف هدا التعديل إلى التحديد مرافق	- المقمسات ا لصحرة ؛	- مرافق الأرصناد الجرية ؛
حيوية وتمييزها عن غير الحيوية في نفس القطاع	- المحلكم بمختلف أصفاقها ودرجاتها ؛	- مرافق النقل السككي ا
(المؤسسات الصحية مثلا)؛ أيضا، يهدف هذا التعديل إلى	- مرافق الأرصاد الجوية ؛	- قطاعات النقل البري بمحتلف أصنافه ١
خُلق التوازن بين المشعل والجهة الداعية للإضراب في	 مرافق النقل السككي ؟ 	- شركات الاتصال السمعي اليصاري العمومي ا
طلب الوساطة والتحكيم، ثم امكانية المنازعة لدى القصاء	- قطاعات النقل البري بمختلف أصنافه ا	- شركات صماعة وتوريع الأدوية، وشركات إبتاج وتوريع مادة الأوكسجين ذات الاستعمال الطبي ؟
الاستعجالي في تحديد طبيعة الحد الأدبى للخدمة، وذلك في	- شركات الاتصال المبعي اليصري العبومي ؛	- مصالح المراقبة الصحية في الحدود والمطارات والموانئ ؟
حل عدم وجود اتعاق بهذا	- شركات صناعة وتوزيع الأبوية، وشركات إنتاج وتوزيع	- الطنائح الكراقية المستقية في الصولة والمحراجي ا

النص كما جاء في المشروع	ثمن التحيل	Hindu
المصالح البيطرية ١	مادة الاوكسيون ذات الاستعمال الطبي ا	الشأن أو في حال اختلاف التأويل بين الطرفين حصريا
مر افق إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء ؛	 مصالح المراقبة الصحية في الحدود والمطارات والمواثئ ! 	دون غير هما
مرافق إنتاج وتوريع المواد الطاقية ا	- المصالح البيطرية ؛	
مرافق التطهير السائل والصلب ؟	- مرافق إنتاج وتوزيع الماء والكهرياء ا	
مر افق جمع النفايات بجميع أصنافها.	- مرافق إنتاج وتوزيع المواد الطاقية ؛	
حدد اتفاق بيرم بين الجهة الداعية إلى الإضراب والمشغل المعنى، بمساهمة الملطة أو السلطات الإدارية المحلية	- مرافق التطهير السائل والصلب ؛	
مختصة، عند الاقتضاء، الحد الأدنى من الخدمة الواجب	- مر افق جمع النقارات يجمرع أصنافها.	
أمينها في المرافق المدكورة، وكدا الأجراء المكلفين بتوفيرها في حالة تعدر إبرام هذا الاتفاق، يتعين على المشعل استصدار مر قضائي من قبل قاصي المستعجلات يجدد بموجيه الحد لأدنى المذكور والأجراء المكلفين بتوفيرها	يحدد اتفاق يبرم بين الجهة الداعية إلى الإضراب والمشغل المعنى، بعساهمة السلطة أو السلطات الإدارية المحلية المختصة، عند الاقتضاء، الحد الأدبى من الحدمة الواجب تأمينها في المرافق المذكورة، وكذا الأجراء المكلفين بتوفيرها الحيوية المعنية	
يمكن تتميم لائحة المرافق الحيوية التي تستوجب توهير حد تنى من الخدمة بها بقانون، بعد استشارة المنظمات النقانية الأجراء الأكثر تمثيلا أو ذات تمثيلية على الصحيد الوطبي المنظمات المهنية للمشطير التابع لها المرفق المعني عند جودها.	وفي حالة تعذر ابرام هذا الاتفاق، يتعين على يمكن بلمشعل او للجهة الداعوة للاصراب طلب الوساطة و شحكيم لدى السلطة الحكومية المكلفة بالشقل او من يمثله غرابيا، وادا تعذر ذلك يمكن لهما طلب استصدار أمر قضائي من قبل قاضي المستعجلات يحدد بموجبه الحد الأدنى المذكور، والأجراء المكلفين يتوفير ها	

التطيل	تص التعديل	النص كما جام في المشروع
	ويمكن تتميم لاتحة المرافق الحيوية التي تستوجب توفير حد أدنى من الخدمة بها بقاتون، بعد استشارة المنظمات النقابية للاجراء الأكثر تمثيلا أو ذات تمثيلية على الصعيد الوطني والمنظمات المهنية للمشطين التابع لها المرفق المعنى عند وجودها	

توع التعيل: تغيير العنوان عنوان التعيل: الباب الخامس: العقسويات الفقرة و

الباب الخامس : الطسويات

أريق التقدم والاشتراكية التحيل رقم : 35 رقم اللظام : 2442

التطيل	نص التعيل	النص كما جاء في المشروع
هذا التعديل يأتي كذلك انسجاما مع التعديل الذي تقدمنا به على	الباب الرابع: العقدوبات	الداب الحامس : العقوبات
الباب الثاني		

غريق التقدم والاشتراكية التحديل رقم : 36 رقم النظام : 2443

التطول	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
مقترح هذا التحديل، لأننا نعتبر أنه يجب عدم الحوض في تعاصيل المسافل التأديبية، المدينة والجانبة، التي يُحتكم بشأنها إلى التشريعات الجاري بها العمل، ودلك لتعزير الوصوح القانوني وتجنب اردواجية العقوبات، مما يساهم في حماية حقوق المضربين في معارسة حقهم المستوري في الإضراب.	علاوة على العقوبات المنصوص عليها في هذا الباب، يعتبر في حالة تغيب عن العمل بصفة غير مشروعة، كل أجير مارس الإضراب في القطاع العلم أو القطاع الخاص، دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي، وتطبق في حقه، عند الافتضاء، العقوبات التاديبية المنصوص عليها في النصوص التشريعية والانظمة الخاصة بالاجراء الجاري بها العمل	حالة تعبب عن العمل بصنفة غير مشروعة، كل أجير مارس الاصراب في القطاع العام أو القطاع الحاص، دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي، وتطبق في حقه، عند الاقتصاء، العقوبات التاديبية المنصوص عليها في النصوص التشريعية والانظمة الجاصة بالأجراء الجاري بها

توع التعديل : تسخ عنوان التعديل : المادة 35 الفقرة 1

التطول	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
في هذا التعديل، نعقد أن القاعدة العامة يجب أن تكول هي اللجوء إلى القضاء لرفع وجبر الصرر الناتج، سواء على عرقلة ممارسة حق الإصراب أو الناتج عن عرقلة ممارسة العمل. ما باقي الإفعال، كاحتلال هضاءات العمل أو استعمال العيف أو الاعتداء، مثلاً، التي قوانين أحرى موجودة وجاري فوانين أحرى موجودة وجاري بها العمل.	منظمة مهنية للمشغلين أو منظمة نقابية، عرقات ممارسة الاجراء حقهم في الإضراب خلافا لما هو منصوص عليه في المعادة و من هذا القانون الننظيمي ويعاقب بغرامة من 2,000 الى 5,000 درهم كل أجير ارتكب نفس الفعل خلافا لاحكام المعادة و المذكورة. مع مراعاة بحكام المعادة أن من هذا القانون التنظيمي، على كل متصرر من افعال تخالف مقتصيف هد القانون التنظيمي، و لا سيما تلك التي تنطق بعرقله ممارسة الحق في الإضراب او بعرقلة حرية العمل، اللحوء الى القضاء لطلب التعويض عن المارسة الدق في الإضراب او المي التحويض عن المارسة الدق في الإضراب او المي التحويض عن المارسة الدق في الإضراب المي المدينة العمل، اللحوء الى القضاء لطلب التعويض عن المدينة المدينة العمل، اللحوء المي القضاء الطلب التعويض عن المدينة المد	المادة ﴿ مِن هذا اللهٔ الون التنظيمي ويعاقب بعرامة من [300 الني 5,000 در هم كل أجير ارتكب بعض الفعل حلاقا الأحكام المادة ﴿ المدكورة

التطول	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
نقترح هذا التعديل، بهده التجميع في مادة واحدة لكل المحالفات والعقوبات، تجديا وتعقده مما يمكن أن يودي إلى منطق التصائم. ودلك مع ضرورة إعطاء القضاء في التحديد الدقيق المناء أن تكون وفق مبدأ التناسب في المرعة الإفعال، وما بين المشعل والجهة الداعية الإصراب، ودلك في إطار المصائح وتوفير البينة المليمة المصائح وتوفير البينة المليمة الممائح وتوفير البينة المليمة المنازعات والانحرافات وتسهيل الاحتكام إلى سلطة القانون والقضاء،	بعاقب المتبعل أو منظمة مهدية للمتبعلين في خال مخالفة احكام هذا لقاتون النبطيمي، ولا سيما تلك المتعلقة بعرقلة ممارسة الحق في الاصراب، أو اتخاذ أجراء تمييزي في حق الاجراء بمبيب ممارستهم حق الاصراب، أو أحلال أجراء أحرين محل الاجراء المضربين بشل بحالف مقتضيات هذا الفاتون النبطيمي، أو الإعلاق الكلي أو الجربي للمفاولة أو الموسمة بسبب ممارسة حق الاضراب، يقرامة مالية تتراوح ما بين 1000 و2000 درهما.	أجراء آخرين محل الأجراء المضربين خلافا لأحكام العقرة الأولى من المادة [] من هذا القانون التنظيمي، مع مراعاة أحكام

ائتطيل	بص (لتعبرل	النص كما جاء في المشروع
كل العقوبات المالبة للحرية	لا يحول الحكم بالعرامات المالية دون امكانية لجوء اي طرف	
انسجاماً مع كون الحق في	من الاطراف المطية بالإضراب إلى اللجوء للقضاء من أجل	
الإصراب حق إساني وكويي،	طلب التعويص عن الصرر الناتج عن محالفة مقتصيات هذا	
وممارسة تعبرية سلمية	القاتون التنظيمي	
وحضارية، انسجاماً مع		
الدستور والمعايير الدولية		
كما نقترح إمكانية اللجوء إلى		
القضاء لرفع أو جبر الصرر		
الذي يمكن أن يلحق بأحد		
الأطراف المعنية بالإضراب		
بفعل مخالفة أحكام تأطيره		
القانوني.		

ثوع التحيل : تسخ عثران التحيل : المادة 38 الفترة 1

الباب الخامس : الطبويات المادة 38 قريق التقدم والاشتراكية التحدل رقم : 39 رقم النظم : 2446

النظيل	ئمن النحيل	النص كما جاء في المشروع
نفتر ح حدف المادة السجاما مع تعديلنا على المادة 37	يعاقب بغرامة من 15,000 إلى 30,000 درهم كل مشقل اتخذ، خلافا لأحكام المادة اعلاه، إجراء تمييزيا ضد أجرانه بسبب	يعاقب بعرامة من 000 \$1 الى 000 08 در هم كل مشعل اتحد، حلافا لأحكام المادة (1 اعلاه، إجراء تمييريا صد أجرابه بمبيب
	ممارستهم حق الإضراب .	

ثوع التعديل : أنسخ عنوان التعديل : المادة 39 الفقرة 1

الياب الخامس : العقسويات المادة 39 أريق التقدم والاشتراكية التعديل رقم - 40 رقم النظام : 2448

التطول	نص التعيل	النص كما جاء في المشروع
نقترح حنف المادة السجاما مع تعديلنا على المادة 37	يعاقب يغرامه من [[[]] إلى [[[]] درهم كل من خالف احكام	المادة 2] من هذا الفانون التنظيمي دون الإحلال بالعقوبات

الياب الخامس : العقسويات العادة 40 فريق التقدم والاشتراكية التعديل رقم : 41 رقم النظام : 2449

توع التحيل : تسخ عنوان التحيل : المادة 40 الفقرة 1

التطيل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
نقترح حدف المادة انسجاما مع تعدیلنا علی المادة 37	يعاقب بغرامة من 5.000 الى 5.000 درهم كل من عرفل حرية العمل خلافا لما هو منصوص عليه في المادتين 13 و 27 من هذا القاتون التنظيمي، دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الاشد	بعاقب بعرامة من 5000 إلى 00000 در هم كل من عرقل حرية العمل خلافا لما هو منصوص عليه في المانتين 3 و 27 من هذا القانون التنظيمي، دون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد.
		المنصوص عليها في المادتين المدكورتين، بطلب من المشغل، أن يأمر باتخاذ جميع التدابير اللارمة للحياولة دون عرقلة حرية
	يعاقب على كل مخالفة للامر القضائي المذكور بالحبس من	دون الإخلال بتطبيق أحكام العقرة الأولى من هده المادة، يعاقب على كل محالفة للأمر القضائي المذكور بالحبس من شهر إلى ثلاثة (3) اشهر وبعرامة من 000 00 إلى 000 00 درهم

أريق التقدم والاشتراكية التحيل رقم: 42 رقم النظام: 2450

الياب القامس : الطسويات المادة 41

نوع النحيل : نسخ عنوان التعديل : المادة 41 الفقرة 1

التعليل	ثمن التحيل	النص كما جاء في المشروع
نقترح حذف المادة انسجاما مع تعديانا على المادة 37	يعاقب يغرامة من 20.000 إلى 50.000 درهم كل من دعا إلى ممارسة حق الإضراب دون التقيد بأحكام الفقرة الاولى من المادة 7 من هذا القانون النتظيمي دون الإخلال بالعاويات الجنائية الأشد.	ممارسة حق الإصراب نون التقيد باحكام العفرة الاولى من

توع التخيل : نسخ عنوان التحيل : المادة 42 الفقرة 1

البلب الخامس ؛ الطبويات المادة 42 فريق النقدم والاشتراكية التعبيل رقم : 43 رقم النظام : 2451

التعلول	نص التحيل	الثمن كما جاء في المشروع
نقترح حدف المادة السجاما مع تعديلنا على المادة 37	يعاقب بغرامة من 10.000 الى 30.000 در هم كل من اتخذ قرار الإضراب دون التقيد بلحكام المواد 15 و16 و18 و19 و23 و31 و32 من هذا القنون المنتظيمي	يعاقب بعر امة من 000 10 إلى 000 00 در هم كل من اتحد قر ار الإصراب دون التقيد باحكام المواد 15 و 16 و 18 و 18 و 18 و 20 و 31 و 31 من هذا القانون التنظيمي

نوع التعديل : تسخ عنوان التعديل : المدة 33. الفقرة 1

الياب الخلمس ۽ الطبوبات المادة 43 فريق التقدم والاشتراكية التعديل رقم : 44 رقم النظام : 2452

التطيل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
تقترح حدف المادة السجاما مع تعديلنا على المادة 37	يعاقب بغرامة من 20,000 إلى 50,000 درهم كل من خالف أحكام المادتين 24 و25 (الفقرة الاولى) من هذا القاتون	احكام المادتين 24 و25 (العقرة الأولى) من هذا القادون التنظيمي
	التنظيمي	

موع التعديل : تمنخ عنوان التعديل ، المادة 44 الفقرة 1

الياب الخامس و الطسويات المادة 44 فريق التقدم والاشتراعية التعديل رقم : 45 رقم النظام : 2453

التطول	نص التعيل	النص كما جاء في المشروع
تقترح حذف المادة انسجاما مع تعديلنا على المادة 37	يعاقب يغرامه من ((۱۱۱) (تي ۱۱۱۱) در هم کل اچير :	
	- رفض القيام بالخدمات الأساسية التي كلف بتقديمها، خلافًا لاحكام البند 2 من الفقرة الأولى من المادة [2] من هذا القاتون المنظيمي ا	ر عص القبام بالحدمات الأساسية التي كلف بتقديمها، خلافا أحكام البند 2 من العقرة الأولى من المادة 20 من هذا القانون لتظيمي ؛
	- رفض توفير الحد الادنى من الخدمة التي كلف بها خلافا لأحكام المادة 34 من هذا القانون التنظيمي	رفص توفير الحد الأدبى من الحدمة التي كلف بها خلافا حكام المادة 34 من هذا القانون التنظيمي

لوع التحيل : نسخ علوان التحيل : المادة 45 الفقرة 1

الياب القامس ۽ الطبوبات المادة 45 أريق التقدم والاشتراكية التعديل رقم: 46 رقم النظام: 2454

التطول	نمن التحيل	التمن كما چاء في المشروع
نفتر ح حذف المادة انسجاما مع تعديلنا على المادة 37	1	في حالة العود، تصاعف العقوبة
	يعتبر في حالة العود كل من سيق الحكم عليه من أجل مخالفة أحكام هذا الباب بمقرر قضائي مكتمب لقوة الشيء المقضي به، ثم ارتكب مخالفة مماثلة قبل مضي سنتين من صدور المذكور أو تقادم العقوبة	أحكام عدا الباب بمقرر قصباني مكتسب لقوة الثنيء المقصبي به، أ ثم ارتكب محالفة مماثلة قبل مصبي سنتين من صدور المقرر
	لتطبيق أحكام هذه المادة تعتبر مخالفات مماثلة جميع مخالفات أحكام هذا الباب	لتطبيق أحكام هذه المادة تعتبر محالفات مماثلة جميع محالفات أحكام هذا الباب.

توع الشعيل ۽ تسلخ عقوان التعديل ۽ المادة 46 الفقرة 1

اليَّبُ الْخَلِّسُ ۽ الطَّــويات العادةُ 46 فريق التقدم والاشتراكية التحيل رقم : 47 رقم النظام : 2455

التطيل	نص التعيل	النص كما جاء في المشروع
نفترح حدف هده العادة السجاما مع العادة الآكما وردت في مشروع هذا القانون التنظيمي، التي تنص على المكانية لجوء أي طرف من الأطراف إلى القضاء لتعيين من يكلعه القاضي بمعاينة سير الإضراب والوقائع المحيطة برياف.	يعوم صبح المحود المعدود المحود المحود والعدد المخالفات الأحكام هذا القانون الننظيمي. ترسل المحاضر إلى النيابة العامة بالمحكمة المختصة داخل أجل أقصاه 24 ساعة من تحرير ها داخل أجل معقول.	المخالفات الأحكام هذا القانون التنطيمي. ترسل المحاضر إلى النيابة العامة بالمحكمة المختصمة داخل

ثوع التحيل : تغيير العنوان عنوان التحيل : الباب السائس : احكام مختلفة وختامية الففرة 1

الباب السائس : أحكام مختلفة وختامية

أريق النقدم والاشتراكية التعديل رقم : 48 رقم البظام : 2456

التعليل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
هذا التعديل بأتي كدلك اسجاما مع التعديل الذي تقدمنا به على الباب الثاني		الباب السادس أحكام محتلعة وختامية

التطيل	ئص التحيل	النص كما جاء في المشروع
يأتي اقتراحنا لهذا التعديل انطلاقا من كون هذا القابور التنظيمي يجب أن يؤطر الإضراب وأن يسقيل ممارسة المضربين، طالما أن روح هذا العامة هما تأطير ممارسة الحق في الإضراب، لكن دون المخط النظام العام. كما نقتر ع حذف ألية ومسطرة كما نقتر ع حذف ألية ومسطرة التسخير، أو لا لانها الية تتنافي مضمونا واصطلاحا مع روح التنظيمي يصمن، بما يكمي، الإنتا نعتبر أن هذا القانون الجراءات وتدابير تتعلق المحدمة	لاتحاد جميع التدابير اللازمة لحماية الاصراب والمضربين. كما تزهل السلطات العمومية المعنية، خلال مدة سريان الإصراب، لاتحاد جميع التدابير اللازمة لحفظ البطام العام وحماية الأشحاص والأموال والممتلكات، بما في دلك العمل على فك الاعتصامات والحياولة دون احتلال المباني وأماكن العمل والمرافق الملحقة بها، ومبع كل تحاور بروم اغلاق مقرات العمل ومداخلها في وجه العاملين والمرتعقين. كما يمكنها، عند الاقتضاء، وخلافًا للأحكام التشريعية الجاري بها العمل، اللجوم الى مصطرة التسخير من اجل تأمين بها العمل، اللجوم الى مصطرة التسخير من اجل تأمين في ديا	لاتخاذ جميع الندابير اللازمة لحفظ النطام العام وحماية الاشحاص والاموال والممتلكات، بما في دلك العمل على فك الاعتصامات والحيلولة دون احتلال المبابي وأماكن العمل والمرافق الملحقة بها، ومنع كل تجاوز يروم إغلاق مقرات العمل ومداحلها في وجه العاملين والمرتفقين. كما يمكنها، عند الاقتصاء، وحلافا للأحكام التشريعية الجاري

تعكيلات العيموعة النيابية للعكالة و التنمية مشروع قانون تنضيم وقير 15. 97 بتحكيك شروك وكيفيات ممارسة حق الإضراب



بثيا تمهيدي

توع التحول : تتميم عنوان التعديل : بيبجة الفقرة [

التطيل	نص التصول	النص الإصلي
	يكتسي حق ممارسة الإضراب أهمية بالغة كوسيلة مشروعة في اطار الحريات العامة وحقوق الإنسان، لتحقيق التوازن بين الموظفين ، العمال ، الاجراء و المستخدمين من جهة وارباب العمل بالقطاع العام و الخاص من جهة أخرى .	نياجة
	وحرصا على تنظيم ممارسة هذا الحق بما يحقق العدالة الاجتماعية ويضمن السلم الاجتماعي، ويكفل احترام الحقوق النستورية والقانونية لجميع الاطراف، صدر هذا القانون ليحدد ضوابط وشروط ممارسة حق الإضراب، مع الالتزام بالمصالح العلمة والخاصة، وحماية النظام العام	
	يأتي هذا القاتون لبوكد أن الإضراب، حق مشروع، يُمارس في إطار من الشرعية الدستورية و الاتفاقيات الدولية ، بحيث:	
	وتم الاستثناد في هذا الإطار إلى أحكام القصل أ7 و القصل 29 من الدستور الذي يضمن الحق في الإضراب ويحدد قاتون تنظيمي شروط وكيفيات ممارسته.	
	وفاء بتعهدات المملكة المغربية بالالتزامات الدولية المصافق عليها و ما تقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات، و التي أقرت شرعية الإضراب كحق أسامي من حقوق الإتمان، و هو جزء من	

التطول	نص التعديل	التص الأصلي
	الحقوق الاساسية للعمال ومنظماتهم ونتيجة لا تتفك	
	عن الحريات النقابية وحرية التجمع والتعبير	
	ويُعتبر الإضراب وسيلة مشروعة للعاملين للتعبير عن	
	مطالبهم بموجب الاتفاقيات و العهود و من برنها :	
	الإعلان العالمي لحقوق الاتمنان (١٤٩٤) ، العهد الدولي	
	الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	
	(1986)، تفاقيات منظمة العمل الدولية رقم 87 و 98 ،	
	الاتفاقيات الإقليمية؛ الميثلي الافريقي لحقوق الإنسان	
	والشعوب: (١٩٤١) و الميثاق العربي لُحقوق الإنسان (
	(2004	
	لذلك، قان هذا القانون يعد اطارًا تنظيمها لتفعيل حق	
	الإضراب وفق الاحكام والمبادى والتوجهات والاليات	
	الموطرة للعمل في هذا المجال، والكفيلة ببلوغ الإهداف	
	المسطرة، بما يمكن من ممارسة حق الاضراب و العمل علي	
	التقليص من التوترات و الاحتجاجات بسبب أو بمناسبة	
	ممارسة هذا الحق ، وتحقيق العدالة الاجتماعية، في اطار	
	من المسوولية و الحقوق و الواجبات بين العاملين و	
	المشغلين بالقطاع العام و الخاص .	

نوع الثحول : تغيير او نتميم عقوان التعديل : المادة الاولى الفقرة 1

الياب الأول الحكام عامة المادة الأولى المجموعة النيابية للعالة والتنمية التحيل رقم : 2 رقم النظام : 2447

التطيل	نص قنحیل	النص كما جاء في المشروع
العصل 7 من الدستور يختص القانون ، بالإصافة إلى المواد المسندة إليه صراحة يفصول لخرى من الدستور بالتشريع في الميادين التالية: الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في التصدير وفي فصول اخرى من هذا الدستور ، علاقات الشعل ، والضمان علاقات الشعل ، والضمان والأمراض المهنية ,	النمتور، يحدد هذا الفانور التنظيمي شروط وكيفيات ممارسه حق الإضراب.	هذا القانون التنظيمي شروط وكيعيات ممارسة حق الإصر اب.

الباب الأول :احكام عامة المادة 2

ثوع التعديل: تغيير أو تتميم عنوان التعديل: المادة 2 الفارة 1

التطيل	غص التعنيل	التص كما جاء في المشروع
تحيل كلمة مديرة إلى صعة التامر صد المشعل وهدا ليس هو المقصود من الإصراب كما عرفته منظمة العمل الدولية	الإصبرات هو كل توقف جماعي عن العمل يتم نصفه متبرة النظاف قدار للدة مماثة بالده بالده اللهاء ما الدهاء ما الدهاء	ولمدة محددة، من أجل الدفاع عن حق من الحقوق أو مصلحة من المصالح الاجتماعية أو الاقتصادية المباشرة للأجراء المضربين

التعليل	نص التحيل	النص عما جاء في المشروع
	ير اد في مدلول هذا القانون التنظيمي بالمصطلحات التالية، ما يلي	يراد في مدلول هذا القانون التنطيعي بالمصبطلحات التالية، ما يلي:
	 ا) - الأجير العامل كل شحص الترم ببدل بشاطه المهني، ويعمل تحت إمرة مشعل أو عدة مشغلين ، يكون تابعا له، وذلك مقابل اجر ، أيا كان بوعه أو طريقة ادانه، سواه كان يعمل في القطاع الحاص أو في القطاع العام ؛ 	إمرة مشغل، يكون تابعا له، ودلك مقابل أجر، أيًّا كان نوعه أو
	 المشعل يعتبر مشعلا في القطاع الحاص كل شجص داتي أو اعتباري خاضع للقانون الخاص، يستأجر خدمات أجير للقيام باعمال، في مقاولة أو مؤسسة. 	او اعتباري حاصع للقانون الحاص، يستاجر حدمات أجير للقيام
	.,	1 2 +
	(الداقي دون تغيير)	(الداقي دو ن تعيير)

(انتعلیل	نص التعيل	النَّص كما چاءِ في المثروع
عدم حصر الجهة الداعية	يراد في مداول هذا العابون التنظيمي بالمصبطلحات التالية، ما	ير اد في مدلول هذا القانون التنظيمي بالمصطلحات التالية، ما
للإصراب في عدد قليل من التقابات ، مما سيحرم العديد	يلي	يلي
من المتضررين من ممارسة		•
حقهم في الإضراب	ح) - الجهة الداعية الى الإصراب هي	*
ونظرا لضعف التعثيلية النقابية بل انعدام وجود	- النقادة الأكثر تمثرات طبقا التشريع الجاري به العمل، أو ذات	ج) - الجهة الداعية إلى الإضراب هي
النقابات أميلا في أغلب المقاولات نسبة التنقيب	تمثرانية على الصعيد الوطني صواء تعلق الامر باضراب ذات التمثيلية على الصعيد الوطني في العطاع العام أو الفطاع	- النقابة الاكثر تمثيلا، طبقا للتشريع الجاري به العمل، أو دات تمثيلية على الصحيد الوطئي سواه تعلق الأمر بإصراب على
لاتصل سوى إلى 5 في المانة	الخاص ا	الصَعْدِد الوطني في القطاع العام أو القطاع الحاص ؟
وطنيا فيبقى الحل هو إعطاء حق إعلان الإضراب للجنة	النقابة دات التمثيلية على الصعيد الجهوي اذا تعلق الأمر	النقابة الأكثر تمثيلا، طبقا للتثريع الحاري به العمل، على
تسمى لجنة الإضراب (وهو مقترح ورد في عدد من	باضراب جهوي في القطاع العام او القطاع الخاص.	صعيد المعاولة أو المؤسسة أو المرفق العمومي المعني، وفي حالة عدم وجودها، النقابة التي حصلت على أكبر نسبة من
مشاريع قوالين الإضراب	النقابة دات التمثيلية على الصعود الإقليمي إذا تعلق الأمر الضراب اقليمي في القطاع العام أو القطاع الخاص.	مجموع عدد مندوبي الأجراء المنتحبين على صعيد المقاولة أو
التي ثم إعدادها خلال العقد الماضي)		الموسسة، أو أغلبية الماجورين في حالة عدم وجود تمثيلية على المقاولة أو المؤسسة المعنية او المرفق العمومي
	- النقابة الاكثر تمثيلا، طبقا التشريع الجاري به العمل، على صعيد المقاولة أو الموسسة أو المرفق العمومي المعني، وفي	المعني إذا تعلق الأمر بإصراب على صعيد المقاولة أو المؤسسة أو المرفق العمومي ؟
	حالة عدم وجودها، النقابة التي حصات على اكبر نسبة من	الموالمية الو المرعق المحوصي -

التطيل	نص التحول	النص كما جاء في المشروع
	مجموع عدد مندوبي الاجراء المنتخبين على صعيد المقاولة	
	او المؤمسة، أو اغلبية المأجورين في حقة عدم وجود	والتي من شأن توقف العمل بها كليا أو جزنيا أن يعرض حياة
	تمثيلية عن النقابة في المقاولة الو المؤسسة المعنية الو المرفق	الأشحاص وصحتهم وسالمتهم للخطرة
	العمومي المعني إذا تعلق الامر باضراب على صعيد المقاولة	* * ha
		الحد الأدنى من الخدمة ؛ قدر كاف من الخدمات الأساسية المد الأدنى من الخدمة ؛ قدر كاف من الخدمات الأساسية
		يجب تأمينه لضمان استمرارية تقديمها للمرتفقين في حالة
	والتقابة الموسسة بصفة قانونية داخل المقاولة أو الموسسة،	ممارسة حق الإصراب
	و اغلبية الملجورين في حالة عدم وجود نقابة في المقاولة أو المؤسسة المعنية أو المرفق العمومي المعني إذا تطق الأمر	
	باضراب على صعيد المقاولة أو المؤسسة أو المرفق العمومي	
	د) - المرافق الحيوية : هي المرافق التي تقدم خدمات أساسية	
	والتي من شأن توقف العمل بها كلوا أو جربيا أن يعرص حياة	
	الأشخاص وصحتهم وسلامتهم للحطرة	
	ه) - الحد الابنى من الخدمة بقدر كاف من الخدمات الإساسية	
	يجب تأمينه لضمان استمرارية تقديمها للمرتفقين في حالة	
	معارسة حق الإضراب	
	ذ)- القطاع الخاص: كل مشغل ذاتي أو اعتباري يخضع للقانون	
	الخاص بمن فيهم الاشخاص الخاضعين للقانون رقم 65.99	
	المتعلق بمدونة الشغل ؛ و المهنبون و العمال المستقلين و	
	الاشخاص غير الاجراء النين يزاولون نشاطا خاصا	
	الخاضعين للفاتون 98 5].	
	ر)- النقابات المهنية : وهي هيئات مدنية موسسة بشكل قاتوني	
	تهدف الى الدفاع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية	

التطيل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
	والمعنوية والمهنية، القردية منها والجماعية، للقدات التي	
	توطرها، والى دراسة وتتمية هذه المصالح وتطوير المستوى	
	الثقافي للمتخرطين بها، كما تساهم في رسم السياسة الوطنية	
	في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وتستشار في جميع	
	الخلافات، والقضايا التي لها ارتباط بمجال تخصصها	
	ز)-الملف المطلبي: كل مطلب أو مصلحة يتجاوز سقف الحقوق	
	المنصوص عليها قانونا ا	
	س) - احتلال أماكن العمل: كل فعل من شأته عرقلة العمال غير	
	المضربين من معارسة العمل أو يحول دون دخول وخروج	
	السلع والألبات من والى مكان العمل	
	ش) -عرقلة حرية العمل كل فعل يودي أو قد يؤدي إلى منع	
	الأجير غير المضرب أو المشغل من ولوج اماكن العمل او من	
	القيام بمزاولة نشاطه المهني، بواسطة الإيداء أو العنف أو	
	التهديد أو احتلال أماكن العمل أو مداخلها	

نوع التعيل ۽ تغيير أو تتميم عنوان التعيل ۽ المادة 3 الفارة 3

الباب الأول بالحكام عامة المادة 3

المجموعة النيابية للحالة والتثمية التحول رقم: 6 رقم النظام: 2481

التطيل	تص التحيل	النص كما جاء في المشروع
هماية لحقوق الأقلبات و الأهراد	ج)- الجهة الداعية إلى الإضراب هي النقابة التي لا تتوفر عنى تعليلية اذا تعلق سبب الإضراب الحقوق اقلبة او افراد او مجموعة صغيرة داخل المقاولة او المؤسسة.	ح)- الجهة الداعية الى الإصراب هي

الياب الأول وأحكام عامة المادة 4

توع التحول : تغيير أو تتميم عقوان التعديل : المادة 4 الفقرة 1

التطيل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
توسيع دائرة العنات التي يحق لها ممارسة حق الإصراب	يمكن أن يمارس حق الإصراب وفق أحكام هذا القانون التنظيمي كل من :	
	- الأشخاص الأجرا الحاصيين لأحكام القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل ؛	- الأشحاص الحاصمين لإحكام القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل 1
	- الموظفين والأعوان والمستخدمين لدى إدارات الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية ولدى كل شحص اعتباري أحر من اشخاص القانون العام.	

اليلب الأول بأجلام عامة المادة 4

ثوع التحيل : تغيير أو تتميم عثوان التحيل : المادة 4 الفقرة 2

التعثيل	نص التعيل	النص كما جاء في المشروع
توسيع دائرة الفنات التي يحق لها ممارسة حق الإصراب	يمكن أن يمارس حق الإضراب وفق أحكام هذا القانون التنظيمي كل من:	يمكن أن يمارس حق الإضراب وفق أحكام هذا القانون التنظيمي كل من:
	- الأشحاص الحاصمين لأحكام القانون رقم 6599 المتعلق بمدونة الشغل؛	- الأشحاص الحاصمين الأحكام القادون رقم 65 99 المتعلق
	- الموظعين والأعوان والمستخدمين لدى إدارات الدولة والموسسات والمفاولات العمومية والجماعات الترابية ولدى كل شخص اعتباري آخر من أشخاص القانون العام	
	- المهنيين و العمال المستقلين و الأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا الخاضعين للقانون 98 15.	
	المقاولون الذاتيون ، العمال المنزليون ، و في مجال العمل الموقت و العقود من الباطن و جميع الفعات المهنية التي تتمتع بحرية الانتماء النقابي طبقا للنستور و التشريع الجاري به العمل.	
	- البحارة والمنجميون .	

ثوع التحيل ۽ تغيير أو تتميم عفوان التحيل ۽ للمادة 5 الفقرة 1

الياب الأول :أحكام عامة المادة 5 المجموعة الثيابية للعدالة والتتمية التحيل رقم : 9 رقم اللظام : 2487

التطيل	ئص التعيل	النص كما جاء في المشروع
تعریف الإضراب السیاسي غیر مضبوط ، و قد یکون اضراب ضد سیاسات عمومیة	كل دعوة إلى الإضراب حلافا الحكام هذا القانون التنظيمي تعتبر باطلة.	
تضر بالمصالح المادية للعمال و الأجراء و المستحدمين ،	ويعتبر كل إضراب لأهداف سياسية ممثو عا	ويعتبر كل إضراب لأهداف سياسية مصوعا.

البنب الثاني : شروط وكيفينت ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص . المادة 7

نوع التحول : تغيير أو تتعيم علوان التحول : المادة 7 الفقرة 1

التطيل	ثمن التعيل	النَّمَن يُما جام في المشروع
أجل [[] يوما تعد مدة طويلة ، تساهم في الإحساس بالاحتقال و الحر مال من ممارسة حق	لا يمكن اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب الا بعد الصرام أجل للثين (30) يوما سبعة (7) أيام من تاريخ توصل المشعل بالملف المطلبي من الجهة التي يمكن له الدعوة الى الإصراب	لا يمكن اللجوء الى ممارسة حق الإصراب الا بعد انصرام اجل ثلاثين (30) يوما من تاريخ توصل المشعل بالملف المطلبي من الجهة التي يمكن لها الدعوة إلى الإضراب،
	قبل اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب، يتوجب القيام، خلال الأجل المدكور، في العفرة السابقة، باجراء معاوصات بشال الملف المطلبي للأجراء قصد النحث على حلول متوافق عليها ولهذه الغاية، يمكن للأطراف الاتعاق على تعيين وسيط	قبل اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب، يتوجب القيام، خلال الأجل المدكور، في العقرة السابقة، بإجراء مفاوضات بشأن الملف المطلبي للأجراء قصد البحث عن حلول متوافق عليها ولهذه الغاية، يمكن للأطراف الاتفاق على تعيين وسيط
	وفي حالة تعذر إجراء المفاوضات أو فشلها لأي سبب من الاسباب، يتعين القيام بندل جميع المساعي اللارمة لإجراء محاولة التصالح بين الطرفين طبقا للتشريع الحاري به العمل، وطبقا لمقتضيات اتعاقيات الشغل الجماعية عند وجودها	وفي حالة تعدر إجراء المعاوصات أو فشلها لأي سبب من الأسباب، يتعين القيام ببنل جميع المساعي اللازمة لإجراء محاولة التصالح بين الطرفين طبقا للتشريع الجاري به العمل، وطبقا لمقتضيات اتفاقيات الشغل الجماعية عند وجودها.
	وادا لم تود محاولة التصالح الى أي نتيجة، وقررت الجهة المشار البها في العقرة الأولى أعلاه الدعوة الى الإصراب، وجنت ممارسته طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنطيمي	المشار اليها في العقرة الأولَى أعلاه الدعوة إلى الإضراب،

الباب الثاني: شروءة وكيفيات ممارسة حق الإشراب في القطاع القاس المادة 7

بير از تتعيم	يل: تة	نوع التع
7 idals :	التعديل	عثوان
2	الفقرة	

التعليل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
	لا يمكن اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب الا بعد انصرام أحل اللاثين (36) يوما من تاريخ توصل المشعل بالملف المطلبي من الجهة الذي يمكن لها الدعوة إلى الإضراب,	لا يمكن اللجوء إلى ممارسة حق الإصبر اب الا بعد انصبر ام أجل للاثين (30) يوما من تاريخ توصل المشعل بالملف المطلعي من لجهة التي يمكن لها الدعوة إلى الإضبر اب.
	تقلص هذه المدة إلى 3 ايلم في حالة المس يحقوق الأجراء أو عدم تنفيذ اتفاق سبق أن تم التوقيع عليه بمحضر مشترك، غير أن هذه المدة لا يمكن احتسابها إذا كان سبب الإضراب الامور التالية حالة الخطر على صحة الاجراء - عدم أداء المشغل لأجور الاجراء - طرد الاجراء او تنقيلهم بسبب تأسيس المكتب النقبي . قبل اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب، يتوجب القيام، خلال الأجل المدكور، في العقرة السابقة، ناجراء معاوصات بشأل الملف المطلبي للأجراء قصد البحث على حلول متوافق عليها ولهذه المغاية، يمكن للأطراف الاتفاق على تعبين وسيط وفي حالة تعذر إجراء المغاوضات أو غشلها لأي سبب من الأسباب، يتعين القيام ببنل جميع المساعي اللازمة لإجراء محاولة التصالح بين الطرفين طبقا للتشريع الجاري به العمل، محاولة التصالح بين الطرفين طبقا للتشريع الجاري به العمل، وطبقا لمقتضيات انفاقيات الشمل الجماعية عند وجودها.	لاسباب، يتعين القيام ببنل جميع المساعي اللازمة لإجراء احداولة النصالح بين الطرفين طبقا للنشريع الجاري به العمل، طبقا لمفتضيات اتفاقيات الشغل الجماعية عند وجودها ادا لم تود محاولة التصالح الى أي بتيجة، وقررت الجهة لمشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه الدعوة إلى الإضراب،

التطيل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
	وإذا لم تود محاولة التصالح الى أي نتيجة، وقررت الجهة المشار اليها في العقرة الأولى أعلاه الدعوة إلى الإصراب، وجنت ممارسته طنقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي	

نوع التحول : تغيير أو تتميم عنوان التحديل : المادة 7 القارة 3

الياب الثاني : شروط وكيفوات معارسة حق الإطاراب في القطاع الخاص . العادة 7

المجموعة التيلية للحالة والتثمرة التحيل رقم : 12 رقم التظام : 2493

التطيل	ثص التحيل	التص كما جاء في المشروع
	لا يمكن اللحوء الى ممارسة حق الإضراب الابعد المصرام أحل ثلاثين (30) يوما من تاريخ توصل المشعل بالملف المطلبي من الجهة التي يمكن لها للدعوة إلى الإضراب	ثلاثين (30) يوما من تاريخ توصل المشعل بالملف المطلبي من
	قبل اللجوء إلى ممارسة حق الإصراب، وياستناء حالة الخطر على صحة الاجراء أو عدم اداء المشغل لاجور الاجراء او عدم تنفيذ انفاق تم الانفاق عليه بمحضر موقع عليه أو بسبب محارية الصل النقابي، يتوجب القيام، حلال الأجل المدكور، دي	الاجل المدكور ، في العفرة السابعة، بإجراء مفاوصات بشال الملف المطلبي للأجراء قصد البحث عن حلول متوافق عليها. ولهذه الغاية، يمكن للأطراف الاتفاق على تعيين وسيط.
	الفقرة المدافقة بإجراء معاوضات نشان الملف المطلبي للأحراء قصد البحث عن حلول متوافق عليها. ولهده الغابة، يمكن للأطراف الاتفاق على تعيين وسيطم	
	(الداقي دون تغيير)	

الياب الثاني: شروط وكيفيات معارسة حق الإشراب في القطاع الخاص العادة 7

ثوع التحديل: تغيير او تتميم عثوان التعديل: المادة 7 الفقرة 4

الثطول	ئص التحيل	الثمن كما جاء في المشروع
استعمال مصطلح الوجوب يترتب عليه في حال عدم إجراء المفاوضات ، منع الإضراب بل عقوبات	لا يمكن اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب إلا بعد انصرام أجل ثلاثين (30) يوما من تاريح توصل المشعل بالملف المطلبي من الجهة التي يمكن لها الدعوة إلى الإضراب.	لا يمكن اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب إلا بعد انصرام أجل ثلاثين (30) يوما من تاريح توصل المشعل بالعلف المطلبي س الجهة التي يمكن لها الدعوة إلى الإصراب.
	قبل اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب، يتوجب يمكن القيام، حلال الأجل المذكور، في العقرة السابقة، بإجراء مفارضات شأن الملف المطلبي للاجراء قصد الدحث عن حلول متوافق عليها ولهذه الغابة، يمكن للأطراف الاتفاق على تحيين وسيط	قبل اللجوء إلى ممارسة حق الإصراب، يتوجب القيام، خلال الأجل المدكور، في العقرة السابقة، بإجراء معاوصات عشأن الملف المطلبي للأجراء قصد البحث عن حلول متوافق عليها. ولهذه الغاية، يمكن للأطراف الاتفاق على تعيين وسيط
	وفي حالة تعذر إجراء المفاوضات أو فشلها لأي سبب من الأسباب، يتعين القيام بينل جميع المساعي اللازمة لإجراء محاولة التصالح بين الطرعين طبقا للتشريع الجاري به العمل، وطبقا لمقتضيات اتفاقيات الشعل الجماعية عند وجودها	الأسباب، يتعين القيام ببدل جميع المساعي اللازمة لإجراء محاولة التصالح بين الطرفين طبقا للتشريع الجاري به العل،
	وإذا لم تؤد محاولة التصالح إلى أي نتيجة، وقررت الجهة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه الدعوة إلى الإضراب، وجبت ممارسته طنقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي.	المشار اليها في الفقرة الأولى أعلاه الدعوة إلى الإصراب،

البني الثاني : شروط وكرفيات معارسة حل الإضراب في القطاع الخاص . العادة 7

نوع التحيل : تغيير او تتميم عنوان التحيل : المادة 7 الففرة 5

التحول	نص التحيل	الثمن كما جاء في المشروع
يحب تحديد الجهة التي تقوم بالوساطة و منها مفتشية الشغل	لا يمكن اللجوء إلى ممارسة حق الإصراب إلا بعد الصرام أجل ثلاثين (30) يوما من تاريح توصل المشعل بالملف المطلبي من الجهة التي يمكن لها الدعوة إلى الإصراب	لا يمكن اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب إلا بعد انصرام أجل ثلاثين (30) يوما من ثاريح توصل المشعل بالعلف المطلبي من الجهة التي يمكن لها الدعوة إلى الإضراب
	قبل اللجوء الى ممارسة حق الإصراب، يتوجب القيام، حلال الأجل المدكور، في العقرة السابقة، باجراء معاوضات بشأن الملف المطلبي للأجراء قصد البحث عن حلول متوافق عليها ولهذه العاية، يمكن للأطراف الاتعاق على تعيين وسيط	الأجل المدكور، في العقرة السابقة، باحراء مفاوضات بشال الملك المطلبي للأجراء قصد البحث عن حلول متوافق عليها
	وفي حاله تعذر اجراه المفاوصات او فشلها لاي سبب من الأسباب، تقوم مفتشية الشغل او أية هيئة للوساطة يتفق عليها المهاقبان يتعين القيام ببنل جميع المساعي اللارمة لإجراه محاولة التصالح بين الطرفين طبقا للتشريع الجاري به العمل، وطبقا لمقتصيات اتفاقيات الشعل الجماعية عند وجودها.	
	وإذا لم تزد محاولة التصالح إلى أي نتيجة، وقررت الجهة المشار اليها في العفرة الأولى أعلاه الدعوة إلى الإصراب، وجبت ممارسته طبغا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا الفاتون التنظيمي	وادا لم تؤد محاولة التصالح الى أي بتيحة، وقررت الجهة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه الدعوة إلى الإصراب، وجنت ممارسته طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي.

الياب الثاني: شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 8

نوع التعيل : تغير أو تتميم عنوان التعيل : المادة 8 الفقرة 1

التطيل	ئص التعديل	النص كما جاء أي المشروع
	يعتبر باطلا بقوة القانون كل شرط تعاقدي أو التزام يقضي سنازل الأجير عن معارسة حق الإصراب	
	غير أنه يجوز التنصيص في اتفاقيات الشغل الجماعية على تعليق معارسة حق الإضراب خلال مدة محددة، شريطة أن تتضمن الإجراءات الواجب اتخلاها لتسوية كل نزاع جماعي يحدث خلال مدة تعليق الإضراب؛	عليق ممارسة حق الإضراب خلال مدة محددة، شريطة أن
	لا يسري البطلان المشار إليه في الفقرة المابقة على مفتضيات الاتفاقيات الجماعية أو الاتفاقات الماتجة عن المفاوضة الجماعية التي تقضي بتعليق أو بالتفازل عن حق الإضراب خلال مدة محددة، شريطة ان تتضمن هذه الاتفاقيات مقتضيات خاصة تحدد المساطر التي يمكن استعمالها لحل "كل نزاع جماعي يحدث خلال مدة تطيق الإضراب".	
	لا ينطبق هذا التعليق على خلافات جديدة لا تدخل ضمن البنود المتفق عليها أو عند إخلال المشغل بالتزاماته.	

الباب الثاني : شروط وكيفيات معترسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 11

التطيل	نص التحيل	التص كما جاء في المشروع
يجب توصيح مستويات ومجالات التميير بسبب ممارسة حق الإصراب ، ورفص كل الإجراءات التعسية التي قد تطال العمال المصريية والتي من شانها الحد من حريتهم والمس بحقوقهم المكتسبة	المساواة وتكافو الفرص والمساس بالضمانات المعنوحة لهم والمتطقة على الخصوص بحقوقهم ووضعاتهم ومسارهم المهني، أو لصالح غير المضربين بكون من شاته خرق أو تحريف مبدأ تكافو الفرص أو المساواة في مجال الشقل المائة في المحال المحال المائة في المحال المحال المحال المحال المحال المحال المائة في المحال المحا	بسيب ممارستهم حق الإضراب، من شأنه خرق مبادئ المساواة وتكاهو الفرص والمساس بالصمادت الممدوحة لهم والمتعلقة على الخصوص بحقوقهم ووضعياتهم ومسارهم المهدي

نوع التعديل : تغيير أو تتميم

علوان التعديل : المادة] [القارة 11

المجموعة التيامية للطالة والتنمية التعديل رقم : 17 رقم النظام : 2504

الباب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الاشراب في القطاع الخاص المادة 12

التطيل	نص التحيل	اثنّص كما جاء في المشروع
الإصراب التصامعي و	رمنع كل توقف مدير عن العمل رتم بالتناوب وبكرفرة متتابة بين فدات مهنرة معينة أو مختلفة، تعمل في المقاولة أو الموسسات التابعة لها، سواء تعلى هذا التوقف بنشاط واحد من انشطة المقاولة او المؤسسة أو بعدة انشطة.	مات مهنية معينة أو محتلفة، تعمل في المقاولة أو الموسسة المسها أو في إحدى الموسسات الثابعة لها، سواء تعلق هذا لتوقف بنشاط واحد من انشطة المقاولة أو الموسسة أو بعدة

توع التحيل : نسخ

عنوان التحيل : المادة 12 الفترة 1 نوع التحيل : تغيير أو تتميم عثوان التحيل : المادة 13 الفقرة 1

الباب الثاني: شروط وكيفيات ممارسة حلى الإطبراب في القطاع الخاص المادة 13

المجموعة التبابية للحالة والنتمية التحيل رقم : 18 رقم النظام : 2505

التعليل	تص التحيل	النص كما جاء في المشروع
نقل تعريف معهوم العرقلة إلى المادة 3 من هذا القابون	يمنع عرقلة حرية العمل خلال مدة سريان الإصراب	يمع عرقلة حرية العمل خلال مدة سريان الإصراب
	يراد في مداول هذا القانون التنظيمي بعرقلة حرية العمل خلال	يراد في مدلول هذا القانون التنظيمي بعرقلة حرية العمل
	مدة سريان الإضراب، كل فعل رودي أو قد رودي إلى منع	حلال مدة سريال الإصراب، كل فعل يودي أو قد يودي إلى
	الأجير غير المضرب أو المشقل من واوج املكن العمل او من	مدم الأجير غير المصرب او المشغل من ولوج أماكل العمل
	القيام بمزاولة نشاطه المهني، بواسطة الإيداء أو العنف أو	او من العيام بمراولة بشاطه المهني، بواسطة الإيداء أو العنف إ
	التهديد أو احتلال أماكن العملُ أو مداخلها أو الطرق المؤدية	او التهديد أو احتلال أماكن العمل أو مداخلها أو الطرق
	<u>إلها.</u>	المؤدية إليها.

الباب الثاني و شروط وكيفيات ممارسة حق الإشراب في القطاع الخاص المادة 14

نوع التحديل : تغيير أو تتميم عنوان التحديل : المادة 14 اللقرة 1

التطيل	نص التعديل	النص كما چاء في المشروع
الحالات الإستثنائية التي لا يمكن فيها تطبيق مبدأ الأجر مقابل العمل إذا كان سبب الإضراب من الأساسسبب عدم أداء المشغل أجور العمال، أو يسبب حالة خطر على الصحة والمسلامة، أو عدم الترقيع عليه في المحضر مشترك، أو يسبب محضر مشترك، أو يسبب الحقوق الأساسية	لكنهم يستفيدون من الحقوق الاخرى المنصوص عليها في القانون 65.98. المنصوص عليها في ويستثنى من الإجراء المنكور في الفقرة الأولى أعلاه الأجراء المضريون بسبب عدم اداء المشغل أجور العمال، أو بسبب حالة خطر على الصحة والسلامة، او عدم احترام المشغل لبنود اتفاق سابق تم التوقيع عليه في محضر مشترك، او بسبب المس بالحقوق الاسمامية المنصوص عليها في القوانين الجاري بها العمل، أو بسبب الطرد أو التنقيل محاربة للعمل	عن العمل خلال مدة إضرابهم، وفي هذه الحالة لا يمكنهم

التطيل	تص التعديل	النص كما چاء في المشروع
الأجر .		

نوع التحديل : تغيير أو تتميم عنوان التحيل : المادة 14 الفترة 2

البق الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الإشراب في القطاع الخاص المادة 14

المجموعة النبعية للعدالة والتلمية التحيل رقم: 20 رقم النظام: 2508

التطيل	تص التحيل	النص كما جاء في المشروع
حتى لا يكون الجانب الاقتصادي مانعا لممارسة حق الإضراب	بعتبر الأجراء المشاركون في الإضراب في حالة توقف مؤقت عن العمل خلال مدة إضرابهم، وفي هذه الحالة لا يمكنهم الاستفادة من الأجر عن المدة المدكورة.	عن العمل خلال مدة إصرابهم، وفي هذه الحاله لا يمكنهم
	يحدث بتشريع خاص صندوق لتعويض الأجير عن الاجر المقتطع بسبب الإضراب,	

المجموعة النبعية للحالة والتلمية التحول رقم: 21 رقم النظام: 2510

الباب الثاني: شروط وكيفيات معارسة حلى الإضراب في القطاع الخاص العادة 15

التطيل	نَص التحرل	النص كما جاء في المشروع
القرارات المناسبة لحماية حقوق منخرطيها دون تدخل	او الإقليمي في جميع العطاعات او تعصيها او في قطاع واحد أو في أشطة معينة داخل نفس القطاع أو في قطاعات محتلفة ، من فيل الجهاز التداولي المحتص لإحدى النقادات الموسسة يشكل قانوني الاكثر بمثيلا او دات تمثيلية على الصعيد الوطني، ودلك طبقا لأنظمتها الأساسية.	الفظاعات أو بعصبها او في قطاع واحد أو في انشَطَهُ معينةً داحل بعس القطاع أو في قطاعات محتلفة ، من قبل الحهار التداولي المحتص لإحدى النقابات الأكثر تمثيلا او دات تمثيلية

توع التحيل : تغيير أو تتميم

عنوان التعديل : المادة 15 الفقرة 1

الياب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 16

نوع التحيل : تغيير أو تثميم عنوان التحيل : المادة 16 الفقرة 1

التطيل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
	يمكن أن يتخذ قرار الإضراب على صعيد كل مقاولة أو مؤسسة	يمكن أن يتخذ قرار الإضراب على صعيد كل مقاولة أو مؤسسة
	وجودها من طرف الجمع العام للأجراء، الذي يجب أن تدعو	الداعية إلى الإضراب خلال خمسة عشر (5) يوما على الأقل
	إليه النقابة الموسسة بصفة قاتونية داخل المقاولة أو	من التاريخ المزمع عقد الجمع العام هيه
	الموسسة أو أغلبية ربع المأجورين الجمع العام للأجراء، الذي	a lead of this thirty is a contraction
	يجب أن تدعو اليه الجهة الداعية إلى الإضراب حلال خسة	يجب تبليغ المشغل بكيفية رسمية من قبل الجهة المدكورة بتاريخ
	عشر (أي) يوما على الأقل من الناريخ المرمع عقد الجمع العام	ومكان انعقاد الجمع العام، ودلك سبعة (7) أيام على الأقل قبل
	,4.15	تاريخ انعقاده
	يجب تبليغ المشغل بكيفية رسمية من قبل الجهتين المذكورتين	يجتمع الجمع العام بصورة قانونية بحضور ما لا يقل عن ثلاثة
	في العفرة السابقة الجهة المنكورة بتاريح ومكار العقاد الجمع	1
	المام، وذلك سبعة (7) أيام على الأقل قبل تاريخ انعقاده.	الإضراب بواسطة الاقتراع السري بالأغلبية المطلقة للأجراء
		الحاصرين
	يجتمع الجمع العام بصورة قانونية بحضور ما لا يقل عن الربع	
	(1/4) ثلاثة أرباع (4/3) أجراء المقاولة أو المؤسسة، ويتحد	تقوم الجهة الداعية للإضراب بإعداد محضر اجتماع الجمع
	قرار الإضراب بواسطة الاقتراع السري بالأغلبية المطلقة	العام المذكور الذي يجب أن يتضمن عدد أجراء المقاولة أو
	للاجراء الحاضرين.	4 - 1
	تقوم الجهة الداعية للإضراب بإعداد محضر اجتماع الجمع	والنسبة التي يمثلونها من مجموع الأجراء، وأسماءهم وأرقام بطابقهم الوطنية للتعريف وتوقيعاتهم وبسنة الأغلبية التي اتحد
	العام المذكور الذي يجب أن يتضمن عدد أجراء المقاولة أو	مصاعهم الوطنية للنجر بعد وتونيعاتهم وتسنة الإصبية التي المدا بموجيها قرار الإصراب
	المؤمسة المعنية، وعد الحاضرين منهم في الجمع العام،	بعوميها مرار الإسترات

التعليق	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
	والنسبة التي يمثلونها من مجموع الاجراء، واسماءهم وارقام بطائقهم الوطنية التعريف وتوقيعاتهم ونسبة الاغلبية التي	
	انخذ بموجبها قرار الإضراب	

توع التحيل: تغيير او تتميم عوان التحيل: المادة 17 القفرة إ

التطول	نص التحيل	النص كما جام في المشروع
	يجب أن يتصمن قرار الإصراب على الصعيد الوطبي البيانات التالية	يجب أن يتصمن قرار الإصراب على الصنعيد الوطني النيانات التالية
	ا - اسم التقادة الإكثر تعثيلا أو العومسة يشكل قاتوني ذات تمثيلية على الصعود الوطني التي اتحدت قر ار الإصراب ؛	ا - اسم النقابة الأكثر تمثيلا او دات تمثيلية على الصعيد الوطدي التي اتخنت قرار الإصراب ؟
	2 - الأسباب الداعية إلى اتخاذ قرار الإصبراب ا	2 - الأسباب الداعية إلى اتحاد قرار الإضراب ا
	3 - أمكنة تنفيذ الإصبر اب ١	3 - أمكنة تنعيد الإضراب ا
	 أ- تاريخ وساعة الشروع في تنفيذ الإضراب ؛ 	4 - تاريخ وساعة الشروع في تنعيذ الإضراب ا
	5 - المدة أو المدد المزمع خوض الإضراب خلالها.	5 - المدة أو المدد المزمع خوض الإضراب خلالها.
	واذا تعلق الأمر بإضراب بهم مقاولة أو موسسة واحدة، أو عدة مقاولات أو مؤسسات متعدة، وجب أن يتضمن قرار الإضراب بالنمية لكل مقاولة أو مؤسسة على حدة ، البيانات الواردة في البنود المشار اليها في الفقرة الاولى اعلام، ويرفق بنسخة من محضر اجتماع الجمع العام للاجرام الذي اتخذ قرار الإضراب.	وادا تعلق الأمر بإصراب يهم مقاولة او موسسة واحدة، أو عدة مقاولات أو مؤسسات متعددة، وجب أن يتضمن قرار الإضراب بالسبة لكل مقاولة أو مؤسسة على حدة ، البيادات الواردة في البنود المشار اليه في الفقرة الأولى أعلاه ، ويرفق بسخة من محضر اجتماع الجمع العلم للأجراء الذي اتخد قرار الإضراب.

الباب الثاني ؛ شروط وكيفيات ممارسة حتى الإضراب في القطاع الخاص المادة 18

توع التحيل : تغيير أو تتميم عثوان التعديل : المادة 18 الفقرة 1

الياب الثاني: شروط وكيفيات ممارسة حق الإشراب في القطاع الخاص المادة 19

نوع التحيل: تغيير او تتميم عثوان التعديل: المادة 19 الفقرة 2

التعليل	ئص التحيل	النَّصِ كما جاء في المشروع
يقتصر الإحاطة علما بالمقاولة أو المرفق العمومي المعني ، و على هذه المؤسسات ان تبلع من تراه مناسبا بتاريخ و مكان	يجب على الجهة الداعية الى الإصراب أن تحيط علما الجهات المعية التالية بقرار الإصراب سبعة (7) أيام على الأقل قبل الشروع العملي في تنفيذه:	المعية التالية بقرار الإصراب سبعة (7) أيام على الأقل قبل
الاضراب	به و تيس المحكومة و تسلطات المحكومة المحكلفة المشاحرية و تستمل و تستميل و تستميل و تستميل المشطور المحكومة الأمر الساعوم المحكومة الأمر الساعاتي المحمد التو منتي.	والتشعيل والمنظمات المهبية للمشعلين، إدا تعلق الأمر بالدعوة
	المحكومية التمع بها فجاع الأنشطة التنظي علما بغواو الأصواب المعلق الأصواب المعلق الأصواب	كما يجب أن تحيط الجهة الداعية إلى الإضراب السلطة الحكومية النابع لها قطاع الأنشطة المعنى علما بقرار الإضراب، إذا تعلق الأمر بالدعوة إلى ممارسة حق الإضراب في جميع القطاعات أو بعصمها أو في قطاع واحد أو في أنشطة معينة داحل نفس القطاع أو في قطاعات محتلفة ا

الباب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الإشراب في القطاع الخاص المادة 19

موع التعديل : تغيير او تثميم عنوان التعديل : المادة 19 الفارة :

التطيل	ثص التحيل	النص كما جاء في المشروع
وقتصر الإحاطة علما بالمقاولة أو المرفق العمومي المعني ، و على هذه المؤسسات ان تبلغ من تراه مناسبا بتاريخ و مكان الاضراب	يجب على الجهة الداعية الى الإصراب ال تحيط علما الجهات المعدية سوء تعلق بالمفاولة او الموسسة او المرفق العمومي المغني شالية بقرار الإصراب سبعة (7) أيام على الأقل قبل الشروع الععلي في تنفيذه. أ) رئيس الحكومة والسلطات الحكومية المكلفة بالداخلية والتشعيل والمنظمات المهدية المشطيل، إذا تعلق الأمر بالدعوة إلى ممارسة حق الإصراب على المسعيد الوطني. كما يجب أن تحيط الجهة الداعية إلى الإصراب السلطة الحكومية الذائع لها قطاع الاشطة المعدي علما بقرار الحكومية الذائع لها قطاع الاشطة المعدي علما بقرار معينة داخل نفس القطاعات أو بعضها أو في قطاع واحد او في الشطة معينة داخل نفس القطاع أو في قطاعات مختلفة ؛ معينة داخل نفس القطاع أو في قطاعات مختلفة ؛ المبلطة الحكومية المكلفة بالتشعيل على صمعيد الجهة أو العمالة أو الإقليم، وممثل المبلطة الحكومية المكلفة بالتشعيل على صمعيد الجهة أو العمالة أو الإقليم حسب الحالة، إذا تعلق الأمر بممارسة حق الإصراب على صمعيد كل مقاولة أو مؤمسة.	لمعية التالية بقرار الإصراب سبعة (7) ايام على الأقل قبل لشروع العطي في تنعيده) رئيس الحكومة والسلطات الحكومية المكلفة بالداخلية والتشعيل والمسطمات المهدية للمشعلين، اذا تعلق الأمر بالدعوة لى معارسة حق الإصراب على الصحيد الوطني.

الباب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص . الملاة 20

التعليل	نَص النَحيل	النص كما جاء في المشروع
حق استدعاء القصاء الاستعجالي يجب أن تلجا إليه الجهة الداعية للإصراب و كذلك المشغل مادام الحفاظ		تتولى الجهة الداعية إلى الإضراب، علاوة على المهام المسدة إليها بموجب أحكام هذا القانون التنظيمي، ممارسة المهام التالية قبل وأثناء سربان الإصراب
على على حماية المصالح يكون بالتوازن بين المشعل و الجهة الداعية لللإصراب.	 ا) - تاطير الأجراء المضربين وتدبير ممارسة الإضراب والإشراف على مختلف مراحلها ؛ 	 ا) - ناطير الأجراء المضربين وتدبير ممارسة الإضراب والإشراف على محتلف مراحلها ؟
	الأساسية لتفادي إتلاف الممتلكات والتجهيزات والآلات في أماكن العمل، وعلى التدابير اللازمة، الواجب مراعاتها لحفظ الصمحة والسلامة المهدية، بما في دلك الحفاظ على سلامة	 ب) - السهر ، باتعاق مع المشعل، على ضمار استمرار الخدمات الأساسية لتعادي إتلاف الممتلكات والتجهيزات والألات في أماكن العمل، وعلى التدابير اللازمة، الواجب مراعاتها لحعط الصحة والسلامة المهنية، بما في ذلك الحفاظ على سلامة الأجراء وحياتهم، وكذا على تعيين من سيكلف منهم بتقديم الخدمات المدكورة
		وفي حالة عدم الاتفاق، يمكن للمشغل أن يطلب من قاضي المستعجلات تحديد هذه الحدمات وتعيين الأجراء الذين سيكلفون بتقديمها
	لا يمكن ممارسة الإضراب إلا بعد صدور أمر قاضي المستعجلات,	لا يمكن معارسة الإضراب إلا بعد صدور أمر قاضي المستعجلات,

نوع التعديل: تغيير او تتميم

عنوان التحيل: المادة 20 الفقرة 2 نوع التحيل : تغيير أو تثميم عنوان التعنيل : المادة 22 الفارة 3

اليف الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الإشراب في القطاع الخاص . المادة 22

المجموعة النيلية للحالة والتثمية التحول رقم: 28 رقم التطام: 2468

التعليل	نص التحيل	الثص كما جاء في المشروع
	للجهة الداعية للإضراب، كلما اقتصت الطروف دلك، إنهاء الإصراب أو إلعاءه أو توقيفه مؤقتا	
	كما يمكن للأطراف المعنية، في كل وقت وحين، الاتفاق على توقيف الإضراب مؤقتا أو بصورة مهانية	
	بشأن الملف المطلبي، فإنه يمكن استشاقه، دون التقيد بالأجال	وفي حالة توقيف الإضراب مؤقنا لمدة معينة من أجل التعاوص سأن الملف المطلبي، فإنه يمكن استنداقه، دون التقيد بالأجال المنصوص عليها في المادة] من هذا العانون التنظيمي، اذا لم
		تسعر المعاوصات على بتانج، داحل أجل ثلاثين (30) يوما من إ

المجموعة التيبية للعالة والتثمية التحيل رقم : 29 رقم النظام : 2469

الباب الثاني : شروط وكيفيات ممارمية حلى الإضراب في القطاع الخاص المادة 23

التعثيل	بُص التعيل	النص كما جاء في المشروع
إن إتخاذ قرار إضراب جديد مقرون بالإستجابة للملف المطلبي وتنفيذ مقتضياته ، كما أن أجل السنة يتم الغاله فورا في حالة إذا أخل المشغل ببنود الإتفاق كما تمت .	ميرم بين الاطراف المعنية على إنر الاستجابة للملف المطلبي، و وتتفيد مقتضياته اتخاذ قرار إضراب جديد دفاعا عن المطالب	مبرم بين الأطراف المعنية على إثر الاستجابة الملف المطلبي، اتحاذ قرار إضراب جديد دفاعا عن المطالب نفسها، إلا بعد انصرام أجل سنة على الأقل يبتدئ من تاريخ إنهاء الإصراب أو العاده العاده على المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه ملزما للأطراف، على الرغم من جميع الاتفاقات الأخرى السابقة.

ثوع التحيل: تغيير أو تتميم عنوان التعديل: المادة 23

الفقرة 1

توع التحديل : تغيير أو تتميم عنوان التحديل : المادة 24 الطرة 2

الباب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حتى الاضراب في القطاع الخاص المادة 24

المجموعة النهابية للحالة والتنمية التحيل رقم : 30 رقم النظام : 2470

المتطيل	نص المُعديل	النص كما جاء في المشروع
ترحيل أنشطة المقاولة هو نوع من الإلتفاف على الإضراب ومحاولة الأفشاله مادام المشغل سيقوم بترحيل الخدمات إلى جهة أخرى ويستمر في عمله بشكل عادي وبالتالي يفقد الإضراب قيمته.	يمنع على المشغل ان يقوم، خلال مدة الإصراب، ممناولة أو اقل أو ترحيل أليات وأجهزة وداقي وسائل عمل المقاولة أو المؤمسة كلا أو بعضا. ويمنع على المشغل أيضا ترحيل أنشطة المقاولة خلال سريان الاضراب	أو ترحيل اليات وأجهرة وباقي وسائل عمل المقاولة أو المؤسسة كلا أو يعضا

المجموعة التبايية للحالة والتتمية التحيل رقم : 31 رقم النظام : 2471

اليف الثاني: شروط وكوفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 25

التطول	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
حق استدعاء القصاء الاستعجالي بجب ان تلجأ إليه الجهة الداعية للإصراب و كذلك المشغل مادام الحفاظ على حماية المصالح يكون بالتوازن بين المشغل و المشغل	يجب على المشغل الامتفاع عن الإغلاق الكلي او الجزئي المقاولة أو المؤسسة بسبب ممارسة حق الإضراب و حالة الإصرار ويمكن للجهة الداعية لللإضراب في حالة الإصرار ممثلكات المقاولة أو المؤسسة لا سيما منها التجهيزات أو الألات أو المواد الأولية أو السلع أو البضائع، أو عدم مراعاة تدابير حفظ الصحة والسلامة المهنية، تقديم طلب إلى قاضي	المقاولة أو المؤسسة بسبب ممارسة حق الإضراب ويمكنه في حالة الإضرار بممتلكات المقاولة أو المؤسسة لا سيما منها التجهيزات أو الآلات أو المواد الأولية أو السلع أو البضائع، أو عدم مراعاة تدابير حفظ الصحة والسلامة المهية، تقديم طلب إلى قامني المستعجلات لاستصدار أمر قصائي من أجل اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لحماية ممتلكات المقاولة أو المؤسسة وحفط الصحة والسلامة المهية، أو إعلاقها الجرني أو الكلي مؤقتا، حسب وضعية المقاولة وطبيعة نشاطها

نوع التعديل : تغيير أو تتميم

عنوان التعديل: المادة 25

2 (الفقرة

توع التحيل : السلخ عنوان التحديل : المادة 26 الفقرة]

الياب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص العادة 26

المجموعة التيابية للعدالة والتتمية التعديل رقم : 32 رقم النظام : 2472

التعليل	ئص التعديل	النص كما جاء في المشروع
	يمكن للمشعل، في حاله ممارسه الإصار الساحدة، لاحكام هـ ا	يمكن للمشغل، في حالة ممارسة الإضراب خلافا لأحكام هذا
	المسرين بالبعويض عن المسائر جالمسرات والأحرام المسرين بالبعويض عن المسائر جالاسرار التي لحف	
	بالمعاومة من حو ام الإصبر الب الذي بالمسترسقة مها مكرهمة	بالمفاولة من جراء الإصراب الدي تمت ممارسته بها بكيعية
	غيرمشروعة	غير مشروعة

توع التحيل : نسخ عنوان التحيل : المادة 27 الفقرة 1

الياب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 27

المجموعة التينية للعدالة والتتمية التعيل رقم : 33 رقم النظام : 2473

التطيل	تص التعيل	الثمن كما جاء في المشروع
	معم على ولاحر به المصريين احمالك ممكن المعلى حلال ممه مويلي الإصواب	يمنع على الأجراء المصرس احتلال أماكل العمل حلال مدة المريان الإضراب

ثوع التحيل : تغيير أو تتميم عنوان التحيل : المادة 28 الفقرة 1

الياب الثاني : شروط وكولميات معارسة على الإنشواب في القطاع القامن العادة 28

المجموعة النيابية للحالة والنتمية التعديل رقم : 34 رقم النظام : 2474

التطول	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
	يمكن لربيس الحكومة، في حالة حدوث افات أو كوارث طبيعية	أيمكن لرئيس الحكومة، في حالة حدوث افات أو كوارث طبيعية
	اوارمه وطلبه أن يأمر بصفة استثنائية بموجب عواب معلل،	أو أرمة وطنية، أن يامر بصفة استشانية نموجب قرار معل،
	مرسوم بمنع الإصراب أو وقفه لمدة محددة	, بمنع الإصراب أو وقفه لمدة محددة

المجموعة التبليبة للعالة والتثمية التعالى رقم: 35 رقم النظام: 2475

الباب الثاني وشروط وكيفيات معارسة حق الإلشراب في القطاع الخاص العادة 29

التطيل	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
	مكن تعلق الإصراب بمقصى عبر لعصبى المستعملات المحكمة المحتصفة في حالة ما المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحلمات الإساسة في حدودها السيادية ومعتمرة من الساسة المحكومة ومعتمرة من الساسة المحكومة ومعتمرة من الساسة المحكومة ومعتمرة من الساسة المحكومة	تهديد البطام العام أو وقف تقديم الخدمات الأساسية في حدودها الدنياء بناء على طلب من رئيس الحكومة وبمبادرة من السلطة

نوع التحيل: نسخ

عنوان التعديل : المادة 29 الفقرة [توع التحديل : تغيير أو نتميم عنوان التعديل : المادة 30 الفقرة 1

الباب الثالث : شروط وكيفيات معارسة حق الإصراب في القطاع العام المادة 30

المجموعة النبابية للحالة والتنمية التعول رقم : 36 رقم النظام : 2476

(التعليل	نص التعديل	النص كما جام في المشروع
المصطلح المستعمل بالقطاع	علاوة على الأحكام العامة المنصوص عليها في الناب الأول	علارة على الأحكام العامة المنصوص عليها في الناب الأول
	اعلاه، تطبق أحكام الباب الثاني من هذا القانون التنظيمي على	
فيستعمل للقطاع الخاص	ممارسة حق الإضراب من قبل عدمه الموظفين العاملين	ممارسة حق الإضراب من قبل الأجراء العاملين بالقطاع العام،
	بالقطاع العام، باستثناء احكام المواد 8 (العقرة الثانية) و 15 و 16	المستثباء أحكام المواد 8 (العقرة الثانية) و5ا و16 و17 (العقرة
	و 7 إ (الْعَفَرة الثانية) و 19 و 24.	

الباب الثالث : شروط وكيفيات ممارسة حق الإشراب في القطاع العام المادة 1 ق

وع التعديل: تغيير أو تتميم	ì
عنوان التعديل : المادة 31	
القارة 1	

التطيل	نص التعديل	الثمن كما چاء في المشروع
لا يمكن حصر الإضراب بالقطاع العام في المستوى الوطني و الحال أن يعض المشاكل أو يعض المسوولين المحليين أو الإقليميين أو الإقليميين أو الجهويين تستدعي احتجاجا على المستوى الترابي المناسب و ليس فقط الصعيد الإضراب بالمستوى الوطني بالقطاع العام أن يعرقل بالقطاع العام أن يعرقل معلاسة حق الإضراب وجعله صهب التحقيق.	الصعيد المحلى ، الإقليمي ، الجهوي أو الوطني من قبل الحهاز التداولي المحتص لإحدى النقابات الأكثر تمثيلا أو دات تمثيلية على الصعيد الوطني. وتصد في مدلول هذا القانون التنظيمي بالعطاع العام كل المرافق التابعة للدولة أو للجماعات الترابية أو للمؤسسات أو للمقاولات العمومية أو لكل شخص اعتباري أخر من أشخاص القانون العام.	والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي على الصعيد الوطني من قبل الجهاز التداولي المحتص الإحدى

الباب الثالث: شروط وكيفيات معارسة حتى الإضراب في القطاع العام العادة 32

المجموعة النيابية للعالة والتثمية التعديل رقع : 38 رقم التظام : 2478

التعثيل	تس التعديل	النص كما جاء في المشروع
الملائمة	يجب على الجهة الداعية إلى الإضراب أن تحيط علما ممثل القطاع المعني الجهاب المشرسليها بعده بقرار الإضراب في أحد المرافق العمومية أو في بعضها أو في جميعها، سبعة (7) أبام على الأقل قبل تاريخ الشروع الفطي في تنعيده:	يجب على الجهة الداعية إلى الإضراب أن تحيط علما الجهات المشار إليها بعده بقرار الإضراب في أحد المرافق العمومية أو في بعصبها أو في جميعها، سبعة(7) أيام على الأقل قبل تاريح الشروع العملي في تنعيذه:
	م ربيس الحكومة والسلطات الحكومية المكلعة بالدونية والوطيعة العمومية والشعيل ف	 والوظيفة العمومية والتشغيل ا
	- السلطاب الحكومية الدامع لهد الموقور السعبي، أو التي تمارس الوصافة و الإشر اف علية أما يعلق الأمر موسية أو مفولة عمومية، والتي مدير الموسية أو المفاملة العمومية السعية، وكالمسوول عن الموقق العمومي المعلى ا	عمومية؛ وإلى مدير المؤسسة أو المقاولة العمومية المعنية،
	معمل الممالة أو الإقلام المعني.	- عامل العمالة أو الإقليم المعني.

الباب الثالث: شروط وكيفيات معارسة حق الإضراب في القطاع العام المادة 33

نوع التحيل: تغيير او تتميم عنوان التحيل المادة 33 الفقرة 1

التطيل	تمن التعديل	النص كما جاء في المشروع
بالنظر لحساسية المهام التي يقوم بها هؤلاء الموطعون	مع مراعاة حقوق ووضعيات هذه الفيات الممثوعة بمقتضى	لا يمكن للعنات التالية ممارسة حق الإضراب
ا والتي تمنع عليهم الإنخر اطافي الي شكل من اشكال الأمامات تناد اللهاماليا	هذا القانون وقوانين اخرى بمنفيد هولاء من كافة الحقوق المعنوحة لنظرابهم في القطاعات التي تجيز حق الإضراب وذلك عبر إقرار آليات لندارس قضاياهم وتظلماتهم ·	- القصاة وقضاة المحاكم المالية ؛
الإضرابات وكذا الإنخراط في التنظيمات النقائية يتعين مراعاة وضعيات هؤلاء	لا يمكن للعنات التالية ممارسة حق الإضراب:	- موطعو إدارة الدفاع الوطني وأهراد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي ؛
وضعان إستفادتهم من كافة الحقوق ومعالحة كافة	- القضاة وقضاة المحاكم المالية ؛	- موطفو الأمن الوطني والقرات المساعدة ا
الإشكالات التي تعترض مسارهم المهني بما يضمن كرامتهم والإستجابة لمطالبهم	- موظعر إدارة الدفاع الوطني وأفراد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي ؟	- رجال وأعران ومساعدو السلطة، وجميع فنات الموطفين العاملين بوزراة الداخلية ؛
بالسرعة والنجاعة المطلوبة وذلك نظرا لحساسية	- موظفو الأمن الوطني والقوات المساعدة ؟	- المو ظفون الديبار ماسيون و القنصاليون s
وصميتهم المهنية	- رجال وأعوان ومساعدو السلطة، وجميع فنات الموظفين العاملين بوزراة الداخلية ؛	- موظفو وأعوان إدارة الجمارك والضرائب غير المعاشرة ؛ - موظفو وأعوان إدارة السجون وإعادة الإدماج ؛
	- الموظفون الديبلوماسيون والقنصليون ا	موطعو الهيمة الوطنية للوقاية المددية وجميع العثات الأخرى
	- موظعو وأعوان إدارة الحمارك والضرائب غير المباشرة ؛	العاملة بها ؛

التعليل	نص التحيل	التص كما جاء في المشروع
	- موظفو وأعوان إدارة السجون وإعادة الإدماج ؛	- موظفو وأعوان المياه والغابات حاملو السلاح ؟
	- موطفو الهيئة الوطنية للوقاية المدنية وجميع الفنات الأحرى العاملة بها ؛	-القيمون الدينيون ؛
		- مراقبو الملاحة الجوية والبحرية.
	- موظفو وأعوان المياه والغابات هاملو المملاح ؟	كما لا يمكن ثلاثشخاص الأتي دكر هم ممارسة حق الإضراب:
	-القيمون الدينيون ا	- الأشخاص الذين يتم تكليفهم بضمان حد أدبى من الخدمة ١
	- مراقبو الملاحة الجوية والبحرية	
	كما لا يمكن للأشخاص الآتي دكر هم ممارسة حق الإضراب:	- الأشخاص الدين يتم تكليفهم بالسهر على الصحة والسلامة المهنية بأماكن العمل أثناء فترة سريان الإضراب.
	- الأشخاص الذين يتم تكليفهم بضمان حد أدنى من الخدمة ٤	
	- الأشخاص الذين يتم تكليفهم بالسهر على الصحة والسلامة المهنية بأماكن العمل أثناء فترة سريان الإضراب.	

الباب الرابع و أحكام خاصة بالإضراب في المراثق الحووية المخودة 34

المجموعة النيابية للحالة والنتمية التحيل رقم : 40 رقم النظام : 2480

التطرق	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
هذا القانون التظيمي لا يمكن أن نعدد فيه جميع المجالات و في كل قطاع كل الحالات التي خلال معارسة الإصراب و لذا يجب الإحالة على تشريعات متعددة لكل قطاع أو مجال أو مسبقة لتحديد نطاق و مدة الحدمة	يمارس حق الإضراب في المرافق الحيوية طبقا للشروط والكيفيات المسصوص عليها في هذا العانون التبطيمي، شريطة توهير حدادبي من الحدمة في تحد هذه المرافق بتشريع خاص ولا سيما منها: - الموسسات المسحد ما ما المحدكم محدال مسحدا المحدكم محدال المحدد ال	والكرموات المنصوص عليها في هذا القانون التنطيمي، شريطة توفير جد أدني من الحدمة في هذه المرافق، ولا سيما منها: - المرسسات الصحية 1 - المحاكم بمختلف أصنافها ودرجاتها 1 - مرافق الأرصاد الجوية ؟ - مرافق النقل المككي ا - قطاعات النقل البري بمختلف أصنافه 1 - شركات الاتصال المسمعي البصري العمومي ؟ - شركات الاتصال المسمعي البصري العمومي ؟ - شركات الاتصال المسمعي البصري العمومي ؟

النص كما جاء في المشروع	ثمن الثعبيل	التطيل
المصالح البيطرية ؟	معملح بعر الله العباها في المودو المصارعة و للوالي ا	
مرافق إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء ؟	مطمع الع معطرية ه	
مرافق إبناج وتوزيع المواد الطاقية ؛	ممرافق الساح وتوريع المام والكهرسهاد	
مرافق التطهير الماتل والصلب ا	مريق الشج ويوريع شواد الماقية	
مر افق جمع النفايات بجميع أصنافها.	معريقي سصهبر المسين وطعاده	
حدد اتعاق بيرم بين الجهة الداعية إلى الإضراب والمشغل المعني، يمساهمة السلطة أو السلطات الإدارية المحلية	م بر افق جمع سفیت تحییع استفه	
لمختصبة، عند الاقتصاء، الحد الأدني من الخدمة الواجب أمينها في المرافق المذكورة، وكدا الأجراء المكلفين بتوفير ها.	وحمد معق ينزم بهي محهة المنتبه مها الاصواب والمشعل المعيد مستعمة مستعمة الوالله المستد الادراءة المحلية	
هي حالة تعذر إبرام هذا الاتعاق، يتعين على المشغل استصدار	المحتصرة، عبد الاقتصرية الحد الأسرى من الحرمة الولجات تمييها في المرافق المكور في وكان الإجراء المكافير التوفير هد	
مر قضائي من قبل قاضي المستعجلات يحدد بموجبه الحد لأدنى المدكور والأجراء المكلفين بتوفير ها.	وهي حاله تعدر عرام هذا الإنفاق بتعني على المشعل ستصبر	
يمكن تتميم لانحة المرافق للحيوية التي تستوجب توفير حد ننى من الخدمة بها بقانون، بعد استشارة المنظمات النقابية	مؤسى المكور والاحراء سكتين شوهراها	
لأجراء الأكثر تمثيلا أو ذات تمثيلية على الصعيد الوطني	ويمكن تتميم لاحق المرافق الحيوية التي مستوحب توفير حد	
المنظمات المهنية للمشعلين التابع لها المرفق المعنى عند جودها	سنى من الحيمة بها بعانون بالعب التشيرة المنظمات التصليم المحروب المنظم التحريم المنظم التحريم المنظم المنظ	
	والمتعمث المهلية للمشعبين الملاح الها المرافق المعلي عد	
	ر جوب د،	

الباب الرابع: أحكام خاصة بالإشراب في المرافق الحيوية المادة 34

المجموعة النيفية للحالة والنتمية التحول رقم : 41 رقم النظام : 2482

التطيل	ئص التحرل	النص كما جاء في المشروع
هذا القانون التظيمي لا يمكن أن نعد فيه جميع المجالات التي شيختم الحد الأدنى الخدمة حلال ممارسة الإضراب ، لذا يجب الإحالة على تشريعات متعددة لكل قطاع أو مجال أو هنيقة مهنية في إطار اتفاقيات الخدمة.	يمارس حق الإصراب في المرافق الحيوية طبقا الشروط والكيبيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي، شريطة نوفير حد ادبي من الحدمة تحدد هذه المرافق بتشريع خص في هذه المرافق، و لا سيما منها: - المزمسات الصحية ؟ - المحاكم بمختلف اصناقها و درجاتها ؟ - مرافق الأرصاد الجوية ؟ - مرافق النقل المككي ؛ - قطاعات النقل المبري بمختلف أصناقه ؛ - شركات الاتصال الممعي البصري العمومي ؛ - شركات صناعة و توريع الأدوية، وشركات إنتاح و توريع مادة الأوكسجين ذات الاستعمال الطبي ؛	و الكيبات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي، شريطة توفير حد أبنى من الخدمة في هذه المرافق، و لا سيما منها: - المؤمسات الصحية ؛ - المحاكم بمختلف أصنافها و درجاتها ؛ - مرافق الأرصاد الجوية ؛ - مرافق النقل المككي ؛ - قطاعات النقل البري بمختلف أصنافه ؛ - شركات الاتصال السمعي البصري العمومي ؛ - شركات الاتصال السمعي البصري العمومي ؛ - شركات صناعة و توريم الأدوية، و شركات انتاج و توريم مادة

التطيل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
	- مصالح المراقبة الصحية في الحدود و المطارات والعواني ؟	- المصالح البيطرية ؛
	- المصالح البيطرية ١	- مرافق إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء ؛
	- مرافق انتاح وتوزيع الماه والكهرباه ؛	- مرافق إنتاج وتوزيع المواد الطاقية ؛
	- مرافق إنتاج وتوزيع المواد الطاقية ؟	- مرافق التطهير السائل والصلب ا
	- مرافق التطهير المدائل والصلب ؛	- مر افق جمع النفايات بجميع أصنافها.
	- مر افق جمع التعايات بجميع أصداقها.	يحدد اتفاق بيرم بين الجهة الداعية إلى الإصراب والمشغل المعنى، بمساهمة السلطة أو السلطات الإدارية المحلية
	يحدد اتعاق يبرم بين الجهة الداعية إلى الإصراب والمشغل المعني، بمساهمة السلطة أو السلطات الإدارية المحلية	The state of the s
	المختصة، عند الاقتضاء، الحد الأدنى من الخدمة الواجب تأميدها في المر افق المدكورة، وكدا الأجراء المكلفين بتوفير ها	وفي حالة تعذر إبرام هذا الاتعاق، يتعين على المشعل استصدار امر قصائى من قبل قاصى المستعجلات يجدد بموجبه الحد
	وفي حالة تعذر إبرام هذا الاتعاق، يتعين على المشغل استصدار أمر قضائي من قبل قاضي المستعجلات يحدد بموجيه الحد	الأدنى المذكور والأجراء المكلفين بتوفيرها
	الأدنى المدكور والأجراء المكلفين بتوفير ها	ويمكن تتميم لانحة المرافق الحيوية التي تستوجب توفير حد أدنى من الخدمة بها بقانون، بعد استشارة المنظمات اللقابية
	ويمكن تتميم لائحة المرافق الحيوية التي تستوجب توفير حد أدبى من الحدمة بها بقانون، بعد استشارة المنظمات النقابية	للأجراء الأكثر تمثيلا أو ذات تمثيلية على الصعيد الوطني أو المنظمات المهنية للمشعلين التابع لها المرفق المعنى عند
	للأجراء الأكثر تمثيلا أو ذات تمثيلية على الصحيد الوطني والمنظمات المهنية للمشغلين التابع لها المرفق المعني عند	وجودها
	وجودها	

البلب الرابع و تُحكام خاصة بالإشراب في المرافق الحيوية المادة 3.5

المجموعة الثيابية للحالة والتثمية التحيل رقم: 42 رقم النظام: 2483

التطيل	نص التعيل	النص كما جاء في المشروع
هذا القانون التظيمي لا يمكن أن نعدد فيه جميع المجالات و في كل قطاع كل الحالات التي تمتدعي الحد الأدني للخدمة	يمارس حق الإضراب في المرافق الحيوية طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي، شريطة توفير حد أدنى من الخدمة في هندالمرافق، والامبهامنها،	m m
خلال معارسة الإضراب ، لذا يجب الإحالة على تشريعات	- - 4.2 	- المؤسسات الصحية ؟
متعددة لكل قطاع أو مجال أو عنة مهنية في إطار اتفاقيات	مستحكم محسف المستافية والرجائهات	- المحاكم بمختلف أصنافها ودرجاتها ؟
مسبقة لتحديد نطاق و مدة الحدمة	-عر الو الأر مس العواله ٤	- مرافق الأرصاد الجوية ؛
	حمر ا <u>فق المنككي د</u>	- مر افق النقل السككي ا
	- قطاعات النقل التراتي بعدام عصريفة	- قطاعات النقل البري بمختلف أصنافه ؛
	م ثر كان طلايم الى الحقي بيم راي بيميرمي ؛	- شركات الاتصال السمعي البصري العمومي ا
	مشركت من عة وتوريع الأنوية، وشركب الناج وتوريع ماده الثوكسجين بات الاستعمال العبيء	- شركات صداعة وتوزيع الأدوية، وشركات إنتاج وتوريع مادة الأوكسجين ذات الاستعمال الطبي ؟
	ممصنلع لنمر لقنه لنصبصة في المصود و بلمطر سنو بلمواني ف	مصالح المراقبة الصحية في الحدود والمطارات والموانئ ؛

التعليل	نص التحول	النص كما جاء في المشروع
	**************************************	- المصالح البيطرية ١
	مورهور سنج وتوويع شيم و سکهر بيم ،	- مرافق إنتاج وتوريع الماء والكهرباء ا
	حمر لغي منت مع ومور بع للموم مصفه ه	- مرافق إنتاج وتوزيع المواد الطاقية ؛
	مرعو مصهير سيال والصداد	- مرافق التطهير السائل والصلب ا
	ممو بلور حماح بيفتيات بالحمياح الصبيطها	- مر افق جمع النعايات بجميع أصنافها
		المعنى: بمساهمة السلطة أو السلطات الإدارية المحلية المختصة، عند الاقتضاء، الحد الأدنى من الخدمة الواجب تأميدها في المرافق المدكورة، وكدا الأجراء المكلفين بتوفيرها
	امر قصابي من قبل فاصلي المستعجلات بحدد بموحده الحد الادتى المدكور والأجراء المكلفين بتوفير ها.	أمر قضائي من قبل قاضي المستعجلات يحدد بموجبه الحد
	ادبى من الخدمة بها نفادون، بعد استشارة المنظمات النقابية	

الباب الرابع: احكام خاصة بالاضراب في المرافق الحبوية المادة 34

المجموعة النبابية للحالة والتثمية التعديل رقم : 43 رقم النظام : 2485

التطيل	نمن التحيل	النص كما جاء في المشروع
هذا القانون التظيمي لا يمكن أن نعد فيه جميع المجالات و في كل قطاع كل الحالات التي تستدعي الحد الأدنى للخدمة	يمارس حق الإضراب في المرافق الحيوية طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القادون التنظيمي، شريطة توفير حد أدنى من الخدمة في هذه المرافق، و لا سيما منها	
حلال ممارسة الإضراب ء لذا يجب الإحالة على تشريعات	- المؤسسات الصحية ؛	- المؤسسات الصحية ؛
متعددة لكل قطاع أو مجال أو فئة مهدية في إطار اتفاقيات	- المحاكم بمختلف أصنافها و درجاتها ا	- المحاكم بمحتلف أصدافها و در جاتها ؟
مسيقة لتحديد نطاق و مدة الخدمة	- مرافق الأرصاد الجوية ؟	- مر افق الأرصاد الجوية ؛
	- مر افق النقل السككي ؛	- مر افق النقل السككي ؟
	- قطاعات النقل البري بمختلف أصدافه ؟	- قطاعات النقل اليري بمحتلف أصناقه ؛
	- شركات الاتصال السمعي البصري العمومي ؛	- شركات الاتصال السمعي البصري العمومي ؟
	- شركات صناعة وتوزيع الأدوية، وشركات انتاح وتوريع مادة الأوكسجين ذات الاستعمال الطبي ؟	- شركات صناعة وتوزيع الأدوية، وشركات إنتاج وتوزيع مادة الأوكسجين ذات الاستعمال الطبي ؛
	- مصالح المراقبة الصحية في المحدود والمطارات والمواتئ ؟	· مصالح المر اقبة الصحية في الحدود و المطار ات و الموانئ ؛

التطول	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
-	- العصالح البيطرية ؛	- المصالح البيطرية ؛
	- مرافق الناح وتوزيع الماء والكهرباه ا	- مرافق إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء ؟
	- مرافق إنتاج وتوزيع المواد الطاقية ؛	- مرافق إنتاج وتوزيع المواد الطاقية ؛
	- مرافق التطهير السائل والصلب ؛	- مرافق التطهير السائل والصلب ؟
	- مر افق جمع النعايات بجميع أصدافها	- مر افق جمع النفايات بجميع أصناقها
	المعنيء بمسعمة السلطة ال السلطمة الادارية المحلية	يحدد اتعاق بيرم بين الجهة الداعية إلى الإضراب والمشغل المعنى، بمساهمة السلطة أو السلطات الإدارية السحلية السختصة، عند الاقتضاء، الحد الأدنى من الخدمة الواجب تأمينها في المرافق المدكورة، وكذا الأجراء المكلمين بتوفيرها
	وفي حالة تعذر إبرام هذا الاتفاق، يتعين على المشغل استصدار المر قصابي من قبل قاصبي المستعجلات يحدد بموجبه الحد الأدنى المدكور والأجراء المكلفين بتوفير ها	أمر قصائي من قبل قاصبي المستعجلات يحدد بموجيه الحد
	أدني من الحدمة بها بقانون، بعد استشارة المنظمات النقابية للأجراء الأكثر تمثيلا أو ذات تمثيلية على الصعيد الوطني	ويمكن تتميم لانحة المرافق الحيوية التي تستوجب توفير حد السي من الحدمة بها بقانون، بعد استشارة المنظمات النقائية للأجراء الأكثر تمثيلا أو دات تمثيلية على الصبعيد الوطني والمنظمات المهنية للمشعلين التابع لها المرفق المعني عند وجودها

الباب الرابع و أحكام خاصة بالإضراب في المرافق الحبوية المادة 34

المجموعة النيابية للعدالة والنتمية التحيل رقم : 44 رقم النظام : 2488

التطيل	ثص التعديل	النص كما جاء في المشروع
هذا القانون النظيمي لا يمكن أن نعد فيه جميع المجالات و في كل قطاع كل الجالات التي تستدعي الحد الأدنى للخدمة	يمارس حق الإضراب في المرافق الحيوية طبقا للشروط والكيعيات المنصوص عليها في هذا القادون التنظيمي، شريطة توفير حد أدى من الخدمة في هذه المرافق، ولا سيما منها	
خلال ممارسة الإضراب ، لذا يجب الإحالة على تشريعات	ء المؤسسات الصنحية ٤	- المؤسسات الصحية ا
متعددة لكل قطاع أو مجال أو فنة مهدية في إطار اتفاقيات	- المحاكم بمختلف أصدافها و در جاتها ؟	- المحاكم بمختلف أصنافها و درجاتها ؟
مسبقة لتحديد نطاق و مدة الخدمة	- مرافق الأرصاد الجوية ؛	- مرافق الأرصاد الجوية ؛
	- مر افق النقل السككي ؟	- مر افق النقل السككي ؛
	- قطاعات النقل البري بمحتلف أصناقه ؛	- قطاعات النقل البري بمختلف أصنافه ؛
	- شركات الانصال السمعي البصري العمومي ؛	- شركات الاتصال السمعي البصري العمومي ا
	- شركات صناعة وتوزيع الأدوية، وشركات إنتاج وتوزيع مادة الأوكسجين ذات الاستعمال الطبي ؟	- شركات صناعة وتوزيع الأدوية، وشركات إنتاج وتوزيع مادة الأوكسجين ذات الاستعمال الطني ؟
	- مصالح المراقبة الصحية في الحدود والمطارات والموانئ ؛	- مصالح المراقبة الصحية في الحدود والمطارات والمواتئ ؛

التعليل	ثص التعديل	النص كما جاء في المشروع
	- المصالح اليوطرية ؛	- المصالح البيطرية ١
	- مرافق إنتاج وتوزيع الماه والكهرباه ؟	- مر افق إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء ؛
	- مرافق إنتاج وتوزيع المواد الطاقية ؛	- مرافق إنتاج وتوزيع المواد الطاقية ؛
	- مر افق التطهير السائل و الصلب ؛	· مر افق النطهير السائل و الصالب ؛
	- مر افق جمع النعايات بجميع أصدافها.	- مرافق جمع النفايات بجميع أصناهها.
	يحدد اتفاق ييرم بين الجهة الداعية إلى الإضراب والمشعل المعني، بمساهمة السلطة أو السلطات الإدارية المحلية المختصمة، عند الاقتضاء، الحد الأدبى من الحدمة الواجب نأمينها في المرافق المدكورة، وكذا الأجراء المكلفين بتوفيرها	المعني، بمساهمة السلطة أو السلطات الإدارية المحلية المختصة، عند الاقتضاء، الحد الأدبي من الخدمة الولجب
	وفي حالة تعدر ابرام هذا الإتعاق، يتعين على المشعل استصدار أمر قضائي من قبل قاضي المستعجلات يعدد بموجيه الحد الانتى المدكور والأجراء المكلفين بتوفير ها	رفي حالة تعذر إبرام هذا الاتعاق، يتعين على المشعل استصدار أمر قصائي من قبل قاضي المستعجلات يحدد بموجيه الحد لأدنى المذكور والأجراء المكلفين بتوفير ها
	ويمكن تتميم لابحة المرافق الحيوية التي تستوجب توفير حد النقى من الحدمة بها بقابور، بعد استشارة المبطمات النفائية للأجراء الاكثر تمثيلاأو دات تمثيلية على الصبعيد الوطني والمنظمات المهنية للمشعلين التابع لها المرفق المعنى عند وجودها.	دنى من الخدمة بها بقانون، بعد استشارة المنظمات النقابية الأجراء الأكثر تمثيلا أو ذات تمثيلية على الصعيد الوطني

الياب الرابع: أحكام خاصة بالإضراب في المرافق الحبوية المادة 34

المجموعة انتيابية تلحالة والتنمية التعديل رقم : 45 رقم النظام : 2491

التعليل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
هذا القانون التظيمي لا يمكن أن نحد فيه جميع المجالات و في كل قطاع كل الحالات التي تستدعي الحد الأننى للخدمة	يمارس حق الإضراب في المرافق الحيوية طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا الفانون التنظيمي، شريطة توفير حد أدنى من الخدمة في هذه المرافق، والاسيما منها:	والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي، شريطة
خلال ممارسة الإضراب : ألدا يجب الإحالة على تشريعات	- المؤسسات الصحية ؛	- المؤمسات الصحية ؛
متعددة لكل قطاع أو مجال أو فنة مهنية في إطار اتفاقيات	 المحاكم بمختلف أصنافها و در جاتها ؛ 	- المحاكم بمختلف أصدافها ودرجاتها ؟
مسبقة لتحديد بطاق و مدة الحدمة	- مرافق الأرصاد الجوية ؛	 مرافق الأرسماد الجوية ؛
	- مر افق النقل السككي ١	- مر افق النقل الممككي ا
	- قطاعات النقل البري بمحتلف أصنافه ؛	 قطاعات البقل البري بمختلف أصبناقه ؛
	- شركات الاتصال السمعي البصري العمومي ا	- شركات الاتصال السمعي البصاري العمومي 1
	- شركات صداعة وتوريع الأدوية، وشركات الثاج وتوريع مادة الأوكسجين ذات الإستعمال الطبي ١	- شركات صماعة وتوريع الأدوية، وشركات انتاح وتوريع مادة الأوكسجين ذات الاستعمال الطبي ١
	- مصمالح المراقبة الصحية في الحدود والمطارات والموانئ ؛	- مصالح المراقبة الصحية في الحدود والمطارات والمواتئ ٤

النص كما جاء أي المشروع	تص التعديل	التعليل
المصالح البيطرية ا	- المصالح البيطرية ؛	
مرافق إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء ا	- مر افق إنتاج وتوريع الماء والكهرباء ؟	
مر افق إنتاج وتوزيع المواد الطاقية ؛	- مرافق إنتاج وتوزيع المواد الطاقية ؛	
مرافق التطهير السائل والصلب ا	- مر افق التطهير السائل و الصلب t	
مر افق جمع النفايات بجميع أصنافها	- مر افق جمع النفارات بجميع أصنافها	
	يحدد اتفاق بيرم بين الجهة الداعية إلى الإضراب والمشغل المعنى، بمساهمة السلطة أو السلطات الإدارية المحلية المجتصنة، عند الاقتضاء، الحد الأدنى من الخدمة الواجب تأمينها في المرافق المنكورة، وكذا الأجراء المكلفين بتوفيرها	
بي حالة تعدر إبرام هذا الإتعاق، يتعين على المشعل استصدار ر قضائي من قبل قاضي المستعجلات يحدد بموجيه الحد إدنى المذكور والأجراء المكلفين بتوفير ها	وفي حالة تعدر ابرام هذا الاتعاق، يتعين على المشعل استصدار أمر قضائي من قبل قاضي المستعجلات يحدد بموجبه الحد الأدنى المذكور والأجراء المكافين بتوفير ها.	
بي من الحدمة بها بقانون، بعد استشارة المنظمات النقانية الجراء الأكثر تمثيلا أو ذات تمثيلية على الصمود الوطني	ويمكن تتميم لابحة المرافق الحيوية التي تستوحب توفير حد الدى من الحدمة بها بقانون، بعد استشارة المنظمات النقابية للأجراء الأكثر تمثيلا أو الموسسة بشكل فلتوني دات تمثيلية على الصعيد الوطني والمنظمات المهدية للمشعلين التابع لها المرفق المعني عند وجودها.	

المجموعة النيابية نلطانة والنتموة النحيل رقم : 46 رقم النظام : 2492

الياب للخلمس : الطسويات المادة 35

نوع النطيل : نسخ عنوان التعديل : المادة 35 الفقرة 1

التعليل	نص التعنيل	النص كما چاءِ في المشروع
عدم الحوص في تعاصيل العقودات التاديبية و المددية و المددية و المددية و الجذائية التي يحتكم فيها العمل التشريعات الجاري بها العمل ، و تعادي اردواجية العقوبات و يساهم في حماية ممارسة العمال لحق الإصراب.	حمة معيد عن باعدل بصفة عبر مثار و عمد كل بحير ساوس الاصواب في بعصب العمم الو بالقطام المعامل، بول بالنفيد للإحرابات في بعمرو عليه في خدا القدمان السعيدي، وتعدي التي بعدا المعامل عليه في المدارات المعامل عليه في المدارات المعاملة المعامل	علاوة على العقوبات المنصوص عليها في هذا الداب، يعتبر في حالة تعيب عن العمل بصفة عير مشروعة، كل أجير مارس لإضراب في القطاع العام أو القطاع الحاص، دون التقيد الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي، وتطبق في حقه، عند الاقتصاء، العقوبات التاديبية المنصوص عليها في لمصوص التشريعية والانظمة الحاصة بالإجراء الجاري بها لعمل.

التطيل	ثمن التعديل	النص كما جام في المشروع
المقاولة المشغلة في حالة		منظمة مهنية للمشغلين أو منطمة نقابية، عرقلت ممارسة
مقاربة تقوم على عملية حسابية بين المكاسب		ويعاقب بغرامة من 2,000 إلى 5,000 در هم كل أجير ارتكب المنكورة
والخسائر في حالة عرقلة الإضراب وفي حالة السماح بإستمراره ولدلك قد تسعى على العرقلة هذا من جهة ومن جهة فإن الغرامة المخففة لا يكون لها أثر خصوصا بالنسبة للمقاولات الكيرى.		
وبخصوص الأجراء نقترح تحديض العقوبة على الحد الأدنى الممكن على ألا تتجاوز 2000 الفي درهم كحد اقصى ودلك لتعاوت الإمكانات بين		

التعليل	تمن التحيل	النص كما جاء في المشروع
الأجير والمشغل وهذا لا يمكن		
الحديث عن التوازن الذي		
يتحنث عنه البعض والأجراه		
يحماجون إلى التشجيع بدل		
التعريم وهدك فرق كبير بين		
من يريد كسب قوت يومه وبين		
من يريد الربح ولو على		
حسانيه حقوق الإجراء		

الباب الخامس : العقسويات المادة 36

نوع التحيل : تغيير أو تتميم عنوان التحيل : المادة 36 الفقرة 1

التطيل	ثمن التحيل	النص كما چاء في المشروع
المقاولة المشعلة في حالة عرقلة الإضراب من شأنه أن يشجع العديد منها إلى عرقلة ممارسة هذا التعسف بإعتماد مقاربة تقوم على عملية حسابية بين المكاسب والحسائر في حالة عرقلة السماح	من 50000 الى 50000 بالنسبة للمشغل والمنظمة المهلية المشغلين من 20000 الى 50000 بالنسبة للمنظمة التقلية من 1000 الى 2000 در هم بالنسبة لكل أجير , وتردع الى الضعف في حالة استعمال العنف أو الإستعالة بوسائل أو استعمال الوات أو مواد من شاها عرقلة الاضراب أو التأثير على سلامة المضربين دون الإحلال بالعقويات الجثائية الاشد .	منظمة مهدية المشغلين أو منظمة نقابية، عرقات معارسة الأجراء حقهم في الإضراب خلافا لما هو منصوص عليه في المادة و من هذا القانون التنظيمي. ويعاقب بغرامة من 2000 إلى 5,000 در هم كل أجير ارتكف نفس الفعل خلافا لأحكام المادة و المذكورة.

التطيل	ثص التعديل	النص كما جاء في المشروع
الأجير والمشعل وهنا لا يمكن		
الحديث عن التوازن الذي		
يتحثث عنه البعض والأجراء		
يحتاجون إلى التشجيع يدل		
التغريم وهناك فرق كبير بين		
من پرید کسب قوت یومه وبین		
من يريد الربح ولو على		
حساب حقوق الإجراء		

الياب الخمس ۽ ال<mark>ط</mark>بيويات المادة 39 المجموعة النيعية للحالة والتنمية النحيل رقم : 49 رقم النظام : 2498

نوان التحيل : المادة 39 الفائرة 1	6
	ī

توع التعيل : نسخ

التطيل	لمن التعديل	النص كما جاء في المشروع
	بماقب معراسة من 100 7 على 100 5 من هم كل من حالف أحكام المائد 12-من هذا الفعول استطياسي مورد الإحلال مالعهو الت المعالم الإثناء	المادة 12 من هذا القانون التنطيمي دون الإخلال بالعقوبات

المجموعة التيابية للعالة والتثمية التعيل رقم : 50 رقم النظام : 2500

ئوع التحديل : تسخ عثوان التحديل : المادة 40 الفقرة 1

(لتطول	نُص التحيل	النص كما جاء في المشروع
تفادي التنصيص على المعويات السالبة للحرية ، مع مر اجعة قانون الشغل و إخراج قانون الشغل و إخراج قانون النقابات و ممارسة الحق في التظيم و الحرية النقابية و حق الإضراب	معمل حلاقة لمد هو منصوص عيه في الدينين 3 أو 27 من هذا معنون سنصيمي سون علاجاتال بالعقود ب الجنسية علائد وممكن عصبي المستعملات بالمحكمة المحتصبة، في الحالات المنصوص عبها في الملائين المحكمة العالث عن المشاعلة،	القانون التنظيمي، دون الإحلال بالعقوبات الجنائية الأشد. ويمكن لقاضي المستعجلات بالمحكمة المختصة، في الحالات المنصوص عليها في المادنين المذكور تين، بطلب من المشغل، أن يأمر باتحاد جميع التدانير اللازمة للحيلولة دون عرقلة حرية
	تعاقب على كل محالفة للأمل القصائي ستكور بالحسن من	دون الإخلال بتطبيق أحكام التقرة الأولى من هذه المادة، يعاقب على كل مخالفة لملامر القضائي المذكور بالحيس من شهر إلى 10.000 إلى 20.000 درهم

الياب الخفس ۽ العكـــويات العادة 40

المجموعة النيابية للعالة والتلمية التعيل رأم : 51 رقم النظام : 2501

الينب الخنمس و العقسويات المادة 41

نوع التحول : تغيير او تتميم عنوان التحيل : المادة 41 الفارة 1

المتطيل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
و بالتالي وجب توضيح أن	يعاقب بعرامة من 800 00 إلى 50.000 در هم كل هيئة دعت إلى ممارسة حق الإضراب دون التقيد باحكام العقرة الأولى من المادة 7 من هذا القانون التنظيمي دون الإخلال بالععوبات الجنائية الأشد.	ممارسة حق الإصراب دون التقيد بأحكام العقرة الأولى من المادة 7 مِن هذا القانون التنظيمي دون الإحلال بالعقوبات

المجموعة النيابية للعدالة والتنمية التعديل رقم : 52 رقم النظام : 2502

الباب الخامس : الطبويات الملاة 41

نوع التحيل : تغيير أو تتميم طوان التعبيل : المادة 41 الفقرة 1

Hinkly	ثمن التعيل	النص كما جام في المشروع
حذف التنصيص على العقوبات الجدانية مادامت المادة 7 تتطرق لمسطرة إجراء الإصراب ، اما الأمعال التي تستدعي العقوبات الجنانية فلها مقتضيات خاصة	ممارسة حق الإضراب دون التقيد باحكام العقرة الأولى من المادة 7 من هذا القانون التنظيمي مون الإحلال بالعقوبات الجنائية الاشد،	ممارسة حق الإضراب دون التقيد بأحكام الفقرة الأولى من المادة 7 من هذا القانون التنظيمي دون الإخلال بالعقوبات

توع التحيل و تغيير أو تتميم عنوان التحيل و المادة 42 الفقرة 1

اليابِ الخامس ؛ الطــويات المادة 42

المجموعة التبليية للعالة والتثمية التعبل رقم : 53 رقم النظام : 2507

التعليل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
السعى تحو تخفيض العقوبة إلى الحد الأنتى	يعاقب بعرامة من 10000 الن 30.000 نرهم 2000 الى 10000 برهم كل من اتخد قرار الإصراب دون التقيد باحكام المواد 15 و 16 و 18 و 18 من هذا القانون التنطيمي.	يعاقب بغرامة من (0,000) الى (000 30 در هم كل من اتخد قر ار الإضراب دون التقيد بأحكام العواد 15 و 16 و 18 و 19 و 23 و 18 و 32 من هذا القانون التنظيمي

نوع التحيل : تغيير او تتميم عنوان التحيل : المادة 43 القفرة 1

الياب الخامس و العقسويات المادة 43 المجموعة النيابية للعدانة والتنمية التعديل رقم : 54 رقم النظام : 2509

المتطول	تص التصيل	النص كما جاء في المشروع
السعي نحو تخفيض العقوبة إلى الحد الأدنى	يعاقب بغرامة من 20000 إلى 50.000 در هم كل من خالف أحكام المدتير 24 و25 (العقرة الأولى) من هذا القانون التنظيمي	يعاقب بعرامة من 20 000 الى 2000 50 2000 الى 2000) در هم كل من حالف أحكام المادتين 24 و25 (العقرة الأولى) من هذا القانون التنظيمي

توع التحول : تغيير أو تتميم عنوان التحول : المادة 44 الفترة 1

الياب الخامس ؛ الطبويات المادة 44

المجموعة النيابية للحدالة والنتمية التحيل رقم: 55 رقم النظام: 2511

التعليل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
تخفيض العقوبة ضد الأجراء	يعاقب بعرامة من <u>900 \$ الى 1000 در هم</u> 1000 الى 5000	يعاقب بغر امة من 000 5 إلى 000 0 در هم كل اجير
منروري	درهمکل آجیر :	
4000		- رفض القوام بالحدمات الإساسية التي كلف بتقديمها، خلافا
	- رفص العيام بالحدمات الأساسية التي كلف بتقديمها، حلافا	لأحكام البند 2 من العقرة الاولى من المادة 20 من هذا القانون
	لاحكام البيد 2 من العقرة الأولى من المادة 20 من هذا القانون	التبطيمي ا
	التنظيمي ا	
		- رفض توفير الحد الأدلى من الخدمة التي كلف بها خلافا
	- رفص توفير الحد الأدبى من الحدمة التي كلف بها حلافا	لأحكام المادة 34 من هذا القانون التنطيمي.
	لأحكام المادة 34 من هذا القانون التنظيمي.	

نوع التحول: تغيير أو تتميم عقوان التحول: المادة 44 الفقرة 2

المجموعة النيمية للعالة والتتمية النحيل رقم · 56 رقم النظام : 2512

التعليل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
تخفيض العتوية ضد الأجراء	يعاقب بعر امة من 5,000 إلى 000 10 در هم كل أجير	يعاقب بعرامة من 000 5 إلى 000 10 در هم كل أجير
طنزوزي	موقعود طعام بالحيمات الأسسة بدي كلف بنقيمها، حلاف الأحكام بليب أو من العقوم بالعقوم العقوم القامان في المعقوم	- رقص القيام بالحدمات الأساسية التي كلف بتقديمها، خلافا الأحكام البند ? من الفقرة الأولى من المادة 20 من هذا القنون التنظيمي ؟
	- رفض توفير الحد الأننى من الحدمة التي كلف بها خلافا لأحكام المادة 34 من هذا القانون التنظيمي	- رفص توفير الحد الأدبى من الحدمة التي كلف بها حلافا

اليكِ السكس ؛ أحكام مقتلقة وختاسية. المادة 47

لوع التعديل: تغيير أو تتميم عنوان التحديل: المادة 47 الفقرة 2

التطيل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
حنف مقتضى السخرة ، نظرا لوجود ضمانات قانوبية بحصوص المرافق الحيوية و الحد الأدبى من الحدمة المادة 45 أعلاه	تؤهل السلطات العمومية المعية، خلال مدة سريان الإصراب، لاتحاد جميع التدابير اللازمة لحفظ النظام العام وحماية الأشحاص والاموال والممتلكات، بما في دلك العمل على فك الاعتصامات والحيلولة دون احتلال المداني واماكن العمل والمرافق الملحقة بها، ومنع كل تجاوز يروم إغلاق مقرات العمل ومداخلها في وجه العاملين والمرتفقين.	لاتحاذ جميع التدابير اللازمة لحعط النظام العام وحماية الأشخاص والأموال والممتلكات، بما في ذلك العمل على فك الاعتصامات والحيلولة دون احتلال المباني وأملكن العمل والمرافق الملحقة بها، ومنع كل تجاوز يروم إغلاق مقرات
	كما يمكنها، عند الاقتصاء، وخلاف الاحكام التشريعية الجاري يها العمل، اللجوء الى مسطرة التسحير من اجل تامين استعرارية المرافق الحيوية في تقليم حدماتها وتامين تزويد السوق بالمواد الاسلمية.	بها العمل، اللجوء إلى مسطرة التسخير من أجل تأمين استمرارية المرافق الحيوية في تقديم خدماتها وتأمين تزويد

مشروع قانون تنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب - 2024 التعديلات المقترحة

توع التحديل : تغيير أو نتميم عنوان التحيل : المكة الاولى الفارة إ

اليف الأول :أحكام عامة السادة الاولى

المبيدة التنبية قاطعة الثامتي التحول رقم : 1 رقم النظام : 2585

التعليل	نس التحيل	النَّص كما جاء في المشروع
	سيم عصم المرجعية للولية و محفوفية والسسور والمواثيق الدولية 87 المواتية 87	تطبيقا لأحكام العقرة الأحيرة من الفصل 29 من النستور، يحدد هذا القانون التنظيمي شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب

السيدة الثانية قطمة التامشي التحول رقع : 2 رقم النظام : 2188

الباب الأول باحكام عامة المادة 2

توع التعديل : تغيير أو تتميم عقوان التعديل : الملاة 2 الفقرة 1

التطيل	نص التصيل	النص كما جاء في المشروع
لأن النص الحالي يقيد الإضراب بما لا يسجم مع مدادئ منظمة العمل الدولية التي تعترف بشرعية الإصراب التصامني	سواء الخاصعين لمنونه الشعل أو التعصل الأنظمة الخاصبة	لمدة محددة، من أجل الدفاع عن حق من الحقوق أو مصلحة المصالح الاجتماعية أو الاقتصادية المباشرة للأجراء مصربين.

التطيل	نَص التَطيل	النص كما جاء أي المشروع
	ير اد	ير اد هي مدلول هذا القانون التنظيمي بالمصطلحات التالية، ما يلي :
	۱)	 الأجير كل شحص التزم ببدل نشاطه المهني، ويعمل تحت إمرة مشغل، يكون تابعا له، وذلك مقابل أجر، أيا كان نوعه أو طريقة أدانه، سواء كان يعمل في القطاع الحاص أو في القطاع العام ا
		ب) - المشعل يعتبر مشعلا في القطاع الحاص كل شحص داتي او اعتباري حاصع للعانون الحاص، يستاجر حدمات أجير للغيام بأعمال، في مقاولة أو مؤسسة.
	ه)	ويعتبر مشعلا في القطاع العام كل شخص اعتباري من أشحاص القانون العام يسهر على تدبير مرفق عمومي، ويمارس بهذه الصفة صلاحيات الملطة العمومية ؟
	المعمول بها ولها طبيعة سلمية	ح) - الجهة الداعية إلى الإضراب هي ·
	(مثل الاضرابات المعلجنة والتوقف عن العمل والتناطق في لعمر العمر والعمل على عامة الاصرابات والاعتصامات في الماكن	- النقابة الأكثر تمثيلا، طبقا للتشريع الجاري به العمل، أو ذات تمثيلية على الصعيد الوطني سواء تعلق الأمر بإضراب على

انتطیل	نَص التحيل	النبس كما جاء في المشروع
	وشعفا	الصمعيد الوطني في القطاع العام أو القطاع الخاص ؛
		- البقابة الأكثر تمثيلا، طبقا للتشريع الجاري به العمل، على صعيد المقاولة أو المؤسسة أو المرفق العمومي المعني، وفي حالة عدم وجودها، النقابة التي حصلت على أكبر نسبة من مجموع عدد مندوبي الأجراء المنتخبين على صعيد المقاولة أو المؤسسة، أو أغلبية المأجورين في حالة عدم وجود تمثيلية عن النقابة في المقاولة أو المؤسسة المعنية أو المرفق العمومي المعني إذا تعلق الأمر بإضراب على صعيد المقاولة أو المؤسسة أو المرفق العمومي ؛ د) - المرافق الحيوية : هي المرافق التي تقدم خدمات أساسية والتي من شأن توقف العمل بها كليا أو جزئيا أن يعرض حياة والأشخاص وصحتهم وسلامتهم للخطر ؛ د) - الحد الأدبي من الخدمة : قدر كاف من الخدمات الأسلسية يجب تأمينه لمضمان استمرارية تقديمها للمرتفقين في حالة يجب تأمينه لمضمان استمرارية تقديمها للمرتفقين في حالة عمارسة حق الإضراب.

توع التعيل : تغيير او تتميم عنوان التعيل : المادة 4 الفقرة ٢

الياب الأول وأحكام علمة الملاة 4

الميدة الثانية فاطمة الثلمني التحيل رقم : 4 رقم التظام : 2193

التعليل	ثمن التحيل		النص كما جاء في المشروع
لأن الدستور لم يحدد الحق في الاضراب للاجراء فقط كما أن القانون الحالي يستثني هذه الفنات مما يحرمها من حقوقها التقابية	المنزليين والقطاع التقليدي والمهديين والعمال	 - العمال - العمال	يمكر أن يمارس حق الإضراب وفق أحكام هذا القاتور التنظيمي كل من: - الأشحاص الخاضعين لأحكام القانون رقم 99.5 المتعلق بمدونة الشغل؛ - الموطعين والأعوان والمستحدمين لدى إدارات الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية ولدى كل شخص اعتباري أخر من أشخاص القانون العلم

نوع التعديل : نسخ عنوان التعديل : المادة 5 الفقرة 1

الياب الأول :أحكام عامة المادة 5

السيدة التانية قاطمة التلمثي التحيل رقم : 5 رقم التظلم : 2194

التطيل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
لضمان وضوح السوص وتجنب التكرار غير الضروري	حد الصبعة لتالية كل معود على الأصراب حلاف الأحكام هذا العدول التطيمي تعتبر عاطلة وبعتار كل صراب الأهداف مبادة معدو عد	ويعتبر كل إصراب لأهداف سياسية ممدوعا.

نوع التعديل : تسخ عنوان النحيل : المادة 6 الفارة 1

البغب الأول وأحكام عامة المادة 6

السيدة الثانية فاطعة التلعني التعديل رقم : 6 رقم النظام : 2195

المتعليل	تص التحيل	النص كما چام في المشروع
جنب التكرار وصمار وصوح القانوني	4 1 1 4	

الباب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الإشراب في القطاع الخاص المادة 7

توع التحول : تغيير أو تتميم عنوان التحول : المادة 7 الفقرة 1

التطيل	ئص التعيل	اللص بما جاء في المشروع
لأن الشروط المطولة تعبق ممارسة المحق وتجعل الاضراب غير عملي	لا يمكن اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب إلا بعد انصرام أجل ثلاثين (38) يوما من تاريخ توصل المشغل بالملف المطلبي من الجهة التي يمكن لها الدعوة إلى الإصراب.	لا يمكن اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب إلا بعد انصرام أجل ثلاثين (30) يوما من ناريخ توصل المشغل بالملف المطلبي من الجهة التي يمكن لها الدعوة إلى الإضراب.
	قبل اللجوء إلى معارسة حق الإصراب، يتوجب القيام، خلال الأجل المدكور، في الغقرة السابقة، بإجراء مفاوضات بشأن الملف المطلبي للأجراء قصد البحث على خلول متوافق عليها ولهذه الخاية، يمكن للأطراف الاتعاق على تعيين وسيط	قبل اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب، يتوجب القيام، خلال الأجل المدكور، في العقرة السابقة، بإجراء مفاوضات بشأن الملف المطلبي للأجراء قصد البحث عن حلول متوافق عليها. ولهذه العاية، يمكن للأطراف الاتفاق على تعيين وسيط
	وفي حالة تعذر إجراء المفاوضات أو فشلها لأي سبب من الأسباب، يتعين القيام ببذل جميع المساعي اللازمة لإجراء محاولة التصالح بين الطرفين طبقا للتشريع الجاري به العمل، وطبقا لمفتضيات اتفاقيات الشغل الجماعية عند وجودها.	الأسباب، يتعين القيام ببدل جميع المساعي اللازمة لإجراء محاولة التصالح بين الطرفين طبقا للتشريع الجاري به العمل،
	وإذا لم تؤد محاولة التصالح إلى أي نتيجة، وقررت الجهة المشار إليها في العقرة الأولى أعلاه الدعوة إلى الإضراب، وجبت ممارسته طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنطيمي.	وإذا لم تؤد محاولة التصالح إلى أي نتيجة، وقررت الجهة المشار (ليها في الفقرة الأولى أعلاه الدعوة إلى الإصراب، وجبت معارسته طبقا للشروط والكيفيات المعصوص عليها في هذا القانون التنظيمي.
	حدف الشروط التعجيرية للتبليع المسبق عن الاضراب	

المبيدة النائبة فاطمة التامني التحيل رقم : 8 رقم النظام : 2197

الياب النَّالِي : شروط وكيفيات معارسة حلى الاضراب في القطاع الخاص العادة 8

التطيل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
الإضراب حق دستوري لا يجوز تطوقه باتعاق، لضمان حرية ممارسة الحق النقابي	حدف الصبعة النائبة	غير انه يجوز التنصيص في اتفاقيات الشغل الجماعية على عليق ممارسة حق الإصراب حلال مدة محددة، شريطة أن

نوع التحيل : نسخ عنوان التحيل : المادة 8

1 5 الفقرة

نوع التحيل: تغيير أو تتميم عقوان التحيل: المادة 9 الفقرة 1

الياب الثاني: شروط وكيفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص العادة 9

السيدة النائية فعلمة التاملي التحيل رقع : 9 رقم النظام : 2198

التطيل	ثمن التحيل	النص كما جاء في للمشروع
لتجنب انتهاك حرية التعبير وحق التنطيم النقاسي	يمنع على المضغلين ومنطماتهم المهنيه وعلى المنظمات النقابية	للأجراء عرقلة ممارسة حق الإصراب بواسطة الاعتداء أو الانتقام أو الإغراء أو بواسطة أي وسيلة من الوسائل التي يمكن

البلب الثاني: شروط وكوليك معارسة حق الإشراب في القطاع الخاص العادة (1)

التطيل	ثمن التحيل	النص كما جام في المشروع
ما هي طبيع المرافق الحيوية وخدماتها كما أنه من غير الواضيح ما الدي يحدد ما إذا كان الموق قد تاثر والتي تمنح وبالتالي انتهاك حق الاضراب كما أقرت منظمة العمل بلمكانية فرمن حد أدني من المدافق بلحدمة لضمان أمن المرافق والحفاظ على المعدات يجب توضيح تعريف الخدمات التصيرات العصفاضة	الأجراء المصريين أجراء اخرين، لا تربطهم به أي علاقة شعل قبل تاريخ تبليغه قرار الإضراب. غير أنه، يجوز للمشغل، في حالة رفض الأجراء المكلفين بنوفير حد أدعى من الحدمة اداء المهام المسددة اليهم في المرافق الحيوية طبقا لأحكام المادة 45 من هذا القابون التنظيمي، إحلال أجراء تخرين محل الأجراء المكلفين بتوفير حد أدنى من الخدمة، وذلك خلال مدة سريان الإضراب.	غير أنه يجوز للمشغل، في حالة رفض الأجراء المكلفين لتوفير حدائنى من الحدمة أداء المهام المسندة اليهم في المرافق الحيوية طبقا لأحكام المادة 34 من هذا القانون التنظيمي، إحلال أجراء آخرين محل الأجراء المكلفين بتوفير حد أدنى من الحدمة، وذلك خلال مدة سريان الإضراب. كما أنه، في حالة تأثير ممارسة حق الإضراب على تزويد السوق بالمواد والخدمات الأساسية اللازمة لحماية حياة المواطنين وصحتهم وسلامتهم، يتعين على المشعل أو من ينوب عنه الاستعانة فورا بأجراء أحرين لتأمين استمرار المقاولة في تقديم خدماتها خلال مدة سريان الإضراب. وفي حالة تعذر ذلك، أمكن للسلطات المحلية المحتصة اتحاد ألتدابير اللازمة لضمان استمرار المقاولة في تقديم حدماتها على مسؤولية المشعل.

توع التعديل : تغيير او تتميم عنوان التحديل : المادة 10

الققرة 2

التطيل	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
	الداعيه للأصراب	

السودة الثانية فاطمة الثامني التحول رقم : 11 رقم النظام : 2200

اليف الثاني : شروط وكيفيات معارسة حلى الإطبراب في القطاع الخاص العادة 11

التطرل	تص التصيل	النص كما جاء في المشروع
لتعزيز الحماية العانوبية وضمان هي وضمان هي العمال هي الإصراب دون خوف من الانتقام	يمنع على المشعل اتحاد اي إجراء تمييري و سفر صد لعمال او في حق الأجراء بسبب ممارستهم حق الإصراب، من شاقه	تكافؤ الغرص والمساس بالصمانات الممنوحة لهم والمتعلقة على الحصوص بحقوقهم ووصعياتهم ومسار هم المهني.

توع التعديل : تغيير او تتميم عنوان التعديل : المادة 11

1 1

نوع التحيل : تغيير او تتمرم عقوان التعديل : المادة 12 الفقرة 1

الياب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإشراب في القطاع الخلص المادة 12

السيدة الثانية قاطعة التلمثي التحيل رقم : 12 رقم العظام : 2201

التخيل	ئص التحيل	النص كما جاء في المشروع
لصمان مرونة ممارسة الإصراب بما يتناسب مع ظروف العمال وحماية مصالحهم	يمنع كل توقف مدير عن العمل يتم بالتداوب ويكيفية متتالية بين فتات مهنية معيدة أو محتلفة، تعمل في المقاولة أو المؤسسة نفسها أو في إحدى الموسسات التابعة لها، سواء تعلق هذا التوقف بنشاط واحد من الشطة المقاولة أو المؤسسة أو بعدة أنشطة المماح يلنواع مختلفة من الإضرابات (التداويي، العياسي، التضامني، المعلجي، الرمزي)	فئات مهدية معينة او مختلفة، تعمل في المقاولة او المؤسسة المسها أو في احدى المؤسسات التابعة لها، سواء تعلق هذا التوقف بنشاط واحد من أنشطة المقاولة أو المؤسسة أو بعدة الشطة

الباب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حق الإشراب في القطاع الخاص المادة 13

المبيدة التقية فاطمة التامني التعديل رقم : 13 رقم النظام : 2202

ثوع التحيل : تغيير او تتميم عنوان التحيل : المادة 13
اللغرة 2

Harris	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
لضمان عدم تجريم العمال بشكل مفرط وتجنب التعسيرات العضفاصة	يراد في مداول هذا القانون التنظيمي بعرقلة حرية العمل حلال مدة سربان الإصراب، كل فعل يؤدي أو قد يؤدي إلى	خلال مدة سريان الإصراب، كل فعل يؤدي أو قد يؤدي إلى مدم الأجير غير المضرب أو المشغل من ولوج أماكن العمل أو من القيام بمراولة نشاطه المهني، بواسطة الإيذاء أو العنف

توع التحيل : تغيير أو تتميم عنوان التحيل : المادة 14 الفقرة 1

الياب الثاني : شروط وكيفينت ممارسة حق الإضراب في القطاع القاعين المادة 14

السيدة الثانية قاطمة التلمني التعديل رقم : 14 رقم النظام : 2203

التعليل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
لحماية الأجراء من التنصل المالي وضمان استمرارية حقوقهم أثناء الإضراب	يعلبر الأجراء المشارخون في الإضراب في حاله توقف مؤفت	عن العمل خلال مدة إضرابهم، وفي هذه الحالة لا يمكنهم الاستفادة من الأجر عن المدة المذكورة.

الباب الثاني: شروط وكرفيات معارسة على الاشراب في القطاع الخاص المادة 16

التطول	ئص التحيل	النص كما هاء في المشروع
لتجنب تعقيد الإجراءات وضمان سرعة الاستجابة لمطالب العمال	يمكن أن يقطد قر أن الإصار أب على صحيد كل مقاولة أو موسسة المساقة المسالم المسا	يمكن ان يتحد قرار الإصراب على صعيد كل مقاولة او موسسه من قبل الجمع العام للأجراء، الذي يجب أن تدعو إليه الحهة الداعية إلى الإصراب حلال خمسة عشر (3) يوما على الأقل من التاريخ المزمع عقد الجمع العام هيه.
	يجب تبليع المشعل بكيفية رسمية من قبل الجهة المدكورة بتاريح ومكان انعقاد الجمع العام، ودلك سبعة (7) أيام على الأقل قبل تاريخ العقادم	يجب تعليم المشعل بكيفية رسمية من قبل الجهة المدكورة يتاريح ومكال العفاد الجمع العام، ودلك سبعة (7) ايام على الأقل قبل تاريح انعقاده
		يجتمع الحمع العام بصورة فانونية بحضور ما لا يقل عن ثلاثة أرباع (4/3) أجراء المقاولة أو المؤسسة، ويتخذ قرار الإصبراب بواسطة الافتراع السري بالأغلبية المطلقة للأجراء الماضرين.
	العلم المدكور الذي يحب أن يتضمن عدد أحراء المقاولة أو	بطانقهم الوطبية للتعريف وتوقيعاتهم وبسبة الأغلبية الني اتحد

نوع التحيل: تغيير أو تتميم

عنوان التعديل: المادة 16

القترة إ

الياب الثاني: شروط وكيفهات معارسة حق الإضراب في القطاع الشاص العادة 16

نوع التحيل : تغيير أو تتميم عوان التحيل : المادة 16 الفقرة 2

التطيق	تص الثعديل	النص كما جاء في المشروع
لضعان استقلالية النقابات وتجنب التدخل في شؤونها الداحلية	يمكن أن يتحد قر أن الإضر أب على صعيد كل مقاولة أو مؤسسة	يمكن أن يتخذ قرار الإضراب على صعيد كل مقاولة أو مؤسسة من قبل الجمع العام للأجراء، الذي يجب ان تدعو اليه الجهة الداعية إلى الإضراب حلال حمسة عشر (أا) يوما على الأقل من التاريخ المزمع عقد الجمع العلم فيه
	تحديد مع بالشعن مثلث من منها من محية المسكور مساويخ وحكين المقيد محمع معلم، وبالكناسمة وإلى منم على بالأقي قال بارتبع المقيد	يجب تبليع المشعل بكيعية رسمية من قبل الجهة المدكور ة بتاريح و مكان العقاد الجمع العام، و دلك سبعة (7) ايام على الأقل قبل تاريخ العقاده,
	يجتمع الجمع العام بصورة قانونية بحصور ما لا يقل عن ثلاثة أرياع (4/3) أجراء المقاولة أو المؤسسة، ويتخذ قرار الإصراب بواسطة الاقتراع السري بالاعلبية المطلقة للأجراء الحاضرين.	يجتمع الجمع العام بصورة قانوبية بحصور ما لا يقل عن ثلاثة أرباع (4/3) أجراء المقاولة أو المؤسسة، ويتخذ قرار الإصراب بواسطة الاقتراع السري بالأعلبية المطلقة للأجراء الحاضرين.
	تقوم الجهة الداعية للاضراب بإعداد محضر اجتماع الجمع العام المنكور الذي يجب أن يتضمن عدد أجراء المقاولة أو المؤسسة المعنية، وعدد الحاضرين منهم في الجمع العام، والنسبة التي يمثلونها من مجموع الأجراء، وأسماءهم وأرقام تطافهم الوطنية التعريف وتوقيعاتهم وسبة الأعلبية التي اتخد بموجبها قرار الإضراب.	تقوم الجهة الداعية للإضراب بإعداد محضر اجتماع الجمع العام المذكور الذي يجب أن يتضمن عدد أجراء المقاولة أو المؤسسة المعية، وعدد الحاضرين منهم في الجمع العام، والسبة التي يمثلونها من مجموع الأجراء، وأسماءهم وأرقام بطائقهم الوطنية التعريف وتوقيعاتهم ونسنة الأغلبة التي اتحد بموجنها قرار الإضراب

الياب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حلى الإشراب في القطاع الخاص المادة 17

(لتعليل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
لتجنب إلغاء الإضراب يمبيب الاختلافات البسيطة وضمان حرية تنطيم الإجراء	يجنب أن يتصمن قرار الإضراب على الصعيد الوطني البيانات التالية.	يجب أن يتضمن قرار الإضراب على الصعيد الوطني البيانات التالية:
	 إ- اسم النقابة الأكثر تمثيلا أو ذات تمثيلية على الصنعيد الوطبي التي اتخذت قرار الإضراب ! 	ا - اسم النقابة الأكثر تمثيلا أو ذات تمثيلية على الصعيد الوطعي التي اتخذت قرار الإضراب ا
	2 - الأسباب الداعية إلى اتخاذ قرار الإصراب ا	2 - الأسباب الداعية إلى اتخاذ قرار الإضراب ا
	3 - اسكنة تنعيد الإصبر عب	3 - امكنة تنعيذ الإصراب ؛
	المصاريح وساعه الشروع في ننف الإمسر سبط	4 - تاريخ وساعة الشروع في تنعيذ الإضراب ؛
	5 - المدة أو المدد المزمع خوص الإضراب خلالها	5 - المدة أو المدد المزمع خوص الإصراب خلالها.
	وإذا تعلق الأمر بإضراب يهم مقاولة أو مؤسسة واحدة، أو عدة مقاولات أو مؤسسات متعددة، وجب أن يتصمن قرار الإضراب بالنسبة لكل مقاولة أو مؤسسة على حدة ، البيانات الواردة في البنود المشار إليها في العقرة الأولى اعلاه ، ويرفق مسحة من محضر اجتماع الجمع العام للأجراء الذي اتحد قرار الإضراب	مقاولات أو مؤسسات متعددة، وجب أن يتضمن قر ار الإضراب بالسدة لكل مقاولة أو مؤسسة على حدة ، البيانات الواردة في

توع التحيل ۽ تسخ

عثوان التعديل: المادة 17 الققرة 1

الياب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حتى الإطراب في القطاع الخاص العادة 18

السيدة الثانية قطمة التامثي التحيل رقم: 18 رقم النظام: 2207

التطول	نمن التعديل	النص كما جاء في المشروع
لأن الفترة الحالية طويلة وغير عملية وتتعارص مع مبادى الحرية النقابية	يفرار الإصراب باي وسيله من وسائل التبليع المنصوص عليها في التشريع المجاري به العمل، و دلك حمسة عشر (15) يوما على الاقل قبل التاريح المقرر لحوصه	تعيد الإصراب، قيام الجهة الداعية للاضراب بتبليع المشعل قرار الإصراب بأي وسيلة من وسائل التبليع المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، ودلك حمسة عشر (15) يوما على الأفل قبل التاريح المقرر لحوصه.
	عبصر فرد لالتعار السيق ليكون هسته الام	غير أن المدة المدكورة تحفص الى حمسة (5) أيام، ادا كان سبب الاضراب و اجعا إلى عدم أداء المشغل أجور العاملين لديه أو وجود خطر حال يهدد صحتهم وسلامتهم

نوع التحول: تغيير او تتعيم

عتوان التعديل : المادة 18 الفقرة 1

السيدة الثانية فاطمة التاملي التحيل رقم : 19 رقم النظام : 2330

الباب الثاني : شروط وكيفيات معارسة حل الإضراب في القطاع الخاص العادة 18

التطيل	نَص التحيل	التص كما جاء في المشروع
لأن الفترة طويلة وغير عملية	غير أن المدة المذكورة تحفص إلى ثلاثه أن أبام، ادا كان سبب الإصراب راجعا إلى عدم أداء المشغل أجور العاملين لديه أو وجود خطر حال بهدد صحتهم وسلامتهم	مع مراعاة احكام المادة 7 أعلاه، يتعين قبل الشروع الفعلي في تنفيذ الإضراب، قيام الجهة الداعية للإصراب يتبليغ المشعل بقرار الإصراب باي وسيلة من وسائل التبليع المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، ودلك خمسة عشر (أل) يوما على الأقل قبل التاريح المقرر لحوصه غير أن المدة المحكورة تخفض إلى خمسة (5) ايام، إذا كان سبب الإصراب راجعا إلى عدم أداء المشغل أجور العاملين لديه أو وجود خطر حال يهدد صحتهم وسلامتهم

نوع التحيل: تغيير أو تتميم عنوان التحيل: المدة 18 الفقرة 2

السيدة الثانية فاطعة التامثي التعيل رقم : 20 رقم النظام : 2208

الباب الثَّاتي: شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 19

التطيل	نص التحيل	التص كما جاء في المشروع
نضيمان عدم استثناه قطاعات إضافية بشكل يضعف الحق النقابي	the title to the 1 to 17 to the second of the second to th	
	 ا) رئيس الحكومة والسلطات الحكومية المكلعة بالداحلية والتشغيل والمنظمات المهنية المشعلين، إدا تعلق الأمر بالدعوة إلى ممارسة حق الإضراب على الصبعيد الوطني. 	والتشغيل والمنظمات المهدية للمشغلين، إذا تعلق الأمر بالدعوة
	الإصراب، إذا تُعلق الأمر بالدعوة إلى ممارسة حق الإضراب	الحكومية التابع لها قطاع الأنشطة المعنى علما بقرار الإضراب، إذا تعلق الأمر بالدعوة إلى ممارسة حق الإضراب في جميع الفطاعات أو بعصها أو في قطاع واحد أو في أنشطة

نوع التعيل : نسخ عنوان التعيل : المادة 19

الفقرة إ

رقم النظام: 2209

الباب الثاني : شروط وكيفيات معارسة هي الإضراب في القطاع الخاص . المادة 20

التعليل	نَص النَّصيل	
لضمان حيادية الفصل في النزاعات وضمان عدالة الإجراءات	تثولى الجهة الداعية إلى الإضراب، علاوة على المهام المسلدة إليها بموجب أحكام هذا القابون التنظيمي، ممارسة المهام التالية قبل وأثناء سريان الإضراب:	
	 أ) - تأطير الأجراء المضربين وتدبير معارسة الإضراب والإشراف على مختلف مراحلها ا 	راب
	ب) - السهر ، باتفاق مع المشغل، على ضمان استمر ار الخدمات الأساسية لتعادي إتلاف الممتلكات و التجهيرات و الآلات في أماكن العمل، وعلى التدابير الملازمة، الواجب مراعاتها لحفظ الصحة والسلامة المهنية، بما في ذلك الحفاظ على سلامة الأجراء وحياتهم، وكذا على تعيين من سيكلف منهم بتقديم الخدمات المدكورة.	في دعظ
	ج)- بجب عرض النر اعات على محكمة مستنلة	نىي ئارن
	وفي حالة عدم الاتعاق، يمكن للمشغل أن يطلب من قاضي المستعجلات تحديد هذه الخدمات وتعيين الأجراء الذين سيكلمون بتقديمها	شدي
	لا يمكن ممارسة الإضراب إلا بعد صدور أمر قاضي	

نوع التعديل : تغيير أو تتميم

عنوان التعديل: المدة 20

الللزز [

النص تما جاء في المشروع تتولى الجهة الداعية إلى الإضراب؛ علاوة على المهام المسا إليها بموجب أجكام هذا القانون التنطيميء ممارسة المهام التا قبل و أثناء سريان الإضراب. أ) - تأطير الأجراء المضربين وتدبير ممارسة الإضرا والإشراف على محتلف مراحلها ا ب) - النبور ، باتفاق مع المشعل، على صنمان استمر از الخدما الأساسية لتفادي إتلاف الممتلكات والتجهيزات والألات أماكن العمل، وعلى الندابير اللازمة، الواجب مراعاتها لح الصبحة والسلامة المهنية، بما في ذلك الحفاظ على سلا الأجراء وحياتهم وكذا على تعيين من سيكلف منهم بتقا الحدمات المدكورة وفي حالة عدم الإتفاق، يمكن للمشغل أن يطلب من قاط المستعجلات تحديد هذه الخدمات وتعيين الأجراء الذ سيكلعون بتقديمها لا يمكن ممارسة الإضراب إلا بعد صدور أمر قاط المستعجلات

التطيل	نص التعيل	النص كما جاء في المشروع
	المستعجلات	

توع التحيل : تغيير أو تتميم عنوان التحيل : المدة (3 الفرة 1

الباب الثالث : شروط وكيفيات ممارسة حلى الإضراب في القطاع العام المادة 30

المبيدة الدائية قلطمة التلمشي التحيل رقع : 22 رقم النظام : 2210

التطيل	ئص التحيل	النص كما جام في المشروع
لتحقيق العدالة والمساواة بين العاملين في القطاع العام	علاوة على الإحكام العامة المنصوص عليها في الباب الأول أعلاه، تطبق أحكام الباب الثاني من هذا العانون التنظيمي على ممارسة حق الإصراب من قبل الأجراء العاملين بالعطاع العام، باستثناء أحكام المواد 8 (العقرة الثانية) و15 و16 و17 (العقرة	أعلاه، تطبق أحكام الباب الثاني من هذا القانون التنظيمي على ممارسة حق الإصراب من قبل الأجراء العاملين بالقطاع العام،
	الثانية) و 18 و 24 و 24. ضمان شمول كافة العطاعات المامة بنص الحقوق المتطفة بممارسة الإصبر الب	الثانية) و 19 و 24.

نوع التعديل : تمنخ عنوان التحديل : المادة 33 القفرة إ

الباب الثالث : شروط وكيقيات معارسة حق الإضراب في القطاع العام المادة 33

السودة الثانية قاطعة التلمني التحيل رقم : 23 رقم النظام : 2331

التعليل	نص التعيل	النص كما جاء في المشروع
لضمان حماية حقوق العمال الذين لا يمكنهم ممارسة	لا يمكن للفنات التالية ممارسة حق الإضراب	لا يمكن للفنات التالية ممارسة حق الإضراب :
الإضراب بسيب طنوعة عملهم	- القصماة وقضياة المحاكم المالية ١	 القضاة وقضاة المحاكم المالية ؛
	- موطغو إدارة الدفاع الوطني وأقراد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي ا	- موطفو إدارة الدفاع الوطني وأفراد القوات المسلحة الملكية و الدرك الملكي ا
	- موظفو الأمن الوطني و القوات المساعدة ١	 موظفو الأمن الوطني والقوات المساعدة ا
	- رجال وأعوان ومساعدو السلطة، وجميع فنات الموظفين العاملين بوزراة الداحلية ؛	- رجال وأعوان ومساعدو السلطة، وجميع فنات الموظفين العاملين بوزر أة الداخلية ؛
	- الموظفون الديبلو ماسيون و القنصليون ا	- الموطعون الديبلوماسيون والقنصليون ؛
	- موطفو وأعوان إدارة الجمارك والضرانب غير المباشرة ؛	- موطفو وأعوان إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة ؛
	- موظفو وأعوان إدارة السجون وإعادة الإدماج ؛	موظفو وأعوان إدارة السجون وإعادة الإدماج ؛
	- موطعو الهيئة الوطنية للوقاية المدنية وجميع العدات الأحرى العاملة بها ؛	- موطفو الهيئة الوطنية للوقاية المدنية وجميع العنات الأخرى العاملة بها ؟

التعثيل	نس التحيل	النص كما جاء في المشروع
	- موظفو وأعوان المياه والغايات حاملو السلاح ١	- موظفو وأعوان المياه والعابات حاملو السلاح ؛
	علقيمون للدينيون ه	-القيمون الدينيون ١
	معو نفتو طمالحه بنحويه و النحوسه	- مراقبو الملاحة الجوية والبحرية
	كما لا يمكن للأشحاص الآتي دكر هم ممارسة حق الإصبر اب	كما لا بمكن للأشغاص الأتي ذكر هم ممارسة حق الإضراب:
	- الأشخاص الذين يتم تكليفهم بضمان حد أدنى من الخدمة ١	- الأشحاص الذين يتم تكليفهم بضمان حد أدنى من الخدمة ٢
	- الأشحاص الدين يتم تكليعهم بالسهر على الصحة والسلامة المهنية بأماكن العمل أثناء فترة سريان الإضراب. صرور و سكب عنى رسطمه العمل حسب فقط حملي سلاح و اقرت التعويض، و لا ينبعي حظر الأجرين الموجودين في العامة من ممارسة الحق في الإضراب مثل المراقبين الجويين و الأوصياء الدينيين	

الباب الرابع : أحكام خاصة بالإضراب في العرافق الحيوية المدة 34

السيدة النائبة فاطمة التامتي التعديل رقم : 24 رقم النظام : 2212

التطيل	ثمن التعديل	النص كما جاء في المشروع
لتجنب التصيرات الفضفاصة التي قد تؤدي إلى تقييد الحق بشكل غور مبرر	يمارس حق الإضراب في المرافق الحيوية طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي، شريطة توفير حد أدنى من الخدمة في هذه المرافق، ولا سيما منها:	يمارس حق الإضراب في المرافق الحيوية طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنطيمي، شريطة توفير حد أدنى من الحدمة في هذه المرافق، والإسهما منها:
	- المؤسسات الصحية ١	- المؤسسات الصحية ٤
	- المحاكم بمختلف أصنافها و در جاتها ١	- المحاكم بمحتلف أصنافها و در جاتها ١
	- مرافق الأرصاد الجوية ؟	- مرافق الأرصاد الجوية ؛
	- مر افق النقل السككي ؛	، مرافق النقل السككي ١
	- قطاعات النقل البري بمختلف أصنافه ؛	 قطاعات النقل البري بمحتلف أصنافه ؟
	- شركات الاتصال السمعي البصري العمومي ٢	- شركات الاتصال السمعي البصري العمومي أ
	- شركات صماعة وتوريع الأدرية، وشركات إنتاج وتوزيع مادة الأوكسجين ذات الاستعمال الطبي ؟	- شركات صناعة وتوزيع الأدوية، وشركات إنتاج وتوزيع مادة الأوكسجين ذات الاستعمال الطبي ؛
	- مصالح المراقبة الصنحية في الحدود والمطارات والمواتئ ا	- مصالح المراقبة الصحية في الحدود والمطارات والموانئ ؟

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التطيل
- المصدالح البيطرية ؛	- المصالح البيطرية ١	
مرافق إنتاج وتوريع الماء والكهرباء ا	- مرافق إلتاج وتوزيع الماه والكهرباء ؟	
. مرافق إنتاج وتوريع المواد الطاقية ؛	- مر افق ابناج وتوزيع المواد الطاقية ؛	
مرافق التطهير السائل والصلب ا	- مر افق التطهير المناتل و الصلب ؟	
· مر افق جمع النفايات بجميع أصنافها	- مر افق جمع النعابات بجميع أصنافها.	
لمعنى، بمساهمة السلطة أو السلطات الإدارية المحلية	يحدد اتعاق ببرم بين الجهة الداعية إلى الإضراب والمشغل المعني، بمساهمة السلطة أو السلطات الإدارية السطية السختصة، عند الاقتضاء، الحد الأدنى من الحدمة الواجب تامينها في المرافق المدكورة، وكدا الاجراء المكلفين بتوفيرها	
رفي حالة تعذر ابرام هذا الاتفاق، يتعين على المشعل استصدار مر قضائي من قبل قاضي المستعجلات يحدد يموجيه الحد الأدنى المذكور والأجراء المكلفين بتوفير ها	وفي حالة تعدر ابرام هذا الاتفاق، يتعين على المشعل استصدار أمر قضاتي من قبل قاضي المستعجلات يحدد بموجبه الحد الأدنى المذكور والأجراء المكافين بتوفير ها	
بنى من الحدمة بها نقانون، بعد استشارة المنظمات النقانية الأجراء الأكثر تمثيلا أو دات تمثيلية على الصنعيد الوطني	ويمكن تتميم لانحة المرافق الحيوية التي تستوحب توفير حد النبى من الحدمة بها بقانون، بعد استشارة المنظمات البقانية للأجراء الأكثر تمثيلا أو ذات تمثيلية على الصعيد الوطني والمنظمات المهنية للمشغلين التابع لها المرفق المعني عد	
رجودها,	وجودها	
	لوصيح الشروط التي يحت ال تتحفق لتعلق الأصداب في	

التطيل	نص التعرل	البص كما جاء في المشروع
	العطاعات بحبوبة	

السيدة الثانية فاطعة الثامتي التحيل رقم : 25 رقم الثظام : 2213

البنب الخامس ۽ الطسويات المادة 35

نوع التحيل : تغيير أو تتميم عنوان التحديل : المادة 35 الفقرة 1

التطول	نص التعيل	النص كما چاء في المشروع
لأن ذلك يعطل الحق الأساسي في الإضراب من خلال إطالة العملية القامونية	علاوة على العقوبات المتصوص عليها في هذا الداف، يعتبر في حالة تغيب عن العمل بصفة غير مشروعة، كل أجير مارس الإصراب في القطاع العام أو القطاع الحاص، دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي، وتطبق في حقه، عد الاقتصاء، العقودات التأديبية المتصوص عليها في النصوص التشريعية والانظمة الحاصة بالأجراء الجاري بها المعمل. لا يببغي للمشغل إحالة الإضراب إلى العصاء قبل ممارسته	حالة تعيب عن العمل بصفة غير مشروعة، كل أجير مارس الاصراب في القطاع العلم أو القطاع الخاص، دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي، وتطبق في حقه، عند الاقتصاء، العقوبات التاديبية المنصوص عليها في النصوص التشريعية والأنظمة الحاصة بالأجراء الجاري بها العمل.

التعليل	لص التحيل	النص كما جاء في المشروع
لضمان حماية العمال من أي انتقام بعد مشاركتهم في الإضراب	يعاقب بغرامة من 20 000 إلى 50 000 در هم كل مشغل أو منظمة مهنية للمشغلين أو منظمة نقابية، عرقات ممارسة الأجراء حقهم في الإضراب خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 9 من هذا القانون التنظيمي	منظمة مهدية للمشغلين أو منظمة نقابية، عرقلت ممارسة الأجراء حقهم في الإضراب خلافا لما هو منصوص عليه في
	ويعاقب بعرامة من 2000 إلى 5,000 درهم كل أجير ارتكب نفس الفعل خلافا لأحكام المادة 8 المذكورة.	ويعاقب بغرامة من 2.000 إلى 5.000 در هم كل أجير ارتكب نفس الفعل خلافا لأحكام المادة 8 المذكورة.
	ينبغى توفير ضمانات لمدم التمييز ضد المشاركين في الإضراب بعد انتهامه	

توع التحديل: تغيير أو تتميم عنوان التحديل: المادة 37 الفقرة 1

الياب الخامس ۽ الطبويات المادة 37 السيدة التغية قنطسة التاسي التحيل رام : 27 رقم النظام : 2216

التطيل	نص التعيل	النص كما جاء في المشروع
لصمان عدم الإحلال بالاتعاقات الجماعية وتجنب الدراعات المستقبلية	- chi se ka tana di a kin ta di a	الأولى من المادة [] من هذا القانون التنظيمي، مع مر اعاة أحكام الهقر ات الثانية والثالثة والرابعة من المادة المدكورة

نوع التحيل : تغيير أو تتميم عنوان التحيل : المادة 38 القفرة 1

الياب الخامس ۽ العقسويات المادة 38 المبيدة الثانية فاطمة التاملي التعديل رقم : 28 رقم النظام : 2217

التطيل	تص التحيل	التص كما جام في المشروع
لضمال توافق النصوص مع مع مبادئ الحرية النقابية	يعاقب بغرامة من 15,000 إلى 200 30 در هم كل مشغل اتخد، خلافا لأحكام المادة أعلاه، إجراء تمييريا ضد أجرائه بسبب معارستهم حق الإضراب, حدف النصوص التي تفرض عقوبات جدانية على العمال المشاركين في الإضراب السلمي	حلاف لأحكام المادة اعلاه، إجراء تعييزيا صد أجرانه بسبب معارستهم حق الإضراب.

السيدة الثانية قاطعة التامشي التحيل رقم : 29 رقم النظام : 2218

الياب القانس : الطسويات المادة 39

توع التحيل و تغيير أو تتعرم عنوان التعيل و المادة 39 الفقرة 1

التطول	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
لتحديد نقطة انتهاء الإصراب وضمان استقرار العلاقة بين الأطراف بعد التفاوض	يعاقب بغرامة من 2000 إلى 5,000 در هم كل من حالف أحكام المادة 2 من هذا القانون التنطيمي دون الإخلال بالعقودات الجنائية الأشد. وينتهي الاصراب تلقائيًا بتحقيق المطالب المتعق عليها رسميًا	المادة 12 من هذا القانون التنظيمي دون الإحلال بالعقوبات الجنائية الأشد.

مشروع قاتون تنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب - 2024 مشروع قاتون تنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب - 2024

(التعليل	ثص الثحيل	النص كما جام في المشروع
	No algorithm (Control of the Control	طبيق الأحكام العقرة الأخيرة من العصل 29 من النستور، يحدد
	of these to take a second of the	ذا القانون التنظيمي شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب
	اصافة ديباجة تقدّم و توصيح روح القابون و فلسفته الي جانب الأهداف الأساسية المقصودة و المرجعيات الذي يستند عليها	
	"الحق في الإصر أب" و طرق ممارسته و توضيع الإطار العام	
	مع التدكير بأن الحق في الاصراب معترف به دوليا اضافة الى	
	تكريسه كحق يستوري (العصل 29 من يستور الراق) و العصل	
	الله الله ينصل على أن " تعرض مشاريع القوانين التنظيمية الما الله الله الله الله الله الله الله	
	على البرامان وجوبا قصد المصادقة عليها" و الالتزامات الدولية للمعرب دات الصلة، و الجرص على التوارب بين حقوق	
	و واجبات الأطراف (عمال و مشغلين و مجتمع)، من أجل	
	مسمان استمرارية المرافق العامة و الاستقرار الاجتماعي و	
	الاقتصادي في طل الالترام بالحوار الاجتماعي و التعاوص لحل	
	النزاعات قبل اللجوء إلى الإضراب.	

التطيل	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
		الإصراب هو كل توقف جماعي عن العمل يتم يصفة مديرة
	प्रकड़-	ولمدة محددة، من أجل الدفاع عن حق من الحقوق أو مصلحة
	حق ممارسة الإضراب لا يجب أن يحصر في الأجراء دون	
	عبر هم من نفات الاختماعية الأخراي واحدث أن تقعيل 29 من	المضربين.
	التستور نجد ربط بين "حق الإصر أب مضمون" بمِمارسة	
	حريات الاجتماع والتجمهر و التطاهر الملمي و تأسيس	
	الجمعيات، و الانتماء التقابي و السياسي مضمونة. لا يعصل	
	الدستور بين الحريات و الحقوق الأساسية و بين الحقوق	
	الاقتصادية و الاجتماعية	
	و لهذا وجب مراجعة كافة مقتصيات مشروع الفانون التي	
	سنول حصر العمل الماحور في العطاع الخاصر والعطاع	
	العلم، دون أن يسمى فقات اجتماعية أحرى كالعمال غير	
	الاجراء والمستطين والمهنتين واغتراهم لراقع كل لنس يحلب	
	اصافة القنف المهنية بني تتمتع بحربه الإنتمام التعاني طنف	
	لأحكام النمتور و المقتضيات التشريعية و التنظيمية الحاري	
	يها العمل (كالعاملات و العمال المنزليين، التجار، المهن	
	الحرَّق.)	

الياب الأول بأحكام عامة المادة 3

فوع التحديل : تقيير أو تتميم عثوان التحديل : المادة ق الطفرة 2

التعليل	تمن التعديل	النس كما جاء في المشروح
		اد في مداول هذا القانون التنطيمي بالمصطلحات التالية، ما
		9
	ج) - الجهة الداعية إلى الإضراب هي	
	and the section to the section of th	- الأجير كل شحص الترم بندل بشاطه المهني، ويعمل تحت
	- النقابة الأكثر تمثيلاً، طبقاً للتشريع الجاري به العمل، أو ذات	رة مشغل، يكون تابعا له، ودلك مقابل أجر، أيا كان نوعه أو
	تمثيلية على الصبعيد الوطبي مواء تعلق الأمر بإصراب على ا	
	الصنعيد الوطني في القطاع العام او القطاع الحاص 1	ام ٤
	- النقابة الأكثر تمثيلا، طبقا للتشريع الجاري به العمل، على) - المشغل يعتبر مشعلا في العطاع الحاص كل شحص ذاتي
	صعيد المقاولة أو الموسسة او المرقق العمومي المعني، وفي	
	حالة عدم وحودها، النقابة التي حصلت على أكبر نسبة من	11
	مجموع عدد معدوني الأجراء المنتحدين على صبعيد المعاولة أو	
	الموسسة، أو أغلبية المجورين في حالة عدم وجود تمثيلية عن	منبر مشغلا في القطاع العام كل شحص اعتباري من
	النقابة في المقاولة او الموسسة المعنية أو المرفق العمومي	حاص القانون العام يسهر على تدبير مرفق عمومي،
	المعني إذا تعلق الأمر بإضراب على صعيد المقاولة أو	مارس بهذه الصفة صلاحيات السلطة العمومية ؛
	المؤسسة أو المرفق العمومي ؛	
		- الجهة الداعية إلى الإضراب هي:
	تجاور المقاربة التقييدية بشال <u>الجهة الداعية للإصراب</u> و	
	التنصيص على الفنات الاجتماعية و الهينات الأحرى من فنات	
	مهنية، منظمة بحكم القانون، بما ينسجم مع قواعد التمثيلية	-
	الديمقر اطية و ضرورة التقين الجيد لحق دستوري يدخل ضمن	

التطيل	لعن التعديل	النص كما جاء في المشروع
	ما يدس عليه العهد الدولي الحاص بالحقوق المدنية و السياسية و العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و كدا	الصعيد الوطني في القطاع العام أو القطاع الخاص ؛
	منظمة العمل الدولية التي أصدرت العديد من التوصيات و	- النقابة الأكثر تمثيلا، طبقا التشريع الجاري به العمل، على
	الاتفاقيات بخصوص تنظيم ممارسة الحق في الإضراب	صعيد المقاولة أو المؤسسة أو العرفق العمومي المعني، وفي حالة عدم وجودها، النقابة التي حصلت على أكبر نسبة من
		مجموع عدد مندوبي الأجراء المنتخبين على صبعيد المقاولة أو المؤسسة، أو أغلبية الملجورين في حالة عدم وجود تمثيلية عن
		النقابة في المقاولة أو المؤسسة المعنية أو العرفق العمومي المعنى إذا تعلق الأمر بإضراب على صعيد المقاولة أو
		المؤسسة أو المرفق العمومي ؛
		 د) - المرافق الحيوية: هي المرافق التي تقدم خدمات أساسية والتي من شأن توقف العمل بها كليا أو جزئيا أن يعرض حياة الأشحاص وصحتهم وسلامتهم للخطر ا
		 الحد الأدنى من الخدمة - قدر كاف من الخدمات الأساسية بجب تأمينه لضمان استمرارية تقديمها للمرتفقين في حالة
		مارسة حق الإضراب,

الياب الأول :أعكام علمة المادة 4

توع التحيل : تغيير أو تثميم عوان التعديل : المادة 4 الفقرة 1

التطول	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
هده المادة لا تتناول حق الإضراب بمفهومه الواسع و صيغته العامة لأنها تقيّد حق	يمكن أن يمارس حق الإصراب وفق أحكام هذا القانون التنظيمي كل من:	
الإضراب و تحدد الفدات التي بمكنها ممارسة هذا الحق.	- الأشحاص الحاصمون لأحكام القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل ؛	· ·
	- الموظفين والأعوان والمستخدمين لدى إدارات الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية ولدى كل شخص اعتباري احر من أشخاص القانون العام. اصافة هيئات احرى من فئات مهنية، منظمة بحكم القانون، بما يسجم مع قواعد التمثيلية الديمقراطية و صرورة التقنين الجيّد لحق دستوري جيث لا يمكن حصر الحق في الإصراب في منظومة العمل المأجور (أي الأشخاص الخاصعين لاحكام عانون رقم 65.95 المتعلق بمدونة الشغل و (الموطفين و الأعوان المستحدمين لدى ادارات الدولة)	والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية ولدى كل شحص اعتباري آخر من أشخاص القانون العام

غوع التحيل : نغيير او تتميم عنوان التحيل : المادة 5 الفقرة 2

الياب الأول وأحكام عامة المادة 5

السيدة التغية تبيلة مثيب التحيل رقم : 5 رقم التظام : 2343

التطول	نص التحيل	النّص كما جاء في المشروع
ميزيد هذا الليس من إشكالية تعريف الإصراب,		ويعتبر كل إضراب لأهداف سياسية ممنوعا.

الباب الثاني: شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 7

نوع التعديل : تغيير أو تتميم عنوان التعديل : المادة 7 الفقرة 1

التطول	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
حيث أن تحديد أجال طويلة (30 يوم) يمكن أن يشكل تقييدا غير متناسب للحق في الإضراب عند فشل	لا يمكن اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب إلا بعد انصرام أجل ثلاثين (30) يوما من تاريخ توصل المشعل بالملف المطلبي من الجهة التي يمكن لها الدعوة إلى الإضراب,	لا يمكن اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب إلا بعد انصرام أجل ثلاثين (30) يوما من تاريخ توصل المشغل بالملف المطلبي من الجهة التي يمكن لها الدعوة إلى الإصراب.
المفاوضات بين الأطراف	قبل اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب، يتوجب القيام، خلال الأجل المذكور، في العقرة السابقة، بإجراء مفاوضات بشأن الملف المطلبي للأجراء قصد البحث عن حلول متوافق عليها ولهده الغاية، يمكن للأطراف الاتعاق على تعيين وسيط	قبل اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب، يتوجب القيام، خلال الأجل المذكور، في الفقرة السابقة، بلجراء مفاوضات بشأن الملف المطلبي للأجراء قصد البحث عن حلول متوافق عليها ولهذه الغاية، يمكن للاطراف الاتعاق على تعيين وسيط
	وفي حالة تعذر إجراء المفاوضات أو فشلها لأي سبب من الأسباب، يتعين القيام ببنل جميع المساعي اللازمة لإجراء محاولة التصالح بين الطرفين طبقا للتشريع الجاري به العمل، وطبقا لمقتضيات اتعاقيات الشغل الجماعية عند وجودها.	وفي حالة تعذر إجراء المفاوضات أو فشلها لأي سبب من الأسباب، يتعين القيام بعذل جميع المساعي اللارمة لإجراء محاولة التصالح بين الطرفين طبقا للتشريع الجاري به العمل، وطبقا لمقتضيات اتفاقيات الشعل الجماعية عند وجودها
	وإذا لم تؤد محاولة التصالح إلى أي نتيجة، وقررت الجهة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه الدعوة إلى الإضراب، وجبت ممارسته طبقا للشروط والكيعيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي.	وإذا لم تؤد محاولة التصالح إلى أي نتيجة، وقررت الجهة المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه الدعوة إلى الإضراب، وجبت ممارسته طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي.
	تقليص المدة ما بين 48 ساعة إلى أسبوع مع ضرورة التميير بين المطالب المادية المتعلقة يتحسين الدحل و التقليص من المدة	

التطيل	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
	ماسرا جسماد المأول حاصة فيما لحص لمصالب المسعمالية و تلك المتعلقة يتنفيد الالتزامات و قصايا الصلحة و السلامة.	

السيدة الثقية تبيلة متيب التحول رقم : 7 رقم الثقام : 2348

البقيد الثاني و شروط وكيقيات ممارسة حق الإشراب في القطاع الخاص . المادة 12

النطيل	نص التعيل	النص كما چام في المشروع
يجب تدقيق المفاهيم تحديد اسباب المنع.	رمنع كل توقف مدير عن العمل يتم بالتداوب وبكيعية متتالية بين هنات مهنية معينة أو محتلفة، تعمل في المقاولة أو المؤسسة نفسها أو في إحدى المؤسسات التابعة لها، سواء تعلق هذا التوقف بنشاط واحد من أنشطة المقاولة أو المؤسسة أو بعدة أنشطة، توضيح أسباب منع كل توقف مدير عن العمل يتم بالتناوب و كبعيه سبابه	فنات مهدبة معينة او محتلفة، تعمل في المقاولة أو المؤسسة لنفسها أو في إحدى الموسسات التابعة لها، سواء تعلق هذا التوقف بنشاط واحد من أنشطة المقاولة أو المؤسسة أو بعدة أنشطة

توع التعديل : تغيير أو تتعيم

عنوان التعديل : المادة 12 الفقرة 1 الله الثاني : شروط وغيفيات معارسة حلى الإضراب في القطاع الخاص العادة 13 السيدة الناتية تبيئة متيب التحيل رقم : 8 رقم النظام : 2349

يمنع عرقلة حرية العمل خلال مدة سربان الإضراب	A STATE OF THE STA
,	منع عرقلة حرية العمل خلال مدة سريان الإضراب
يراد في مطول هذا القانون التنظيمي بعرقلة حرية ال	اد في مداول هذا القانون التنظيمي بعرقلة حرية العمل
منع الأجير غير المصرب أو المشعل من ولوح أماكن اأ	نع الأجير غير المضرب أو المشغل من ولوج أماكن العمل
أو التهديد أو احتلال أماكن العمل أو مداخلها أو الم	التهديد أو احتلال أماكن العمل أو مداخلها أو الطرق
المؤدية إليها.	زدية إليها.
يجب توصيح معنى "يمنع عرقلة حرية العمل خلال مدة سرو	
الإضراب" مع ضرورة تحديد الأشكال السلمية المشروعة	
للإصبراب	
	حلال مدة سريال الإصراب، كل قعل يودي أو قد يودي منع الأجير غير المصرب أو المشعل من ولوح أماكن اأ و من القيام بمراولة بشاطه المهني، بواسطة الإيداء أو الأ أو المتهنيد أو احتلال أماكن العمل أو مداخلها أو الم المؤدية إليها. يجب توصيح معنى "يمنع عرفلة حرية العمل حلال مدة سريالا الإضراب" مع ضرورة تحديد الأشكل السلمية المشروعة

توع التحيل: تغيير أو تتميم

عثوان التحيل : العادة 13 القفرة 1

الياب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حتى الإشراب في القطاع الخاص المادة 16

وع التطيل: تغيير او تتميم
عنوان التعبيل: المادة 16
القفرة إ

التطيل	تص التحيل	النص كما جاء في المشروع
	يمكن أن يتحد قرار الإصراب على صعيد كل مقاولة أو مؤسسة من قبل الجمع العام للأجراء، الذي يجب أن تدعو إليه الجهة الداعية الى الإصراب حلال حمسة عشر (15) يوما على الأقل من التاريح المزمع عقد الجمع العام عيه،	من قبل الجمع العام للأجراء، الذي يجب أن تدعو اليه الجهة الداعية إلى الإصراب حلال حمسة عشر (15) يوما على الأقل
	بحب تعليم المشعل بكيعية رسمية من قبل الجهة المدكورة بتاريخ ومكان العقاد الحمع العام، ودلك سبعة (7) ايام على الأقل قبل تاريخ انعقاده	تعديل مدة 5 يوما على الأقل للدعوة للإضراب بعد عقد الجمع العام إلى حدّ أننى من 48 مناعة إلى أمنوع على الأكثر
	يجتمع الجمع العام بصورة قانونية بحصور ما لا يقل عن ثلاثة أرباع (4/3) أجراء المقاولة أو المؤسسة، ويتخذ قرار الإصراب تواسطة الاقتراع السري بالأعلبية المطلعة للأجراء الحاضرين.	
	نقوم الجهة الداعية للإصراب بإعداد محصر اجتماع الجمع العام المذكور الذي يجب أن يتضمن عند أجراء المقاولة أو المؤسسة المعية، وعند الحاضرين منهم في الجمع العام، والسبة التي يمثلونها من مجموع الأجراء، وأسماءهم وأرقام بطائقهم الوطنية للتعريف وتوقيعاتهم وسنة الأعلية التي اتحد مموجيها قرار الإضراب.	

يلة مثيب	السيدة النائية ي
10:	التحيل رقم
2353	رقع النظام :

التعاول	تص التعديل	النص كما جاء في المشروع
	بجب تبليع المشعل بكينية رسمية من قبل الجهة المدكورة يتاريخ ومكان انعقاد الجمع العام، ودلك سبعة (7) أيام على الأقل قبل تاريخ انعقاده. تعديل تعليع المشغل (7) ايام على الأقل قبل تاريخ انعقاد الجمع العام إلى 48 ساعة	من التاريخ المزمع عقد الجمع العام هيه. بجب تبليع المشعل بكيعية رسمية من قبل الجهة المدكورة بتاريح

الباب الثاني : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع الخاص المادة 65

نوع التحيل · تغيير او تتميم عنوان التعيل : المادة 16 الفقرة 3

التطيل	ئص التعديل	النص كما جاء في المشروع
اشتر اطحصور ما لا يقل عن أخراء المقاولة أو المؤسسة و اتخاد قرار الإضراب من قبل الجمع العام بالأغلبية المطلقة، يعتبر شرطا تعجريا خاصة بالسية للمؤسسات التي تشعل عند كبير من الأجراء أو تتوفر على فروع في مدن محتلعة	يجتمع الجمع العلم بصورة قانونية بحضور ما لا يقل عن ثلاثة أرباع (4/3) أجراء المقاولة أو المؤسسة، ويتخذ قرار	يمكن أن يتخد قرار الإضراب على صعيد كل مقاولة أو مؤسسة من قبل الجمع العام للأجراء، الذي يجب أن تدعو إليه الجهة الداعية إلى الإضراب خلال خمسة عشر (15) يوما على الأقل من الناريخ المزمع عقد الجمع العام فيه. يجب تبليغ المشغل بكيفية رسمية من قبل الجهة المذكورة بتاريح ومكان انحقاد الجمع العام، ودلك سبعة (7) أيام على الأقل قبل تاريح العقاده. ومكان الجمع العام بصورة قانونية بحضور ما لا يقل عن ثلاثة أرباع (4/3) أجراء المقاولة أو المؤسسة، ويتخذ قرار الإضراب بواسطة الاقتراع السري بالأغلبية المطلقة للأجراء الحاضرين. العام المدعور الذي يجب أن يتضمن عند أجراء المقاولة أو المؤسسة المعنية، وعند الحاصرين منهم في الجمع العام، والسبة التي يمثلونها من مجموع الأجراء، وأسماءهم وأرقام بطائقهم الوطنية التعريف وتوقيعاتهم ونسبة الأعلبية التي اتحد بموجنها قرار الإضراب.

الياب الثاني: شروط وكرفيات معارسة حق الإضراب في القطاع الخاص العادة 18

توع التحول: تغيير أو تتميم عنوان التحول: المادة 18 الفقرة إ

التطيل	تمن التعديل	النص كما جاء في المشروع
5 يوما "تشكل أجال طويلة لا تأخد بعين الاعتبار خصوصيات كل قطاع أو وحدة إنتاجية على حدة و لا الحالات الطارنة و تتنافى مع معايير منطمة العمل الدولية	مع مراعاة أحكام المادة 7 أعلاه، يتعين قبل الشروع الفعلي في تعقيد الإضراب، قيام الجهة الداعية للإضراب بتبليع المشعل بقرار الإضراب بأي وسيلة من وسائل التبليغ المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، ودلك خمسة عشر (5) يوما على الأقل قبل التاريخ المقرر لخوضه	تعيد الإضراب، قيام الجهة الداعية للإضراب بتبليغ المشغل بقرار الإضراب بأي وسيلة من وسائل التبليغ المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، ودلك خمسة عشر (5) يوما على
	غير أن المدة المدكورة تخفض إلى خمسة (5) أيام، إذا كان سبب الإضر أب راجعا إلى عدم أداء المشغل أجور العاملين لديه أو وجود خطر حال يهدد صحتهم وسلامتهم.	غير أن المدة المنكورة تخفض إلى حمسة (5) أيام، إذا كان سبب الإضراب راجعا إلى عدم أداء المشغل أجور العاملين لديه أو وجود خطر حال يهدد صحتهم وسلامتهم.
	 إ يوما على الأقل لتبليغ المشعل بالتاريخ المقرر لحوض الإصراب 	
	(تعديلها ب 48 ساعة إلى [] أيام كما في العديد من الدول) سع تكليف معتشية الشغل بالتتبع و المواكبة و التوثيق	

الباب الثاني : شروط وكيفينك مسارسة حق الإشراب في القطاع الخاص المادة 20

الجهة الداعية الى الإصراب، علاوة على المهام المسدة المهام التالية الداعية الداعية الى الإصراب: الأسلمية لقادي اللاص المخلات والتحهيرات والإلات في الأصابين وتدبير ممارسة الإضراب المكن العمل، وعلى التدابير اللارمة، الواحب مراعاتها لحفظ المحيدة والملامة المهيية، يما في ذلك الحفاظ على مسلمة المهية، يما في ذلك الحفاظ على مسلمة المحيدة والملامة المهية، يما في دلك الحفاظ على مسلمة المستعجلات تحديد هذه الخدمات وتعيين الأجراء الذين الخراء الذين المستعجلات تحديد هذه الخدمات وتعيين الأجراء الذين المستعين من ميكلف منهم بتقديم المستعجلات تحديد هذه الخدمات وتعيين الأجراء الذين المؤدرة الدائمة المهية، يما في دلك الحفاظ على مسلمة المستعجلات تحديد هذه الخدمات وتعيين الأجراء الذين المستعين من ميكلف منهم بتقديم المؤدرة الدائمة المهية، وكذا على تعيين من ميكلف منهم بتقديم المؤدرة ال
موجب احكام هذا القانون التنظيمي، ممارسة المهام التألية بناء المسهر، باتفاق مع المشغل، على صمان استمر از الجدمات الأساسية أنفادي اتلاف الممتلكات والتجهيرات والآلات في الأساسية الفادي الأجراء الممتلكات والتجهيرات والآلات في المستربين وتدبير ممارسة الإضراب المستحدة والسلامة المهدية، بما في ذلك الحفاظ على سلامة المدورة المستخدة والسلامة المدورة المستخدات المتكورة المستخدات والتحهيرات والآلات في المستخدات المتحدد الإنفاق، بمكن للمشغل ان يطلب من قاصبي المستخدات المستخدات تحديد هذه الخدمات وتعيين الأجراء النين المستخدات منكون بنقديمها.
الثناء سروان الإضراب: الأسلمية التعادي اللاصاب المعتملات والتجهيرات والالات في الأسلمية التعادي اللاصاء الممتلكات والتجهيرات والالات في المكل العمل، وعلى التدابير اللارمة، الواجب مراعاتها المعتمل
الأساسية لتعادي الآجراء المضربين وتدبير ممارسة الإضراب الضامية النعادي اللامة، الواحب مراعاتها لحفظ المسحة والسلامة المهدية، يما في ذلك الحفظ على سلامة المهدية، يما في ذلك الحفظ على سلامة المهدية، يما في ذلك الحفظ على سلامة المحدمات المذكورة المستعجات المذكورة العمل، وعلى التدابير اللازمة، الواجب مراعاتها لحفظ وفي حالة عدم الاتعاق، يمكن للمشغل ان يطلب من قاصي المستعجلات تحديد هذه الخدمات وتعيين الأجراء الذين المستعجات تحديد هذه الخدمات وتعيين الأجراء الذين الوحراء الذين المستعجات تحديد هذه الخدمات وتعيين من سيكلف منهم بتقديم المستعجات المحدمات وتعيين الأجراء الذين المحدمات المحدمات المحدمات وتعيين الأجراء الذين المحدمات والمحدمات المحدمات المحدمات المحدمات المحدمات المحدمات المحدمات والمحدمات المحدمات المحدمات المحدمات المحدمات المحدمات المحدمات والاحدمات المحدمات المحدمات المحدمات المحدمات المحدمات والاحدمات والاحدمات المحدمات والاحدمات
تأطير الأجراء المضربين وتدبير ممارسة الإضراب الصحة والسلامة المهدية، يما في ذلك الحفظ على سلامة المهدية، يما في ذلك الحفظ على سلامة الاجراء وحباتهم، وكذا على تعيين من سيكلف منهم بتقديم المدهد، باتفاق مع المشغل، على ضمان استمرار الخدمات المذكورة العمل، وعلى التدابير اللازمة، الواجب مراعاتها لحفظ وفي حالة عدم الاتفاق، بمكل للمشغل الربطات من قاصبي المستعجلات تحديد هذه الخدمات وتعيين الأجراء الذين الموجوعة منهم بتقديم الموجوعة وكذا على تعيين من سيكلف منهم بتقديم الموجوعة وكذا على تعيين من سيكلف منهم بتقديمها.
راف على مختلف مراحلها؟ الأجراء وحباتهم، وكذا على تعيين من سيكلف منهم بتقديم الأجراء وحباتهم، وكذا على تعيين من سيكلف منهم بتقديم المدهات المذكورة, المعددي اتلاف الممتلكات والتحهيرات والآلات في العمل، وعلى التدابير اللازمة، الواجب مراعاتها لحفظ وفي حالة عدم الاتعاق، يمكن للمشغل ان يطلب من قاصبي المستعجلات تحديد هذه الخدمات وتعيين الأجراء الذين الموحيات من منيكلف منهم بتقديم الميكون بتقديمها.
الأجراء وحياتهم، وكذا على تعيين من سيكلف منهم بتقديم الأجراء وحياتهم، وكذا على تعيين من سيكلف منهم بتقديم المسهر، باتفاق مع المشغل، على ضمان استعرار الخدمات المذكورة. العمل، وعلى التدابير اللازمة، الواجب مراعاتها لحفظ وفي حالة عدم الاتفاق، يمكن للمشغل ان يطلب من قاصبي للمستعجلات تحديد هذه الخدمات وتعيين الأجراء الذين الموجوبة من ميكلف منهم بتقديم سيكلفون بتقديمها.
المبهر، باتفاق مع المشغل، على ضمان استعرار الخدمات المذكورة. مية لتعادي اتلاف الممتلكات والتجهيرات والآلات في العمل، وعلى التدابير اللازمة، الواجب مراعاتها لحفظ وفي حالة عدم الاتعاق، بمكل للمشغل الله يطلب من قاصبي المستعجلات تحديد هذه الخدمات وتعيين الأجراء النين الموجداء التين الموجدات من سيكلف منهم بتقديم سيكلفون بتقديمها.
مية لتعادي اتلاف الممتلكات والتجهيرات والألاث في العمل، وعلى التدابير اللازمة، الواجب مراعاتها لحفظ وفي حالة عدم الاتعاق، ومكن للمشغل ان يطلب من قاصبي المستعجلات تحديد هذه الخدمات وتعيين الأجراء الذين اله وحياتهم، وكذا على تعيين من سيكلف منهم بتقديم سيكلفون بتقديمها.
العمل، وعلى التدابير اللازمة، الواجب مراعاتها لحفظ وفي حالة عدم الاتعاق، يمكن للمشغل ان يطلب من قاصبي المستعجلات تحديد هذه الخدمات وتعيين الأجراء الذين المستعجلات تحديد هذه الخدمات وتعيين الأجراء الذين المودينية، يما في تعيين من سيكلف منهم بتقديم سيكلفون بتقديمها.
لة والسلامة المهدية، بما في دلك الحفاط على سلامة المستعجلات تحديد هذه الخدمات وتعيين الأجراء الذين الم وحياتهم، وكذا على تعيين من سيكلف منهم بتقديم سيكلفون بتقديمها.
ام وحواتهم، وكذا على تعيين من سيكلف منهم بتقديم سيكلفون بتقديمها.
ات المدكور ة
لا يمكن ممارسة الإضراب إلا بعد صدور أمر قاضي
حالة عدم الإتعاق، يمكن للمشغل أن يطلب من قاصبي المستعجلات.
مجلات تحديد هذه الخدمات وتعيين الأجراء الدين
ول متقديمها الأساسية" باتعاق
بين الأجراء المصبريين والمشغل والكن دون المس بحق
كن ممارسة الإضراب إلا بعد صدور أمر قاضي الإصراب
هجلات

توع التحيل ؛ تغيير أو تتميم

عنوان التعديل : المادة 20

القفرة 1

السيدة النقبة نبيلة منيب التعيل رقم : 14 رقم النظام : 2367

اليف الثانث : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع العام المادة 30

ع التعديل: تغيير أو تتميم	نو
نوان التحيل: المادة 30	6
القائرة]	

التطيل	تمن التعيل	النص كما جاء في المشروع
	علاوة على الأحكام العامة المنصوص عليها في الدف الأول	علاوة على الأحكام العامة المتصوص عليها في الباب الأول
	أعلاه، تطبق أحكام الباب الثاني من هذا القانون التنظيمي على	أعلاه، تطبق أحكام الباب الثاني من هذا القانون التنظيمي على ا
	ممارسة حق الإصراب من قبل الأجراء العاملين بالقطاع العام،	
	باستثناء أحكام المواد 🛭 (العقرة الثانية) و15 و16 و17 (العقرة	
	الثانية) و 1 و 24 و 24	الثانية) و19 و24.
	بخصوص تقين الإضراب في القطاع العلم، يجب الحرص	
	على التوازن مع المواد الحاصة بالغطاع الخاص	

السيدة الثانية تبيلة مترب التعيل رقم : 15 رقم النظام : 2369

الياب الثالث : شروط وكوفيات ممارسة حق الإشراب في القطاع العام المادة 31

نوع التعيل : تغيير أو نتميم عنوان التعيل : المادة 31 الفقرة 1

النطيل	نص التعديل	النص كما چاء في المشروع
و دلك لصمان حقوق العاملين و المرتفقين	والكيفيات المنصوص عليها في هذا الفانور التنظيمي على الصعيد الوطني من قبل الجهار التداولي المحتص لإحدى النقابات الأكثر تمثيلا أو دات تمثيلية على الصعيد الوطني.	والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي على الصعيد الوطني من قبل الجهاز التداولي المختص لإحدى البغابات الاكثر تمثيلا أو دات تمثيلية على الصعيد الوطني. يقصد في مدلول هذا القانون التنظيمي بالقطاع العام كل المرافق التابعة للدولة أو للجماعات الترابية أو للموسسات أو للمقاولات العمومية أو لمكل شخص اعتباري أخر من أشخاص القانون العام

نوع التحيل تغيير او تتميم عنوان التحيل : الملاة 33 الفقرة 1

الباب الثقت : شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب في القطاع العام المادة 33

السيدة الدانية تبيئة متيب التحيل رقم : 16 رقم النظام : 2371

التطيل	نص التحيل	الثص كما جاء في المشروع
	لا يمكن للعنات التالية ممارسة حق الإضراب:	لا يمكن للعنات التالية ممارسة حق الإضراب:
	- القضاة وقضاة المحاكم المالية ؛	 القضاة وقضاة المحاكم المالية ؛
	- موظفو ادارة الدفاع الوطني وأفراد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي ؛	- موظفو إدارة الدفاع الوطني وأفراد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي ا
	- موظفو الأمن الوطني والقوات المساعدة ؛	- موظفو الأمن الوطني والقوات المساعدة ؛
	- رجال وأعوان ومساعدو السلطة، وجميع فنات الموظفين العاملين بوزراة الداخلية ؛	- رجال وأعوان ومساعدو السلطة، وجميع قنات الموظهين العاملين بوزراة الداحلية ؛
	- الموطعون الديبلوماسيون و القنصليون ؟	- الموظفون الديبلوماسيون والقصليون ؛
	- موظفو وأعوان إدارة الجمارك والضرانب غير المباشرة ؟	- موظفو وأعوان إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة ؟
	· موظفو وأعوان إدارة السجون وإعادة الإدماج ؛	- موظعو وأعوان إدارة السجون وإعادة الإدماج ا
	- موظفو الهيمة الوطنية للوقاية المدنية وجميع العنات الأحرى العاملة بها ٤	- موظهر الهيئة الوطنية للوقاية المدنية وجميع العثات الأحرى العاملة بها ؛

التعليل	نص التحيل	النص كما جاء في المشروع
	- موظفو وأعوان المياه و الغابات حاملو المملاح !	- موطفو و أعوان المياه و العابات حاملو المملاح ؟
	القيمون الدينيون ا	-القيمون الدينيون ؛
	- مر اقبو الملاحة الجوية والبحرية	- مراقبو الملاحة الجوية والمحرية.
	كما لا يمكن للأشخاص الاتي ذكر هم ممارسة حق الإضراب:	كما لا يمكن للأشخاص الأتي ذكرهم ممارسة حق الإضراب.
	- الأشخاص الذين يتم تكليعهم بضمان حد أدنى من الخدمة ؛	- الأشخاص الدين يتم تكليفهم بضمان حد أدنى من الخدمة ؟
	- الأشخاص الذين يتم تكليعهم بالمهر على الصحة والسلامة المهنية بلماكن العمل أثناء فترة سريان الإضراب.	- الأشخاص الذين يتم تكليعهم بالسهر على الصحة والسلامة المهنية بأماكل العمل أثناء فترة سريان الإضراب.
	تعديل المادة التي تجدد العنات التي لا يمكن لها ممار سة الحق في الإعتبر اب	
	سَقييد منع الحق في الإصر اب بالسبة لحملة السلاح	

نوع التحول : تغيير أو تتميم عنوان التحول : الباب الخامس : الطسويات الفقرة 1

الباب الخامس : العقسويات

السودة الثانية نبيلة منيب التعديل رقم : 17 رقم النظام : 2374

التعليل	ثمن التعديل	النص كما جاء في المشروع
	45 - 44 - 43 - 42 - 44 - 40-39-38-37 - 36 - 35 - المواد 35 - 45 - 45	
	هياك تعليب بطابع الرجري الذي حصيصت له 2] ما ة من صل	
	49. هذا ببين بأن المقاربة المحتمدة مقاربة تقييدية في الوقت الذات المقاربة المحتمدة مقاربة تقييدية في الوقت	
	الذي كان يفتر ض الاهتمام بتنظيم حق الإصبر اب و إحاطته بالصمانات القانونية لممارسته كحق دستوري	
	العقوبات السالية للحرية و الغرامات لا تنسجم مع ضمان	
	ممارسة هذا الحق و فلسفته لهذا وجنب حذف العقوبات السالية	
	للحرية و مراجعة كل ما يتنافى مع حق التنظيم و الحرية النقابية	
	و حق الإضراب و حماية حقوق العمال في ممارسة حقهم الدستوري في الإضراب و تجنب از دو اجبة العقوبات.	

تعكيلات المحكومة المقكمة خلال اجتماع اللجنة للبت والتصويت علم مشروع القانون التنضيمي





المن الأمسي مستروح	
المرده الشمية	الدة الثانية صيغة ثو افقة
الإغبراب هو كل بوقف جماعي عن العمل يتم يضمة مديرة وللدة محددة، من أحل الدفاع عن	إ الإصراب هو كل بوقف رودي حماعي لمدة معدده عن الداء العمل كليا او جربيا ، من اجر
حق من العقوق أو مصلحة من المصالح الاجتماعية أو الاقتصادية الباشرة للاحراء المصريين	الدفاع عن حق من لحقوق او مصنحة من لمصالح الاحتماعية او الاقتصادية او المهنية
	غباشرة للعمال في علاقتهم بالمُقاولة أو بالمُؤسسة أو بالمرفق العمومي والمُرتبطة بطروف العمل
	وتعمين الوصعية المادية
	و يعد إضرابا كل توقف إرادي جماعي عن ممارسة المبتة أو أداء العبل من لدن المهنوين
	والعمال المنتقلين والأشخاص غير الأجراء للفة محددة، من أجل الدفاع عن حق من العقوق
	و مصلحه من الصالع الدينطة يتحسين طروفهم المهية

3 asili

يرادق مدلول هذا القانون التنظيص بما يلى

 العامل كل شخص الترم بأداء عمل مقابل أجر تحث إمرة مشغل، تربطه به علاقة عمل مباشرة، في القطاع الخاص أو في القطاع العام

الليدون، الأشخاص المنتمون لفتات الهنيين أو العمال المستقبق أو الأشخاص غير الأجراء الدين يراولون نشاطا خاصا

ب) القطاع العام، كل المرافق التابعة لتنولة أو للجماعات الترابية أو للمؤسسات العمومية أو لكل شخص اعتباري أخر من أشخاص القانون العام

 إ. لجية الداعية إلى الإضراب في الجية التي تنول الدعوة إلى الإضراب والتفاوض يمناسبته
 أو السعى ال تسوية القضايا الخلافية و اتخاد قرار تنفيذ الإضراب أو تعليقه أو إياله أو إثمانه و السير على سرمانه ومطوره، وبشعل ما يلى

ف ما يتعلق بالعمال

- تقابة أكار تمثيلا على الصعيد الوطي، في وضعية قانوبية سليمة
- نقابه ذات تمثيلية على الصعيد الوطني، في كل نقابه في وصعية قانونية سليمة، شاركب
 في التخابات ممثل التجوران في القطاعين المام و الغاس وحصلت على تمثيلية بهذين
 القطاعين دون اكتساب سبقة النقابة الإكثر تمثيلا وفق النصبوس التشريعية الجاري بيد
 المدر.
 - تقاية أكثر تمتيلا على مستوى القاولة أو اللؤسسة، في وضعية قاتوبية سليمة
 - ~ مجموعة من أجراه المُقاوِلة أو المُؤسسة وفق ما هو منصوص عليه في المُادة 17 أداه في ما ينملق بالمِنيون
- تقابة في وضعية قانونية صليمة أو هيئة مصنئة بقانون لا يمنعها من ممارسة أي تشاط .
 تقابي

در الله فق العيوبة المرافق النابعة للمطاع العام أو القطاع العناص أو هما مما والتي لقدم خدمات أساسية من شأن توقف العمل بها كلها أو جرئها أن يعرض حياة الأشخاص

يراد في مدلول هذا القانون التنظيس بالمسطلحات التالية، ما يلي

أ)- الأحير كل شخص النزم ببدل نشاطه المني، وبعمل تحت إمره مشقل، يكون تابعا له، وذلك مقابل أجر، أيا كان موعه أو طريقة أدائه، سواء كان يعمل في القطاع الخاص أو في القطاع العام؛

ب)- المُشغل يعتبر مشغلا في القطاع الخاص كل شيخص ذاتي أو اعتباري خاهيم تلقابون الخاص، يستأجر خدمات آجير للقيام بأعمال، في مقاولة أو مؤسسة

ويعتزر مشغلا في القطاع المام كل شيعمى اعتباري من أشيعاس القانون المام يسير على تدبير مرفق عمومي، ويمارس بهذه الصبغة مبلاحيات السنطة العمومية ا

ج} الجية الداعية بل الإضراب في

التقامة الأكثر بمثيلاً، طبعة لتنشوية الجناري به العمل. أو داب بمثينية على الصعيد. الوصي منواه تعلق الأمر بإضراب على الصعيد الوطئي في القطاع العام أو القطاع الجناس

النقابة الأكثر تمثيلا، طبقا لتتشريع الجاري به العمل، على صعيد المقاولة أو المؤسسة او للرفل العموم المعوم المعرم وجود المدينة على المعامة في المقاولة أو المؤسسة المعموم المعوم المعرم ا

 دائر فق الحبورة هي دائرافق التي تقدم خدمات أساسية والتي من شان توقف الممل بها كلها أو جراية أن يمرض حياة الأشخاص وصحايم وسلامتهم للحطر ؛

ر م) - العد الأدنى من الخدمة فدر كاف من الخدمات الأساسية بحث ناميدة نصمان استعبارية تقديمها للمرتفقين في حالة ممارسة حق الإضراب.

وصحتهم وملامهم للخطرة

هـ) عرفتة حربة العمل خلال مدة صربان الإضراب. كل قمل مثبت يؤدي إلى بلتع من الولوج ال أماكن العمل أو من قيام العمال غير اللضرين من مزاولة بشاطيم:

و) احتلال أماكن العمل. كل قمل يؤدي إلى عرفلة حربة عمل العمال غير المضريف أو استمرارية فشاط المقاولة عبر منع دخول وخروج السلع والأليات والأشخاص من وإلى أماكن العمل.

ر) الملف الطلبي. في مجموعة من المطالب التي تروم تحقيق امتيازات اقتصادية أو اجتماعية أو مهنية ذات الصلة بظروف العمل أو ممارسة المنة بالعسبة للمهنيين؛

ي) القضايا الخلافية في القضايا الباتجة عن عدم الاتفاق حول تأويل تطبيق شريع العمل
 أو احترام الالتزامات التماقدية للباشرة بين طرق الملاقة الشغلية أو المبنية.



man de la companya de	المن الأصلي المتريح	
الماده الماده الماده التنظيمي على المطاعين العام والخاص، مع مراعاه احكام الماده السري أحكام هد القانون التنظيمي كل من المارس حق الإصراب وفق أحكام هذا القانون التنظيمي كل من الأشخاص الخاصمين الأحكام القانون رقم 99 65 المعلق بمدونه الشغن الأشخاص المصوص عليم في المادة 3 من القانون رقم 99 65 المشار اليه أعلاه: الموظمين والأعوان والمستخدمين والمنافدين لدى إدارات الدولة والمؤسسات المعومية والجماعات الترابية ولدى كل شخص اعتباري أخر من أشخاص القانون المام المستخدم والعمال المستخدم والأشخاص الدين يزاولون نشاطا خاصا كف وقع تحديدهم في التشريع الحاري به العمل.	الماده المنظيمي كل من الإضراب وفق احكام هذا العادون التنظيمي كل من بمارس حق الإضراب وفق احكام هذا العادون رقم 99 65 المعلق بمدودة الشغل الموظمين الخاضمين الخاصمات والمعاولات الموظمين والأعمامات المربية ولدي كل شخص اعتباري أحر من أشخاص المادون العام	6



	السي الأصلي تستروح	
-	11266	المادذات
	كل دعوة إلى الإضراب خلاقا لأحكام هذا القامون التنظيعي تعتبر باطلة	كل إشراب يمارس خلافا لأحكام هذا القانون هو إشراب غير مشروع.
	وبعتبر كل إصراب لأهداف سياسة ممنوعا	
8		

	المن الأمل المغروج	ار آباد اسلام
المادة كان على كل عامل أو متى بريد أن يشارك في ممارسة حق الإسراب النفيد بأحكام هذا العانون وكذا بأحكام التصوص التشريفية والتنظيمية الجاري بها العمل بشارك في الإشراب في حالة توقف مؤقت عن العمل لا يؤدى عنه أجر لا يترتب عن إشراب المهيين توقف عقد شغل أجرائهم و عدم أداء أجورهم.	المادة 61 يجب على كل أجير أراد المشاركة في معارسة حق الإصراب التغيد باحكام هذا الشابون التنظيمي وكذا بأحكام التصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل	8

و المُناا بِالمِناءِ المِناءِ المُناءِ المِناءِ المِناءِ المِناءِ المِناءِ المِناءِ المِناءِ المِناءِ المُناءِ المُناءَ المُناءُ المُناءَ المُناءُ	Hardings and the state of the s
A STATE OF S	

Part Same	السي الأحلي المشروع	
المادة على الإسراب مصمولة بمقتصى هذا المانون، وبمنع كل فعل يؤدي إلى عرقاتها، سواء بواسطة الاعتداء أو الابتقام أو الإغراء أو بأي وسيلة أخرى. حربه العمل أثناء ممارسة على الإضراب مضمولة لمقتضى هذا القانون وبمنع كل فعل يؤدي إلى عرقائها أو احتلال أماكن العمل. مع مراعاة أحكام المادة 17 أدناه، كل إضراب نتم مواصلته في حالة إجانه أو تعليقه وفق أحكام هذا القانون هو إضراب غير مشروع	الماده ك يسبع على المشغلين ومنظماتهم المهنية وعلى المنظمات النقابية للأجراء عرفلة ممارسة حق الإضراب يواسطة الاعتداء أو الانتقام أو الإغراء أو بواسطة أي وسيلة من الوسائل التي يمكى أن نعول دون عمارسة الأجراء حقهم في الإضراب	12

141ci 11-14ici 9:

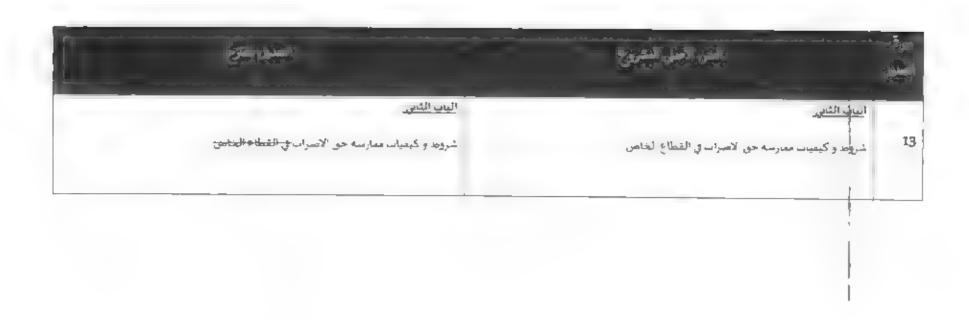
يمنع عنى المشفل اتحاد أي إجراء تمييري في حق الأحراء يسنب ممارسهم حق الإصراب، من سأنه حرق مبادئ المساواة وتكافؤ المرض والمساس بالشمانات المنوحة لهم والمتعلقة على الخصوص بحقوقهم ووضعياتهم ومساوم المق.

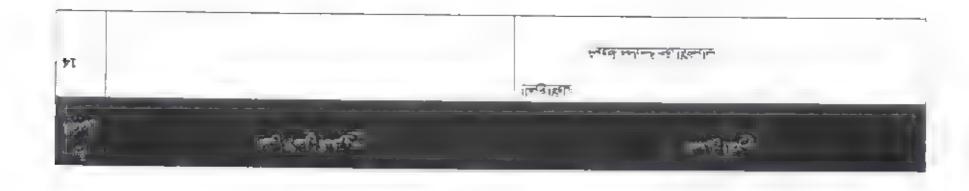
113540

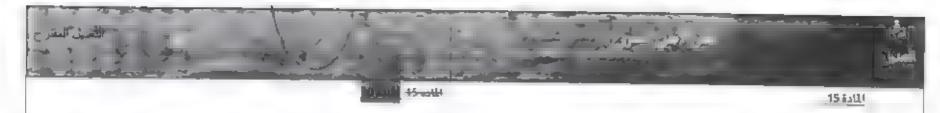
يمنع الخاد اي إجراء بمياري في حق العمال نسب ممارسهم حق الإصراب، من شأبه خرق مبادئ المساواة وتكافق المرض والمسامل بالصمانات المسوحة لهم والمتعلقة على الحصوص بحقوقهم ووضعياتهم ومسارهم لمهي

لا يعد الإصراب الذي يمارس وفق أحكام هذا القانون من المبررات المقبولة لاتساد المقونات لتأدينية أو لنفصص من الممل في حق الممال المضريق.

تعبع خلال مدة الإصراب مناولة أو نعل أو برحين ألهات وأجهره وباقي وسائل عمل القاولة أو لمؤسسه كلا أو بعضا







لاصبرات على الصميد الوطاي في حميم المطاعات و بعضها و في قطاح الماهوة الى الاصبرات على بصعيد الوطاي في القطاع الماهو الفاص من قبل المبديد الوطاي المعديد الوطاي المدول الم

تتم الدعود الى الإصراب على مبعيد المرفق العمومي من قبل بمانة أكثر تمثيلا على الصبعيد. الوطلي أو من قبل نقابة ذات تبخيلية على صعيد المرفق العجومي،

نتم الدعود الى الإصراب على صعيد المقاولة أو المؤسسة ، مع مراعاة أحكام المادد. 12 أدناه من قبل

مقابة أكثر تمثيلا باللقاولة أو المؤسسة:

مجموعة من أجراء الثقاولة أو المؤسسة وفق ما هو متصوص عليه في المادة 111 أولاء أولاء

بقم الدعود الى الإصراب بالنسبه للمهديان من قبل نقابه أو هيئة معدلة بقابون لا يمنطها من ممارسة أي نشاط نقائي.

تتغد النشابة قرار الدعوة إل الإضراب هن طرف الجهاز الثغول له ذلك في نظامها الاساسي. يبكن أن ينجد قرار الإصبرات على العبعيد الوطاي في جميع القطاعات و تعصيد و في قطاح واحد و في دشطة معينه داخل نعس المعدج و في قطاعات محتمه المن قبل الحياد الساولي المحمل لإحدى النقابات الأكثر بعثيلا أو دات بمثينية على العبعيد النوطي، ودلت طبعت الانظامية الأصابية

33

أنفن الأملي المغروج

بمكن أن يتخذ قرار الإضراب على صعيد كل مقاولة أو مؤسسة من قبل الجمع العام الأجراء، الذي يجب أن تدعو إليه الجهة الناعية إلى الإضراب خلال خمسة عشر (15) يوما على الأقل من التاريخ المرمع عقد الجمع العام فيه

يجب تبليغ المشغل بكيفية وسمية من قبل الجهة المذكورة بشاريخ ومكان انعقت الجمع العام، وذلك سبعة(7) أيام على الأقل قبل تاريخ العقادد

يجتمع الجمع العام يصورة فانونية يعضور ما لا يقل عن ثلاثة أرباع (3/4) أجراء للقاولة أو المؤسسة، وننف قرار الإضراب بواسطة الاقتراع الصري بالأغلبية المكلفة للأجراء الحاضرين

تقوم الجهة الداعية للإضراب يزعداد محضر اجتماع الجمع العام المذكور الذي يجب ال يتضمن عدد أجراء للقاولة او المؤسسة المعنية، وعدد العاضرين مهم في الجمع العام والنسبة التي يمثلونها من مجموع الأجراء، وأسماعهم وأرقام بطائقهم الوطنية للتعريف وبوقيعاتهم ونسبة الأغلبية التي انتقذ بموجها قرار الإضراب

11 šaldi

تجور الدعوة الى الاضراب من قبل مجموعة من أجراء المقاولة أو المؤسسة، يحرد محضر يوقعه ما لا يقل عن 35 % من أجراء المقاولة أو المؤسسة، يتم يموجبه الموافقة على اتخاد قرار الدعوة إلى الإضراب

وبتضمن هذا المحضر قرار الدعوم إلى الاضراب و يحدد لجنة الاضراب التي يتراوح عدد اعضائها ما يهي 3 و 6 تتولي مهام الجية الداعية الى الاضراب

ولا يكون غلّا المحضر مبحيط الا بعد عقد جمع عام يعضور ما لا بقل عن 950 من اجراء المقاولة أو المؤسسة

يحدد تص تنظيمي سودج المحضر والبيانات الواجب تضميتها وكيميات المعاينة والتبليع

التعن الأصلي للبشروخ

(7 sald)

لا يمكن اللجوء إلى ممارسه حق الإصراب الا بعد الصورم. جن ثلاثين (30) بوماً من ناريح موسب الشفل باللف الطابي من الجية التي يمكن لها الشعوة إلى الإصراب.

فين اللجود إلى ممارسة حق الإصراب التوجيد العيام، خلال الأحل المذكور ، في المفرد السابقة البراجراء مفاوسات نشأل الملك المطلعي للأحراء قصيد البحث على حيول منو فق عنها ويهدد الماية، يمكن للأطراف الاتفاق على تحيين وسيط

وفي حالة بعدر جراء المناوميات أو فشلها لأي سنب من الأسباب ينعين الميام ببدل جميع الساعي الكرامة لاحراء معاولة المصالح بين الطرفين طبقا للنشاريم الحاري به العمن، وطبف القبطيات الفاقيات الشغل الجماعية عند وجودها

واد الما بؤد معاوله النصالح إلى ي بنيجة، وقارب الجهه المشار الها في العمرة الأولى علاه الدعوة إلى الإضاراب، وجبت معارسته طبقنا للشيروط والكيفينات النصوص علهنا في شدا الفادون التنظيمي

12 Sally - Tistle

تحور الدعوه إلى الإصراب من قبل الجهة الداعية ال الإصراب تمعا للدواعي والأحال التالية

بخصوص الملف المثلثي تعور الدعوة الى الاضراب في القطاع العام أو المرفق العمومي أو المستبث للميتين يعد الصرام أجل خمسة وأربعين (45) يوما، مع إمكانية التمديد مرة واحدة لفترة خمسة عشرة (15) يوما يناه على طلب أحد الأطراف، وبالنسبة للقطاع الغاص تجور الدعوة الى الاصراب، على مستوى المفاولة أو المؤسسة من طرف النقابة الأكثر تمثيلا على صبعيد المفاولة أو المؤسسة وفي حالة عدم وجودها من طرف مجموعة من أجراء المفاولة أو المؤسسة وفق ما هو منصوص عنيه في المادة 11 أعلاه ، وبحدد الأهل في خمسه عشر (15) يوما، مع أمكانية التمديد مرد وأحدة لفترة مماثلة بناء على طلب أحد الأطراف.

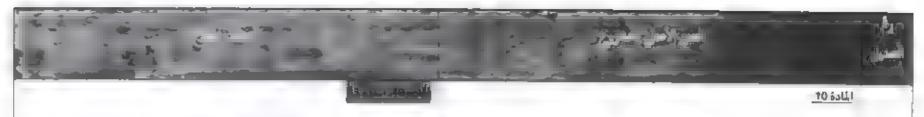
تحلسب الأجال من تاريخ التوصل باللف المطني، وبجب القيام خلالها وإجراه مفاوضات قصد البحث عن حقول متفق علها

بخصوص القضايا الخلافية تجور الدعوة الى الأصراب في القطاع العام او المرفق العمومي و بالمسبة للمبدئ بعد الصرام أحل اللابي (30) يوما وبالنسبة للمطاع الغاص على مستوى المفاولة أو المؤسسة يعدد الأجل في عشرة (10) أيام، وفي حالة لجود الجية الداعية إلى الاضراب إلى مصطرة معاولة التصالح المصوص عليها في تشريع الشغل الجارى به العمل، يتم التقيد بالأجال المرتبطة بها

معتسب الأجال من تاريخ التوصن بالقصايا الغلافية. وبجب القيام خلالها بجميع الإجرادات قصد البحث عن سبل تسويها.

بخصوص وجود خطر حال ملبث بهند صبحة و سلامة الأجراء باللقاولة أو المؤسسة. تجوز الدعوة ال الإضراب بعد الصرام أجل ثلالة (3) أيام من إثبات الخطر.

وادا لم يتم التوصل الى أي اتماق، وقررت الجهة الداعية الى الإضراب معارسة حق الاضراب، تجوز معارسته طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي داخل أجل معة ايتداء من تاريخ الصواح الأجال المشار إليها في هذه المادة.



تربطهم به أي علاقة شغل قبل تاريخ تبليغه قرار الإضراب.

غير أنه. يجور للمشغل، في حالة رفض الأجراء الكالفين بتوفير حد أدنى من الخدمة أداء للهام لمسدة الهم في المرافق الحيوية طبقا لأحكام المادة 34 من هذا المانون السطيعي - خلال اجراء أخرين محل الأجراء المكلفين بتوقير حد أدنى من الخدمة، وذلك خلال مدة سربان الإصراب كما أنه، في حالة تأثير ممارسة حق الإضراب على تزويد السوق باللواد والخدمات الأساسية اللازمة لحماية حياة الوطنين وصحتهم وسالمهم، يتعين على المشغل أو من ينوب عنه الإستمالية فورا بأجراء أخرس لتأمين استمرار المقاوله في تقديم خدماتها خلال مدة سربان الإضراب

ق حالة تعدر دلك، أمكن للسلطات المحلية المختصة اتخاذ التدايير الالزمة لضمان استمرر لقاولة في تقديم خدماتها على مسؤولية المشغل

يمتع على الشفل، خلال مدة سريان الإضراب، أن يحل محل الأجراء المضريين أجراء أخرين، لا - يمنع على المرفق العمومي أو المقاولة أو المؤسسة، خلال مده سربان الإضراب، أن نحن محل العمال الضربين عمال أخرب، لا تربطهم به أي علاقة شغل قبل تاريخ تبليقه قرار الإضراب

عير مه يجور للمرفق العمومي أو المودلة أو المؤسسة ، في حالة رفس العمال الكلمين

بترفير حد أدنى من الخدمة قداء المام للسندة إليم في المرافق الحيوبة طبقا الأحكام المادة 21 من هذا القانون التنظيمي، إحلال <u>عمال</u> آخرين محل ا<u>لعمال</u> المُكلمين بتولير حد أدنى من الخدمة، وذلك خلال مدة سربان الإشراب

بالسهر على ضببان استمرار الأتشطة الضرورية لتقادى إتلاف المتنكات والتجهيزات والألات في أماكن العمل، وعلى التدارير اللازمة، الواجب مراعاتها أحفظ المبحة والسلامة المبيرة، يما في ذلك التعماط على سلامة العمال وحياتهم طبقا لأحكام المادة 16. حلال عمال أخربن معل العمال المكلفين يضمان استمرار الأتشعلة المشار اليه في هذا البتدر ودلك خلال مدة سربان الإمبراب

في حاله باثير معارسه حق الإصراب على برويد السوق بالمواد والأنشيطة الصيوورية اللازمة لحماية حياد عواطبين وصحيم وسلامهم بنده عني قوار الميلطة العبية بمكن الاستفالة فورا يعمال أحربن عامين سممران بشاط المقاولة أو المؤسمة أو الميثة او المرفق العمومي المنيرى تقديم خدماتها خلال مدة سربان الإضراب

وفي حاله تمدر ذلك، أمكن للسلطات المعلية المختصة انتفاد التدمير اللازمة أشمان استعرار نشاط المعاولة أو المؤسسة أو المينة أو الموقي العموس ودلك عنى مسؤولية وبفعة الجيه التي مو سومان استمرار نشاطية



المادد 18.

14 ásil) (18 ásil)

المكلوبين

مع مراعباة أحكام الثادة 7 أعلاد، يتمين قبل الشروع الفعلي في تنفيد الإضراب، قبام الجهه الدعبة للإضراب يتبليغ الشعل بقرار الإضراب يأي وسيلة من وسائل النبليغ المتصوص علها في التشريع الرحاري به الممل، وذلك خمسة عشر (15) يوما على الأقل قبل التاريخ المقرر لخوصه

غير أن المنة المدكورة تشفض إلى خمسة (5) أيام، إذا كان سبب الإضراب واجما إلى عدم اداء المشغل أجور العاملين لديه أو وجود خطر حال يهدد مسحهم وسلامهم

مراعاء الأحكام المادة 12 أعلاء بيعيب على البعية البراعية للإصوري، قبل الشروع المعلي في التشريع التسريع به المعلى ودلك سمعه (7) امام كميلة إحطار على الاقل قبل الداريخ المقرر بخوضه

رئيس الحكومة والسلطات الحكومية المكلفة بالداخلية و التشخيل و القطاع المعني، إد بعنى الأمر بالدعود إلى الإصراب عنى الصحيد الوطاي في القطاع العام أو القطاع الخاص أو على صحيد المرفق العمومي؛

- والي الجهة أو عامل الممالة أو الإقليم، وممثل السلطة الحكومية المُلفة بالتشقيل
 والمقاولة أو المؤسسة. إذا تعلق الأمر بإضراب على صعيد المقاولة أو المؤسسة.
- وال الجيم او عامل العماله أو الإقليم و مبتلي السنطات المكومية و اليمانات الدام ليد المول المني إذ الدول الأمر بإهبوات بمرفق عمومي عبى المستوى الترابي بيا مسري احكام المقرة السابقة على المبلس، و يحدد اجل الإخطار بالنسبة لهذه الفته في المبله (07) المام

غير أن بلدة للدكورة تختص إلى <u>ثلاثة (3) ابام</u>، إذا كان سبب الإصراب راجمه إلى وجود خطر حال يبدد صحه الأحراء وسلامهم <u>ويدم تبليغ قرار الاصواب إلى والى الجهة أو عامن العماله أو</u> الاقليم، وممثل المبلوثة الحكومية المكلمة بالتشعين والسلطاب المعبية والمقاولة أو

Henry

- 14 asil 78 asil

18 will

غير أن المدة المذكورة تخفض إلى خمسة (5) أيام، إذا كان سبب الإصراب واجما إلى عدم أداء للشغل أجهر العاملين لديه أو وجود خطر حال يهدد صحتهم وسلامتهم

مع مراعاة أحكام للنادة 7 أعلام، يتعين قبل الشروع الفعلي في تنفيذ الإضراب، قيام الجية م<u>واعاة الأحكام المادة 12 أعلام، يجب على الجية الداعية للإصراب</u> فبن الشروع بفعلي في الداعية للإضراب بقيلهم اغشمل بقرار الإضراب بأي وسيلة من وسائل التبليع للنصوص علها فتقية الإضراب، بقبليغ قرار الإضراب بأي وسهلة من وسائل التبليع المنصوص علها في التشريع في النشريج الجباري به العمل، وذلك خميسة عشر (15) يوما على الأقل قبل التباريخ القرر - الجاري به العمل، وذلك سنعه (7) مام كميلة إخطار على الأقل قبل الناريج العرر لحوصه الكارمي

رميس الحكومة والمنطاب الحكومية الكلفة بالناحلية والتشميل والقطاع طعني أد يميق الأمر بالمعوم إلى الإصراء على الصعيد الوطني في القطاع العام ، والقطاع الخاص أوعلى صعيد الرقق العموس:

- وال الجية أو عامل العمالة أو الإقليم. ومعثل السلطة الحكومية المكلفة بالتشفيل <u>والمُقاولة أوا للوسيبية</u>، إذا تُعلق الأمر <u>مأضرات</u> على صعيد <u>المُقاولة أو المؤسسة</u>»
- والى الجهة او عامل العمالة أو الإقليم وممثلي المنطات الحكومية. و البينات التابع لبه المرقق اللمن، إذا تملق الأمر يؤضراب يسرفق عمومي على المستوى الثم (بير. تسرى احكام المعرة السابقة على المتبين. و يحدد أحن الإخطار بالنسبة ثيده المئة في

غير أن للده المدكورة تخفض إلى ثلاثة (3) أيام، إذا كان سبب الإصراب راجعا إلى وجود خطر حال عدد صحه الأحراء وسلامتهم وبتم تبليغ قرار الأضراب إلى وإلى الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم. وممثل السلجلة الحكومية المكلفة بالتشفيل والسنطات المعنية والمقاولة او

اللوسسة

سيعه (07) أيام

		170
155341 17 5341+	.17 sall	
يجب أن يتضمن قرار الإهبراب البيانات التالية	يجب أن يتضمن قرار الإضراب على الصعيد الوطني البيانات التالية	
- إسم التقابة أو التقابات الداعية إلى الإضراب في حال وجودها: و بالنسبة للمهنيين اسم التقابة أو الهيئة: - سبب الإضراب - مكان أو أماكن العمل المشمولة بالإضراب: - تاريخ وساعة بداية الإهبراب ومشته - ويجب ان يرقق قرار الإهبراب بنسطة من الملف المطلبي او بسخة من القصيابا الخلافية وادا بعلى الأمر بالإهبراب الذي تقرر من طرف مجموعة من الأحراد ، و يحب ان يرفق قرار وادا بعلى المتحدر المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة 11 أعلاه	 إسم النقابة الأكثر تمثيلا أو دات تعليلية على الصميد الوطني التي اتضعت قرار الإصراب: أمكنة تعليد الإضراب: تاريخ وساعة الشروع في تنفيد الإضراب: بلدة أو المند المرمع خوض الإضراب خلالها و دا بعلق الأمر باصر ب يهم معاولة او مؤسسة و حدد، أو عدد معاولات او مؤسسات مبعدده وجب أن يتضمن قرار الإضراب بالنسبة لكل مقاولة أو مؤسسة على حدة، البيانات الواردة في البيود المتبار إلها في الفقرة الأولى أعلاه، وبرفق بنميخة من معضر اجتماع الجمع السام للأجراء الذي اتخد قرار الإضراب 	2



16 autil +20 aptil

20 504!

تتول الجهة الداعية إلى الإضراب، علاوة على للهام للسندة إلها بموجب أحكام هذا الماتون 🕴 تتولى الجهة الداعية إلى الإضراب، علاوه على المهام المسندة إلها معارسة المهام التالية و التنظيعيء ممارسة للهام اثتالية قيل وأثناه سرياس الإضراب

تأماير اللمبريين قيل و أثناء سريان الإشراب وتنبير عمارسته ا

 السير بانساق مع المقاولية أو المؤسسة أو للرقيق العصوفي، عبي تعديد الأنشطة الميوورية لتقادي إتلاف المتلكات والتجهيرات والألاث في أماكن العمل، وعلى التدايم اللازمة. الواجب مراعاتها لحقظ الصحة والسلامة للهنبة، بما في ذلك الحفاظ على سلامة العمال وحياتهم. وكذا على تعريق من سيكلف مهم بتقديم الأنشطة المذكورة

وفي حاله عدم التوصيل إلى الاتهاق المشار الهه في البيد "ب" أعلاه، يتعين على المقولة أو المؤسسة أوالموقق العموس والجينة الداعية إلى الإضراب داخل الأجال المشار إليما في الْمُادِدُ 12 أَعْلَامَ أَنْ يَطَلُّبُ مِن قَاضِي عَمِيتُعِجَلابُ تَحْدِينَا مُدَهُ الْأَنْشِطَةُ الْمَسِروريةِ وتعيين العمال النبي سيكلفون بإبجارها

لا يجوز معارسة الإضراب إلا يعد صدور أمر قاضي للمتعجلات طيف للتشريع الجارى يه العمل تأطير الأجراء عضرتين وتدبير فمارسة الإصراب والإشراف عني معسف مراحيها

ب. السهر، باتفاق مع المُسْفل، على شهمان استعرار الشيعات الأساسية لتضادي إسالاف المتلكات والتجهوزات والآلات في أماكن العمل، وعلى التدابير اللازمة، الواجب مراعاتها لحفظ السبحة والسلامة المهنية، بما في ذلك الحفاظ على سائمة الأجراء وحياتهم، وكنا على تعيين عن سيكلف عيم يتقليم الخدمات المدكوره

وفي حالة عدم الاتفاق، يمكن لتُمشقل أن يطلب من قاضي المستعجلات تحديد هذه الخدمات وثميين الأجراء الدين سيكلفون بتقديمها

لا يمكن ممارسة الإضراب إلا بعد صدور أمر قاضى المستعجلات

- liell		
	27 0214	17 intl 122 miles
	للجهة الداعية للإصراب، كلما قتصب الطروف دلك، نهاء الإضراب أو العاءد، و توفيفه مؤقنا	معجور الجهة الداعية إلى الإصبراب <u>الغاء الإصبراب أو توقيعه مؤفقاً أو إنيانه</u>
1	كما يبكن للأطراف المعنية، في كل وقت وحين، الاتفاق على نوقيف الإضراب مؤقتا او بصورة	ويجور والصبار للاطراف المسيه، في كن وقت وحين، الانعاق عني توقيص الإضراب مؤقتا أو
	أليسان	يصورد يائيه
4	وفي حالة توقيف الإنبراب مؤفتا لمنة معينة من أجل التفاوض يشان لللف المطلع، فإنه يمكن	وفي حاته بوقيف الإصراب مؤقده للده معينه من أجل النماوض ، قربه يمكن سنسافه إ <u>دا تعلق</u>
19	استشافه، دون التقيد بالأجال المنصوص علها في المادة 18 من هذا القانون التعظيمي، إذا لم	الأمر سقس جواعي الإصراب ، دون التقيد بالأجل المسوس عليه في الماده 14 من هذا القامون
	تسفر المفاوضات على نئاتج. داخل أجن ثلاثين (30) يوما من بدنها	التنظيمي اد له مترتب على المعموميات أي اتفاق، داخل حل ثلاثين (ألا) يوما مل بدتها.
		مع مراعاة احكام الماده 8 أعلام ، لا يجور في حالة <u>الغاء الإضراب أو انباته</u> بمقتصى اتماق
		معرم بين الأطر ف المعيه على ثر الاستحابة <u>للمطالب المتعلقة بدواعي الاصراب</u> . بحاد قرر
		إضراب جديد دفاعا عن القطبان مفسها، إلا بعد انصرام أجل سنة على الأقل يبتدئ من تاريخ
		العاء الإصواب أو إميانه. شريطة احترام الأطراف لالتزامات

يجب على المشفل الامتماع عن الإغلاق الكاني أو الجرئي للمقاولة أو المؤسسة بسبب معارسة حق الإغبراب.

ومكنه في حالة الإنبيار بمعنلكات المقاولة أو المؤسسة لاسيما هنها التجهيرات أو الآلات و المواد الأوثية أو السنع أو البضائع، أو عدم مراعاة تدايير حفظ السحة والسلامة المهنية، تقديم طلب إلى قاضي المستعجات الاستصدار أمر قضائي من اجل اتخاذ الندايير الوقائية اللازمة لعماية مستلكات المقاولة أو المؤسسة وحفظ المبحة والسلامة المهنية، أو إغلاقها الجرئي أو الكلى مؤلنا، حسب وضعية المقاولة وطبيعة نشاطيا

18 aatt - 25 aata

يمنع الإغلاق الكلي أو الجربي لتمقاوله أو المؤسسة خلا<u>ل سريان الإضواب.</u>

غير أنه يجور للمقاولة أو المؤسسة في حاله عرقلة حربة العمل أو احتلال أماكن لعمل أو العاق أم أنه يجور للمقاولة أو المؤسسة في حاله عرقلة حربة العمل أو المواد الأوليه أو السلم أو العماد. أو عدم مراعاة تدايير حفظ الصحة والمالامة المهية، تقديم طلب إلى قاضي تسمعيلات السحدار امر قصائي من احل اتحاد الند بير الوقائية اللازمة لحماية المجتبكات وحفظ الصحة والمالامة المتية، أو الإغلاق الجزئي أو الكلي المؤقت بالتميمة لمقاولة أو المؤسسة مع مراعاة حقوق الأعراد غير المؤسسة مع مراعاة حقوق الأعراد غير المؤسسة مع مراعاة حقوق الأعراد غير المؤسسة

يمكن ثقاصي المستحجلات بالمحكمة المختصية، في الحالات المصوص عليها في المقرو التابية من هذه المادة، بطلب من المقاولة أو المؤسسة، أبرياً مرياتكاد جميع التدايم اللازمة الحياولة دون عرفلة حربة العمن، يما في ذلك وقف الإصراب 28

	28 <u>â</u> 3141	المادة 28. المدة 19
31	يمكن لرئيس الحكومة، في حالة حدوث أفات أو كوارث طبيعيه أو ارمه وطبيه الله يأمر بصفه	. يمكن لرسمن الحكومة، في حاله حدوث أفات أو كوارث طبيعية أو أرمة وطبية ا <u>لتي من شيانيا</u>
	استثنائية بموجب قرار معلل، بمنع الإضراب أو وقفه للدة معددة.	المساس بالمظام العام وحقوق المواطنين . ل يأمر يصفة استثنائية ، يمنع الإضراب أو وقفه
		للده محددة بموجب قرار معنل.



39

الإعتصامات والحبنولة دون احتلال المباني وأماكن العمل والمرافق اللحفه بهاء ومنع كل تجاور يروم إغلاق مقرات المبل ومناخلها في وجه العاملين والمرتفقين.

كما يمكنها، عند الاقتضاء، وخلاقا للأحكام التشريعية الجاري بها العمل، اللجوء إلى مسطرة التسخير من أجل تأمين استمرارية للرافق الحيوية في تقديم خدماتها وتأمين تزويد السوق بالمواد الأساسية

20 6attl -47 6att

تزهل المقطات العمومية المعينة، خلال منة سربان الإضراب، لاتخاذ جميع التمايير اللازمة لحفظ البنقام العام وحماية الأشخاص والأموال والمتلكات، بما في ذلك العمل على قك الإعتصامات والحينولة دون احتلال للباني وأماكن العمل وللرافق لللحقة بهاء ومدم كل تجاوز يروم إغلاق مقرات العمل ومناخلها في وجه العمال غير المضريين والمرتفقين

كما يمكنها، عند الاقتصاء، اللجوء إلى ا<u>تخاد الندايع اللازمة</u> من أجن تامير استمرارية المرافق الحيوية في تقليم خدماتها وتأمين تزويد السوق بالمواد الأساسية والخدمات الضرورية التي يقدمها المبيودي

الساق المتاح	العنى الأصلي المغروع	de)
إمماقه فرع ثالث للباب الثاني		
الفرع المالث.		1
الثر افق العبوية		

يمارس حق الإضراب في المرافق الجيوبة، طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليا في هذا القاتون التنظيمي، شريطة توفير حد أدلى من الخدمة في المرافق الحيوبة الباليه

- « طؤسسات الصعية؛
- المحاكم بمختلف أصدافها ودرجانها و اللهن القانونية و القضائية المرتبطة بهد
 - « مرافق الهيئة الوطنية للمعلومات الثالية؛
 - المرفق المكلف ينشر الجريدة الرسمية:
 - مرافق الأرمياد الجوية ·
 - = مرافق الدفل السككي والبري بمختلف أصنافه والملاحة البحرية والجوية ؛
 - « شركات الانصال السمض البصري المعومي»
 - » قطاع اللواصلات»
- مرافق وشركاب صبدعه وتوريع ونيح الادوية وشركات بتاح وتوريع ماده الأوكسجين دات الاستعمال الطبيء
 - مصالح المراقبة المبعية في المدود والمطارات والموابئ؛
 - المسالح البيطرية؛
 - مرافق إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء و المواد الطاقيه
 - مرافق التطهور السائل والسباب ومرافق جمع التفايات بجميع أصنافها

يجب أن يضمن العد الأدنى من الخدمة قدرا كافيا من الخدمات الأساسية للقدمة من قبل لم عنى الحيوبه وكدا الحفاظ على حياة الأقراد و صحتهم و سلامتهم وعلى النظام العام، أتباء سرران الإضراب، ورحدد يتمن تنظيمي الحد الأدلى من الخدمة الواجب ضمانه في المرافق الحيوبة للشار إليا في الفقرة الأولى أعلاه بعد إستشارة المنظمات المنية والمنظمات التقابية

يمارس حق ((صرب في المرافق الجيوبة طبعنا للشروط والكيفيات المصوص عليما في هذا القانون التنظيمي، شريطة توفير حد أدني من الخدمة في هذه المرافق، ولاحيما هيا

- الموسيات المبحية ·
- المجاكم بمجتلف أصنافها ودرجاتها
 - مرافق الأرمياد الجوية!
 - مرافق النقن السككي[.]
- المقاعدي البش البري بمختلف أميناقه
- شركات الاتصال السمعي اليصري العموس؛
- شيركات صيداعه وتوريع الأدوية وشيركات بشاح وتوريع مناده الأوكسيعين دا الاستعمال البلد
 - مسالم بلرافية السبحية في السدود والمطارات والموافئ!
 - م المسالح البيطرية ·
 - مرافق إنتاج وتوريع الماء والكهرباء؛
 - مرافق إنتاج وبوريم المواد الطافية •
 - مرافق التطهير السائل والسلب:
 - مرافق جمع المقايات بجميع اصنافياً.

يعدد اتفاق يمرم بن الجهة الداعية إلى الإضراب والمشغل المدي، بمساهمة السلطة أو السطات الإدارية المحلية العنصة، عبد الاقتضاء، العد الأدبي من العدمة الوحب أميها في الرقق الذكورة، وكذا الأجراء الكلفين بتوقيرها وفي حالة تمثر إبرام هذا الاتفاق، يتدين على المُشغل استصدار أمر قضالي من قبل قاضي

المتعجلات يعدد بموجبه العد الأدنى المكور والأجراء الكلفين بتوقيرها

وبمكن تتميم لاتحة المرافق الحيومة التي تصنوجيه توفير حد أدني من الخدمة بها بقاتون، بعد استشارة المطمات النقابية للأجراء الأكثر تمثيلا أو ذات تمثيلية على الصعيد الوطني والمظمات اللهنية للمشغلين التابع ليا المرقق المعني عندوجودها

للأجراء أكار تمثيلا

تحدد من بين العمال المبريين لاتحة المبال الكلمين بتوفير الحد الادل من الخدمة الواجب تأمينها بموجب اتفاق يبرم بين الجهة الداعية إلى الإضراب وبون المقاولة أو المؤسسة، وبمساهمة السلطة أو السلطات الممومية اللحلية المختصة، عند الاقتضاء

وق حالة عدم الاتفاق، يمكن تحديد هذه اللائحة باستصدار أمر قضائي من قبل قاضي المتمعلات

تطبق أحكام المقره الثالثة اعلاه على المرفق العموس مع مراعاة أحكام المقره الثانية من الماده 20 أعلاء

المن الأصلي النسود المن الأصلي المناود المناود

33 Sall(

لا يمكن لنقثات التالية ممارسة حق الإضراب

- الفضاة وقصاة للحاكم المالية؛
- موظفو إدارة الدفاع الوطني وأفراد القوات السلحة الملكية والدوك الملكي؛
 - موطفو الأس الوطني والقوات الساعدة:
- رجال وأعوان ومساعدو السلطة، وجميع فئات الموفائين العاملين بورارة الماخلية؛
 - الموظفون الدينوماسيون والقنصليون؛
 - موظفو وأعوس إدارة الجمارك والضرائب غير الثياشرف
 - موظفو وأعوان إدارة السجون وإعادة الإدماج؛
- موظفو وأعوان الهيئة الوطنية للوقاية المُنتية وجميع الفئات الأحرى العاملة بها؛
 - موظفو وأعوان المناه والعابات حاملو السلاح!
 - القيمون الديثيوب
 - عراقيو الملاحة الجوية والبحرية
 - كما لا يمكن الأشيقاص الآتي ذكرهم ممارسة حق الإصراب
 - الأشخاص الدين يتم تكليمهم يضمان حد أدنى من الخدمة:
- الأشيخاص اللين يتم تكليلهم بالسهر على المبحة والسلامة فلهنية بأماكن العمل أتناء فترة
 - حربان الإضراب

بۆلۈن 33-اللاد 22

لا يمكن ممارسة حق الإصراب من قبل موظفي إدارة الدهاع الوطني و موظفي ورارد القاد القادمية و المحارجية و موظفي وزارة الداخلية و أعوان السلطة والعسكريين و أفراد القود العمومية و ضباحة الشرطة القضيانية، وسائر الموظفين و الأعوان المجول ليم حمل السلاح و الوظفين البيئوماسيين والقنصلين والاشخاص الدين تمنعهم النصوص القانونية المجاهية برم من الانتجاء المقاني أو من ممارسة أي تشاط نقاني.

كما لا يمكن للعمال الدين بكلفون بضمان حد أدين من الخدمة وللجمال الدين يكلفون بالمبير على الصحة والسلامة المبينة بأماكن العمل معارضة حق الإسراب ثناء فترة سربان الإضراب جكاول التصويت على التعكيلات وعلى مشروع القانون التنضيمي برمته



المملكة المغربية البرلمان مجلس النواب لجنة القطاعات الاجتماعية

تعديلات فرق الأغلبية والفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي

التصويت موافقون-معارضون-ممتنعون	الملاحظات	رقم التعديل	المادة
_	سعب	1	1
_	سيجب	2	2
_	سجب	3	3
_	المناشب	4	
-	سحب	5	
-	الماالب	6	4
إجماع	مقبول في إطار صيغة توافقية	7	5
	ساحب	8	6
_	الماحب	9	7
-	الماحب	10	
23 / 05 / لاأحد	مقبول في إطار صيغة تو فقبة	11	8
05 / 23 / لا أحد	مقبول في إطار صيغة توافقية	12	

	سحب	13	10
_	سجب	14	11
_	سيحب	15	
_	سحب	16	
إجماع	مقبول	17	12
	سحب	18	15
_	سحب	19	16
_	سحب	20	
_	سحب	21	18
	المحاجب	22	22
إجماع	مقبول	23	24
_	سحب	24	28
25 / 40 / لا أحد	مفبول	25	31
22 / 07 / لا أحد	مقبول	26	40
_	ممحي	27	47



المملكة المقربية البرلمان مجلس النواب لجنة القطاعات الاجتماعية

تعديلات الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية

النصويت موافقون-معارصون-ممتنعون	الملاحصات	رقم التعديل	المواد
	سحب	1	انعبوان مشروع القانون
_	سحب	2	
	سحب	3	1
22 / لا أحد	غير مقبول	4	2
06 / 22 / لا أحد	غير مقبول	5	
22 / لا أحد	غير مقبول	6	
22 / لا أحد	غير مقبول	7	
_	سحب	8	3
22 / لا أحد	مقبول جزئيا في طار صبعة توافقية	9	
إجماع	مقبول في إطار صيعة توافقية	10	
	سحب	11	
22 / لا أحد	غير مفتول	12	
	سحب	13	4
إجماع	مقبول في إطار صيعه توافقية	14	5
	سحب	15	6

7	16	غير مقبول	22 / لاأحد
	17	عير معبول	محاً √ 22 / 06
	18	غير مقبول	22/06 لأحد
	19	غير مقبول	72 / لا أحد
8	20	معبول ق بطر صبغة توافقية	إحماع
	21	غير مقبول	23 / 23 / لا أحد
9	22	غير مقبول	01/22/06
	23	غىر مقبول	01 / 22 / 06
	24	غير مقبول	01/22/06
10	25	غير مقبول	/ 22 / 10 خد
	26	غير مقبول	72 / 22 / لا أحد
	27	غير مقبول	70 / 22 / لا أحد
	28	غير مقبول	22/07 لا أحد
11	29	غبر مقبول	22 / لا ،حد
	30	غير مقبول	22 / لا أحد
	31	غير مقبون	٧/22/07
	32	غير مقبون	22 / لا أحد
	33	غير مقبول	70/22/لا حد
	34	غير معبول	22/07 لا أحد
	35	مقبول	إجماع

13	36	عير مقبول	22 / 07 / لا أحد
	37	عير مقبول	22 / لا أحد
	38	عير معبول	70 / 22 / لا أحد
14	39	غير مقبول	22 / 07 / 22 / لأحد
	40	غير مقبول	70 / 22 / داحد
15	41	عير مقبول	22 / 07 / 22 / لا أحد
	42	عير مقبول	22/07 لاأحد
16	43	عير مقبول	22 / 107 لا أحد
	44	غير مقبون	70 / 22 / لا أحد
	45	عير مقبول	22/07 لاأحد
	46	غير مفبول	22 / 70 / 22 / لا أحد
	47	غير معبون	70 / 22 / لا أحد
17	48	عير مفيول	70 / 22 / لا أحد
18	49	عير مفيول	70 / 22 / لا أحد
	50	غير مقبول	70/22/لاأحد
	51	غير مقبول	22 / لا أحد
	52	عير مفبول	22/07/ لاأحد
19	53	عير مقبول	22 / لا أحد
	54	غير مقبول	22 / لا أحد
	55	غير مقبول	22 / لا أحد
	56	غير معبول	22/07 لا حد

70 / 22 / لا أحد	57	20
70 / 22 / لا أحد	58	
70 / 22 / لا أحد	59	
22 / لا أحد	60	
07 / 22 / لا أحد	61	
70 / 22 / لا أحد	62	21
22 / 07 / 22 / لا أحد	63	
70 / 22 / لا أحد	64	
70 / 22 / لا أحد	65	22
70 / 22 / لا أحد	66	
70 / 22 / لا أحد	67	23
70 / 22 / لا أحد	68	
70 / 22 / لا أحد	69	24
70 / 22 / لا أحد	70	25
70 / 22 / لا أحد	71	
إجماع	72	26
إجماع	73	17
72 / 22 / لا أحد	74	28
70 / 22 / لا أحد	75	
70 / 22 / لا أحد	76	
إجماع	77	211

78	غير مقبول	05 / 24/ لا أحد
79	غير مفتول	24 / 05 لا تُحد
80	عير مقبول	24 / 05 لا أحد
81	غير مقبول	05 / 24/ لا أحد
82	غير مقبول	24 / 25 لا أحد
83	غير مقبول	05 / 24/ لا أحد
84	غير مقبول	22 / لا أحد
85	غير مقبول	22 / لا أحد
86	عير مفبول	72 / لا أحد
87	غير مقبول	70 / 22 / لا أحد
88	غير مقبول	07 / 22 / لا أحد
89	غير مقبول	72 / 22 / لا أحد
90	عير مفتول	72 / 22 / د أحد
91	غير مقبول	72 / لا أحد
92	غير مقبول	22 / لا أحد
93	غير مقبول	70 / 22 / لا أحد
94	غير معبول	22 / 107 لاأحد
95	غير مقبول	70 / 22 / لا أحد
96	غير مقبول	22 / 07 لا أحد
97	غير مقبول	72 / لا أحد
	79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95	العام مارة العام مارة<

إجماع	مقبول	98	39
22 / لا أحد	عير مقبول	99	40
23 / لا أحد	غير معبول	100	41
22 / لا أحد	غير معبول	101	42
70 / 22 / لا أحد	غير معبول	102	43
22 / لا أحد	غير معبول	103	44
22 / لا أحد	غير مقبول	104	45
72 / لاأحد	عير مقبول	105	46
72 / 22 / لاأحد	عير مقبول	106	47
22 / لاأحد	عير مقبول	107	
72 / 22 / لا أحد	عير مقبول	108	48
72 / لا أحد	غير مقبول	109	
72 / لا أحد	غير مقبول	110	
72 / 22 / لا أحد	غير مقبول	111	49



المملكة المغربية البرلمان مجلس النواب لجنة القطاعات الاجتماعية

تعديلات الفريق الحركي

التصويت مو فقون-معارضون-ممتنعون	الملاحظات	رقم التعديل	المادة
	سحب	1	1
_	سحب	2	2
	سخب	3	3
_	بمساحتي	4	4
إجماع	مقبول في إطار صيعة تو فقية	5	5
	سحب	6	6
_	سجب	7	7
_	سحب	8	
-	سحب	10	
_	سحب	9	
23 / 05 / لا أحد	مقبول في إطار صيعة توافقية	11	8
23 / 05 / لا أحد	مقبول في إطار صيغة توافقية	12	
23 / 06 / لا أحد	مقبول جرئيا في يطار صيعة نو فقية	13	9

22 / لا أحد	غير مقبول	14	11
72 / لا أحد	غير مقبول	15	
22 / لا أحد	غير مقبول	16	
إجماع	مقبول	17	12
-	سحب	18	13
	سحب	19	14
_	سحب	21	16
_	سحب	20	
_	سحب	22	17
_	سخب	23	18
-	سحب	24	
_	سحب	25	19
	<u></u>	26	20
	سحب	27	22
إجماع	مقبول	28	24
72 / لا أحد	غير مقبول	29	25
22/07 لاأحد	غير مقبول	30	
_	سحب	31	26
إجماع	مقبول	32	27
_	سحب	33	28

-	ween	34	31
_	سحب	35	32
_	سحب	36	33
_	بمعجب	37	34
_	سحب	38	
_	سجب	39	39
22 / 07 / لا أحد	مفيول	40	40
22 / 07 / لا أحد	مفبول	41	
3 / 06 / لا أحد	مڤنول	42	41
_	سعتب	43	47
	سحب	44	



المملكة المغربية البرئمان مجلس البواب بجنة القطاعات الاجتماعية

تعديلات فريق التقدم والاشتراكية

التصويت موافقون-معارضون-ممتبعون	الملاحطات	رقم التعديل	الماده
-	سجب	1	
22 / لا أحد	غير مقبون	2	2
22 / لاأحد	مقبول جرثيا في إطار صيغة توافقية	3	3
	سجب	4	4
إجماع	مقبول جرئي في إطار صيغة توافقية	5	5
_	سحب	6	6
	سحب	7	الباب الثاني : عنوان
22 / لا حد	غير مقبول	8	7
-	سحب	9	8
01 /22 / 06	غير مقبول	10	9
22 / 07 / 22 / لا أحد	مقبول جرثيا مع تجويد الصياغة	11	10
722 / 122 حد	مع تجويد الصياغة غير مقبول	12	11
إجماع	مقبول	13	12
72 / لا أحد	غير معبول	14	13
22 / لا أحد	غير مقبول	15	14

_	سحب	16	15
22 / لا أحد	غير مقبول	17	16
22 / لا أحد	عير مقبول	18	17
70 / 22 / لا أحد	غير مفبول	19	18
70 / 22 / لا أحد	غير مقبول	20	19
70 / 22 / لا أحد	عير مفبول	21	20
72 / لا أحد	غبر مصول	22	22
72 / 22 أحد	عير مقبول	23	23
22 / لا أحد	عير مفيول	24	25
إجماع	مفيول	25	26
إجماع	معبول	26	27
_	سخب	27	29
إجماع	مفبول	28	اليات الثالث
24 / 05 / لا أحد	مقبول	29	عبوان 30
25 / 04 / لا أحد	مقبول	30	31
24 / 05 / لا أحد	مقبول	31	32
72 / 22 / لا أحد	غير مقبول	32	33
_	سحب	33	الباب الرابع: عنوان
22 / لا أحد	عير مقبول	34	34
_	سحب	35	الباب الخامس

22 / لا أحد	غير مقبول	36	35
22 / لا أحد	غير مقبول	37	36
22 / لا أحد	غير مفبول	38	37
22 / 10 لا أحد	غير مفبول	39	38
إجماع	مقبول	40	39
22/07 / لا أحد	عير مقبول	41	40
23 / لا أحد	عير معبون	42	41
22/07 لاأحد	غير مقبول	43	42
22 / لا أحد	غير مقبول	44	43
22 / لا أحد	غير مقبول	45	44
22 / لا أحد	غير مقبول	46	45
22 / لا أحد	غير مقبول	47	46
-	سحب	48	الباب السادس عنوان
22 / لا أحد	غير مقبول	49	47





تعديلات المجموعة النيابية للعدالة والتنمية

التصويت موافقون-معارضون-ممتنعون	الملاحظات	رقم التعديل	المادة
-	سمحب	1	
-	سحب	2	1
22/06/ لاأحد	عير مقبول	3	2
22/06/ لاأحد	مقبول جرنيا في إطار صبعة توافقية	4	3
22 / لا أحد	معبول جرئيا في إطار صبعة توافقية	5	
22 / لا أحد	غير مقبول	6	
_	سحب	7	4
	سحب	8	
[جماع	مفبول	9	5
22 / لا أحد	عير مصول	10	7
22 / لا أحد	مقبول جرئيا	11	
22 / لا أحد	عير معبول	12	
22 / لا أحد	عير مقبول	13	
22/06 لاأحد	عير مقبول	14	
23 / 05 / لا أحد	مفبول في إطار صيعة ثوافقية	15	8

70 / 22 / لا احد	غبر مقبول	16	11
إجماع	مقبون	17	12
70/22/لاأحد	عير معبول	18	13
22/07 لا أحد	غبر مقبول	19	14
22 / لا أحد	غير مقبون	20	
22/07/لاأحد	غير مقبول	. 21	15
72 / 22 / لاأحد	غير مقبول	22	16
72 / 22 / لا أحد	غير مقبول	23	17
722/07 داحد	غير مقبول	24	18
72 / 92 / لا أحد	غير مقبول	26	19
22/07 لا أحد	عبر معبول	25	
22 / 107 لا أحد	غير مقبوب	27	20
72 / 22 / لا أحد	غير مقبول	28	22
72 / لا أحد	غېر مقبول	29	23
22 / لا أحد	غير مفتول	30	24
72 / 22 / لا أحد	غير مقبول	31	25
إجماع	مفبول	32	26
إحماع	مقبول	33	27
22 / لا أحد	غير مقبول	34	28
إخماع	مقمول	35	29
الانحد	غير مقبون	36	30

31	37	عير مقبول	24 / 05 / لا أحد
32	38	عير معبول	24 / 05 / لا أحد
33	39	غير مقبول	70 / 22 / لا أحد
34	40	غير مقبول	70/22/لاأحد
1	41	غير مقبول	70 / 22 / لا أحد
1	42	غير مقبول	70 / 22 / لا أحد
1	43	غير مقبول	70 / 22 / لا أحد
	44	غير مقبول	70 / 22 / لا أحد
	45	غير مقبول	72 / لا أحد
35	46	غير مقبول	70 / 22 / لا أحد
36	47	غير مقبول	70 / 22 / لا أحد
1	48	غير مقبول	72 / لا أحد
39	49	مفبول	إجماع
40	50	غير مقبول	22/07 لاأحد
41	51	غير مقبول	22/07 لاأحد
	52	مقبول	23 / 06 / لا أحد
42	53	غير مقبول	70 / 22 / لا أحد
43	54	غير مقبول	72 / 22 / لا أحد
44	55	غير مقبول	72 / لا أحد
	56	غير مقبول	70 / 22 / لا أحد
47	57	غير مقبول	70 / 22 / لا حد





تعديلات السيدة النائبة فاطمة التامني

سحب غير مقبول مقبول جرني في طر صنغة ثو فق سحب	1 2 3	2 3
مڤبول جرني ق طر صبغة ثو فق	3	
في طار صنغة ثو فق		3
سحب	Δ	
	"	4
مقبول جرنيا في إطار صبعة تواقف	5	5
غير مقبول	6	6
غير مقبول	7	7
مقبول جرئيا	8	8
عير مقبول	9	9
عبر مقبول	10	10
غير معبول	11	11
مفبول	12	12
غير مفبول	13	13
عير معبول	14	14
	عير مقبول عير مقبول غير معبول معبول غير مغبول	عبر مقبول 9 عبر مقبول 10 عبر مقبول 11 عبر معبول 12 عبر معبول 13

22 / لا أحد	غير مقبول	15	16
22 / لا أحد	غير مقبول	16	
70/ 22 / لا أحد	غير مقبول	17	17
22 / لا أحد	غير مقبول	18	18
07/ 22 / لا أحد	عير مقبول	19	
70/ 22 / لا أحد	عير مفتول	20	19
70/ 22 / لا أحد	غير مفنول	21	20
24 /05 / لا أحد	غير مفبول	22	30
22 / لا أحد	غير مقبول	23	33
22 / لا أحد	عير مقبول	24	34
22 / لا أحد	غير معبول	25	35
22 / لا أحد	غير مقبول	26	36
70/ 22 / لا أحد	غير مقبول	27	37
70/ 22 / لأحد	غير مقبول	28	38
_	سحب	29	39



المملكة المقريبة البرلمان مجلس المواب لجنة القطاعات الاجتماعية

تعديلات السيدة النائبة نبيلة منيب (الحزب الاشتراكي الموحد)

التصويت موافقون-معارضون-ممتنعون	الملاحظات	رقم التعديل	المادة
	سحب	1	1
_	سحب	2	2
22 / لا أحد	مقبول جرئيا في إطار صيعه تو فقية	3	3
إجماع	سحب	4	4
_	سحب	5	5
_	سحب	6	7
إجماع	مقبول	7	12
22 / لاأحد	غير مقبول	8	13
22 / لا أحد	غبر مقبول	9	16
72 / لا أحد	غير مقبول	10	
22 / لا أحد	عير مقبول	11	
07 / 22 / لا أحد	غير معبول	12	18
-	سحب	13	20
-	سحب	14	30
-	سيحب	15	31

22 / لا أحد	عير مقبول	16	33
22 / لا أحد	غير مقبول	17	الباب الحامس

جكور التصويت على تعكيلات المحكومة المقكمة على مشروع القانون التنتضيمي



المملكة المغربية لبرلمان مجلس التواب بجنة القطاعات الاجتماعية

تعديلات الحكومة

التصويت موافقون-معارضون-ممتنعون	الملاحظات	رقم التعديل	المادة
22 / 06 / لا أحد	مقبول	1	2
إجمع	مقبول إضافه فرع أون قين المادة رقم 2	2	
إجمع	مقبول _إ صافة فرع ثابي بعد العادة 3	3	
<u>إ</u> جمع	مقبول إصافه فرع ثالث بعد المادة 4	4	
23 / 05/ لا أحد	مقبول بعدين المادة 6	5	6
إحماع	معبول حدق الباب	6	الماب الثاني
22/ 06 / لا أحد	معبول بعدیل انمادہ 7	7	7
03 / 04 / 22	مقبول يصافه باپ لايي	8	
إجماع	مقبول إضافة فرع أول	9	
22 / 07 / لاحد	مقبول سعيل تعادة	10	10
22 / 07 / لاحد	مقبول تعديل الماده	11	11
07 / 22 / 07 / لاحد	مقبول رصافة مادة جسيدة	12	
إجماع	مقبول حدف المادة	13	13
22 / 07 / لاحد	مقبول رضافة عادة جبيدة	14	
26 / لا أحد / 3	مقبول إضافة فرع ثابي	15	
يجمع	مقبول حيف المادة	16	14

22 / 07 / لا أحد	مقبول إصافه ماده جميدة	17	
22 / 07 /لا ْحد	مقبول	18	15
22 / 07 /لا أحد	مقبول رصافه مادة جديدة	19	
22 / 07 /لا أحد	مقبول حدف العادة	20	16
22 / 07 /لا أحد	مقبول	21	
22 / 07 /لا أحد	معبول حدف المدة	22	17
22 / 07 /لا أحد	مقبول إضافة مادة جديدة	23	
22 / 07 /لا أحد	مقبول حدف نماده	24	18
22 / 07 /لا أحد	مغبول إضافة مادة جديدة	25	
22 / 07 /لا أحد	معبول حديدة	26	19
02 /05 / 22	معبول إضافه مدة جديدة	27	
22 / 07 /لا أحد	معبول حديدة	28	20
22 / 07 /لا أحد	مقبول اضافة عادة جديدة	29	
إجماع	معبون معبون إصافة فرع ثالث	30	
22 / 07 /لا أحد	رصانه فرح <i>دا</i> ت معنون حدف البلادة	31	21
22 / 07 /لا أحد	مقبول رصافه عادة جديده	32	
22 / 07 /لا أحد	مقبول حدف العددة	33	22
22 / 07 /لا أحد	حدث العدة مقبول إضافة مادة جديدة	34	
22 / 07 /لا أحد	مقبول مقبولدف المادة	35	23
22 / 07 /لا أحد	مقبون مقبون حدف المادة	36	25
22 / 07 /لا أحد	مقبون حيف المددة	37	28
22 / 07 /لا أحد	مقبوں حدف العادة	38	33
إجماع	مقبول حدف عبوان الباب برابع	39	
22 / 07 /لا أحد	مفبول حدف نمده	40	34

F	T		
25 / 04 / لا أحد	مقبول عدة العربيب	41	
07 / 22 / 07 /لا أحد	مقبول في إطار يعادة الترتيب، ستصبح المادة 23	42	35
22 / 07 /لا أحد	مقبول في إطار إعادة البرتيب، سنصبح العادة 24، مع الأخد بعين الإعادة	43	36
22 / 07 /لا أحد	مقبول ق إطر إعادة تعريب ستصبح العادة 25ء مع الأخد بعير الاعتبار الإحالة	44	37
22 / 07 /لا أحد	مقبول ق إطار إعادة الترتيب، السطيح العادة 26، مع الأخد يعين الأعلام الإحالة	45	38
22 / 07 /لا أحد	مقبول في إطار إعادة التربيب، ستصبح العادة 27، مع لأخذ بعين الاعتبار الإحالة	46	40
23 / 06 / لا أحد	مقبول في إطار إعادة الترنيب ستصبح المادة 28، مع الأخذ بعين لاعبار الإحاله	47	41
22 / 07 /لا أحد	مقبول في طار إعاده التربيب، ستصبح المادة 29، مع الاخد بعين لأعبار لإحاله	48	42
22 / 07 /لا أحد	مقبول في إطار إعادة الترتيب، ستصبح العادة 30، مع الأخد بعين الإعتبار الإحالة	49	43
22 / 07 /لا أحد	مقبول في إصار إعادة الترتيب، ستصبح العادة 31، مع الأخد بعين الإعسار الإحالة	50	44
22 / 07 /لا أحد	مقبول في إطار إعادة الترتيب، ستصبح العادة 32	51	45
22 / 07 /لا أحد	مقبول في إطار إعادة الترتيب، ستصبح المادة 33	52	46
إجماع	مقبول تغيير الباب السادس بالباب الرابع	53	عبوان بياب السادس
22 / 07 /لا أحد	مقبول حلف العادة	54	47
22 / 07 /لا أحد	مقبول ق إطار إعادة الثرثيب، ستصبح المادة 34	55	48
22 / 07 /لا أحد	مقبول في إطار إعادة التربيب، ستصبح المادة 35	56	49

جكور التصويت على مواكم و مشروع القانون التنتضيم برميته 

جدول التصويت على مشروع قانون تنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب

نتيجة التصويت	ملاحظات	المواد
موافقون-معارضون-ممتنعون		
22 / لا أحد / 06	کما جاء	العبوان
		مشروع القانون التبطيمي
إجماع	کما جاء	الباب الأول
		أحكام عامة
إجماع	كما عدلت	المادة لأولى
	صيغه توافقية بالنجبة	
[جماع	إصدفة فرع أول	
	تمدين محكومة	
22 / 06 / لا أحد	كما عدلت	2
	نعدين الحكومة	
22 / 06 / لا أحد	كما عدلت	3
	صيعة توافقية	
إجماع	إصافة فرع ثاني	
	تعديل الحكومة	
إجماع	كما عدلت	4
	صيعة توافقيه باللجبه	
إجماع	إصافة فرع ثالث	
	تعدين الحكومة	
إجماع	كما عدلت	5
	صيغة توافقية	
23 / 05 / لا أحد	كما عدلت	6
	تعدين محكومة	
إجماع	كما عدل	البب الثي
	(حذف)	شروط وكيفيات ممارسة حق
	تعديل الحكومة	لإضرب في القطاع الخاص
22 / 706 لا أحد	كما عدلت	7
	تعديل لحكومة	
23 / 05 / لا أحد	كما عدلت	8
	صيعة توافقية	

23 / 06 / لا أحد	كما عدلت	9
'>' OO' LJ	صبعة توافعية	,
إجماع	إضافة بأب ثاني	
Ç: 1	تعديل الحكومة	
إجماع	إصافة فرع أول	
_ · · · · · ·	تعديل لحكومة	
22 / 07/ لا أحد	كما عدلت	10
	تعبيل الحكومة	
22 / 07/ لا أحد	كما عدلت	11
	بعديل الحكومة	
إجماع	كما عدلت	12
	(حدف)	
22/ 07 / لا أحد	إضافة مادة جديدة	
	بعديل الحكومة	
إجماع	کما عدلت	13
Ç.—; ;	(حدف)	A.J
	تعديل الحكومة	
22/ 07 / لا أحد	إضافة مادة جنيدة	
	تعديل بحكومة	
26 / لا أحد / 03	مِصافه فرع الثاني	_
	تعديل الحكومة	
إجماع	كما عدلت	14
	(حدف)	
	بعديل الحكومة	
22/ 07 / لا أحد	إضافة مادة جديدة	
77 77 722	بعديل الحكومة	
22/ 07 / لا أحد	كما عدلت	15
	(حدف)	
	تعديل الحكومة	
22/ 07 / لا أحد	إضافة مادة جديدة	
- , -,	تعديل الحكومة	
22/ 07 / لا أحد	كما عدلت	16
	(حدف)	
	بعنيل الحكومة	
22/ 07 / لا أحد	إضافة مادة جديدة	
	تعديل لحكومة	
22/ 07 / لا أحد	كما عدلت	17
- 1 07 1 16.16.	(حذف)	
	تعديل لحكومة	
22/ 07 / لا أحد	إضافة مادة جديدة	
	تمديل الحكومة	
22/ 07 / لا أحد	كما عدلت	18
	(حذف)	10
	تعديل الحكومة	
	- J. V.	

07 / 22 / لا أحد	إضافة مادة جديدة تعميل الحكومة	
07/22 / لا أحد	كما عدلت (حذف) تعديل الحكومة	19
02 / 05 /22	إضافة مادة جديدة بعديل الحكومة	
22/ 07 / لا أحد	كما عدلت (حدف) بعديل لحكومة	20
07 /22 / لا أحد	إصافه مادة جديدة بعديل لحكومة	
إجماع	إصافيه فرع ثالث تعدين لحكومة	
07 /22 / لا أحد	كما عدلت (حدف) تعدين بحكومة	21
07 /22 / لا أحد	إصافة مادة جديدة تعدين لحكومة	
07 /22 / لا أحد	كما عدلت (حدف) تعدين انحكومة	22
07 /22 / لا أحد	إصافة ماده جديدة تعديل تحكومة	
07 /22 / لا أحد	كما عدلت (حدف) نعديل الحكومة	23
24 / 5 / لا أحد	کما عدلت (حدف)	24
07 /22 لا أحد	كم عدلت (حدف) تعديل الحكومة	25
إجماع	کما عدلث (حدف)	26
إجماع	كما عدلت (حدف)	27
727 / 12 أحد / 22	كما عدلت (حدف) تعديل لحكومة	28
إجماع	کما عدلت (حدف)	29
إجماع	كما عدل (حدف)	لباب الثالث شروط وكيفيات ممارسة حق الإصراب في القطاع العام
24 / 05 / لا أحد	کما عدلت (حدف)	30

24/05/لاأحد	کما عدلت (حدف)	31
24 / 05 / لا أحد	کما عدلت	32
	(حدف)	
22/ 07 / لا أحد	كما عدلت	33
	(حذف)	
	بعديل الحكومة	
إجماع	كما عدل	الياب الرابع
_	(حذف)	مكام خاصة بالإضراب في
	تعدين الحكومة	المرافق لحيونة
22/ 07 / لا أحد	کم عدلت	34
	(حدف)	
	تعديل الحكومة	
25/ 04 / لا أحد	کما عدل	أبياب الجامس
	ق إعادة ترتيب الباب،	العقودات
	سيصبيح الياب الثالث	
	تعديل الحكومة	
22/ 07 / لا أحد	كما عدلت	35
	في إطار إعادة الترتيب، ستصبح المادة 23	
	تعديل الحكومة	
22/ 07 / لا أحد	كما عدلت	36
- >10/122	ق إطار إعدة الترتيبء سنصبح المادة 24	
	مع أخذ يعين الاعتبار الإحالة	
	تعديل لحكومة	
22/ 07 / لا أحد	كما عدلت	37
	في إطار إعادة لترتيب، ستصبح المادة 25	
	مع اخذ بعين الاعتبار الإحانة	
	تعديل لحكومه	
22/ 07 / لا أحد	كما عدلت	38
J / U/ / ZE	في إطار إعادة الترتيب، ستصبح المادة 26	20
	مع اخد بعين الاعتبار الإحالة	
	تعديل الحكومة	
إجماع	كما عدلت	39
Comit	(حدف)	4.7
22/ 07 / لا أحد	كما عدلت	40
JA 7 1 07 122	في إطار إعادة الترتيب، ستصبح المادة 27	70
	ي إصار إعدة التربيب؛ منطبح العادة 27 مع اخذ بعين الاعتبار الإحالة	
	تعديل الحكومة	
23/ 06 / لا أحد	کما عدلت	41
27 UU 123	ق يطار إعادة الترتيب، ستصبح انماده 28	71
	ي إحار إعادة التربيب، التنظيع العادة 25 مع احد بعين الاعتبار الإحالة	
	تعديل الحكومة	
07/22 / لاأحد	کما عدلت	42
- 7/0/122		42
	في يطار إعادة الترتيب، ستصبح المادة 29 مع اخد بعين الاعتبار الإحالة	
	تعديل الحكومة	
	ممين مصوب	

22/ 07 / لا أحد	كما عدلت	43
	في إطار عدة الترتيب؛ ستصبح المادة 30	
	مع اخد يعين الاعتبار الإحالة	
	بعديل الحكومة	
07 /22 / لا أحد	كما عدلت	44
	في إطار رعادة الترتيب؛ ستصبح المادة 31	
	مع خد معين الاعتبار الإحالة	
	تعديل الحكومة	
07 /22 / لا أحد	كما عدلت	45
	في إطار إعادة الترتيب، ستصبح المادة 32	
	تعديل الحكومة	
07 /22 / لا أحد	كما عدلت	46
	في إطار إعادة الترتيب؛ ستصبح المادة 33	
	تعديل الحكومة	
يجماع	کما عدل	الباب السادس
	إعادة ترتيب لباب، سيصبح البب الرابع	أحكام مختلفة وختامية
	تعديل لحكومة	
07 /22 / لا أحد	كما عدلت	47
	(حدف)	
	تعديل الحكومة	
72/ 07 / لا أحد	كما عدلت	48
	في إطار إعادة الترتيب، ستصبح المادة 34	
	تعديل لحكومة	
22/ 07 / لا أحد	كما عدلت	49
	في إطار إعادة الترثيب، ستصبح المادة 35	
	تعديل الحكومة	
07 الممتنعون: لا أحد	الموافقون: 22 المعارضون:	مشروع القانون التنظيمي
		برمته کما عدل
		برمنه س عدن

نحرمشروع القانون التنكضيمر كما أحيا على اللجنة

مشروع قانون تنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب

مشروع قانون تنظيمي رقم 97.15 يتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإطبراب

الياب الأول أحكام عامة

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام الفقرة الأخيرة من القصل 29 من الدستور، يحدد هذا القدون التنظيمي شروط وكيميات ممارسة حق الإصراب

2804

الإضراب هو كل توقف جماعي عن العمل يتم يصفة مديرة ولده محددة، من أجل الدفاع عن حق من العفوق أو مصلعة من المسالح الاجتماعية أو الاقتصادية المباشرة للأجراء المبرون

3 isd

يراد في مدلول هذا الفانون التنظيمي بالمبطلحات التالية، ما يني

 أ) - الأجير؛ كل شخص الكرم يبقل نشاطه طبي، ويعمل تحت إمرة مشغل، يكون تابعا له، ويلك مقابل أجر، أيا كان نوعه أوطريقة أداته، منواء كان يممل في القطاع الخاص أوفي القطاع العام *

ب) - الشفل ا يعتبر مشغلا في القطاع الخاص كل شخص ذالي أو اعتباري خاضع لنقانون الخاص، يستأجر خدمات أجبر للقيام بأعمال، في مقاولة أو مؤسسة

ويعتبر مشفلا في القطاع العام كل شخص اعتباري من أشخاص لقانون العام يسير على تديير مرفق عمومي، ويمارس جذه المبقة مبلاحيات المدعلة العمومية ؛

ج) - الجهة الداعية إلى الإشراب في

- التقابة الأكار تمثيلا، طبقا للتشريع الجازي به العمل، أو ذات تمثيلية على الجميد الوطني سواء تعلق الأمر بإضراب على الصميد الوطني في القطاع العام أو القطاع الخاص:
- التفاية الأكثر تبنيلا، طبقا للتشريع الجنري به العبل، على صبعيد المفاولة أو المؤسسة أو المرابق العمومي المعني، وفي حالة عدم وجودها، التقاية التي حصيات على أكبر نسبة من مجموع عدد مددوبي الأجراء المتتخبين على صبعيد المقاولة أو المؤسسة، أو أغلبية المأجورين في حالة عدم وجود تعتيلية عن النقاية في المقاولة أو المؤسسة المعية أو للرفق العمومي المعني إذا تعلق الأمر بأضراب على صبعيد المقاولة أو المؤسسة الرابق العمومي المعني إذا تعلق الأمر بأشراب على صبعيد المقاولة أو المؤسسة العمومي المعني المعمومي المعربي المعمومي المعربي المعمومي العمومي العمومي المعربي المعمومي المعربي المعمومي المعربي المعمومي المعربي المعمومي المعربية المعمومية المعمومي المعربي المعمومية الم

 د)- الرافق العيوبة: في المرافق التي تقدم خدمات أصاصية والتي من شأن توقف العمل بيا كليا أو جزئيا أن يعرض حياة الأشخاص وصحيم وسلامهم ليخطر!

 م) - العد الأبتى من القدمة . قدر كاف من القدمات الأساسية يجب تأمينه لضمان استمرارية نقديمها للمرتفقين في حالة معارسة حق الإنبراب

4 5314

يمكن أن يمارس حق الإمبراب وفق أحكام هذا القانون التنظيمي كل س

- الأشخاص الخاضعين لأمكام القانون رقم 65.99 المتعلق بمدولة
 الشخاص
- الموظفي والأعوان والمستخدمين لدى إدارات الدولة والمؤسسات
 والمفاولات المعومية والوماعات الترابية ولدى كل شخص
 اعتبارى أخرمى أشخاس القانون العام

Sissis

كل دعوة إلى الإمبراب خلافا لأمكام عدًا القانون التنظيمي تعتبر -رمانة

وبمتبركل إشبراب لأهداف سهاسية معنوعا

5654

يجب على كل أجير أراد المُشاركة في ممارسة حق الإضراب التقيد بأحكام هذا القانون التنظيمي وكذا بأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجارى بها العمل.

الياب الثاني شروط وكيفهات ممارسة حق الإهبراب في القطاع الخاص

7334

لا يمكن اللجوء إلى ممارسة حق الإضراب إلا بعد العبرام أجل تلاتين (30) يوما من تاريخ توصل المشغل بالملف المطلبي من الجهة التي يمكن لها الدعود إلى الإضراب.

قبل للجوء إلى مبارسة حق الإصراب يتوجب بنيام خلال الأجل للدكور، في المقره المسابقة، بإجراء عماومبات بتال للبعد الملابي للأجراء قميد البعث عن حلول متوافق عليا وليده القاية، يمكن للأطراف الاتماق على تعيين ومريط

وفي حالة تعلم إجراء المُقاوضيات أو فشلها لأي سنب من الأسهاب، يتعين القيام بيذل جميع المساعي اللازمة الإجراء معاولة التصالح بين الطرفين طبقا للتشريع الجاري به العمل، وطبقا القاشهات اتفاقهات الشفل الجماعية عند وجودها

وإدا ثم تؤد محاولة التصالح إلى أي تليجة، وقررت الجهة المشار إلها في الفقرة الأولى أعلاه الدعوة إلى الإضراب، وجبت معارسته مليقا للشروط والكيفيات المنصوص علها في هذا القانون التنظيمي

Sist!

يعتبر باطلا بقوة القانون كل شرط تماقدي أو التزام يقضي يتبازل الأجبر عن ممارسة حق الإضراب.

غير أنه يجوز التنصيص في الفاقيات الشعل الهماعية على تعليق مديدة. شريطة أن تتغيس الإجراءات الواجب التخادها لقسوية كل نزاع جماعي يحدث خلال مدة لعليق الإصراب.

9 isd

يمنع على المشغلين ومنظماتهم المهنية وعلى المنظمات المقابية للأجراء عرفلة ممارسة حق الإضراب يواسطة الاعتماء أو الانتقام أو الإغراء أو يواسطة أي وسيلة من الوسائل التي يمكن أن تحول دون ممارسة الأجراء حقهم في الإضراب.

عادة 10

يمنع على المُشفل، خلال مدة سربان الإسراب، أن يعل محل الأجراء المُفيرين أجراء أخرين، لا تربطيم به أي علاقة شغل قبل تاريخ تبنيفه قرار الإضراب.

غيرانه، يجوز للمشغل، في حالة رفض الأجراء الكلفين بتوفير حد أدلى من الغدمة أداء الميام المستدة إليم في المرافق العبورة طبقا الحكام المادة 34 من عدا القانون التنظيمي، إحلال أجراء أخرين محل الأجراء الكلفين يتوفير حد أدلى من الخدمة، وتلك خلال مدة سريان الإصراب

كما أنه، في حالة تأثير ممارسة حق الإنبراب على ترويد السوق بالمواد والخدمات الأساسية اللازمة لحماية حياة المواطنين وسيعهم وسلامهم، يتعين على المشفل أو من ينوب عنه الاستمانة قورا بأجراء أخرين لتأمين استمرار المقاولة في تقديم خدماتها خلال مدة سوبان الإمبراب.

وي حالة بعدر للب، مكن لنسبطات المحنية المختصبة اتحاد التدايير اللازمة لشمان استمرار المفاولة في تقديم خدمانها عن مسؤولية المشفل.

11 55:41

يمتع على المشغل التخاذ أي إجراه تمريزي في حق الأجراء يسبب ممارسهم حق الإصراب، من شأته خرق مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والمساس بالضمانات المتوحة لهم والمتعلقة على الحصوص بعقوقهم ووضعياتهم ومسارهم المري.

ئادة 12

يمنع كل توقف مدير عن العمل يتم بالتناوب وبكيفية متتالية بين فنات مينية ممينة أو مغتلفة، تعمل أن المقاولة أو المؤسسة نفسها أو في إحدى المؤسسات التابعة لها، سواء تعلق هذا التوقف بلشاط واحد من أنشطة المقاولة أو المؤسسة أو بعدة أنشطة

13 £1.41

يمنع عرقلة حربة العبل خلال مدة سربان الإطبراب

يراد في مدلول عدا القانون التنظيمي بمرقلة حربة العمن خلال مدة سريان الإسراب، كل فعل يؤدي أو قد يؤدي إلى منع الأجير غير المصرب أو المشغل من ولوج أماكن العمل أو من القيام بمزاولة نشاطه المبيء بواسطة الإيداء أو المنف أو التبديد أو احتلال أماكن المعل أو مداخلها أو المترق المؤدية إليها

14 6512

يعتبر الأبراء المشاركون في الإضراب في حالة توقف مؤقت عن الحمل خلال مدة إضرابهم، وفي هذه الحالة لا يمكهم الاستفادة من الأجرعن المدة المدكورة.

thead.

يمكن أن يتخذ قرار الإضراب على الصعيد الوطني في جميع القطاعات أوبعضيا أوفي قطاع واحد أوفي أشطة معيدة داخل نفس الشطاع أو في قطاعات مختلفة ، من قبل الجهاز التداولي المختص الرحدي التقايات الأكار تمثيلا أو ذات تمثيلية على الصعيد الوطني، ودلك طبقا الأطلعي الطاسية.

16 astl

يمكن أن يتخذ قرار الإضراب على مبعيد كل مقاولة أو مؤسسة من قبل الجمع العام للأجراء، الذي يجب أن تدعو إليه الجهة الداعية إلى الإضراب خلال خمسة عشر (13) يوما على الأقل من التاريخ المرمع عقد الجمع العام ليه

يجب تبليغ المُشغل بكيفية وسمية من قبل الجهة للدكورة بتاريخ ومكان انعقاد الجمع العام، وذلك سبعة (7) أيام على الأقل قبل تاريخ بعقاده

يجمع الجمع العام بعبورة قانونية بحضور ما لا يقل عن ثلاثة أردع (3/4) أجراء تلقاولة أو تلؤسسة، ويتخذ قرار الإضراب بواسطة الالمتراع السرى بالأغلبية المثلقة للأجراء الحاضرين

تقوم الجية الداعية للإضراب وإعداد محمور اجتماع الجمع العام المذكور الذي يجب أن يتضمن عند أجراء القاولة أو المؤسسة المعتبة، وعدد العاضوران متهم في الجمع العام، والنسبة التي يمتلونها من مجموع الأجراء، وأسماءهم وأرقام يطائقهم الوطنية للتعريف وتوقيعاتهم وتسبة الأغلبية التي التفديموجها قرار الإضراب

17 ist.

يجب أن يتشمن قرار الإضراب على الصعيد الوطلي البيانات التالية

 أسم التقابة الأكثر تمثيلا أو ذات تمثيلية على الصعيد الوطني التي التخذت قوار الإضراب :

2 - الأسباب الماعية إلى اتخاذ قرار الإسراب؛

3 - أمكنة تنفيذ الإشراب :

4- تاريخ وساعة الشروع في تنفيد الإضراب:

5 - المدة أو المدد المُزمع خوض الإشبراب خلالها

وإذا تملق الأمر بإضراب يهم مقاولة أو مؤسسة واحدة، أو عدة مقاولات أومؤسسات متعددة، وجب أن يتضمن قرار الإضراب بالبسبة لكل مقاولة أومؤسسة على حدة ، البيانات الواردة في البدود المُشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه ، وبرفق بلسفة من معضر اجتماع الجمع العام للأجراء الذي اتخد قرار الإضراب

18 Sail

مع مراعاة أحكام المادة 7 أعلاه، يتعبى قبل الشروع الفعلي في تنفيد الإضراب، فيام الجهة الداعية للإضراب بثيليغ المشغل بقرار الإضراب بأي وسيلة من وسائل النبليغ المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، وذلك خمسة عشر (15) يوما على الأقل قبل التاريخ المقرر لغوصه.

غير أن المدة المدكورة تخفض إلى خمسة (5) أيام، إذا كان سبب الإشراب راجعا إلى عدم أداء المشفل أجور العاملين لديه أو وجود خطر حال يهدد صحيم وسائمتهم

19 iott

يجب على الجهة الداعية إلى الإضراب أن تحيط علما الجهاث المسية التالية بقرار الإضراب سيمة (7) أيام على الأقل قبل الشروع المحلى في تنفيذه

 أ) رئيس الحكومة والسلطات الحكومية الكلفة بالداخلية والتشفيل والمنظمات المهنية للمشغلين، إذا تعلق الأمر بالدعوة إلى ممارسة حق الإضراب على الصعيد الوطني

كما يجب أن تحيط الجهة الداعية إلى الإضراب السلطة العكومية التابع لها قطاع الأنسطة المعلى الأمر الإضراب، إذا تعلق الأمر بالدعوة إلى ممارسة حتى الإضراب في جميع القطاعات أو بعضها أو في قطاعات مدينة داخل نفس القطاع أو في قطاعات المدينة داخل نفس القطاع المدينة داخل نفس القطاع المدينة داخل نفس المدينة

ب) الشفل، ووالي الجية أو عامل المعالة أو الإقليم، ومعلل السلطة الحكومية الكلفة بالتشفيل على صعيد الجية أو العمالة أو الإقليم حسب الحالة، إذا تعلق الأمر يعمارسة حق الإضراب على مبعيد كل مقارلة أو مؤسسة.

20 Sall

تتول الجية الدامية إلى الإضراب، علاوة على اليام المستدة (لها بموجب أحكام هذا القانون التنظيمي، معارسة المهام التالية قبل وأثناء سربان الإضراب

أ) - تأطير الأجراء المضربين وتديير معارسة الإضراب والإضراف على مختلف مراحليا !

ب) - المهر، باتفاق مع المشفل، عنى ضمان استمرار الخدمات الأساسية لتفادي إنلاف المتلكات والتجهيزات والآلات في أماكن العمل، وعلى التداور اللازمة، الواجب مراعاتها لجفظ الصحة والسلامة المهدة، بما في ذلك العفاظ على سلامة الأجراء وحياتهم، وكدا عبى تعين من سيكف مهم بتقديم الخدمات الدكورة.

وفي حالة عدم الاتفاق، يمكن للمشغل أن يطلب من قاطبي المستمجلات تعديد هذه الخدمات وتعيين الأجراء الذين مسكلفون بتقديمها

لايمكن ممارسة الإضراب إلا يعد صدور أمرة شي للمتعجاذك

21 650.

يمكن للمشعل ولنجهة الداعية للإضراب، على حد سواء، أن يطلب من رئيس المحكمة المقتصة تعين مفوض قضائي أو أي شخص أخر مؤهل لذلك، داخل أجل لا يتمدى 48 ساعة الإجراء معاينة لتغروف سير الإضراب وللواقعة أو لوقائع المساحية له، وأن يطلب من المحكمة ترتيب الأثارالقامونية، إذا ثبت حدوث أي عرفلة لمغارسة حق الإضراب، وأو عرفلة حربة العمل بالنسبة للمشغل والأجراء غير المضربي، أو أي خرق لأحكام هذا القانون التنطيعي الناء سربان الإضراب، دون المساس بحق النهاية العامة في تحربك السعوى العمومية وإنجاز الأبحاث اللازمة إذا اقتضى الدعوة الدعوة وإنجاز الأبحاث اللازمة

22 % (0.1)

للجهة الداعية الإضراب، كلما اقتصبت الطروف خلك، إنهاء الإضراب أو إلغاءه أو توقيقه مؤقتا

كما يمكن للأطراف المعنية، في كل وقت وحين، الاتفاق على توقيم، الإخبراب مؤفتا أو يصورة جائية

وفي حالة توقيف الإضراب مؤلتا لمدة معينة من أجل التفاوض بشأن المُلف المطلع، فإنه يمكن استشافه، دون التقيد بالأجال المنصوص عليها في المادة 18 من صدًا القانون التنظيمي، إذا لم تصفر المفاوضات عنى نتائج، داخل أجل الاثين (30) يوما من بداها.

23 6541

لا يجوز، في حالة إنهاء الإضراب او إلفائه بمقتضى اتفاق مبرم بين الأطراف الممتهة على إثر الاستجابة للملف المطلبي، اتفاذ قرار إشراب جديد دفاعا عن المطالب نقسها، إلا بعد انصرام أجل سنة على الأقل يبتدئ من تاريخ إنهاء الإضراب أو إلفائه

يعتبر الاتفاق المبرم الشار إليه في الفقرة الأولى أعلاد ملزما للأطراف.. على الرغم من جميع الاتفاقات الأفرى السابقة

24 2.415

يعتم على المشغل أن يقوم، خلال مدة الإخبراب، يعناولة أو نقل أو ترحيل أليات وأجبزة وباقي وبعائل عمل المقاولة أو المؤسسة كلا أو يعضيا.

25 6311

يجب على المشغل الامتناع عن الإعلاق الكلي أو الجرق للمقاولة أو المؤسسة بسبب معارسة حق الإضراب

ويمكنه في حالة الإضرار بمعتنكات المقاولة أو المؤسسة لا سهما منها التجهيزات أو الآلات أو المواد الأولية أو السلم أو البخائم، أو جدم مراعاة تدايير حفظ الصبحة والسلامة الثهنية، تقديم طلب إلى قاضي المستعجلات الاستعبدار أمر قضائي من أجل انفاذ التدايير الوفائية اللارمة لحماية ممتلكات المقاولة أو المؤسسة وحفظ المبجة والسلامة المهنية، أو إغلافها الجرئي أو الكلي مؤقدا، حسب وضعية المقاولة وطبيعة تشاطيا

26 3341

يمكن للمشعل، في حالة معارسة الإضراب خلافا الأحكام هذا القانون التنظيمي، أن يطالب الجهة الباعية للإضراب والأجراء الشهريين بالتعويس عن الضمائر والأصرار التي لحقت بالمقاولة من جراء الإضراب الذي تمت ممارسته بها بكيفية غير مشروعة

27 63th

يمنع على الأجراء التضريان اجتلال أماكن العمل خلال مدة صربان الإهبراب

28 354

يمكن ترنيس الحكومة، في حالة حدوث أفات أو كوارث طبيعية أو أرمة وطبية، أن يأمر بميفة استثنائية بموجب قرار معلل، بمنع الإضراب أو وقمه لمدة محددة

19 es 11

يمكن تعليق الإضراب بمقتضى أمر لقاضي المستعجلات بالمحكمة المُقتمية في حالة ما إذا كانت ممارسته ستؤدي إلى تهديد النظام العام أو وقف تقديم الخدمات الأساسية في حدودها الدنيا، بناء على طلب من رئيس الحكومة وسبادرة من السلطة الحكومية الكلفة بالداخلية.

الساب النالث

شروط وكيفهات ممارسة حق الإضراب في القطاع العام

30 Fad1

عاثرة على الأمكام العامة المتسبوس علها في الهاب الأول أعاثه، تطبق أحكام الهاب الثاني من هذا القانون التنظيمي عنى مدارسة حق الإضراب من قبل الأجراء العاملين بالقطاع العام، باستثناء أحكام المواد 8 (الفقرد التابية) و15 و15 و17 (لفقرة الثانية) و19 و24

31 6544

يمكن أن يتخذ قرار الإشراب في القطاع العام، وفق الشروط والكيفيات المسوس عنها في هذا القانون التنظيمي على المبعيد الوطني من قبل الجهاز التداولي المغتص لإحدى النقابات الأكثر تعليلا أوذات تبثيلية على الصعيد الوطني.

يقسد في مدلول هذا الغانون التنظيمي بالقطاع العام كل للرافق لتابعة للدولة أو للجماعات الترابية أو للمؤسسات أو للمقاولات لعمومية أو لكل شغس اعتباري أخر من أشجاس القانون العام.

32 áad)

يجب على الجهة الداعية إلى الإضراب أن تحيط علما الجهات المشار رئها يعده بقرار الإضراب في أحد المرافق الممومية أو في يعضها أو في جميعها، سيعة(7) أيام على الأفن قبل تاريخ الشروع الفعلي في تنفيذه،

- وليس العكومة والسنطات الحكومية الكلفة بالداخلية والوظيفة
 لعمومية والتشفيل :
- السلطات الحكومية التابع لها المرفق المني، أو التي تمارس الوساية و الإشراف عليه إذا تعلق الأمر بمؤسسة أو مقاولة عمومية، وإلى مدير المؤسسة أو المقاولة العمومية المدية، وكل مصؤول عن المرفق العمومي المني :
 - عامل الممالة أو الإقليم المعلي.

33 fail0

لا يمكن لنفتات التالية ممارسة حق الإخبراب

- القضاة وقطباة المحاكم المالية ؛
- موظفو إدارة الدفاع الوطني وأفراد القوات المعلجة الملكية والدرك لملكي :
 - موظفو الأمن الوملي والقوات المساهدة ؛
- رجال وأعوان ومساعدو السلطة، وجميع قنات الموظفين العاملها بوزراة الداخلية ٬
 - الموظفون الديبلوماسيون والقصبليون :
 - موظفو وأعوان إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة :
 - موطفو وأعوان إدارة السجوب وإعادة الإدماج :
- موظفو الهيئة الوطنية للوقاية المنتية وجميع الفتات الأعرى العاملة بها ا

موظفو وأعوان اللياه والغابات حاملو السلاح ا

- -القيمون الدينيون:
- مراقبو المائحة الجوبة والبحرية
- كما لا يمكن للأشيفاس الآتي ذكرهم ممارسة حق الإضراب
- الأشخاس الذين يتم تكليفهم يشمان حد أدتى من الخدمة :
- الأشخاص الدين يتم تكليفهم بالسير على العبحة والسلامة
 المينية بأماكن العمل ألناء فارة سردان الإضراب.

الباب الرابع

أحكام خاصة بالإشراب في المرافق العيوبة

34 %allı

يمارس حق الإضراب في للرافق العيوبة طبقا للشروط والكيفيات للتصوص علينا في هذا القانون التنظيمي، شريطة توقير حد أدلى من الخدمة في هذه الرافق، ولا سيما مها

- المرسات المبعية :
- للحاكم بمختلف أصنافها ودرجانها :
 - -مرافق الأرمياد الجوية ٢
 - مرافق النقل السككي:
- قطاعات الدقل البري بمكتلف أستافه !
- شركات الاتميال البيمين اليميري العمومي :
- شركات صناعة وتوريع الأدوية، وشركات إنتاج وتوزيع مادة الأوكسجين ذات الاستعمال الطبي !
 - مصالح المراقبة الصبحية في العدود والطارات والموالئ :
 - المسالح البيطرية :
 - مرافق إنتاج وتوزيع الماء والكهرباه :
 - مرافق إنتاج وتوريع المواد الطاقية !
 - مرافق التطوير السائل والصائب ؛
 - -مرافق جمع التقايات يجميع أصنافها

يعدد الفاق يبرم بين الجية الداعية إلى الإضراب والمشغل المدي، يمساهمة السلطة أو السلطات الإدارية المحلية للخلصية، عبد الاقتصاء العد الأدلى من الجدمة الواجب تأميتها في المرافق المدكورة، وكذا الأجراء المكلفين بتوقيره،

وفي حالة تملز إيرام هذا الاتفاق، يتمين على الشغل استصدار أمر قطبائي من قبل قاضي الستعجانات يحدد بموجيه الحد الأدلى المذكور والأجراء الكلفين يتوفيرها.

ورمكن تتمهم لاتحة المرافق الحيورية التي تستوجب توفير حد أدلى من الخدمة بها يقانون، بعد استشارة المنظمات النقابية للأجراء الأكثر تمثيلا أو درت تمثيلية على العبعيد الوطعي والمنظمات المبنية للمشغلين لتابع لها المرفق المعني عند وجودها

البساب الخامس العضوبات مادة 35

عاثوة على المقويات التصوص علها في هذا الباب، يعتبر في حالة تغيب عن العمل يصغة غير مشروعة، كل أجرر مارس الإشراب في القطاع المام أو القطاع الغاص، دون التفيد بالإجرابات المتصوص علها في هذا القادون التنظيمي، وتطبق في حقه، عند الاقتضاء، المقويات التأديبية المتصوص علها في التصوص التشريعية والأنظمة الخاصة بالأجراء الجارى بها العمل.

36 isali

يعاقب بقرامة من 20.000 إلى 50.000 درمم كل مشغل أومنظمة مهنية المشغلين أو منظمة نقابية، عرقات ممارسة الأجراء حقيم في الإضراب خلافا 11 مو منصوص عليه في الثادة 9 من هذا القانون التنظيمي.

ويماقب بقرامة من 2,000 إلى 5,000 درهم كل أجير ارتكب تفس القبل غلاف الأمكام المادة 9 المدكورة.

37 Est.

يماقب بغرامة من 20.000 إلى 50.000 درهم كل مشغل أحل أجراه أخرين بعض الأجراء المغبريين خارفا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 10 من هذا القانون التنطيعي، مع مراعاة أحكام الفقرات الثانية والثلالة والرابعة من المادة المذكورة.

اللادة 38

يداقب يقرامة من 15,000 إلى 30,000 درهم كل مشغل اتخذ، خلافا الأمكام المادة 11 أعلام إجراء تميزيا ضد أجرائه يسبب ممارسهم حق الإضراب

39 85411

يماقب بقوامة من 2,000 إلى 5,000 درهم كل من خالف أحكام المادة 12 من هذا القانون التنطيعي دون الإعلال بالعقوبات الجنائية الأنب

40 is 1

يماقب بفرامة من 5,000 إلى 10,000 درمم كل من عرقل حربة الممل خلافا لما هو منصوص عليه في المادتون 13 و 27 من هذا القانون التنظيمي، دون الإخلال بالمقومات الجنائية الأشد.

ورمكن لقاهي المستمهات بالمحكمة المعتمية، في ألحالات المنصوص علها في المادتين المذكوراتين، بطلب من المشغل، أن يأمر باتشاذ جميع التدايير اللازمة للحيلولة دون عرفلة حربة العمل، بعد في دلك وقف الإضراب

دون الإعلال يتطبيق أمكام الفقرة الأولى من هذه المادة، يماقب على كل مخالفة للأمر القطبائي المذكور بالعيس من شير إل ثلاثة (3) أشير وبفرامة من 10.000 إلى 20.000 دومم.

41 \$3131

يماقب بقرامة من 20.000 إلى 50.000 درمم كل من دعا إلى ممارسة حق الإشراب دون التقيد بأحكام الفقرة الأولى من المادة 7 من هذا القانون التنظيمي دون الإعلال بالعقوبات الجنانية الأشد.

42 35UL

يماشب بغرامة من 10.000 إلى 30,000 درهم كل من اتخذ قرار الإشراب دون التقيد بأحكام المواد 15 و16 و18 و19 و23 و31 و32 من مدًا الفاتون التنظيمي

43 55(L)

يماقب بغرامة من 20,000 إلى 50,000 درهم كل من خالف أحكام المادين 24 و25 (الفقرة الأولى) من عله القانون التنظيمي.

44 55111

يحاقب يقرامة من 5,000 إلى 10,000 درهم كل أجهر

- رفيش الفيام بالخدمات الأساسية التي كلف بتقديمها، خلافا الأحكام البند 2 من الفقرة الأولى من الثادة 20 من هذا القانون التنظيمي؛
- رفش توفير الحد الأدنى من الغدمة التي كلف بيا خلافا لأحكام
 البادة 34 من هذا القانون التنظيمي

45 444

أن جالة المودر تضاعف العقوبة

يعتبر في حالة المود كل من سبق الحكم عليه من أجل مخالفة أحكام هذا الباب يمقرز قطباني مكتسب لفوة الشيء المقصبي به، ثم رتكب مخالفة مباثلة قبل مضي سنتين من صدور المقرر المذكور أولفادم المقوبة

لتمليق أحكام غده طادة تعتبر مخالفات مماثلة جميع مخالفات أحكام هذا البديد

46 eau

يقوم طبياط الشرطة القطائية يتحرير معاهر الماينة وإثبات المعالمات لأحكام هذا القدون التنطيعي

ترسل المحاشير إلى التياية العامة بالمحكمة المختصبة داخل أجل القصاد 24 ساعة من بحريرها داخل أجن معقول

الياب لسادس أحكام مغتلفة وختامية

473ad)

نوعل السلطات المعومية المعلية، خلال منة صربان الإفبراب، الاتخاذ جميع التداور اللازمة لعنبة النظام العام وحماية الأشخاص والأموال والمتلكات، بما في ذلك العمل على فك الاعتصامات والحياولة دون احتلال المائي وأماكن العمل والمرافق المحقة بها، ومنع كل تجاود يروم إغلاق مقرات العمل ومداخلها في وجه العاملين والمرتفقين.

كما يمكنها، عند الاقتضاء، وخلافا للأمكام التشريعية الجاري بها العمل، اللجوء إلى مسطرة التسافير من أجل تأمين استمرارية المرافق العبوبة في تقديم خدماتها وتأمين ترويد السوق بالمواد الأساسية.

المُدة 48

تمتير الأجال المسوس عليها في هذا القانون التسليمي أجالا كاملة، لا يحتسب فيها اليوم الأول واليوم الأخور

49 (314)

يدخل هذا القانون التنظيمي حيز التنفيد بعد المبرام أجل ستة أشير من تاريخ تشره بالجريدة الرسمية، وبنسخ ابتداء من التاريخ نفسه جميم الأحكام المثالمة نحرمشروع القانون التنكضيمي كما عدا وكما صاعق عليه اللجنة

مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 بتعديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب

الباب الأول

أحكام عامة

اللادة الأولى سيدو سيدهدن

حق الإضراب مصمون ويمارس وفق احكام هذا القانون التنظيمي، ويعد ياطلا كل تنازل عنه، يحدد هذا القانون التنظيمي ميمانات تتعلق:

- بممارسة حق الإطبراب في القطاعين العام والخاص باعتباره حقا دستوري ومن حقوق الإبسان الأساسية من أجن تعقيق العبالة الاجتماعية والسلم الاجتماع، وصمان التعاقد الاجتماعي

- يتغرير وتوسيع مجال العربات عمر ممارسة حق الإصراب استنادا الى الدستور و انسعاما مع المو اثبق والمرجعيات والمبادى الدولية دات الصفة وتثمينا لنرصيد التاريجي للعمارسة الوطنية ليدا الحق الدستوري

-بالتواريق صوي حقوق الصريحي وتكريين حربة العمل في ارتباط مع ممارسة حق الإضراب وطبيه أو جيوبا أو معليه،

المرع الأول: تعاريف عار عاير

المادة 2 سے سکریہ

الإشراب هو كل توقف إرادي جماعي لمدة محددة عن اداء العمل كليا اوجرنيا، من أجل الدفاع عن جق من الحقوق او مصلحة من المصالح الاجتماعية او الاقتصادية او المبنية المباشرة لنعمال في علاقتهم بالمقاولة او بالموسيسة او بالمرفق العمومي والمرتبطة يطروف العمل وتحسين الوضعية المادية.

وبعد إطبر أبا كل توقف أرادي جماعي عن ممارسة المبنة أو أداء العمل من لدن المبنيس والعمال المستقاس والأشخاص غام الأجراء بُدة محددة، من اجل الدفاع عن حق من العقوق أو مصلحة من المسالح المرتبطة بتحسين ظروفهم المبنية،

المادة 3 سيمام سيم

يرادق مدلول هذا القمون الشطيعي بما يلي.

العامل كل شخص الترم باداء عمل مقابل اجر تحت إمرة مشغل، تربطه به علاقة عمل مباشرة، في القطاع الخاص او في القطاع.
 العام.

المُبتيون الأشخاص المنتِمون لمنات المُبينين أو العمال المستقلين أو الأشخاص عبر الأجراء الدّين يراولون بشاطا خاصا

<u>ب) القطاع العام كل الم اقق النابعة للدوله او للجماعات الترابية او للمؤسسات العمومية او لكل شخص اعتباري اخر من أشخاص</u> القانون العام.

ج) الجهة الداعية الى الإصراب. في الجهة التي تتولّى الدعوة إلى الإصراب والتعاوص بهياسيته أو السعي إلى تسوية المصايا الخلافية. و اتخاد قرار تنفيذ الإصراب و نعليقه أو إنهامه أو إلعامه والسهر على سربانه وتاطيره، وتشمل ما يابي:

فيم يتعلق بالعمال:

- ثقابة أكثر بمثيلاً على الصعيد الوطني. في وصعية قربونية سليمة.

- بقاية دات تمثيلية على الصعيد الوطني، في كل بعانة في وصعية قانونية سليمة اشاركت في انتخابات ممثلي الماجورين في القطاعات. العام والخاص وحصلت على تمثينية ببدين القطاعان بون اكتساب صعة البقاية الأكثر تمثيلا وفق النصوص التشريعية الجري سا العين.

تقاية أكثر تمثيلا على مستوى المقاولة أو المؤسسة. في وصعبة قابوبية سليمة

-مجموعة من أجراء المقاولة أو المؤسسة وفق ما هو منصوص عليه في المادة 11 أدبره.

فيما بتعلق بالمهيين:

- تقابة أن وجبعية قابونية سليمة اوهينة محدثة بقانون لا يمنعها من ممارسة أي نشاط نقاني

<u>د) المرافق الحيوية: المرافق الثابعة لنمطاع العام أو لنقطاع الخاص او هما معا والتي تقدم خدمات اساسية عن شأن توقف العمل</u> بها كليا او جربيا ان يعرض حياة الاشخاص وصبعتهم وسلامتهم للخطر •

<u>ه) عرفلة حربة العمل خلال مدة سربان الإصراب كل قمل مثنث يؤدي الى للنع من الولوج الى اماكن العمل او من قيام العمال غير</u> المضربين من مزاولة بشاطيم؛

<u>و) احتلال اماكي العبين. كل فعل يؤدي إلى عرقلة حرية عبن العمال عبر المصريين او استمرارية نشاط المقاولة عبر مبع دخول وخروج</u> السلم والإليات والأشخاص من و إلى اماكن العمن:

ر) المها المطلق: هي مجموعة من المطالب التي تروم تحقيق امتيارات اقتصادية أو احتماعية أو مهنية دات الصلة يطروف العمل أو ممارسة المينة بالنسبة للمهنيس:

ي) القضايا الخلافية هي القصابا الباتجة عن عدم الاتماق جول تأويل تطبيق تشريع العمل أو احترام الالتزامات التعاقدية المبشرة بين طرق العلاقة الشفيية أو المبينة.

المرع الثاني: مجال التطبيق اسد سبب

الكادة 4 سينة والنبية المساد

تسرى أحكام هذا القانون التبطيعي على القطاعين العام والجاس، مع مراعاة أحكام المادة 22 ادتام،

يمارس جق الإصراب وفق احكام هذا القانون التنظيمي كل من:

-الأشخاص الخاصعين لأحكام القانون رقم 99 65 المتعلق بمدونة الشغل:

-الأشخاص المصوص عنهم في المادة 3 من القنبون رقم 69 65 المشار اليه اعلاه^د

«الموطفين والأعوان والمستخدمين والمتعاقدين لدى إدارات الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية ومجموعاتها ولدى كل شخص اعتباري أخر من أشخاص القانون العام؛

-المبيس والعمال المنتقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يراولون نشاطا حاصه والعمال المرليس كمه وقع تجييدهم في التشريع الجاري به العمل.

<u>الهرع الثالث: مبادئ عامة</u> اسر سبب

الكادة 5 اسماء مسا

كل إضراب يمارس خلافا لأحكام هذا القانون هو اصراب غم مشروع

يجب على كل من يريد أن يشارك في ممارسة حق الإصراب حسب مقتصيات المادة 4. علاد التقيد بأحكام هذا القانون وكذا بأحكام التصوص التشريعية والشظيمية الجارى بها العمن.

يعد كل عامل بشارك في الإصبرات في حاله توقف موقت عن العس لا يودي عنه اجر

لا يترتب عن أضراب المينيان توقِف عقد شعل إجرابهم وعدم أداء (جورهم،

الياب الثاني (حدف عنوان الباب) م

- شروط وكيفيات مسارسة حق الاضراب

ق التطاع الحاس

المادة 7 اسبق استوسار

ممارسة حق الإضراب مضمونة بمقتصى هذا القانون، ويمنع كل فعل يؤدي ال غرفلتها سواء بواسطة الاعتباء أو الانتقام أو الأغراء أو يأي وسيلة أخرى.

حربة العمل أثناء ممارسة حق الإصراب مضمونة بمقتصى هذا القانون ويمنع كل فعل يودي إلى عرفلتها أو احتلال أماكن العمل، مع مراعاة احكام المادة 17 ادناه : كل إضراب تتم مواصبته في حالة إنيانه أو بعليقه وفق حكام هذا القانون هو أصراب غير مشروع

المادذكا سيميرين

لا يسري البطلان المشار إليه في المقرة الأولى من المادة الأولى اعلاه، على الاتفاقات الجيماعية والعاقبات الجيماعية واتفاقبات الجيماعية واتفاقبات الجيماعية والماقبات الجيماعية المراحة المراحة المراحة والاتفاقات المتحددة، شريطة احترام الأطراف الموقعة لالترام المراحية عن المحددة، شريطة احترام الأطراف الموقعة لالتراماتية وإن تتصمى هذه الاتفاقات مقتضيات حامية تعدد المسطر التي يمكن اتباعيا لجن كل براع جماعي بعدث حلال هذه المدة.

المادة واستحرسه

يمنع اتخاد أي أجراء تمييري في حق العمال يسبب ممارستيم حق الاصراب من شأنه خرق ميادي المبورة وتكافو الفرص والمساس بالصيمانات المموحة ليم والمتعلقة على الخصوص يعقوقهم ووصعياتهم ومسارهم المئ.

لا بعد الإضراب الدي بمارس وفق إحكام هذا المانون من الميرات المقبولة لاتخاذ المقويات التادينية إو للمصين من العمل في حق العمال المضريين.

تملع خلال مدة الإضراب مباولة أو نقل أو ترجيل اليأت وأجيرة وبأق وساس عمل المفاولة أو الموسيسة كلا أو يعصاء

الياب الثاني (سيرضيم) شروط وكيميات ممارسة حق الاصراب

القرع الأول: شروط ممارسة حق الاصراب

نتم الدعوة إلى الاضراب على الصعيد الوطني في القطاع العام إو في القطاع العاص من قبل نقاية أكثر بمثيلاً أو من قبل بقايه دات تمثيلية على الصعيد الوطني.

يتم الدعوة ال الإصراب على صعيد المرفق العجومي من قبل مقاية اكثر تمثيلا على الصعيد الوطي او من قبل نقابه دات تمثيلية على. صعيد المرفق العمومي.

تتم الدعوة إلى الإصواب على صعيد المقاولة أو المؤسسة، مع مراعاة أحكام الماده 12 أدناه من قبل:

طفاية أكثر تمثيلا بالمفاولة أو المؤسسة

-مجموعة من اجراء المقاولة والمؤسسة وفق ما هو منصوص عليه في المادة 11 أدباد.

تتم الدعوة الى الإضراب بالنسبة للمينيين، من قبل نقابة أو هيئة معدثة بقانون لا يميعها من ممارسة أي تشاط بقايي، يتخد قرار الدعوة (أن الإصراب من طرف النقاية أو اليبية المشار إلها في حالة المينيين من طرف الجهار المخول له ذلك في نظامها الإسامين

المادة 11 (سير تعترب)

تجور الدعوة إلى الإصراب من قبل مجموعة من أحراء المقاولة أو المؤسسة ، يجرز معضر يوقعه ما لا يقن عن 35% من اجراء المقاولة و المؤسسة ، يتم يموجيه المو افقة على اتحاد قرار الدعود إلى الاصراب

ويتصمن هذا المحصر قرار الدعوة الى الإصراب ويعدد لجنة الإصراب التي يتراوح عدد اعصابيا ما بس 3 و 6 تتولى ميام الجية لداعية إلى الإصراب.

> <u>ولا يكون هذا المحمير صحيحا الا بعد عقد جمع عام تحصور ما لا يقل عن 50 % من احراء المهاولة او الموسسة.</u> يعدد نص تنطيع<u>ي نموذج المحمير والبيانات الواحب تصويحا وكيفيات المعاينة والتبليغ</u>

المادة 12 (حدف المادة)

يملح كل توقف مدير عن الممل يتم بالتناوب وتكيفيه متناليه بين فنات مينيه سينة او مختلفة، فعمل في المقاولة او المؤمدمة تفعيها أو في احدى المؤمسات التابعة فها، صواء بعنق جمه التوقيد، تنشاط واحد من المصلة المناولة أو الموسمة أو يعده الشطة

مادة جديدة ما عدره

تجور الدعوة الى الإمبراب من قبل الجية الداعية إلى الإصراب نيما للدواعي والأجال التالية:

- يخصوص المنف المطلى تجوز الدعوة إلى الإضراب في القطاع العام او المرفق العمومي او بالنسبة للمبديس بعد انصرام احل خمسة واربعين (45) يوما بما احد الأطراف وبالنسبة للقطاع الخاص واربعين (45) يوما بما على طلب احد الأطراف وبالنسبة للقطاع الخاص تجور الدعوة إلى الإصراب، على مستوى المقاولة أو الموسيسة من طرف الدعامة الأكثر تمثيلا على صعيد المقاولة أو الموسيسة وفي حالة عدم وجودها من طرف مجموعة من اجراء المقاولة أو الموسيسة وفق ما هو منصوص عليه في المادة 11 اعلاد، ويحدد الأجار في حمسة عشر (15) يوما، مع امكانية التمديد مرة واجدة لمارة ممائية بناء على طلب احد الأطراف.

تجتسب الأجال من تربع التوصل بالمعب المجلاي وبجب الميام خلالها ياجراه مقاوصات قصد البحث عن حلول متفق عليه.
- يخصوص القصايا الخلافية تجور الدعوة إلى الإصراب في القطاع العام أو الموقي العمومي أو بالنسبة ليمينيان بعد أتصرام أجل ثلاثين (30) يوما. وبالنسبة للمطاع الخاص عنى مستوى المقاولة أو الموسسة بحدد الأجل في عشرة (10) أباه أو في حالة تجوء الجهة الداعية الأصراب إلى مسطرة معاولة البصالح المصوص عليها في تشريع الشغل الجاري به العمل. يتم التقيد بالأجال المرتبطة بها تحتسب الأجال من تاريح التوصل بالقضايا الحلافية، وبحب الفيام خلالها بجميع الإجراءات قصد البحث عن سبل تسويتها، وخصوص وجود خطر حال مثبت يبدد صحة وسلامة الأجراء بالمقاولة و المؤسسة، تحور الدعوة الى الإصراب بعد الصرام أجل ثلاثة

وإذا لم يتم اليوصل إلى اي اتماق، وقررت الجهة الداعية ال الأصراب ممارسة حق الإصراب، تجور ممارسيه طيما للشروط والكيميات المصوص عليها في هذا القابون التبطيمي داخل اجل سبة ابتداء من تاريخ الصرام الأجال المشار إليها في هذه المادة.

المادة 13 (حدَف المادة) السير المعيد)

يعتع عرفلة حربة العمل خلال مدة سربان الإضراب

يزاد في مدلول بعدا الغانون التنظيمي بمرقته سربه العمل خلال مده بعربان الإشراب، كل فعل يؤدي او قد يؤدي إلى منع الاجبر غير المغبرب او المشغل من ولوج اماكن الدمل او من القيام بمزاوله مقاطه المني، بواسطة الإبداء او العنف او الهديد او احتلال اماكن العمل أو مداختها أو الطرق الموديه الجا

مادة جديدة نسد تعاوله

يمنع على المرفق العمومي أو المعولية أو الموسسة، خلال هذة سريان الإصراب، أن تحل محل العمال المصريين عمال أخرين، لا تربطيم به أي علاقة شغل قبل تاريخ تبليفه قرار الإضراب.

غيرانه، يجوز للمرفق العمومي أو المقاولة أو الموسسة في حالة رفض العمال المكلمين.

<u> يتوفير حد أدن من الخدمة أداء المهام المسدة الهم في المرافق الجيوبة طبقا لأحكام المادة 21 من هذا القانون التنطيعي، (حلال</u> <u>عمال أحربي مجل الغمال المكلفين بتوفير حد أدني من الخدمة، وذلك خلال مدة سريان الإضراب.</u>

بالسير على صمان استمرار الأنشطة الصرورية لتمادي إتلاف المتلكات والتجهيرات والآلات في إماكن العمن، وعلى التدايع اللارمة، الواجب مراعاتها لحمظ الصحة والسلامة المهمة بما في ذلك العماظ عنى سلامة العمال وحياتهم طبقا لأحكام المادة 16. إحلال عمال أحرين محن العمال المكلمين يصمان استمرار الانشطة المشار إليها في هذا البيد، ودلك خلال مده سريان الإضراب.

- في حيلة تأثير ممارسة حق الإصراب على تزويد السوق بالمواد والانشطة الضرورية اللازمة لجماية حياة المواطنين وصحيح وسلامتهم، يناء على قرار السنطة المعنية، يمكن الاستعابة فورا بعمال أحرين لنامين استمرار بشاط المقولة أو الموسسة أو المرفق العمومي المعني في تقديم خدماتها خلال مدة سربان الإصراب.
- وفي حالة تعذر دلك. إمكن للسلطات المعلية المعتصبة اتخاد التدايم اللازمة لضمان استمرار بشاط المقاولة أو الموسِسة أو الميلة أو المرفق العمومي ودلك على مسوولية وبمقة الجية التي تم ضمان استمرار بشاطين

القرة الثانى: مسطرة سعر الاضراب رنسل فعارمه)

المادة 14 (حدّف المادة) نسير سنيس

يعتبر الأمراء المشاركون في الإشراب في حاله فوقت عوقت عن العمل خلال مدة إنفرانهم. وفي عدد الحاله لا يمكهم الاستفاده من الاجر عن المدة المدكورة

مادة جديدة سيرستيس

مراعاة الأحكام الماده 12 اعلاد. يحب على الجية الداعية للإصراب قبل الشروع الفعلي في بتميد الإصراب، بتبليغ قرار الإصراب باي وسبلة من وسابل التبليغ المصوص عليه في التشريع الجاري به العمل، وذلك سبعة (7) ايام كميلة احطار عبي الاقل قبل التاريج المقرر لخوصه إلى كارس:

وسن الحكومة والسلطات العكومية المكلمة بالداخلية والتشعيل والقطاع المعنى ادا تعلق الأمر بالدعوة (ل الإضراب على الصعيد الوطني في القطاع العام او القطاع الخاص او على صعيد الترفق الجمومين

والي الجيه اوعامل العمالة أو الإقليم. وممثل السنطة الجكومية الكلمة بالتشعيل والمقاولة إو الموسسة - أدا تعلق الأمر بإصراب على صعيد المعاولة أو المؤسسة:

والي الجهة إو عامل العمالة أو الإقليم وممثلي السلطات والبيدات التابع لما المرفق المعي. أذا تعبق الأمر بإصراب بمرفق عمومي على المستوى الترابي.

تسرى حكام المقرة السابقة على المبيس وبعدد اجن الإخطار بالنسية ليده الصة في سبعة (7) ايدم.

غير أن المدة المدكورة تخفص ال ثلاثة (3) ايام. إذا كان سبب الإضراب راجعا ال وجود حطر حال بيدد صحة الأجراء وسلامتهم. ويتم تبليع قرار الإصراب إلى والى الجبة أو عامل العمالة أو الإقبيم أوممثن السلطة الحكومية المكلمة بالتشفين والسلطات المعبية و المفاولة أو المؤسسة.

المادة 15 (حدف المادة) تعبير فيتوبده

يمكن أن يتعد قرار الإضراب على الصعيد الوطني في جميع الفطاعات أو بعضها أو في قبلاغ وأحد أو في انطبطة معينة داخل نسم الشطاخ أو في قطاعات محتفظة. من قبل الجهاز الفداولي المختص لإحدى النقابات الأكثر تمليلا أو دات تعليلية على الصعيد الوطاي- وذلك طبقة الانظمها الأساسية

<u>مادة جديدة</u> نسير سايده

يجب أن يتضمن قوار الإصواب البيانات التالية.

-إسم النقاية أو النقايات الداعية إلى الإصراب في جال وجودها وبالنسبة للميتيس أسم النقاية أو البينة؛

استب الإمبرات

مكان أو أماكن العمل المشمولة بالأصراب

خاريغ وساعة بداية الإصراب ومدته

ويجب أن يرفق قرار الإصراب بنسخة من اللف الطلق او بنبحة من القصايا الخلافية

وإذا تُعلق الأمريالإصراب الذي تقرر من طرف مجموعة من الأجراء، يجب أن يرفق قرار الإصراب ينسخة من المحضر المشار اليه في الفقرة الأولى من المادة 11 اعلام

المادة 16 (حدف المادة) مستحد

وتكن أن يصد قرار الإندراب على صحيد كل مقاولة أو موسعة من قبل النصع العام للاحراء، الذي يجد أن تدعو اليه الجهه الداعية إلى الإشراب خلال خصمه عشر (16) يوما على الاقل من التاريخ المزمع عقد الصبع العام فيه

يحب لبليغ المُلفل مكينية وسعيه من قبل الحهه المُذكورة شاري ومكان العقاد الجمع العام، ودلات مبعة (7) ايام على الأقل قبل الاربغ العقادة

يعكمع البيعة العام بصوره فانونية بصغور ما لا يش عن فلاقه ارباح (414) احراء المقاولة أو الموسعة، ويتخذ قرار الإصراب بواسطة الاقتراح السري بالانتجية المطنقة للاحراء العاضرين

تشوم العهة الداعية للإغبرات بإعداد محضر احتماع اليمع العام المحكور الذي يعند أن يتعبس عدد أحراء المعاولة أو المؤسسة المعنية، وعدد الحاشرين عهم في اليمع العام، والسندة التي يعتنونها من محموع القبراء، واستاءهم وارقام بطائقهم الوطنية للتعريف واوقيعانهم وبسبة الاغلبية التي التخد بموجها قرار الإضراب

<u>مادة جديدة</u> ما مدت

تتولَّى الجية الداعبة (لن الإصراب، علاوة على الميام المسعدة اليم ممارسة الميام التالية

ا تاطِّير المُضريين قيل و اثناء سريان الإصراب وتدبير ممارسته

ب-السيرا، باتماق مع المقاولة أو الموسمة أو المرفق العمومي، على تحديد الأنشطة الضرورية لتمادي اتلاف الممتلكات والتجييرات والآلات في اماكن العمل أوعلى النداءير اللامة، الواجب مراعوتها لحمظ الصبحة والسلامة المهية، بما في دلك الجفاظ على سلامة العمال وحياتهم، وكدا على تعيين من سيكلف مهم بتقديم الإنشطة المركورة وفي جالة عدم التوصيل إلى الاتماق المشار اليه في البند "ب" أعلاد، يتعنى على المقبولة أو الموسسة أو المرفق العمومي او الحية الساعية الى الإضراب، واجن الأجال المشار إليه في المادة 12 اعلاد الن تطلب من قاصي المستعجلات تحديد هياد الابشطة الصرورية وتعيس العمال الدين سيكلمون بإنجارها

لا يجوز ممارسة الإضواب الإيهد عبدور امر قاصي المستعجلات طبقا للتشريع الجاري به العمل.

المادة 17 (حدف المادة) تسير سيسه

يجب أن يتشمن قرار الإضراب على الصعيد الوطني البيانات التاليه

1 – اسم النقائم الأكثر تمثيلا او دات تعثيليه على الصعيد الوطاق التي انصات قرار الإضواب -

2 - الإسجاب الداعية الي اتخاد قرار الإشراب -

3- امكنه تنفيد الإغبراب-

4 - تاريخ وساعة الشروع في تصيد الاسراب -

ك المدة أو المدد المرمع خوض الإضراب خلالها

وادا تعلق الأمر بالغبرات يهم معاولة او موسيعه واحدة، او عدة مقاولات او موسيعات متعددة وحب ان يتعلمس قرار الإشراب بالثمنية تكل مفاولة او موسعدة على حدة ، البيانات الواوده في البدود المشار اليها في المقرد الاولى اعلاد ، وديفق بصحته من محتمر اجتماع العجم العام الاحراء الدي اضد قرار الإشراب

مادة حديدةِ عمر عدود

يجوز لنجية الداعية إلى الإصراب، الغاء الاضراب أو توقيفه موقيًا أو إنبائه.

وبجور، أيضًا، للاطراف المعنية: في كل وقت وجين، الاتماق على توقيم الإصراب موقتا أو يصبورة سابية إ

<u>وفي حالة توقيف الإصراب يوفتا لمرة معينة من اجل الثماوض، فإنه يمكن استندفه اذا تعلق الأمر يبقس دواعي الإخيراب، دون</u> التقيد بالأجل المصوص عليه في المادة 14 من هذا القابون التنطيعي، إذا لم يترتب على المفاوضات إي اتفاق، داخل جل خمسة عشر (15) يوما من يدنيا.

مع مراعاة «حكام المادة 8 اعلاه، لا يجوز، في حالة الغاء الإسراب او الهائم بمقتضى اتماق مترم بين الأطراف المعتبة على اثر الاستجابة لتمطالب المتعبقة بدواع، الإصراب، اتحاد قرار إصراب جديد دفاعا عن القصابا بقسيا، الا بعد انصراع جن سنة على الأقل ينتدئ من تاريخ العاء الإصراب او الهائه، شريطة احترام الاطراف لالتراماتها

المادة 18 (حذرف المادة) سير سيب

مع مراعاة احكام الماده 7 اعلاه، يتعين قبل الشروع النبطي في تنفيد الإضراب، قيام البهة الداعوة للإضراب ببيليغ المشخل بشراو الإضراب باي وسينة من وسائل التبليغ المنصوس علها في المشرع العاري به العمل، ودلك خصصه عشر (15) يوما على الأقل قبل العاريخ المشرر تخوضه

غير ان المدة المدكورة تخفظن الى حصمة (5) ايام، اذا كان سبب الإضراب راحما إلى عدم اداء المشغل اجور العاملين لديه او وجود خطر حال يهدد صمحهم وسلامهم

مادو جاريان تنبير لعرب

يمنع الإعلاق الكلي أو الجري للمقاولة أو الموسسة خلال سربان الإصواب.

غيرابه يجوز للمقاولة أو المؤسسة في حالة عرقية جرية العمل أو اجتلال أماكن العمل أو الحاق أصرار بالمتلكات لاسيما مينا التحييرات أو الالات أو المؤاد الأولية أو السلم أو البصابي، أو عدم مراعاة تدايير حفظ الصحة والسلامة المبيه، تقديم طلب ألى قاصي المستعجلات لاستصدار أمر قضائي من أجل أتفاذ التدايير الوقائية اللازمة لجماية الممتلكات وحفظ الصحة والسلامة المبينة أو الإغلاق العربي أو الكني المؤفت بالبسية للمقاولة أو الموسسة مع مراعاة حقوق الأجراء غير المصريان مكن لقاضي المستحجلات بالمحكمة المحيسة، في الحالات المصوص على في الفات الماولة أو

يمكن لفاضي المستعجلات بالمحكمة المحيصية، في الجالات الميصوص عليه في الفقرة الثانية من هذه المادة، يطلب من المعاولة او المؤسسة، ان يأمر باتخاد جميع الثمانير اللازمة للجيلولة دون عرفلة حربة العمل ابما في ذلك وقف الإصراب.

المادة 19 (حذف المادة) سير سارس

يحب عن الجهه الداعية إلى الإهراب ان تحيط عنما الحياث المنية الثالية شرار الإشراب سبعة (7) ايام على الأقل قبل الشروخ التعلى في تنهيده -

اً) وفيس التحكومه والسفطات الحكومية المكتمة بالداخفية والمشغيل والمقطمات المبنية للمقطبين، ادا تعلق الأمر بالدعوة إلى معارسة حق الإعبرات على الصعيد الوطاي

كما يجب أن تحيط الحها الداعية إلى الإشراب المنطة الحكومية النابي لها فطاح الانشطة المدي عنما بقرار الإشراب، أن تعلق الأمر بالدعوة إلى ممارسة حق الإشراب في جموع المطاعات أو بعضها أو في قطاع واحد أو في انشطة معينة داخل نفص القطاع أو في قطاعات مختلفه --

ب) المشعل، ووال الحية او عامل الحماله او الإقليم، ومعثل الصنطة الحكومية الكلمة بالتشميل على صعيد الجهه او العماله او الإقليم حسب الحالة، إذا تعلق الأمر بعمارمة حق الإعبرات على صعيد كل مقاوله او مؤسسة

مأدة جديدة اسد ستب

<u>يمكن تربيس الجكومة، في حالة حدوث افات أو كوارث طبيعية أو أرمة وطبية التي من شاجا المساس بالنظام العام وحقوق التواطيين،</u> أن يامر بصفة استثنائية _ممنع الإصراب أو وقفه لمدة معددة بموجب قرار معلل

المادة 20 (حدّف المادة) اسبر سفيدا

التول الجهة الداعية إلى الإضراب: علاوه على المهام المعندة اليها بموحث احكام هذا الفاتون التنظيمي، معارضة المهام التالية قبل وألتاء سربان الإغبراب-

ا)- تاطير الأحراء المضربين وتممير ممارسه الإضراب والإشراف على محلف مراحلها ١

 بناسير، بالغاق مع المشغل على منبعان استعرار الخدمات الاساسية لتفادي اللاف المعتكات والعجهزات والألاث في الماكن العمل، وعلى القدامير اللازمة، الواحب مراعاتها لحسظ الصبحة والسلامة المهدية، بما في ذلك الصفائد على سلامة الأجراء وحياتهم، وكدا على تعيين من سيكلت عايم متشديم الخدمات المذكورة

وي حاله عدم الاتفاق بمكن المشغل أن يطلب من قاهي المستعجلات تحديد هذه الحدمات ونعين الأحراء الدين سيكلفون بتشديدية

لا بعكي معارضة الإضرات الا بعد صدور امر قاضي المستعملات

مأدة جديدة اسي لبكب

توفِل السنطات العمومية المعنية. خلال مدة سريان الإصراب، لاتخاد جميع التدايج اللازمة لحفظ البطام العام وحماية الأشخاص والأموال والممتلكات، بما في ذلك العمل على فك الاعتصامات والجبيولة دون إحتلال المياني وإماكن العمل والم أفق المُلحقة بياء ومتع كل تجاور يروم إغلاق مقرات العمل ومداخلها في وجه العمال غير المصريين والمرتمقين.

كما يمكنها، عند الاقتصاء - النجوء الى اتخاد البدايع اللازمة من أجل تأمين استمرارية الله أفق الحيوية في تقديم خدماتها وتأمين تزويد السوق بالمواد الأساسية و الخدمات الصرورية التي يقدمها المبتيون.

القرع الثالث؛ المر اقق العيونة بند صوب

المادة 21 (حدَف المادة) بسير سيرس

يمكن للمشعل وللجهة الداعية للإندراب، على حد سواد ان يطلب من رئين المحكمة المختصة بعون مفوض قضائي او أي المحسن اخر مؤمل لدلك، داخل اجل لا يفعدي الله صاحة فإخراء معاينة لطروف سير الإندراب والواقعة او الوقائع النصاحبة له، وان يطلب من المحكمة ترتب الآثار الشانونية، ادا ثبت احدوث اي عرفنة المارسة حق الإضراب، او عرفنة حرية المحل بالسببة للمشغل والاجراء غير المضريان، او اي حرق لاحكام عدا الشانون النظيمي الناء سريان الإضراب، دون المعامل عدل العامة في تعريف الدعوى المعومية والحادث الدعوى المعومية والمحاد الشانون النظيمي الناء سريان الإضراب، دون المعامل عدل العامة في تعريف الدعوى المعومية والحاد المادة الدعول المحومية المادة الدعول المعرفية الدعول المعاملة العاملة المادة الم

<u>مادة جديدة</u> عد عدب

يمارس حق الإميراب في المرافق الحيوية طبقا للشروط والكيفيات المصوص عليه في هذا القانون التنظيمي اشريطة توفير حد أدني من الخدمة في المرافق الجيوبة الثالية .

الموسسات الصحيف

- المعاكم بمختلف (صمافيا وفرجاتها والمهن القانونية والفصانية المرثيطة بها *
 - مر افق اليبنة الوطنية للمعلومات المالية·
 - والرفق المكلف ينشر الجرندة الرسمية
 - -مر الفق الأرصاد الجوية :
 - مر افق البقي السككي والبري بمختلف اصناعه والملاجة البجرية والجوية ا
 - شركات الاتصال السمعي اليصري العمومي و
 - -قطاع المواصلات·
- مر افق وشركات صباعة وتوريع وبيع الأدوية وشركات إنتاج وتوريع مادة الأوكسجين دات الاستعمال الطين
 - مصالح الم أقبة الصحية في الحبود والمطارات والمو أني
 - المصالح البيطرية ﴿
 - · هم افق إنتاج وتوزيع الماء والكيرياء والمواد الطاقية ·
 - : هر افق التطيع السائل والصلب ومر افق جمع التفايات بجميع أصنافيا،

يجب أن يصمن الجد الأدين من الخدمة قيرا كافي من الخدمات الأساسية المقدمة من قبل المرافق الحيوية وكدا الحفاظ على حياة الأفراد وصحتهم وسلامتهم وعلى النظام العام، الله سريان الاصراب، ويحدد بيض تبطيعي الحد الادن من الخدمة الواجب صمايه في المرافق الحيوية المشار الها في المقرة الأولى أعلاد بعد استشارة المنظمات المينية والمنظمات المقاينة للاجراء أكثر تمثيلاً. تعدد من بن العمال المصرين لانحة العمال المكلفين بتوفير الحد الأدنى من الغدمة الواجب تامينها بموجب اتفاق يترم بين الجية الداعية إلى الإصراب وبن المقاولة أو المؤسسة ، وبمساهمة السلطة أو السلطات العمومية المحلية المختصة ، عبد الاقتضاء وفي حالة عدم الاتفاق ، يمكن تحديد هذه اللابعة باستصدار مرقصاتي من قبن قاصي المستعجلات. تطبق أحكام المقرة الثالثة أعلام على المرفق العمومي مع مراعاة أحكام المقرة الثابية من المادة 20 ، علام

المادة 22 (حذف المادة) تسم المادة

لعجهة الداعية للإضراب، كلما اقتضت الطروف دلك، أجاء الإضراب أو الغاءة أو توقيقه موقعة

كما يمكن للاطراف المنهة، في كل وقت وحين الاتماق على توقيف الإضراب موقتا او بصوره ايانية

وي حالة توفيف الإضراب عوقتا لمده ممينة من اجل التفاوض طبان اللف المطلي، فإنه يمكن استطاقه، دون التفيد بالأحال المنصوص عليه في الماده 10 من هذه القانون التنظيمي، أدا لم تصغر المناوضات على التائج، واحل أجل ثلاثين (30) يوما من بداها

مأدة جديدة اسبن امايس

لا يمكن ممارسة حق الاصراب من قبل موظم ادارة الدفاع الوطي وموظعي وراره الجارجية وموطع ورارة الداخلية واعوان السلطة والعسكريين و افراد الفوة العمومية وصباط الشرطة القصابية، وسائر الموظمين والأعوان المحول ليم حمن السلاح والموظمين الدييلوماسيين والقنصليين والاشخاص اللدين تصعيم النصوص القانونية العاصة يهم من الانتماء النقابي أو من ممارسة أي نشاط

كم لا يمكن للعمال الذين يكلفون يصمان حد «دني من الخدمة وللعمال الذين يكلمون بالمبهر على الصبحة والسلامة المبنية بأماكن العمل ممارسة حق الإصواب ثناء فعرة سربان الإصواب

المادة 23 (حذف المادة) سيد ستينه

لا بجور . في حالة الهاء الإضراب أو العانه بصفيتين النباق مرم بين الأطراف المعلية على الر الاستحابة للطف المطاي الخاد قرار الغيراب حديد دفاعا عن المطالب نفسها، الا بعد الصرام احل سنة على الاقل ينتدى عن نارج الهاء الإضراب أو إلغانة يعتبر الانفاق للم المفار اليه في الفقرة الاولى اعلاد منزما للانقراف. على الرغم من حصيم الانفاقات الامرى السابقة

المادة 24 (حدف المادة)

يعلع على المشعل أن يقوم، خلال عدم الإضراب: صناوله أو نقل أو ترحيل الهات واجهزة وناي وسائل عمل المفاوله أو المؤسسة كلا او بعضه

المادة 25 (حدف المادة) اسرسب

يعتب على المشعل الامتفاع عن الإغلاق الكاني او المنزي للمعاولة. او المؤسسة بعنب معاوسه حق الإضواب

ويمكنه في حالة الإضرار بمعتلكات المعاولة أو المؤسسة لا سيعة منها اللجهوات أو الألاث أو الثواد الأولية أو العطع أو البغمانع، أو عدم مراحاه تدابير حضظ المعمه والمعلمه المهنية، تقديم طلب إلى قاضي المستعجلات لاستعمدار امر قضاي من أجل انخاد التدابير الوقائية اللازمة لمدعية ممتنكات المفاولة أو الموسمة وحدظ المعمنة والمعلامة المهنية، أو أعلاقها الجربي أو الكاني مؤقفاء حسب وضعية المفاولة وطبيعة تضاطها يمكن لتمشعل، في حالة معارسه الإضراب حلافا لأمكام هذه القانون التنظيمي، أن بينالب المهه النامية للإضراب والأجزاء المغترين بالتعويض عن الضمائر والاضرار التي لحقث بالمقاولة من حراء الإضراب الذي تعت معارسته جا يكيفيه عبر مشروعه

اللادة 27 (حدف المادة)

يملع على الغنواء المغورين احتلال اماكن المعل خلال مدة سوران الإضواب

المادة 28 (حليف المادة) نسير فكيدة

يعكن فرئيس الحكومة، في حالة حدوث افات او كوارث طبيعيه او ازمه وطنيه، ان يامر بعيشه استثنائية بمواحب قرار مطل، بملغ الإصراب أو وقفه لمدة محددة

المادة 29 (حدف المادة)

بعكن تعليق الإغبرات بمقتصى امر لماضي المعصولات بالمكهة المعصمة في حالة ما ادا كانت مبارسته متودي إلى الإدب النظام العام أو وقف تغديم الخدمات الاساسية في حدودها الدنيا، بناء على طلب من رئيس المحكومة ومعادرة من السلطة المحكومية الكلفة والداخلية

البياب الفالث (حدف عنوان الهاب)

شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب

ن النظاح العام

المادة 30 (حذف المادة)

المادة 31 (حدف المادة)

يمكن أن يتبخد قرار الإضراب في القطاع العام، وهل الشروط والكيميات المصوس عليها في هذا الفانون التنظيمي على الصعيد الوطني من قبل العهاز التداول المختص لإحدى التقابات الأكار تعليلا أو دات تعلينية على الصعيد الوطاي

بقصد في مطول بعد القانون التصنيعي بالقطاع العام كل المرافق العابعة لندوله او للمعاعدة القرابية او للموسعدة او للمقاولات المعومية او لكل فيحس اعتماري احر من المعاص القانون العام

الددة 32 (حدف المادة)

- رئيس الحكومة والسنطات الحكومية المكتمة بالداحنية والوظيمة المعومية والتشغيل -

«المنتطات الحكومية التابع لها المرفق المعي، أو التي تمارس الوصاية والإشراف عنيه أدا بعلق الأمر سوسمية أو مقاولة عجومية، وإلى مدير المؤسمة أو المداولة الممومية المنية، وكل مصوول عن المرفق العمومي المعني»

- حامل العماله أو الإقنيم المعلي

لا يمكن لنفتات التالية ممارسة حق الإنهراب

- الضعاة وقضاه المحاكم المالية -
- « موظمو إدارة الدهام الوطني وافراد القوات المعلمة المنكية والعرك المنكى »
 - موظفو اغاس الوطاي والمواث المساعدة -
- رجال واحوان ومساعدو الصلطة. وجبيع فنات الموظفين العاملين بوزواه الداخلية ٢
 - الموظفون الديبغوماسيون والمنصنيون-
 - حوظمو واعوان إداره الجمارك والضرائب غير المباشروت
 - م موطنتو واعوان ادارة المحون واعاده الإصاح
 - حوظتو الهيئة الوطنية لنوفاية المدنية وصبح الفناث الأنري العامنه بهت
 - معوضمو واعوان المهاد والخابات حاملو المدلاج
 - الفهمون الدينهون
 - حراقيو الملاحة البدوية والبسرية
 - كما لا يعكن فلاهتجاس الاتي ذكرهم ممارسة حق الإضراب
 - الأشيكاس الدين يثم تكليفهم بضعان حد ادى عن البندعة -
- الأشحاص الدين يتم تكليفهم بالمهر على الصحه والسلامة المحية باماكن النص الداء فارة سربان الإشراب

الهاب الرابع (حدّف عنوان الهاب) سدستوه احكام خاصة بالإغراب في المرافق الميرية

المادة 34 (حدّف المادة) تسير نعتيده

يعارس حق الإضراب في المرافق الصبوبة طبعا للشروط والكيفيات المتصوص علها في عدا القانون التنظيمي المربطة توفير حد الني من الضعة في عدد المرافق ولا سيما منها -

- المؤسسات الصحية -
- المحاكم معنتلف أصنافها ودرحاجات
 - مرافق الارصاد الصربة -
 - مرافق النس السككن -
- قطاعات النشل البري بمختلت اعبدافه -
- شركات الانصال المعني البصري الصومي -
- شركات صناعة وتوزيع الادونة، وشركات انتاج وتوريع مادة الاوكسعين دات الاستحمال الطي ا

- سمالح المراقعة الصحية في الصدود والمطارات والمواني ·
 - - المعالى البيطرية -
 - حوافق انتاح وتوزيع الحاء والكهرماء
 - حجرافق إنتاح وتوزيع المواد الطاقيمت
 - مرافق النطور السائل والسلب -
 - - مرافق حمج النشايات بيسيع استافها

بعدد انفاق يبرم بين العهه الداعيه الى الإضراب والمشعل المعني، جمعاهمة الصنطة او المصابات الإدارية المطبه المحتصة، عند الاقتصاء، العد الادبي من المندمة الواحث فاميها في المرافق المذكورة، وكذا الأمراء المكتبين بتوفيرها

وي حاله تعدر ابرام هذا الاتحاق، يتعين على المُختل استعدار امر قطباي من قبل قاضي المشعبلات بعدد بموجبه اتحد الأدى المدكور والأجراء المُكتبين بتوغيرها

ويمكن تتميم لانمة المرافق المجونة التي تعظوجت فوفير حد ادبي من المندمة جا بقانون، صد استشارة المنظمات النفائية للأحراء الأكار تعليلا او دائد لمثينية على الصحيد الوطني والمنظمات المهنية لتطعمان العاب لها المرفق المعني عند وحودها

(الباب النالث) الباب الثالث

العشوبات أتبنا فمنس فعيرنان والقر عاديرينا اثلوت بيسح البد فقت المبار فعكوم

الكادة 35 الكادة 23 إلى معرف معاديب مراد الشاها السبيع في ماما 23

علاوة على العقوبات للبصوص عليه في هذا الباب، يعتبر في حاله بغيب عن العمل يصمة غير مشروعة، كل جير مارس الإصراب في القطاع العام أو القطاع الحاص، دون النفيد بالإحراءات للبصوص عليه في هذا العانون التنظيمي، وبطبق في حقه، عبد الاقتصاء، العقوبات البادينية المنصوص عليه في البصوص التشريعية والانظامة الحاصة بالإجراء الجاري به العمل

يعاقب بعرامه من 20 000 إلى 50 000 درهم كل مشعل و منطقه مهنية لتقشفين و منظمة تقابية، عرقت مقارسة الأجراء حقهم في الإصراب خلافا لما هو منصوص عليه في المادد (حدف 9) 7 من هذا القانون التنظيمي

وبعاقب بعرامة من 2000 إلى 5000 درهم كل جبر ارتكب بصن المعل خلافة لاحكام المادة (حدف 9) 7 المذكورة

المادة 13 ما يا ما يا يا المستور م 25 ما تعالم المادة الما

يعاقب بغرامة من 20 000 إلى 50 000 درهم كل مشعل حل جراء احرين معن الاحراء المصرين خلافا لأحكام المعرة الأولى من المادة (حدف 40) 13 من عند العدود التنظيمي، مع مراعاه حكام العمرات تثانية والتالثة والرابعة من المادة المدكورة

38554H

يعاقب بغرامة من 15 000 إلى 30 000 درهم كل مشعن اتحد، خلاف لاحكام (حدف المادة 14) المقرة الأولى من المادة 9 اعلاه، وجراء تمييريا ضد أجرائه بسبب ممارسهم حق الإضراب

المادة 39 (حدّف المادة)

يعاقب بعرامة من 2 000 بل 6,000 درهم كل من حالت احكام المادة 12 من هذا الفانون التنظيمي دون الإخلال بالمقونات العنائية الأندة

المادة 27 يوناد محاليب طراء المادات السيوس الماد 27 مونات بعين الأساس

Sec.

يعاقب بغرمة من 5 000 إلى 10 000 درهم كل من عرف حربة العمل خلافا لما هو منصوص عليه في (حدف المادتين 13 و 27) المادة 7 من هذا العانون النبطيعي دون الإنبال بالعشوبات البخائية الاشع

وبمكن لقاصي المستعجلات بالمحكمة المختصة في العالات المصوص عليه في <u>المادة المذكورة (المادتين المدكورتين</u> ملاءة). بطلب من المشعل، أن يامر بالخاد حميم السالير اللازمة للحيلولة دون عرقلة حربة العمل أبما في دلك وقف الإضراب

دون الإخلال بنطبيق احكام النفرة الأولى من هناد النادم يعاهب على كل معالمه للامر القبهائي المنكور بالعنص من شهر إلى الألة --(3) اشهر ويغرامة من 10 000 إلى 20,000 دومم

41 65 <u>للادة 28 رياس بايا دو يسوي يا 28 يا دو مي يوسلم</u>

يعاقب بعرامة من 000 20 إلى 50 000 درهم كل من دعا إلى ممارسة حق الإمبراب دون التقيد باحكام المقرة الأولى من المادة (حدف المفود الأولى من المادة (ما المفود الأولى من المادة - المفود الأولى من المادة (ما المفود الأولى من المادة - المفود الأولى من المادة (ما المفود الأولى من المادة - المفود الأولى من المادة (ما المفود المفود الأولى من المادة (ما المفود المفود

was not properly as a properly of the contract of the said 42 said

المادة 10 مرسوس المسوي ما 30 مرسوس من المسوي

يعاقب بقرمة من 20 000 إلى 90 000 درمم كل من حاليب حكام (حدف المادين 24 و 25 المقرة الأولى) <u>القفرة الأخيرة من الما</u>دة 9 والفقرة الأولى من المادة 18 من هذا القانون التنظيمي

المادة <u>المادة على من من من الاستبدار</u> 31 والإسلامين على المادية على المادية المادية

يعاقب بغرامة من 5.000 إلى 10 000 درهم كل أجير،

- رفض القيام بالجدمات الأساسية التي كلف بمقديمها، حلاف الحكام البند 2 من المقرة الأولى من المادد (حدف 20) 16 من هذا القانون التنطيعيا

رقص توفير العد الادني من الخدمة التي كلف بدخلاف لاحكام الدرة (حدف 94) <u>21</u> من هذا المانون البنظيمي

في حالة العود، تصاعف العقوبة،

يعتبر في حالة العود كل من سبق الحكم عنيه من حل معالمه أحكام هذا الباب بمقرر قصاني مكتسب لقود الثيء المقصي به، ثم ارتكب مخالفة مماثله قبل مضى سنبى من صدور المقرر المذكور وانقاده العقوبة

لتطبيق أحكام هده الماده بعبار مجالفات ممائنة جميع مجالفات أحكام هذا الباب

46 قاللة 33 م مع بصورت بيرة منسج مدينته ير باب <u>33 ما</u>

يموم صباط الشرطة القصائية بتحرير محاصر المعاينة وإثنات المعالفات لأحكام منا القانون التنظيمي. برسل المعاصر إلى النيابة العامة بالمعكمة المختصة داخل اخل اقصاد 24 ساعة من تعريرها داخل اجل معمول

(الباب الصادس) الباب الرابع

احكام (حدف) حنامية بديد باير بيره يا بايد و ما بايا دو بينيوالادمان،

المادة 47 (حدف المادة) اسبر الماينة

تؤهل المنطات العمومية المعيدة، خلال مده امريان الإهبرات، لاتحاد حبيع التدابير اللازمة ليضط النظام العام وتحاية الاشحاص والاموال والمتلكات، بما في بلك المبل على فك الاعتيمامات والميتولة دون احتلال الماني واماكن العمل والمرافق المنجة جاء ومنع كل تصاور يروم اغلاق منوات العمل ومداخلها في وجه العاملين والمرتمفون

كعا بمكها، عند الافتضاء، وحلاقا للاحكام المشرصية الهاري ما العمل، النموء إلى مصطره القصمير من اجل ثامين استمرارية المرافق المنهومة في تقديم خدماتها وتامين تزويد الصوق بالمواد الاماسية

المادة 34 ال حراطات بيات عواد المساوية المادي 144 على المادي المادي 34 المادة 34 المادة المادي المادي المادي المادي

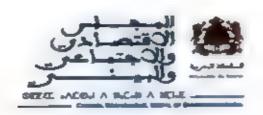
بمنار الأحال المنصوص عنها في هذا القانون الشطيعي أحالا كامله. لا يحسب فيها اليوم الاول واليوم الأخير

المادة 49 كالرة 35 الراحد بماه بيت عوام مستوجب بالدافي عاد 35.

يدخل هذا المانون التنظيمي خير السميد بعد الصوام حل سنة اشهر من باريخ بشرة بالجريدة الرسمية، وينسخ ابتداء من التاريخ نفسه جميع الأحكام المخالفة



رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بخصوص مشروع قانون تنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب



رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيقي

بشأن مشروع قانون رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب

رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيق

بشأن مشروع قانون رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب

اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية

رئيسة اللجنة: نجاة سيمو مقرر الموضوع: خليل ينسامي الخييران الناخليان: محمد الخمليشي وأحمد بندلة طبقا لمقتصيات الفانون التنظيمي رقم 12 128 المتعدق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لا سيما في مادتيه 4 و7، توصل المجلس بإحالة من السيد رئيس مجلس التواب بتاريخ 26 يولبور 2024، من أجل إبداء الرأي بشأن مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات معارسة حق الإغبراب.

وفي هذا الإطار، عهد مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشعيل والعلاقات المهنية أن الموضوع رأي في الموضوع.

وخلال دورتها الاستثنائية المعقدة بتاريخ 10 شنبر 2024، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على هذا الرأى

وقد جاء هذا الرأي، الذي جرى إعداده وفق مقاربة تشاركية، ثمرة بقاشات موسمة بين مختلف العثات المكونة للمجلس، ومخرجات جلسات الإنصات المنطمة مع أبرر العاعلين المعنيين،

المدحق 1- الكحة أعضاء اللبيدة
 المدحق 2- الاحمة الفاعلين الدين ثم الإكسات إليهم

القهرس

فليم
رأي المجلس بشأن مشروع القانون التنظيمي رقم 15 97 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب: ملاحظات واقتراحات
من حيث الشكل
4 حول التقديم للمشروع
ه حول هيكلة المشروع
حول الطابع الزهري
من حيث العظيمون
÷ بهان تعريف الإضراب
÷ يشأن الجهة الناعية إلى الإميراب
 به إن تعريف " المرافق الحيوية" و "الحد الأدنى من الخدمة"
 بشأن تحديد القنات المعتوعة من الإضراب
بالمبوص الأجال
♦ ياهبوس الملق المطلق
 بخصوص معايير سلمية الإشراب
 بخصوص تقتين الإشراب في القطاع العام محليا أو جهوبا
🗢 يخصوص العقوبات في القانون التنظيمي للإخبراب
+ خلاصة عامة
إي المجلس بشأن تقنين ممارسة حق الإضراب
للحل
علمق 1: لالمة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التضغيل والملاقات المهتبة
ملحق 2: لائحة الفاعلين اللبن تم الإنصات إليهم
ملحق 3° الإطار المعياري للحق في الإنتراب:
ملحق به تذكير بالمسار التشريبي والتفاوهي لمشروع القانون التنظيمي رقم 97.15
- ملحق 5. مشروع قالون تنظيمي رقم 15 97 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب

تقديم

يعتبر الإقرار بالحق في معارسة الإضراب مبدأون دستور للمعلكة سنة 1962 مكسبا هاما في مسار الحربات العامة بالمعرب وتكريسا لتحقوق الاقتصادية والاحتماعية للأفراد، لنكون بلادنا في مقدمة الدول التي كرست دستوريا هذا الابترام الحقوق، وذلك قبل صدور العهد الدولي الحاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سنة 1966، الذي سوف يُسمي حصر "الحق في الإضراب" ويجعله من الحقوق المعترف بها دوليا

هذا، وقد شهدت ممارسه حق الإضراب دينامية مهمة في إطار الدفاع عن الجعوق والمصالح الاقتصادية والاجتماعية، لا سبعا مع توالي تكريس هذا الحق في الدسائير اللاحقة للمملكة المغربية، بحيث ثم إدراجة صعب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الممواص (الفصل 14 من دستوري 1962 و1970)، وصمن الحقوق الفردية والجماعية الواردة في بات " تمبادئ الأساسية" (الفصل 14 من دساتير 1972 و1992 و1993)، ثم ضمن البات الذي "الحريات والحقوق الأساسية" في الوثيقة الدستورية الحالية (الفصل 29 من دستور 2011) مع التصيص عليه مثلارما مع حريات وحقوق أخرى

" حريات الاجتماع والتجمهر والنظاهر السلمي، وتأسيس الجمعيات، والانتماء النقابي والسياسي مضمونة. ويحدد القابون شروط معارسة هذه الحربات. حق الإضراب مضمون، ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيميات ممارسته."

السياق الثاريخي لممارسة حق الإشراب في المغرب

تعود حدور ممارسه الإضراب في المعرب إلى عهد الحماية، حيث شهدت هدد المرجبة سيسته من الإضرابات ابنداء من منتصف ثلاثسبات القرن أماضي في عدد من القطاعات الصناعية والخدمانية مثل السكر والمناجم والبناء والمعاجن والصيد البحري والنفن وفي عندمن المدن.

كما عرفت وبيرة النجوة إلى الإضرابات أريفاعا منحوظا ابتداءً من سبقي 1948-1947، وصنت دروبها مع الإضراب المام في ديسمير 1952 وتوقيير 1954 للمطالبة بالاستقلال وعودة السلطان مجيد العاملي من المنفي.

ولدكر أن تحق الثقاني كان ممنوع بالنسبة للمعارية بموجب ظهر 24 دجير 1936، وتجرّما بمقتض طهر 24 يونيو 1938 الذي تص على أن كل معري الخرط في نقابه، أو الحاد أو فيراليه أو كونفدراتيه تقاييه، أو منصمه تقاليه أنا كانت طبيعتها، يعاقب بالحيس من خمسة أيام إلى ثلاله شهر، وغيرمه بين 5 و300 فرنك (المادة 1) أوبعني المقونات تسري على كل من حاول ضم ممارية إلى مثل همة الشظيمات (الفصل 2) أولم بنه الإفرار بحق الانتجاء التقابي بمعارية إلا في شدم 1955، وهي نفس السنة التي شهدت تأسيس أول مركزية نقابية في 20 مارس 1955 (الاتحاد المغربي للشغل).

وقد شكل صدور طهيري 16 تونيور 1957 و 15 توهم 1958 منقطقً مهت ي تاريخ الحركة التقابية المغربية، حيث أقر الطهير الأون بالحق التقابي للممان والمشمئين وجميع المهنين، في حين نظم الظهير الذي حق ناسيس الجمعيات، بما في دنث الحمميات المهنية، ما أقض إلى تعزير المشهد البقابي بظهور مركزيات تقابية جديدة.

هذاء وسوف تشهد ممارسه حق الإصراب دينامية مطردة في طار اندهاع عن العقوق والمصالح الاهتصادية والاجتماعية العاملات والعمالاء لاستما مع نوائي تكريس هذا الحق في الدسائر اللاحقة للمملكة المقربية

تعهد لدول ندای تلخیود افتصاده و احدثیقه تلاقیه تعید ق رو تحدثی و دری و به هیم بید. ای دار ۱۹۹۵ ظهر ادام که استان مدورتری ادان هدایه شرید استواد گردی دریت کاراشت که

اطلبه المادة الاستفاد و 15 نومو الاستمار طائب عليمة تخريط بالمصاد على الله الله المادة المادة المادة المادة ال الأنها إنم 15 مادة الله مادة المادة 170 سلمام خوا بالسياس الحمامي المرابعة بالشيام المدرسية المادة المادة الم

وإذا كائت كافة الدساتير المتعاقبة للمملكة تحيل على فانون تنصيمي يحدد شروط وإجراءات وكيفيات ممارسة الحق في الإضراب ً، فإن غياب هذا الثقلين طيله العقود الماصية لم يحل دون ممارسة هذا الحق النستوري من قبل المنظمات النقانية وغيرها من الشطيمات، بالأستباد إلى الالترامات الدولية للمغرب⁸، والأدوار التي تضطلع بها المنظمات النقابية بموجب الدستور والقانون⁹، والاجتهادات القضائية في عدد من المنازعات الاجتماعية دات الصلة¹⁰، والأشكال الاحتجاجية المعمول بها تاريخيا من قبل الحركة الثقانية المغربية.

هذا الإرجاء المتواصل لإصدار القانون التنطيمي العتعلق بحق الإضراب، سوف يتداركه دستور 2011 لتنصيصه وجوبا (العصل 86) على عرص القوالين التنظيمية قصد المصادقة عليها من قبل البرلمان في أجل لا يتعدى مدة الولاية التشريعية الأولى (2012- 2016).

وس جهة أخرى، ساهمت التجربة المعربية في مجال الحربات النقابية وممارسة حق الإضراب في تراكم جملة من التقابيد والأعراف الإجرائية المتعنقة بكيفيات الإعلان عن الإضرابات، وأشكالها، ومدتها، وكذلك في تبليغ المطالب بعد إعمال العساطر الداخلية للمنظمات للقابية وإخطار المشغلين يتواريخ ومدة الإضراب كما تشمن تلك الممارسات اتباع مساطر التفاوص والحوارء والحفاظ على حد أدى من الخدمة لمنع إلحاق الضرر بممثلكات المقاولات والمرافق العمومية والحفاظ على النظام المام ومصالح المواطنين. هذه لتجربة لتي أدت إلى متابح متباينة، بين تحقيق عدد من المكتسبات المقدرة وصيابة الحقوق، وين تعبُّر في إيجاد اتفاقات بين الأطراف وارتفاع حدة التوثر، كان لها أحيانا بتائج سلبية على السلم الاجتماعي

وعموماً، تعود غالبية أسباب الإضرابات في العقود الأخيرة للدفاع عن الحقوق والمكتسبات 11 كما أن أغلب الشكابات المرفوعة من قبل العنظمات النقانية إلى المكتب الدولي للشغل كان موضوعها خرق الحربات التقابية.

وقد أغبت هذه التجربة الاجتهادات القضائية والحقل الحقوق بتراكمائها في مجال التعاوص والحوار محليا وجهوبا ووطنيا عبى المستوى القطاعي وعلى مستوى المقاولة، إضافة إلى الحوار المركزي بين المركزيات النقابية والحكومة وممثلي المشغلين.

ومن بتائج هذه التشاورات والتوافقات اعتماد مدونة الشعل سبة 2003، التي اعبيرت عند صدورها مكسبًا مهمًا لنمأجورين والمشغلين، ودعامة رئيسبة في عملية جدب الاستثمارات الوطنية والدولية. كما أثمرت هذه الدينامية الإيجابية عددا من الاتفاقات في إطار الحوار الاجتماعي ثلاثي الأطراف (1996، .(2024 2022 2019 2011 2003 2000

في هذا السياق، وبمناسبة. فتتاح الدورة الأولى من الستة ابتشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة ق 9 كتوبر 2015، أكد الخطاب الملكي السامي أن القانون التنظيمي للإضراب يوجد صمن مشاريع القواتين

[&]quot;ملحق 🤄 تلكير بالمسار التشريبي لمشروع الفاتون التنظيمي بإلم 15 97

متعد ۾ 16 دختر 1966ء و شاي جادق عليه المغرب ۾ 3 ماي 1979ء

^{*} طيير رام 129 1.57 الصادر إل 16 بوليور 1957 مشار الطابات فيهية إلىريدة الرسية عند 2340 بطريخ 30 عنت 1957) الأغرار مسكمة النقص عند 440 بناريخ 25 أثريل 2017

الأميريات التسعية في الفتاع المتمن سنة 2022 كانت تسبب التأخر في 15 الأمور في 16.20 من المالات ولميات عقد غميل في 16.30 من الحالات ولمدم التسجير في صيبوق الطبعان الاجتماعي في 9617 من ألحالات

https://www.miepeec.gov.ma/micp.espace-observatione-nationale-du-marche du Tava-Vrapport groupe sus-se maiche du Lana-Vrapport groupe sus-se maich هي العال سفيده العلهم شريد رقم 94 (ل سريح) ، شه 2001 العرمة الرمعية عبد 5,67 يناريخ 8 يحده 2003 .

"هَذِيدَةَ الْأَهْمِيةَ والحساسية"، وأن "لِلورة مشروع القانون التنظيمي للإضراب، يقتضي إجراء استشارات واسعة، والتحلي يروح التوافق البناء، بما يضمن حقوق الفئة الماملة، ومصالح أرياب العمل، ومصلحة الوطن".

رأي المجلس بشأن مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإشراب²³: ملاحظات وافتراحات

يعتبر المحلس الاقتصادي و لاجتماعي والنبق أن أي مبادرة تشريعية لتنظيم ممارسة الحق في الإضراب، سواء في الصيغة المُحالة إليه لإبناء رأيه نشأتها (مشروع القانون انتبطيعي رقم 15 97) أو بلك التي – وكما أشارت إلى ذلك الأطراف المعنية المنصت إليها – يتم التناول بشأتها حاليا، تقتصي استحضار المرجعية المستورية في شموليتها، والالتزامات الدولية للمغرب ذات الصلة

كما نقتصي لأخد بعين الاعتبار الطبيعة التنازعية بهذه الممارسة لأبها تهم حقوق ومصالح فردية وجماعية ومجتمعيه، اقتصادية واجتماعية، لأطراف مختلفة (لفئة العاملة، أرباب العمل، مختلف الفئات الاجتماعية، وعموم لمواصات والمواطين)، فضلا عن ترصيد المكتسبات الإيجابية التي يتميز بها السياق المعربي في مجال الحقوق والحريات، والبراكمات الناريجية والتقافية والتدبيرية التي راكمتها التجربة النقابية المغربية، سواء تعنق الأمر بممارسة حق الإصراب أو بآليات فص البرعات التي بجسدها الحوار الاجتماعي بمختلف مستوياته وأشكاله.

وعليه، وبعد تنظيم المجلس لعدد من جنسات الإنصات إلى محتلف الأطراف الممنية وخبراء في المجان، وبناء على النقاش الداخلي لمختلف العثات المكونة للمجنس، واستحصار المرجعيات الوطنية والدولية ذات الصلة، والاستثناس بالتجارب الدولية في هذا المجال، استخلص من خلال قراءة مشروع القانون مجموعة من الملاحظات التي تقتضي في ضوئها مراجعة المشروع على مستوى الشكل والمضمون.

بالنسبة للمستوى الأول، ثم الاقتصار على بعض العناصر الشكلية الجوهرية، أما المستوى الثاني، والذي يتعلق بالمستوى القال يتعلق بالمصمون، فقد ثم تحبيل المشروع بالتركير على المبادئ الأساسية التي من شأبها رسم معالم إطار تشريعي منوارن ومتقدم ينظم الحق في ممارسة الإضراب، ودلك دون التقيد بتحليل كافة مو د المشروع (سيما وأن الهيئات التي ثم الإنصات إليها أقرت أن ثمة مراحمات وإصافات في إطار المشاورات بين الأطراف المعنية)، مع تقديم افتراحات وتوصيات بهذا الخصوص.

مزرجيث الشكل

الثقنيم للمشروع

رغم أن تنظيم ممارسة الحق في الإصراب من خلال فانون تنظيمي مبادرة تشريعية طان انتظارها لأكثر من 60 سنة، وفضلا عن أهمية الأثر الاقتصادي والاجتماعي المرتقب لهذا النص التشريعي، فإن إغمال إفراد بيان أو ماده تمهيدية أتوضح روح القانون وفلسفته، إلى حانب الأهداف والمقاصد المرجوة منه، مع

¹¹ ملحق كا، عدروج فادون تطلبي ولم 35 97 تحفيد وتروط وكيتبات معارسة حق الإنبرات

حدر لأشارة بى ال المدرسة التدريمية الدرس عدة نظيفير التوابين استفيسه للبناحة علاقاتها عليه الاستأناسة للموالي المارية على عليه الل القوابي المطيعية. تصومية مكايلة للمستورة والهداف الرئيسي سها هو توضيح أو للعبيق بعض أسكامه وتوفير إطار التاريخ وعدى الملكية.

التدكير بالأسس ولمرتكرات التي يبهل منها قواعده، يعتبر من البواقص التي بتعين تداركها من خلال استهلال "باب الأحكام العامة بمواد تمهيدية تعرض المرجعيات المعيارية التي يستند إليها لحق في لإضراب، والمبادئ التي نقوم عليها ممارسته، والأهداف لأساسية التي يسعى النص التشريبي إلى تحقيقها، وقد تنص هذه المقتضيات التمهيدية على مبادئ وأهداف من عبل: حماية الحق الدستوري في الإضراب وصمال التو رن بين حقوق وواجنات الأطراف، بما في ذلك استمرارية المرافق لعامة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، و لالترم بالحوار الاجتماعي، والتفاوص لحل البراعات قبل اللجوء إلى الإصراب، وغيرها، ومن شأن تضمين هذه المقتضيات أن يساعد على تحديد وتوصيح الإطار العام الذي تحتكم إليه مختلف الأطراف المعنية في فهم وتقسير ونطبيق القانون في نظاق المبادئ والأهداف لمعلية

حول هيكلة المشروع

ينسم مشروع القانون التنطيمي في هيكلته باللاتوارن، حيث خصص 22 مادة من أصل 49 لممارسة حق الإضراب في القطاع الحاص، في حين لم يحصص المشروع سوى 4 مواد لممارسة نفس الحق في القطاع العام والمؤسسات العمومية.

حول الطابع الزجري

بلاحط تغليب البعد الزجري على إطار تشريبي العابة منه أساسا هي تنظيم حق الإضراب وإحاطته بالصماعات القانونية الصرورية لممارسته، حيث خصصت له 12 ماده من أصل 49، منا يرجح المقارية التقييدية، ويخلق الطباع، غير إيجابي تجاه المبادرة التشريعية برمتها

من حيث المضمون

بهأن تمريف الإهراب

الإطار المعياري للحق في الإشراب

يرتبط الحق في الإصراب بالمعارسات لتي بحولها لحق في حربات الاحتماع والتنظيم و الانتماء النقابي المنصوص عليها في مرجعيات الجيل الأول من حقوق الإنسان، وهي الحقوق المدنية والسياسية؟ وتجدر الإشارة إلى أنه ثم التنصيص بحصر المعمى على الحق في الإصراب ضمن الجيل الثاني من حقوق الإنسان بمقتضى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمقافية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 دجير 1966 بيد أن المادة الثامية من العهد بصت على أن معارسة الحق في الإضراب تطل مشروطة بموجب ما تمليه القوابين الوطنية، ما يجمل لراما على المشرع المعربي، كسائر الدول التي صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتقافية، إصدار قابون يضع أحكاما وصوابطا لمعارسة لحق في الإضراب

هذا، وفي تمايره عن الحقوق المطلقة (كالحق في الحياة، والسلامة الجسدية، وعدم لتمييز) التي لا تقبل أي اشتراط أو استناء، فإن الحق في الإصراب لا يتم تقييده بنما للمعايير الدولية دات الصلة إلا بالاحتكام حصرا إلى ثلاثة مبادئ.

الشرعية، من خلال توفر سند قانوي تحدد لشروط والشكلبات*

يعار عهد عاول تخاص بالطهول عمليه واستيسها الذي عنصته بعملها عنمه للأمم ليبعيد في 1956 - من المرحميات الأمانيية الأول يحقوق الإستان

2. الضرورة، لصمان النوارن بين مصالح الشعيلة والمشملين والدولة والمجتمع؛

3. التناسب، بحيث لا يكون تقييد حق الإضراب مبالعا فيه لدرجة تمدر ممارسة هذا الحق. ويتسم الحق في الإضراب بطبيعه خاصة، إدانه حق جماعي ومؤقت، تلجأ إليه فئات مهنية مثل الأجراء كالية للدفاع عن حقوقها ومصالحها في حالة وجود براع اجتماعي مع المشعلين، حين يتعذر التوصل إلى اثفاق عبر آليات الحوار والتعاوض بشأن المطالب موضوع البراع

تعرف المادة 2 من مشروع لقانون لتنطيعي الإضراب على أنه "كل توقف جماعي عن العمل يتم بصفة مندرة ولمنة محددة، من أجل الدفاع عن حق من الحقوق أو مصلحة من المصالح الاجتماعية أو الاقتصادية المناشرة للأجراء المضريين".

هذا التعريف يطرح إشكالات متعددة أأه من ضمنها:

- حصر ممارسة حق الإصراب في فئة الأجراء دون غيرهم من الفئات الاجتماعية الأخرى، بينما يورد الفصل 29 من الدستور ممارسة حق الإضراب (في فقرته الثانية) في ارتباطها بممارسة حربات الاجتماع والتجمهر والتطاهر السلمي، وتأسيس الجمعيات، والابتماء النقابي والسياسي (في فقرته الأولى)، وبالثالي لا يفصل بين والحربات والحقوق الأساسية وبين الحقوق الافتصادية والاجتماعية.
- تممع الماده 5 في فقرتها الأحيرة الإصراب لأهداف سياسية دون تحديد أو تعريف لهذه الأهداف، ودون تمير هذا الشكل من الإضراب عن الإضرابات التي قد تكون موجهة صد بعض اختيارات السياسات العمومية دفاعا عن المصالح المادية والمعبوبة للمضريين، ما يزيد من إشكاليات تعريف الإضراب.
- تعيد مقتضيات المادة 12 بمنع "كل توقف منبر عن العمل بتم بالتباوب وبكيفية متثالية بين فئات
 مهنية معينة أو محتلفة تعمل في المقاولة أو المؤسسة بفسها أو في إحدى المؤسسات التابعة لهاء
 سواء تعلق هذا التوقف بنشاط واحد من أنشطة المقاولة أو المؤسسة أو بعدة أنشطة"، الأمر الدي
 يطرح إشكالا آخر يتعلق بتدقيق المفاهيم وأسباب المنع.

إن حصر المادة 4 من مشروع لقانون التنظيمي رقم 97.15 الحق في الإضراب في منظومة العمل المأجور، أي "الأشحاص الحاضمين لأحكام القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل" و "الموظفين والأعوان والمستخدمين لدى إنارات الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترانية ولدى كل شحص اعتباري آحر من أشخاص القانون المام"، من شأنه أن يقيد هذا الحق المضمون بموجب الدستور والالبرامات الدولية، كما أنه لا يتناول حق الإضراب بمعهومة الواسع وصيغته العامة في إطار الحربات والحقوق الأساسية.

وتتجلى هذه المقاربة التقييدية لحق الإصراب في ما ورد في المادة 3 (فقرة ح) بشأن الجهة الداعية للإطراب، والمادة 4 التي تحدد الفئات التي بمكنها ممارسة هف الحق، كما تنصح في كافة مقتصيات مشروع القانون

الانتهابي أن دولا عميتة براد مجال تعرفه بلطيت فيني سبين فيتال في فرسد سبب يتحكمه فيقيد الفرسية بعريد في 26 بنفر 1968 - سبب عرفت الإميرات بأنه يوقف ددير عن فيمل بفوض فأبيد مطالب مافية محتدة سقاء وفتى المختمل فابيتها

التي تتناول حصر العمل المأجور في إطار القطاع الحاص والقطاع العام، دون أن يسمي فئات اجتماعية أخرى كالعمال غير الأجراء، والمستقلين والمهنيين وغيرهم.

ولما أن نص المشروع لا يملع صراحة الفتات الأحرى من ممارسة الإضراب، ففي حال عتماده يصيفته الحالية، سيطل وصع هذه الفتات ملتبسا ما بين مقتصيات النص والممارسة في الواقع، مما يترتب عليه وضع لا يحقق الأمن الفالوني المنشود أو قد يؤدي إلى تميير فالوبي بين ممارسة الإضراب طبق لهذا المشروع، وممارسة الإضراب من قبل الفئات المهلية الأحرى غير المذكورة فيه

تمريف الإهبراب في بعض التقريبات الدولية

البوئان

- " لإضراب حق بعارسه العمان من خلال بالنابهم المشكلة فانوبًا، وذلك بهدف حماية وتعزيز مصالحهم الاقتصادية والمهنية." (الفقرة الثانية من المادة 23 من الدستور اليوباني)
- «الإصراب هو حق بمود بكل عامل، وبكنه بُمارس من هنز البقابات كوسيفة لحسبه وبمريز مصالحهم الاقتصادية، المهنية التقانية والتأمينية، وكوسيلة لتتميز عن النصاص بتحقيق هند الأهداف» (القانون 1982/1264) الماده 19 الفقرة 1)

بولونيا

" الإصراب هو التوقف العماعي عن العمل من فين الموضعين بهدف من البراغ المشار إليه في المادة 1، أي بزاع جماعي (الماده 17) إنه براغ بين الموطعين وصاحب الممن أو أصحاب الممن وسعلق بشروط العمن أو الأجور أو المزايا الاحتماعية، وكذلك الحقوق والحربات الثانية الموطعين أو المجموعات الأحرى لتي يحتى لها بشكين تقابات." (القانون المتملق بشبوية التراعات الجماعية الصادر في 23 مايو 1991).

ألمانيا

- لا يوجد تمريف قانوي محمد للإضراب ق ألمانيا.
- القو عبد الخاصة بالتراعات الحماعية لا بخضع بقربيًا لأي تنظيم قانوني، وهي في معظمها دات طبيمة قصائية.
- الحق في الإخراب مستمد بشكل أسامي من مبدأ الحربة في تكوني الاتعادات المنصوص عليه في العادة 9، الفقرة 3 من القانون الأساسي الألماني.
- حيد قرار المحكمة الإتحادية تلحمل الصادر في 28 يناير 1955، كلاً من حق الإضراب وحق أصحاب العمل في الإغلاق (OCK OUT)
 إ ock OUT) في إطار أنار عاب الجماعية التي تُمارس بهدف النوصل إلى إبرام العاقية جماعية
 - شروط قانونية الإضراب:
- بعق في الإضراب في ألمانيا ليس حلًّا فرديًّا، بن هو حق جماعي، و تتقادات الممالية هي فقط من لها الحق في اللجوء إلى الإضراب (قرار المحكمة الاتحادية للعمل الصادر في 21 أكتوبر 1969).
- نحب أن تكون مطالب النقابات منطقة بالدهاع عن مصالح السيان وتحسين طروف الممل والمرايا الافتصادية. الإضرابات السياسية التي تستهدف التأثير على القرارات السياسية تعتبر غير قانونية.
- لا بمكن اللجوء إلى الإشراب الانمد انتهاء فارة الهدية الاحتماعية أوالتي عادة أن تكون بعد انتهاء صلاحية الانفاقية الجماعية العمامية بحصاعية ومع ذلك، فإن الهدية الاحتماعية بقنصر على القضاء التي تنظمها الاتفاقية الجماعية مراحة، ولا تحظر حميم أسكان الإضراب أثناء سريان الاتفاقية الجماعية بشأن قضايا أحرى غير مشمونة بالاتفاقية
 - لا يتم اللجوء إلى الإشراب إلا كمل أغير بمد فشل المفاوضات.

المملكة المتحدة

لا يوجد تعريف قانوي محمد بالإضراب في المعنكة المتحدد وتتمتع الأجراء بالحماية من المسؤولية المدينة عندما
يشاركون في إضراب، بشرط أن بكون هذا الإضراب رسعياً وقانونياً، ويهدف تسوية براع عمالي لكي تكون الإجراءات
"محمية" وبالمائي تسمح بنموظهين والتقابات بالاستفادة من يمض أشكال الجماية القانونية، يحب أن تستوفي عدة معايير
بجب أن يتم بنفيذ الإجراءات يهمف أو في هار براغ عماني بحب عني التقابة بنظيم بصوبت سري عن طريق المراسلة؛

ويجب أن نؤسه عالمه الأنبوات في النفانة الإصراب؛ ونجب على النفاية إبلاغ صاحب العمل بالاقتراع وبالإضراب في غضون مهلة محددة.

كتنا

- لا يوجد بعريف قانوي موحد للإصراب في كند ، حيث يختلف الإطار القانوي بالإصراب بين المقاطعات و الأقاليم.
- الحق في الإضراب منصوص عليه في تشريعات الدولة الفيدرالية ولكل مقاطعة موجزًا، أصبح ابط حقّ دستوريًا بثيجة للحكم الصادر سنة 2015 في قصية العمال في ساسكانشوان حيث فضيت المحكمة العديا في كند، في هذه القضية بأن الحق في الإضراب هو جرء حوهري ولا غني عبه من عملية التعاوض الحماعي، وهذه العملية بسنفيد من الحماية ضد لعوالق الكبيرة وغير بعيررة بني نفرضها الدولة بموجب حرية السطيم المنصوص عليها في الميثاق الكندي للحقوق والحريات.

وبناء عليه، يوصي المجلس بإعادة النظر في تعريف الإهبراب، وذلك بمراجعة مقتضيات المشروع ذات الصلة ليجيب عن كل الإشكالات المذكورة سابقاء وعلى رأسها تدارك ضم جميع القنات المهنية التي تتمتع بحرية الانتماء النقابي طبقا لأحكام النستور والمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل (كالماملات والممال المنزليين، التجار، المهن الحرة...).

بهأن الجهة الناعية إلى الإحراب

بحصر مشروع القانون في مادته الثالثة حق النعوة إلى الإضراب في:

- البقاية الأكثر تمثيلا على الصعيد الوطئي في القطاع العام والخاص؛
- لبقاية الأكثر تمثيلا على صعيد المقاولة أو المؤسسة أو المرفق العموي لمعي، وقي حالة عدم وجودها:
- ✓ النقابة التي حصلت على كبر بسبة من مجموع عدد مبدوي الأجراء المنتخبين على صعيد المقاولة أو المؤسسة،
- ✓ أغلبية المأحورين في حالة عدم وجود تمثيبة عن البقابة في المقاولة أو المؤسسة المعتبة أو المرفق العمومي المعني.

ويتبين من خلال مقتضيات المادة 3 أن الدعوة إلى الإضراب تقتصر فقط على البقابة التي تمثل أجراء خاضعين الأحكام القانون رقم 99 65 المتعبق بمدونة الشعل، والبقابة التي تمثل الموطفين والأعوان والمستخدمين لدى إد رات الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية ولدى كل شخص اعتباري آخر من أشخاص القانون العام.

إنَّ لاقتصار على نقابة العمال كهيئة وحيدة بها لحق في الدعوة إلى الإضراب يحرم فئات اجتماعية وهيئات أخرى كالنقانات المهنية من ممارسة هذا الحق علما أنه حين يكرس المهد الدولي لخاص بالحقوق لمدنية والسياسية حرية التنظيم، فهو يجعل العمل النقابي جرءا من العمل الجمعوي ويقر حق التنظيم لنجميع، إذ تفيد المادة 22 منه بأن الكل مرد حق في حربة تكوني الجمعيات مع آحربي، مما في ذلك حق إنشاء النقابات والإنضمام إليها من أجل حماية مصالحه الله

¹⁷ المهد الدولي الخاس بالمقول المنفية والميشبية السنند في 15 دينير 1966، والذي مبادل عليه المعرب في 3 ماي 1979

علاوة على دلك، نطرح معاير تحديد تمثيلية اسقانات في التشريع الوطني، في القطاع العام والخاص وعلى الصعيد الوطني والجهوي والمحني، إشكالية جدية، كما سبق للمجلس أن فضل في الموضوع عند تقديم رأيه بشأن مشروع القانون رقم 19 24 المتعلق بالمنظمات النقابية أن ودلتالي، فالاحتكام في منظومة الشغن إلى معاير تمثيلية النقابة لتحديد الجهة التي لها الحق في الدعوة إلى الإضراب سيكون مجحفا ما لم نتم مراجعة نلك المعاير بما يسجم مع قواعد التمثيلية الديمقراطية

هذا، ومن حهة أخرى، فإن اشتراط حضور ما لا يقل على {3/4} أجراء المقاولة أو المؤسسة واتخاذ قرار الإصراب من قبل الجمع العام بالأغلبية المطلقة طبقا لنمادة 16 من المشروع، يمتبر شرطا تعجيريا، لأن هذا الشرط يصعب تحقيقه في المؤسسات التي تشعل عددا كبيرا من الأجراء ونتوفر على فروع في مدن مختلفة، الأمر الذي لا يتناسب مع توجيه منظمة العمل الدولية التي توصي بخصوص هذا الأمر بأن تصمن التشريعات توفر النصاب والعائبية المطنونة لاتحاد قرار الإصراب في حدود معقولة وليس بالمستوى الذي يجعل معارسة الحق في الإصراب عملا صعبا أو مستحيلا كما أن التجارب الدولية تبين أن نسبة المشاركة في الإضراب تطن في عالب الأحيان بعيدة عن إجماع الأحراء، وفي عدد من الأحيان تقل النسبة عن 650% من الأجراء.

جنوب إفريقيا	مركبا	بولانات المتحدة	لترزيل	اليادن	لسوند	فرت	ألماميا
60 ل 68%	%70 J! 50	9640 3, 20	50 بي 70%	%50 J; 30	40 بي 660	%80 60	50 ی 70%

أرقام لتسب المفاركة في الإضراب في عدد من النول

وعليه، يقارح المجلس:

- التنصيص، سنا للفراغ التشريع، على أن لكل المنظمات النفايية والمهنية المؤسسة والمعترف
 يها قانونيا الحق في الدعوة إلى الإضراب من توفرت لها التمثيلية.
- مراجعة كل الإشكالات المتعلقة بالتمثيلية ومعايرها في القطاعين العام والخاص، بما يسمح برفع القيود عن معارسة حق الإضراب والحق في التنظيم ويمكس التمثيلية الحقيقية على مستوى الشرعية والمشروعية.
- إحالة كيفيات عقد الجمع العام للأجراء وتحديد نصابه وشروط اقتراعه على اتفاقات واتفاقيات جماعية تمقد بين الأطراف وتأخذ بمين الاعتبار حجم وهيكلة كل مؤسسة على حدة، على أن يحدد القانون احتياطيا حدودا دنيا للنصاب المطلوب.

بشأن تمريف " المرافق الحيوية" و "الحد الأدنى من الخدمة"

تعرف العادة 3 "المرافق الحيونة " بأنها "المرافق التي تقدم حدمات أساسية والتي من شأن توقف العمل بها كليا أو جرتيا أن يعرض حياة الأشخاص وصحتهم وسلامتهم للحطر "

غير أن تسمية المادة 34 تحديدا لمرافق بعينها (13 مجالا) دون تعيير بين القطاع العام والخاص، إضافة إلى عتبار اللائحة غير حصرية وبمكن توسيعها بعوجب قانون، لمن شأبه أن يحرم العديد من الأجراء

[&]quot; كوالمحس الاقتصادي والاحساقي واليون بشاء "مدروة فلدون بلد 9، كار ينسق بالمطلبات فالمية ، 202 ما 16103 (100 ma/medu/20) أن المحسل المعالمية الما 102 من المحسل المعالمية الما 102 من المحسل المعالمية الما 102 من المحسل المعالمية المعالمية

والفئات المهنية من ممارسة حقهم المضمون في الإصراب بمقتضى النستور. وفصلا عن ذلك، فإن إشكالات الحد الأدنى من الخدمة قد لا تسمح لشرائح واسعة من الأجراء والمستخدمين بممارسة هذا الحق، علماً أن المغرب راكم مكتسبات هامه على مستوى تدبير الإصرابات في القطاعين العام والخاص بشكل مسؤول محافظا على استمرازية المرافق العمومية الحيوية وممتنكات ومعدات الإنتاج، بما يصون مصلحة المواطئ ويستجيب لحاجياته الحيوية.

كما تنص المادة 20 على ضرورة صمان استمرار "الخدمات الأساسية" اتعادي إثلاف الممتلكات والتجهيرات والآلات في أماكن العمل، ودلك في إطار الفاقي، مع إمكانية طلب المشغل من قاصي المستعجلات تحديد هذه الخدمات وتعيين لأجراء الدين سيكلفون بتقديمها

ومن لم، يقترح المجلس:

- إحالة مقتضيات المادة 34 على نص فانوني متوافق حوله لتحديد المرافق الحيوية بوطبوح
 ودقة، ما من شأنه أن يحقق المرونة المنشودة في التعديل والتحيين في ظل تسارع تعلور البنيات
 المبناعية والإنماط المهنية الجديدة؛
- تحديد الطابع الحيوي للخدمات الأساسية وأهمية المعتنكات والتجهيزات والآلات في أماكن
 الممل في القطاع الخاص (المادة 20)؛
- التشجيع على إيجاد أرضية تشاركية بين جميع الأطراف لتحديد الحد الأدنى من الخدمة عن طريق اتفاقيات جماعية أو التزامات تعاقدية، لأن من شأن ذلك أن يأخذ يخصوصيات كل قطاع أو مؤسسة على حدة، ويستثمر في التجارب السابقة؛
- تحديد الجهة المسؤولة عن إخطار المرتفقين والمواطنين داخل آجال معقولة بتاريخ ومدة الإضراب وبأي جدولة عملية لتنظيم الحد الأدنى من الخدمة، وذلك مراعاة للصالح العام.

الحد الأدى بتحدمه في سياق حق الإضراب في بعض الدول الأوروبية

المانية

في ألمانياء لا توجد قواتين صريحة تفرض الخدمة البديا في حال الإضرابات البدلاً من دنك، يتم سطيم هذه الخدمات من خلال الاتفاقات الجماعية بين النقابات وأرباب المعل في حاله عدم النوصل إلى انفاق، يمكن بتمحاكم التدخل لفرض مستونات خدمة وميا في القطاعات الحيوية

إيطاليا

يضعد النظام الإيماني على القانون رقم 146 بمام 1990 والذي ينظم حق الإضراب في الحدمات بمامة الأساسية، ونفرض القانون بقديم حد أدى من الحيمات في عدة قطاعات حيوية، ويتم تحديد هذه المستونات من خلال الاتفاقات الجماعية بين النقابات وأرياب المحل.

إحسانية

الدستور الإسبابي في لمادة 20 بعرف بالحق في الإصراب، لكنه يقوض بنسطة التشريفية مهمة ببطيم هذا الحق وضمان استمراز " بخدمات الأساسية للمجتمع" خلال فترت الإصراب، وبحدد المرسوم المنكي لمام 1977 "الخدمات الأساسية" على أساس ما إذ كانت هذه الحدمات ضرورية لضمال بعنغ المواطنين بحقوقهم الدستورية الأساسية. ومع ذلك، ثم يتم وضع بعريف شامل ومحدد قابوت بهذه الخدمات، مما يجعنها بمنمد بشكل كبير على الأجبهادات القضائية الصادرة عن المحكمة النستورية الإسبانية التي تعسر هذه الخدمات على أساس كل حالة على حفظ ونفعت التقاوض الجماعي دورًا مهمًا في تحديد فسنويات الخدمة اللبيا المطلوبة أثناء الإضراب، حيث يتم بشجيع النقابات وارتاب لمعل على التوصل إلى انقلفات حول هذه المستويات قين اللجوء إلى الإضراب وفي حال عشل هذه المعاوضات؛ شدخل الحكومة ليحديد الحدمات التي يجب أن تستمر خلال الإشراب، وذلك من خلال مراسيم تصدر بمد مشاورات مع الأطراف المعنية

تعتمد السويد على الأنفاقات الجماعية لتنظيم الحدمة المديا في حال الإصرابات. يدم التعاوض على هذه الاتفاقات بين البقايات وأرباب العمل لضمان استمراز تقديم الخدمات الأساسية مع حاراء حقوق بممال في الإضراب المملكة المتحدة.

أصدر فانون الإشرابات (مسبونات الخدمة اندنية) لعام 2023 بنظيمًا صارة لتخدمة الدنية في بعض القطاعات الحيوبية. ويعكن لأرباب العمل يصدار وشعارات عمل تحدد الأشجاص المطلوبين لضمان الإلغرام يهده المسبونات أثناء الإضراب. قريسة:

بندير القانون تعربني بسطيم صارم بلحيمات بنبياء خصوصًا في القطاعات العامة الجيوبة مثل البقل والتمنيم قانون 21 غشب 2007ء المعروف باسم فانون "الخفمة الدنيا"، يلزم يوجود حد أدى من تعدمات في حال الإطراب في وسائل البقل المدن الكيرى المدوي والمدارس الهدف من هذا الإجراء هو تقليل تأثير الإطرابات على الحياة اليومية بلمو طبيء لا سيما في المدن الكيرى حيث يملمد الكثير من الباس على وسائل انبقل المموي في التعليم، يجب ان توفر المدارس حدا أدى من ترعاية للأطفال حلى في حال إضراب المدرس

الإخراب الفئات المنوعة من الإخراب

أوردت المادة 33 على سبيل الحصر قائمة الموظفين العموميين الممنوعين من ممارسة حق الإضراب، يتعلق الأمر بالقضاة وقصاة المحاكم المالية، وموطعي إدارة الدفاع الوطني وأفراد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي، وموطعي الأمن الوطني و لقوات المساعدة، ورجال وأعوان ومساعدي السبطة، وجميع فئات الموطفين العاملين بوررة الداخلية، والموطفين الدينتوماسيين والقنصليين، وموطعي وأعوان إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، وموظعي وأعوان إدارة السجون وإعادة الإدماج، وموطعي الهيئة الوطنية للوقاية المدنية وجميع العدت الأخرى العاملة بها، وموظعي وأعوان المياه والغادات حاملي السلاح، والقيمين الدينيين، ومراقبي الملاحة الجوية والبحرية.

وفي هذا العبدد، يوصي المجلس بأن يحدد مشروع النص بوضوح وإلى أشبيق حد ممكن فئات الموظفين العموميين الذين يتم تلبيد حقهم في الإشراب، وذلك بما يتوافق مع توجهات منظمة العمل الدولية ويتماش مع التجارب الدولية التي تقيد هذا الحق عادة بالنسبة لحملة السلاح والفئات الخاضمة لقواعد الإنضباط العسكري والتي تمنع أنظمتها الخاصة صراحة ممارسة حق الإشراب.

پخصوص الاجال

يبين من المواد 7، 16، 18، و32 من مشروع القانون التنطيعي أنها تحدد آجال طويلة يمكن أن تشكل تقييد، غير متناسب للحق في الإصراب تنص المادة 7 على أن ممارسة حق الإضراب لا يمكن أن تتم إلا يعد مرور 30 يوث من تاريخ إبلاغ المشفل بالمطالب من الجهة الداعية إلى الإضراب.

من المؤكد أن التنصيص على هذه المدة والمند المحددة في المواد الأخرى بهدف إلى منع التسرع في اتخاد قرار الإضراب وإتاجة المحال للمفاوصات والوساطة بين المشعل والجهة الدعية إلى الإضراب وتسعى هذه المواد إلى تخميف الأضرار التي قد تلحق بالاقتصاد والمجتمع، لكنها لا تنسجم سع مقتضيات مدونة الشفل بشأن تسوية النزاعات الجماعية والتصالح ومع دلك، فإن الآجان المحددة مثل أجل 30 يومّ قبل النجوء إلى الإصراب طبق للمادة 7، و15 يومًا على الأقل لدعوة الجمع العام لاتخاد قرار الإضراب وقفّ للمادة 16، و15 يومًا لتبليغ المشعل بقرار الإضراب وقفّ لدعادة 18، تعتبر طوينة بشكل عام ولا تميز بين القطاعات والمرافق والخدمات بناة على أهميتها الحيوية أو خصوصياتها، كما أنها لا تأخد نعين لاعتبار الحالات الطارئة أو الحطر الحال

وقصلا عن ذلك، فإن الآجال المحددة في مشروع القانون بشأن قرار الإصراب لا تنسجم مع معايير منطمة العمل الدولية وما يُستقى من التجارب الدولية.

- 1	جبوب زفریلیا	بوس	مركيا	مبر رين	الإيان	السويد	فرنسا	المانيا
		10 بام	e4 6	48 ساعة	ev ¹ 10	7 أيام	5 آبام	ās L. 48

أرقام مفارية لأبيل فتبليغ عن قرار الإهبراب في عند من الدول

وعليه، يوصي المجلس، قياساً على التجارب المملية بهذا الخصوص، بأن يكون تحديد آجال وكيفيات الإخطار والتبليغ موضوع اتفاقات بين ممثلي الأطراف المعنية كي تراعى خصوصيات كل قطاع أو وحدة إنتاجية على حدة، وكذا الحالات الاستعجالية.

إرشادات منظمة العمل الدولية حول مدة الإشمار

في كثير من البندن بشيرط القانون على العمال ومنظماتهم مرعاة فيرة بشمار قبن بنظيم بصرات ونقدر ما ينظر إلى هذا بشرط على أنه مرحلة إصافيه في عملية القانون على النجوة إلى الإصراب، أنه مرحلة إصافيه في عملية المفاوضة والمقصود منها تسجيع الأصراب، فان التحديد وقفا بلاتفاقية رقم 98 ومع ذلك فإن فترة فانه ربما ينظر إليه كاجراه يتحد لنشجيع ونفريز نطور المفاوضة الجماعية الاحتيارية وقفا بلاتفاقية رقم 98 ومع ذلك في فترة الإشمار انقطنية يجب من أجال فصورة، الإشمار انقطنية على عرب الدوليق والوساطة المنقضية طويفة وتكون قد مكتب الأطراف من تحديد المسائل العائفة في المراع وضوح المسائل المائة المراع الوضوح المام المقرة 172).

وبحب أن تكون فترات الإشمار، المطبقة بوجه عام على كل أنواع المؤسسات، قصيرة بينما يحور أن تكون تنك المطبقة في الخدمات الأساسية أو الخدمات الاجتماعية أو التي تنمنق بالمصلحة المامة أطون إلى حد معقون

بخصوص الملف المطلق

تنص المادة 7 من مشروع القانون التنظيمي على ضرورة تقديم الملف المطني من الجهة الداعية إلى الإضراب إلى حين الصرام أجل 30 يوما من تاريخ تسليم الملف. غير الإضراب إلى حين الصرام أجل 30 يوما من تاريخ تسليم الملف. غير أن النص المقترح الحالي لا يتصمن أية آلية لإثبات عملية التسليم ولا محرج في حال امتناع المشعل عن استلام الملف المطبي هذا الامتماع قد يؤدي إلى تعبيق إجراء الإضراب لأجل غير مسمى نظرًا لعدم تحقق شرط تسليم الملف المطلبي الذي يُعد شرطًا أساسيًا وقف للمادة 7. بالإضافة إلى ذلك، لم تتناول مقتضيات مشروع القانون أي إشارة إلى صرورة إشعار السلطة الحكومية المكلفة بالشغل بنسخة من الملف المطلبي المطلبي لإجراء احتباطي تضمان شرعية هذه العملية وما قد يترتب عبيها (الإعلان عن الإضراب)، كما تعفل أهمية المجاز معتشية الشغل في تعاصيل التراع الجماعي وطبيعة المطالب، وهو ما يعبير صروريًا لتمكيل هذه الجهاز من آداء مهامه على أكمل وجه.

كما أن ربط الإضراب بقضية الملف المطلبي في مشروع القانون يبدو غير منسجم مع الممارسات المتعارف عليها ففي المقاولات الكبرى، على سبيل المثال، يكون نقديم الملف المطلبي جرة، من الإجراءات الدورية، مثل الاجتماعات السنوية لمجلس الإدارة، ولا يُعد بالصرورة مؤشرًا على الرغبة في تنظيم إضرب. أما في لقطاع العام، فينم تقديم العلف المطلبي وفق جدول زمني سنوي مرتبط بإعداد قانون المالية، مما يجعله إجراءً سنونا أو دوريا منتظما الدلك، يُقترح اعتماد مفهوم "المطالب المهنية"، حاصة في القصايا الحلافية المائجة عن عدم تنفيد الالترامات التعاقدية لتمييرها عن "العلف المطلبي"

وبناء على ذلك، يُوصي المجلس بتحديد الشروط والكيفيات لتنظيم هذه المملية كالتالي:

- أولاً: التمييز بين المطالب "الاستمجالية" الخاصة بإيفاء الحقوق وتنفيذ الالتزامات وقضايا الصحة والسلامة وبين المطالب المادية المتملقة بتحسين الدخل؛
- النياء الاهتناء بالممارسات المملية في هذا المجال التي تتوافق مع خصوصيات المرافق والوحدات الإنتاجية؛
 - ثالثاء إسناد دور التتبع والمواكبة والتوثيق لمفتهية الشفل.

ته يخصوص معايير سلمية الإهبراب

تفيد المادة 13 بأنه "يمنع عرقلة حرية العمل خلال مدة سريان الإصراب يراد في مدلول هذا القانون التنظيمي بعرقلة حرية العمل خلال مدة سريان الإصراب، كل فعل يؤدي أو قد يؤدي إلى منع الأجير غير المنطيمي بعرقلة حرية العمل خلال مدة سريان الإصراب، كل فعل يؤدي أو قد يؤدي إلى منع الأجير غير المصرب أو المشعل من ولوح أماكن العمل أو من القيام بعراولة نشاطه المهيي، بواسطة الإبياء أو العنف أو التهديد أو احتلال أماكن العمل أو مفاحلها أو الطرق المؤدية إليها "

وكما ورد في المادة 27،" يمنع على الأجراء المصريين احتلال أماكن العمل خلال مدة سريان الإضراب".

في هذا العبدد، يوصي المجلس بأن يقف مشروع القانون التنظيمي عند الطابع السلمي للإخبراب، ويحدد بوضوح الأشكال المشروعة والسلمية للإخبراب التي لا تدخل في إطار فعل "احتلال أماكن العمل"، لأن ارتكاب أفعال مثل العنف أو الإيلاء أو تعطيل العمل لا تحظى حسب منظمة العمل الدولية بالحماية القانونية، وهي أفعال منصوص عليها وعلى عقوبتها في قوانين أخرى.

يخصوص ثقيين الإخبراب في القطاع المام محليا أو جهوبا

جاء في الباب الثالث من مشروع القانون التبطيعي أن ممارسة حق الإضراب من قبل الأجراء العاملين بالقطاع العام تطبق عليها أحكام الياب الثاني الخاص بشروط وكيميات ممارسة حق الإضراب في القطاع الحاص، مع بعض الاستثناءات الواردة في المادة 30

وعلى عكس تخصيص مقتضيات لتنظيم الإصراب في مقاولة أو مؤسسة في القطاع الحاص، يخلو مشروع القانون من أي مقتضيات تهم الإضراب في مرفق عمومي محلي أو جهوي، ويقتصر فقط على تقنين الإضراب على الصميد الوطني (المادة 31)

وإن كانت مسألة دعوة النقابة الأكثر تمثيلا بالإضراب في القطاع المام على الصعيد الوطني لا تثير إشكالا من حيث المبدأ، إلا أن إغفال ممارسته على المستوين المحني والجهوي تطرح ملاحطات قانونية على مستوى الشرعية والتمثيلية:

- ممثيلية للقائة في القطاع العام تستند على عدد المقاعد لمحصل عليها وطليا في إطار التخابات
 اللجن الإدارية لمتساوية الأعصاء، وهو عدد فليل جدا بالمقاربة مع الأعدد لكبيرة للموطفين
 والمستخدمين.
- اختصاصات اللحن الإدارية المتساوية الأعصاء تنحصر في الدور الاستشاري في مجالات الترقية والتأديب وفي لنت في بعض القصايا المتعلمة بالحياة الإدارية للموطعين.

وعليه، يوصي المجلس بإضافة مقتضيات خاصة لتنظيم ممارسة حق الإشراب في المرافق العمومية المحلية والجهوبة، بما يتناسب مع خصوصياتها واحتياجاتها، وذلك لضمان التوازن بين حقوق الماملين والمرتفقين على حد سواء.

بخصوص المقورات في القانون التنظيمي للإشراب

إن تخصيص 12 مادة في ناب كامل للجراءات والمقونات السالبة للحربة والقرامات، مع الإحالة على المقونات الجنائية الأشد، لا ينسجم مع قنسفة وضمانات ممارسة هذا الحق. كما أن مبالغ المرامات المنصوص عليها عند ارتكاب بعض المخالفات قد لا تحقق هذف الردع أمام خرق قانون الإضراب

وكل المحالفات والبراعات المتعلقة بممارسة حق الإضراب في مجال الشغل بمكن ممالجتها في إطار عقد العمل أو الاتفاقيات الجماعية وبعقومات تأديبية للأجراء طبقا بمدونة الشعل، أو باللجوء إلى القضاء نطبب التعويض عن الضرر، أو بالاحتكام إلى مقتصيات القانون المدي، أو القانون الجنائي في جنح وباقي جرائم الحق العام، وذلك من طرف المشغل أو الأجير على السواء.

أما ما ورد في الفقرة الأخيرة من المادة 47 بإمكانية اللجوء إلى مسطرة التسجير عبد الاقتضاء، فإن المقتصيات المنصوص عليها في الفقرات 2 و3 و4 من المادة 34 كافية تصمان الحد الأدى من الخدمة في المرافق لحيوية وترويد السوق بالمواد الأساسية، إما في إطار اتفاقي بين الأطراف (الجهة الداعية للإضراب، المشغل، المناطات المختصة)، أو يموجب أمر قضائي.

استنادا إلى ذلك، يوسي المجلس بما يلي:

- تجنب مشروع القانون التنظيمي إدراج عقوبات سالبة للحرية، مع مراجعة كل مقتضيات القوانين
 والنصوص ذات العلاقة بمجال الشغل وممارسة المهن والتي تتنافى مع حق التنظيم والحرية
 النقابية وحق الإضراب؛
- عنم التنصيوس على مسطرة التسخير، مع وجود ضمانات قانونية بشأن "المرافق الحيوية" و"الحد الأدنى من الخدمة" في مقتضيات أخرى؛
- ارتكاز القانون حصريا على وضع أحكام واضحة وصارمة بخصوص عرقلة ممارسة حق الإشراب وعرفلة حرية الممل؛
- عدم الخوض في تفاصيل المسائل التأديبية، المدنية أو الجنائية، التي يحتكم بشأنها إلى التشريعات
 الجاري بها الممل، لتعزيز الوضوح القانوني وتجنب ازدواجية العقوبات، مما يساهم في حماية
 حقوق العمال في ممارسة حقهم الدستوري في الإضراب.

المقويات في التجارب الدولية

- يمين من مقاربه المعارسات القائمة في عند من الدول (المانياء فرنساء السودة المملكة المنجدة، الولايات المنجدة الأمريكية، النيانات، كورنا الجنوبية، البرازيل، جنوب (فرنقية، تركياء تولس) أن معارسة الإصراب مقروبة دائما بالاعتماع من الأجراء وأن عدم حكرام القواعد التي بؤطر الحق في الإصراب من قبل الأجراء نقضي إلى عقوبات بأدبيية قد تصل إلى المصل من الممن، وتبيح أغنب النشريمات إمكانية النجوء , في القضاء طب بتنمويض عن الخير، الماتج عن مجابعة القواعد المنظمة للإشراب سواء لنمشقلين أو الأجراء
- وبطن أهمال المنف و الاعبداء التي قد دراهق حركه الإصراب بحب طائلة القو بين التي تحتي الأعراد والممتنكات وتصون بنظام
 المام

خلاصة عامة

بناءً على قراءته لمشروع القانون الشطيعي، ومن خلال جنسات الإنصات التي نظمها مع الأطراف المعنية، فإن المجنس يعتبر مشروع القانون الشطيعي رقم 97.15 في الصيمة المحالة إليه

- مشروعا غير متماسك في هندسته مع تداخل المديد من المقتضيات التي تجعل قراءته غير واضحة وتخمل تأويلات متعددة ربادة على عدم التدفيق الكافي للتعاريف والمعاهيم، مما قد لا يحقق الأمن القانوني والحقوقي المنشودين لجميع الأطراف (مضريون، مشغلون، مواطنون)
- مشروعًا يستئني فئات مهنية منظمة بحكم الفانون وحرمانها من ممارسة حقى دستوري كرسته كل دساتير المملكة منذ سنة 1962 وأجارته كل المعايير لدولية، كالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسنة 1966 والاتفاقية لدولية الأساسية رقم 87 والاتفاقية الدولية للحق في المفاوصة والتنظيم.
- مشروعا مثقلا بالكثير من التفاصيل والإجراءات ومنضمنا المديد من المقتضيات القانونية التي كان من الأحدر التنصيص عبيها في قوابين منفصلة أو نصوص تنظيمية آدبي، وهو ما يجانب روح وفلسفة تقنين حق دستوري بهده الأهمية والحساسية طال انتظار تنظيمه نمدة تريد عن ستة عقود

رأي المجلس بشأن تقنين ممارسة حق الإشراب

إن المجلس يثمن أهمية مبادرة إصدار قانون تنطيعي يحدد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، وفقاً لما ينص عليه الفصل 29 من الدستور، وتبما لأحكام القصل 86 منه بشأن وجوب عرض مشاريع القوائين السطيمية على البرلمان قصد لمصادقة عليها في أجل لا يتمدى مدة الولاية النشريعية الأولى التي تلي صدور الأمر بسفية الدستور (2012-2016)

ويرى لمجلس، مشددا على ضرورة إجراء مرجعة لمشروع القانون لسطيعي في صيفته المحالة إليه

تكريسا للمقتضيات المستورية التي تؤطر ممارسة الحق في الإضراب صمن منظومتين متلازمتين الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛

- استحضارا للمعايير الدولية الراسخة¹⁹، وبخاصة إرشادات منطقة العمل الدولية بشأن تشريعات العمل الوطنية الهادفة إلى تعريل الحقوق والعبادئ الأساسية في العمل الواردة في الإعلان العام لسنة 201998 ؛
 - استئناسا بالتجارب الدولية المعتبرة في هذا المجال؛
- اهتداء بحصوصیات الواقع المعربی وإدراکا لموقع الإصراب کحق وممارسة فی مشهد أوسع للدینامیة الاجتماعیة:

أن تقيين ممارسة حق الإضراب يجب أن يُعتبر أولا وأساسا مشروعًا مجتمعيًا يتطلب التشاور الواسع والتوصل إلى توافقات بناءة، مع إشراك جميع الأطراف المعنية لضمان أن يعكس القانون مصالح فدت المجتمع ككل. وبالتالي يوصي بأن يصمن الإطار التشريق المرتقب

- تحقيق التوازن بين حق الإضراب في إطار الحرية النقائية وحرية العمل، وهما عتصران أساسيان لأي مجتمع ديناي ديمقراطي متطور، وأن يجيب عن إكراهات المقاولة، المتمثلة في ريادة الإنتاجية والتنافسية وخلق القيمة، بالإضافة إلى حسن سير المرافق العمومية واستمرازيها حدمة للمرتفقين والمواطيين من جهة، مع ضمان تحسين المصالح العادية والمعلوية للأجراء والموظفين، وتأكيد حقهم في اللجوء إلى الإضراب كآلية قانونية للدفع عن هذه المصالح من جهة أخرى
- تقس لحق في ممارسه الإصراب لجميع الفئات التي تتمتع بحق الابتماء البقابي، وبما يسمح بتنطيم
 كافة أشكال الإضراب التي تشهدها الساحة الوطنية دون إقصاء أو تمييز
- إعطاء الأولوبة للحوار والتغاوض بين جميع الأطرف المعنية، مع الاستثمار في تعريز الحوار الاجتماعي وتقوية مكانة وتمثيلية الوسائط الاجتماعية، بما في ذلك النقابات والجمعيات والمجتمع لمدي، لتكريس السلم والاستقرار الاجتماعيين وتحقيق النتمية الاقتصادية والنهوض بالعمل اللائق
- ضمان الأس القانوي تجميع الأطراف المعنية من خلال وصوح النصوص وقابلية إنفاذ الفاعدة لفانونية، وذلك لتجنب التبابل في التأويلات والتقديرات نتيجة تصارب المصالح، وحفاظا على السلم الاجتماعي.
- تفادي التنصيص على العقوبات السائية للحرية اقتداء بالممارسات الدولية في هذا المجال، مع استحضار تناسبية العرمات المالية بين العاملين وأرباب العمل أحدًا بعين الاعتبار حجم وخطورة الأفعال المرتكية.
- مراعاة الممارسات الإيجابية المتجذرة والتجارب العملية لبلادنا والعمل على إدماجها، مع استشراف
 الإكراهات الجديدة المحتملة وتطورات الأنماط الجديدة للتشغيل (العمل عن يعد، العمل عبر
 المتصات: ...).
- تحديد المبادئ العامة، والتوجهات الأساسية، والقواعد الضرورية من حيث شروط وممارسة حق الإصراب دون الدخول في تعاصيل إجرائية خلافية قد تعدي منطق التصادم بدل التوافق بين العرقاء، وقد لا تتلاءم مع معارسات ناجمة أثنت جدو ها في الواقع العملي على أن تتولى النصوص القانونية والوثائق التعاقدية التي سوف يحيل عليها الإطار التسريعي صبط المساطر والإجراءات والآجال بوضوح وتدقيق.

الأ ملحق إلا الإطار المميتري للبحق في الإصراب https://webappe.vo.org/static/arabic/dialogue/ibdia/lig/index.htm

تيسير مساطر وإجراءات ممارسة الحق في الإصراب، باعتباره حقًا يستمد أساسه من الحرية النقائية،
 ويُمارس في إطار جماعي لضمان الحق في التنظيم والمعاوضة الجماعية

إنَّ اعتماد أي مشروع قانون تنظيمي رهبي بإرساء الأمن القانوي والحقوقي وضمان توارن المصالح والبيئة السنيمة والمستقرة لتقليل المنازعات والانحرافات وتسهيل الاحتكام إلى سُلطة القانون والقضاء، كما يوصي المجلس بأن تتم مواكبة هذا التشريع ماستكمال تنظيم العلاقات الشُغلية بالنصوص القانونية اللازمة، بإصدار القانون المتعنق بالنقابات، وتحيين وملاءمة مقتصيات مدونة الشغل، وتقوية الحوار الاجتماعي وآليات الوساطة والتحكيم، وتعريز مكانة مغتشية الشغل وتقوية أدوارها باعتبارها مؤسسية محورية في علاقات الشغل وتدبير نزاعاته، وكل ذلك تعزيزاً لثقافة الحوار والتقاوض وقض نزاعات الشغل سنمياً، وبما يسند النواري بين مصالح الشعيلة والمشعلين وبحفظ مصنحة المجتمع.

ملاحق

ملحق 1: لاتحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية

, N	
للكورء	
1 أرمون هاتشوين	
2 محمد حورای	
المقابات	
عدمد علوي	
4. خليل يتسامي (مقرر الموضوع)	
5 بوشتى بوخلاقة (بالب الربيس)	
6 نجاة السيمو (الرئيسة)	
المنظمات المهنية	
7 أحمد أبوه (بالب المقرر)	
8 محمد بنجنون	_
9 محمد بولحسن	
10 عبد الكريم فوطاط	
11 عني غدام	
12 سمت کتابی	
13 محمد رياض	
المجتمع المدني	
14 سيدي محمد کاوري	
15 كريمة مكيكة	
16 محمد مستغفر (مقرر اللجنة)	
فثة الشخصيات التي ثمثن المؤسسات والهيئات الممينة بالصفة	
17 خائد لجنو	
18 خالد الشعادي	
19 لىنى اطريقة	

الغيراء اللين واكبوا عمل اللجنة

محمد الخمليثي

أحمد بندلة

ملحق 2: لالحة الفاعلين الذين ثم الإنصات إليهم

ورارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصمرى والتشفيل والكفاءات	•	قطاعات وزارية
الاتحاد العام لمفاولات المغرب	•	متظمات مهبية
الإتحاد المام للمقاولات والمهن	•	
النقابة الوطنية للتجار والمهنيين		
مؤسسة مبادرة		
الاتحاد المقربي للشفل	•	منظمات نقابية
الاتحاد العام للشفالين بالمقرب		
الكونقدرالية الديمقراطية للشقل		
الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب		
القيدرالية الديموقراطية للشفل	• 1	
المنظمة الديمقراطية للشفل		
فؤاد بن العبديق		خيراء
وشيد الفيلالي المكنامي		
محمد طارق		

ملحق 3: الإطار المعماري للحق في الإضراب

يتسم الحق في الإشراب تطبيعه خاصة، إذ إنه حق جماعي ومؤقت، نلجأ إليه الشمينه أو فئات اجتماعية أخرى، كآلية للضمط في حاله وجود نزاع اجلماعي مع المشعلين أو مع الحكومه، ولم يتم التوصل إلى اتفاق عبر آليات الحوار والتفاوض بشأن المطالب موضوع النزاع.

وعد العهدين الدونين، أو فإن الحق في الإصراب نقره تعافيات إقليمية مثل الميثاق الأمريكي للضمانات الاجتماعية بعام 1948 (المادة 27) والميثاق الاجتماعي الأوروبي لعام 1961 (المادة 6)

كما أن منظمة العمل الدونية، باعتبارها وكالة منخصصه تابعة للأمم المتحدة تركز على بعريز حقوق العمل وطروف العمل للائقة على الصعيد الدولي، قد أصدرت عدد من الاتفاقيات والبوصيات التي تتناول تبضيم معارسة الحق في الإضراب

- اثفاقية رقم 87 (1948) بشأن الحربة النقابية وحماية حق التنظيم هذه الإتفاقية تضمن حق العمال وأرباب العمل في بشكين والانصمام إلى منظمات نقابية من اختيارهم دون بنحن من السلطات العامة الشمل ذلك الحق في تنظيم الإصرابات كوسيقة للمطالبة يحقوقهم.
- عناقبه رقم 98 (1949) بشأن تطبيق مبادئ الحق في النظيم والمعاوضة الجماعية تحمي هذه الاتفاقية حقوق الحمال في التنظيم و نقيام بالمغاوضات الجماعية، وتؤكد على أهمية هذه الحقوق كوسيلة لتحقيق التوارد بين مصالح العمال وأرباب العمل
- 3 توضية رقم 92 (1951) بشأن أسس نظام الأحراق حالات البراغ توضي بتوفير نظام عادل لتسوية البراغات، ويشمن دنك حالات الإضراب، لضمان حقوق العمال وتنظيم الإجراءات بطريقة فعالة.
- 4 توصية رقم 123 (1963) بشأن حماية العمان في حالات البراغ تدعو هذه سوصية إلى تخاذ بدايير لحماية العمال في حالات البراغ، بما في ذلك الإضرابات، بصمان عدم بمرضهم بلنجسف أو التمييز
- 5 توصية رقم 151 (1978) بسأن تنظيم العلاقات الصناعية تقدم إرشادات حول كيفية إدارة العلاقات الصناعية،
 بما في ذلك تنظيم الإصرابات، بهدف تحسين شروط المعل وبعربر الحوار بين الأطراف المعنية
- 6 توصية رقم 159 (1983) بشأن إعادة تأهين الأشخاص المعوفين وادماحهم في سوق الممن تؤكد على أهميه بوقير حقوق متساوية للعمال المعوفين، بما في ذلك الحق في الانصمام إلى البقايات والمشاركة في الإضرابات إذ الرم الأمر

بمثل هذه الاتفاقيات والتوصيات مرجعا دوليا أساسيا في تنظيم حق الإصراب وحمانه حقوق الأجراء، كما أنها تمكس التزام منظمة العمل الدولية بتمزير الممارسات العادلة في مجال الشهل

إرشادات منظمة العمل الدولية بشأن التشريع الخاص بالحق في الإهراب

ان بيني الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية عام 1998 بلإعلان الحاص بالحقوق والمبادئ الأساسية في العمل هو بمثاله إقرار بالترامها شنك الحقوق الأساسية الحيث بلص الإعلان على ان تلتزم كافة الدول الأعضاء، حتى تلك التي لم تصادق على الاتفاقيات الأساسية المنظمة العمل الدولية، بإحلاص ولما للوافق مع دستور المنظمة الدولية، بالمبادئ المتعلقة بالحقوق الأساسية التي هي موضوع تلك الاتفاقيات

ولأجل تفعيل الحقوق والمبادئ الأساسية في العمل مواردة في إعلان العام 1998، أعدت منظمة المعل الدولية إرشادات دات طابع عملي تقيد الدول الأعضاء في بازين تنك الحقوق والمبادئ في بشريعات الشغل الوطنية

^{21 -} طبهد الدوي الخاس بالحقول النصية والسياسية والنهد الدولي الماس ولنطوق الاقتصادية والايصاعية والططية

نقد حصصت وثيقة *"إرشائات حول تشريعات العمل"* المنظمة العمل الدونية الفصل بخامس لموضوع الحق في الإضراب، وشاولت فيه عددا من القضاء الجوهرية التي نثير خلافات بين العرقاء الإجماعيين ولستأثر بالمقاش عند طرح مسألة وضع أحكام وقواعد لممارسة الحق في الإصراب كما نقدم المنظمة الدوليه خطوها عامة للتماطي الشريبي مع تبريل سنيم ومنو رك للحق في الإضراب، وهي إرشادات جديرة بالاستحضار عند مراجمة مشروع القانون التنظيمي رقم 15 97

تعتبر منظمة العمل الدونية الإصراب أحد الوسائل الأساسية المتاحة للعمال ومنظماتهم لدعم مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية، وأنه الحل الأخير بدعم تلك المطالب ومع تأكيدها على أن لإطرابات "مكلفة ومصرة بلعمال وأصحاب العمل والمجتمع على السواء"، فإنها ترى أن حدوثها بتيجة عمشل في عمليه برتيب طروف وشروط العمل من خلال المعاوضة الجماعية

الحورق الإخبراب ليس حقا مطلقا

نقر منطعة العمل الدونية الحق في الإضراب باعتباره امتداها طبيعيا لبحق في الشظيم الذي بحميه الاتفاقية رقم 87، لكنها ترى أن **الحق في الإغبراب ليس حقا مطلقا فهو يضفيع لشروط أو قبود فالوثية مميئة ويمكن حظره في ظروف استثنائية**

تمريف إجراء الإخبراب الذي يحظى بالحماية

تمتير منظمة العمل الدولية أنه كي يحظي أي توقف جماعي عن العمل دفاعا عن مصالح العمال فعليه أن يستجيب لتعريف الإضراب الذي يحظى بالحماية القانونية و**إن أية أعمال أخرى مثل العنف أو تعطيل العمل الذي لا ينخل همن ذلك التعريف فهو عمل غير محمي** أما الأشكال الأخرى بلاحنجاج لتي تشل أو يخفض وبيرة النشاط الإقتصادي لمؤسسة ما مثل التباطؤ أو العمل وفق قواعد صارمة مبالغ فيها، فإنها قد يتحل وقد لا ينجن صمن تعريف الفعل الإضرابي وبرى الهيئات الإشرافية لمنظمة العمل الدونية أن القيود القانونية على مثل هذه الأشكال من الاحتجاج لا تكون عبرة إلا إذا بم تكن سنمية

استثناءات محتملة من الحق في الإشراب: الموظفون المموميون

حرصا على أن يتمتع الموظفون العموميون، كسائر الأجراء، بمعارسة الحق في التنظيم، برى منظمة العمل الدولية أنه يجب على أي فيود تشريعية أن تحدد يوضوح وإلى أطبيق حدممكن فئات الموظفين المموميين الذين يتم تقييد حقهم في الإضراب. وأنه يجب أن يتم تحديد هذه الفئات من الموظفين العموميين وفق مميارين، الأول هو طبيعة المهام التي يؤدونها، وثانيا، الأثر المحتمل لتوقف كنماتهم في حالة حدوث إضراب ما.

استثناءات محتملة من الحق في الإهراب: الخنمات الغيرورية والحالات الطارئة

وقفت منظمة العمل الدونية على أنه في الغانب تمرض التشريفات الوطنية لندول بمض القيود على ممارسة الحق في الإضراب في نشاطات معينة تعبير أنها حدمات أساسية افي هذا المجال، "التخلت الهيئات الإشرافية لمنظمة العمل الدولية موقفا يقول بأنه من المسموح تحديد أو تحريم الحق في الإشراب في الخدمات الأساسية التي ثم تمريقها على أن انقطاعها يهدد الحياة بالخطركما يهدد السلامة الشخصية أو/ صحة السكان كلا أوجزما".

وفي هذا الخصوص، توصي المنظمة الدولية بأن تضع التشريعات تمريفا عاما للخنسات الأساسية، على أن تلبط بالسلطة المعومية أو بالمحكمة صلاحية تأريل الفانون في حالات خاصة كما يمكن أن بضع التشريع مسطرة معينة لتحديد ما إذا كان نشاط ما يعتبر خدمة أساسية أم لاء وفي بعض الحالات يتم ذلك التعديد بمشاركة منظمات العمال وأصحاب العمل. وفي حالات معينة، يشتمل التشريع على قائمة بالتشاطات التي تعتبر خدمات أساسية والتي لا يسمح فيها بتوقف العمل.

إن مسأله تقرير أي مخدمات أو الأنشطة تمتار أساسية في كل حالة يمير مهمة صمية وحيسية، لدنك <mark>تمهد بعض الدول إل</mark> سلطة محددة صلاحية إعلان الخدمة أساسية أو لاء أو تحريم الإهراب في خدمة أو تشاط مدين عندما تؤدي طول مدته إلى تشوه وضع يقارب من الطوارئ لكل السكان أو جزء منهم. ترى سندمة الممل الدولية بأنه "حيلما يخضع الحق في الإشراب إلى قبود أو حظر قانه يجب إعطاء الأجراء المعنيين شيمانات مثل إجراءات توفيق ووساطة تقود في حالة الوصول إلى طريق مسفود إلى آلية تحكيم تعتبرها الأطراف المعنية آلية موثوقة"، على "أن تكون فرارات التحكيم مازمة للطرفين وأنه يجب تنفيلها بشكل كامل وبسرعة عند اتخاذها".

استثنابات محتملة من الحق في الإخبراب: خدمة الحد الأدني

بخصوص الاصراب في المرافق العامة وفي سبيل ضمان نلبية الجاجات الأساسية للسكان، تعمر منظمة العمل الدولية أنه يجوز وضع تشريح لضمان الخلصة بحدها الأدنى، ورنأت الهيئات الاستشارية بسمعمة الدولية أن ذلك يظل مشروطا بأن لا يؤدي الأمر إلى التمكك في الحق في الإضراب، وبأن يلبي النص التشريعي شرطين على الأقل

- يجب أن ثكون الخدمة يحدها الأدي تستجيب لتبيه الحاجات الأساسية للسكان أو متصديات الحد الأدي للخدمة،
 عع المحافظة على فعالية الضغط المؤثر:
- يجب أن تكون منظمات الأجراء المعنية قادرة عنى المشاركة في تعريف تلك العدمة إدا رغبت بديك إلى جانب
 أصحاب المعل والسلطات المامة

كما توصي منظمة العمل الدولية بأن تكون المقتضيات والشروط المتملقة يخدمة الحد الأدنى معرفة يوهبوح كيين ومطبقة يدفة ومعروفة مسيقا بالنسبة الأولتك الذين قد يتأثرون بها. ويحدد بأسيس الأطراف لهيفة تتاثية أو مستقلة مسؤولة عن القحص السريح للصعوبات التي يثيرها تعريف وتطبيق مثل هذه الخدمة بالحد الأدنى مع صلاحية إصدار فرارات فابلة للتنفيذ

شروط ممارسة الحؤرق الاشراب

غالباً ما تضع التشريفات الوطنية عددا من الشروط التي يتفين قبل مفارسة الحق في الإضراب. وتهم تنك الشروط أساسا العناصر التالية:

- استنفاذ إجرامات التوفيق أو الوساطة قبل الدعوة للإشراب. برى منظمة الممل الدولية أنه يجب أن لا تكون هذه لإجراءات بطيئة أو ممقدة نحيث يصبح الإصراب القانوني مستحيلا في الممارسة أو يفقد فعانيته!
- شرط إجراء التراع على الإشراب بحيث يصوت غالبية العمال المعنيين لعبالح الإشراب قبل الدعوة إليه؛ بجب أن تضمن النصوص التشريعية حول هذه النقطة، يحبب المتظمة الدولية.
- أن النصاب والغالبية المطلوبة في في حدود المعقول وليس بالمستوى الذي يجمل ممارسة الحق في الإضراب عملا مبديا للغاية أو حتى مستحيلا بالمعارسة.
 - 🗸 لا تؤخذ في الحسيان إلا الأصوات المدلي بها فملا في تفرير ما إذا كانت الغالبية مع إجراء الإخبراب أم لا.
- الالتزام بإعطاء فارة إشعار فيل النعوة للإشرابية كي لا تكون قبرة الإشعار مقيدة بشكل سعسف للحق في الإضراب،
 توضي منطقة العمل الدولية بأن تكون فترات الإشعار، المطبقة بوجه عام عنى كل أبواغ المؤسسات، قصورة بينما يجور أن تكون ثنك المطبقة في الخدمات الأساسية أو الخدمات الاجتماعية أو التي تتعلق بالمصلحة العامة أطون إلى حد معقول

إضراب البقاء خارج يواية الممل سلميا

يهدف إضراب الأمساع عن النخول إلى عيمان نجاح الإصراب عن طريق دعوة أكبر عدد من الأجراء بالنوقف عن العمل وسطر إلى الامتباع عن النخول عنوانه أمر مسموح به وبأنه شكل من أشكان ممارسة النحق في الإضراب، وفي بعض البندان، يضع بتشريع قيودا عنى الامتباع عن سحون واحملال أماكن العمل وحتى نكون أية قيود مسجمة مع مبادئ حربة التنظيم فإنه، بحسب منظمة العمل الدولية، يجب أن نكون محدودة بالحالات التي يحيد فيها هذا النوع من الاحتجاج عن الطابع السلمي.

جماية المغربين طبه الطرد أو الاستبدال المؤقب

تعتبر منظمة العمل الدولية بأن استعرارية علاقة العمل بعد الإضراب يعتبر بتيجة مشروعة وثابتة لاحقة للاعتراف بالحق في الإضراب. وأنه في حال ما لم ينص التشريع الوطني على حماية حقيقية في هذا الخصوص فريما يصبح الحق في الإضراب خاليا من كل معنى.

ملحق 4. تذكير بالمسار التشريق والتفاوض لمشروع القانون التنظيمي رقم 97.15

ثم إعداد مشروع القانون التنظيمي رقم 15 97 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق لإصراب وعرضه على المجلس الحكومي بناريخ 28 يوليور 2016ء والمصادقة عليه في المجلس الوراري العدمقد بناريخ 26 شقير 2016 ثم أحالت الحكومة المشروع إلى مكتب مجلس النواب بناريخ 6 أكتوبر 2016ء الذي أحاله بدوره إلى نجمة القطاعات الاجتماعية بناريخ 3 فعراير 2017

ومند عرضه على مجلس النواب، لم يتقدم مشروع القانون رقم 15 97 في مسارة التشريق نظرا لاعتراض المنظمات النقابية على ما جاء به المشروع، والتي ترى أنه لا ينسجم مع مقتضيات الدستور ولا يستجيب للممايير الدولية المتعلقة بممارسة البحق في الإضراب البيما تعابر الحكومة أن الهدف الأساسي هو وضع قانون يحمي حقوق جميع الأطراف، مع الحرص على عدم المساس يحرية ممارسة حق الإضراب

وس أجل استكمال مسطرة المصادقة على مشروع القانون رقم 15 97، الترمت الحكومة والشركاء الاحتماعيون خلال الجولات الأخيرة من الحوار الاجتماعي الوطني الثلاثي الأطراف بالممل سوبة من أجل الإسراع بإصبار القانون التنظيمي المتمنق بممارسة الحق في الإهبراب.

- اتعاق 25 أبريل 2019 جاء فيه " الإلتزام بالتشاور مع جميع الشركاء الاجتماعيين حول مشروع القانون التنظيمي
 المتمنق بالإضراب قبل برمجة دراسته من أجل المصادقة عليه بالراسان.".
- اتفاق 30 أبريل 2022 بم التوافق على إحالة مشروع القابون التنظيمي لممارسة حق الاصراب، ومشروع القابون المتعلق بالمنظمات النقابية، وقوابين الانتحابات المهلية، ومدونة الشمل، على لجنه خاصة في إطار الهياكل المنصوص عبيها في الميثاق الوطني للحوار الاجتماعي لتحديد محاور التمديل ودراستها وفق جدونة يتم الانفاق عبيها، مع إشراف وتتبع اللجنة العليا برئاسة رئيس الحكومة كما الترمث أطراف الحوار الاجتماعي على إخراج القابون لتنظيمي المتعلق بشروط وكيميات ممارسة حق الإطبرات إلى حير الوجود، قبل نهاية الدورة الأولى من السنة التشريمية الثانية للولاية التشريمية العالية (يناير 2023)
 - اثفاق 29 أبرين 2024 جاء في المحور لثالث بهذا الاتفاق ما يلي
- " إخرج القانون الشعبي المنعنق بشروط وكيفيات معارسة حق الإصراب، من خلال الاتفاق عن العبادئ الأساسية لهذا القانون التنظيمي، لاسيما فيما يتعلق بما يلي.
- ✓ ضمال انسجام مشروع القانول النبطيعي مع أحكام الدستور، ومع التشريمات الدولية المتمنقة بممارسة حق الإضراب تأطير ممارسة حق الإضراب، سواء في القطاع العام أو الخاص، بما يضمن التوارل بين ممارسة هذا الحق الدستوري وحرية الممل
- ◄ تدفيق مختبف المعاهيم بمنعلقة بممارسة حق الإصراب، وضبط المرافق التي تستوجب، بالنظر تطبيعتها وخصوصيتها الحيوية، توفير حد أدلى من الخدمة خلال مدة سريان الإضراب.
 - ✓ تعزيز آليات الحوار والتصالح والمعاوضة في حل بزاعات الشفل الجماعية. "

كم أكد اثقاق 29 أبريل 2024 على عتماد سهجية الحوار والسبي إلى الثوافق، وعلى عمل الحكومة على برمجة متاقشة مشروع القانون التطيمي والمصادقة عليه خلال الدورة البرلمانية الرئيمية نسبه 2024

وتحسب الأرقام الرسمية، فقد استمرت اجتماعات انتشاور مع النقابات الأكثر بمثينية وأرباب انعمل فذة 25 شهرا ، كم عرفت ثلث الاجتماعات طرح مجموعة من النقط الجوهرية كان أهمها الجهة الناعبة للإصراب، الدعوة للإضراب، الأسباب والدوافع، الآجال والعقوبات وغيرها²².

حتماع بعبة الغيب تاب الاحتماعية سعتني اليوب يوم التلائاء 16 يوليور 2014 تناسيم سيوع فتون بنطيعي رفير 15 97 يتجديد شروط وكيفيات معارسة حق الإهراب

ملحق 5: مشروع قانون تنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب

رئيسس العكومة

المملكة المقربية

مشروع قانون تنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب

2016-1436

اقالة العامة للمكومة (الطبعة الرسمية)-الرنط

مشروع فالوب للطيس وقم 15 17 ياسمون شروط واليفيات ميارسة حق الإشراب

الياب الأول امكام عامة

JAN LAU

تعليها فأمكام الفقرة الأبهة من الفعيل اللا من البساور، يحدد هذا الفائزي الفطيعي شروط وكايفيات بمارسة حق الإعراب

للافة 2

الإشراب هو كل تواقد جماي من العمل يتم بمنفة مديرة يادة مستحاء من أجل الدفاع من من من المتول أو معينية من للمبالج الاجتماعية أم الاقصادية للياشرة الأمراد للضريف

Station

يرادق معلول هذا الفانون التنظيس ببلميطلعات التالية، ما يق

 أ) - الأجور كل شخص الكرم ببقل تشديله للزيء ووسيل تحت إدرية مشتقي، يكون تابط أنه، ولذك مقابل أجر، أيا كان توعه أو طريقة أداك. سواء كان يصل في الفطاع الجاس أول القطاع العام ؟

ب) - التنفل ومعرضتك في المناح الهامل كل شهم ذائي أو احتباري خاتيج للكانون الفامي، يستأجر خصات أجور للقهام بالمال، في مكاولة أو موسسة

ورمان مقابلا في القطاع الدام كل شيفس اهدياري من أشهاس الفادون الدام يدير مال دين مرفق هدوس، ورماوس بيف الصفة جبلاجيات السلطة الحدومية *

ج) الجية الداعية إلى الإضراب في

- طلقلية الأكار يبتهان طيفا للتشريع طيفي يه السبل. أو ذات تعليلية على المحميد طيفتي سواد تعلق الأمر بإحباب على الصحيد الوطي في المطاح طمام أبر المطاح الماس.
- النفاية الأكار فديلاً. طبقا التغريع الجاري به المدل، على صحيد للفايلة أو للؤسسة أو تتراق العصوبي الأمي، وق حافة مدم وجودها، النفاية التي حسلت على أكار لسية من سجموع مند مندوي الأجراء فلتغيين على سجيد القنولة أو الموسسا، أو الخليبة الأجرون في حالة عدم وجود تعليلية من النفاية في المعاولة أو الاجسسة للصبية أو للرفق المدومي الصفي إذا تعلق الأمر واخبراب على صحيد القنولة أو المؤسسة أو للرفق المدومي :

و) - الرافق العيورة في بأرافق الق تقدم خدمات أساسية والق من شأن الهائد المعل بيا كليا أو جزئيا أن يمراض حياة الأشخاص وصحهم وسائمهم الخطر

م) - المد الأدل من المدمة - قدر كاف من المدمات الأساسية يجب تأميده لمبدان استدرارية تقديمها للدرتماون في حالة معارسة حق الإشراب

43,400

يدكن أن يطيس حق الإشراب وفق أحكام هذا الفادية التطيعي رس

الأشماس الفاضمين لأبركام القانين رام \$6.90 العملق بمنولة الكرمان •

 للوطنين والأموان والسندسين امن إدارت الدولة والتوسسات واللغاوات المعهدة والبعامات الارابية بإلدى كل شحص احتباري أغرمن أشيفاس الفائون المام.

Statis

كل دموة إلى الإدبواب خلالا أأسكام عليا الغانون التنظيمي لعلم. بالملكة

وماوركل إضراب المداف سيلسية معنوها

64,431

يجب على كل تُجِير أرك للشاركة في معليسة على الإضراب الفارد يأمكم جذا الفادين العطيعي وكذا بأمكام النصوص اللقبودية والتطبية الجاري بالأصل

الباب الثاني

شروط وكيفيات معارسة حق الإشبراب في القطاح الشامي

2 840

لا يمكن اللعود في عمليسة حق الإضواب إلا يقد العمرام أجل 200 و10 يوما من تاريخ ترسل اللسال باللف السالي من العينة التي يمكن لها المعود في الإصراب اليل اللجوه في معارسة حق الإضراب، يتوجب التهام، علال اللهن اللذكور، في المشرة السابقة، وإجراء مفاوجرات بشأن ذلك اللهن المظلي الأمراء السبد البحث عن حقول بحوافق علية وليت الفتية، يمكن الأطراف الإنفاق على تعرين وسيدة.

وفي حقة لمغر إجراء الماوحات أو فطنها التي سوب من الأسهاب يدمن الليام يبقل جميع السامي اللازمة لإمراء مجاولة المسالع بين الطراون طبقا للتشريع الجاري به المدل، وطبقا التصيبات الماليات الشفل الجماعية مند وجورجة

وإذا ثم تهد معايلة النسالم في أي تبيعة. وقورت فيهة ذلكة. إليا في الفقرة الأول أملاء الدعوة في الإسراب، وجيت مبارسته طيفا للشروط والكيفيات للدسوس طها في منه الفاون التعطيب

O A sale

يعتور باسلا بقوة الشانين كل شروا, تمالسي أو ذارتم يقضي ينتقل الأجور من معارسة حق الإصراب.

فير أنه يجوز التصييص في حفاقيات الغنل الهنامية على لعابق معارسة حق الإغبراب خلال مبار معنبيا، شريطة أن للضمن الإجراءات الواجب الخاذية للسرية كل تراع جماعي يعدث خلال مدة لعليق الإغبراب.

9 (46)

بعلع على الشفتون ويجعلها بالهدية يعلى المطات العلقية الأجراء غرافة معارسة حق الإدراب بولسطة الابتداء أو الابتفام أو الإعراء أو يواسطة أي وسيلة من الوسفال التي يمكن أن تحول دون مدارسة الأجراء حقيم في الإعراب

10 644

يعدم على القدائل، خلال مما سريان الإنبراب، أن يجل محل الأبراء القدريين أجراء أخرين، لا تربطهم به أي ملاقة شغل قبل تاريخ تبليمه قرار الإمبراب.

غير أده يجوز للطنفل، إل مقة رفين الأمراء الكلمي بلوليز مد أمل من الفلمة أداء الأيام السنمة إليم أن الرائق البيرية طيف الأمكام للادة 24 من هذا الفالون التنطيعي، إمالاً أجراء أهرين مثل الأمراء الكلمين بدوليز حد أدل من الهمسة، ولكا، خلال مباء سروان الإمراء،

كما أنه، في حقة تأثير معارسة حق الإنساب على تزويد السوق بالزراد والخدمات الأسامية اللازمة لبساية حياة للولطان وسعهم وسلامهم، يعين على للشفل أو من ينهم، عنه الاستمالة فورة بأجراء أهرزن لتأمين استمرار اللقايلة في تقديم خدماها عائل منة سروان الإمراب،

وق حالة لنتر تلكد. ثُنَان تستطات للعنية المُعَجِية العَبَرُ التعاير اللازمة لتبعلن تستعرار القاولة في تعنيم خدمانها على مستولية للشغل.

th Kali

ينتع على القبل كماذ في إجراء تميوي في حق الأبراء يسهب معاومتهم حق الإشراب، من شأنه خيق مبادئ السنواة وتكافؤ الفرص وللساس بالصبابات المنوحة لهم والكملقة على المسوس بحقولهم ويضمياهم ومسابهم للني

1 hadde

يمنع كل تواف مدير من المعل يدم يالعناوب ويكوفية مثالية بين فتات مينية معينة أو مضلفاء لممل في طفقيلة أو طؤسسة دبسها أو في إحدى للهسمات التفيمة ليد سواء لملك هذا الدوقف يقشقط باحد من ألفساة طفايلة أو للؤسسة أو يمدة ألفساته

23 6 at 1

يمنع غرفقة حرية المعل خلال متنفسريان الإضراب

براد في مداول هذا الكانون التنظيمي بحرافة حربة العمل خلال مدة سوران الإشراب، كل قبل يؤدي أو قد يؤدي في منع الأجير في العديد، أو القدال من يؤدج آماكي العمل أو من القيام بمزاولة نضامك مليء، بواسطة الإيداء أو العنف أو الإيديد أو استلال أماكن العمل أو مداخلها أو الطبل اللومية إلها

14 1.42

يعلم الأمراء للشاركين في الإمبراب في حالة عوقف مؤات عن الممل خاتل منة إشرائيهم وفي منه العالة لا يمكهم الاستفادة من الأمراعن للمة للتكورة

15 (44)

يدكن أن يفقد فرار الإسراب على الصعيد الوطي في جميع المقادات أو يعنيا أولي قطاع واحد أولي الشطة بعينة داخل نفس المفاح أو في فيادت معتلية ، بن قبل العيار الداولي المعمى لاحدى النفايات الأكار بدليالا أو ذات بدليلية على الصعيد الوطيء ولكات شِمًا الشعبية الشعبية.

163,451

بمكن أن يفقد الراز الإمراب على صعيد كل مقاولة أو مؤسسة من قبل الهمج المام كالجراء: الذي يجب أن تصفو إليه الههة المفعية إلى الإمراب خلال خمسة حشر (13) يوما على الآلال من العاربخ للزمج عقد الهمم المام فيه

وهب لبلغ للشغل بكيمية رسمية من قبل الجية فللكورة يتاريخ ومكان المفاد الجمع العاب وفك سيمة (?) قيام على الأفل فيل تاريخ المفاعد

وجدم الومع العام يعين الكرتية يعضور ما لا يلق من 200 أرباع (2/4) أمراء للعليلة أو للوسساء وتعلد قرار الإدراب يراسطة الاعتراع العرق بالأعلية للسقة الثابراء الماهيرين

تقوم الجهة الدادية الإندراب وأعداد مستور اجتداع الهدم الدام للذكور الذي يجب أن يتشمن عدد أجزاء للديلة أو الوسسة للمنية، وعدد العاضرين مهم أن الهدم الداب والنسبة التي يستويها من مجموع الأجراء، وأسماحهم وأرقام بطالتهم الرحاية التمريف ولوليماهم واسبة الكليبة التي القد بموجها الرار الإضراب.

17 Aug 1

وجب أن ينضمن فرار الإنبراب على السِميد الوطي البيانات التقدة

 أسم طلقاية الأكثر بمثيلا أو ذات بمثيلية على الصحيد الوطئ التي الخدت قرار الإصراب *

2 - الأسباب الدامية في الماد فرار الإنبراب:

2 - أمكنة تعفيذ الإغبراب؛

4 - تأبيع وساحة الشروع في تنفيد الإنسراب :

\$ - للنبأ أو للمد للربع هوجي الإنبراب غلاليا

وإذا تعلق الأمر بالمراب يهم مقابلة أو مؤسسة واحداد أو حدا مقابلات أو مؤسسات متعددة، وجب أن يتضمن قرار الإصراب التسبة أكل مقابلة أو مؤسسة على حدة ، البيادات الرارحا في البديد تقدم إلها في الفقرة الأولى أحاثه ، وورفق باسطة من معطم الجاماع الجمع المام كأبراء الذي الاحالة فرار الإصراب

WHAT

مع مراماة آمكام للادة 7 آمات، يتمين قبل الشيوع العش أن تتفيذ الإصراب، قيام الجيئة الماحية للإصراب بثبليع للشعل يقرار الإصراب بأي وسيلة من وسائل التبليغ للتصوص عليها في الشريع البداري به المدل، وللك خبصة عشر (15) يوما على الأثان قبل الداريغ بالترد. لخوصه

فير أن للدة للتكورة تعلمى إلى عسنة (5) قيام، إذا كان سهب الإمراب واجدا في عدم أداد للتدفل أبهر المشاين لديه أورجود خطر حال بهاد محتم ومالاجم

19 5,441

يجب حل البية البادية إلى الإنبراب أن بعيط علما الجهات للنية التلبة بترار الإنبراب سيمة (7) أيام على الآلن قبل الشروع المنل إرتبياء

 أو وإن المكونة والمثنات المكونية الكلفة والداخلية والتخيل والطبات للونية للمقطون، إذا لملق الأمر والدموة إلى مماونية من الإشراب على الميميد الوطي.

كما يجب أن عميط الجية البامية إن الإغبراب المقطة الحكومية التفوج لية لمقاح الأبليكة للمي ملما يقرار الإغبراب، إذا تمثل الأمر بالدعوة إلى معارسة حق الإغبرات في جموع القطاعات أو يعظها أو في لمقاع وأحد أوفي ألقسطة معينة ماعل نفس القطاع أوفي قطأعات معطفة *

بنُ للشعل، وولِ البية أو مانل المعالة أو الإلفيم، ومثل المثلة المكربية للكفة بالتشفيل على صعيد طبية أو المعالة أو الإفتيم حميد العالة، إذا تعلق الأمر بمعارسة حق الإضراب على صعيد كل مانولة أو موسمة

20 Isla

جول الهرة الدنمية إل الإمراب، عالية على ظيام المحدة إليا بموجب أمكام هذا الفادون التنظيمي، عمارسة فليام التألية قبل وأناد سربان الإمراب

اً) - الْعَالِى الْأَيْسِ أَوْ لَا تَصْبِرِينَ وَلَمْ بِينَ مَمَالِسَةَ الْإِنْسِيَابِ وَالْإِنْسِرَاكِ عَلَى مقالف عراجيًا

ب) - المير، بالذال مع للشفل، على هسان استمرار الغدمات التسبية لتفادي إذاك المطالب والجهيزات والأاثث في أماكن المطر، ومثى التدايير الكرمة، الراجب عراجاي المفط السحة والحائمة للبيار بما في خلك الحفاظ على سائمة الأجراء وحياجي، وكذا على تعين من سيكاف مايم بالمديم الخدمات للذكارية

ول حالة عمم الالفاق، يمكن للمقبل أن يطلب عن قاضي السعميات عميد علم المسلك يلمين الأجراء اللين سيكلفون بتضييدا

لايمكن معليمة الإضراب إلا يعد مبدور أمر فاهي بأسلعهائك

21 Lab

يمكن لتعليفل والنهية البدية الإصراب، على حد سواد أن يطلب من رئيس فلمكمة المقتصة ليبين معوض الشائل أو أي هيدس أخر مور الإصراب والمل أجل لا يتعدى 40 سلمة لإحراد مماينة لطريف مور الإصراب والواقعة أو الرفائع الصاحبة قد وأن يطلب من المكمة ترتيب الأثار الفارية، إذا ابت صدرت أي مرافة لدارسة من الإضراب أو أي أو عرفة حرية العبل بالنحبة للمشغل والأجراد غير الصريف، أو أي جمل التباية المامة في تصرف البحوى المدودية وإدهاز الأبحاث الاترمة بعق النباية المامة في تصرف البحوى المدودية وإدهاز الأبحاث الاترمة إذا القدير الأمراك.

224,421

العية الدامية كالمراب، كلما تقديث الطروف بلك، إياد الإصراب أوالداء أو يولينه موقدة

كما يمكن للأطراف للعلية، في كل وقت وحين، الانفاق على لوقيف. الإندراب مزانة أو يسورة جانية

ول حالة توليد، الإنبراب مؤلنا لدة معينة بن أجل التفاوض بشأن اللغب الطلق، فؤنه يمكن استطناه، مين التغيد بالأجال المنصوص مليا في نادة 10 من بنا التانين التعظيمي، إذا لم تسفر للفايضات على تنانج، داخل أجل الاكون (30) يوما من بدخذ

بالدا 23

لا يعتون في حالة إلياء الإسراب أو إلفاته بمقتمين الفاق مهم بن الأطراف للمفية على إلى الاستجابة للمقت التطبي، المماذ فرار إحراب جديد دفاعا من نامكاف علسها، إلا بند المسرام أجل سنة على الالان يتدرئ من تاريخ إلياء الإنسراب أو إلغاله.

يعتر الاتفاق للوم للشاريانية في المقرة الأولى «مانه مازت الأشراف.. على الرهم من جموع الاتبطالت الأفرى السابقة.

24 1.42

يعلم على للقنط أن يكوب خلال منة الإسراب, يستولة أو نكل أو ترحيل آلبات وأحيوا وطل وسائل عمل للكتولة أو للوسسة كلا أد معمد

25 6.41

يجب على تلقمل الاعتداع عن الإفائل الكلي أو الجزل لتحديلة أو للوسمة بسبب مدارسة حق الإمراب.

ومكته في حالة الإنبرار بمنتكات المناونة أو داوميمة لا ميما مها التجهيزات أو الآلات أو للواد الأولية أو السلم أو البضائح، أو عدم مراعاة لداوير حفظ المهمة والمباراة فليدية، للديم طلب في فاضع فلديمينات الدعميدار أمر فجيلي من أجل الخاذ الاندير الوفائية فلازمة العداية ممثلات للقابلة أو داوسمة ومهند الصحة والسلامة فلينياء أو إغلالها الجزئي أو الكلي مؤلدا، حبب وضعية للفليلة مطبعة فليلياء

بلاية 25

يمكن للمشغل، في حالة مبليسة الإسراب خلاف الأبكام هذا الفانهن التنظيم، أن يطلب البيئة الدامية للإمبراب والأبراء للحبرين بالتموض من المسائر والأسرار التي لمقت بتلفولة من حراء الإدبراب الذي لدت بمارسته يا يكيفية غيرمقبوعة

27 E-10

يمنع على الأجراء للصيرين احتلال أماكن العمل خلال مها(سوان الإميراب.

20 1444

بدكى لرؤمى المكومة، في حالة حدوث أفات أو كوارث طبيعية أو أزمة وطلبة، أن يأمر يسمة السنلنائية بموجب الرار معال، بعلم الإضراب أو وفقه لمد مصددة

29 Estb

يمكن تعليق الإمبراب بمقتضي أمر الفاضي بالسعمينات والمكامة الشفصة في حالة ما إذا كانت ممارسته سعودي إلى تبديد النظام العام أو والف تقديم الزممات الأساسية في جدودها الدنياء بداء على طلب من رئيس الحكومة وسبادرة من السلطة المكومية الكافة بالمدخلية.

البساب النالث

شيوط وكيفيات معارسة حق الإضراب

ق القطاخ المام

30 EAL

ماتود على الأمكام الدامة للمسهوس طبية في البلب الأول أعلام، تعليل أحكام الباب الثاني من هذا الفلاوي التعطيمي هلي مطربية حق الإصراب من قبل الأمراء المامنين بالإعطاع العام، واستثناء أحكام طوء لا المعرد النابية) و15 و10 و17 المعرد التابية) و19 و24

31 1/15

بدكان أن بخفاد فرار الإفيراب في القطاع الماي، وفق القيوط والكيفيات للعموس عليا في عقا الفادون التنظيمي على السعيد الوطاي من قبل الجهاز الدامل للفندس الإسمى التنفيات الأكار تسهيد أو فات تملياية على المبديد الوسائي.

ولمب في مطول هذا الفادين التنظيمي بالقطاع العلم كل للرادق التابعة اللمهاة أو المعاملات الترابية أو المهاسنات أو المقاولات العمومية أو كال شبعس امتياري أعراران المفاس الفادين الماني

32 (-11)

وجب على البيدة الدامية إلى الإسراب أن تميية علما البيرات الشعر إليها وهذه بدارا الإسراب في أحد للرافق المدونية أو في بعضها أو في جديدية سيدالاً?) أيام على الأكار قبل تاريخ الشروع العملي في تدنيذه:

- رؤس الحكيمة والسبقات المكومية تكاها بالمدعلية والوطيفة السومية والتشفيل :
- -المنطات المكرمية التابع لها الردى المني، أوالي تعليس الوسيقة والإكراف عليه إذا لملق الأمريموسية أو مقابلة صوبية، وال مدير الأوسمية أو القابلة المبومية اللعلية، وكل مسؤول عن الردل المديني اللماني:
 - حفادل المبالة أو الإقليم للعلي

33 tall

لايمكن للفتات التالية معارسة حق الإهبراب:

القضاة وفضاة للحاكم لثالية ه

- موطفر إدارة الدغاع الوطق وأفراد القرات للسلمة للكلية والدرى تفكل :
 - موطفو اللَّين الوطق والقوات الليباعدة (
- » رجال وأخوان ومساعدو السلطة، وجدوم فنات للوطنين المغيلي. بيؤراة الداخلية :
 - للوطانون الديباوباسيون والكنسليون ا
 - موظفو وأغوان إدارة الجدنيات والخبراف غير للباشرة ١
 - موطفو وأمران إدارة السجون وإعادة الإدماج ا
- موقائر ألبناة الوطاية الوقاية للنفية وجميع الفلات الألبري الماسة براء

- موطفر وأعرش للياد والغايات علمتو السائح ؛

- والقيمون الميليون ٢
- -مراقبو للادبة الهوبة والبسرية

كما لا يمكن للأشخاص الآل ذكرهم ممايسة عل الإهبراب:

- الأشبغلين اللين يدم تكليفهم بضمان حبد أدل من البعدمة :
- الأشخاص الذين يتم تكهلهم بالسير على الصحة والساشة للينية بأداكن السل أعاد غلها سربان الإصراب

الياب الرابع أمكام خضية بالإمراب في للرافق العيورة للدة عادً

يدلوس مق الإعراب في تترافق الميورة طبقا للشروط والكهنيات فانصوص طبا في هذا الفلون التطبيب شروطة توفير مد أدل من الهممة في هذه للرافق، ولا ميما مها :

للؤمسات الصحية ؛

- للماكم بمخطف أميدافها ودرجانها ١
 - مرافق الأرساد الجوبة ؛
 - وعرفلق الدلل السككل و
- · فيالبات النقل الرق يسمكف أسماقه (
- شركات الاتميال السمان اليميري المموس !
- شركات صناعة وتوزيع الأموة، وشركات إنتاج وتوزيع مابة الأوكسيون ذات الشعمبال الطيء:
 - معبالج تأرالية الصحية في العدود وتثمالوت وتأوالي: :
 - للسالع اليطية •
 - مرافق إنتاج يتوزيع للأه والكوريته ا
 - مرافق إنتاج وكوروم للواد الطافية -
 - مرافق الفطيع السائل والعيلب (
 - مرافق جمع النفتيات يجميع أصدافية

يعدد الفاق بدرم يدن البيئة النامية في الإسراب وللشفل للسي. ومساعمة السلطة أو المشطات الإغارية اللعلية الشعسة. سند الالمفيات البند الأملى من المدمة الراجب تأميها في تترافق للإكورات وكذا الأمراء للكامين يتوليها:

ولي حالة تعقر إيرام حدًا الالحق، يتحن على للشغل استحدار أمر الخبالي من قبل فاحي للمتحولات وحدد بموجيه العد الأدي بالنكور والأبراء للكفون بيوهومة

ورمكن تصيم أكمة للرافل الميونة التي تستوجب توفير مد أدل من الطنمة بيا يقانون، بعد استشارة للنطبات النقابية الأمراء الأكار تمثيلاً أوذات تبليلية على الميميد الوطني وتلدياسات الإبنية للمضامي العام ليا للرفل الأمني عند وموجعة

البساب الغامس

المقيهات

25 5-111

مائية على المقولات للعموض عليا في هذا الباب يعتو في حالة تعيب عن العمل يصفة فورمشروعة، كل أجوريايس الإصراب في القطاع العام أو القطاع الماسي، وإن الدفيد بالإجراءات للعموس عليا في مذا الدائون التعليمي، وبدائي في حفد عند الالحصاد المقويات الشبيبة للعموص عليا في التصوص التشريعية والأنظمة الغاصة بالأمراء الجاري بيا الحمل

364500

يمائب يغرابة من 20,000 إلى 90,000 مرهم كل مشغل أو ملطبة مينية التمشطون أو معظمة طابية، مراقت معارسة الأجراء حكيم إلى الإشراب خالفة أذ هو مفسوس عليه إلى الثانة 9 من بداية الدكون التعظمية.

وماقب يترامة من 2,000 إلى 5,000 يروم كل أجير ارتكب نفس اليمل مانانا الأسكام للادة 9 للتكويرة

37 4543

يماني، يغرابة من 20.000 إلى 50.000 ميمم كل مشغل أحل أجراء أخرين محل الأبيراء للخبريين خاطة المكام الفقرة الأولى من للغة 10 من هذاة التنافية التعطيمي، مع مراماة أمكام الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من ذائمة للفكورة.

100.00

يمالي يعرابة من 15,000 إلى 20,000 موهم كل مشغل الفقد حفظا فأمكام اللادة 21 أجلاد، وبيراه تعيينها هدد أبيراته يسهب معلوميهم حق الإشراب

نقائلة 30

يماني بغرامة من 2,000 إلى 5,000 دريم كل من خالف أحكام ناعدا 12 من منا الفانين العطيمي دون الإماثل بالمغورات الجدائية علد .

40-1-00

يمانب يعرامة من 5,000 في 10,000 مرهم كل من موال حربة شيل منكا 12 مر منسوس عليه في تلادين 13 و 27 من مذا الفادين فتطيعي، دين الإدلال بالمغورات الجداية الأند.

ودكن ثقافي للسميات بالمكاة للخصاد في الجالات الميوس عليا في للادين للتكويان، يطلب من الشغل، أن وأمر بالملاجمي الداير الازمة الميليقا مين عراقة حربة المعل، بما في ذلك ولف الإصراب

مون الإعلال بتطبيق أمكام النقرة الأول من هذه اللانة، يمالب على كل معالمة كافر المصالي بالنكور بالمبس من شير في 2019 (7) تليز وعرضة من 2000 (2 0000 مروب

41 3,400

يمانب يفرحة من 20,000 في 20,000 مردم أكر من معا في معارسة من الإمبرات مين العليد يأمكام المعارة الأولى من ثقادة 7 من ما الإمارين الإمبرات الإمال يقمعونات الجمالية الأسد

42 (4)

يمالب يغرامة من 10,000 إلى 20,000 دروم كل من الحقد قرار الإضراف دون الطيد بأحكام تلواء 15 و10 و10 و10 و20 و21 و31 و31 من عند

ed tails

يمظب بدرامة من 20,000 إلى 50,000 بيمبر كل من خالف أحكام التادين 54 و25 (البعدة الأول) من بناء العادين المطبعي

يطالب يغرامة بن 5,000 إلى 10,000 درهم كل أجير

- يقتى القيام بالخدمات الأسلسية التي كلف يتقديميان خلالة الأمكام البند 2 من العقرة الأولى من تقدد 20 من بدة الداري. التعقيم:
- يقض توفير الحد الأدنى من الجدمة التي كلت. بيا عادية المكام الأدة 30 من هذا الفادرت التعقيص

453300

ل حالة العود تشامك المتوبة

يعتبر في حالة المود كل من صبق المكم عليه من أجل مجالبة أمكام هذا الياب يمقور فضائي مكاسب لكوة التيء للديني به، لم تركب مخالفة منافلة قبل محي معتبى من عبدور للكور لكبكي أولفائم المقورة

أعطييل أحكام علد فأدة تعور مخالفات معاقة جميع مطاعف أحكام عنا الباب

46 Latte

يقوم طبياط الشرطة الشمالية بتحرير معاهير للعقية وإليات للخالفات لأمكام ملنا للفادين المطيعي

ترمال المعتبر في النيلية العلمة بالإسكمة المعتمية داخل أجل أعماد الاسامة من امريزها داخل أجل معقول.

> الياب السابس أمكام مخطفة وهتامية لنامة 47

تؤمل المشكات المعودية للمنياء خلال عنة سربان الإضراب، الانفاد جدوع التداور اللازمة لمفط المثام المام ومعاية الأشخاص والأمرال والمتكانت، بما أن ذلك المدل على فات الانتصامات والجوارفة مين الحلال اللياني وأمالي فالمن والرافق الماسة بياء ومدم كل الجاوز دوم إغلال مارات المدل ومداخلها في وجه العاملين والمرتفاون.

كما يمكية، عند الالتضاب وطائلاً للأمكام التشريعية الجاري بها العراب النجوه إلى مسطرة التسخير من أجل تأدن استمرارية الأرافل العروبة في تفديم خصابا والدين نزورد السوق بللواد الأساسية.

46 (40)

تمار (فاجال للتصويص علها في هذا العلمون المنطوس أجالا كاملاء لا يحاسب فيها أموم (فأرق واليوم (أشعر

يدفل هذا الفلدين التعليمي من التنفيذ بعد انميرام أجل مقلاً تُعير من تاريخ عقره بالمرومة الرسمية، وينسخ ابتداه من التاريخ داسة جميع الأمكام للمالية رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص مشروع قانون تنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب



مذكــرة حــول مشــروع القانــون التنظيمـــي رقــم 97.15 بتحديــد شــروط وكيفيـــات ممارســـة حـــق الإضــراب

شتنبر 2024







مذكرة حول مشروع القانون التنظيمي رقم 77.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب

ويسورات المجلس الوصيم لجيوق الليسان

الرباط – المغرب

OCNDH - 2024

فهرس

1	ا. بيان الأسباب
2	اا. الإطار المرجعي للمذكرة
2	1. المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
2	2. النصوص المعيارية لمنظمة العمل البولية
بياث	 3 تقارير لجنة حربة التجمع النقابي ولجنة العيراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوم
3.	التابعتين لمنظمة العمل الدولية
3	4. المواثيق الإقليمية لحقوق الإنسان
3	5 حبرات وتجارب المرقاء الاجتماعيين بما فيها مدكرات المنظمات النقابية
4	١١١: المبادئ الموجهة للمذكرة
5_	أولا المبادئ المحددة لحقوق والثرامات أطراف علاقات الشعل
8	ثانيا. المبادئ التي تنظم تدبير نراعات الشعل قبل وخلال وبعد ممارسة الحق في الإصراب
11	١٧ : ملاحظات وتوصيات المجلس حول مشروع القانون التنظيمي 97.15
11	أولاً: المُلاحظات الشكلية
11	1. غياب الديباجة
12	ثانيًا: المُلاحظات الموضوعية
12	1. بخصوص تعريف الإصراب وأنواعه
14	2 بخصوص الجهات التي يحق لها الإعلان عن الإصراب وممارسته
16	 القيود الموضوعية المفروضة على الحق في الإضراب
21	4 القبود الإجرائية
25.	5. بخصوص تدابير تدحل قاصي المستعجلات
27	6 بخصوص إبلاغ المشعل يتماصيل انعقاد الجمع العام
28	7. يحصوص منع احتلال أماكن العمن
29	8 يخصوص مبدأ الأجر مقابل العمل
31	 بخصوص باب العقوبات والأحكام الانتقالية والحثامية
33.,	٧. توصيات عامة٧. توصيات عامة
36	جدول تلخيمي لتوصيعات المجلس

ا. بيان الأسباب

بناء على طلب إبداء رأي حول مشروع القانون التنطيعي رقم 15 97 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الاصراب الموجه إلى المحلس من طرف السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 26 يوليور 2024:

وبناء على دستور المعلكة، ولاسيما مقتصيات البابين الأول والثاني، وخاصة العصل الثامن الدي يموجبه «تساهم المنظمات النقابية للأجراء، والعرف المهنية، والمنظمات المهنية للمشعلين، في الدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للمئات التي تمثلها، وفي النهوض بها ويتم تأسيسها وممارسة أنشطتها بحربة، في بطاق احترام لدستور والقدون ، والذي ينص على أن «تعمل السلطات العمومية على تشجيع المعاوضة الجماعية، وعلى إبرام اتفاقهات الشعل الجماعية، وفق الشروط لتي ينص عليها القانون»، والعصل 29 الذي ينص على أن «حق الإصراب مضمون ويحدد فانون تنظيمي شروط وكيفهات ممارسته»:

وبناء على الطهير الشريف رقم 17 18 1 الصادر في 22 فيراير 2018 بتنفيد القانون رقم 15 76 المتعلق بإعادة تنظيم بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان وحاصة المادة الثانية التي تنص على أن المجلس يساهم في «تعرير منظومة حقوق الإنسان والعمل على حمايتها والهوص بها مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق وعدم قابنيتها للتجزيء»، والمادة الثالثة التي تنص على عمله وفق مبادئ باريس ومبادئ بلعراد، والمادة الرابعة والعشرون التي تنص على أن المجلس يقترح «كل توصية يراها مناسبة ، ويوجهها رئيس المجلس إلى رئيسي مجلسي البرلمان والسلطات الحكومية المختصة»، والمدة الخامسة والعشرون المتعقبة بإبداء الرأي في شأن مشاريع القوانين ومفترحاتها ذات الصلة بحقوق الإنسان؛

وسعيا منه الى المساهمة في توفير الضمانات القانونية الملائمة والشروط المؤسساتية الضرورية لصمان ممارسة فعنية للحق في الاصراب، باعتباره حقا دستوريا لا يمكن تقييده الا في نطاق ما تسمح به مبادئ الشرعية والصرورة والتناسب كما هي متعارف عليها في أدنيات منظومة الأمم المتحدة لحقوق الانسان:

ورغبة منه في متابعة مسار تنفيد توصياته دات الصله باستكمال المصادقة على الترسابة القانونية المنظمة لممارسة الحقوق والحربات بيلادنا، حيث كان المحلس قد دعا في مختلف تقاربره السنوبة إلى ضرورة استكمال مسطرة المصادفة على مشروع القانون التنطيعي رقم 15 97 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب.

إد الجريدة الرسمية عند 6652، مستارة بتاريخ (مقح مغرس 2018)، من 1227

مدگرة حول فسروع العانون التنظيمية رقم 15 77 خداد شارة هار هایده با این اساه دی بادیده

وانطلافا من مبادي باريس المنعنقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعريز حقوق الإنسان وحمايتها الصادرة بموجب قرار لجنة حموق الإنسان رقم 134/48 المؤرج في 20 دجنيز 1993

واعتمادا على مبادئ بنفراد بشأن العلاقة بين المؤسسات الوطبية لحقوق الإنسان والبرلمان والمؤرخة في 23 فبراير 2012؛

ونظراً لمذكرة التماهم المرمة بين مجلس النواب والمجلس الوطي لحقوق الإنسان بتاريخ 10 يونيو2021

١١. الإطار المرجعاي للمذكرة

تستند المدكرة على تحليل وتمحيص محموعة من النصوص المرجعية في محال تحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في الاصراب فبالإصافة الى الدستور المغربي، تتأسس المدكرة على قراءة تركيبية ومتقاطعة لمجموعة من المواثيق الدولية والإقليمية دات الصلة، وحاصة النصوص المعيارية لمنظمة العمل الدولية وتقاربر لجنتها الرئيسيتين، الى جانب مدكرات المنظمات النقابية التي تتصمن مقترحتها بشأن التأطير القانوني لممارسة الحق في الاصراب

المواثيق الدولية لحقوق الإنسان

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)،
- العهد الدول الحاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966).
 - العهد الدولي الحاص بالعفوق المدنية والسياسية (1966)

النصوص المعيارية لمنظمة العمل الدولية

- الاتفاقية رقم 87 بشأن حربة التعمع وحماية حق التنظيم التقابي (1948) التي تشكل اطارًا أساسيًا لحماية حقوق الأجراء وأصحاب العمل في تأسيس منظمات تقابية والانصمام إليها بحربة،
- الاتفاقية رقم 98 حول الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية بتاريخ 8 يونيو 1949، وهي
 تهدف إلى تعرير حقوق الاحراء في تشكيل النقابات والتفاوض بشكل جماعي.

مذكرة حول فيتتروع العانون التنظيمية رقم 15 97

سلاما فيبرؤك وكنفيات تلجا أسواجي الرطوان

- انعافية منظمة العمل الدولية رقم 144 لعام 1976 نشأن المشاورات الثلاثية لتعرير تنفيذ
 المعايير الدولية للعمل،
- الاتفاقية رقم 151 بشأن حمايه حق التنظيم البقائي واجراءات تعديد شروط الاستحدام
 في الخدمة العامة، مؤتمر العمل الدولي (1978)،
 - الاتفاقية رقم 154 حول تشجيع المفاوضة الجماعية (1981)

تقارير لجنة حربة التجمع النقابي ولجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات التابعثين لمنظمة العمل الدولية

أعدَت لجمة الحربة النقائية حمسة تقارير أحدثيا في سنة (2006)، ثم ثقارير سنوات (1996)، و(1986) و (1976) و (1972)2.

4. المواثيق الإقليمية لحقوق الإنسار

- الميثاق الاجتماعي الأوروبي ولاسيما المادة 6 منه،
 - الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان،
 - الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (1969).
 - الميثاق العربي لحقوق الإنسان (2004).
- · الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب (1981) 3

خبرات وتجارب الفرقاء الاجتماعيين بما فها مذكرات المنظمات النقابية

يرى المجسس أن التراكم الذي خلفته بجربة ممارسة الاصراب من طرف محتبف الماعلين، وما واكبها من نقاش عمومي على مدار العقود الماصية، يشكل منطلقا أساسيا لمقاربة القضايا والاشكالات الاساسية التي يطرحها النقاش حول شروط وكيفيات ممارسة الحق في الاصراب، واحتراح حنول متوافق عليها من طرف جميع الفاعلين والفرقاء الاجتماعيين، بما يحقق التواردت

²⁰⁰⁴ مندو بعر ساطع با لاست به سني هؤ ، 15 سنة عند ، من ك الله الله عند با ساطع با يو 23 ، يا 35 ، يو 400 webapps to org.dyn norm exten/72p NORMLE KPUB 70002 C NO P76002 HIER ELEMENT ID P70002 HER LEVEL 1945366 1

³ء الميثاق الأفريعي تحفول الإنسار والشعرب مجنل الروساء الاهراقة في دورته المدية رقم 18 في بيروبي (كيب) يربير 1981 http://httprary.com.edu-arab/a005 html

الصرورية بين حماية مصالح مختلف الاطراف من جهة، وصون حقوق المواطنين المرتفقين وصمان استمرارية الإنتاج الاقتصادي الوطي

وفي هذا الإطار نظم المجلس ماندة مستديرة يوم 13 شتم 2024 في مقره بالرباط حول ممارسة الحق في الاضراب، بمشاركة المركزيات النقابية وجمعيات أرباب العمل والقطاع الحكومي المكلف برعداد مشروع القانون التبطيعي 715. صافة الى مجموعة من الباحثين و لغيراء المحتصين ومنظمات المجتمع المدني كما اطلع المجلس على مذكرات المركزيات النقابية وعمل على دراسة المقترحات الواردة فيا قصد الاستثناس بها في بدء وصياعة التوصيات المتصمية في هذه المذكرة، بما يتوافق مع مبادئ منظمة العمل الدولية ويسمح بترصيد تجربة النقابات والمنظمات المهية في مجال تدبير نراعات الشغل خلال العترة الماضية

ااا: المبادئ الموجهة للمذكرة

- 1. اطلع المجلس على الوثائق الواردة في الإطار المرجعي المبين أعلاه، سواء تعبق الأمر بالمعاهدات أو الانفاقيات التي صادقت عليها المملكة المعربية، أو تلت التي تحدد المبادئ العامة والأسس التي تنتظم وفقها ممارسة الحق في الإضراب، و لتي يمكن أن تسترشد بها بلادن في مسارها بحو توطيد أسس دولة الحقوق والحربات، وبحاصة تلك المتعلقة بمنظمة العمل الدولية باعتبارها مكونا أساسيا في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي يعتبر المعرب فاعلا أساسيا فيها كما استحصر مجموعة من الممارسات العصلي ذات الصلة بالتأطير القانوني لممارسة الحق في الإضراب، سعيا منه للاستثناس ببعض المداحل التي تقدمها التجارب الدولية لمواجهة بعض المتحديات تعرضها عملية تنظيم ممارسة الحق في الإصراب في الواقع العملي
- 2. وانطلاقا من قراءة تركيبية لكل مكونات هذا الإطار المرجعي، تبين للمجلس أن تعديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في الإصراب، بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الانسان، ويسمح في الوقت داته بحماية حربة العمل والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للأطراف وترسيح المكتسبات الاجتماعية لللادنا، حاصة عبر توفير شروط عمل ملائمة وتعربر مناخ الثقة بين المشعبين والعمال، ينبغي أن يتأسس على مجموعة من المنادي التي تهدف إلى التوفيق بين الحاحة إلى جعل اللجوء إلى الإصراب فعلا استثنائيا، عبر توفير كل الشروط والضمائات التي الضرورية لتدبير تراعات الشعل عبر الحوار والتعاوض، وبين ضرورة توفير كل الصمائات التي تسمح لمحتلف فئات الأجراء والموطفين المعليين بممارسة حق الإصراب وحماية حقوقهم سواء حلال مراحل التفاوض مع المشعلين او حلال ممارسة هذا الحق الذي يصمنه الدستور

أولا: المبادي المحددة لحقوق والتزامات أطراف علاقات الشغلب،

الحربة النقابية

- 3. يستمد الحق في الإصراب مشروعيته من ممارسة الحق في لتنظيم والحربة المقابية، التي تشكل حفّا أصيلاً يضمن للعمال وأصحاب العمل الحق في تشكيل المنظمات المقابية التي يغتارونها والانصعام النها دون تدخل خارجي ويشمل هذا الحق ايضا حربة النقابات في القيام بأنشطتها والتمتع بالاستقلالية في اتحاد قرارانها باعتبارها مسؤولة عن تعرير قدرة الأجراء على الدفاع عن حفوقهم وتحفيق مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، كما توفر لهم منصة للتعبير عن مطالبهم وتحقيقها بشكل جماعي لصمان بيئة إدارية ومهنية حالية من البراعات وتعزيز الإنتاجية.
- 4. وقد تكرس هذا الحق في العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية، ومها اتفاقيات منظمة العمل الدولية حاصه الاتفاقية رقم 98 حول حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، والتوضية رقم 143 بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية (1971)، والتوضية رقم 158 بشأن إنهاء العمل (1982) والتي بموجبها تم ضمان حقوق الأجراء وحمايتهم من القصل التعسفي بسبب الأنشطة النقائية، واعلان منظمة العمل الدولية بشان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل!"

* احترام حربة العمل والسلمية والمسؤولية

5. تشير هذه المبادئ إلى الالترامات التي يسعي أن يتقيد بها المصربون. إذ أكدت اجتهادات لجنة العربة النقائية على ضرورة احترام الأحراء المساطر القانونية والأعراف المتعلقة بالإضراب واحترام حربة العمل للآخرين، مما يعني أن الأفراد يجب أن يكون لديهم العيار في الانصمام إلى الإصراب أو الاستمرار في العمل دون تعرصهم للصغط أو الانتقام أو عرقلة سير عملهم سواء من قبل المصربين أو المشعلين كما شددت النجنة على صرورة الامتناع عن استحدام العنف أو التهديد به خلال الإصراب، معتبرة أن عمارسة الحق في الإصراب يجب أن تثم نشكل سلعي ومسؤول؟.

⁴⁻ عد البطلية المحراليونية سان عدايا المحدوق داساسة في عمر استجام 1948)، اعتباساتها المحرالية الرابة 2022/86)، عنه في توركة 110

https://www.io.org.ar.resource.aran.mnzint.a.m..a.dw/yt-bshan.aimbady-waihqwq-alasasyt.fy-a.m. wmtabth 5- Paragraphs 940

فذكره خول فسروع القانون التنظيمية رقم 15 97

عدم التمييز

6. يعني عدم التميير أنه بجب أن يتمتع حميع الأفراد بنفس الحقوق والفرض دون اعتبار لجنسهم، أو عرقهم، أو ديهم، أو وصعهم الاجتماعي وبشير هذا المندأ وفي سياق الحقوق النقابية، إلى أن جميع الأجراء يحب أن يكونوا قادرين على الانصمام إلى النقابات والمشاركة في الأنشطة النقابية بغض النظر عن خلفياتهم أو انتماءاتهم ويتمتعون بالحماية، وحاصة ممثلهم في أماكن العمل، من أي تميير قد يُمارس ضدهم نسبب الإصراب، وأن يكونوا قادرين على تشكيل نقابات دون أن يتعرضوا لأي تميير معاد للنقابات كما كرست احتهادات لجنة الحربة النقابية في منظمة العمل الدولية مبدأ عدم التميير بين النقابات الأكثر تمثيلية والنقابات الأقل تمثيلية; هذا يعني أن جميع النقابات، بغض النظر عن حجمها أو تمثيلها، يجب أن تتمتع بنفس الحقوق والفرض دون تميير³ فيما يتعلق بالدعوة إلى الإصراب وتأطير الأجراء والدفاع عن مصالحهم وقد تكرس هذا المبدأ في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 111 لعام 1958 بشأن التميير (في الاستخدام والمهنة)، والتي تمنع التمييز في الحقوق النقابية.⁷

استمرارية المرفق العمومي وحماية الخدمات الأساسية

- 7. تُبطَم احتهادات لجنة العربة النقابية التابعة لمنظمة العمل الدولية حق الإصراب بتوازب بع مبدأ استمرارية المرفق العمومي وحماية الخدمات الأساسية التي يعتمد عليه المجتمع بشكل كبير، حيث يكون من الصروري فرض حد أدنى من العدمة لضمان سلامة الأفراد والمعدات، حاصة في القطاعات الأساسية مثل الصحة العامة والامن القومي، حيث يمكن أن يتسلب توقف العمل في أزمة وطبية أو تهديد شروط المعيشة الطبيعية
- 8. يمكن أن يتطلب فرض الحد الأدبى للخدمة التماوص المسبق مع حميع الأطراف المعنية، بما في دلك المنظمات العمالية وأرباب العمل والسنطات العمومية، لصمان تنبية الاحتياجات الأساسية دون المساس بمعائبة الإصراب إدا لم يكن ممكنًا التوصل إلى اتفاق قبل بدء الإصراب، يجب أن نتم تحديد الحد الأدبى للحدمة خلال البراع هعنى سبيل المثال، قد يتطلب قطاع الطاقة أو النفل السككي فرص حد أدنى من الحدمة لتجنب الأصرار الاقتصادية الكبيرة أو الأرمات الوطنية ونمكن أن تُعرض قيود على بعض الموظمين العموميين الدين يمارسون أو الأزمات الوطنية ونمكن أن تُعرض قيود على بعض الموظمين العموميين الدين يمارسون

⁶⁻ in accordance with paragraphs 765-946-957-958, and 976 in it O. Comp. ation of decisions of the Committee on Freedom of Association, Right to strike

https://webapps.co.org/dyn/normlex/en-frp=NORMLEXPUB 70002/0/NO P70002 HIER ELEMENT ID P70002 HIER LEVEL 3945366 1

⁷⁻ C111 Discrimination (Employmen, and Occupation, Convention, 1968, No. >11

https://normiex.io.org.dyn.normiex.enif.p.NORMLEXPUB.12100.0 NO F12100 ILO CODE C111

السلطة باسم الدولة. أو على الحدمات الأساسية التي يشكل انقطاعها تبديداً حقيقياً للصحة أو السلامة العامة

9. وننص اجتهادات منطمة العمل الدولية على انه عبدما يُمنع حق الإصراب في بعض الخدمات الأساسية، يجب أن يُعطى الأجراء صمانات تعويضية كافية، مثل إجراءات المصالحة والتحكيم التي تكون عادلة وسريعة كما يجب أن تكون الهيئات المكلمة بالتحكيم مستقلة وعادلة، وأن تتمثع الأحكام الصادرة عنها بالتنميذ الكامل والسريع وبنبغي عدم تدحل السلطات لفرض قبود من قبيل الأوامر بالعودة إلى العمل، وبوطيف الأجراء حلال الإصراب، والأوامر بالاستدعاء إلا في حالة الصرورة والتناسب مع الهدف ومع احترام حقوق الأجراء وضمان عدم حدوث تحاورات "

• مبدأ التوازن

- 10. يهدف هذا المبدأ إلى إرساء توارن عادل بين المصالح العامة والحاصة، عبر البحث عن حنول تصمن أقصل توليمة ممكنة بين حقوق الأجراء وواحباتهم، وكذلك بين مصالحهم ومصالح المشعلين وصمان الخدمات الأساسية واستمر ربة المرافق العمومية والإنتاج الاقتصادي ويهدف هذا المبدأ إلى منع حدوث تبين كبير في الحقوق أو الواجبات بين الأطراف، ويعرز من استقرار علاقات العمل ويقبل من لنزاعات، على النحو الذي يسمح بمعالجة الأسباب المؤدية للإصراب قبل وقوعه
- 11. يستند هذا المبدأ إلى مجموعة من الاتفاقيات والتوصيات الدولية التي تؤكد على صرورة تحقيق توارب بين حقوق الأحراء وواجبانهم، وأبررها اجتهادات لحنة حربة العمل النقابي بشأن الاتفاقية 87 واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 98 لعام 1949 بشأن حق لتنظيم والمفاوضة الجماعية إذ يتم التنصيص على إمكانية وضع قيود بشكلٍ متوارب ومعقول لصمان مصالح الجميع علاوة على ذلك، تقدم التوصية رقم 151 لمنظمة العمل الدولية توجبهات واضعة حول تنظيم حق الإصراب في قطاع العدمات العامة وبوفر تقرير لجنة الحيراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات تقييمات سنوية حول كيفية تطبيق الدول لأحكام منظمة العمل الدولية، ويشمل هذا التقييم ثوارن الحقوق النقائية مع المصالح العامة، مما يساهم في تحسين فهم وتطبيق الحقوق النقائية في سياقات سياسية واقتصادية مختلفة "

⁶⁻Paragraphs 864-906 917,921,925, 927 and 967 lbid

⁹⁻ LO Compilation of decisions of the Committee on Freedom of Association Right to strike https://webapps.io.org/dyn.norm/ex.an.12p/NORMLEXPUB-70Juz-C/NO-P70002 HIER ELEMENT ID.P70002 HIER LEVEL 3945366 1

ثانيا: المبادئ التي تنظم تدبير نزاعات الشفل قبل وخلال وبعد ممارسة الحق في الإضراب

الحوار والنشاور وفق مبدأ الألبة الثلاثية

- 12. يستند هذا المبدأ إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 144 لعام 1976 بشأن المشاورات الثلاثية لتعربز تنفيد المعابير الدولية للعمل. إد يسمح التشاور بتدعيم مبدأ الحوار والتماوض الحر، مما يعرز الحق في الإصراب كوسينة أحيرة لحل البراعات عبدما تكون المشاورات غير مجدية كما تسمح الاتفاقية باستخدام المشاورات الثلاثية كوسيلة لحل البراعات، وباعتبارها الية فعالة حيدم تكون هناك فيود معينة على الحق في الإضراب (مثل فيود الوطيمة العمومية أو المرافق الحيونة أو التعليق المؤقت للحق في الإصراب في سيافات الأزمة الوطنية)
- 13. والالية الثلاثية في أحد المبادئ الأساسية التي تعتمدها المنظمة في معالجة قصايا العمل وتحقيق التوارب بين حقوق ومصالح الأطراف المحتلفة هذا المبدأ يعزر التعاون والتشاور المعال بين ثلاثة أطراف رئيسية تمثيلية الدولة، والمشعلين أو أرباب العمل، والمقابات أو ممثني الأجراء لصمان تنفيد المعابير الدولية للشغل بشكل متساوي وصمان توارن القوى في المعاوضات الجماعية (المادة 2 و 3) ويتم احتيار ممثلي الأجراء وأرباب العمل بحرية من قبل منظماتهم، ويجب أن يكون هناك دعم إداري لتسهيل هذه العمليات (المادة 4) كما ينبغي أن تُجرى المشاورات بشأن عدة قصايا تتعلق بأنشطة منظمة العمل الدولية، بما في ذلك الردود الحكومية على الاستيابات و لافتراحات المتعلقة بانماقيات وتوصيات العمل (المادة 5) المتحكومية على الاستيابات و لافتراحات المتعلقة بانماقيات وتوصيات العمل (المادة 5)

مسؤولية المشقلين

14. تتحدد مسؤولية المشعلين في المبادئ الواردة في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 135 لعام 1971 بشأن حماية ممثني العمال، والتي تؤكد مسؤولية المشعلين في احترام حقوق العمال يتحمل لمشعلون مسؤولية كبيرة في توفير بيئة عمل ملائمة واحترام حقوق العمال يشمل ذلك تقديم طروف عمل عادلة، وتحبب أي ممارسات تمييرية، والتعامل بمروبة مع مطالب النقابات، ومنع إعلاق المؤسسات في حالة الإصراب، ومنع فصل الأجراء المصريين أو منع استبدائهم، والسعي إلى التعاوض مما يعرز من علاقات العمن الإيجابية وحسب معايير منظمة العمل الدولية، يحب ضعان أن يكون الطرف المعني في براع الشعل الجماعي من حابب المشعل لديه المنطقة لإجراء التنازلات واتخاد القرارات المتعنقة بالأحور وشروط وأحكام العمل

¹⁰⁻ C144 Tripartile Consultation (international Labour Standards Convention 1976) No. 144

¹²⁻ILO C135 - Workers' Representatives Convention, 1971 (No. 135,

https://normiex.id.arg.dyn/normiex.enif^p=NURMLEXPUB 12100 0 NO 12100 P12100 (NSTRUMENT ID:312280 NO

العدالة الإجرائية

- 15. يشير هذا المبدأ إلى صرورة تنظيم الإجراءات المتعلقة بالإصراب بشكل واصح وشقاف، بما في دلك تحديد الإجراءات التي يجب اتباعها لإعلان الإصراب، وإجراءات التعاوص مع الأطراف لمعنية، وصمان الالترام بالقواس واللوائح دات الصلة كما يشمل صمان حق الأطراف في تقديم حججهم، وسماعهم، واتخد قرارات قائمة على أساس موضوعي وتوفير أجال رمنية ومسطرية معقولة لتنظيم الحق في الإضراب
- 16. وبجب أن تكون الإجراءات العادونية لإعلان الإصراب تصمن ممارسة حق الإصراب كما توصي في عدا الشأن توصية لجنة التسوية والتحكيم الطوعية لعام 1951 مأن تكون هماك الية تسوية طوعية متاحة للنسوية ومنع البراعات الصناعية، ويمكن تفعيلها إما بمبادرة من أي أطراف النزاع أو تلقائيًا من قبل الهيئة المعنية.
- 17. ولا تُعتبر اللوائح التي توفر التسوية الطوعية والتحكيم قبل إعلان الإصراب انهاكاً لحرية التنظيم طالمًا أن اللجوء للتحكيم ليس الراميًا ولا يمنع عمليًا من دعوة الإصراب كما يجب أن يكون الهدف من أليات الوساطة والتسوية هو تسهيل التفاوض دون أن تجعل هذه الأليات من الإصراب المشروع مستحيلاً عمنيًا أو يفقد فعاليته وقي حالات التسوية الإلزامية، تؤكد اجتهادات النجنة المعنية، أنه يُمصَل أن يُعهد نقرار بدء إجراءات التسوية إلى هيئة مستقلة عن أطراف النزاع أنه المستقلة عن أطراف النزاع أنه المستقلة عن أطراف النزاع أنه المستحيد المستحيد

• التحكيم الاختياري أو الإجباري

- 18. يُشير مبدأ التحكيم في ممارسة حق الإصراب إلى أهمية استحدام أليات التحكيم والوساطة يشكل عادل وفعال في حل البراعات العمالية، باعتبار أن الهدف الأساسي مها هو تسوية البراعات بين الأحراء والمشعلين قبل اللحوء إلى الإصراب وخلاله كما حاء في توصية لجنة المتحكيم والوساطة الطوعية لعام 1951 (رقم 92) على ضرورة توفير أليات التحكيم الطوعية للمساعدة في تسوية البراعات العمالية، ويجب أن يكون هذا التحكيم متاحًا عند طلب أي من الأطراف أو بناءً على مبادرة السلطة المحتصة
- 19. وفي حالات استثنائية نُسمح بالتحكيم الإحباري لإنهاء التراعات العمالية والإصرابات خاصة في حالات الأزمات الوطنية الحادة: باعتباره عمليه قانونية تلزم الأطراف المتبارعة في براع شعل، باللجوء إلى التحكيم لحل التراع قبل السماح بالإصراب أو أثناءه ويُعدر التحكيم الإجباري

¹³⁻ Paragraph 792 in ILO Compilation of decisions of the Committee on Freedom of Association. Right to strike https://webapps.co.org/dyn-normiex/en/1/psNCPMc5KPb6/70002/6/ND/P70002/HttpR/EVEMENT ID P70002/HttpR/LEVEL3945366/1

¹⁴⁻ Ibid Paragraph 795.

¹⁵⁻ Ibid, Paragraph 796

مقبولًا فقط إدا كان متناسبًا مع الوضع وبقتصر على الحالات التي تنظلت تدخلًا حاسمًا، مثل حدمات أساسية نؤثر على حياة وضعة السكان وبحب أن يتمتع أي نظام تحكيم بالاستقلالية والحيادية الكافية لضمان ثقة حميع الأطراف المعنية وبجب أن تكون قرارات التحكيم عير مسبقة وألا تكون مشروطة بمعايير تشريعية تؤثر على نبائج التحكيم، وأن يتم احترامها دون تدخل حكومي عير مبرر في إطار منذا العد من تدخل السلطات ومع دلك، فإن فرض التحكيم الإحباري على بطاق واسع أو بشكل غير متناسب قد يُعد تقييدًا للحربة النقابية، حيث يُصعف قدرة النقابات على استعدام الإصراب كوسيلة ضعط في المفاوصات الجماعية

* مبدأ الشرعية والتناسب في تقييد الحق في الإضراب

- 20. وفقاً لمبادئ الشرعية والتناسب. يجب أن تكون أي قبود على حق الإصراب مشروعة وغير تعسمية، وبجب أن تستند إلى تشريع واضح ومحدد وقد جاء تعسير تقرير لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات في دورة عام 2023، بتقصيل دقيق حول شروط فرض القيود الاستثنائية على الحق في الإضراب. على ضوء تداعيات أزمة كوفيد19، إذ سمحت بهذه الإمكانية في حالات الطوارئ أو الأرمات الكبرى التي تهدد الأمن أو الصحة العامة وبُمكن تعبيق الحق مؤفئاً لفترة معينة، شريطة أن تكون القيود أو الإجراءات مشروعة وضرورية وفقاً للطروف الخاصة ومتناسبة مع المحاطر والاحتياجات المراد تحقيقها والتي تبرز فرصها، وأن تُرفع بمجرد روال الطروف التي أدت إلى فرصها، وفق معايير حقوق الإنسان، وألا تكون مستهدفة لنقابة أو محموعة مُعينة كإجراء تمييري وأن تبقى كافة الحقوق المدعية الأساسية مصمونة أ
- 21. يُفضَل حسب اللجنة المعنية بالحربة النقائية لدى منظمة العمل الدولية ألا تكون مسؤولية تعنيق الإضراب ملقاة على عائق الحكومة، خاصة عندما تكون طرفًا في البراع، بل على عائق جهات مستقلة ومحايدة تحطى بثقة حميع الاطراف المعنية وصمان عدم التحير وإدا كانت النصوص القانونية الوطنية تبيح للحكومة تعليق الإصراب وفرص النحكيم الإجباري لأسباب تتعنق بالأس القومي او الصحة العامة محالفة لمبادئ حربة التنظيم، يشترط أن تُنفذ بنية حسنة ووقف للمعاني العادية لمصطنحي الأس القومي والصحة العامه وألا يُساء استغلالها "ا

¹⁶⁻ Paragraphs 765-860-861-967-863-865-896 and 916-in t. O. Compilation of decisions of the Currenttee on Freedom of Association. Right to strike

hitps webapps to org. dyn nutritex en l'u=NORMLE xPUB 70002 0 NO P70002 HER ELEMENT ID, P70002_HIER_LEVEL.3945368.1

¹⁷⁻ Paragraph 34 International Labour Organization Application of International Labour Standards 2022. Report III (Part A. Report of the Lorin Lee of expension for Application of Conventions and Recommendations (CO 110th Session, 2022. Geneval

^{18.} Paragraphs 911 913 914 and 916 in 1. O Compilation of decisions of the Committee on Freedom of Association Right to strike

https://webapps.tolorgidyn.normiex.en.12b.NORMLEXPUB.70002.6 NC P70002 HIER ELEMENT ID P70002 HIER LEVEL 3945366.1

عبدأ الحد من تدخل السلطات

22. تؤكد اجتهادات لجنة الحربة النقابية أن تدخل السلطات خلال الإصراب يجب أن يكون محدودًا وموجهًا للحفاط على النظام العام دون الناثير على الحق في الإصراب وان يكون تدخل أجهزة الأمن مقتصرًا على الحالات التي تشكل تهديدًا جديًا للنظام والقانون باستحدام العنف مع التأكيد على استحدام القوة فقط عند الضرورة القصوى ونشكل متناسب ووقق الضوابط القانونية، ويتجنب العنف المفرط، ويكون محدودًا للحفاظ على النظام دون انتهاك حقوق النقانات كما يجب احترام الاعتصامات طالمًا أنها سلمية ولا تعرقل حربة العمل، ويمكن منعها فقط إذا تحولت إلى أعمال عنف أو إكراه كما اعتبرت اللجنة أن التدخل في مجالات غير النابونية يمكن ان يوثر سلبًا على طار التفاوض الجماعي وأهداف الإضراب "ا

١٧ : ملاحظات المجلس حول مشروع القانون التنظيما*ي* **97.15**

أولاً: المُلاحظات الشكلية

1. غياب الديباجة

- 23. تهدف الديباجة إلى تقديم العناصر الصرورية لفهم دواعي ثبي القابون التنظيمي وصياغته وتيسير فهم العابة التي يسعى لتحقيقه، ولصمان تطبيق هذا القابون التنظيمي وتاويله عند الاقتضاء، بما يصمن تحقيق العابات التي يتوحاها المشرع ويقترح المجلس صياغة ديباجة أو ما يقوم مقامها، لنوصيح بية المشرع والسياق التاريجي و لاحتماعي للقابون التنظيمي، بشكل يساعد على تفسير نصوصه، من خلال تصمين الديباحة المبادئ والأسس التي تؤطر ممارسة الحق في الإصراب وتوضيح أهدافه ومقاصده
- 24. ويُحيل المحلس على قرار المجلس الدستوري رقم 786 2010 الصادر يتاريخ 2010/03/02 تحت عدد 1155/10 حيث حاء فيه «بعد اطلاعه على العالول السطيعي رقم 60-09 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي. الذي أحاله عليه السيد الوزير الأول رفقة كتابه المسجل

¹⁹⁻ Paragraphs 972 941 in It O. Compitation of decisions of the Committee on Freedom of Association. Right to strike

https://webapys.lolurg.tvn/hormiex.en/Pp. NORM_EXPUB-70002.0_NO_P70002_HIER_ELEMENT ID-P70002_H.ER_LEVEL-3945366.1

بالأمانة العامة للمجلس الدستوري في 4 فتراير2010، وذلك من أجل البت في مطابقته للدستور، عملا بأحكام الففرة الاخيرة من العصل 58 والمقرة الثانية من العصل 81 مادستور، عملا بأحكام الففرون التنظيمي المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المعروض على نظر المجلس الدستوري، يعتوي على ديباجة و39 مادة وحيث إن القوابين التنظيمية تعد مستقة عن الدستور ومكملة له وتعدو أحكامها بعد تصريح المجلس الدستوري بمطابقتها للدستور امتدادا له وحيث إنه. تبعا لدلك، وإن كان ليس في الدستور ما يحول دون تصدير قابون تنظيمي بديباجة له، فإنه يبين من النظر في ديباجة القانون التنظيمي المعروض على المجلس الدستوري، أنها لا تعدو أن تكون محرد أفكار عامة لا تتضمن مبادئ من صميم معتوبات القانون التنظيمي المتعلق بالمحلس الاقتصادي والاحتماعي، كما حددها القصل معتوبات القانون التنظيمي؛ حيث إن المادة الفرندة في هذا الباب عير مدرجة في النظاق المحدد لهذ القانون التنظيمي؛ حيث إن المادة الفرندة في هذا الباب تعد مجرد تذكير بما تصميته أحكام الفصل 95 من الدستور فيما يحص صلاحهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتركيبه وتنظيمي وطريقة تسييره، مما يجعلها تكتسي طابع قانون تنظيمي، وتطابق الدستور» في الدستور» والاجتماعي وتركيبه وتنظيمي وطريقة تسييره، مما يجعلها تكتسي طابع قانون تنظيمي، وتطابق الدستور» في الدستور» والاجتماعي وتركيبه وتنظيمي وطريقة تسييره، مما يجعلها تكتسي طابع قانون

يوصي:

 إضافة ديباجة أو مادة فريدة تُذكر بالأسس والمبادئ التي تستند عليها مقتضيات القانون التنظيمي فيما يتعلق بممارسة الحق في الإضراب خاصة فيما يتعلق بحماية الحربة النقابية وضمان التوازن بين حقوق والتزامات مختلف الأطراف وحماية حقوق المواطنين من خلال استمرار المرفق العام والخدمات الأساسية.

ثانيًا: المُلاحظات الموضوعية

1. بغصوص تعريف الإضراب وأنواعه

20- https://www.cour-constn.tignne-e-ma-DocumentDecision?id=786

أو أكثر من الاجراء بهدف فرص بعض المطالب أو مقاومتها، أو التعبير عن المطالم، أو دعم الأجراء الأخرين في مطالبهم أو مظالمهم أو مطالبهم أو متناطبه أو متناطبه

- 26. وبلاحظ المجلس أن المشروع قد سمح ضميها بالإضراب الجربي (المادة 15) إلا أنه منع بعض أنواع الإصرابات مثل الإصراب التصامي والإصراب بالتناوب (المادة 12)، فضلاً عن منع احتلال أماكن العمل (المادة 27) إن تحديد معهوم الإضراب وطرق وأساليب مُمارسته على البحو المبين أعلاد، قد يؤدي إلى تقبيد غير مياشر لمُمارسة هذا الحق الدستوري وبمنع فئات كبيرة من الأجراء بُحكم طبيعة عملهم ووسائل الضغط المشروعة التي يتوفرون علها كطرق تكتيكية للتفاوض الجماعي
- 27. وبرى المجلس على ان مشروع الفانون التنظيمي 15 97. قد منع الإصراب بالثناوت في المادة 12 التي نصبت على أنه «يمنع كل توقف مدير عن العمل يتم بالتناوب وتكيفية متتالية بين فئات مهنية معينة أو مختلفة. تعمل في المقاولة أو لمؤسسة نفسها أو في إحدى المؤسسات التابعة لها، سواء تعلق هذا التوقف بنشاط واحد من انشطة المقاولة أو المؤسسة أو بعدة انشطة»، إلا أنه في المادة 15 قد سمع بالإصرابات الجرئية «يمكن أن يتحد قرار الإضراب على الصعيد الوطي في جميع القطاعات أو بعضها أو في قطاع واحد أو في أنشطة معينة داخل نفس القطع أو في قطاعات معتلقة. من قبل الجهار التداولي المحتص لإحدى النقابات الأكثر تعثيلا أو دات تمثيلية على الصعيد الوطني، وذلك طبقا لأنظمتها الأساسية»
- 28. ويرى المجلس أنه من الصروري الاسترشاد باحتهادات لجنة الحربة البقائية في تحديد شرعية الطرق المُحتلفة التي يُمكن أن يمارس بها حق الإصراب، بما فيها الإضرابات الفجائية (-Wild الطرق المُحتلفة التي يُمكن أن يمارس بها حق الإصرابات التباطؤ (Go-Slow)، وإضرابات الالترام بنص شروط العمل من أجل العمل بالعد الأدبي (Work To Rule)، وإصرابات الجلوس في محل العمل العمل من أجل العمل بالعدالي أو الجرئي عن العمل، حيث ينقسم في محل العمل العمل (Sit-Down Strikes)، والإصراب في محل الأحير إلى ثلاثة أنواع الإصراب الدائري أو بالتناوب، وتنقسم الأنواع الأحرى إلى الإصراب القصير والمتكرر، وإصرابات التصامن التي تحددها النصيين المعينين على أنها إضرابات تتم من مجموعة من الأجراء لدعم إصراب اخر قانوني " وتعتبر اجتهادات لحنة الحربة النقابية أن

22- Garnigon Bernard Alberto Odero and Horacio Guido x 14.13 µnnopies concerning the right to strike. Int. Lab. Rev. 137 (1998): 441

²¹⁻ Generally a strike is a temporary work stoppage or stowdown will, y effected by one or more groups of workers with a view to entorcing or resisting demands or expressing grievances, or supporting other workers in their demands or grievances. Paragraph 783 in I. C. Compliation of decisions of the Committee on Freedom of Association Right to strike https://webapos.ilo.org/dynformlex.en//pit/VDHM_EXPUB 70002 0 NO P70002 HER ELEMENT ID P70002 HIER LEVEL 3945/366 1

القيود التي تُمرص على الواع الإصراب لكون مُبررة فقط في حالة ما لم تكن سلميه، وأن عدم استحدام أي وسيلة عليفه يصمن الحماية الدولية والوطنية لحق الإصراب كحق من حقوق الإنسان²³

يوصي:

- توسيع تعريف الحق في الإضراب ليشمل الدفاع عن المصالح المعبوبة والمهنية الفردية والجماعية للعمال بما يسمح بتحقيق الانسجام مع مقتضيات المادة 396 في مدونة الشغل التي تنص على أن النقابات المهنية تهدف إلى «الدفاع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية والمعبوبة والمهنية، الفردية منها والجماعية، للمنات التي تؤطرها».
- الإقرار بمشروعية كافة أشكال الإضراب بما فيها الإضراب التصامني والإصراب بالتناوب مادامت تحترم مبادئ التنظيم والسلمية وعدم عرقلة حربة العمل وفقًا لنص وروح هذا القانون التنظيمي.

بخصوص الجهات التي يعق لها الإعلان عن الإضراب وممارسته

- 29. يشترط مشروع القانون التنظيمي 15 97 في المقرة (ح) من المادة الثائثة أن تكون الجهات الداعية إلى الإصراب مقتصرة على النقانات الأكثر تمثيلية أو أعلبية المأجورين في حالة عدم وجود تمثيلية كما تحدد المادة الرابعة الأشخاص الدين يُمكن لهم ممارسة الحق في الإصراب في أولئت الحاصفين الأحكام القانون 65 90 المتعلق بمدونة الشفل، والموطفين والأعوان والمستخدمين لدى إدرات الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية ولدى كل شخص اعتباري آخر من أشخاص القانون العام.
- 30. إن جعل الحق في الدعوة للإصراب أمنيازًا حاصًا بالمنظمات النقابية باعتبار أدوارها في التعنية والتأطير لا يتعارض مع معايير الاتفاقية رقم 87، كما أقرتها اللجنة المعنية بالحرية النقابية لدى منظمة العمل الدولية"، مع التأكيد على مبدأ عدم التميير بين النقابات، حيث ينبعي ضمان حقوق النقابات الأقل تعتبلية كذلك وقد ميّرت الاجتهادات والتجارب المُقارنة

²³⁻ JLO CFA (2000) paragraph 324

²⁴⁻ وبالرجوع الراملونة للنظر المديد البعد المدين على المنظمة للقائمة الأكثر بمديد المداء 425 يسمى التمصير الدو سنية 55 % على الآل عن معمد بالقيام مدوني الأمارة المنطوق على صلعي المفاتات والمدالسية

²⁵⁻ Paragraph 756 in ILO Compitation of decisions of the Committee on Freedom of Association. Right to sir keilbid.

مدکره خول مشروع القانون «لتنظيم»، رفع 17.5٪ عالا عدر تا

بين الدعوة إلى الإصراب ومُمارسة الحق نصبه والذي اعتبرته كثير من الدول مُمارسة وحفًا دستورنًا وقانونيًا فرديًا يمتد عمومًا إلى جميع العمال، بما في ذلك غير ، لأعضاء في النقابات فعي فريسا على سبيل المثال، يجب أن يكون الإصراب جماعيًا، أي يُشتَرط فيه أن يكون اثنين من العاملين على الاقل داعين إلى الإصراب ومع دلت، فإن القانون الفريسي يورد ثلاثة استثناءات على هذه القاعدة لتصنيف توقف عامل مُصرب واحد فقط باعتباره إضرابًا، أولها إذا كان العامل هو العامل الوحيد في المقاولة، والثاني هو إذا كان عاملاً مؤقتًا وبرغب في الاتصمام إلى حركه إصبرات يشارك فيها رملاؤه العاملون في الشركة التي يراول فيها المُهمة، ثم عندما يستجيب الموطف لإصراب وطني يعنيه، مثل الإصراب ضد إصلاح نظام التقاعد مثلاً " ومن مِن الدول التي اعتبرته حفًّا فرديًّا يُمكن لأي عامل أو مجموعة من الأحراء مُمارسته دوب أنَّ يكونو منظمين بقانيا بالصرورة نجد إيطاليا وأورعواي وأيرلندا وفنلندا والسويد والمجرء ماعدا الإضرابات التصاملية التي يجب أن تنظمها نقابة تكم تضمن الولايات المتحدة الأمريكية حقوفًا أكثر توسعًا للتجمع والإصراب لكل من الأجراء النقابيين وعير النقابيين على حد سواء، ولكن على حساب تقديم القليل من الحماية المعلية للمصرين بدوافع اقتصادية 18 أما فيعا بحص المقابات الأقل تمثيلية، واستمادًا على اجتهادات اللجنتين، فإن نظام الأكثرية قد يكوب متوافقًا مع الحربة النقابية طالمًا يُسمح لتقابات الأقلية بالوجود وتنظيم الأعصاء وتمثيلهم في العلاقة مع الشكايات الفردية. 25

يوصي:

• توسيع دائرة الجهات التي يحق لها مُمارسة الحق في الإضراب لتشمل فئات الأجراء الذين لا يخضعون بالضرورة لمدونة الشغل أو لقانون الوظيفة العمومية. كالعمال الذين يخضعون لمدونات أخرى مثل مدونة التجارة البحرية وظهير 24 دجنبر 1960 بشأن النظام الأساسي لمستخدمي المقاولات المعدنية. والمهنيين غير الأجراء بمختلف أصنافهم، والمهن الحرة، والمقاولين الذاتيين، والعاملين لحسابهم الخاص، والعمال والعاملات المنزليين، وفي مجال العمل المؤقت والعقود من الباطن، وغيرهم من الفنات في جميع القطاعات والانشطة التي لا ترتبط بالضرورة بمدونة الشغل أو بالوظيفة العمومية.

²⁶⁻https://scrutions.lesenhos.in.undique/lor-conformite/droit-de-greve-du-satane-les-10-points-essentielsi.
27- Waas Bernd » Strike as a fundament alinght of the workers and its risks of conficting with other fundamental rights of the obtains. In XX World Congress. Sanitage de Unite op 1.88 2012 p.14.17

²⁸⁻ Doorey David Jiw On Constructing a Stronger Right to Stake Through Comparative Labor Law Thervard Law Review Biog. January 4: 2024. https://harvardtawneview.urg.biog.2024.01/on-constructing a stronger right-to-strike through comparative labor-taw.

²⁹⁻ Chicklay M A » Democracy Minority Unions and the Right to Stoke A Chical Analysis Numsaly Bader Boo (Pty. Ltd 2003, 2 BCt. R., CC)" university of the Witwalersrand. Obten 2007.

وجوب التنصيص على نقابات الأقلية (التي ليست بأكثر تمثيلية) في الفقرة (ج)
 من المادة 3. خاصة حيتما يرتبط الإضراب بحقوق أفراد أو مجموعات صغيرة على
 صعيد المقاولة أو المؤسسة.

القيود الموضوعية المفروضة على الحق في الإضراب

31. إن الحق في الإصراب ليس حفا مطلقًا، حيث يمكن تقييده في طروف استثنائية، أو حتى حظره في بعض الحالات بموجب التشريع الوطني وتنقسم القيود الموضوعية حسب معايير منطمة العمل الدولية إلى أربعة أنواع:

أ. تقييد الحق في الإضراب لدي بعض المنات من الموظفين العموميين

- 32. تحدد المادة 33 من مشروع القانون لتنظيعي 15 97 الفئات الممنوعة من ممارسة لحق في الإصراب بما فيهم العديد من المئات ويرى المجلس أن المعايير التي تتحدد على أساسها الفئات الممنوعة من ممارسة الحق في الإصراب ينبغي أن تتلاثم مع معايير منظمة العمل الدولية، والتي اعتبرت أن التعريف الواسع جدًا لمفهوم الموطف العام من المرجع أن يؤدي إلى تقييد واسع جدًا أو حتى حظر الحق في الإضراب لهؤلاء العمال كما تؤكد أن حظر ممارسة الحق في الإضراب في الإضراب في المعرفين الدين يمارسون السلطة باسم والحدمة العامة بجب أن يقتصر على الموطفين العموميين الدين يمارسون السلطة باسم الدولة "
- 33. كما يرى المجلس أنه من الصروري تعويض هذا المنع بأحكام خاصة للتبصيص على بدائل للتفاوض الجماعي وحماية حقوق ومطالب الموطفين أو العمال، وهو ما اشترطته احتهادات لجنة الحرية النقابية لمنظمة العمل الدولية حييما يُفيَد الحق في الإصراب أو يُحطر، بما في دلك إجراءات مصالحة وتحكيم عادلة وسريعة وبكل حيادية واستقلالية لتحقيق التوارب بين المصالح! ...
- 34. وقد أوصحت لجنة الخبراء في تطبيق الانماقيات والتوصيات، لجنة الحربة التقابية التابعة للنظمة العمل الدولية أن الموطفين العموميين يتمتعون بشكل عام ينفس حق الإصراب الذي يتمنع به نظراؤهم في القطاع الحاص، وفي الوقت نفسه، يمكن تقييد هذا الحق للموطفين العموميين الدين يمارضون السلطة باسم الدولة، حسب مقاربة كل بلد حاصة في تصنيف

³⁰⁻ Paragraph 828-829 LO Compilation of decisions of the Committee on Freedom of Association bid 31- Paragraphs 825-863 ILO Compilation of decisions of the Committee on Freedom of Association Right to strike libid

محظره خول مشرح عرضت فامنا سخ حق الاند الديسرة عرضت فامنا سخ حق الاند

الموطفين العموميين وحسب الانفاقية 87، نبدو بعض استثناءات الموطفين العموميين قابلة للتطبيق بوضوح، مثل المسؤولين الدين يدفقون أو يجمعون الإيرادات الداخلية، صباط الجمارك، أو القضاة ومساعديهم القضائيين المقربين.

35. ويرى المجلس الوطي لحقوق الإنسان على أن منع العاملين في قطاعات باكملها من ممارسة الحق في الإضراب قد يقضي فئات الموطفين بما فيهم العاملين في مناصب تقنية وفنية بسيطة وغيرهم، ويدعو إلى الاسترشاد بالتجارب الدولية في هذا المجال، التي يتم فيها التمييز بين الموطفين المدنيين الدين يعملون في مناصب إشرافية وفي رُتب علها ومناصب قيادية وتنفيدية، وبين بقية الموطفين مهما كانت طبيعة القطاع تحدد المادة 6 (1) من قانون نقابات موظفي الحكومة (AEOPOTU) في كوربا الجنوبية فثلاً نوعية الموطفين الحكوميين المؤملين للانصمام الى النقابات والدين يمكن لهم ممارسة الحق في الإصراب في أولئك الدين يتواجدون في الدرجة السادسة أو أقل.

يوصي:

• حصر لابحة المئات التي لا يحق لها ممارسة الحق في الإضراب بما يتلائم مع مبادئ منظمة العمل الدولية ونقل بعضهم إلى الفنات التي تستلزم الحد الأدنى من الخدمة وتمتيعهم بالضمانات البديلة للتماوص الجماعي تعويضا عن هذا القيد. كما يدعو المجلس إلى عدم مدّ المنع إلى كافة الفنات العاملة بالورارات أو القطاعات المذكورة، وأن يقتصر المنع على فنات مُحددة منها فقط ممن يتحملون مسؤوليات باسم الدولة على النحو الذي تحدده مبادئ منظمة العمل الدولية.

ب. الخدمات الأساسية العامة والحد الأدني من الخدمات

36. حدد الباب الرابع من مسودة القانون التنظيعي 15 97 أحكامًا خاصة بالإضراب في المرافق الحيوبة، حيث اعتبرت المادة 34 على أنه يُمارس حق الإصراب في هذه المرافق شريطة توفير حد أدنى من الخدمات، وهو ما عزفيه المادة الثالثة على أنه «قدر كاف من الحدمات الأساسية يجب تأمينه لضمان استمرازية تقديمها للمرتفقين في حالة ممارسة حق الإصراب» وقد وصعت المادة 34 لاتحة من القطاعات المعنية مع الإشارة إلى كون تحديد الخدمة الأدنى فيها يكون بناءً على اتفاق بين الجهة الداعية إلى الإصراب والمشعل المعنى بمساهمة السلطة أو

32-دستاد بشرطه و شهراد ازمان المدسسة بخبكرية القصاد او العصور في جنماء الطوادي الصحية في سنطنط داللممة وفي المصافر

لسلطات الإدارية المحلية المحتصة لتحديد الحد الأدني من الخدمة الواجب تأميها والأجراء المكلفين بتوفيرها، وفي حالة تعذر إبرام هذا الاتفاق، يتعين على المشعل استصدار أمر قصائي من قبل قاصي المستعجلات ليُحدد الحد الأدني والأجراء المكلفين بتوفيرها كما تُشير نفس المادة إلى أنه يُمكن تتميم لاتحة المرافق الحيوبة بقانون بعد استشارة المنطقات البقابية للأجراء الأكثر تمثيلاً أو دات تمثيلية على الصعيد الوطي والمنظمات المهية للمشعلين التابع لها المرفق المغنى عند وجودها.

- 37. > إلاحظ المجلس أن المشروع لم يُعظ تعاصين مُحددة حول شرط توفير الحد الآدي من الحدمة وكيفية التعاوض عليه (سواء كميًا حسب النسبة أو حسب طريقة الأداء أو تحديد الأيام). بشكل براغي حصوصيات كل قطاع أو وحدة إنتاجية كما بالاحظ أن دائرة المرافق الحيوبة قد شملت بعض القطاعات التي لا تعتبرها معايير منظمة العمل الدولية حدمات أساسية يشكل القطاعها خطرًا على صحة وسلامة المواطين وبعتبر المجلس أن اللائحة المُحددة للمرافق لم تراغي مبادئ الاستدامة، إد أن ما يمكن اعتباره مرفقًا حيوبًا في الوقت الحالي، قد لا يكون بالصرورة كذلك في المستقبل ومن ثم قان المجلس يرى أنه من الأفضل الاكتماء بتحديد المبادئ الأساسية لتحديد القطاعات الحيوبة في القانون التنظيمي، على أن يتم تحديد قده اللائحة لاحقا في نص من درجة أدني قابل للتعديل حسب ما نمليه تطورات الحياة الاجتماعية والاقتصادية
- 38. وبذكر المجلس في هذا الصدد بمجموعة من التطبيقات والإرشادات التي وضعتها اللجنةن المعنيتان بحضوض الحدمات الأساسية، لعرض تقييد أو خطر الحق في الإضراب، حيث تعصرانها في العدمات؛ التي يهدد انقطاعها حياة أو سلامة أو ضحة كل أو جراء من السكان، 13 ويعتبر انقطاع العدمات التي تسبب أو تنظوي على احتمال التسبب في ضعوبات اقتصادية غير كاف عموما لاعتبار الحدمة المنقطعة كحدمة أساسية وتعتبر اللحبتان أن انقطاع الحدمات أو الإنتاج هو مصدر ضغط ونمود مشروع بمكن للعمال أن يمارسوه، وبالتالي التسبب في درجة من الصعوبة الاقتصادية؛ وهو ما يسمح للإصراب بأن يكون فعالًا كوسيلة ضعط في جلب الأطراف إلى الحوار وتأمين تصوبة تفاوضية.
- 39. كما أوصحت لجنه الحبراء في تطبيق الاتفاقيات والتوصيات، لجنة الحربة النقابية التابعة لمنظمة العمل الدولية، أن مفهوم الحدمات الاساسية ليس ثانتًا بطبيعته وهكذا، قد تصبح الخدمة غير الأساسية، أساسية إذا تجاوز الإصراب مدة معينة أو مدى معين، أو كانت الحدمة تتعلق بقطاعات دات خصوصية بالنسبة لدولة معينة الدلث حددت النجنيان الحدمات الأساسية بالمعتى الدقيق للكلفة تشمل حدمات مراقبة الحركة الجوبة، حدمات الهاتف،

³³⁻ James J. Brudney. The Right o Strike as Justoman, international Law 46 Yale J. Intil 1, 1, 2021. Available at https://lawnet.fordham.edu.faculty.scholarship.1129

حدمات السحوب، حدمات مكافحة الحرائق، وحدمات المياه والكهرباء. وفي نفس الوقت نم تحديد مجموعة واسعة من الخدمات التي تُعتبر عادةً غير أساسية بالمُعتى الدقيق للكلمة بعد فيها عمل الراديو والتلفاز والبنوك

40. بالإصافة إلى ذلك، يُمكن تقييد حق الإصراب لبعض الأجراء في إطار العمل غير الأساسي، عسما يكون من الضروري لهم الاستمرار في العمن للامتثال لمتطلبات السلامة القانونية، ولسلامة الأشخاص والآلات والمعدات، والتشغيل الأس للمرافق، ولمنع الحوادث وفي هذه الحالة ينبغي إدخال حدمة العد الأدنى المتفاوض عليها، على أن تكون هذه الأخيرة، حدمة حد أدنى حقيقية، أي حدمة محدودة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان أو العد الأدبى من متطلبات الحدمة، مع الحفاظ على فعالية الضغط الذي يتم ممارسته 14

يوصي:

- مأسسة الحوار الاجتماعي وتشجيع المفاوضة الجماعية و ابرام انفاقية الشغل
 الجماعية داخل المقاولات لمعالجة الإشكالات المتعلقة بتحديد معايير الحد الأدنى
 للخدمة، وفق مقاربة تشاركية وضمن آلية ثلاثية (Tripartite Mechanism) بين
 منظمات المشغلين والنقابات العمالية والحكومة، مع أخذ لخصوصيات كل قطاع
 أو مرفق بعين الاعتبار.
- تحديد كيفيات تنظيم المرافق الحيوية بالتفصيل بما في ذلك نطاق ومدة الخدمة
 في بص من درجة أدبى أو في الاتفاقيات الجماعية، بشكل سابق عن ممارسة
 الإضراب، وبنبغى أن يكون واضحًا وقابلا للتطبيق.
- حذف المقتضى الذي ينص في المادة 34 على تدخل السلطات المحلية في تحديد
 الحد الأدنى من الخدمة.

ج. الإضراب لأهداف سياسية

41. تبض المقرة الثانية من المادة 5 من مشروع القانون التبطيعي 15 97 على أنه «يعتبر كل إضراب لأهداف سياسية ممنوعًا» ويرى المجنس الوطي لحقوق لإنسان أن هذه الصيعة واسعة، وهذ لا يسمح بالتأطير القانوني لبعض الحالات التي يضعب فيه المصل بين النقائي والسياسي حينما يتعلق الأمر بدفاع الأحراء والموطمين عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية.

34- vames J. Brudney. The Right to Stoke as Customary International Law. 46 Yale J. Int. 1, 1 (2021. Available at https://ir.tawnet/ordham.edu.faculty_scholarship.1129.

مدگره خو - شبتره م العانون البنظنيمه، رقم ۱۵ °9 د عند عنده العانون مصارفته بیه الدند به

42. ويقترح المجلس الاسترشاد بما جاء في اتماق العمل الجماعي لمنظمة العمل الدولية الذي ينص على أن «الإصرابات دات الطبيعة السياسية البعثة» لا يحميها العق في الإصراب، وباجتهادات أليات هيئة الإشراف التابعة لمنظمة العمل الدولية على أن المصالح المهنية والاقتصادية التي بدافع عها الأحراء من خلال ممارستهم الحق في الإصراب لا تتعلق بشروط عمل أفصل أو مطالب جماعية دات طابع مهي فحسب، بل تسعى أيضًا إلى إيحاد حلول لمسائل متعلقة بالسياسات الاقتصادية والاحتماعية التي تؤثر على الطبقة العاملة، والتي يصعب المصل بيها وبين الإصرابات المهاسية، تبعا لما يعي «إعلان عدم قانونية الإصراب الوطني الذي يحتج على الأثار الاجتماعية والعمائية لسياسات العكومة الاقتصادية ومنع الإصراب يُشكل انتهاكا خطيراً لحربة التنظيم النقاني.» أنه

يوصي:

 الفاء الفقرة الثانية من المادة 5 التي تنص على منع كل إضراب لأهداف سياسية أو استبدالها بالصياغة التالية «يعتبركل إضراب لأهداف سياسية بحتة/ محضة ممنوغا».

د. تعليق الإضراب خلال الأزمات الوطنية والكوارث

- 43. تبص المادة 28 من مشروع القانون التنظيمي 15 °9 على إمكانية منع الإصراب أو وقفه لمدة محددة بموجب قرار من رئيس الحكومة في حالة حدوث أفات أو كوارث طبيعية أو أرمة وطبية، إلا أنها لم تُعط بدائل والبات لصمان حصول توافقات سلمية في مرحلة المفاوضة الجماعية بين الأجراء والمشعبين، كما لم يتم تحديد معهوم الأزمة الوطبية
- 44. ويرى المجلس أن هذه المقتصيات لا تستحصر مبدأي الصرورة والتناسب في فرض قيود على الحق في الإصراب، حيث تحور بموجب الاتفاقية 87 تعليق الحق في الإصراب شريطة احترام مبادئ الصرورة والتناسب، الذي يقتصي أن تكون القبود على الحق بالقدر الصروري لتلبية متطلبات الوصع في حالات الأزمات الوطنية الحادة، وتشكل مؤقت، وأن يُنفُد تحسن بيه دون تعشف في اساءة استعمال مصطلحات «الأزمات والطوارئ وتهديد الأمن»
- 45. ولِفضُل حسب اللحبة المعبية بالحربة البقائية لدى منظمة العمل الدولية ألا تكون مسؤولية تعليق الإصراب ملقاه على عائق الحكومة، حاصة عندما تكون طرف في النزاع، بن على جهات مستقبة ومحايدة تحطى نثقة جميع الأطراف المعبية وصمان عدم التحير كما بشترط إن كانت 35-Paragraph 780 in ILO Compilation of decisions of the Committee on Freedom of Association bid

النصوص الوطنية القانونية تبيع للحكومة تعليق الإصراب وفرص التحكيم الإلزامي لأسبات تتعلق بالأمن الوطني أو الصبعة العامة محالمة لمبادئ حربة التنظيم، أن تُنفذ بنية حسنة ووفقًا للمعاني العادية لمصطنعي الأمن الوطني والصبعة العامة وآلا يُسبئ استعلاله 36

يوصي:

إسناد مسؤولية تعليق الإضراب إلى جهات مستقلة.

4. القيود الإجرائية

أ. الإشعار المسبق والأجال الزمنية

- 46. يمكن للدول أن تصرص فيودًا إحرائية على ممارسة حق الإصراب، حيث يمكن طلب الوساطة أو التوفيق أو التحكيم الطوعي قبل الإصراب، على أن تنسم بالبراهة والعاعلية والسرعة ويعتبر العرض من مثل هذه الإجراءات هو تشجيع طرق براع العمل على التوصل إلى حل قبل اللحوء إلى الإصراب، إلا أن بطء وتعقيد هذه الإحراءات يمكن اعتباره في بعض الحالات متحيرًا وقد يشكل عقبة لممارسة الحق في الإضراب.
- 47. وقد نصبت المادة 7 من المشروع على عدم إمكانية اللجوء إلى مُمارسة حق الإضراب إلا بعد الصرام أجل 30 يومًا من تاريخ توصل المشعن بالملت المطبي من الجهة التي يُمكن لها الدعوة إلى الإصراب ويُلاحظ المجلس أن مقتصيات المادة 7 لا تنص على الحلول التي قد يتم اعتمادها في حالة رفض المشغل تسلم الملف المطلي أو إجراء مفاوضات، كما يُلاحظ أنه لم يتم تحديد شروط تعيين الوسيط أو إعطاء بدائل حول المساعي اللازمة لمحاولة إجراء محاولة التصالح وفق آلية ثلاثية
- 48. كما يلاحظ المجلس طول الأجال الرمنية في مشروع القانون التنظيمي 15 97 حيث أشارت المقرة (ب) من المادة 19 إلى إحاطة المشغل علمًا نقرار الإصراب (7 أيام على الأقل قبل الشروع المعلي في تنفيذه)، عنمًا أن المادة 18 حصصت سابقًا لإبلاع المشعل 15 يومًا من قبل الجهة الداعية للإضراب

^{36.} Paragraphs 911-913-914, and 916 in ILO Complation of decisions of the Committee on Freedom of Association Right to strike

https://webapps.co.org/dyninormiex/en/Pp=NORMLEXPUB 70002/0/NO 970002 HIER ELEMENT ID 970002 HIER LEVEL 3945366/1

³⁷ بمستدامات 7 من مشروع القابل التطيعي 15 97 على لا يمكن القبره إلى ممارسة عن الإسراف إلا عند الصواء أبل 30 وما من تأويخ الإصل المشال بالملف المطلبي من الدينة التي يمكن لها الدعوة الن الإصراب الجل ممارسة حق الإصراب يترجب التيام خلال الأجل المتكارزة الن عفره السبقة محراء مقدم صديد المسادي على المدارسة على المدارسة على المدارسة بعد المدارسة المسادة المدارسة على عدر الدارسة المدارسة المدارسة المدارسة عدر عدر الدارسة المدارسة الم

- 49. ويرى المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تحديد المادة 7 من مشروع القانون التنطيعي 15 97 فترة الإخطار في 30 يوما من توصل المشغل بالملف المطلبي، مع ربط ذلك بعترة 15 يوم لعقد الجمع العام (المادة 16)، وأجل تبليع المشغل بقرار الإصراب في 15 يومًا (المادة 18)، يُعقد مسطرة ممارسة الحق في الإصراب حاصة في الحالات التي تكون فيها المطالب مرتبطة بالتأخير في أداء الأحور وغيرها من المتطلبات الاجتماعية التي تتطلب استعجالاً ولا تستحمل مثل هذه القيود الزمنية أو المسطرية
- 50. كما يلاحظ أن مشروع القانون التنظيعي 15 97 ربط ممارسة الإصراب بوجود مطالب مهنية محددة سلما، والتي رفض المشعل الوقاء بها، وهو الأمر الذي يسمح بتميير الإصراب عن تصرفات التمرد وعدم الطاعة. إلا أنه لم يُحدد إجراءات كافية لضمان توافق أو تعاوض حماعي سابق، فالمادة 7 من مشروع القانون التنظيعي 15 97 تشير إلى إمكانية اتماق الأطراف على تعيين وسيط قصد البحث عن حلول متوافق عليها، إلا أنها لم تُحدد طبيعة المسطرة والجهة واجراءات لتوافقات وكيفية تعيين الوسيط قبل أحد قرار الإصراب، رعم أن مدونة الشغل قد حددت الدور المنوط بمقتشي الشعل في الكتاب العامس المعنون بأجهرة المراقبة من مدونة الشغل، ولاسيها المادة 531 وما بعدها
- 51. ولتدفيق المقتصيات الحاصة بالإشعار والأحال، يفتر المجلس الاسترشاد باجتهادات النجستين المعنيتين بمنظمة العمل الدولية اللثان تعتبران أن المتطبات الإحرائية متوافقة مع الاتفاقية طالما أن هدفها هو تسهيل المفاوصات ولبست، معقدة أو بطيئة لدرجة أن ممارسة حق الإصراب المشروع تصبح مستحيلة عمليًا او تعقد فعاليتها فقد اعتبرت لجنة الحربة النقابية أن الالترام بإشعار مسبق معقول لصاحب العمل قبل إعلان الإصراب مقبولًا، مثل إشعار قبل 48 ساعة، في حين أن متطلبات بشعار قبل 20 يومًا في الحدمات الاجتماعية أو العامة لا تقوص مبادئ حربة التجمع تُعتبر فترة التهدئة القابوبية البالغة 40 يومًا قبن إعلان الإضراب في خدمة أساسية مقبولة، طالما أنها توفر فرصة لنظرفين للعودة إلى طاولة المفاوصات وقد تصل إلى اتفاق دون الحاجة للإصراب وبحث أن تكون المعلومات المطلوبة في إشعار الإصراب معقولة، وأي أوامر لاحقة لا يحب ان تُستحدم بطريقة تجعل النشاط النقابي الشرعي شبه مستحيل وا

³⁸ Paragraph 802 in ILO Compliation of decisions of the Committee on Freedom of Association. Right to sinke https://webapps.to.org/dyn-normiex-en-11p_NGeMLEXPUB-76002-1_NO_P70002_HER_ELEMENTID_P70002_HER_LEVEL 3945366-1

³⁹⁻ Paragraphs 789 814 in ILO Compilation of cents on the Committee on Freedom of Association Right to stoke

hitps webapts to orgidyn normlex en Pip NORMLEXPUB 7:002 0 NO P10002 HIER ELEMENT ID P70002 HIER LEVEL 3945366 1

- 52. ويدعو المجلس الى استلهام بعض الممارسات الفضلى التي تبلورت في سياق مجموعة من التجارب المقارنة. حيث يُعظم القانون العرنبي، على سبين المثال، مسألة الأجال الزمنية بشكلٍ حُر، إذ لا يُطلب من الأحراء احترام إشعار مسبق مُعين وبمعنى ،حر، فإن الأجراء الدين يقررون الإصراب في القطاع الحاص ليسوا مدرمين بإعلان نيتهم بالإصراب عن العمن قبل عدة أيام، بل يجب علهم فقط إبلاء المشعل بمطالهم في بداية الإصراب وتُمكن أن يكون منصوصاً عليه في الاتفاقيات الجماعية أما في القطاع العام فينبغي احترام إشعار مسبق للإصراب 5 أيام كامنة قبل الشروع بالإصراب من قبل النقابات العمالية
- 53. أما في المملكة المتحدة، قال القانون لا يلزم الأجراء بإشعار مشعليهم بنيتهم في حوص اصراب، لكنه يلزم النقابات باحترام اشعار مسبق للمشعل 14 يوما قبل تاريخ الأصراب و 7 ايام فقط في حال الاتفاق على ذلك بين المشغل والنقابة الداعية الى الاصراب وفي ألمانيا، تُحطر الإصرابات القشوائية بشكل حاص لأما تحالف قواعد عملية التفاوص الجماعي المنظم ومع ذلك. يمكن إصفاء الشرعية على مثل هذه الإصرابات بأثر رجعي إذا تدخلت بقابة عمالية وتولت تنظيم الإجراء وفي كندا، يجب على النقابة القمالية أن تقدم إشعارًا إلى صاحب العمل قبل 72 ساعة على الأقل، تحدد فيه تاريخ حدوث الإصراب، وبحب عليها أيضاً تقديم نسخة من الإشعار إلى الوزير ألا.
- 54. تبص المادة 2 من القابول الإيطالي رقم 1990/146 على أن الاتفاقيات الجماعية التي تنظم العمل والعلاقات الصباعية في الجدمات الأساسية يجب أن تبص على فترة تهدئة ويجب القيام بها قبل بدء إجراءات الدعوة إلى الإصراب وهي إلرامية لكلا الطرقين وتبص المادة 2(5) على أنه من أجل السماح للإدارة أو المؤسسة التي تقدم خدمات أساسية بالاستعداد بشكل مناسب لمارسة حق الإصراب وصمال الحقوق الأساسية (مثل حماية الحياة والصحة والحرية والأس والنطاقة العامة وترويد الطاقة وإدارة لعدالة وحرية لتنقل والمساعدة الاجتماعية والصمال الاجتماعي والتعليم وحرية الاتصالات) وتسهيل تنفيذ أي محاولات لتسوية التراع وصمال الحد الأدى من الحدمات، يجب ألا تقل فترة الإشعار عن عشرة أيام (يمكن للاتفاقيات والاتفاقيات الحماعية ولوائح الخدمة تمديد عدد الأيام اللارمة لتقديم اشعار مسبق

^{40- «}Trade Union Act 2016 section Ba

⁴¹⁻ Germany- EPSU Ibid

⁴²⁻Part : Division V Obligation Relating to Strikes and lockouts Section 87.2.1. Canada Labour Code, R.S.C. 1985, c. L.2, "Last amended February 1, 2024. Government of Canada https://aws.lois.ustice.gc.careng.acts/1.2-page-10.htm.

- 55. وقفًا للمادة 4 من قانون إصلاح الطيران الإبطالي رقم 1980¹¹/242، يجب إحطار وربر النقل مسيقًا قبل حمسة أيام على الأقل من ناربح الإصراب. يجب أن يقدم منظمو الإضراب إحطارًا ويهدف إلى صمان الحفاط على الاتصالاب الدولية بما يتماشى مع ما تحدده منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO)
- 56. تنص المادة 44 من قابون العمل رقم 8 لسنة 1996 بالأردن على أنه «يجوز اجراء تقاوض جماعي بين أصحاب العمل والنقاية بشأن أمور متعلقة بتحسين شروط وطروف العمل وإنتاجية الأجراء وعلى أن يتم هذا التعاوض بناء على طنب صاحب العمل او النقابة خلال مدة لا تزيد على (21) يوما من تاريخ تبلغ الإشعار الحطي الذي يوجهه الطرف الذي يرغب في إجراء التفاوض إلى الطرف الأخر على أن يتصمن الإشعار موضوع التماوض وأسبابه وعلى أن يتم إرسال بسخة منه إلى الوربر خلال مدة لا تربد على (48) ساعة من تاريخ صدورد»
- 57. كما تنص المادة 135 من بفس القانون على أنه «لا يجوز للعامل أن يصرب دون اعطاء اشعار لصاحب العمل قبل مدة لا نقل عن أربعة عشر يوما من الناريج المحدد للإصراب وتصاعب هذه المدة إذا كان العمل متعلقا بإحدى حدمات المصالح العامة ب لا يجوز لصاحب العمل اعلاق مؤسسته دون أن يعطي اشعارا للعمال بدلك قبل مدة لا نقل عن أربعة عشر يوما من التاريخ المحدد للإعلاق وتصاعب هذه المدة إذا كان العمل متعلقا بإحدى حدمات المصالح العامة».

يوصي:

- استبدال كافة الأجال الزمنية ممادة واحدة توضح الإطار الزمني (والاستثناء الوارد عليه) في مُدة معقولة دون تعقيدات مسطرية.
- صمان انسجام القانون التنظيمي 97.15 مع مدونة الشغل خاصة فيما يخص الكتاب الخامس المعنون بأجهزة المراقبة من مدونة الشغل والكتاب السادس» أليات تسوية نزاعات الشغل الجماعية» المنصوص عليها من المادة 551 إلى المادة 47.581

⁴³ قانون 28 ماير 1980 بشان اصلاح حدمات الطيران (المادة 4)

هها بينز عدد 166 مر من با سفر اكثر ان با منواع مدونه السكة بكه المام مصدد المكتب باستان التي يعدله و الآليم و العوا المكتب بالدام المكتب بالمدونة المحالية والمحالية المحالية المحالية المحالية والمحالية المحالية المحالي

مدگرہ حول فسروم العالون النظيمة رقم 1/5 مداركة حوالا الاصر هنات فمارسة خوالا فير

ب. بخصوص النصاب القانوني

- 58. تنص المادة 16 من مشروع القانون التنظيمي 15 97 على أنه ينبعي أن ينعقد الجمع العام بصورة قانونية بحضور ما لا بقل عن ثلاثة أرباع أجراء المقاولة أو المؤسسة، ويتحد قرار الإصراب بواسطة الاقتراع السري بالأعلبية المطبقة للأجراء الحاصرين.
- 59. وقد اعتبرت لجنة الخبراء في تطبيق الاتفاقيات والتوصيات، ولجنة الحربة التقابية التابعة لمنظمة العمن الدولية أن متطلبات الأغبية العطبي هذه ممرطة وقد تعوق بشكل غير مبرر إمكانية الدعوة إلى الإضراب، حاصة في المؤسسات الكبيرة لدلك فقد اقترحت أن تكون النصاب القانونية والأغلبية المطلوبة للأصوات المدلى بها "مثنتة عند مستوى معقول» ومقاربة مع نسبة الأصواب المدلى بها وليس مقاربة تجميع الاجراء في المشأة وتبغ لدلك، يلاحظ المجلس أن النصاب المحدد قد يعوق ممارسة حق الإصواب.

يوصي:

 تخفيض النصاب القانوني المطلوب للإعلان عن قرار الإضراب من طرف الجمع العام، بما ينسجم مع معاير منظمة العمل الدولية.

بخصوص تداییر تدخلت قاضی المستعجلات

- 60. تشترط المادة 20 من مشروع القانون التنظيمي 15 92 في حالة عدم الاتفاق على مفهوم ضمان استمرار الخدمات الأساسية لتفادي اثلاف الممتلكات والتجهيزات والآلات في أماكن العمل على طلب المشعن قاضي المستعجلات تحديد هذه الحدمات وتعيين الأجراء الدين سيكلفون بتقديمها حيث لا يمكن ممارسة الإصراب إلا بعد صدور أمر قاضي المستعجلات، كما يمكن لقاضي المستعجلات أيضًا استصدار أمر قصائي لاتحاد التدابير الوقائية اللازمة لحماية ممتلكات المقاولة من قبيل التجهيزات والمواد الأولية والسلع والبصائع (المادة 25)، فضلاً على أن قاضي المستعجلات بموجب المادة 29. يمكن أن يعلق الإصراب إذا ما كانت ممارسته ستؤدي إلى تهديد البطام العام أو وقف تقديم الحدمات الأساسية في حدودها لدنيا، بناء على طلب من رئيس الحكومة وبمبادرة من السلطة الحكومية المكلفة بالداحدية
- 61. ويعتبر المجلس أن القصاء الاستعجالي الية مهمة في فصل المبارعات التي يحشى عليها من قو ت الوقت فصلا مؤقت لا يمس أصل الحق، وإنما يقتصر على الحكم باتحاذ إجراء وقتي ملزم لنظرفين بقصد المحافظة على الأوضاع العائمة سواء في المادة المدينة (مثل المصول 149 153).

من المسطرة المدنية) أو التجاربة او الإدارية. سواء في حماية مملكات المقاولة والحفاظ على السلع و ليضائع، حيث يلعب دورًا اساسيً في حمانة صبحة وسلامة الأجراء في حالة وجود خطر حال يتهددهم.

- 62. وبرى المجلس أن مشروع القانون التنظيعي 15 97 لم يتضمن مقتصيات تسمح بتحقيق التوارن المطلوب في النجوء إلى الحماية التي يوفرها القصاء الاستعجالي لكلا طرقي تراعات الشعل حيث أنه لا ينص على امكانية اللجوء إلى قاصي المستعجلات من طرف العون المكلف بالتفتيش أو الأحير، وإنما اعطى كافة صلاحيات اللجوء إلى قاصي المستعجلات إلى المشغل وحسب ففي حين تبص المادة (18) على إمكانية خفص المدة المرتبطة بتبليع المشعل نقرار الإصراب قبل حوصه إلى 5 أيام في حالة كان الإصراب راجعا إلى عدم أداء المشعل أجور العاملين لديه أو وجود خطر يهدد صحتهم وسلامتهم، إلا أن المشروع لم يُعط أي حق للعمال للجوء للقضاء الاستعجالي إذ ما كان هماك خطر حال، كما لم بنص على صلاحيات مقتش الشعل لوقف النشاط مؤقتًا لانخاذ التدابير اللازمة.
- 63. وثدلك يفترح المجلس انسجامًا مع مبدأ التوارب، النص على تحويل الأجراء حق النجواء إلى القصاء الاستعجاقي بما يتلاءم مع اجتهادات القصاء الإداري المعربي في الممارسة الذي كرس مبدأ حماية حق لاجير في العديد من البرعات كارجاع المطرود تفسفيا أو الحكم بالتعويض او وقف تنفيد بقن الموظف ففي قرار للمجلس الأعلى (محكمة النقص حاليا) اعتبر فيه أن كل إجراء يقوم به المشعل دون موافقة مفتش الشعل يعتبر باطلا (قرار رقم 458 ملف إج عدد 65/6317). وفي حكم للمحكمة الإدارية بالدار البيضاء اعتبرت من خلاله أن الإجراء التأديبي المتمثل في بقن مبدوب الأجراء لم براع في إصداره المسطرة القانوبية في ستصدار رأي مفتش الشغل وهو ما يجعل الإجراء عبر مشروع ولاعيا مما يستوجب معه إرجاع الأجير المندوب إلى شعبه (حكم رقم 300 ملف عدد 98/91 بتاريح 13 (1999/10) فعلى الرغم من أن هذه القرارات في قرارات موضوعية تهم جوهر البراع فإن أهمينها لا يمكن أن نتغاضي عنها في انتظار مبادرة القضاء الاستعجالي إلى الاحد بالإرجاع الموقت للأجير المجمي إلى شعنه إلى حين البث في جوهر النزاع.
- 64. وفي قرار للمحلس الأعلى (محكمة النقص حاليا) عدد 661 نتاريخ 5/5/2011 ملف عدد 65. وفي قرار للمحلس الأعلى (محكمة الله «لا حق للأحبر في الحصول على الاحر عن المدة العاصلة بين حكم المحكمة بإرجاعه إلى عمله وبين تنفيذ المشغل لهذا الإرجاع»، فالمادة 41 من مدونة الشغل" التي خيرب المحكمة بين الحكم بالإرجاع وبين الحكم للأحير بالتعويض لم تقرن حكم الإرجاع باستحقاق الأجير للأحر، عنما أن الأجر لا يكون إلا مقابل العمن الفعلي»

^{5\$،} القور العبدة (5) س الدادة 41 من متولد الساراء في حلَّه بدا أي اللهق يواسيلة الصلح التعهدي، يملّ الأجير وقع دعوى أمام المحكمة المكتمسة التي لها أي محكم في حلّه للوث فصل الأجير المجود الدارات الأجير إلى شخه أو الصنوبة على مويض عن الصور

65. وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار القصاء الاستعجالي صمائة أساسية ومحورية في حماية حقوق الأجراء والمشعلين، وتصويب الأمور التي قد تحلق نوع من التوثر بين المشعل والأحير، حتى وإن كان وقتبا فإن من شأنه المساهمة في استقرار علاقات الشغل وتطويرها، بما ينميز به من حصائص تتماشى وطبيعة هذه العلاقات الشعلية ومن أجل صمان حقوق الأجراء به من حصائص تتماشى وطبيعة هذه العلاقات الشعلية ومن أجل صمان حقوق الأجراء يقتصي حلق نوع من التوارن على مستوى مواد المشروع وأحقية الأجراء في اللحوء الى القضاء الاستعجالي، وصمان الانسجام بين مواد المشروع ومدونة الشعل ولاسيما المادة 542 والقوانين ذات الصلة

يوصي:

- تخويل الحق في طلب تدخل القضاء الاستعجائي للأجراء والمشغلين على حد سواء
 احترامًا لمبدأ «التوازن» في حماية المصالح وفق معايير منظمة العمل الدولية.
- النص على إجراءات استعجالية في حالة وجود خطر حال يهدد صبحة وسلامة الأجراء بغية سد الفراغ الموجود في مشروع القانون التنظيمي الذي لم يُعطي للعاملين الحق في اللجوء للقضاء الاستعجالي إذا ما كان هُناك خطر حال.

6. بخصوص إبلاغ المشغلب بتفاصيلب انعقاد الجمع العام

- 66. تشير المادة 16 من مشروع القانون التنظيمي 15 97 في المقرة لثانية «يجب تبليع المشعن بكيمية رسمية من قبل الجهة المدكورة بتاريخ ومكان الجمع العام، وذلك سبعة (7) أيام على الأقل قبل باريخ العقاده كما تشير المقرة الرابعة من نفس المادة إلى ما يلي «تقوم الجهة الداعية للإصراب بإعداد معضر اجتماع الجمع العام المذكور الذي بجب أن يتضمن عدد أحراء المقاولة أو المؤسسة المعنية، وعدد الحاصرين منهم في الجمع العام، والنسبة التي يمثلون من مجموع الأجراء، وأسماءهم وأرقام بطابقهم الوطنية للتعريف وتوقيعاتهم ونسبة الأغلبية التي اتخذ بموجها قرار الإضراب».
- 67. يرى المجلس أن إجبارية إبلاع المشعل بتاريخ ومكان انعقاد الجمع العام، وتصمين محموعة من التفاصيل لإعداد محصر اجتماع الجمع العام، لا ينسجم مع مبادئ الحربة النقابية التي جاءت بها الموائيق الدولية ومنظمة العمل الدولية، كما أنه لا يتلاءم مع مقتضيات المادة الثامنة من دستور 2011 و لتي أشارت إلى أن النقابات بمارس أنشطتها بحربة في بطاق حترام الدستور والقانون للدفاع عن الحموق والمصالح الاحتماعية والاقتصادية للمنات التي تمثلها، والهوض بها، كما أقر الدستور إلى أن النقابات تسير وفق هياكل وأليات تسيير مُطابقة للمبادئ

الديموفراطية وتبعًا لدلك، فإن إدخال أطراف أحرى غير المركزيات النقابية هو انتهاك لحربة المقابات والتي نعمل وفق مجالس إدارية ولديها مجموعة من الأجهرة والاستقلالية في عملها وفي ديموفراطيتها الداخلية التي تأخذ قرار الإصراب وفقًا لها، ولا يحق للمشعل أن يتوصّل بمعنومات من قبيل تاريخ ومكان انعقاد الجمع العام قبل انعقاده

يوصي:

 حذف المقتضيات التي تنص على إجبارية الإعلان عن تاريخ ومكان انعقاد الجمع العام قبل انعقاده والإقصاح عن المعلومات الخاصة بالأجراء المرتبطة بإعداد محضر اجتماع الجمع العام، واحترام العمل الداخلي واستقلالية النقابات في الإعلان عن الإضراب وفق المادة 8 من الدستور.

بخصوص منع احتلال أماكن العمل

- 68. تنص المادة 27 من مشروع القانون التنظيمي 15 97 على أنه «يمنع على الأجراء المصريين احتلال أمكان العمل خلال سربان الإصراب»، وبعاقب القصل 40 من نفس المشروع بغرامة من 5000 الى 10 000 درهم كل من عرقل حربة العمل، خلافا لما هو منصوص عليه في المادتين 13 و 27
- 69. يشكل منع الأجراء المضربين من اليفاء داخل أماكن العمن والمعاقبة على دلك بعرامات مالية تضييفًا على الحق في الإصراب داخل مقر العمل والذي تقر اجتهادات منظمة العمل الدولية بشرعيته شريطة ألا يُعرفل حربة العمل لعير المصربين وأن ينم بطريقة سلمية، وهو ما اعتمده أيضا العمل القصائي المقارب في مراقبة شرعية ممارسة هذا الحق من خلال وضع مجموعة من الصوابط من قبيل ألا يعيق احتلال مكان العمل عمل غير المصربين، وألا يشكل تهديدا لسلامة الاشخاص والأموال، وأن يكون محددا في وقت العمل، وألا يصاحب ذلك أي اتلاف الأماكن العمل

وبرى المجلس أنه نتبعي التوفيق بين مسؤولية المشعلين في ضمان الامتناع عن الإغلاق الكاني المجلس أنه نتبعي التوفيق بين مسؤولية المشعلين في ضمان الامتناع عن الإغلاق الكان المحرف المشاولة أو المضربين، وذلك تحت ومسؤولية الأجراء المضربين، وذلك تحت رقابة القصاء الاستعجالي وقصاء الموضوع في المادة الاجتماعية

46ء انظر على سيل المثال بعض قرارات المحكم الفرسية

شيگره جول مشروع الماليون السنتيماء رقم ۱۹ ۲۳ امام د ۱۹ ماسکت ۱۰ مامارست خور الا خرد

يوصي:

- حذف المادتين 27 و 40 من مشروع القانون التنظيمي،
- التنصيص على الاتفاق بين الاجراء والمشعلين على ضوابط لحماية استمرارية
 العمل والممتلكات خلال ممارسة الاضراب داخل أماكن العمل.

بغصوص مبدأ الأجر مقابلت العملي

70. تبص المادة 14 من المشروع على قاعدة الأخر مقابل العمل للاقتطاع من أجور المصربين عن العمل، بحيث يتم اعتبار التعيب عن العمل بسبب المشاركة في الإصراب من ضمن حالات عدم إنجار العمل، وهو ما يتماشى مع مقتصيات المادتين 6 و32 من مدونة الشعل ومع القاعدة المحاسباتية المنصوص عليها في الفصل 41 من المرسوم الملكي رقم 330 66 الصادر بتاريخ 21 أبريل 1967 بسن نظام عام للمحاسبة العمومية، والتي تؤكد على أن أداء الأجر لا يتم قبل تنفيذ العمل.

ويتم الاستناد لترتيب الاقتطاع من أجور المصربين على القانون رقم 81-12 بشأن الاقتطاعات من رواتب موطفي وأعوان الدولة والجماعات المحلية المتعيبين عن العمل بصفة عير مشروعة "ومرسومة التطبيقي" الذي نص في مادته الأولى على أنه « تخضع رواتب موظفي وأعوان الدولة والجماعات المحلية، الدين يثنت غيابهم عن العمل بدون ترخيص من لدن رؤسائهم أو ميرر مقبول، للاقتطاع باستثناء التعويصات العائلية وذلك طبقا للشروط والكيفيات المحددة نعده، على أن يحضع قرار الاقتطاع، لكي يكون مشروعا، لشروط شكلية حددها المرسوم في مادثية الرابعة والسادسة

77. وقد سبق لمحكمة النقص أن أصدرت قرارات تؤكد مشروعية الاقتطاع من أحور المصريين من حيث المبدأ اعمالا لقاعده الأجر مقابل العمل، حيث جاء في أحد قراراتها «حيث ان محكمة الاستثناف لما استثنات فيما انتهت اليه الى أن المستأنف عليها لم تتغيب عن العمن، بن التحقت بمقر عملها يومي 24 و27 أكتوبر 2016 ، كما هو ثابت من مستحرح التنقيط الالكثروني، وأن النوقف عن العمل للقيام بالوقفة الاحتجاجية يجد سنده في مقتضيات المادة 13 من الميثاق الجماعي المرم بين إدارة الصندوق المغربي للتقاعد والمكتب الوطي الموحد لنقابة الصندوق المعربي لنتقاعد وأن التوقف عن العمل لمدة ساعتين تفعيلا لنميثاق أعلاه يبقى معررا ومشروعا، طالما أنه يجسد شكلا احتجاجيا وافقت عليه إدارة الصندوق ،

47- فاتون رقم 12-81 السنادر بتنويخ 5 التوير 1984 نشق الفطاعف من والتساموطفي واعرض الدولة والجماعات المعليه المتعيين عن العمل بصفة غير مشروعة، البريدة الرسمية عدد 1964 تتاريخ 1984 48- مرسوم رقم 1216 92-9 مسادر في 10 متي 2000 بسمية سراحه وكيفيف تعليق القارن رقم 18-12 بشن الاقتطاعات من رواتب موطاني و محرال الدولة والجماعات المعلية المنصيفي عن العمل يصفة غير مشروعة على العدد 4861 بدريخ 5 يرديور 2000

الحكرة التي المنظوم التالي الانظيمات (مم ١٠٠٠) الانظيمات المارية الانظيمات المنطاع المنظمة المارية ال

وجاء مسبوق بمسطرة احبار الإدارة لمده تقوق أكثر من حمسة أنام عمل وبالثالي يكون الحكم المستابف لما قصى بإلماء القرار القاصي بالاقتطاع من الآجر صائبا ويهده العلل وجب تأييده ، في حين تمسك الطالب بأن مسألة العصور الى مفر العمل لا تثير أي إشكالية ما دام أن حصور المطلوبة في النقص يدرص عليها أداء الوطيعة المنوطة بها، وأن امتناعها عن أداء العمل لا يعصن أجرها من الاقتطاع، والمحكمة لما بحث غير هذا المنحى تكون قد جردت الاجر من وطيعته الأساسية المتجلية في كونه يقابل العمل الذي يؤديه الموطف، فتبوت امتناع الموطف أو المستحدم عن القيام نعمله يمابله الاقتطاع من أحره ولو كان حاصرا بمقر عمله، وعلة الاقتطاع هي عدم انجار العمل وليس التغيب عير المشروع عن العمن، وأن قاعدة الأجر مقابل العمل تقتصي ألا يستحق أحرا متى ثبت عدم الجار العمل، واعتبار، لكون الأحر يؤدي مقابن قيامه بالوطيمة المستدة اليه، وبالثال فأن السنب القانوني لأذاء الأخر هو انجاز العمل، ومشروعية الوقفة الاحتجاجية من عدمها لا علاقة ليا باستحقاق الاجر من عدمه وبالتبعية مقانونية الاقتطاع من عدمه، وأن الاتفاق المبرم بين الطرفين ثم في اطار ضمان حسن سير المرفق ولتحاور الإشكالات الاحتجاجية التعسفية أو الفجانية وليس بعاية حماية المستحدمين من تطبيق الاقتطاع من الأجر عن مدة الانقطاع عن العمل خلال الوقفات الاحتجاجية، ودون مراعاة ما ذكر ، لم تجعل لما قصت به أساسا من القانون وعللت قرارها تعليلا فاسدا. يواري أتعدامه، مما يعرضه للنقض»^{وه}

72. هذا التوجه المتعلق بالاقتطاع من أحور المصريين المنصوص عليه في الإطار القانوني الوطني والمكرس بموجب العمل لقصائي يتماشى مع المعاير التي اقرتها لجنه الحربات النقابية التي أكدت بأن الاقتطاع خلال فترة الإصراب لا يتعارض مع منادئ الحربة النقابية "فعيما يتصل بمسألة حصم الأجور عن أيام الإصراب، ذكرت لجنة حربة التعمع أن هذه الممارسة لا تثير الي اعتراص من وجهة نظر مبادئ حربة التجمع " وتعتبر الاحتهادات المقهية، أن هذا الإجراء مقبول في الحالات التي يتقدم الأحراء فيها بالملف المطلبي، غير أنه في الحالات التي يتم فيها الإضراب بسنب التأخير في أداء الأجر أو التصييق على الحربات النقابية أو المطالبة بتطبيق المانون يجب ألا يتم اعتماد هذه القاعدة وقد تبني المشرع المرسي هذا الاستثناء الذي يلعي قاعدة الأحر مقابن العمل» إذا كان الإصراب ناتجًا عن إحماق كبير من المشغل في أداء واجباته بما فيا أداء الأجر لعاملية

⁴⁹⁻ في المحكمة بعضاء في 498 1 بصيد الله يا 19 يتر19/019 في عدا أن الله 14/19/14 و 19/19/14 من العمد المعاد 2019/1/4/2968 في المطلب الإشراقي رقم 2019/1/4/2968 في المطلب الإشراقية 2019/1/4/2968 في المطلب المطلب المطلب المطلب المطلب المطلب المطلب المطلب الأشراقية 2019/1/4/296 في المطلب المط

رقرار محكمة النفس رام 1/210 التباكر بقريخ 2020/02/13 في البلم الإداري رام 2019/1/4/4300 ألم المدارة 2020/02/13 المدارة So- La liberté syndicale de decisions et de principes du Comité de la liberté syndicale du Lonse d'administration du BIT 2006 Par 654

^{\$1-} LO Freedom of association Diges, of decisions and principles of the Freedom or Association Committee of the Governing Budy of the ICO in acting evised led for Geneval 1996 para 588.

يوصي:

- احترام مبداالتناسب بين مدة التوقف عن العمل وقيمة الإقتطاع عند تطبيق مبدأ
 الأجر مقابل العمل.
- التنصيص على حالات الاستثناء التي لا يمكن فيها تطبيق مبدأ «الأجر مُقابل العمل»
 حينما يكون سبب الإضراب هو عدم أداء الأجر. مع احترام المساطر الإدارية المُتبعة
 قبل الاقتطاع.

9. بخصوص باب العقوبات والأحكام الانتقالية والختامية

- 73. بلاحظ المجلس الوطي لحقوق الإنسان في البات العامس المرتبط بالعقوبات، تكرار الإشارة إلى «دون الإحلال بالعقوبات الجنائية الأشد»، وهو ما يتعارض مع اجتهادات لجنة الحربة النقابية التابعة لمنظمة العمل الدولية، التي لا تجيز فرض العقوبات الجنائية على أي عامل لمشاركته في إضراب سلمي، وبكون فرض العقوبات الجنائية فقط إذا ما ارتكبت أعمال عنف ضد الأشحاص أو المنلكات أو انتهاكات حطيرة أحرى للقانون الجنائي العادي، وذلك بناءً على القوانين واللوائح التي تعاقب على مثل هذه الأفعال.
- 74. وتقتصي المعايير الدولية المحددة من منطقة العمل الدولية والأمم المتحدة، أن تكون الإحراءات المتعلقة بالإصراب متواربة وتحترم حقوق العمال ويتعارض فرض عقوبات جنائية بشكل مفرط مع حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في حربة التعبير، وحق التجمع السلمي، وحربات التجمع، حاصة إذا كان العقوبات قاسية وعير متناسبة مع المعن، أو إدا كان الإصراب سلميًا وشرعيًا
- 75. وسواء كانت الإجراءات قائمة على الوقاية أو التعويص، فقد أطهرت التجربة أن مشاكل ممائلة بيشاً في الممارسة العملية وتتعلق بشكل خاص ببطء الإجراءات، والصعوبات المتعلقة بعبء الإثبات وإمكالية تبرئة صاحب العمل من خلال دفع تعويص لا يتناسب مع حطورة الضرر الذي لحق بالعامل أو الصعط على الأجراء لأداء تعويصات تلحق بالمعدات تموق أصعافًا قدراتهم الشرائية ولدلك تؤكد البجلة على صرورة توفير وسائل سربعة وعير مكلمة وعير منحيزة لمع أعمال التميير ضد التقابات أو حلها في أسرع وقت ممكن
- 76. تبص المقرة الأخيرة من المادة 47 على «كما يمكها (أي السنطات العمومية المعبنة)، عبد الاقتضاء، وخلاف للأحكام التشريعية الجاري بها العمل، اللجوء إلى مسطرة التسجير من أجل تأمين استمرارية المرافق الحيوية في تقديم حدماتها وبأمين برويد السوق بالمواد الأساسية»،

ويؤكد المجلس على أن هذا المقتضى لا يتلاءم مع المبادئ التي أقربها اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية والتزامات المملكة المغربية ولا سيما المادة الثامية من الفهد الدولي الحاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية 105 حول إلغاء العمل الجبري أو تحربم السحرة، والاتفاقية رقم 29 (مؤتمر العمل الدولي) المتعلقة بالعمل الجبري أو الإلرامي

يوصي:

- حدف الإحالة على مدونة القانون الجنائي في الباب الخاص بالعقوبات إذا لم يتعلق
 الأمر بالعنف والتهديد مثلما هو الحال في المادة (13).
- حذف المقتضيات المتعلقة ب»العقوبات الجنانية الأشد» في الباب الخامس
 وخاصة في المواد 39-40 منه.
- حذف أو تعديل المصوص التي تُحيل إلى نصوص تشريعية وتنظيمية أخرى بما يجعل القانون التنظيمي 97.15 هو التشريع الوحيد المُنطَم للحق في الإضراب كما يتبغي أن تكون الإحالة على نصوص تشريعية أو تنظيمية أخرى مشارًا إليه بوضوح، على غرار المقرة الثالثة في المادة 7 التي أحالت على» اتفاقيات الشغل الجماعية عند وجودها».
 - حذف مسطرة التسخير الواردة في الفقرة الثانية من المادة 47.

٧. توصيات عامة

- المصادقة على الاتفاقية 87 لمنظمة العمل الدولية حول حربة التجمع وحماية حق التنظيم النقابي (1948);
- مأسسة الحوار الاجتماعي في مختلف القطاعات باعتباره إطارا يتبح لمختلف العرقاء
 الاجتماعيين الانخراط في جهود التفكير بروح تشاركية في توفير الشروط الصرورية
 لتحسين مناخ العمل في المقاولات والسير على استدامة التوازي في العلاقات بين
 الأجراء والمشغلين، بما يسمح باستباق نزاعات الشغل وتقليص حالات اللجوء إلى
 الإضراب:
- اعتماد صيفة فختصرة لهذا القانون التنظيمي نؤكد على المبادئ الأساسية لتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في الإضراب، بما يتلاءم مع روح الدستور وتكريس هذا الحق عوضًا عن التنصيص على مو انعه بشكل زجري:
- تعزيز السجام هذا القانون التنظيمي مع الأحكام الدستورية المنظمة للحربات
 النقابية، ومع مدونة الشغل خاصة فيما يخص الكتاب الخامس والكتاب السادس
 «أليات تسوية نزاعات الشغل الجماعية» المنصوص عليها في المواد 551-581،
 إضافة الى النصوص القانونية الأخرى التي يرتبط بها تطبيق مدونة الشغل:
- تعزيز أليات حل نزاعات الشغل الجماعية والمفاوضات والملفات المطلبية في إطار
 مقاربة استباقية لتقليل حالات اللجوء الى ممارسة الحق في الإضراب؛
 - الإسراع بإخراج مشروع القانون 24.19 المتعلق بالمنظمات النقابية:
 - إقرار التخصص في القضاء الاجتماعي ودعمه بموارد مالية وبشرية؛
- التشجيع على إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية والتي تتضمن مقتضيات خاصة تهدف لاستنباب السلم الاجتماعي داخل المفاولة وعقد البروتوكولات في القطاع الخاص؛
 - صياغة إطار مؤسساتي ناجع لعلاقات الشغل الجماعية في القطاع العمومي:
 - تفعيل وتقوية لجان البحث والمصالحة:
 - تقوية جهاز تفتيش الشغل ودعمه بالموارد البشرية والمالية الكافية.
- مراجعة ظهير 29 أكتوبر 1962 المتعلق بالنيابة عن المستخدمين داخل المقاولات (انتخابات مناديب العمال)

• إلغاء القصل 288 من القانون الجنائي المغربي أو تعديله وتدقيق مضامينه بما يضمن عدم تعارض مقتضياته مع ممارسة الحربة النقابية: يعاقب هذا الفصل من شهر إلى سنتين وبغرامة من مانة وعشرين إلى خمسة ألاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط من حمل على التوقف الجماعي عن العمل أو على الاستمرار فيه. باعتبار هذا المقتضى بتناقى مع الحق في الإضراب. كما أنه يطرح العديد من الإشكالات التي تمس بالحربة النقابية بشكل عام وحق الإضراب بشكل خاص، من حلال المتابعات الزجربة العديدة والإدانات القضائية في حق التقابيين والعمال بسبب ممارستهم لحقوقهم النقابية، وبعتبر الغاء هذا الفصل من المنطومة الجنانية الوطنية من المطالب الملحة للحركة التقابية والحقوقية. وذلك السجاما الجنانية الوطنية من المطالب الملحة للحركة التقابية والحقوقية والثقافية بمناسبة تقديم المغرب للتقرير الدوري الرابع حيث حثثه على ضرورة «تنقيح المادة 288 من العهد الدولي الحاص بالحقوق الإقتصادية. الإجتماعية والثقافية». كما أوصته بضرورة «اعتماد القو انين المتعلقة بممارسة الحق في الإضراب وبالنقابات المهنية». و «تبسيرتكوبن النقابات استنادا إلى المادة 8 من العهد ربثما تسن هذه القو انين. المتعلقة بممارسة من العهد ربثما تسن هذه القو انين».

جدول تلخيصي لتوصيات المجلس

التوسية	المتمي	
إصافة ديباحة أو ماده فريده تُذكر بالأسس والمبادى لتي تستيد عليها مقتصيات لقابون التنظيمي فيما يتعلق بممارسة العنق في الإصراب حاصه فيما يتعلق بحماية العربة المقابية وصمان التوارب بين حفوق والبرامات معتلف الأطراف وحماية حقوق المواطنين من خلال استمرار المرفق العام والعدمات الأساسية	إدراج ديبا جـــة	1
 وسيع تعريف الحق في الإصراب ليشمل الدفاع عن المصالح المعبوبة والمهنية المردية والجماعية للعمال بما يسمح بتحميق الاستجام مع معتصبات الماده 396 في مدونة الشعل التي تنص على الالتقابات المهنية بهدف إلى الدفاع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية والمعبوبة والمهنية، المودنية منها والجماعية، للقنات التي توطرها" الإقرار بمشروعية كافة أشكال الإصراب بما فيها الإصراب التصامي والإصراب بالتناوب ماد منا تعجرم مبادى التنظيم والمنامية وعدم عرقلة حربة العمل وفقًا لنص وروح هذا المادون التنظيمي. 	تعريف الإضراب (المادة 2) أشكال الإضراب (المادة 12)	2
" توسيع دائره الجهاب التي يعن لها مُمارسه لحق في الإصراب لتشمن فتات الاجراء الدين لا يحصعون بالصرورة لمدونة الشعل أو لعانون للوظيمة العمومية، كالعمال الدين يخصعون لمدونات أحرى مثل مدونة التجارة البحرية وطهير 24 دجيار 1960 بمثابة قانون المستحدمين في المعاولات المنجمية، و المهدين عبر الأجراء بمحملف أصنافهم، والمهن الحرد، والمقاولين الدانيين، والعاملين لحسابهم الحاص، وفي محال العمل المؤقب والعشود من لباطن، وعيرهم من المدات في جميع المطاعات والانشطة التي لا ترتبط بالمهرورة بمدونة الشغل أو بالوظيفة العمومية	لجبات التي يحق لها الإعلان عن الإضراب وممارسته (المادة 3 والمادة 4)	3

التوصية	اللفتضي	
حة الهناب التي لا يحق لها ممارسة الحق في الإصراب بما يتلائم مع مددئ منظمة العد بقل بعضهم إلى الصنات التي تستلزم الحد الأدبى من الحدمة وبمتيعهم بالصماحات البدر الجماعي تعويضا عن هذا العيد كما بدعو المجلس الى عدم مدّ المنع إلى كافة الفتات العام أو القطاعات المذكورة، وأن يقتضر المنع عنى فنات مُحدده مها فمعد ممن يتحملون مسؤوليا ولة على النحو الذي تحدده مهادئ منظمة العمل الدولية	قنات الموظفين في القطاع الدولية و العام المنوعة من الإصواب للنعاوض (المادة 33) بالوراز ت	4
لعوار الاحتماعي ونشجيع المماوضة الجماعية وابرام اتماقية الشعن الجماعية داخن المماؤة الشعن الجماعية داخن المماؤة الإشكالات المنعلمة بتحديد معايير العبد الأدبى للعدمة، وفق ممارنة بشاركية وضمن اليه ثلاً المرفق بعين الاعتبار المسلمات المشعبين والتقابات العمالية والحكومة، مع أحد لخصوصيا و مرفق بعين الاعتبار العبيات تنظيم المرافق الحيوية بالتقصيل بما في ذلت بطاق ومدة الحدمة في نص من درايا الاتماعية، بشكل سابق عن شمارسة الإصراب، وبنياعي ال يكون و صحًا وقا ينصى الدي ينص في الأدن من العدم المائة الإصراب، وبنياعي الكون و صحًا وقا المصي الذي ينص في الأدن من العدم الحدم الحدم الأدن من العدم المائة الإسراب الحدالات العدم الأدن من العدم المائة الإسراب العدالة الأدن من العدم المائة الإسراب العدالية المائة الإسراب العدالية القرارب العدالية المائة الإسراب العدالية العدالية المائة الإسراب العدالية المائة العدالية المائة المائة العدالية العدالية العدالية العدالية المائة العدالية الع	المعالجة المعالجة المعادة المعادة المعادة المعادة المعادة الأدنى و المعددة (المادة 34) • تحديد كرا المعادة و المعددة	5
نرة الثانية من المادة 5 والتي بنص على منع كل أصر ب لأهداف سياسية أو استبدالها بالصيا فتبر كل أصراب لاهداف سياسية محصة ممنوعًا"		6
موولية تعليق الإصراب لي حهاب مستقنه ومحايدة	منع الإصبراب أو وقفه لمدة محددة خلال الأفات والكوارث الطبيعية والأزمات الوطنية (المادة 28)	7

	المتنس	التومبية	
8	الإجراءات المسبقة والأجال الزمنية (المادة 7، المادة 16، المادة 18، المادة 19، المادة 21، المادة 22)	 استبد ل كافة الاجال الرمبية بمادة واحدة بوضح الإطار الرمي (و لاستثناء لوارد علية) في مدة معمولة دون تعقيدات مسطرية صمان انسجام القانون التنظيمي 15 97 مع مدونة الشغل حاصة فيما يحص لكناب الجامس المعتون باجهرد المرافعة من مدونة الشعل والكناب السادس" ليات نسوية براعات الشعل الجماعية" المنصوص عليها من المادة 551 إلى المادة 581. 	
9	النعماب القانوني (المادة 16)	 تخفيص النصاب المانوني للطنوب للإعلان عن قرار الإصراب من طرف الجمع العام، بما ينسجم مع معايور منظمة العمل الدولية 	
10	الإبلاغ بتفاصيل انعقاد الجمع العام (المادة 16)	 حدف المقتصيات التي تسص على احبارته الإعلان عن تاريخ ومكان انعقاد الجمع العام قبل انعقاده والإقصاح عن المعتومات الحاصة بالأجراء (بما في ذلك ارقام بطابقهم الوطنية للتعريف وتوفيعاتهم) المرتبطة بإعداد محصر اجتماع الجمع العام، واحترام العمل الداخلي واستقلالية انتقابات في الإعلان وفق المادة 8 من دستور 2011 	
11	تدخل قاضي المستعجلات (المادة 20، المادة (29)	 تحويل أحق في طلب بدخل القصاء الاستعجالي للأخراء والمشخيل على حد سواء اختراما لمبد "البواري في حماية المصالح وفق معايم منظمة العمل الدولية البص على اخراءات استعجالية في حالة وجود خطر حال يهدد صحة وسلامة الأخراء بعية سد السرع الموجود في مشروع العادول التنظيمي الذي لم يُعطي لتعاملين الحق في اللجوء للقصاء الاستعجالي إداما كان هُداك خطر حال 	

1- تتمن المدة 551 من معولة الشغل، وكون في موضوع محلولة تصالح يكو من بعيب المكلف بمشعل بدر المصالحة، أو اللجية الأوطنية المصالحة، يبادأ على بواعه الحائف الحداعي على بواعه الحائف الحداء المصالحة، أو اللجية الأوطنية المحائف يبادأ على بواعه الحائف الحداعي على العام والعام الحداء المحالف يالشغل لذي الصالة أو الإطباء أو العولي المكلف بعيس الشعل الراحة والمعظمات المهية المعين والمصالحة باعتبارها تكون بالصاري من ممثلين عن الإدارة والمعظمات المهية المعيني والمصالحة باعتبارها تكون بالصاري من ممثلين عن الإدارة والمعظمات المهية المعينية المعينية المهينية المهينية المعينية المهينية ال

	(israil)	التوصية
12	احتلال أماكن العمل أثناء مدة سرمان الإضراب (المادة 27)	 حذف مقتضيات المادة 27 التي تنص على منع اجتلال أماكن العمل. التنصيص على الانصاق بين الاجراء والمشغلين عنى صوابط لحماية استمر ربة العمل والمنتكات خلال ممارسة الاضراب داخل أماكن العمل.
13	المقوبات الخاصة باحثلال أماكن العمل (المادة 40)	 حدف مفتضيات المادة (40 التي تعاقب على منع احتلال أماكن العمل حدف المادتين 27 و40 من مشروع القانون التبطيعي التنصيص على الاتماق بين الاحراء والمشعنين على صوابط لحماية استمراريه العمل والمهتدكات حلال ممارسة الاضراب داخل أماكن العمل
14	عدم الاستفادة من الأجر خلال مدة الإضراب (المادة 14)	 التابطيس على حالات الاستثناء التي لا يمكن فيها تطبيق مبدأ "الأجر مُقابل العمل" إذا ما كان سنب الإصراب من الأساس هو عدم أداء الأجر من قبل المشعل، مع احترام لمساطر الإدارية المُتبعة قبل الاقتطاع.

	المتحي	التوميية
15	الباب الخامس: العقوبات	 حدف الإجالة على مدونه القانون الجنائي في البات الحاص بالعقوبات إذا لم يتعلق الأمر بالعيف والتهديد مثلما هو الحال في المادة (13) حدف لمقتصيات المعلمة ب"العقوبات الجنائية الأشد في البات الحامس وحاصة في الموا 39-41-40 منه حدف أو تعديل النصوص التي تُحيل الى نصوص تشريعية وبنظيمية أخرى بما يجعن القانون النبطيمي 15 وهو النشريع الوحيد المنظم للحق في الإصراب وأن الإحالة على نصوص تشريعية أو تنظيمية اخرى بنبعي ال يكون عشارًا اليه توصوح، استجامًا مع العمرة الثالثة في المادة 7 في أحالت على اتماقهات الشغل الجماعية عند وجودها"
16	الباب السادس: أحكام مختلمة وختامية (الفقرة الثانية من المادة 47)	 حدف النعوء إلى مسطرة التسخير الوارده في العفرد الثانية من الماده 17

أوراق تقنية متعلقة بالمضور

:	الجلسة رقم
	عدد الحاضرين
***************************************	عدد الملاحظين
**************	نسبة الحضور

المدة الزمنية المستغرقة :....

المملكة المغربية البرلمان مجلس النواب لجنة القطاعات الاجتماعية

ورقة إثبات حضور السيدات النائبات والسادة النواب أعضاء اللجنة

*الولاية التشريعية الحادية عشرة: 2026/2021

: أبريل 2024

الدورة

يتاريخ انعقاد الجلسة الثلاثاء 16 يوليوز 2024

: الثالثة والنصف بعد الزوال

⊵من الساعة

. تقديم مشروع قانون تنظيمي رقم 97.15 بتحديد

وجدول الأعمال

شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب.

أعضاء مكتب اللجنة			
ملاحظة	الفريق النيابي	الاسم النائب (ة)	المهمة
حاضر	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	حميد نوغو	رئيس اللجنة
حاضر	الفريق الحركي	سعيد سرار	النائب الأول
حاضر	المحموعة النيابية للعدالة والتنمية	مصطفي ابراهيمي	النائب الثاني
حاضرة	فريق التقدم والاشتراكية	زهرة مومن	النائبة الثالثة
حاضرة	فريق الأصالة والمعاصرة	خديجة الححوبي	النائبة الرابعة
أعتذار	الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	عتيقة جبرو	ألمقررة
	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	نورة كروم	نائبة المقررة
حاضر	فريق التجمع الوطني للأحرار	أسماعيل الزيتوني	الأمين
	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	جيهان تاتو	الأمينة
	فريق الأصالة والمعاصرة	حنان الماسي	الأمينة
حاضر	فريق التجمع الوطني للأحرار	أنوار صبري	الأمين
حاضرة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	عيلال الرباب	الأمينة
	فريق الأصالة والمعاصرة	ياسمينة حاحي	الأمينة
حاضرة	فريق التجمع الوطني للأحرار	حياة ومنجوج	الأمينة

فريق التجمع الوطني للأحرار	
ملاحظة	اسم النائب (ة)
حاضرة	ثورية العزاوي
	محمد حدادي
	محمد بودريقة
	خالد المنصوري
	محمد شباك
	عمر الأزرق
حاضرة	سميرة قصيور
	إسماعيل البرهومي
	خالد العجلي
لمعاصرة	فريق الأصالة وا
ملاحظة	اسم النائب (ة)
حاضر	محمد التويمي بنجلون
	حميد وهبي
حاضرة	جوهرة بوسجادة
	طارق حنیش
	محمد البرنيشي
حاضر	إبراهيم بنديدي
	نور الدين البيضي

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
اسم النائب (ة)	
الكبير قادة	
سحر أبدوح	
عبد الاله أمهدي	
سميرة حجازي	
محمد الركاني	
حنان عدباوي	
الشفيق هاشم أمين	
الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	
اسم النائب (ة)	
لطيفة الشريف	
مجيدة شهيد	
الفريق الحركي	
اسم النائب (ة)	
فدوى محسن الحياني	
عمر الباز	

الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي		
ملاحظة	اسم النائب (ة)	
	محمد جودار	
فريق التقدم والاشتراكية		
ملاحظة	اسم النائب (ة)	
	مريم وحساة	
المجموعة النيابية للعدالة والتنمية		
ملاحظة	اسم النائب (ة)	
المؤتمر الوطئى الاتحادي (فيدرالية اليسار)		
ملاحظة	اسم النائب (ة)	
حاضرة	فاطمة التامني	

السيدات والسادة النواب غير المنتمين للجنة الحاضرين

الفريق	الاسم
الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	فاضل براس
الفريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية	مليكة الزخنيني
الفريق الاشتراكي —المعارضة الاتحادية	حنان فطراس
الفريق الحركي	إدريس السنتيسي
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	علال العمروي
المجموعة النيابية للعدالة والتنمية	فاطمة الزهراء باتا
فريق الأصالة والمعاصرة	محمد الحجيرة
المجموعة النيابية للعدالة والتنمية	ــ سلوى البردعي
. فريق الأصالة والمعاصرة	لطيفة لبليح
فريق الأصالة والمعاصرة	أحمد تويزي
فريق الأصالة والمعاصرة	محمد اشرورو
فريق الأصالة والمعاصرة	إلهام الساقي
فريق الأصالة والمعاصرة	حورية ديدي
فريق الأصالة والمعاصرة	إدريس الشبشالي
الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	سعید بعزیز
فريق التجمع الوطني للأحرار	محمد شوکي

:	الجلسة رقم
	عدد الحاضرين
******************************	عدد الملاحظين
	نسبة الحضور
	المدة الزمنية المستغرقة

المملكة المغربية البرلمان مجلس النواب لجنة القطاعات الاجتماعية

ورقة إثبات حضور السيدات النائبات والسادة النواب أعضاء اللجنة

"الولاية التشريعية الحادية عشرة: 2026/2021

: أبريل 2024

٥دورة

تاريخ انعقاد الجلسة الخميس 18 يوليوز 2024

: الثالثة بعد الزوال

ەمن الساعة

· اجتماع مخصص للمناقشة العامية لمشروع قانون

لجدول الأعمال

تنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسـة حق الإضراب،

أعضاء مكتب اللجنة			
ملأحظة	الفريق النيابي	الاسم النائب (ة)	المهمة
حاضر	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	حميد نوغو	رِئيسِ اللجنة
حاضر	الفريق الحركي	سعید سرار	النائبِ الأول
حاضر	المجموعة النيابية للعدالة والتنمية	مصطفى ابراهيمي	النائب الثاني
حاضرة	فريق التقدم والاشتراكية	زهرة مومن	النائبة الثالثة
حاضرة	فريق الأصالة والمعاصرة	خديجة الححوبي	النائبة الرابعة
حاضرة	الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	عتيقة جبرو	المقررة
	العربق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	نورة كروم	نائبة المقررة
	فريق التجمع الوطني للأحرار	إسماعيل الزيتوني	الأمين
	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	جيهان تاتو	الأمينة
	فريق الأصالة والمعاصرة	حنان الماسي	الأمينة
حاضر	فريق التجمع الوطني للأحرار	أنوار صبري	الزّمين
حاضرة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	عيلال الرباب	الأمينة
	فريق الأصالة والمعاصرة	ياسمينة حاجي	الأمينة
	فريق التجمع الوطني للأحرار	حياة ومنجوج	الأمينة

فريق التجمع الوطني للأحرار		
ملاحظة	اسم النائب (ة)	
حاضرة	ثورية العزاوي	
اعتذار	محمد حدادي	
	محمد بودريقة	
	خالد المنصوري	
	محمد شباك	
حاضر	عمر الأزرق	
اعتذار	سميرة قصيور	
	إسماعيل البرهومي	
	خالد العجلي	
والمعاصرة	فريق الأصالة و	
ملاحظة	اسم النائب (ة)	
حاضر	محمد التويمي بنجلون	
	حميد وهبي	
	جوهرة بوسجادة	
	طارق حنيش	
	محمد البرنيشي	
حاضر	إبراهيم بنديدي	
	نور الدين البيضي	

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية				
ملاحظة	اسم النائب (ة)			
	الكبير قادة			
	سحر أبدوح			
	عبد الإله أمهدي			
حاضرة	سميرة حجازي			
	محمد الركاني			
	حنان عدباوي			
	الشفيق هاشم أمين			
الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية				
ملاحظة	اسم النائب (ة)			
اعتذار	لطيفة الشريف			
اعتذار	مجيدة شهيد			
ری	الفريق الح			
ملاحظة	اسم النائب (ة)			
حاضرة	فدوى محسن الحياني			
	عمر الباز			

الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي			
ملاحظة	اسم النائب (ة)		
	محمد جودار		
فريق التقدم والاشتراكية			
ملاحظة	اسم النائب (ة)		
	مريم وحساة		
المجموعة النيابية للعدالة والتنمية			
ملاحظة	اسم النائب (ة)		
المؤتمر الوطنى الاتحادي (فيدرالية اليسار)			
ملاحظة	اسم النائب (ة)		
حاضرة	فاطمة التامني		

السيدات والسادة النواب غير المنتمين للجنة الحاضرين

الفريق	الاسم
الفريق الحركي	إدريس السنتيسي
فريق التجمع الوطني للأحرار	الحسين بن الطيب
فريق الأصالة والمعاصرة	خالد حاتمي
فريق الأصالة والمعاصرة	محمد الحجيرة
الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	فاضل براس
الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	الحسن لشكر
الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	سلوى الدمناتي
الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	سعيد بعزيز
فريق الأصالة والمعاصرة	حورية ديدي
فريق الأصالة والمعاصرة	عبد الرحيم بوعزة
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	محمد الطيبي
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	عبد الإله البوزيدي
المجموعة النيابية للعدالة والتنمية	عبد الصمد حيكر
فريق التجمع الوطني للأحرار	زينب السيمو
فريق الأصالة والمعاصرة	نجوى ككوس
فريق التجمع الوطني للأحرار	زينة شاهيم
المجموعة النيابية للعدالة والتنمية	عبد الله بووانو

ياسمين لمغور
عبد المجيد الفلي
خديجة الزومي
أحمد تويزي
محمد شوكي
يونس اشن
لطيفة ليليح

:	الجلسة رقم
	عدد الحاضرين
	عدد الملاحظين
	نسبة الحضور
	المدة الزمنية المستغرقة

المملكة المغربية البرلمان مجلس النواب لجنة القطاعات الاجتماعية

ورقة إثبات حضور السيدات النائبات والسادة النواب أعضاء اللجنة

"الولاية التشريعية الحادية عشرة: 2026/2021

: أكتوبر 2024

ەدورة 🗆

تاريخ انعقاد الجلسة الخميس 31 أكتوبر 2024

من الساعة

: الرابعة بعد الزوال

رجدول الأعمال

· اجتماع مخصص للمناقشة التفصيلية لمشروع قانون تنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب.

أعضاء مكتب اللجنة			
ملاحظة	الفريق النيابي	الاسم النائب (ة)	المهمة
حاضر	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	حميد نوغو	رنيس اللجنة
اعتذار	الفريق الحركي	سعيد سرار	النائب الأول
حاضر	المجموعة النيانية للعدالة والتنمية	مصطفى ابراهيمي	النائب الثاني
حاضرة	فريق التقدم والاشتراكية	زهرة مومن	النائبة الثالثة
حاضرة	فريق الأصالة والمعاصرة	خديجة الحجوبي	النائبة الرابعة
حاضرة	الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	عتيقة جبرو	المقررة
حاضرة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	نورة كروم	نائبة المقررة
حاضر	فريق التجمع الوطي للأحرار	إسماعيل الزيتوني	الأمين
	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	جيهان تاتو	الأمينة
	فريق الأصالة والمعاصرة	حيان الماسي	الأمينة
حاضر	- فريق التجمع الوطني للأحرار	أنوار صبري	الأمين
حاضرة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	عيلال الرياب	الأمينة
- حاضرة	فريق الأصالة والمعاصرة	ياسمينة حاجي	الأمينة
	فريق التجمع الوطني للأحرار	حياة ومنجوج	الأمينة

فريق التجمع الوطني للأحرار	
ملاحظة	اسم النائب (ة)
حاضرة	ثورية العزاوي
حاضر	محمدحدادي
	محمد بودريقة
	خالد المنصوري
	محمد شباك
	عمر الأزرق
حاصر	حاتم بن رقية
حاضر	إسماعيل البرهومي
حاضر	خالد العجلي
معاصرة	فريق الأصالة وال
ملاحظة	اسم الناثب (ة)
حاضر	محمد التويمي بنجلون
	حميد وهبي
	جوهرة بوسجادة
	طارق حنیش
	محمد البرنيشي
	إبراهيم بنديدي
	نور الدين البيضي

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية			
اسم النائب (ة)			
الكبير قادة			
سحر أبدوح			
عبد الاله أمهدي			
سميرة حجازي			
محمد الركاني			
حنان عدباوي			
الشفيق هاشم أمين			
الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية			
اسم النائب (ة)			
لطيفة الشريف			
مجيدة شهيد			
الفريق			
اسم النائب (ة)			
فدوى محسن الحياني			

الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي			
اسم النائب (ة)			
محمد جودار			
فريق التقدم والاشتراكية			
اسم النائب (ة)			
مريم وحساة			
المجموعة النيابية للعدالة والتنمية			
اسم النائب (ة)			
المؤتمر الوطنى الاتحادي (فيدرالية اليسار)			
اسم النائب (ة)			
فاطمة التامني			

السيدات والسادة النواب غير المنتمين للجنة الحاضرين

الفريق	الاسم
فريق التقدم والاشتراكية	رشيد حموني
فريق الأصالة والمعاصرة	أحمد تويزي
فريق الأصالة والمعاصرة	عبد الرحيم بوعزة
فريق الأصالة والمعاصرة	إدريس الشبشائي
الفريق الحركي	زينب أمهروق
فريق التقدم والاشتراكية	لبنى الصغيري
فريق التقدم والاشتراكية	نهى الموسوي
فريق الأصالة والمعاصرة	سعيد اتغلاست
فريق التقدم والاشتراكية	حسن أومريبط
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	خديجة الزومي
فريق التجمع الوطني للأحرار	ليلى أهل سيدي مولود
فريق الأصالة والمعاصرة	محمد الحجيرة
فريق التجمع الوطني للأحرار	كليلة بونعيلات
فريق التجمع الوطني للأحرار	زينب السيمو
قريق الأصالة والمعاصرة	محمد الهلالي
الفريق الاشتراكي —المعارضة الاتحادية	عبد الحق أمغار

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	الحسين تمصاط
الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	سعيد بعزيز
الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	خدوج السلاسي
الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	عويشة زلفي
فريق الأصالة والمعاصرة	خالد حاتمي

P

الجلسة رقم :-9-...... عدد الحاضرين :..... عدد الملاحظين :...... نسبة الحضور :.....

المدة الزمنية المستفرقة :....

المملكة المغربية البرلمان مجلس النواب لجنة القطاعات الاجتماعية

ورقة إثبات حضور السيدات النائبات والسادة النواب أعضاء اللجنة

"الولاية التشريعية الحادية عشرة: 2026/2021

: أكتوبر 2024

ودورة

رتاريخ انعقاد الجلسة : الثلاثاء 3 دجنبر 2024

: الثانية والنصف بعد الزوال.

ٰٰٰءِمن الساعة

· البت والتصويت على مشروع قانون تنظيمي رقم 97.15 ·

رجدول الأعمال

بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب.

أعضاء مكتب اللجنة			
ملاحظة	الفريق النيابي	الاسم النائب (ة)	المهمة
حاضر	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	حميد نوغو	رئيس اللجنة
حاضر	الفريق الحركي	سعيد سرار	النائب الأول
حاضر	المجموعة النيابية للعدالة والتنمية	مصطفي ابراهيمي	النائب الثاني
حاضرة	فريق التقدم والاشتراكية	زهرة مومن	النائبة الثالثة
حاضرة	فريق الأصالة والمعاصرة	خديجة الحجوبي	النائبة الرابعة
حاضرة	الفريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية	عتيقة جبرو	المقررة
	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	نورة كروم	ناثبة المقررة
حاضر	فريق النجمع الوطني للأحرار	إسماعيل الزيتوني	الأمين
	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	جيهان تاتو	الأمينة
	فريق الأصالة والمعاصرة	حنان الماسي	الأمينة
حاضر	فريق التجمع الوطني للأحرار	أنوار صبري	الأمين
حاضرة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	عيلال الرباب	الأمينة
حاضرة	فريق الأصالة والمعاصرة	ياسمينة حاجي	الأمينة
حاضرة	فريق التجمع الوطني للأحرار	حياة ومنجوج	الأمينة

طنى للأحرار	. فريق التجمع الوم
ملاحظة	اسم النائب (ة)
حاضرة	ثورية العزاوي
حاضر	محمد حدادي
	محمد بودريقة
حاضر	خالد المنصوري
اعتذار	محمد شباك
حاضر	عمر الأزرق
حاضر	حاتم بن رقية
اعتذار	إسماعيل البرهومي
حاضر	خالد العجلي
المعاصرة	فريق الأصالة و
ملاحظة	اسم النائب (ة)
حاضر	محمد التويمي بنجلون
	حميد وهبي
حاضرة	جوهرة بوسجادة
حاضر	طارق حنیش
حاضر	محمد البرنيشي
حاضر	إبراهيم بنديدي
	نور الدين البيضي

حدة والتعادلية	الفريق الاستقلالي للو
ملاحظة	اسم النائب (ة)
حاضر	الكبير قادة
	سحر أبدوح
حاضر	عبد الاله أمهدي
حاضرة	سميرة حجازي
حاضر	محمد الركاني
	حنان عدباوي
	الشفيق هاشم أمين
رضة الاتحادية	الفريق الاشتراكي-المعا
ملاحظة	اسم النائب (ة)
حاضرة	لطيفة الشريف
اعتذار	مجيدة شهيد
بري	الفريق الح
ملاحظة	اسم النائب (ة)
حاضرة	فدوى محسن الحياني
حاضر	عمر الباز

مقراطى الاجتماعي	الفريق الدستوري الدي
ملاحظة	اسم النائب (ة)
	محمد جودار
الاشتراكية	فريق التقدم و
ملاحظة	اسم النائب (ة)
حاضرة	مريم وحساة
لعدالة والتنمية	المجموعة النيابية ل
ملاحظة	اسم النائب (ة)
	المؤتمر الوطني (فيدرالية ال
ملاحظة	اسم النائب (ة)
حاضرة	فاطمة التامني

السيدات والسادة النواب غير المنتمين للجنة الحاضرين

الفريق	الاسم
المجموعة النيابية للعدالة والتنمية	البتول أبلاضي
المجموعة النيابية للعدالة والتنمية	د. عبد الله بووانو
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	علال العمروي
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	فاطمة سيدة
فريق التقدم والاشتراكية	رشيد حموني
الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	سعيد بعزيز
الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	عبد الرحيم شهيد
الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	الشرقاوي الزنايدي
الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	عمر اعنان
الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	خدوج السلاسي
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	ماديحة خيير
فريق الأصالة والمعاصرة	إلهام الساقي
فريق الأصالة والمعاصرة	أحمد توبزي
فريق الأصالة والمعاصرة	محمد الحجيرة
فريق التجمع الوطني للأحرار	سميرة قصيور
فريق الأصالة والمعاصرة	لطيفة لبليح
فريق الأصالة والمعاصرة	نادية بزندفة
فريق الأصالة والمعاصرة	عبد الرحيم بوعزة
فريق التجمع الوطني للأحرار	سعد بن أمبارك
فريق التجمع الوطني للأحرار	حفيظ وشاك
فريق التجمع الوطني للأحرار	لیلی داهی
فريق التجمع الوطني للأحرار	السعدية أمحزون
فريق التجمع الوطني للأحرار	محمادي توحتوح
فريق التجمع الوطني للأحرار	الحسن بن الطيب
فريق التجمع الوطني للأحرار	محمد شوكي
فريق الأصالة والمعاصرة	العربي المحرشي
فريق التقدم والاشتراكية	نادية تهامي
فريق التقدم والاشتراكية	أحمد العبادي
الحزب الاشتراكي الموحد	نبيلة منيب
فريق الأصالة والمعاصرة	محمد الصباري